

مدخل إلى علم اللغة النصي

تاليف

فولفجانج هاينه من ديتر فيهفيجر

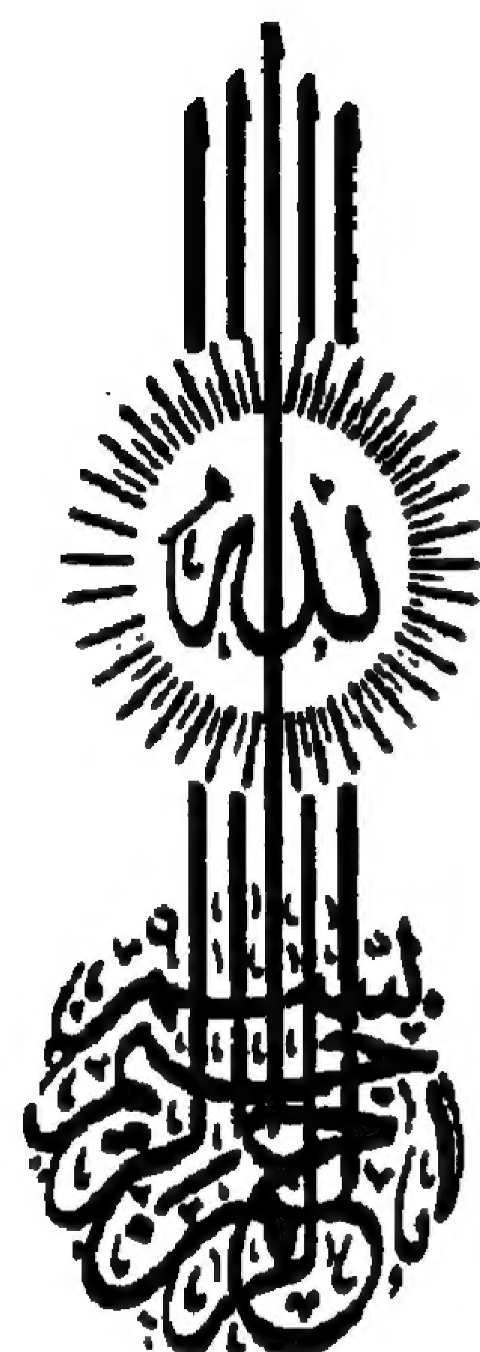
ترجمة

الدكتور فالح بن شبيب العجمي



ردمك: ٩٩٦٠-٠٥-٧١٣-٥

ISBN:9960-05-713-5


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

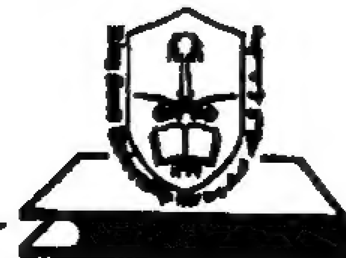
سلسلة اللغويات الجرمانية
الكتاب رقم ١١٥



مدخل إلى
علم اللغة النصي

تأليف
فولفجانج هاينه من و ديتر فيهفيجر

ترجمة
الدكتور/ فالح بن شبيب العجمي
أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب
جامعة الملك سعود



النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود
ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية

هذه ترجمة عربية مصرح بها لكتاب:
Textlinguistik: Eine Einführung
لمؤلفيه: Dieter Viehweger, Wolfgang Heinemann
الناشر: © 1991 Max Niemeyer Verlag

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
هاينه من، فولفجانج
مدخل إلى علم اللغة النصي / فولفجانج هاينه من، ديتر فيهفيجر؛
ترجمة فالح بن شبيب العجمي - الرياض.
٤٥٩ ص، ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٩٩٦٠-٠٥-٧١٣-٥
١ - علم اللغة أ - فيهفيجر، ديتر (م. مشارك)
ب - العجمي، فالح بن شبيب ج - العنوان.
ديوي ٤٠٠ ١٩/٠٢٢٠

رقم الإيداع: ١٩/٠٢٢٠
ردمك: ٩٩٦٠-٠٥-٧١٣-٥

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة، شكلها المجلس العلمي بالجامعة، وقد وافق المجلس العلمي على نشره - بعد الاطلاع على تقارير المحكمين - في اجتماعه العاشر للعام الدراسي ١٤١٧/١٤١٨هـ المعقود بتاريخ ١٤١٧/٨/٥هـ الموافق ١٩٩٦/١٢/١٥م.

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٩هـ

المحتويات

الصفحة

الباب الثالث: النص ، عينة النص ونمطه

الباب الرابع: المحادثـــة

الباب الخامس: النصوص المكتوبة – استراتيجياها، أبنيتها، صياغاها

مقدمة

علم اللغة النصي فرع معرفي جديد قدم للبحث اللغوي حوافز مهمة ، وفتح لعلم اللغة جانبا معرفيا جديدا حمل الباحثين على إعادة النظر في الأسس النظرية لفروع لغوية كثيرة ، ومن ثم كان له تأثير بارز في التطور المعرفي لعلم اللغة.

لقد درست حتى الآن جوانب جزئية كثيرة تدخل في علم اللغة النصي (وإن كانت بأهداف مختلفة ومنطلقات نظرية متباينة). لكننا لا نزال نفتقد ألوانا شاملة وجديدة أيضا من الأبحاث العالمية التي يعتد بها قائمة على المشكلات اللغوية النصية ، لخدمة أهداف التعليم الجامعي على وجه الخصوص.

ولعل ما أنجزناه في هذا الكتاب يكون أول إسهام في سد هذه الثغرة ، فهو بهذا العرض الشامل يطلع اللسانيين ، وطلاب فروع فقه اللغة جميعها ومعلميهم على المشكلات الراهنة في البحث اللغوي النصي (وبطريقة غير مباشرة على قضايا نقل هذه المشكلات إلى التعليم في المعاهد العليا).

ويتمثل واحد من الأهداف الجوهرية لهذا الكتاب في مد يد العون توجيها للقراء المهتمين باللسانيات في مجال معرفي يتطور تطورا عاصفا يكاد يجعل إحاطة الأفراد به أمرا غير ممكن ، ولا يرجع سبب ذلك إلى العدد الهائل مما ينشر عن هذه الإشكالية في العالم كله فحسب ، بل يرجع أيضا على وجه الخصوص إلى التنوع المربك للأبحاث المتباينة التي تحمل شارة "علم اللغة النصي" دون أن تكون لها - إلا في القليل - علاقة

تذكر بوصف كليات النص. و"الجامع" بين هذه الأبحاث لا يقوم في كثير منها على منطلقات نظرية مشتركة، بل على مجرد تناول النص بالدراسة.

من أجل ذلك قدمنا عرضا لما نراه من هذه الأبحاث داخلا في الدراسة اللغوية للنص (ليس من دراسات جزئية!). إنها كل تلك الأبحاث التي أسهمت إسهاما حاسما في تكوين "علم النص"، والتي يبدو أن لها دورا مهما في استمرار تطوره (الباب الأول)، وبلوغ الكمال في هذا الصدد بطبيعة الحال غير مراد ولا مقصود إليه، على أننا نحيل في الهوامش إلى الدراسات التي لم نتمكن من الاهتمام بها في المتن، وفضلا عن ذلك سوف نقدم للقارئ من خلال ثبت بالمراجع المتخصصة (والمداخل المهمة) ما يرشده إلى الدراسات المتواصلة.

ولن يكون ممكنا عرض نماذج من الوصف النصي في كتاب جامعي إلا إذا شرحت المفاهيم الأساسية ووضحت بالأمثلة، وفضلا عن ذلك لما كان ترتيب الدراسات الجزئية في إطار شامل أمرا ضروريا فقد أخذ الباب الأول من هذا الكتاب على عاتقه أن يكون مدخلا إلى المشكلات الأساسية في علم اللغة النصي.

وفي الباب الثاني عرض مؤلفا هذا الكتاب إسهامهما الهيكلي في علم اللغة النصي بوصفه لونا من "جملة" هذا التطور العلمي التاريخي، واستمرارا أيضا لتطور نماذج الدراسة النصية حتى الآن. وهو إسهام متكامل بمعنى أنه جمع بين نتائج الدراسات في علم اللغة النصي (وبخاصة ما كان متصلا منها بالنصوص المونولوجية) وفي تحليل المحادثة، كما أنه استيعاب أيضا للأبحاث النصية الشاخصة إلى الممارسة والقائمة على النظرية السلوكية. هذا الإسهام قائم على التفاعل؛ لأن التفاعل الاجتماعي يتيح لنا الاتجاه إلى نقطة مركزية لتحقيق العرض الشامل للظواهر النصية على مستويات مختلفة، وهو آخر الأمر ليس إجرائيا أيضا، لأن العمليات العقلية عند تكون النصوص وفهمها تتقدم إلى مركز الاهتمام.

ولا يجوز أن يفهم هذا الإسهام الهيكلي على أنه نموذج نظرية نصية بذاته، فكثير من المجالات الجزئية (في حالة تضافر الأنظمة المتداخلة فحسب) في أي نظرية نصية لابد أن ينظر إليها في الوضع البحثي الراهن على أنها حقول جرداء أو مزروعة بطريقة غير كافية، حتى إنه لا يمكن إطلاقا، فيما نرى، وضع نموذج مركب لنظرية نصية بعد في الوقت الحاضر. هذا الإسهام الهيكلي الذي بين يديك لا يفهم من ثم إلا على أنه إسهام من المؤلفين في النقاش بمعنى تحديد مراكز الثقل في المؤلفات المتلاحقة في علم اللغة النصي.

لقد اهتم الباب الثالث من هذا الكتاب بمشكلات تصنيف النصوص: فلم تعد تظهر ملحقة بالدراسة الكاملة في علم اللغة النصي، بل عولجت مباشرة عقب تحديد الظواهر في الدراسة الوصفية، ذلك بأن علم نموذج النص، فيما نرى، قائم أساسا على إدراك العمليات الاستراتيجية والتركيبية والصياغية عند إنتاج النص، بل يصعب أيضا وصف ظواهر تلقي النصوص وصفا كافيا دون هذا العلم. وسوف نقدم في هذا الكتاب، خلافا للنماذج المعروفة حتى الآن التي تصنف النصوص تصنيفا أحادي البعد، تصنيفا متعدد المستويات يمكن أن يقدم على نحو أفضل تبويبا واقعيا متنوعا للنصوص في أحوال الاتصال الفعلي.

ويضع هذا النموذج الهيكلي والتصنيف متعدد المستويات الأساس لتحديد المشكلات الجزئية لعلم اللغة النصي في إطار تحليل المحادثة (الباب الرابع) والاتصال الكتابي (الباب الخامس). ونعرض هنا أيضا لتوظيف النصوص في الاتصال توظيفا مثاليا (وبخاصة مسألة تنشيط النموذج)، ومن خلال ذلك ينبغي أن يشار إلى التعامل المختلف مع اللغة في الاتصال الاجتماعي. ولا تقوم إجراءات الصياغة النصية في هذا الإطار إلا بدور ثانوي، أما المناقشة المفصلة لهذه القضايا المطروحة فينبغي أن تظل في إطار الأعمال الأسلوبية المتخصصة.

وأخيرا نقدم في الباب السادس بعض المجالات التطبيقية في علم اللغة النصي ، وبهذه الخلفية تصبح جلية الفائدة المباشرة من البحث في علم اللغة النصي ، وكشاف الموضوعات في نهاية الكتاب يعين القارئ على سرعة إدراك ثوابت المفهومات والتصورات في النماذج المختلفة من الوصف النصي ، وثبت المراجع الوافي يحفز على مواصلة الأبحاث.

ويجد القارئ فضلا عن ذلك حواشي كثيرة على متن الكتاب تضم بيانات عن المراجع واقتباسات وإشارات إلى مؤلفات متخصصة في مشكلات علم اللغة النصي ، موجهة على وجه الخصوص إلى القراء الذين يريدون أن يتوسعوا في دراسة مشكلات نصية معينة.

وختاما ، جدير بالذكر أن الكتاب عمل مشترك لمؤلفين اثنين وضعا معا تصورات كل الأبواب وأجزاء الأبواب ، فمسؤولية صياغة أجزاء الكتاب على النحو الوارد فيه تقع عليهما معا (انظر فهرس المؤلفين).

الباب الأول

ما المقصود بعلم اللغة النصي، وما أهدافه؟

• تحديد موضوع البحث/ أهداف علم اللغة النصي وواجباته • نماذج الوصف النصي • علم اللغة النصي، إلى أين؟

علم اللغة النصي فرع معرفي جديد تكون بالتدريج في النصف الثاني من الستينات والنصف الأول من السبعينات ، وبعد ذلك الوقت بدأ يزدهر ازدهارا عظيما ، وتقوم المراجع المتخصصة الوفيرة شاهدا على الدرجة العالية التي يسهم بها هذا "الوافد الجديد" إسهاما حاسما مع العلوم اللغوية في تطور علم اللغة بشكل عام.

ويجب حقا الاعتراف بأننا عند المحاولة الأولى، يمكن أن نجد صعوبة في تحديد المجال الذي ينبغي أن يفهم من إطلاق علم اللغة النصي عليه ؛ كثير من الأشياء غير المتجانسة تطرح غالبا تحت شعار "علم اللغة النصي". ويبدو أن هذا الحقل العلمي ليس بإمكانه بعد أن يعتمد على تصور نظري موحد (أو على أقل تقدير على إطار تصور) ؛ والقاسم المشترك ، في الأرجح ، بين هذه الدراسات الوصفية في علم اللغة النصي ، كما يبدو من الواقع العملي ، هو أن الدارسين يعالجون نصوصا.

من هنا كان لزاما أن يفرق بين الإسهامات التي "تعنى بالنص" فقط وتلك التي تسعى إلى إبراز الطبيعة "الكلية" للنصوص ؛ أي - بالنظر دائما إلى الحاجات الاجتماعية - إلى تحديد واجبات هذا الحقل العلمي وأهدافه وتمييزه عن توجهات المجالات المعرفية القريبة منه. (الباب الأول ، الفصل الأول).

وتتضح صعوبة مثل هذه المهمة من حقيقة أنه لم يحدث حتى الآن أن انعقد إجماع على موضوع هذا الفرع المعرفي الجديد أو على مفهوم "النص" ؛ لذلك يجب النظر إلى مسألة تحديد السمات الأساسية للنصوص مطلقا ، أي تلك الخواص التي تنسب إلى كل نص مستقل (سواء الوحدات النصية التي أنتجت في الماضي أو ما يمكن

أن ينتج منها في المستقبل) في مجالات الحياة الاجتماعية كافة، وكذلك إلى مسألة آليات توظيف النصوص في الاتصال الاجتماعي على أنها مشكلة قائمة حتى الآن.

ويعلم الجميع بالحدس تقريبا ماذا يمكن أن يسمى نصا (من اللاتينية textus)، وتعني أصلا "النسيج" أو "الأسياخ المضفرة" من الفعل اللاتيني texere، ويعني "نسج" أو "جدلت" (شعرها): كرسالة، رواية، دراسة علمية... غير أن هناك مشتبهات بلا حصر: هل تسمى محادثة الهاتف نصا؟ وماذا عن الأغنية أو الصورة الرمزية أو الإعلان بمكبرات الصوت في محطة القطار؟ هل تعد أيضا إشارات المرور الضوئية بألوانها المختلفة وبما تقدمه من معلومات "نصوصا"؟

تختلف الآراء كثيرا عند الإجابة عن هذه الأسئلة. ويزداد الاضطراب عندما ينظر إلى استخدام كلمة "النص" في مجالات حيوية وعلمية معينة لا تحتل النصوص فيها سوى أدوار ثانوية جدا: في الرياضيات مثلا، حيث يفصل المرء بين واجبات الأرقام والرموز من جهة وواجبات النص من جهة أخرى، وفي علم اللاهوت، حيث نفرق بين "النص" (موضع من الإنجيل) بوصفه نقطة انطلاق، والإرشادات المعتمدة عليه – كما في الوعظ، وفي علم الموسيقى، يوضع "النص" في مقابل الموسيقى،[1] أخيرا تجدر الإشارة إلى التفريق في مجالات مختلفة بين النصوص من جهة والهوامش/ التعليقات من جهة أخرى.

في علم الأدب وعلم النفس وعلم الحقوق وفي التعليم أيضا يُتحدث دائما عن "نصوص"، لكن تبقى هذه الوحدات الأساسية العامة دون تحديد عادة. وقد يؤتى بعناصر المفهوم التي يتعلق بعضها ببعض إلى حد ما، وقد يناقض بعضها البعض الآخر في جزئياته، في الإدراك العادي الشديد العمومية والغموض.

(١) حتى في علم الأحياء الجزيئي يستخدم مصطلح "نص" (انظر: كالفركيمبر Kalverkämper ١٩٨١م، ١٢٥).

من هنا يجب على علم النص أن يزيل، على وجه الخصوص، التعارض عند تحديد المفاهيم، وأن يجلي الغموض باستنباط المعايير التي يتحدد بها ماهو "نص" وماهو "غير نص" – بل تحدد بها أيضا الأنواع المختلفة من النصوص. فإذا ألقينا نظرة شاملة من هذا الجانب، على المراجع العديدة المتخصصة في الدراسة اللغوية للنصوص ظهر لنا سريعا أن هذه المسألة الأيديولوجية في علم اللغة النصي يجاب عنها على نحو مختلف، بأن ثمة تعريفات عديدة للنص اليوم تحدد جوانب معينة من النصوص، لكنها في حالات قليلة فقط يمكن أن تعمم أيضا، وأن تصف هذه الظاهرة المركبة "النص" وتوضحه بوصفه وحدة موظفة في إجراءات الاتصال.

ولما كان عدد لا يكاد يحصى من الدراسات الوصفية للنصوص قد طور على أسس نظرية شديدة الاختلاف، فنحن نرى أن مهمتنا الأساسية في هذا الجزء التمهيدي عن مشكلات علم اللغة النصي أن نعرف في عرض عام سريع ببعض المداخل المهمة في وصف النصوص، مع وجوب عدم هيمنة الجانب التاريخي العلمي عليها، بل تكون محاولة توجيه في هذا الحقل العلمي الزاحف دائما زحفا قويا. ومن البدهي أن نركز في ذلك على تلك الدراسات الوصفية خاصة التي نعتقد أنها تقدم إسهاما مهما في حل القضايا الأساسية في أبحاث علم اللغة النصي (الباب الأول، الفصل الثاني).

الفصل الأول

تحديد موضوع البحث

أهداف علم اللغة النصي وواجباته

حقق علم النص تطورا هائلا في العشرين سنة الأولى من وجوده، وأفضى إلى إدراك جوهري لبناء النصوص وتماسكها في علاقات ممتدة. لكن ارتبط بذلك أيضا تجاوز الحدود اللغوية الصارمة، وتوسيع رقعة علم اللغة في اتجاهات مختلفة، حتى إن نقاده يتهمونه بالتطور في اتجاه "علم شامل" لابد أن يفضي حتما إلى "غموض" زائد في مفاهيمه المتخصصة وفي إجراءاته، وأخيرا وليس آخرا، في تثبيت المصطلح في وحداته.

من ثم كان "إعمال الفكر في علم اللغة النصي" مجددا، وفي مجال البحث ومهام مثل هذا الفرع المعرفي، فيما نرى، ضرورة ملحة.

يجب أولا أن تطرح الأسئلة عن العلاقة بين علم اللغة النصي وتلك الإسهامات التي تسمى غالبا "علم اللغة النسقي أو علم اللغة الجملي." وكثيرا ما تقارن هذه الإسهامات الأساسية مستبعدا بعضها بعضا؛ وقد يدعى أحيانا أن كل علم من علوم اللغة لابد أن يكون منذ البداية، وفي جوهره، "علم لغة نصيا"؛ لأنه — بطريقة غير مباشرة على الأقل — يعتمد على نصوص.

ويرد على ذلك، بأن توسيع مجال علم اللغة ليشمل النصوص وتوظيفها في الاتصال لا يشكك مطلقا في أهمية الوحدات اللغوية المعزولة الفونيمات، والمورفيمات، واللكسيمات، والمركبات الاسمية والجمل — بل على العكس، يجب

أن تستمر مثل هذه الدراسات، وتقوى، إذ ينبغي أن يقوم إمكان توظيفها، في أنواع معينة من النصوص وبشروط خاصة، بدور في ذلك.

من ناحية أخرى، لا يمكن أن تعتبر حقيقة أن الوحدات اللغوية الأساسية المعزولة عناصر يُحتمل استخدامها في النصوص، حجة في التعامل مع كل الدراسات اللغوية على أنها نتيجة لذلك دراسات للنص (قارن: فيجه Figge ١٩٧٩م، ٢٠). إذ إنه لا يقال شيء عن ماهية النص (أو عن النصوص بشكل عام) عندما تُدرس الظواهر الجزئية الصرفية أو النحوية أو المعجمية.

من هنا لا يسوغ أن تنفصم العلاقة بين علم اللغة النصي وعلم اللغة الجملي، كما لا يسوغ أن يتداخل العلمان (بمعنى أن يشتمل أحدهما على الآخر). نحن ننطلق أكثر من ذلك من كون العلاقة تكاملية بين علم اللغة النصي وعلم اللغة الجملي، حيث يُنظر إلى دراسات علم اللغة الجملي على أنها تمهيد ضروري لأبحاث علم اللغة النصي من جهة، لكنها من جهة أخرى يمكن أن "تتجاوز" في علم اللغة النصي الأكثر شمولا.

بذلك يكون لدى علم اللغة النصي ميدانه ومساحته الخاصة، ولابد أن تطور الأبحاث الخاصة بتنوعات التركيب والصياغة في كليات النصوص — عبر الوسائل المعروفة في مناهج علم اللغة الجملي — للوصول إلى نماذج وصفية خاصة.

وانطلاقا من المطلب القائل إن علم اللغة النصي علم لا يدرس أبنية النص فقط، بل يدرس أيضا صفات التوظيف الاتصالي للنصوص، لوحظ أحيانا الميل إلى "تجاوز الحدود" باتجاه علم الاتصال، إلى حد التسوية بين علم اللغة النصي وعلم الاتصال. فعلم اللغة النصي بهذا المفهوم إذن يطمح أيضا إلى دراسة كل ظواهر الاتصال جميعا وشرائطها بوصفها مجالا للبحث.

مثل هذا التوسع يكون مقبولا إذا وسعنا "مفهوم النص" جدا (كما هو لدى كالماير Kallmeyer ١٩٨٠م، ٤٥، وأيضا في مؤلفاته الأخرى): "النص هو مجموع

الإشارات الاتصالية التي ترد في تفاعل تواصلي". يحتوي هذا التعريف للنص أيضا على **الإشارات الاتصالية غير اللغوية**. ويجب تبعا لذلك اعتبار صفارة ناظر المحطة — على سبيل المثال — نصا على أساس أنها إشارة إلى أن قطارا معينا مستعد للقيام، وكذلك الصور الرمزية أو ألوان إشارة المرور الضوئية. ويجب في دراسات النص عند وجود مثل هذا الفهم للنص تناول وصف الإشارات اليدوية المصاحبة، وصيغ التعبير بملامح الوجه (كل مظاهر ما يسمى "لغة الجسم")، بل إلى المعلومات المحددة في علم التقاربية (نظرية بُعد المسافة بين أجسام المتخاطبين أثناء وقائع الاتصال).

ونعتقد أن دراسة شاملة كهذه لأحداث الاتصال في إطار علم الاتصال ضرورية جدا، لكننا نحصر مفهوم النص (مع الاعتداد أيضا بالمفهوم الشائع للنص) مؤقتا في إنتاج الإشارات الاتصالية **اللغوية** واستقبالها. أما وصف الأبنية والوظائف التي تؤديها الإشارات الاتصالية غير اللغوية (وهي ذات أهمية كبرى لفهم النص في الاتصال المنطوق) وكذلك — مما لم يكد يبحث بعد — الربط بين التعابير اللغوية وغير اللغوية، فلا يمكننا في الوقت الحالي أن نقدمه بطريقة منتظمة في دراستنا هذه، ونكتفي في تلك الحالات بالإشارة إلى الظواهر غير اللغوية في النوع المذكور، عندما تستبدل بالإشارات اللغوية صيغ تعبيرية من أنساق رموز أخرى، أو عندما تتعارض لغويا مع النص الحالي:

(١) الزوج: وداعا! أنا ذاهب الآن إلى مجلس الندماء.

الزوجة /لائمة/: آه، تفضل، اذهب!

من خلال حركات اليد المصاحبة ونبرة صوت الزوجة يتضح أن هذا النص الجزئي ليس ترحيبا بإتمام حدث، بل لوما أو تعبيرا عن موقف الزوجة السلبي من الموضوع المطروح.

لكنه يجب أيضا رسم الحدود الواضحة ليمكن فصل القضايا الخاصة بعلم الاجتماع أو علم اللغة الاجتماعي عن موضوعات علم اللغة النصي، فالنصوص تأتي دائما في سياقات اجتماعية محددة، وتتطلب عملا جماعيا، ويستخدمها المشاركون في الاتصال لتحقيق أهداف اجتماعية أو شخصية. باختصار: للنصوص "وجود اجتماعي ملموس" (هارتونج وآخرون Hartung ١٩٧٤م، ١٩). فهي لا تتراءى في مضامين النص فحسب، بل في استراتيجيات المشاركين أيضا، وعند تشكيل النص وفي صياغته.

ومما لاشك فيه أن الدراسات النصية يجب أن تتناول الشروط الاتصالية لتوظيف النصوص، لكن من جهة أخرى لايجوز لعلم اللغة النصي أن يستبيح لنفسه الرغبة في الكشف عن الفصائل والوحدات ذات العلاقة بالسياقات الاجتماعية في أبحاثه الخاصة، لأن التشخيص المناسب لهذه الوحدات الأساسية يتطلب وسائل أخرى غير تلك التي يملكها هذا الفرع اللغوي.

ويصح الشيء نفسه في فصل علم اللغة النصي عن علم النفس أو علم اللغة النفسي. فأبنية النصوص ليست في الواقع إلا نتائج عمليات نفسية مما قد يسمى "لقطات سريعة" لإظهار نتائج الإجراءات الإدراكية على السطح؛ ويؤدي في ذلك دورا مهما كل من أنساق المعرفة لدى شركاء الاتصال، وبعض قدرات الاستيعاب الذهني وتكوين الدوافع والأهداف (بوصفه تنبؤا بالحالات المرغوبة) على أساس بعض المواقف التي يتخذها الشركاء إزاء بعض الحالات أو المشاركين في الاتصال، وكذلك مشاعر المشتركين، وكلها تكون عددا من المظاهر النفسية. ومع ذلك فلا يمكن أن تكون مهمة علم اللغة (ولا علم اللغة النصي) الإحاطة تفصيلا بهذه العمليات والأحوال النفسية (تنقصها أصلا الشروط المناسبة لتحقيق ذلك)؛ لكننا نرى من المناسب والضروري أن تؤخذ بالحسبان مجموعة — مرتبطة بالنصوص — من النتائج في الأبحاث

النفسية (خاصة أبحاث علم النفس الإدراكي) وتربط بالمفاهيم المكتشفة في علم اللغة النصي الخاصة ببناء النص وصياغته.

وهكذا تظهر النتيجة الآتية: لا يمكن أن يفهم علم اللغة النصي على أنه علم شامل، ولا على أنه أيضا "علم النص" بمفهوم فانديك van Dijk (١٩٨٠م أ) بل يجب على علم اللغة النصي أن يبقى بحثه محصورا في أبنية النصوص وصياغاتها، مع إحاطته بالعلاقات الاتصالية والاجتماعية والنفسية العامة.

من هنا يجب أن يظل "النص" هدف البحث في علم اللغة النصي ونقطة انطلاقه. ومن الجائز حقا تضافر العلوم في معالجة النص اليوم بوصفه شرطا ضروريا لإسهام منهجي واعد، دون مبالغة في تناول جوانب الموضوع. ويكون النص نفسه الأساس المبدئي الأصلي في علم النص، وهي المهمة الأساسية لعلم اللغة النصي على الإطلاق.

لقد تحدد بهذا الإطار ما لا يمكن أن ينجزه علم اللغة النصي ولا يريده. والسؤال الآن هو عما يستطيع هذا العلم إنجازه، وعن قدرته على إيضاحه، وأهميته الاجتماعية في هذا الصدد.

نعرض الآن للقضية المطروحة أخيرا. النصوص كانت ومازالت ذات قيمة أساسية في وجود أي مجتمع بشري، إذ تبنى العلاقات الاجتماعية بشكل خاص بمساعدتها؛ من هنا جاز أن نفهم الاتصال اللغوي (ومنه النصوص) بوصفه "حقيقة اجتماعية جوهرية"(١).وتعد القدرة على التعامل المناسب السلبي و/أو الإيجابي مع أصناف النصوص التي ترد كثيرا شرطا في أن كل عضو في المجتمع يستطيع ممارسة النشاط اللغوي — الاتصالي.

---

(١) كذلك تسيمرمن Zimmermann ١٩٨٤م، ١٣٥. لكننا لا نوافقه في فرضيته القائلة بأن النصوص "هي التي تشكل حقيقة اجتماعية جوهرية"، لأنه بهذه الطريقة لم تراع بشكل مناسب الصفة الآلية للنصوص.

لدرجة التمكن المناسبة والمؤثرة من عدد كبير من الوظائف الاتصالية لدى أكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع، تأثيرها في العمليات الاتصالية الموظفة توظيفا صحيحا في هذا المجتمع في كل مجالات الحياة، وبذلك يكون لها تأثيرها أيضا بشكل غير مباشر في مجال العلاقات الاجتماعية في هذا المجتمع: فبالنصوص تترابط النشاطات الإنسانية، ويتم الإعداد لأحداث كثيرة وتنفيذها، كما يمكن توجيه السلوك الاجتماعي عند الآخرين إلى أهداف محددة، ويمكن أيضا أن تلهم أعضاء أي مجتمع اتصالي تجارب ومواقف وقيما أخلاقية. بهذه الطريقة يصبح تعميم مفهوم الواقع بمساعدة النصوص ممكنا، وتصبح العمليات الذهنية ملموسة وميسرة وفي متناول الآخرين. بهذا المعنى تصبح النصوص أيضا أداة مهمة لدى البشر لامتلاك الواقع والسيطرة عليه، وهي بذلك تعد أساسا جوهريا للتطور والتكامل البشري في كل مجتمع.

إن دراسات علم اللغة النصي تستطيع أن تعطي القارئ إدراكا لصفات (لأن العملية الاتصالية في المجتمع هي المحك) صيغ التنظيم في بعض أصناف النصوص، ولتوظيف نصوص معينة في السياق الاجتماعي الملموس. وهذا يفضي بالقراء، دون شك، إلى درجة عليا من التغلغل الواعي المستقل في كيان النص.

وأخيرا نعود مرة أخرى إلى السؤال المطروح في بداية هذا الفصل عن إمكانات الإيضاح في علم للنص. فمن المؤكد أن مجمل ما قدم حتى الآن من إسهامات في دراسة علم اللغة النصي لا يمثل بعد نظرية نصية متكاملة. كثير مما يسمى الآن "علم لغة نصيا" لا يكفي فيما يبدو لوضع المعايير التي يجب أن يقوم عليها علـــم للنص، لأن العنصر الأساسي "النص" وحده أظهر أنه غير كاف لبناء فرع معرفي مستقل، هذا لا يبرر — حسب رأينا — المطالبة بعد بالنكوص عن علم اللغة النصي والتوجه إلى "علم اللغة الأصلي".

الفصل الثاني

نماذج الوصف النصي

• إرهاصات بتمييز الظواهر النصية في البلاغة وعلم الأسلوب • التحول الذرعي والإسهامات الأولية لتأسيس حقل خاص بعلم اللغة النصي • النصوص بوصفها كليات تحول العبارات • إسهامات الوصف النصي ذات التوجه الدلالي • الاتصال والنص • النصوص محصلة للعمليات الذهنية • تحليل المحادثة

يجب أن يكون وصف النماذج محط اهتمام الجزء الخاص بالتقديم، حيث تبحث هذه النماذج — من مواقع نظرية مختلفة — مداخل إلى تحديد السمات الجوهرية في النصوص وإلى توصيف الظواهر الجزئية للنصوص كل منها على حدة. وفي هذا لا يجوز طبعا أن نأتي بسرد (أو أي وصف قيمي) لكل المؤلفات التي تدرس إشكالية النص، بل ما نرجوه هو أن نعرف بالدراسات الوصفية الأساسية التي كانت على الأقل في وقت ما محددة للاتجاه، وقدمت حوافز جوهرية لاستمرار تطور علم النص.

ويصح في أغلب النماذج المختارة ههنا على كل حال أنها — وإن تكن في صيغة معدلة — لا تزال اليوم أيضا تعد أساسية (بالمعنى الحقيقي للكلمة) لوصف مشكلات نصية محددة، أو قل إنها على الأقل متضمنة في الدراسات النصية الشاملة المتكاملة. وتتبع الدراسة في جوهرها التطور العلمي التاريخي، لكنها ترى من الضروري

أحيانا أن تخرج على مبدأ الترتيب التاريخي الصارم تحقيقا لإحاطة شاملة بالإشكالية كلها على نحو أفضل.

(١-٢-١) إرهاصات بتمييز الظواهر النصية في البلاغة وعلم الأسلوب

وجدت محاولات لتوصيف ظواهر نصية مفردة قبل نشأة علم النص بوقت طويل. ويرجع اتجاه تراثي مهم في علم اللغة النصي إلى البلاغة[1] الكلاسيكية (فن الخطابة عموما) وعلم البلاغة المدرسي (فن المرافعة أمام المحكمة على وجه الخصوص). وفي هذا الصدد لاتهم في كثير المعلومات المروية عن المتغيرات الإبدالية والمتغيرات التركيبية (مع أن هذه أيضا تقوم بدور أساسي في عمليات صياغة النصوص)، بل يتعدى اهتمام البلاغة قضية الألفاظ المفردة إلى جوانب معينة من كليات النص، معنيا على أي حال فقط بما ذكر من الخطاب العام.[2]

مركز التفكير البلاغي التساؤل عن كيفية الوصول إلى المؤثرات الاتصالية المثالية (كما نقول اليوم) التي تحقق بوسائل بلاغية خاصة "النجاح في الإقناع". بهذا المعنى يمكن أن تفهم البلاغة على أنها مجموع المفاهيم والقواعد للظهور بمظهر مؤثر لدى الجمهور، أي: "ars bene dicendi" (الفن أن يقال شيء بطريقة جيدة أي بنجاح)، بوصفها علم "القول البليغ" الذي يعتمد دائما على الشكل المزين والمنمق للموضوع. ثمة خمس مراحل لمعالجة المادة / الموضوع ذات أهمية خاصة لعلم اللغة النصي، كثيرا ما يعتمد عليها في الدراسات الحديثة (انظر: لاوسبيرج، ١٩٦٧م، ٢٤).

---

(١) أهم رواد البلاغة القديمة أرسطوطاليس Aristoteles (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م)، شيشيرو Cicero (١٠٦ - ٤٣ ق.م)، كويتيليان Quintilian (تقريبا ٣٥ - ٩٦ م).

(٢) يفرق في ذلك بين ثلاثة أصناف (انظر: لاوسبيرج Lausberg، ١٩٦٧م، ١٨): الصنف القانوني، يركز على الاتهام والدفاع مع نموذج خطاب لمحام أمام المحكمة؛ الصنف التشاوري، ويعتمد على المناشدة والتحذير مع نموذج خطاب ممثل لحزب سياسي أمام المؤتمر الشعبي؛ صنف المناسبات، يهتم بالمدح والذم مع نموذج خطاب احتفالي لمتكلم عن شخص محتفى به.

مراحل معالجة الموضوع:

١- الابتكار • إيجاد الأفكار المناسبة للموضوع

٢- الترتيب • التقسيم المنطقي للمرافعة إلى فقرات يتضمن كل منها الوسائل المختلفة الآتية:

* الجزء الافتتاحي (القصير) (الديباجة) يفترض أن يوجه اهتمام القاضي بموضوع المرافعة المطروح في الخطاب؛

* جوهر الخطاب، ويختص بما يتصل بذكر الإثباتات والوقائع واستعراض الأدلة بمعناها الضيق (البراهين)؛

* الجزء الأخير (القصير) (الخاتمة)، ويؤكد فيه ما برهن عليه، ويطلب فيه من القاضي أن يصدر حكما لصالح الموكل.

٣ - الإلقاء • التعبير اللغوي، الذي يختص بالأفكار الموجودة في الابتكار وترتيب الكلمات.

٤- الذاكرة • استظهار الخطاب

٥ - الدعوى والإظهار • العرض الحيوي للخطاب مع حركات يدوية مصاحبة وفصاحة (نطق نموذجي).

يمكن إهمال المرحلتين الرابعة والخامسة في وصف كليات النص؛ بينما توجد **صلات وثيقة بين "الابتكار" وتحديد وجهات النظر المتبعة في علم اللغة النفسي الحديث والعمليات الإدراكية، وبين "الترتيب" والدراسة اللغوية للنص المطابقة له، لتحديد بنية**

النص، وكذلك توجد صلة بين "الإلقاء" وعلم الأسلوب الذي يعد ذا قيمة كبيرة في مرحلة صياغة النص.[١]

ولذلك يتضح: حتى وإن كانت البلاغة الكلاسيكية قبل كل شيء "تهتم بالمفردات والعبارات والجملة" (جونكر، ١٩٧٦م، ٣٨٢)، فإن من الجائز أن تعد بسبب اتجاهها المتزايد إلى كليات النص مبشرة بالإجراءات الذرعية واللغوية النصية على وجه الخصوص.[٢]

وينطبق هذا أيضا على علم الأسلوب، فقد تطور في القرن التاسع عشر إلى فرع معرفي مستقل، واشتقاقه من البلاغة الكلاسيكية لا يمكن تجاهله.[٣] ففي كليهما:

* يتصدر "الإلقاء" واجهة الاهتمامات ("القلم" اختصار "لأنواع الإلقاء"، لاوسبيرج ١٩٦٧م، ٤٣)،
* التأكيد على مبدأ الاختيار، لاختيار السمات الخاصة بالإمكانات اللغوية المتاحة التي يمكن أن ينظر إليها في بعض الحالات على أنها "مناسبة"،
* تعيين جوانب التأثير على وجه الخصوص، والبحث عن "أفضل طرائق التعبير اللغوي عن مراد المتكلم وتحقيق شرائط السياق اللغوي" (جلايسر، ١٩٧٩م، ١٨). وفي هذا الجانب يكون الخروج عن المعايير (licentia) مرغوبا فيه مراعاة لمقتضيات السياق، إلى حدود معينة، لزيادة قوة تأثير الكلام.

فيما عدا هذه الظواهر المشتركة ينبغي الإشارة إلى سلسلة من الفروق بين الإسهامات البلاغية والأسلوبية. فقد ضيق علم الأسلوب من جهة مجال البلاغة

---

(١) أوضح كل من جونكر Junker (١٩٧٦م) و كالفركيمبر (١٩٨١م، ٥) في دراستيهما أن المفاهيم القديمة المثيرة للعجب منذ البداية، ونماذج البلاغة، لها علاقة بإسهامات علم الأسلوب وعلم اللغة النصي.

(٢) كون علم البلاغة ليس فقط "مرحلة مبكرة وغير ناضجة للذرعية" (حسب موريس Morris، ١٩٧٢م، ٣٣)، بل يمتد في بعض النواحي إلى ماهو أوسع من علم اللغة النصي، ليس له علاقة بهذا التقرير (حول ذلك انظر: ليرشنر Lerchner ١٩٨٤م ب، ٣٢٥).

(٣) لذلك تساوى الأسلوبية أحيانا — خاصة في القرن التاسع عشر — بالبلاغة (جلايسر Gläser ١٩٧٩م، ٢١).

الكلاسيكية، فطريقة العرض وحدها جعلت الوسائل اللغوية للوصول إلى الهدف محور الاهتمام، بينما لم يعد التركيز ينصب على النطق، ولا على تعابير الوجه والحركات اليدوية المصاحبة والحركة الذاتية لدى المتحدث. ومن جهة أخرى تأتي الدراسة الأسلوبية معها بتوسيع جوهري في مجال البحث، حيث يلغى الاقتصار على المرافعات المنطوقة، وأصبحت النصوص الأدبية في البداية، ثم الكلام في مجالات الأنشطة المختلفة في الحياة الاجتماعية من بعد موضوعا للبحث الأسلوبي، ويعد الأسلوب هو المكون بشكل مطلق لكل نشاط اتصالي — لغوي. مما يرتبط بذلك الاتجاه هو الاستخدام اللغوي الحالي، إذا هدفت الأسلوبية إلى العناية اللغوية بمعناها الواسع جدا (انظر: فلايشر / ميشل Fleischer / Michel ١٩٧٩م، سانديك Sandig ١٩٨٦م).

على أن هذا التوسيع للدرس الأسلوبي يعتمد في التصور الأسلوبي الحديث أيضا على مكونات غير لغوية وسياقية للكلام، وأخرى تعتمد على كل مايسهم بطريقة ما في إيصال الأثر بمساعدة أقوال النص. هذا يختص — ضمن غيره — بقضايا المقصدية واختيار المادة والموضوعات تحت شروط معينة مرتبطة بالسياق وتحديد أنواع العرض وطرائق الاتصال، وأخيرا، وليس آخرا، أسس بناء الأقوال النصية.

في مثل هذا التوسيع في مجال البحث ليشمل الشرائط المحددة للأسلوب (التي لعدها فصولا أساسية في الدراسة النصية) ينشأ الخطر، بأن تبقى "الدراسة الأسلوبية" أسسها غير محددة، وأن تفقد حقلها البحثي المستقل، وينظر إليها على أنها واحدة من مكونات النصانية.

على أن لعلم الأسلوب من الوجهة العلمية التاريخية — كالبلاغة — دور "المبشر" بعلم اللغة النصي، فالدراسة الأسلوبية معنية على وجه الخصوص بوصف كليات النص (ومرتبطة أيضا برصد سمات الأقوال المفردة المعزولة).[١]

---

(١) لتحديد مفاهيم النص والأسلوب انظر الباب الخامس - أما المجالات المعرفية الأخرى التي يمكن أن تعد أيضا مبشرة بعلم للنص فلن نعرض لها هنا (انظر حول ذلك: كالفركيمبر ١٩٨١م).

(٢-٢-١) التحول الذرعي والإسهامات الأولية لتأسيس حقل خاص بعلم اللغة النصي

الإسهامات الأولى في توسيع نحو الجملة (قواعد تحول العبارات بمفهوم قواعد ما فوق الجملة، انظر: (٣-٢-١) توجد منذ وقت طويل قبل نشأة الحقل الخاص بعلم اللغة النصي. وليس من قبيل الصدفة أن تتفق الدعوات المبدئية الأولى على ضرورة تحليل **كليات النص** — وليس فقط الجمل ولا المركبات من الجمل — بدقة، مع تلك التحولات الجوهرية في علم اللغة (تقريبا منذ منتصف الستينات إلى بداية السبعينات)، تلك التي من الشائع أن تندرج تحت مفهوم جامع هو: "الحقبة الاتصالية — الذرعية" (هيلبيك Helbig ١٩٨٨م، ١٣). بشكل عام يفهم من ذلك تحول النماذج من علم **اللغة الذي يكاد اتجاهه يقتصر على النظام اللغوي** (من دي سوسير إلى تشومسكي) إلى **علم لغة يركز على الاتجاه الاتصالي والوظيفي**. ومنذ ذلك الحين بدأت مسائل **الاستخدام العملي للعلامات اللغوية في أحداث اتصالية محققة** تقترب بشكل قوي من **واجهة الاهتمام**، وأصبح يطالب بإدخال الأقوال اللغوية في مركبات وسياقات شاملة للنشاط الاتصالي.

حسب الجوانب التي ينظر من خلالها إلى هذا التوظيف للغة في الاتصال الاجتماعي والجوانب التي ينظر إليها على أنها جوهرية في ذلك تطورت اتجاهات مختلفة في إطار "**علم اللغة الذرعي**"،[١] برز منها بجانب نظرية الأفعال الكلامية وعلم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي أيضا بشكل خاص علم اللغة النصي. في الواقع تمثل هذه الحقول اللغوية الجزئية الناشئة حديثا والمسماة هنا فقط في مجملها ظاهرة التحول الذرعي في علم اللغة. لذلك ترتبط هذه الحقول أيضا فيما بينها بشدة — لكنها ترتبط أيضا بالنظرية النحوية، وكثيرا ما توصف الظواهر اللغوية نفسها من زاوية رؤية أخرى مسيطرة.

(١) نحن نفهم هنا مصطلح "علم اللغة الذرعي" على أنه مفهوم شامل لكل الإسهامات البحثية ذات الاتجاه الذرعي في إطار التصورات النظرية المذكورة. حول طرق استخدام أخرى لهذا المصطلح انظر: هيلبيك ١٩٨٨، ١٥٠.

وتذكر عوامل عديدة بوصفها دواع لهذا "التغير في النموذج".[١] والذي هو، بالمناسبة، ليس مجرد نبذ للنموذج القديم وإحلال آخر جديد محله، بل تطور جدلي مستمر ومتصاعد، أو وحدة من الاستمرارية والانقطاع. وتأتي في المرتبة الأولى الحاجات والرغبات الاجتماعية التي دعت العلماء إلى التساؤل أيضا عن تحديد جديد لدور علم اللغة في المجتمع. فقد أصبحت وظائف الممارسة اللغوية نوعا من التحدي لعلماء اللغة: مشاكل المعلومة اللغوية والتوثيق والمعالجة الآلية للمادة اللغوية، واكتساب اللغة وتعليم اللغة ونظرية الترجمة والتوجيه اللغوي والاستمالة، هذا بعض ما يمكن ذكره، ولا ننسى طبعا قضايا علاج أمراض الكلام وبشكل خاص إمكانات التأثير المتعددة باللغة في الاتصال اليومي. بهذا المعنى يمكن فهم "الحقبة الذرعية" في علم اللغة أيضا على أنها انعكاس للحاجات المجتمعية المتغيرة والمساهمة الاجتماعية بشكل عام.

ونركز فيما يلي على جوانب التغير الجوهرية التي كانت لها أهمية في تكوين علم النص. بالإضافة إلى ما ذكر من الدوافع الاجتماعية العامة، ينبغي أن نذكر في هذا السياق الإسهامات اللغوية الأساسية حتى الآن التي تتصف بالاستقلال والتحديد.

ويمكن القول بشكل عام أنه إلى منتصف الستينات كانت الجملة هي التي ينظر إليها مطلقا على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة، وأكبر ما يحاط به، وهي من ثم وحدة قابلة للدراسة اللغوية. ويبدو هذا الموقف الأساسي لعلم اللغة الجملي في أجلى صوره في تعريف بلومفيلد Bloomfield (١٩٥٥م، ١٧٠) للجملة تعريفا شكليا صارما: "الجملة شكل لغوي مستقل، لا يدخل — عن طريق أي تركيب نحوي — في شكل لغوي أكبر منه". لكن حتى النماذج غير البنيوية كلها تنطلق أيضا إلى الآن كما لو كان ذلك أمرا بدهيا من الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الكبرى؛ وحتى حين تستنبط

(١) لمزيد عن الإشكالية المطروحة عند كون Kuhn (١٩٦٧م، ١١) حول المفهوم المصوغ ومحاولة تحديده بشكل علمي قاطع (بعيدا عن العوامل الاجتماعية المصاحبة) انظر: هيلبيك ١٩٨٨م، ١٥.

القواعد لترابط الجمل تصبح الجملة السابقة سياقا أصغر يرتبط به التركيب النحوي للجملة التالية. بذلك يوسع تحليل الجمل المفردة في الواقع إلى تحليل أزواج الجمل ؛ أما عن بدهية الجملة بوصفها الوحدة اللغوية الكبرى فلم يتغير شيء. ومما يجدر التنبيه إليه بشدة أنه على هذا الأساس قد تم التوصل إلى مستوى عال من الدقة في وصف بنى الجمل (خاصة في القواعد التوليدية التحويلية).

لقد انطلقت البواعث النحوية الداخلية الأولى إلى "توسيع" مفهوم النحو من أن الجمل المفردة الصحيحة نحويا لا يمكن أن تفسر دائما على أنها وحدات اتصالية مغلقة.

(٢أ) ناقشا..: وضع العلاقات الثنائية وحددا بذلك المجالات الممكنة للتعاون المستقبلي. (جريدة يومية)

لكن صعوبات الفهم الناشئة عند تلقي مثل هذه الجملة المعزولة تزول إذا أكملت هذه الأقوال بجمل تحدد العلاقات الإحالية المتضمنة في (٢أ):

(٢ب) التقى وزير الشئون الخارجية لجمهورية النمسا بزميله الهولندي يوم الخميس في لاهاي للتباحث في المشكلات الدولية الراهنة.

ناقشا ... وضع العلاقات الثنائية وحددا بذلك المجالات الممكنة للتعاون المستقبلي.

وتختص بعض الوسائل النحوية فيما يبدو بتحديد مثل هذه العلاقات الإحالية التي تتجاوز حدود الجملة (قارن ص ٢٨ وما بعدها) ؛ وهي بذلك لايمكن أن تتضح في التمثيل بجمل مفردة معزولة (أو على الأقل لا تتضح بما فيه الكفاية).

ومن أجل معالجة ما اتضح من مشكلة ضيق المجال الذي حصرت فيه دراسات الجملة في الوقت الراهن، عبر بعض اللغويين عن ضرورة توسيع مجال علم اللغة ليتجاوز علم اللغة النسقي المحصور في الجملة، فيمتد "علم لغة الجملة" التقليدي إلى "علم للغة النص" أو "ما فوق الجملة" (فرضية التوسع).

عن هذا المعنى عبر هاريس Z. S. Harris متنبئا بذلك منذ ١٩٥٢م: "اللغة لاتأتي على شكل كلمات أو جمل مفردة، بل في نص متماسك، بدءا من القول ذي الكلمة الواحدة إلى العمل ذي المجلدات العشرة، بدءا من المونولوج وانتهاء بمناظرة جماعية مطولة". (بالألمانية نقلا عن: دريسلر Dressler ١٩٧٨م، ٢٨). لذا يجب تحليل الجمل دائما فقط في سياق النصوص، على أنها أجزاء من خطاب أعم. لقد نقل هاريس مايتصل عنده بالوسائل المنهجية لتحليل الجملة تحليلا بنيويا (التقطيع والتصنيف والتوزيع) إلى المستوى الجديد للنص، وحاول بواسطة إجراءات شكلية أن يصل إلى توصيف بنيوي للنصوص. كان يهمه في ذلك قبل كل شيء تحري الأنواع المتكافئة من العناصر المفردة أو مجموعات العناصر في قطع كلامية مترابطة ونصوص كاملة،[1] وأيضا تحري توزيعها في النص. فالنصوص إذن لديه سلاسل من مثل هذه الأنواع المتكافئة.

ويمكننا أن نعد هذا المبدأ الأساسي والسلوك المنهجي من هاريس محاولة أولى للاقتراب من وصف ظواهر النص (نقدها لدى بيرفش Bierwisch ١٩٦٥م، ٧٢)؛ والأهم مما قدم في منهج الدراسة هو كون هاريس بوصفه واحدا من اللغويين الأوائل قد جعل النص هو المجال الحقيقي للدراسة اللغوية.

لكن "فرضية التوسع" العامة هذه، المؤسسة على النص من الداخل تحتاج إلى إكمال لها من خلال الامتداد إلى عناصر اتصالية — ذرعية غير لغوية، إذا كان يلزم فهم النصوص في جوهرها — وفي تحديد واضح عن ظواهر الجملة. وكان من اللازم أن يتبع ذلك في المحاولة الأولى: ظواهر سياقية بمعناها الضيق ومسائل لغوية نفسية وفي المقام الأول اعتبار إنتاج النص وتلقيه حدثين اتصاليين مخصوصين. أيضا هذه الفرضية الجوهرية الثانية — التي يمكن أن نسميها هنا الفرضية الذرعية، أو فرضية الثبات في علم اللغة النصي — قد كانت موضوعا للبحث منذ وقت مبكر نسبيا (في منتصف الستينات).

(١) عند هاريس تكون عناصر النص متكافئة، عندما ترد في محيط العناصر الأخرى المماثلة أو المشابهة.

إن نقطة التحول الجوهري في هذا المجال كانت بالإضافة إلى إسهامات أخرى فرضيات هارتمان Peter Hartmann : "يمكننا أن نطلق "النص" على كل مايرد بلغة، ذلك بأن اللغة تكون في شكل اتصالي أو اجتماعي، كما هي الحال دائما، أي مرتبط بشريك". (١٩٦٤م، ١٧). لذا فإن النصوص (وليست الجمل!) لديه هي أيضا "الرموز اللغوية الأصيلة" (١٩٧١م، ١٠)[١] التي هي المدار الحق للاتصال اللغوي فإنه "إذا تم نطق كلام أصلا، فسيكون فقط على شكل نصوص ... فاللغة ذات القدرة النصية والقيمة النصية هي وحدها وسيلة الاتصال بين البشر". (١٩٧١م، ١٢). تبعا لذلك تتولد النتيجة المنهجية، بأنه لدى تحليل عناصر الرموز المعزولة يجب في الوقت نفسه أيضا تحليل شروط العزل عن النص الكلي معها. ومع ذلك يطالب هارتمان — خلافا للاتجاه الصاعد من الجملة إلى النص لدى هاريس — باتباع أساس منهجي تطوري من حيث المبدأ، هو استنباط الجمل وكل الوحدات اللغوية الأخرى من النص.

أيضا فيما يخص صياغة كثير من المشكلات النصوصية المفردة كان هارتمان من كبار المؤثرين: فقد شدد على "علاقة المرسل — النص — المتلقي"، وفهم السياق على أنه "سياق الورود" (١٩٧٥م، ١٤٧)، ووضع أول إسهام للتفريق بين أنواع النص،[٢] وفرق على وجه الخصوص بين الظواهر المشتركة بين اللغات (التي تتجاوز اللغة المفردة) في تكوين النص وظواهر الصياغات الخاصة بلغة مفردة (١٩٦٤م، ١٩). لذا ساغ له بحق أن يقول إن فرضيته حول علم النص قد فتحت للغويات عامة نافذة جديدة (١٩٧١م، ١٢).

---

(١) بالنسبة إلى التصور في اللغويات للرمز اللغوي يمكن الانطلاق من صيغته الأصلية الفعلية التي يتحقق فيها الرمز اللغوي: أنها توجد على شكل نص أي في كل حال مجموعات ناصبة منتظمة من أجزاء الرموز المعقدة نصيا، والمختلفة النوع والوظيفة.

(٢) كانت أنواع النص في نموذجه "مجموعات من النصوص ذات خصائص معينة مشتركة". (هارتمان ١٩٦٤م، ٢٣).

(٣-٢-١) النصوص بوصفها كليات تحول العبارات

(١-٣-٢-١) فرضية التوسع وتقدير حدود القواعد

تم التغلب على الدراسة النحوية المقصورة على الجملة المفردة أولا في إطار "فرضية التوسع" التي تحدد فيها النصوص عامة، بأنها وحدات أعم من الجملة.[١] ولعل الذي مهد الطريق إلى مثل هذا التصور في علم اللغة الروسي هو بشكوفسكي Peškovskij (انظر العرض الموجز لدى جيندين Gindin ١٩٧٢م) وفي الدراسات اللغوية الألمانية بوست K. Boost (١٩٤٩م). في ذلك لم يغير أساس التصور النظري، بل وضع فقط "مجال" القواعد. وانطلاقا من الفرضية القائلة إن النصوص مبدئيا لها الخواص نفسها التي للجمل، فإن كليات النص نتيجة لذلك توصف بالمناهج نفسها التي توصف بها الجمل المفردة، وعلى أساس من الأنواع نفسها التي للجمل المفردة. لذلك كان "نحو النص" (كان يطلق عليه في تلك السنوات أيضا في حالات قليلة "علم اللغة النصي") يفهم على أنه نوع من "قواعد الجمل المتعددة". ولما كان تجاوز حدود الجملة ("العبارة") أمرا أساسيا في إدراك النصية فقد وصفت النصوص بأنها كليات تحول العبارات[٢] ("تحول العبارات"، لأنها تمثل وحدات وراء حدود "العبارة" beyond the / sentence). والبراهين على مثل هذا الإجراء تعتمد على افتراض عمومية الخواص المشتركة للجمل والنصوص:

- لا يمكن تحديد عدد نهائي للجمل أو النصوص أيضا في لغة مفردة؛
- الجمل مثل النصوص ترسم صورا للأشياء، ويكون لها طابع الزمنية،
- كلتا الوحدتين لها بناء داخلي، وتتكون من عناصر لكل منها علاقة بالآخر،

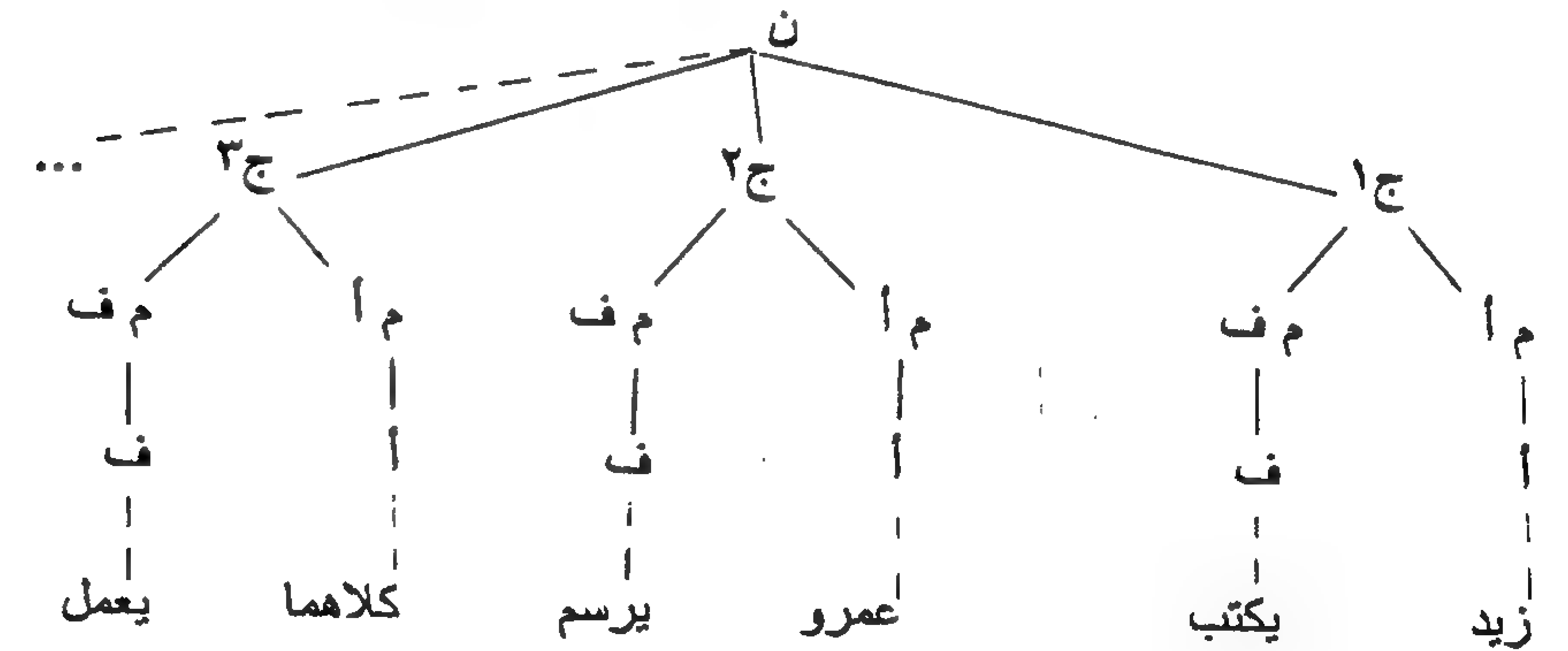
---

(١) في الواقع كان الحديث في هذه الأعمال عن الوحدات التي تتجاوز حدود الجملة ولم يكن بعد عن النصوص.

(٢) مصطلح "تحول العبارات" Transphrastik مأخوذ عن جريماس Greimas. بطريقة مشابهة تستخدم مصطلحات "النحو المتعدد" Hypersyntax و "النحو الشامل" Supersyntax و "النحو النصي" Makrosyntax (انظر: كالفركيمبر ١٩٨١م، ٨).

• تتجمع الجمل والنصوص في أنواع على أساس نموذج محدد، وتصبح الأنواع نماذج لإنتاج الوحدات المذكورة وتلقيها.(١)

ظهرت منذ النصف الثاني للستينات أولى المحاولات للانتقال من التحليل المقصور على الجملة إلى تحليل أزواج الجمل، وكان لهذا صلة على الأقل بمفهوم الجملة المسلم به في النحو التوليدي التحويلي. فقد اجتهد هايدولف K. E. Heidolph ١٩٦٦م في استنباط قواعد العلاقات السياقية للجمل في نحو توليدي، كما كان إيزنبرج ١٩٦٨م أول من حاول أن يطور نحوا شاملا للنص، وبذلك اتسعت القواعد التوليدية المستخدمة في النحو التوليدي لإنشاء الجمل، لتشمل "قاعدة النص" التي يمكن بها أن توسع الجمل المفردة في النص بإضافة الرمز "ن" (= نص)(٢):



شكل رقم ١.

(١) قارن حول ذلك أيضا: إيزنبرج Isenberg ١٩٦٨م، ١.

(٢) نسق القواعد في "نحو للنص" كهذا يمكن أن يصبح على الشكل الآتي:

(أ) ن ← (#ج ١ # ، #ج٢ # ، #ج ٣ # ...)

(ب) ج ١ ← م أ ، م ف

(ج) م ف ← ف (م أ) ، (م أ)

(د) م أ ← (تعريف) ، (صفة)، أ.

(٢-٣-٢-١) فرضية الربط بين الجمل

تنطلق تصورات نحو النص من فرضية أن النص في الأساس يمكن تحديده، بأنه مركب بسيط من جمل تقوم بينها علاقات تناسق.(١) وإزاء هذه الخلفية النظرية فإن النصوص عادة تتمثل فيها الخصائص الآتية (مثلا: إيزنبرج ١٩٧٤م، ١٠):

خصائص النصوص في نحو النص:

• تعاقب أفقي للجمل
• تحديد الجهة اليسرى واليمنى
• الاستقلال النسبي
• التناسق داخل تتابع الجمل
• العلاقات الدلالية بين المكونات السطحية.(٢)

يعد "تعاقب الجمل" من بين هذه السمات النصية من أهم الصفات (إيزنبرج ١٩٧٤م، ١١)، وينتج عن ذلك أن ينظر إلى مشكلة ربط الجمل(٣) على أنها أساس وشرط لإيضاح إجراءات إنتاج النص. وتكون وظيفة نحو النص بهذا الفهم إذن استنباط "قواعد النص" للربط بين الجمل الذي أشرنا إليه، تلك التي تقدم "معلومات دلالية ونحوية"، ويمكن أن تشترك مع سائر مكونات النحو في توضيح مفهوم النص المثالي في لغة ما "L" (Language) (إيزنبرج ١٩٧١م، ١٦٩). بناء على ذلك تحدد أيضا السمة النصية العامة "مثالية التعبير" بأنها "تعاقب أفقي متناسق لوحدات لغوية مترابطة تقوم على أسس محددة من حيث التسلسل" (إيزنبرج ١٩٧٦م، ٤٨).

(١) يعرف إيزنبرج (١٩٦٨م، ١) النص بأنه "متوالية متماسكة من الجمل، كما نجدها مستعملة في الاتصال اللغوي". وأكد على أن مصطلح "متوالية" هنا ينبغي أن يفهم بالمعنى الرياضي للكلمة (١٩٧٠م، ٤).

(٢) لايزال من اللازم أن "تحدد هذه الخصيصة من خلال نظرية دلالية مستقلة" (إيزنبرج ١٩٧٤م، ١٣).

(٣) توجد لذلك أيضا مصطلحات "الترابط النصي" Phorik - Text والإحالة النصية/ التداخل النصي Textverweisung / Textverflechtung (انظر بفوتسه Pfütze ١٩٦٥م، ١٩٦٧م).

ولإيضاح الأسس الخاصة بالنصوص ذات التعبير المثالي جمعت من جهات مختلفة أنماط تنصيصية (= ذات قيم نصية) مختلفة: من ضمنها الاتصال السببي والاتصال الزمني والتقابل الضدي وتبادل — السؤال — الجواب وتخصيص / مضمون الجملة السابقة / وتصحيح / مقولة سابقة في جملة لاحقة/. يدور الموضوع في الواقع حول نماذج دلالية أساسية في دمج الجمل، تلك التي تحدد فيما بعد استنادا إلى ظهور العلامات السطحية المطابقة لها.

لكنه في مركز اهتمام أعمال نحو النص يطرح السؤال عن مدى مايمكن للوحدات القواعدية المفردة تحقيقه في بناء أنماط التنصيص، ومن ثم في تناسق النصوص. وعناصر كهذه للتكوين النصي تعد وسائل تنصيص[1] بالمعنى الضيق للكلمة:

العناصر المفردة :	**الخواص الشمولية للجمل :**
الروابط	التنغيم
الضمائر	نبر الجملة
الأدوات	التأكيد والتقابل
أشباه الظروف	توالي عناصر الجملة
أدوات الاستفهام والجواب	التقسيم إلى موضوع ومحمول
علامات التقسيم[2]	بنية الحذف
عناصر الحالة الإشارية	

(١) انظر حول ذلك ضمن غيرهم بفوتسه ١٩٦٥م، ١٩٦٧م؛ إيزنبرج ١٩٦٨م، ١٩٧٧م، ١٢٢؛ فوندرلش Wunderlich ١٩٧٠م.

(٢) هذه العناصر توظف عند جوليش Gülich ١٩٧٠م في تقسيم النص، مثلا علامات الاستهلال، وعلامات المقاطعة، وعلامات الختام.

صيغ المخاطبة

المورفيمات الفعلية للتعبير عن

الصيغة والكيفية

ظروف الجملة

لكن ترتيب وسائل التنصيص تلك يظهر جليا أن المقصود هنا ليست الوحدات اللغوية التي تربط الجمل المتجاورة بعضها ببعض فحسب، بل قبل كل شيء أيضا تلك الظواهر النحوية التي تؤثر في عدة جمل أو في النص كله، وتكون الصلة الداخلية وتناسق النصوص المعنية أو أجزاء النصوص (بتأثير مشترك من الوسائل الأخرى).

ويمكن النظر إلى فرضية ربط الجمل على أنها أساسية لكل الأبحاث المتصلة بنحو النص؛ فهي تضع الإطار لكثير من الدراسات التفصيلية، مما يجب أن يخص بالذكر في الإسهامين التاليين.

(٣-٣-٢-١) النصوص بوصفها سلاسل من الإضمار

يمكن اعتبار ظاهرة الإضمار بشكل خاص — منذ هارفج Harweg ١٩٦٨م واحدة من أهم الشرائط النحوية التركيبية الأساسية لتناسق النصوص. إذ يتم الربط بين الجمل بوسائل ليس آخرها أن وسائل لغوية مختلفة (مثلا: الأسماء والأفعال التي تصلح أن تكون ما يسمى "المرجع") يحال إليها في الجمل التالية برموز لغوية أخرى مطابقة لما تعود إليه (مثل: الضمائر التي تصبح هي "الراجعة"). فهذا الاستبدال (الإضمار) يضمن عند هارفج بعد تحققه وحدة سياق النص؛ بل إن سلاسل الإضمار حسب نظريته الأساسية هي الوسيلة الحاسمة في بناء النص. لذلك يعرف النص بأنه "وحدات لغوية متتابعة مبنية بسلاسل إضمار متصلة". (١٩٦٨م، ١٤٨).

تحدد بداية نص ما في نموذجه بظهور "المرجع" التركيبي (أشكال العبارة التي تبدو مفهومة مباشرة للمستقبل، مثل القطة) وغياب الراجع (الضمائر). فكل الجمل التي يرتبط بعضها ببعض بسلاسل إضمار بدئية (مثل: هي ، فروها الناعم، حبيب هايكه) تكون إذن عند هارفج نصا؛ وعندما تتوقف سلاسل الإضمار هذه أو يستبدل بها أخرى، يبدأ بذلك نص جديد. ينتج عن ذلك أن كل الجمل التي يرتبط بعضها ببعض بغير هذه الطريقة بالنسبة إلى هارفج بالتحديد تنتمي إلى نصوص مختلفة.

بلا شك يمكن بمبدأ سلاسل الإضمار إدراك واحدة من أهم العلامات في علاقات التناسق الداخلية في النصوص بشكل نسقي، وكذلك دراستها بشكل كاف. حتى إذا كان ادعاء هارفج أن مبدأ الإضمار هذا شرط حتمي لبناء أي نص، لا يمكن قبوله بهذا الشكل القاطع، فإن القيمة العلمية التاريخية لهارفج في تطور علم اللغة النصي تبقى غير مشكوك فيها على الإطلاق.(١)

(٤-٣-٢-١) وظيفة أدوات (تعريف أو تنكير) الاسم ومورفيمات الصيغة الموجهة للاتصال

تحتل مشكلة توجيه الاتصال بواسطة الوسائل النحوية مركز الجوهر في نموذج دراسة النص لدى فاينريش H. Weinrich. إذ تؤدي الأشكال المختلفة للتعريف ومورفيمات الصيغة بشكل خاص تبعا لفاينريش وظيفة الإشارات إلى توجيه استقبال كليات النص لدى السامع، حيث يبلغ المتلقي بواسطتها بالطريقة التي يجب عليه اتباعها في ملاحظة روابط معينة داخل النصوص.

(١) يجوز أن تعد نظرية شتاينيتس R. Steinitz ١٩٦٨م/ ١٩٧٤م القائلة بأنه لابد أن ينظر إلى كل امتداد من منظور المرجع أكثر من النظر إليه من منظور الوظيفة الاستبدالية، نوعا من التطوير والضبط للإسهام المنهجي الذي قدمه هارفج. انظر حول ذلك: كالفركيمبر ١٩٨١م، ١٢؛ كالماير (ضمن أعمال أخرى) ١٩٨٠م، ١٩٧.

وتشير **أداة التعريف** حسب هذا الإسهام إلى ما يسمى "المعلومات السابقة،" بينما تعد **أداة التنكير** إشارة إلى "معلومات لاحقة" (أي الوحدات اللغوية، التي لم يوضحها المتكلم بعد).(١) بالعودة إلى الأمثلة المشهورة في نصوص الأساطير يعني ذلك:

(٣) كان في قديم الزمان **فتاة**(٢)...

= إشارة إلى **"معلومة لاحقة"** لم تخصص بعد (يتوقع السامع أن يخبر أكثر عن هذه الفتاة.)

الفتاة كانت جميلة ومتواضعة ...

= إشارة إلى **"معلومة سابقة"** (يجب أن يكون الاسم المعني قد ذكر من قبل في الجملة السابقة.)

بهذه الطريقة ينبغي أن تثار لدى المتلقي عمليات ترتيب معينة — ضرورية في قضية فهم النص — عن طريق الاستخدام الموجه لأشكال التعريف. هذه النظرة مهمة دون شك، غير أنه يجب تحديدها بإضافة أن "المعلومة اللاحقة" لا يمكن وصفها نحويا سوى بشكل غامض (يمكن أن تتكون في بعض الأحيان من أجزاء كبيرة من النص!). وقد يبدو مشكوكا فيه، إن كان ما يطالب به هنا من تعميم مبررا، بأن تتبع ضرورة أداة التنكير دائما "معلومة لاحقة".(٣)

فيما يخص توجيه الاتصال تتبوأ أيضا **مورفيمات الصيغة** مكانة خاصة؛ فهي تسهل حسب فاينريش فهم النص كاملا، لأنها تعكس وحدة البناء الزمني في النصوص. "فمورفيمات الصيغة لا تأتي معزولة، بل ترد ضمن بناء لغوي أكبر،" حتى يبقى الترتيب الزمني للأشياء المرتبطة بعضها ببعض ثابتا (١٩٧١م، ١٠).

(١) عند عدم استخدام أداة مطلقا تحيد — حسب فاينريش ١٩٦٩م — الضدية بين الإشارة إلى "معلومات سابقة" والإشارة إلى "معلومات لاحقة."

(٢) لأن المورفيم الدال في العربية على التنكير لايظهر في الكتابة، فقد أبرزت الكلمة بكاملها خلافا للغة أصل النص (المترجم).

(٣) أقوال مثل: *فتاة بهذا الجمال!* أو يوجد *هناك ثعبان غير سام!* تعد حسب رأينا أقرب إلى الدلالة أنه هنا يشار إلى "معلومة سابقة". انظر حول ذلك أيضا: كالماير (ضمن أعمال أخرى) ١٩٨٠م، ١٩٣.

ويفرق فاينريش بين نوعين أساسيين من البناء الزمني للنصوص، يتميزان عن بعضهما البعض بظهور تعابير صيغة معينة: الأول "الصيغة المناقشة" (Präsens, Perfekt, Futur I, II)[١] والثاني "الصيغة القاصة" (Präteritum, Plusquamperfekt, Konditional I, II)[٢] حيث إن غلبة أحد النوعين في كل نص تكون حسب فرضية فاينريش واضحة المعالم، يبلغ السامع بواسطة أشكال الصيغة في الوقت نفسه قيما إشارية لتلقي النص: وضع "التطلع" في النوع الأول، و"الاسترخاء" في النوع الثاني (١٩٧١م، ٣٣).[٣]

هذا "المنطق النفسي" كان عرضة لنقد صائب (لدى نقاد منهم هاوسر — سيدا Hauser-Suida / هوبه — بويجل Hoppe-Beugel ١٩٧٢م، ٢٠). ومع ذلك يتبوأ نموذج **توجيه الاتصال مكانة كبيرة في تكوين علم النص،** لأن المحاولة هنا كانت كما هو الحال **لدى هارفج غير مرتكزة على دراسة الظواهر النحوية معزولة،** بل من خلال دورها في **تكوين النصوص وتلقيها.**[٤]

(٥-٣-٢-١) المنظور الوظيفي للجملة وتعاقب الموضوعات

كان إسهام مدرسة براغ في "المنظور الوظيفي للجملة" (FSP) قد قطع شوطا بعيدا[٥] قبل نشأة علم اللغة النصي بزمن طويل في محاولة لإدراك أبعاد توزيع

(١) لا توجد هذه الأقسام في نظام الصيغة العربي، لذا تركت بأسمائها الأصلية (المترجم).

(٢) أيضا أقسام هذا النوع غير موجودة في العربية بشكلها في اللغات الهندوأوربية (المترجم).

(٣) كل تغيير من مجموعة نوع إلى النوع الآخر من مجموعات الصيغة يسميه فاينريش "مواضع تحويل الاتصال"؛ ويفترض أنها مهمة جدا لفهم النص.

(٤) يمكن النظر إلى عمل فاينريش عن "النوتة الموسيقية في النص بوصفها منهجا معرفيا" (١٩٧٢م أ) بأنه اختصار وفي الوقت نفسه تحديد لنموذج دراسته، وقد حاول فيه إثبات أن إشارات التوجيه المختلفة (أداة التعريف، تعابير الصيغة، العدد ...) بالنسبة إلى النص في صيغة إيقاع في سطوره المختلفة متفاعلة فيه باستمرار.

(٥) مثلا ماتيسيوس Mathesius، فيرباس Firbas، سجال Sgall، هاجيشوفا Hajičová، بينيشوفا Benešová، بينيش Beneš؛ انظر حول ذلك: بوست ١٩٦٤م.

المعلومات في الجملة حسب قواعد محددة. بذلك أصبح مصطلح "الموضوع" يدل على ما يجب الإخبار عنه، ومصطلح "المحمول" يشمل كل ما يقال عن ذلك الموضوع.

(٤أ) **الأمير** خرج من الباب وذهب بمحاذاة ... السور.

المحمول	الموضوع
= المعلومة الجديدة أو المفصلة لدى السامع؛	= المعلومة المعروفة لدى السامع؛
قيمتها الخبرية مرتفعة	قيمتها الخبرية منخفضة

لكن بناء — الموضوع — المحمول في الجمل ليس ثابتا؛ إذ يمكن للقول نفسه أيضا أن يقدم — اعتمادا على السياق — من منظور آخر:

(٤ب) كانوا كلهم ينظرون مشدوهين إلى مدخل القصر.

من الباب خرج الأمير وذهب بمحاذاة ... السور.

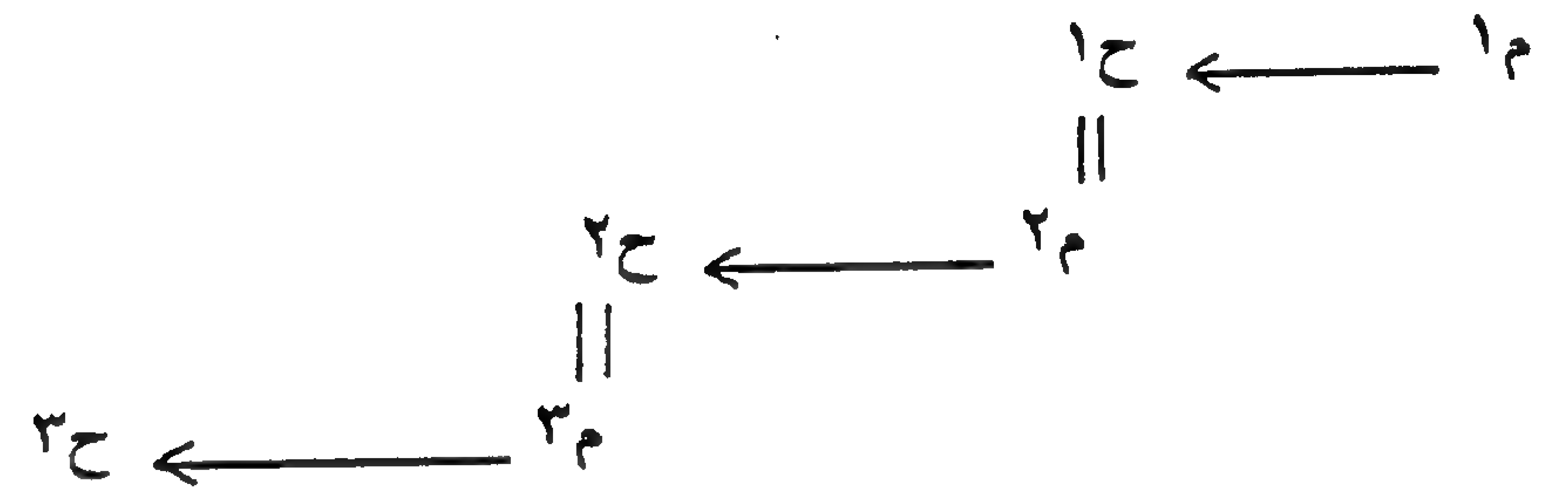
يستنتج من ذلك أن محيط النص يؤثر في بناء الجملة المفردة؛ مع ذلك يبقى اتجاه هذا الإسهام مبدئيا تركيبيا محضا يعود دائما إلى القواعد التصنيفية في لغة معينة. لكنه في الوقت نفسه يعد محاولة لتأسيس هذا الانتظام النحوي في حقل الاتصال.

قام دانيش F. Daneš (١٩٧٦م) بنقل مبدأ البناء النحوي هذا إلى النصوص، واكتشف أن ثقلا خاصا يعطى للموضوعات بالدرجة الأولى للتعريف بوحدة النص[١]. تعاقب الموضوعات داخل النص ليس ممكنا في كل الحالات؛ بل يكون كل موضوع تال دائما عائدا إلى وحدة — الموضوع — المحمول السابقة، ويشير بذلك (حتى

(١) "عبء المعلومات المنخفض .. يجعله إحدى وسائل البناء الهامة". (دانيش ١٩٧٦م، ٣٦).

وإن أعيد الموضوع نفسه حرفيا في الجملة التالية) إلى أن السامع قد عرف **أكثر** عن المعنى العام للنص مما كان عليه الحال في الجملة السابقة. لذا فإن دانيش قد خرج من تتابع الموضوعات في النص بمبدأ تقدم النص (الاستزادة من المعلومة) الذي يعرف بتعاقب الموضوعات.(١) ويمكن تبعا لهذه الخلفية أن يحدد النص بوصفه سلسلة من الموضوعات.

يفرق دانيش بين ثلاثة أنواع أساسية من "تعاقب الموضوعات".(٢) حسب نوع تعاقبها في النصوص.



شكل رقم ٢أ. تعاقب الموضوعات الأفقي.

في هذا النوع من أنواع التعاقب يصبح المحمول (= ح) في الجملة الأولى موضوعا (= م)، أي أنه يصلح (في بعض الأحوال بتعديل العبارة) موضوعا في الجملة التالية، وبالطريقة نفسها يكون المحمول في الجملة الثانية نقطة البداية لموضوع الجملة الثالثة.

(٥) *المرء* يسمع كثيرا عن الأميركيين.

هم يقومون بفتح جبهة ثانية.

الجبهة الثانية ستأتي ...

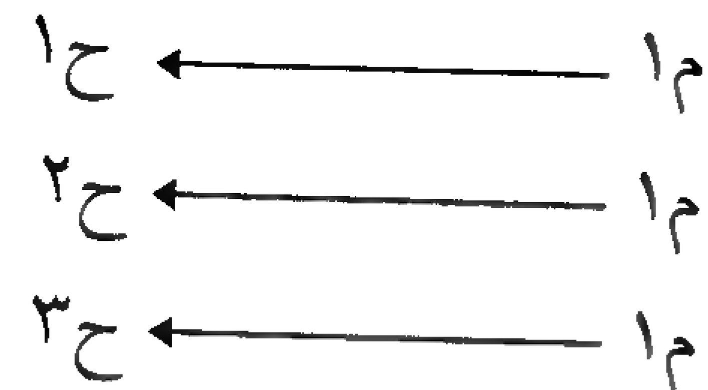
(فاندر F. Wander ، Der siebente Brunnen)

---

(١) "بناء الموضوعات الفعلي في النص يتكون... في تسلسل وارتباط الموضوعات، في علاقات التبادل وفي علاقات الهرمية، في علاقاتها بفقرات النص، وبكامل النص وكذلك بالحالة" (دانيش ١٩٧٦م، ٣٤).

(٢) مجموع ما يفرق بينها دانيش خمسة أنواع، لكنه يمكن هنا إهمال النوعين الرابع والخامس، حيث يمكن تصنيفهما ضربين من النوعين الأول والثاني.

كان **تعاقب الموضوعات** (*المرء — الأميركيين / هم — الجبهة الثانية*) قد جعل تقدم النص يكون على شكل ربط لموضوعات شتى ذات وحدات حملية متجددة دائما في تعاقب أفقي واضح.



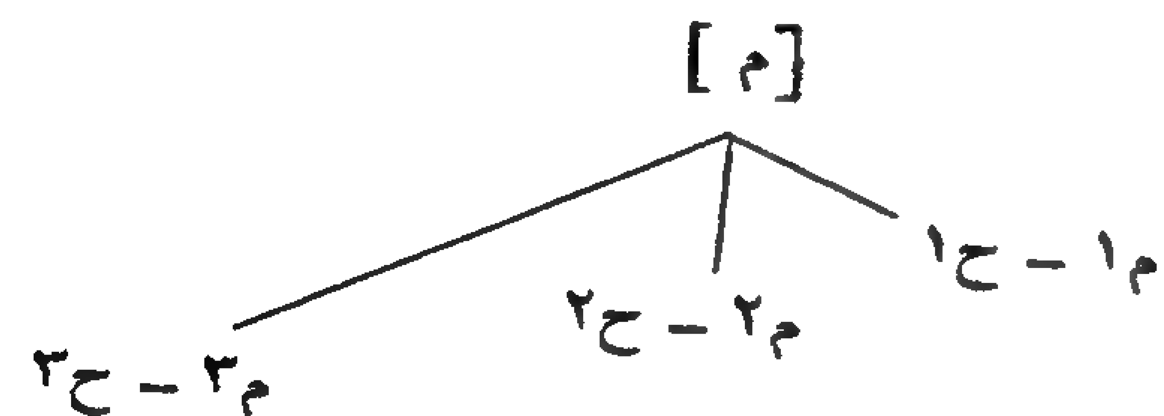
شكل رقم ٢ب. تقدم بموضوع مستمر.

مقهى الحديقة قد أصلح أخيرا.

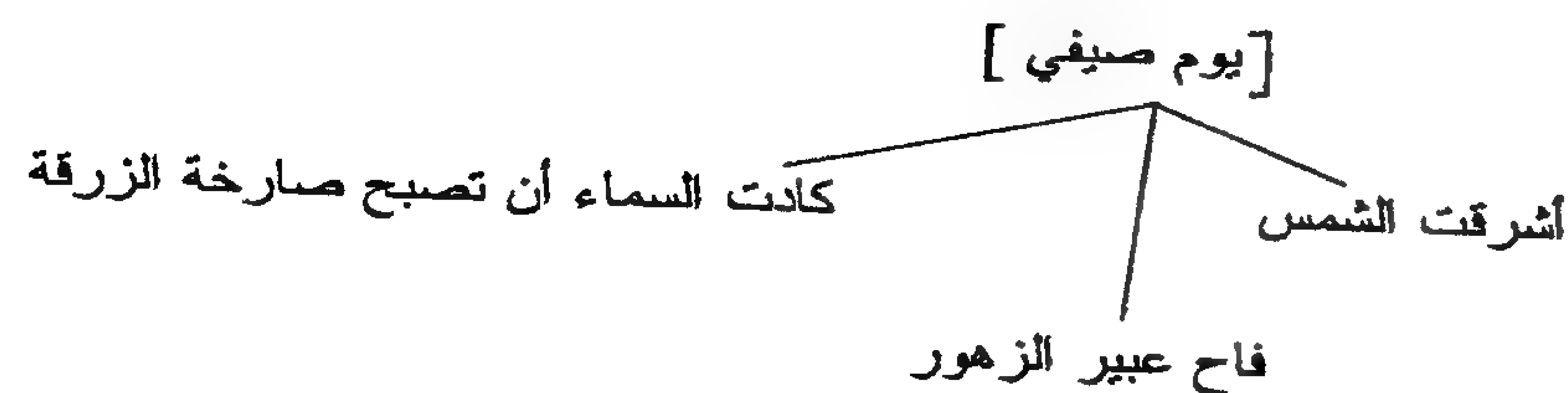
هو يبدو الآن مضيئا ومريحا.

هذا المكان المصمم بمنتهى الذوق يجلب الآن كثيرا من الزبائن.

في هذه الحالة يعاد موضوع الجملة الأولى دائما بصيغ مختلفة في كل مرة، ويربط بأبنية حملية جديدة ؛ بهذا يصبح نوعا من الموضوع الثابت في كامل النص.



مثال النص:



شكل رقم ٣. تعاقب بموضوع متفرع.

هنا لا يمكن معرفة أبنية — الموضوع — المحمول من الجمل السابقة **مباشرة**، بل تخضع جميعها إلى *موضوع شامل* / موضوع علوي. ليس بالضرورة أن يكون هذا الموضوع الشامل متضمنا دائما. وبذلك يصبح واضحا أن نموذج المنظور الوظيفي للجملة القائم أصلا على قواعد تركيبية صارمة في تفسير أنواع التقدم (الموضوعي) مبني على أساس دلالي — اتصالي.

لا تظهر بالطبع هذه الأنواع الأساسية من تعاقب الموضوعات في صيغتها الخالصة إلا نادرا. وفي ذلك ينطلق دانيش من الرأي القائل بأن النصوص الحقيقية (وأنواع النص) تعرف بواسطة توليف مختلف لهذه الأنواع الأساسية. لكنه في واقع تحليل النص وتفسيره يظهر جليا أن مثل هذه الأنواع الأساسية من التعاقب المكونة من نصوص واسعة لا يمكن إعادة بنائها إلا بصعوبة. هنا أيضا ينشأ النقد الموجه إلى هذا النموذج: بواسطة تقدم النص، أو "هيكل بناء النص" حسب دانيش، يمكن فهم جانب جزئي فقط من بناء النص (مثل: آلية تنظيم الجمل في النص). لذا لا يمكن أيضا تأسيس نمط نصي شامل اعتمادا على مثل قواعد التتابع هذه — القائمة على تتابع الجمل. فضلا عن ذلك يجب أن يبقى السؤال عن مدى ارتباط بناء — الموضوع — المحمول في النصوص ببناء القاعدة الدلالية مفتوحا، أي كيف يمكن الانتقال من تعاقب النص إلى المعلومة الشمولية في النصوص.

مع ذلك يبقى ثابتا، أن هذا الإسهام ذاته قد أعطى بحث علم اللغة النصي دوافع جديدة، لذلك أصبحت الدراسات عن تقدم النص أحد المكونات الثابتة في إجراءات تحليل النص.

(٦-٣-٢-١) خلاصة

إذا أمعن النظر فيما قدم هنا من أسس الإسهامات لتوصيف الوحدة اللغوية "النص"، ستتضح **الخصائص المشتركة الآتية**:

١- كل **إسهامات الدراسة تنطلق من داخل القواعد**؛ إذ تتبنى الرأي القائل بأن النصوص مبدئيا لها طبيعة الجمل نفسها، وأنه يجب تبعا لذلك أن تكون **قواعد النص هي** نموذج الإطار لتشكيل دراسة النصوص، وأنه يمكن الاستبدال بقواعد بناء الجملة المعروفة **قواعد بناء النص**، أو على الأقل إكمالها بها (إيزنبرج ١٩٧٦م، ١٣١). ينظر إلى وظيفة مثل هذه القواعد لبناء النص في إطار فرضية التوسع بوصفها قادرة أيضا على صياغة بنود قواعد النص مقارنة بقدرتها على صياغة بنود قواعد الجملة. ويمكن بواسطتها أن تصبح عملية إنتاج كل النصوص الممكنة البناء، وكذلك عملية تفسيرها في أي لغة قضية ميسرة.

٢- يوضع نموذج ربط الجمل أساسا للدراسة، وتفهم النصوص بهذا المعنى على أنها تتابع الجمل. وينتج تماسك الجمل المفردة في النص حسب المبدأ الأساسي في تحول العبارات من الاشتراك في البناء الشكلي المسبب للتماسك، خاصة عبر الظواهر التركيبية المفردة التي تفهم على أنها علامات التكوين النصي، وتوصف بدرجة عالية نسبيا من الدقة.

٣- من أجل إدخال مجموع الجمل المفردة إلى كليات النص تطبق ما أتت بها دراسة تحول العبارات من الشروط التنصيصية التالية (جوريتسكي Goretzki ضمن أعمال أخرى ١٩٧١م، ١٤٥):

- وحدة سياق المرجعية والإحالة إلى موضوع النص نفسه (الإضمار، اختيار أداة التعريف، العلاقات الإحالية والإشارية)؛
- وحدة المعجم، تتابع الوحدات المعجمية المهمة في النص المرتبطة بعضها ببعض عن طريق الإعادة المبسطة وإعادة الذكر، وكذلك صيغ متعددة للتنوع المعجمي؛

• وحدة منظور الخبر الاتصالي وتحديد ترتيب الموضوع ــ المحمول في الجمل المفردة عبر محيط النص ؛

• وحدة البناء الزمني والارتباط في الترتيب الزمني بين الأشياء التي تكون أساس النص الواحد ؛

• وحدة وجهة النظر العليا، GEI (1) وحقيقة أن الجمل غير المرتبطة بعضها ببعض شكليا يمكن أن تفهم رغم ذلك على أنها نصوص مترابطة (موضوع شامل).

بذلك يفتح إسهام دراسة تحول العبارات مداخل وصفية مهمة لظاهرة "النص". لكنه من جهة أخرى لايمكن تجاهل **محدوديـــة** فاعلية قواعد النص أيضا. تظهر هذه المحدودية أولا في أن النصوص تكون على أنها وحدات منتهية، وذات وحدات ثابتة منغلقة البناء على نفسها. ولا تتبين الصعوبات أصلا منذ محاولة تصنيف النصوص الواسعة (في البداية تبقى الحوارات خارج اهتمام قواعد النص) وبشكل خاص، عندما يجب تناول معطيات ذرعية ــ مما لم يشر إليه في النص ــ لإيضاح "معاني النص". ولأن النصوص علاوة على ذلك تدرس منفصلة عن المشتركين في قضية الاتصال، فإنه لم يتمكن من إيضاح توظيف النصوص على وجه الخصوص.

من أجل ذلك يقتصر هذا الإسهام في النهاية على الآتي : تنشأ دائما صورة واحدة فقط لأشكال التنظيم في النصوص ومؤشرات النصانية، لكن ليس قابلية النصانية نفسها. وقد تبين بسرعة أن هدف تطوير قواعد إنتاج النص وهمي، لأن النصوص لايمكن أن تختصر إلى ظواهر قواعدية، فضلا عن أن النص الموضح ــ على الأقل في بعض إسهامات الدراسة ــ جعل منطلقا لاستنباط قضايا الاشتقاق. يضاف إلى ذلك أن مثل قواعد النص الشاملة هذه تصبح بالضرورة محملة فوق طاقتها وبالتالي لم يعد بالإمكان عمليا التعامل معها.

(١) تعني : درجة الترتيب المشتركة. المصطلح حسب لانج Lang ١٩٧٧م، ٦٦.

ويجوز بالطبع أيضا لدى ممثلي هذا الإسهام الأساسي اشتراط المعرفة بأن النصوص ليست فقط وحدات قواعدية، بل أيضا وقبل كل شيء وحدات وظيفية. أما ما يبدو مناقضا لهذه المعرفة مناقضة ظاهرة من واقع النماذج الأساسية لتحول العبارات فيعتمد أصلا على الرأي القائل إن الأبنية السطحية للنصوص تشكل انعكاسا كافيا لمعاني النص ووظائفه.

(٤-٢-١) إسهامات الوصف النصي ذات التوجه الدلالي

بينما تشتق وحدة النصوص في النماذج القواعدية دائما من إشارات معينة في البناء السطحي، يضع لغويون آخرون أبنية القاعدة الدلالية في مركز دراساتهم. ويوردون حجتهم في مثل هذا الإجراء، بأنه في البناء السطحي تنعكس دائما أجزاء فقط من معنى النص، وليس كل المعلومات الدلالية، ما يعني أن وحدة أي نص لايمكن أن توجد بشكل كاف إلا بمراعاة بناء القاعدة الدلالية أيضا. أما وسائل الربط التركيبية فتصلح بعكس ذلك وسائل إضافية فقط، أو إشارات اختيارية تسهل على السامع التعرف على بناء القاعدة الدلالية في النصوص وفهم ذلك البناء.

(٦) روبرت إسول لا يحب البرقيات.

هو لا يكاد يتذكر واحدة بمضمون طيب.

(كانت H. Kant ، Die Aula)

بمساعدة التصورات السطحية المذكورة أعلاه (نماذج الإضمار ونموذج توجيه الاتصال بمساعدة الإشارات ونموذج تدرج النص) يمكن إثبات تبعية الجملتين في المثال (٦) لبعضهما البعض دون مشقة. لكن الأشياء المنعكسة هنا ("القضية" = ض، الباب الثاني حول ذلك بالتفصيل) تبقى في مثل هذا التناول غير مشمولة :

ض١ : إسول لا يحب البرقيات./ ~ محبة (إسول، برقيات)

ض٢ : إسول لا يستطيع أن يتذكر "س"، ~ استطاعة التذكر (إسول، س)

حيث "س" : برقية فيها

مضمون طيب لإسول. طيب (برقية، إسول)

قلما يمكن التعرف أيضا في الإجراء القواعدي الصارم على العلاقة الفعلية بين القضايا المكونة للنص، أي حقيقة أن القضية الثانية إيضاح ذاتي، أو تعليل للشيء المعبر عنه في الجملة الأولى. هذا السياق الدلالي (= الربط العضوي) يجب أن يعاد تمثيله في التوضيح التالي عبر الرابط "لأن" :

ض١ لأن ض٢

العلاقة الدلالية بين القضيتين يمكن أن تجعل أكثر وضوحا أيضا في البنية السطحية، مثلا عبر أدوات الوصل "لأن" أو "حيث" :

ض١ لأن ض٢

ض١ حيث ض٢ (مع تغيير في البناء).[١]

ينتج عن ذلك أنه يجب أولا فهم بناء القاعدة الدلالية للنصوص، إذا أريد تحديد كليات عناصر النصوص وتبعيتها بعضها لبعض، أي تناسق النص. هاليداي/ حسن (Halliday / Hasan ١٩٧٦م، ١) عبرا عن ذلك بما يأتي: "أفضل ما ينظر إلى النص على أنه وحدة دلالية: وحدة ليست في الشكل بل في المعنى".

لكن المصطلح المبني هنا بوصفه قاعدة موضعية في بناء القاعدة الدلالية متعدد المعاني. وبشكل عام يمكن أن يوصف أيضا على أنه مجموع معاني الرموز اللغوية المتضمنة في نص وعلاقاتها بالواقع"؛ ولعله يقع ضمن واجبات الدلالة النصية (العلم

(١) مع أن التغيير في لغة الأصل يشمل أيضا بالإضافة إلى البناء ترتيب عناصر الجملة؛ فيصبح الفعل في الجملة المحتوية الرابط "weil" في آخر الجملة، بينما يبقى الفعل في الجملة المحتوية الرابط "denn" في وضعه الطبيعي (أي في الخانة الثانية) (المترجم).

الذي يبحث في دلالة النصوص)، أن يضع قواعد لتحديد الرموز اللغوية في النص وعلاقاتها المرجعية.[١]

وانطلاقا من مثل هذا الفهم العام الواسع لمصطلح دلالة النص، طورت نماذج مختلفة لتخصيص "أبنية القاعدة الدلالية". وفيما يأتي نقدم أسس أهم هذه النماذج.[٢]

(١-٤-٢-١) إسهام النظائر: السمات المعجمية بوصفها دلائل على الترابط النصي

في هذا النموذج الدلالي الذي يعود إسهامه الأساسي إلى اللغوي الفرنسي جرايمز (١٩٦٦م)، تعامل النصوص على أنها نسق من التوافقية (الاحتمالية) لسمات مختلفة في الوحدات المعجمية الموجودة في نص واحد. أو بشكل آخر: معنى النصوص ينتج حسب هذا النموذج قبل كل شيء من الخصائص المشتركة لسمات دلالية معينة / الصفات الدلالية / في اللكسيمات الظاهرة في أي نص.

لهذا الشكل من علاقة المعنى بين لكسيمات النص يستخدم جرايمز مصطلح النظائر. فهي تقوم على التكافؤ الدلالي (بمعناه الواسع) بين لكسيمات معينة في النص، مما يمكن إيضاحه عبر تكرار الصفة الدلالية (ورود الصفات الدلالية ذاتها في النص مرة أخرى) في وحدات معجمية مختلفة في النص. بذلك تكون السمات السطحية ذات أهمية ثانوية فقط في تناسق النص، حيث يكون العامل الحاسم هو تلك الظاهرة الدلالية في تكرار الصفة الدلالية.

تشكل لكسيمات النص الواحد المرتبطة بعضها ببعض على هذه الطريقة سلسلة نظائر / سلسلة بؤرة، وفي حالة النصوص الواسعة تكون عدة سلاسل من النظائر

(١) مثل هذا التحديد لمعاني اللكسيمات والجمل في إطار النصوص الكاملة يؤدي إلى تقليص إمكانات المعنى الواسعة في الوحدة اللغوية المعنية وبذلك يؤدي إلى أحادية الدلالة.

(٢) لم يؤخذ هنا بتصورات ما يسمى "قواعد النص التفسيرية"، التي يتحدد هدفها في فهم مضامين النص بناء على قاعدة تفسير النصوص المفردة (برينكمن Brinkmann ١٩٦٢م، ١٩٦٦م، شيرنر Scherner ١٩٧٤م، جليتز Glinz ١٩٧٣م، ١٩٧٨م).

شبكة النظائر للنص الكامل، وهو الذي يكون مرة أخرى عاملا حاسما في إمكانات إيضاح تناسق النص. والأشكال التالية من بناء تلك السلاسل من النظائر يمكن أن تفصل عن بعضها البعض: [1]

- إعادة بسيطة / التكرار / : *سائق - سائق* ؛
- استئناف متنوع

عبر مرادفات: *سائق — قائد عربة*

عبر رموز معممة: *سائق — مشترك في حركة المرور*

عبر رموز مضادة: *سائق — ماش*

عبر توصيف بديل: *سائق — بطل الطريق الزراعي*

- تعويض عبر عناصر قواعدية: *سائق — هو*

هذا التكافؤ النسقي يمكن إكماله بتمثيل للدلالة النصية (التكافؤ الوظيفي):

(٧) كارين ....

.... صغيرتنا .....

.... الشقراء

... هي ...

.... كارين .....

.... صديقها ....

(١) فيهفيجر Viehweger ١٩٧٦م، ١٩٩، ١٩٧٧م، ١٠٨ يتكلم في هذا السياق عن "**سلاسل فاعلية**"، تتكون من ورودها الأول / الفاعلية الأصلية / والإعادة.

تساعد سلاسل النظائر السامع في قضية الفهم على إيصال سياقات المعنى، بأن توحد دلالة الوحدات المعجمية ذات إمكانات الاشتراك اللفظي. أصبح في الأعمال الحديثة يشار إلى شرط ثان هام لبناء سلاسل النظائر: يتحدد هذا الشرط في وجوب كون العناصر في علاقة النظائر تعود إلى ظاهرة الواقع نفسها. فقط في مثل حالة المرجعية المشتركة[1] يمكن أن تعد الوحدات المعجمية المعنية أعضاء ضمن النظائر داخل سلسلة معينة. لذلك يجب أن ينظر بجانب التكافؤ الدلالي المسبب بواسطة تكرار الصفة الدلالية أيضا إلى هوية المرجعية على أنها علامة هامة في علاقة النظائر. ليس قبل هذا التعريف المزدوج بعلم "دلالة الانعكاس" و"دلالة المرجعية"[2] يمكن أن تصبح سلاسل النظائر وسيلة لصهر النص ودمجه، لأن العناصر المتأخرة في تلك السلسلة تستوعب تخصيص المعنى من الوحدات الموجودة قبلها في النص، وتستمر في نقلها (مبدأ "استمرار صلاحية أجزاء المعنى"، فيتمرز Wittmers ١٩٧٧م، ٢٢٢).

بسبب هذا الدور الهام للنظائر في تكوين النص وفي فهمه وضع هذا المفهوم في كثير من الدراسات أساسا لتعريفات النص ذات الصبغة الدلالية. بذلك المعنى يعبر كالماير (١٩٨٠م، ١٤٧) ضمن آخرين: "يمكن تعريف النص دلاليا أنه التركيب المكون من واحد إلى س من مستويات النظائر، حيث يتوقف عددها على عدد السمات المهيمنة في النص".

وقد ثبت أنه رغم أن شبكة النظائر المقدمة هنا تشكل في الواقع شرطا هاما في تكوين النص، لكنها لاتكفي لإيضاح وحدة كليات النص، لأنه يوجد أيضا نصوص / أجزاء نصوص دون مثل هذه العلاقات فيما يخص النظائر الممثلة عبر سلاسل البؤرة.

(١) تحت **المرجعية** تفهم "العودة إلى نموذج الواقع عبر كل من المتكلم والسامع في قضية الاتصال". أجريكولا Agricola ١٩٨٣م، ٢٢٢)؛ إذن تدل **المرجعية المشتركة** على تضافر عودة (رجوع مشترك) وحدتين معجميتين على الأقل إلى الشيء نفسه.

(٢) قارن حول علم دلالة المرجعية بالمعنى الضيق "أفعال المرجعية" لدى سيرل Searle ١٩٦٩م، ١٩٧٧م، إيزنبرج ١٩٧١م، ١٥٥ وكذلك باب المرجعية وتكوين النص لدى كالماير ١٩٨٠م ضمن أعمال أخرى، ٩٧.

(٨) المياه الفضية هاجت، وطيور الغاب العذبة زقزقت، وأجراس القطيع صوتت، والأشجار الخضراء المتنوعة أصبحت ذهبية من شعاع الشمس.

(هاينه H. Heine ، Die Harzreise)

هنا يقوم سياق النص الموجود بلا شك — كما هو الحال في شكل رقم ٤ — على موضوع شامل، ولا يمكن فهمه من أجل ذلك بواسطة تحليل الصفات الدلالية فقط. وبالمقابل لايكفي أيضا مجرد وجود تكرار الصفة الدلالية في تتابع القول، ليصنع من تتابع الجمل نصا.

(٩) لا يوجد أحد لا يأخذ غناؤها بلبه. مغنيتنا اسمها جوزيفين. غناء كلمة من أربعة حروف.[١] المغنيات يصنعن كلمات كثيرة (بيرفش ١٩٦٥م).

هنا يوجد فعلا تكرار الصفة الدلالية في الوحدات المعجمية الممثلة عبر "الغناء" أو **المبنية بواسطة هذا اللكسيم، لكن لا يفهم** هذا التتابع القولي بالطبع على أنه نص مترابط. **لذلك يبقى ثابتا** أن إسهام النظائر يشكل وسيلة صالحة للاستخدام في وصف التبعية الدلالية لعناصر النص المعجمية (وأنه أيضا في دراسات علم اللغة النصي الحديثة يلعب دورا مهما، انظر: فانديك / كينتش van Dijk / Kintsch ١٩٨٣م)، لكنه لا يصلح — بذاته — بسبب ما ذكر من القيود أن يكون نموذجا كافيا في إيضاح كليات النصوص.

(٢-٤-٢-١) النص — البنى العميقة

حسب ما شرح من قبل عن فرضية التوسع أصبح مفهوما أن يمد مفهوم البنية العميقة (للجملة) المطور في إطار القواعد التوليدية التحويلية أيضا إلى الوحدات

(١) في عبارة الأصل "تتكون كلمة Gesang من خمسة حروف،" لكن مقابلها العربي يتكون من أربعة حروف (المترجم).

اللغوية المعقدة. مثل هذا النموذج — المنطلق من مواقع الدلالة التوليدية[١] — في إطار "البنية العميقة للنص" ("textual deep structure") وضع أصلا بواسطة بيتوفي Petöfi (١٩٧١م أ، ب، ج)، ريزر Rieser (١٩٧٣م، ١٩٧٨م، ١٥)، فانديك (١٩٧٢م أ، ب، ج وكذلك فانديك وغيره ١٩٧٢م أ)، إيهوه Ihwe (١٩٧١م، ١٩٧٢م)، وتم تطويره على مراحل، انطلاقا من فرضية أن المرء يستطيع من "قاعدة دلالية" (مجموعة من أبنية — الخبر — الحجة المدروسة بوسائل المنطق الصوري) قياسا على الجمل أن يطور أيضا نموذجا صالحا للنص، وأن يشتق قواعد تكوينها بشكل نسقي. فقد طالب فانديك (١٩٧٢م، ٢٧) مثلا في هذا الإطار بوجوب كون قواعد النص التوليدية التحويلية قادرة على ملاحظة إعادة البناء الشكلية للثروة اللغوية لدى مستخدم اللغة، وعلى "إنتاج عدد غير محدود من النصوص".

لتحقيق هذا الهدف الرفيع اتخذت المناهج طرقا مختلفة: بينما ارتأى ريزر قاعدة نصية تقوم على البناء الأفقي،[٢] طور بيتوفي / إيهوه نموذجا في "قواعد النص التوليدية" على أساس "قاعدة غير مبنية أفقيا" (وكانت أولا قد نقلت من تتابع العناصر عبر عمليات خاصة إلى بنية سطحية أفقية)،[٣] ويمكن النظر إلى "البنية العميقة للنص" لدى فانديك (١٩٧٢م، ج) على أنها أول تخطيط لما عبر عنه هو نفسه لاحقا بمصطلح "فرضية — البنى الكبرى".

وعلى الرغم من وجود مراجع القواعد المفرطة التفصيل — غالبا باتجاه المنطق الصوري — فإن ممثلي إسهام البنية العميقة للنص قد قابلتهم بسرعة مشكلات جوهرية لدى تطبيق هذا النموذج على الدراسات النصية الفعلية. وقد أصبح هذا الأمر واضحا

(١) بذلك يكون بناء القاعدة تمثيلا للمعنى، والصيغة النحوية يصبح توليدها ثانويا.
(٢) يتضمن نموذجه عاملا تركيبيا، وعاملا تحويليا محدودا، وعاملا دلاليا مع المعجم.
(٣) لا تكون قواعد تشكيل التمثيل الدلالي النصي لدى بيتوفي ثابتة: ليس قبل مايسمى خاتمة النص يتم نقل المعلومات المرتبة حسب بعدين في تمثيل الدلالة النصية إلى نسق ذي بعد واحد من النص السطحي.

لدى محاولة صياغة المثاليات القواعدية المجردة ووضع معجم لتعميم قصة بريشت Brecht القصيرة "Herrn Keuners Lieblingstier" (فانديك وغيره ١٩٧٢م ب)، لأنه يمكن هنا اشتقاق صفات البناء في الجمل داخل هذا النص، لكنه لا يمكن وضع حدود للتعريف القواعدي "بمثالية" النص، وبالتالي التفريق بين النصوص وغير النصوص. واستخدام النماذج في إطار تصور البنية العميقة للنص أسفر عن نتائج من ضمنها المدارك الجزئية التالية وإثارات حول تعريف النصوص:

• محاولة نموذج بيتوفي عن التداخل "لأبنية النصوص" و"الأبنية العالمية"،

• إشارة بيتوفي إلى أنه ينبغي عند تناول إنتاج النص وتلقيه فصل جوانب المتكلم والسامع؛

• فرضية فانديك بأن المتكلم عند إنتاج النص ينطلق من فكرة رئيسة، وأن المعاني الجزئية تتراكم من هناك على مراحل.

أما فيما يخص تاريخ العلم فقد أثبت إسهام — البنية العميقة للنص أنه فقط مرحلة مرور (حتى إنه هنا لا يحتاج لغير الذكر السريع). لا تتمثل محدوديته في الإجراءات الشكلية، التي طورت في إطار هذا النموذج؛ ولا يجوز أيضا أن تكون قاعدة المنطق الصوري الصارمة في نماذج الدراسة (التي ينظر إليها على أنها تصلح فقط ضمن شروط معينة للتعريف بالقضايا اللغوية)(١) عاملا حاسما في أن ممثلي هذا الإسهام في الدراسة النصية تحولوا في منتصف السبعينات مرة أخرى عن تصور — البنية العميقة للنص؛(٢) بل العامل الحاسم في هذا التحول هو على ما يبدو الإدراك بأنه بواسطة هذا النموذج يمكن دائما توليد جمل فقط داخل النصوص، لكن ليس كليات النص بالصفات الهامة لها، حيث لا يمكن أن تفهم النصوص بأنها مجموع صفات المكونات المتضمنة فيها فحسب. والعاقبة الناتجة عن هذا الإدراك، بتناول المعطيات غير

(١) حول العلاقة بين المنطق واللغة انظر: آلوود (ضمن غيره) Allwood ١٩٧٣م، هاينه من Heinemann ١٩٨٣م، ٢٦.
(٢) "الفكرة الأصلية في استخدام طرق علم الدلالة التوليدية قد انتهت". (ريزر ١٩٧٨م، ٣٣٢).

اللغوية (الظرفية والسياقية) أيضا في دراسة النصوص،(١) تجعل عجز هذا النموذج الأساسي عن شرح التعريف الاتصالي — الذرعي في النصوص كامل الوضوح.

(٣-٤-٢-١) النصوص بوصفها مركبات قضوية

هذا النموذج الأساسي الدلالي يمكن أن يعد استمرار تطور وارتقاء بالإسهامين المذكورين من قبل: "ارتقاء" بالتصور المعجمي — الدلالي للنظائر على مستوى الدراسة النصية من واقع دلالة الجملة و"حل" نموذج البنية العميقة للنص من قيود النموذج النظري وبشكل خاص من المنطق الصوري (أي أنه ليس موافقا للغة). وقد أصبح مفتاح مفهوم التصور مصطلح القضية (بالتفصيل في الباب الثاني)، لأنه يمكن أن يدرس ضمن مصطلحات القضايا كل من محتويات الجمل المفردة وأيضا ربط هذه الوحدات ودمجها بمركبات قضوية من مختلف مراحل الهرمية.

من المهم في نشأة هذا النموذج واستمرار تطوره كانت قبل كل شيء الأعمال المحددة لهذا الاتجاه لدى فانديك (١٩٧٧م ب، ١٩٧٧م ج، ١٩٨٠م أ). فقد طالب ضمن أشياء أخرى، بأن لا يربط مفهوم القضية مع المفاهيم المنطقية "الحقيقة" و "الخطأ"، بل مع الأوضاع. ليست المطابقة مع النتائج (مما لا يشك أحد في أهميتها مطلقا للأبحاث المنطقية)، بل المطابقة مع الصور في الاتصال اللغوي هي التي أصبحت منذ ذلك الحين أساسا لفهم النص القضوي.

(١-٣-٤-٢-١) الربط بين المركبات القضوية

فيما يخص التعريف الدلالي بالنصوص، ليست فقط الأنواع المختلفة والمحتويات في القضايا هي الأمر الهام، بل أيضا قبل كل شيء الربط بين القضايا؛ فهو ما يكون

(١) النص "تتابع العناصر الكلامية المنطوقة أو المكتوبة موظفة بوصفها كلا متكاملا، حيث يكون مؤهلا لمواكبة بعض (غالبا غير لغوية) المعايير". (بيتوفي ١٩٧٣م، ٢٠٥).

قاعدة لدمج قضايا معينة بقضايا عليا (مثل معاني وحدات النص الواسعة كفقرات النص أو النصوص الكاملة).

لا يستطيع السامع أن يربط القضايا جميعها بعضها ببعض عند عملية الفهم. فقط عندما تكون الأوضاع التي عينت لها القضايا في التفسير مرتبطة بعضها ببعض، يستطيع المفسر حينذاك إعطاء ربط معقول لتلك القضايا المعينة (فانديك ١٩٨٠م أ، ٢٧).

ما نوع الروابط إذن بين القضايا؟ من المنطق أولا أن تطبق العلاقات القائمة بين الوحدات النحوية أيضا على مستوى الدلالة (على أنها علاقات بين القضايا). وهي تصلح أن تكون أساسا لما يطالب به من "علم دلالة الربط" :

وصل /		علاقات قضوية متداخلة
إضافة/		
سببية	كيفية	
شرطية	مقارنة	
تعاقبية	استدراكية	
معية		
ختامية		
زمنية		

عدا هذه الأنواع من الروابط يجب في الدراسات الدلالية للنص أن تراعى أيضا العلاقات بين القضايا التي يصح أن تعد من "خصوصيات النص" :

معللة	علاقات قضوية متداخلة
موضحة	
مخصصة	
مؤكدة	
مصححة	
روابط ــ السؤال ــ الجواب	

عدد هذه العلاقات (وغيرها!) من وسائل ربط القضايا وفصل بعضها عن بعض أمر مختلف فيه ؛ فالإحاطة النسقية بها أصبحت مطلبا هاما في بحث علم اللغة النصي.(١) وكثيرا ما توضع رموز وصل (روابط) لتمثيل هذه العلاقات الموجودة بين القضايا المفردة ومجموعات القضايا في النص — أيضا في هذه الدراسة الحالية (في البابين الرابع والخامس) — ومن بينها :

ض١	"الواو"	ض٢	رابط إضافة
ض١	"مع أن"	ض٢	رابط معية
ض١	"تخصيص"	ض٢	رابط تخصيص
ض١	"بعد ذلك"	ض٢	رابط زمني

...

داخل علاقات الربط السببية يفرق بين الربط السببي الموضوعي للأمور(وتمثل بواسطة "لأن") من جهة، وبين أنواع الربط التي تقع ضمن القياس الشخصي للمتكلم، مما يكون علاقة تعليلية (ويعبر عنها بواسطة "حيث"):

(١٠) الشوارع غارقة.	"لأن"
أمطرت بشدة.	
إيفا تتجه صباحا إلى برلين.	"حيث"
صديقها لديه عيد ميلاد.	

(١) ماير Meyer ١٩٧٥م، ٤٧ - ٥٠ يلخص علاقات الربط في أربعة أصناف أساسية: ١- علاقات سبب ونتيجة ٢- علاقات مكان و زمان ٣- علاقات تقابل ٤- علاقات وصف (الربط "يقوم فقط على بناء الموضوع في دراستها").

(٢-٣-٤-٢-١) البنى الكبرى للنصوص

تفهم النصوص من زاوية نموذج القضية على أنها تتابع منتظم من قضايا ترتبط بعضها ببعض عن طريق تداخلها، حيث لا تقتصر العلاقات على القضايا المتجاورة فحسب، بل يتم التوصل إلى إيجاد روابط مواكبة أيضا بين وحدات دلالية أكبر في النص، فقد طور فانديك (١٩٧٧م ب، ج، ١٩٧٨م ب، ١٩٨٠م أ) نموذجا لتكوين **البنى الكبرى للنص**. ويمكن إعادة تكوين هذه الأبنية الدلالية الشمولية للمعنى في النصوص حسب فانديك عبر تطبيق قواعد متشعبة،[١] حيث يضاف من "البنى الصغرى" (أبنية القضية وأبنية التتابع) في وضع معية دائما وحدات نصية أكبر، أي يتم دمجها في وحدات معنى كبرى، حتى يتم أخيرا استنباط البنية الكبرى للنص الكامل، موضوع النص.

ومما يجدر ذكره أن مفهوم البنية الكبرى (مثل مصطلح "المكون" في قواعد ـــ بناء ـــ العبارات) يعود إلى تتابع المستويات "الأدنى"؛ لذلك تكون مثلا وحدات المستوى "س - ١" بنية كبرى بالنسبة إلى المركبات القضوية في المستوى "س - ٢"، لكنها في الوقت نفسه بنية صغرى بالنظر إلى مستوى النص. إذا كانت س = صفر، تنتج عن ذلك الحالة الخاصة التي يقع فيها مستوى الصغرى ضمن مستوى الكبرى، فيصبح النص بالتالي يتكون من قضية واحدة فقط (مما يسمى "نصوص الجملة الواحدة").

يدخل فانديك في نموذج دراسته (١٩٨٠م أ) أيضا ما يسمى **الأبنيـــة الشاملـــة**. وبينما يمكن تعريف الأبنية الكبرى بأنها أبنية شمولية في محتوى النص، يدور الحديث في الأبنية الشاملة عن أبنية شمولية نصية تعرف "نوع النص" (فانديك ١٩٨٠م أ، ١٢٨)، أو تحدد روابط النص النوعية (حول ذلك انظر: ٥-٧-٢).

(١) ١- **الترك** ٢- **الاختيار** ٣- **التعميم** ٤- **التركيب أو الدمج**. للإيضاحات حول ذلك انظر: البابين الرابع والخامس.

ك س١

س - ١ ك٣ | س - ١ ك٢ | س - ١ ك١

س - ٢ ك٣ | س - ٢ ك٢ | س - ٢ ك١

ك١

ض ١٣ | ض ١٢ | ض ١١ ...

(ك = بنية كبرى)

شكل رقم ٤. بنية كبرى في النص (حسب فانديك ١٩٨٠م أ، ٤٣).[١]

هذا الإسهام القضوي يستحق اهتماما خاصا، حيث تؤسس هنا وحدة النصوص الدلالية، ويستدل على المعلومة الأساسية، موضوع النص، من خلال الوحدات الدلالية الأولية بشكل نسقي. لذلك يشكل هذا النموذج في دراسة النص قاعدة منهجية ثابتة للتعريف بأبنية النص الدلالية.

(١) أكثر مستويات البنى الكبرى انخفاضا يعطى الرمز ك: (حيث يعطي رقم المعامل السفلي القضية المستمرة على مستوى البنية المعين). أعلى مستوى في الأبنية الكبرى (= مستويات النص) سوف يرمز إليه ك س١ ؛ أما مايقع تحته من المستويات فيخصص له المعامل س - ١ أو س - ٢ .

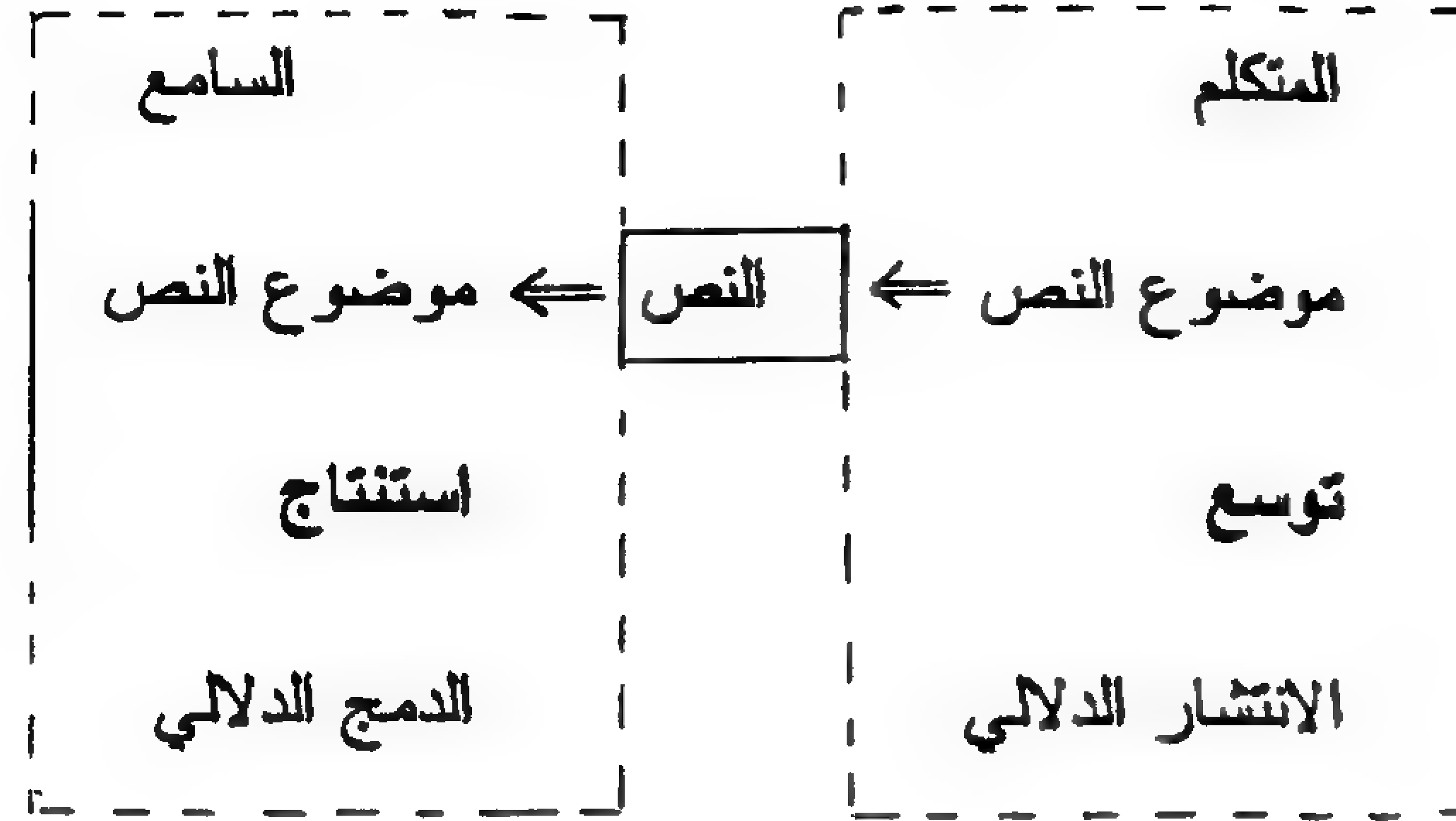
(٤-٤-٢-١) هرميات – موضوع النص

يكون موضوع النص في هذا الإسهام الدلالي[١] منطلقا وهدفا لدراسات علم اللغة النصي ؛ توطد علاقة الوحدات النصية الدلالية المفردة من مختلف المستويات بهذه "المعلومة الأساسية"، حتى إن العلاقة المشتركة لموضوع النص في كل أجزاء النص يمكن أن تعد علامة مهمة — حسب الفهم الدلالي النصي — في التناسق. بهذا المعنى يعرف برينكر Brinker (١٩٧٣م، ٢١) النص بأنه "كمية منتظمة من القضايا، ...تربط بخلفية قاعدة النص الموضوعية بواسطة علاقات دلالية — منطقية ".

ويفهم مفهوم موضوع النص أولا بشكل عام على أنه "الفكرة الأساسية أو الرئيسة" في النص التي "تتضمن معلومة المحتوى الهامة المحددة للبناء في كامل النص بشكل مركز ومجرد" (أجريكولا ١٩٨٣م، ٢٢١). أيضا كالماير / ماير — هيرمن Kallmeyer / Meyer - Herrmann (١٩٨٠م، ٢٥٣) يرون في موضوع النص "عينة بناء شاملة" تخص المحتوى والموضوع، مما يمس تكوين النص بكامله.[٢]

وتتبع حوافز مثل هذا النموذج الدلالي من الأهمية البالغة التي تعطى لمفهوم موضوع النص في عملية إنتاج النص وتلقيه. فالمتكلم ينطلق عند تشكيل النص من موضوع يكون قاعدة لبرمجة النصوص بمعنى توسع موضوع النص. وعند عملية تلقي النص لدى السامع يشكل موضوع النص مرة أخرى نتيجة عملية الفهم، لأن سامع النص لا يفهم فعلا إلا عندما يفهم بشكل كامل علاوة على المعلومات المفردة المتعددة موضوع النص على وجه الخصوص (وما يتعلق بذلك من مقصد المتكلم)، أي يعيد بناءها من معلومات النص.

(١) يجب ألا يخلط موضوع النص مع مفهوم ـ الموضوع النحوي في تصور المنظور الوظيفي للجملة.
(٢) قارن حول ذلك أيضا فانديك ١٩٨٠م أ، ٤٥ : "... حيث يكون موضوع النص هو نفسه، مما سميناه البنية الكبرى ...".



شكل رقم ٥. توسع موضوع النص واستنتاجه.

يوضح هذا الشكل فرضية جولكوفسكي Žolkovskij وشيشكلوف Ščeglov (١٩٧٠م)، التي يمكن تعريف النص بناء عليها عبر المعادلة التالية :

النص = موضوع النص + توسع موضوع النص

بمساعدة "إجراءات تعبير" معينة مثل التخصيص وإيجاد المحسوسية والتنويع والتقابل يمكن أن "يبنى" موضوع النص بطرق شتى — اعتمادا على المقصد والحالة، أي يتوسع. يمكن أن ينشر خبر وكالة الأنباء (مثلا عن حادث مروري معين) في جريدة واسعة الانتشار فقط عبر ذكر المعلومة الأساسية (موضوع النص) في إطار الأخبار القصيرة، بينما في الصحف المحلية يمكن خلاف ذلك أن تعطى معلومات إضافية كثيرة وبذلك يوسع موضوع النص بطرق مختلفة.

حاول برينكر (١٩٧٣م) بالتطبيق على نصوص معينة أن يصل إلى تعميق هذا الإسهام الأساسي، بأن عرف بناء الموضوع في هذه النصوص على أنه ضم معلومات متفرقة إلى المعلومة الأساسية (أي إلى موضوع النص).(١)

(١١) ١- ع في المستشفى

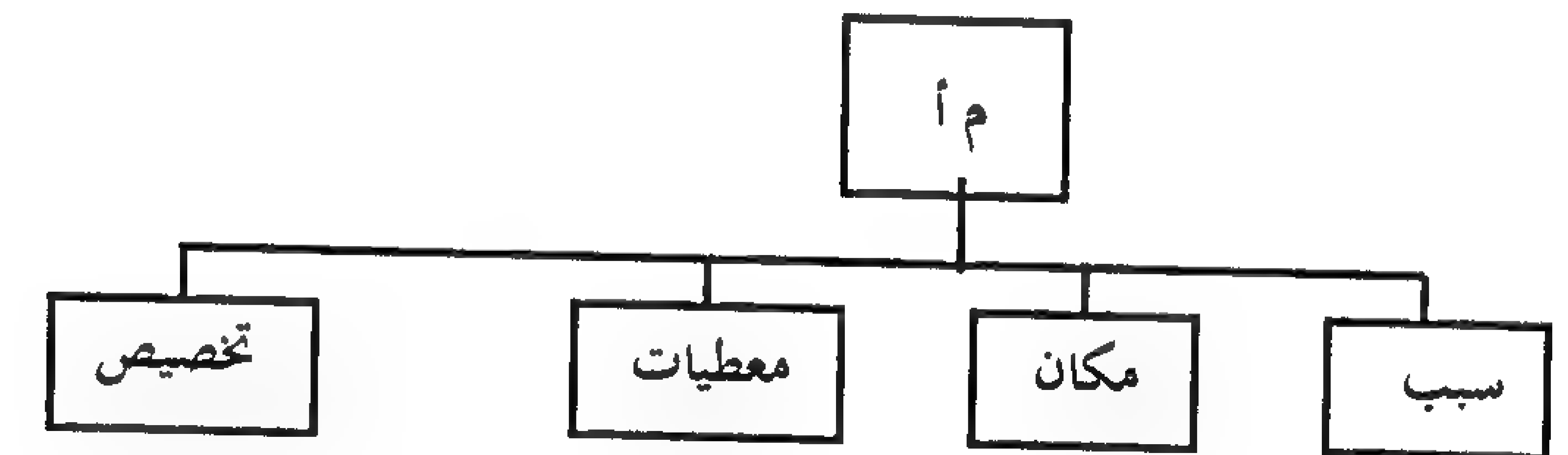
٢- نجم الغناء المشهور ع أدخل المستشفى المحلي أمس بسبب التهاب الزائدة الدودية.

٣- أقام خلال الأسبوعين الماضيين في م. لتسجيل أسطوانات.

٤- صباح يوم الخميس شعر بألم شديد في البطن.

٥- تم فحصه حالا وحول إلى مستشفانا.

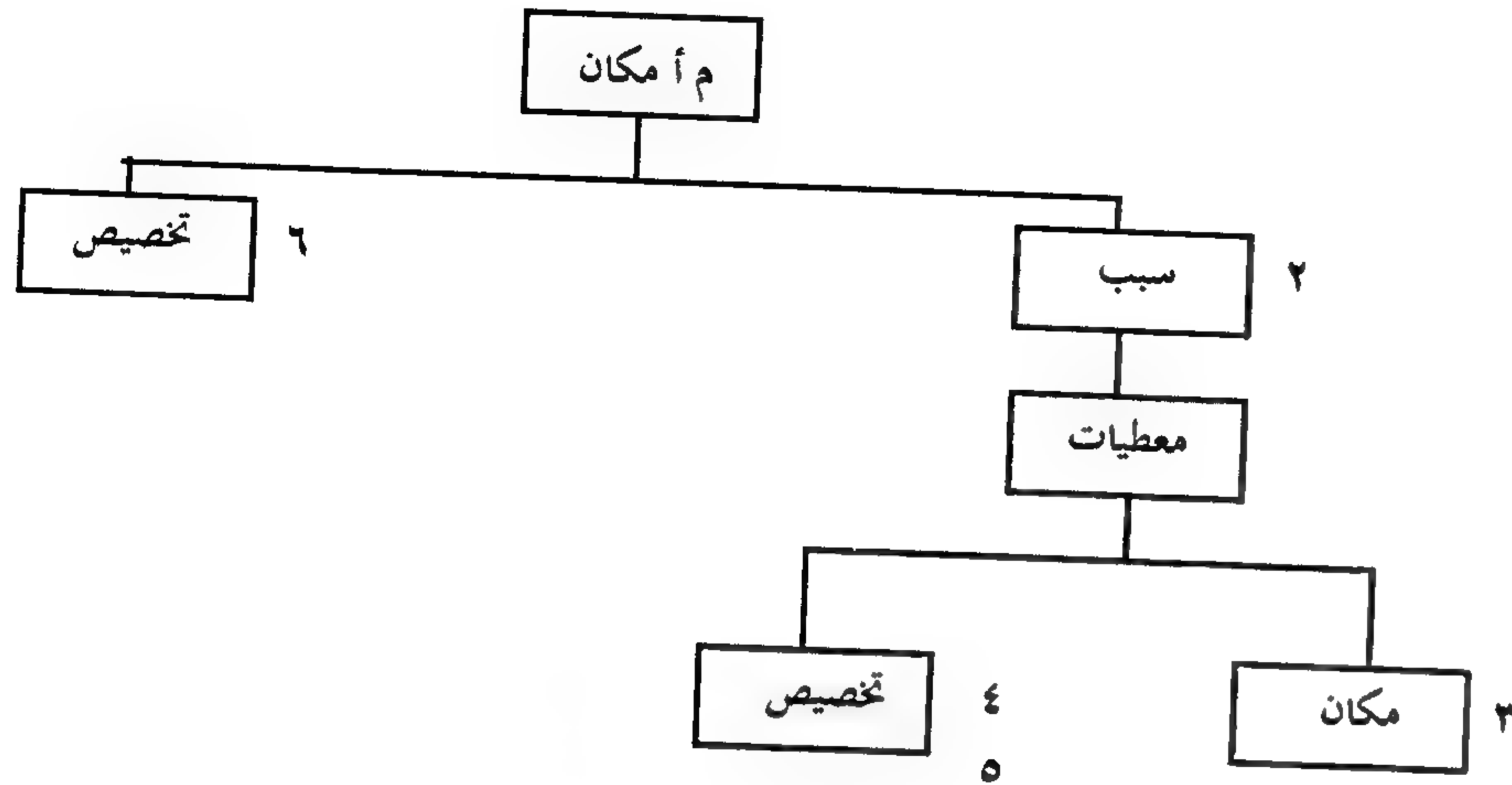
٦- الطبيب المعالج هو د. ز.



أعطيت المعلومة الأساسية في هذا النص عبر العنوان (١)؛ وعادت إليها عناصر العلاقات المفردة، نحو معلومة لماذا تم إدخال الشخص ع المستشفى (= سبب، الجملة الثانية) ومعلومة المكان (= مكان، الجملة الثالثة) ومعلومة الخبر السابق، إشارة إلى موضوع النص في الأحداث السابقة مباشرة (= معطيات، الجملتان الرابعة والخامسة) ومعلومة التخصيص لموضوع النص العام (= تخصيص، الجملة السادسة).

(١) من العوامل الثلاثة في النموذج النصي لدى برينكر (قواعد النص وذرعية النص وموضوعية النص [من حيث موضوع الحديث Thema]) يهم في هذا السياق بالدرجة الأولى المستوى المذكور أخيرا.

يوهم الشكل - في الواقع أن معلومات النص تربطها تقريبا العلاقة نفسها بالمعلومة الأساسية. لكن دراسة متأنية لهذه العلاقات تنتج خلافا لذلك الصورة التالية:



يوضح مثل هذا النوع من الدراسات دور البناء النصي في موضوع النص، كما تمكن الإحاطة بها بسهولة. لتحليل أغلب النصوص أظهر هذا الإجراء إلى الآن أنه كاف تماما، خاصة عندما يكون ــ كما هو في (١٠) ــ مقروءا من العنوان. لكنه في كل تلك الأحوال التي يجب على السامع فيها استنباط موضوع النص المتضمن فقط من النص نفسه (بمراعاة عوامل الموقف)، يحتاج المرء إلى مقاييس آمنة، لتقليص تعدد التفسيرات الممكنة عند تعريف موضوع النص إلى حده الأدنى. وقد حاول أجريكولا (١٩٧٦م، ١٩٧٧م، ١٩٧٩م، ١٩٨٣م) خاصة وضع مثل هذه المقاييس. فهو ينطلق من الفرضية القائلة إنه يجب أن تكون هناك علاقات ذات قواعد ثابتة بين موضوع النص والنص بطابعه الكامل، وهي التي يجب أن تعطي إمكانات إيضاح كافية "لتوسيع" موضوع النص إلى النص من ناحية، وأيضا باتجاه معاكس تقوم "بتكثيف" كامل النص من جانب السامع إلى موضوع النص من ناحية أخرى. شبيها بما مر ذكره عند برينكر يرى أيضا أجريكولا في

بناء موضوع النص هرمية متدرجة، حيث تجتمع أجزاء النص الرئيسة الهامة ("الوحدات الإجبارية في النص") حول نواة النص، موضوع النص.

عن قضية تكثيف النص إلى موضوع النص طور أجريكولا مجموعة من الإجراءات اللغوية التي يفترض أن تسهل "الاستنباط الأمين نسبيا" لموضوع النص في نص معين (١٩٨٣م، ٢٣٠). حتى إذا لم يكن ممكنا في هذا الإطار تناول العمليات المتفرقة، [1] فإنه مما يجدر بالذكر أن الإجراءات المقدمة منه تقوم على تصور النظائر: درجات النظائر المتفرقة تفهم بالتفصيل ويتمثل في كل منها "علامات دلالية سائدة" (مفهوم دال أو مفتاح). ويمكن أن تفهم إجراءات أجريكولا أيضا بكونها تطبيقا لتصور القضية، لأنها تعدد إلى جانب القضايا المتفرقة العلاقات بين سلاسل النظائر وبين الوحدات الجزئية المختلفة (القطع)، مما يجعل أخيرا استنباط بناء موضوع النص ممكنا.

لا يمكن استبعاد سطوة الموقف الشخصي لدى استنتاج موضوع النص عند تطبيق هذه الإجراءات، ولكن حتى إن أمكن الحد منها وبالتالي حتى لو لم تكن نتائج هذه العمليات دائما واضحة، فإن الإسهام الأساسي الذي قدمه أجريكولا يمكن أن يعد مدخلا مهما لكشف السياق المطروح للتساؤل هنا بين موضوع النص وبناء النص. [2]

(٥-٤-٢-١) خلاصة

إذا ألقينا نظرة شاملة في هذا الجزء من الباب على ما أوجز من تصورات الدراسة النصية المعتمدة بالدرجة الأولى على النواحي الدلالية، سنجد أنه من الثابت أن النص

---

(١) يقترح أجريكولا تفصيل تحليل النص إلى المراحل الخمس التالية (١٩٧٩م، ٦٤): ١- إيصال الأبنية الدلالية الأولية ٢- استنباط سلاسل النظائر الرئيسة، وتوحيد العناصر المترادفة في علامات دلالية سائدة، وتحديد قطع النص بتركيز قوي أو ضعيف من علاقات النظائر ٣- فصل الوحدات الفرعية الكبرى للنص وإيصال القضايا العليا ٤- استنتاج الروابط بين القضايا العليا ٥- إيصال بناء توافق الظروف المجرد.

(٢) لتوضيح عمليات فهم النص يمكن استحضار بالإضافة إلى العمليات المصاحبة للنص المحذوفة هنا أيضا العمليات المصاحبة للعلم. (قارن ٦ - ٢ - ١).

اللغوي المفرد المعين — كما سبق في النماذج القواعدية بشكل خاص — يكون نقطة التقدير الفعلية في الدراسة. فوحدة النصوص لم تعد تقاس فقط من خلال الظواهر السطحية، بل يبحث عنها في أبنية القاعدة الدلالية. مما يتم شرحه بناء على النماذج الأساسية الدلالية مسائل المركبات المعقدة، وتناسق النص، وأيضا — مع استثناءات — استقلالية النصوص.

كل الإسهامات تشترك في أن الأبنية السطحية تعد صيغا حالية مستنبطة من قواعد "الأبنية الدلالية الأساسية". وفيما يخص العوامل الذرعية في تكوين النص وتلقيه يمكن القول إن جل الإسهامات في دراسة النص ذات الصبغة الدلالية بالدرجة الأولى اهتمت بها؛ مع ذلك يبقى البناء الدلالي الأساسي للنص في النماذج المعروضة هنا هو في النهاية نقطة الاستناد المستمرة والسائدة في الدراسة.

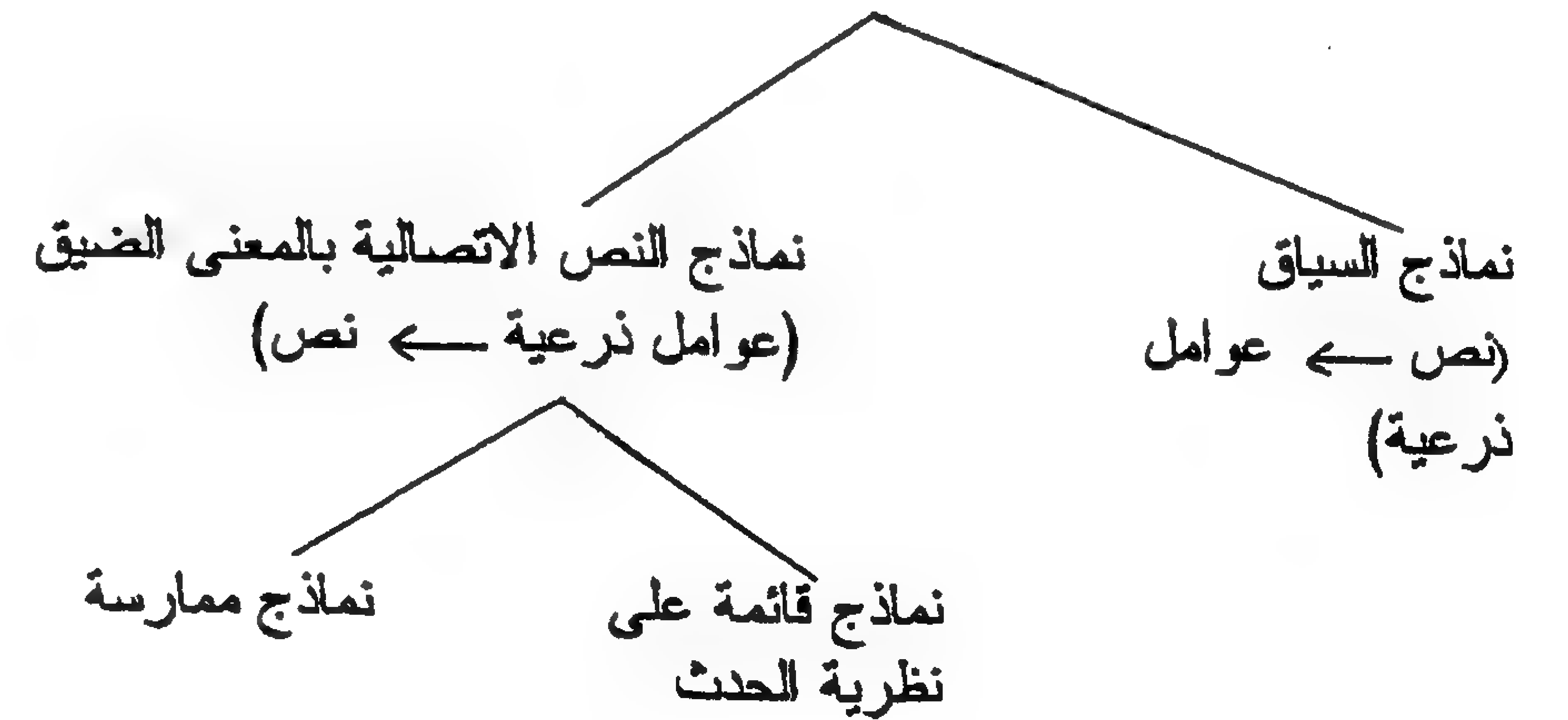
(٥-٢-١) الاتصال والنص: اتجاهات ذرعية في علم اللغة النصي

أغلب نماذج الدراسة النصية التي ظهرت منذ ١٩٧٠م تركز على التعريف بتوظيف النصوص في سياقات الحياة العملية. أيضا في بعض ما نوقش من نماذج النص توجد صياغات تعود إلى عوامل غير لغوية، لكن دراسة النص "الذرعية" هناك لا تؤدي إلا دورا ثانويا. أما في نماذج النص الاتصالية بالمفهوم الضيق فالحال خلاف ذلك: يحاول فيها على الأقل إدخال عوامل الموقف والسياق نسقيا إلى دراسة النص، أو توضع العوامل الذرعية نفسها منطلقا وهدفا لكل دراسة في النص.

لتصنيف نماذج النص الكثيرة ذات الصبغة الاتصالية إلى أقسام فرعية يوجد أولا معيار يتمثل في الطريقة التي يتم بها تصنيف حقول مصطلحي "النص" و "المجال الذرعي"، فيما إذا كانت الدراسات المنطلقة من النص تهدف فقط إلى إدخال العوامل الاتصالية — الذرعية (= نماذج السياق)، أو فيما إذا كان يبحث بواسطة المعطيات الذرعية — الاتصالية عن نقطة إسهام جوهرية جديدة لدراسة النص، حيث يكون النص المقصود حينئذ أداة وظيفية فقط في إطار سياقات اجتماعية شاملة (نماذج النص الاتصالية بالمفهوم الضيق).

بالنسبة إلى نماذج السياق المذكورة أولا، والتي تعد في الأصل عنصرا أو إسهاما اتصاليا يضاف إلى بقية الإسهامات المتعلقة بدراسة النص، [1] تربط أجزاء النص و / أو النص بكامله "بالسياق الاتصالي"، ويحاول إيصال نواحي الارتباط بين تغييرات "السياق الاتصالي" وبنية النص.

تتجاوز نماذج النص الاتصالية بالمفهوم الضيق (١-٥-٢-١)، إذا طبقت بصرامة، مسائل علم اللغة النصي بمعناها الضيق، لأن ما يمكن دراسته منها لغويا لا يصلح إلا وسيلة فقط (مثل الممارسات العملية والحركات وتعابير الوجه أيضا) لتحقيق أهداف معينة لدى شريك الاتصال. مع ذلك تظهر النصوص على أنها الوسيلة المفضلة لتحقيق الأهداف الاتصالية. وداخل هذه المجموعة الرئيسة الثانية من إسهامات دراسة النص ذات الصبغة الاتصالية سنفصل النماذج القائمة على نظرية الحدث (١-٢-٥-٢-١) عن تصورات الممارسة (٢-٢-٥-٢-١). وينتج عن ذلك التصنيف التالي للباب الحالي، انظر الشكل رقم ٦.



شكل رقم ٦. إسهامات دراسة النص الاتصالية – الذرعية.

(١) قارن بما يسمى "مكونات النموذج" لدى نويمن Neumann (ضمن غيره) ١٩٧٦م، الباب الرابع.

(١-٥-٢-١) فهم النص على أساس وظيفته الاتصالية: نماذج السياق

لأن أبنية القضايا نفسها – والنصوص الكاملة – يمكن أن تستخدم عند الاتصال الفعلي في أدوار مختلفة، فقد أصبح يشار منذ السبعينات دائما إلى ضرورة تناول عوامل توظيف النصوص وشروط ذلك التوظيف أيضا في الدراسة النصية، حيث لا يمكن على ما يبدو استنباط "المعنى الاتصالي" للنصوص من أبنية النصوص بمفردها.

وانطلاقا من هذا الفهم للسياق الموقفي تم تحديد موضوع بعض جوانبه كالآتي:

- الاقتضاء بوصفه شرطا اتصاليا في الإنتاج، وبشكل خاص لفهم النصوص (ينتج عن ذلك ضمن أمور أخرى أيضا المطالبة بمراعاة جهود إعادة الإنتاج النشطة لدى السامع)؛ [1]
- سلاسل النص "المدرجة" ضمنا – وهي لذلك متوقعة لدى السامع – التي يمكن فهمها بأنها حالة خاصة من الاقتضاء؛
- الظواهر المصاحبة للغة (الحركة، تعابير الوجه، التوجيه الصوتي والإيقاع / صورة الطباعة، الغلاف ...)، التي تقوي أو تضعف المعنى الاتصالي للنصوص، لكنها يمكن أيضا في أحيان أخرى أن تعدله أو تقلبه إلى الضد ("فلتذهب!" مع حركة تهديد وتوجيه صوتي يجب أن تفهم على أنها نهي)؛
- شروط المحيط المكانية – الزمانية للنصوص، التي تجعل أبنية النصوص نفسها في ظروف معينة تظهر بمعنى مختلف تماما.

كل هذه الإسهامات جميعا تشترك في البحث عن وسائل ربط للنصوص حسب القواعد بسياق الموقف الاتصالي، حيث يبقى النص في الأصل هو منطلق الدراسة، حتى وإن طلب – كما هو الحال مثلا لدى إيزنبرج ١٩٧٤م، ٤٤ – أن توضع وحدة

(١) بين أدبيات الاقتضاء الكثيرة يهم في هذا السياق فقط تلك الأعمال التي تعود على كليات النص؛ نظرة شاملة يعطيها ضمن آخرين شميت S. J. Schmidt ١٩٧٣م، ٩٢.

النص (بوصفها "تتابعا من أحداث مفروضة") في إطار "وقائع اتصالية مركبة."(١) إذ يتعلق الأمر هنا دائما بالعلاقة "النص — سياق الاتصال" وليس العكس. في الاتجاه نفسه تهدف المحاولات التي توجز جوانب السياق والاستخدام المذكورة بشكل نسقي.

نموذج النص النظري لدى إيزنبرج ١٩٧٦ م

لا يعد هذا النموذج خارجا عن إطار "قواعد النص" بعد، لكنه يحتوي على عوامل السياق، خاصة الوظيفة الاتصالية. فحسب إيزنبرج يشكل كل نص خمسة أضعاف الصيغة / د، م، ش، إ، س / ؛ حيث يدل الرمز "س" على البناء السطحي (البناء النحوي) والرمز "د" على البناء الأساسي الدلالي (بناء الخبر، المحتوى القضوي للنص).

ويتمثل الجديد لدى إيزنبرج في محاولته فهم مصطلح الوظيفة الاتصالية فهما دقيقا، حيث لم يحدد عامة إلا بشكل غامض من قبل، وقد عرفه بالتحديد على أنه مركب يتكون من بناء المقصد (= م) وبناء الشرط (= ش) وبناء الإحالة (= إ).

و ا ⟵ م ، ش ، إ

(حيث: و ا = وظيفة اتصالية)

عرف إيزنبرج الوظيفة الاتصالية لفظيا بأنها "مجموع كل الصفات في الجملة الهامة لبناء النص، التي لا يمكن تقليصها إلى بناء دلالي أو معجمي أو نحوي أو مورفو

(١) الفرضية التي تفهم القواعد (بشكل أدق : البناء السطحي للنصوص) على أنها كما يقال إنتاج تكثيف لأحداث اتصالية، قادت بالعكس إلى النتيجة المنطقية أن المرء يستطيع إعادة التقاط الأحداث الاتصالية في أفضل حال عبر الأبنية القواعدية.

— فونولوجي" (١٩٧٧م، ٥٨). فهو يصف بالتفصيل هذه الوحدات المركزية الثلاث في نموذجه كالآتي :

أبنية الشرط تسم ارتباط الحالة بالنصوص بالمعنى الضيق، أي الوحدات اللغوية التي تعود إلى أحداث سابقة غير لغوية أو مواقف. (يتبع لذلك من خلال رؤية هذا النموذج أيضا إشكالية الاقتضاء).

أبنية الإحالة تحيل إلى السياق اللغوي (إعلانات، توقعات، عوائد).

أما الاهتمام الأكبر فينصب بلا شك على **أبنية المقصد** ومعها مرة أخرى "الأخبار الاتصالية": القول، مثل: *الادعاء*...؛ إظهار البيان، أحداث لغوية مقننة اجتماعيا، مثل: *الشكر، التهنئة*...؛ التفويض، *الوعد، التهديد*...؛ التصحيح، *النفي*...؛ الإقرار، أحداث لغوية ذات نتائج اجتماعية، *الإهداء، الاستقالة، الافتتاح*...؛ الإعلان، *الرثاء، المدح*...؛ التسبب، *الرجاء، الأمر*...؛ النداء، الطلب الملح الموجه إلى السامع بأن يتبع معايير معينة...، رد الفعل، *الجواب*...؛ النقض، *حل التعقيدات*.

تكمل هذه الأخبار المذكورة هنا من "صيغة الاتصال" بأخبار من "صيغة المعلومة" (التي تعود إلى أبنية النظائر في النصوص، مثل: *الإبلاغ، الإقرار*...) أو "صيغة التوضيح" (تحدد بواسطتها تعابير معينة من إمكانات التلفظ) أو "صيغة الربط" (حيث يتضح فيها ارتباط الوظائف الاتصالية أو القضايا بوحدات معينة من البناء السطحي)، وغيرها من الصيغ المكملة.

على هذا النهج طور إيزنبرج — بإضافة "شروط مثالية التعبير" لتكوين النص وأيضا "قواعد الربط الدلالية والنحوية" — نسقا مستقلا من العلاقات بين أبنية النص وأبنية السياق، غير أنه مازال معتمدا على الأحداث اللغوية المفردة ("الأحداث المفروضة")، **حيث تؤدي مبادئ "تعاقب مكونات النص"** دورا ثانويا فقط.

الصفات الجوهرية في كليات النص يراها إيزنبرج في السمات التالية: ١- الشرعية الاجتماعية (النصوص هي "بيانات العمل الاجتماعي")؛ ٢- الوظيفية الاتصالية (النصوص هي الوحدات التي ينتظم فيها الاتصال اللغوي)؛ ٣- الدلالية؛ ٤- مرجعية الموقف؛ ٥- المقصدية؛ ٦- مثالية التعبير؛ ٧- مثالية التركيب.

تمت بذلك الإحاطة دون شك بصفات النصوص الهامة، ويحاول بمساعدة هذا النموذج جعل سياقات استخدام النصوص مفهومة، حتى وإن كان الأمر هنا أقرب ما يكون إلى ترتيب دون إبراز لدرجات الأهمية المختلفة في سمات النصوص. وليس آخرا بالنسبة لاستمرار تطور علم اللغة النصي أن تحتل درجة من الأهمية الفرضية القائلة إن "أبنية النصوص الوظيفية" يمكن توضيحها أيضا في شكل قضايا، بحيث يكون بالإمكان وضع دراسة موحدة للأبنية السطحية وأبنية القضايا ووظائف السياق الاتصالي (وترابطها المتبادل).

لذا يمكن أن يعد إسهام إيزنبرج المحاولة الأكثر منطقية وأهمية، لتطوير نموذج دراسة شامل لكليات النص على أساس إجراء ينال النص فيه الاهتمام الجوهري.[1]

(٢-٥-٢-١) نماذج نصية اتصالية بالمعنى الضيق

انطلاقا من النظر إلى النصوص على أنها وسيلة تدخل في إطار الممارسات الشاملة (موتش Motsch ١٩٧٥م)، أصبح بالإمكان وضع نماذج أكسبت دراسات علم اللغة النصي بعدا جديدا: لم تعد اللغة بوصفها نسقا مستقلا (مع كل أنساقها الجزئية وسياقات استخدامها) تشكل بعد الآن — كما في كل إسهامات الدراسة السابقة — الأساس في تحليلات النص، بل أصبح الأساس توظيف اللغة في قضايا الاتصال في

(١) مما يصنف "نموذجا سياقيا" أيضا مشروع هيجر Heger (١٩٧٦م)، هيجر/ مودرزباخ Heger / Mudersbach ١٩٨٤م؛ انطلاقا إلى الإسهام الشامل جوليش / رايبله Gülich / Raible ١٩٧٧م، ١٣٦ - ١٥٠

مجتمع معين. فالنصوص لم تعد تعرف على أنها مركبات رموز لغوية معزولة، بل على أنها "نصوص في وظيفة" (جوليش/ رايبله ١٩٧٧م).

"لم يعد النص نفسه وبناؤه النحوي أو الدلالي الآن نقطة الارتكاز في دراسات علم اللغة النصي، بل الممارسات الاتصالية العملية التي تؤسس النص، حيث تكون هذه بالطبع ... قابلة للتوضيح فقط بواسطة سياقات مجتمعية واجتماعية شاملة. لم تعد النصوص مهمة فقط بوصفها إنتاجا منتهيا ...، مما يمكن تحليله نحويا و / أو دلاليا، بل أصبحت تفحص بوصفها عناصر أحداث عامة، أو أدوات لتحقيق حدس معين للمتكلم من ناحية اتصالية واجتماعية" (هاينه من ١٩٨٢م، ٢١٩).

نستخدم فيما يأتي المصطلح العام "نماذج النص الاتصالية" بالمعنى الضيق للكلمة لكل التصورات التي تعرف — بخلاف نماذج السياق — مثل هذه "السياقات الاجتماعية والمجتمعية الشاملة" بوصفها محددة للنص.

من المنطقي أيضا منهجيا عند دراسة النص الانطلاق من العوامل الذرعية بمعناها الضيق وكليات النص، ومن ذلك يتم استنباط الأحداث اللغوية المتفرقة المكونة للنص. مثل هذا الإجراء **الشمولي** أو **الكلــي** (مما يتجه إلى الكليات) يشكل أساسا لتصورات، يتم تعريفها فيما يأتي بوصفها "نماذج ممارسة" (٢-٢-٥-٢-١).

بسبب التعقيد غير العادي في قضايا التداخل (وما يرتبط بها من صعوبات الدراسة) يرى لغويون آخرون أنه من الأصلح أولا فصل بعض مجالات البحث الواضحة عن الكم المتشابك من الظواهر، ثم دراستها بوصفها وحدات نموذجية[1] متداخلة بعضها مع بعض؛ وفي مرحلة لاحقة — إلى الآن لم تتحدد — يجب أن ترتب

(١) بناء الوحدات النموذجية من أجزاء الكل الواحد تناقش بشكل مسهب في علم نفس الأعصاب، وفي علم اللغة ناقشها تشومسكي N. Chomsky (١٩٨٠م): "Rules and Representations". in: *The Behavioural and Brain Science* 3, pp. 1-61 وفي علم اللغة النفسي خاصة في نظرية فودور J. Fodor (١٩٨٣م): The modularity of mind وتصنف هذه الأشكال حسب نظريته إلى أنساق بمجالات عمليات متخصصة (domain specific) (المترجم).

هذه الوحدات النموذجية مع بعضها البعض. أما الإسهام الأساسي المشار إليه هنا **بالوحدات النموذجية** فيشكل قاعدة لمشاريع يتم عرضها فيما يلي بوصفها "نماذج دراسة نصية مرتبطة بنظرية الحدث".

(١-٢-٥-٢-١) نماذج الوصف النصي القائمة على نظرية الحدث

تحت تأثير النظريات النفسية للحدث والممارسة ومشاريع نظرية الحدث بشكل عام، وكذلك نظرية الأفعال الكلامية، طور في منتصف السبعينات نموذج أساسي في علم اللغة النصي، فهمت اللغة من خلاله بوصفها شكلا خاصا من الاتصال الاجتماعي أو **السلوك** البشري، مما يرتبط مع بقية أنواع الممارسات الأخرى (غير اللغوية) والأحداث لدى الإنسان بشكل وثيق. وحيث كان علم اللغة مرتكزا إلى ذلك الحين بشكل قطعي تقريبا على إيصال العلاقات بين أنماط الصوت والمعاني، انطلقت البواعث الحاسمة لهذه الرؤية الأساسية الجديدة إلى المجال اللغوي (بواسطة المفهومين المركزيين استخدام اللغة ووظيفتها) من كل من علم النفس اللغوي — وبشكل خاص من علم نفس الممارسة السوفييتي (انظر أسفل) — وعلم فلسفة اللغة (خاصة الدراسات الإنجليزية في فلسفة اللغة اليومية، التي أتت منها نظرية الأفعال الكلامية).

الأسس المتصلة بنظرية الأفعال الكلامية

قام مؤسسا نظرية الأفعال الكلامية، فيلسوفا اللغة أوستن Austin وسيرل Searle بالتعليق على فرضية فيتجنشتاين Wittgenstein الشهيرة التي يتحدد بناء عليها "معنى الكلمة بأنه **استخدامها**"، أي أن العوامل الذرعية هي في النهاية التي تحدد المعنى الحقيقي للكلمات (والوحدات اللغوية الأخرى). فالتلفظ بحد ذاته يمكن تعريفه على أنه **فعل** أو ممارسة أو تصرف، ويتوقف عليه بشكل أساسي بناء **ما يمكن تحقيقه** بواسطة

العمل اللغوي : "How to do things with words" هو مضمون ما أصبح أيضا خطة **الكتابة الشهيرة** لدى أوستن. عندما توصف بدقة الشروط التي يتحقق بوجودها النطق **والكتابة**، يمكن حينئذ حسب هذا الافتراض أن يفهم أيضا المعنى الحقيقي للأقوال في التخاطب العملي.

بذلك يمكن لقول مثل: "آرمن يأتي غدا" أن يأخذ معاني مختلفة حسب المواقع **المختلفة**، حسبما يود المتكلم أن يتوصل إليه: إبلاغ الشريك (الذي يفرح لهذا الخبر)، **أذان** الأحداث العملية عند الشركاء لتحضير حفلة؛ لكن المتكلم يستطيع بالقول نفسه **أن يعبر** أيضا عن تحذير أو حتى عن تهديد.

لا يجوز إذن أن تؤخذ اللغة — كيفما بدا تناقض هذا القول في أول الأمر — **(فقط)** بلفظها. بهذا المعنى يبرهن أوستن (١٩٦٢/ ١٩٧٢م) أنه يجب أن لا يوضع **(فقط)** قول الجمل أساسا لدراسة اللغة؛ بل يجب أن يثبت أنه بنطق كل جملة مفردة **يتم** إنجاز جزء من الأحداث المختلفة / = الأفعال / في الوقت نفسه:

١- فعل التلفظ، حقيقة أن المرء قال شيئا، قول الجملة بشكل مطلق؛[1]

٢- فعل الإنجاز النظري الذي يشير إلى ما ينبغي أن يعمل بالقول، وما ينبغي أن **يحدث**؛ ويرسم الهدف / الإنجاز النظري للقول، مثلا: *يحذر أحدا أو يرجو أحدا عمل شيء أو يعد أحدا بشيء...*

٣- فعل الإنجاز التام الذي يصف أثر القول اللغوي في السامع، أي ما يسببه **لدى** السامع (بأنه مثلا: فرح أو غضب...).

---

(١) **التقسيم الفرعي لفعل التلفظ إلى فعل صوتي** (نطق الأصوات)، وفعل تواصلي (نطق الكلمات في تركيبات **قواعدية معينة، مستويات القواعد والمعجم**)، وفعل تثبيت المعنى (مستوى الدلالة) لن يتم الالتزام به في هذه الدراسة.

هذه الأفعال الكلامية الثلاثة لا تحدث تباعا، بل يتعلق الأمر بجوانب مختلفة في حدث لغوي واحد. فإذا قالت الأم مثلا لطفلها: "*الكلب يعض!*"، فإنها تتم فعل تلفظ، أي أنها أنتجت قولا تم نطقه، وظهر فيه بناء قواعدي، ويعني تعاقب الرموز فيه معنى محددا. وعندما تقول الأم هذه الجملة، فإنها تنطق في الوقت نفسه تحذيرا، فإذن هي تتم فعل إنجاز نظرياً. وإذا اختار الطفل بعد ذلك طريقا آخر، فإن النتيجة / الأثر / للقول نفسه فعل إنجاز تام.

استمر سيرل (١٩٦٩م، ١٩٧٧م) في تطوير هذا الإسهام الأساسي لنظرية الأفعال الكلامية بالفرضية القائلة بأنه مع كل قول يتم أيضا الفعل الخبري وفعل المرجعية. هذان الفعلان الجزئيان يجمعان بوصفهما فعل القضية (ويفصلان عن فعل الإنجاز النظري لدى أوستن). وبالنسبة إلى العوامل المتبقية بعد اختصار فعل التلفظ عن طريق فصل فعل القضية لدى أوستن فإن سيرل يستخدم لها مصطلح "فعل القول".

نموذج الفعل الكلامي حسب سيرل

١- فعل القول

٢- فعل القضية | فعل المرجعية / الفعل الخبري

٣- فعل الإنجاز النظري

٤- فعل الإنجاز التام

الجديد فعلا في تحليل الفعل الكلامي يتمثل دون شك في إبراز العمل بشكل نماذجي حول مكونات الهدف من الأقوال اللغوية، أي في أفعال الإنجاز النظري. فهي تتصدر اهتمامات الأبحاث المتصلة بنظرية الأفعال الكلامية.(١)

(١) حول نقد نموذج الفعل الكلامي قارن: هيلبيك ١٩٨٨م، ٢٠٣.

الحدث اللغوي والنص

ما رسم أعلاه من خطوط عريضة للإسهام الأساسي المتصل بنظرية الأفعال الكلامية لم يطبق في الواقع سوى على جمل مفردة (حتى وإن كانت تلك الجمل يمكن أن تسند إليها وظيفة النص في الوقت نفسه). لذلك من واجب البحث في علم اللغة النصي أن يفحص، فيما إذا كان ما طور في نظرية الأفعال الكلامية من تصورات أساسية وآلية منهجية يمكن نقلها أيضا إلى تحليل النصوص، وفيما إذا كانت النصوص نتيجة لذلك يمكن أن تنسب إليها في الوقت نفسه نوعية الحدث الكلامي.

نوقشت هذه الإشكالية في كثير من الأعمال اللغوية: (منها: سانديك ١٩٧٣م، فوندرلش ١٩٧٦م أ، ريهباين Rehbein ١٩٧٧م، سيرل ١٩٨٠م، فيرارا Ferrara ١٩٨٠م أ، ١٩٨٠م ب، موتش/ فيهفيجر ١٩٨١م، موتش/ باش / Motsch Pasch ١٩٨٤م، ١٩٨٧م، موتش ١٩٨٦م، برانت (ضمن غيره) Brandt ١٩٨٣م، فانديك ١٩٨٠م ج، روزنجرين Rosengren ١٩٨٠م أ، ١٩٨٥م). حتى وإن كان التناول يتباين من عمل إلى آخر في التفاصيل، فقد أثمرت هذه الدراسات عن تدقيق في المفاهيم الأساسية المتصلة بنظرية الحدث اللغوي وعن إجماع بأن النصوص هي الأدوات التي تحدد **التصرف** الاتصالي، وأنها أحداث مركبة (تعاقب من الأحداث اللغوية)، مما يتكون من أحداث جزئية متصلة بعضها ببعض.

يقوم الاهتمام بالبحث النصي المتأثر بنظرية الحدث على تساؤلين: على كشف المبادئ التي تربط على أساسها هذه الأحداث الجزئية، لتكون أبنية الحدث المركبة في النصوص (عن ذلك: ٣-١-٢-٥-٢-١) من جهة، وعلى تعريف السياق في أبنية الحدث في النصوص مع أبنيتها اللغوية المناسبة. وإذا كان بالإمكان الوصول إلى أهداف الحدث بواسطة قول العبارات اللغوية، فإن هذه الأهداف يجب — حسب فرضية موتش — أن تتأصل في أبنية النصوص أيضا على أنها صفات هامة للأحداث، إذن

يجب أن "يكون كل حدث جزئي ... عائدا بوضوح إلى صفات لغوية في النص، أي مصورا لجمل النص" (١٩٨٦م، ٢٦٢).[١]

لكشف السياق المذكور، ينطلق موتش من تعريف مفصل لمفهوم "حدث الإنجاز النظري" (ح إ ن) على أنه وحدة القاعدة لتكوين النص أيضا (١٩٨٦م، ٢٦٤، أيضا موتش/ باش ١٩٨٤م، ٤٧٤؛ ١٩٨٧م، ١٦؛ التفصيل: الباب الثاني، الفصل السابع).[٢]

الصفات العامة لأحداث الإنجاز النظري تتصف بها جميع أنماط أحداث الإنجاز النظري (أنماط ـــ الحدث)، مثل: **الرجاء، الوعد، الأمر، السؤال، الإقرار** وغيرها. ويضاف إلى كل نوع من أنواع الحدث عدا الشروط العامة[٣] شروط تكوين أخرى، يجب أن تتحقق، إذا أريد نجاح حدث الإنجاز النظري. وتتبع إلى ذلك قبل كل شيء شروط لحفز المتكلم والسامع وللصدقية وللحالة الاجتماعية وللربط التكويني لنمط أحداث الإنجاز النظري (موتش ١٩٨٦م، ٢٦٧، قارن: برانت (ضمن غيره) ١٩٨٣م).[٤]

لكن الأمر الحاسم بالنسبة للسياق المذكور هي الفرضية القائلة إنه "يجب أن يكون ممكنا من حيث المبدأ إعادة تكوين المقصد (int) من "ن"[٥] " (موتش ١٩٨٦م، ٢٦٩). وفي ذلك يحاول موتش أن يتحقق من هذه الفرضية بالانطلاق من أن كيفيات

---

(١) بهذا يتبع موتش في الغالب تحليل سيل Seale (١٩٧١م، ٣٠).

(٢) "ح إ ن" تقابل هنا "الحدث اللغوي الأولي" (موتش ١٩٨٦م، ٢٦٣) أو ببساطة "الحدث اللغوي".

(٣) الشروط العامة: أن السامع يفهم القول، وأن المتكلم يريد التوصل إلى هدف، وأن السامع مستعد وفي قدرته أن يحقق الهدف.

(٤) كمثال للرجاء يورد موتش/ باش ١٩٨٤م، ٤٧٨ شروط التكوين التالية: ١- المتكلم يتمنى أن يتم السامع الحدث أو يتركه، أي أن المتكلم لأي سبب من الأسباب يكون محفزا إيجابيا ٢- يفترض المتكلم أن طلبه من السامع معقول ٣- يفترض المتكلم أنه بالإمكان تحفيز السامع إيجابيا ـ لن نتعرض هنا إلى الإشكالية المرتبطة بذلك من الشروط النفسية على شكل مواقف وتوافق الآراء (موتش / باش ١٩٨٤م، ٤٨٠، روزنجرين ١٩٨٤م، ١٩٨٥م).

(٥) "ن" = نطق عبارة لغوية "ع" لدى متكلم في لحظة زمنية محددة. التفصيلات في الباب الثاني.

الجملة القواعدية تحدد أهدافا ممكنة لأحداث الإنجاز النظري، وبذلك تتحدد أيضا الأصناف الأساسية من أنواع أحداث الإنجاز النظري (١٩٨٧م، ٢٧١). وعدا كيفيات الجملة يصلح مايسمى صيغ الإنشاء المفصلة EPF (explizit performative Formeln =) بوصفها أدلة للقاعدة بمعنى الأدلة المعدلة للإنجاز النظري، وأيضا أفعال الكيفية وظروف الكيفية وأدواتها التي يستطيع المتكلم بواسطتها تفصيل نوع الحدث في القول أمام السامع.

إلى أي مدى يجب توظيف أدلة الإنجاز النظري المعدلة، يتوقف قبل كل شيء على عوامل الموقف. "فالحالة الاتصالية يجب أن يعبر عنها بوسائل لغوية أكثر تفصيلا، كلما كانت أكثر غموضا، وكلما كان رد فعل السامع المطلوب أكثر إلزاما" (موتش/ فيهفيجر ١٩٨١م، ٩).

ويرى موتش في العلاقة المشار إليها هنا بين الإنجاز النظري المفرد وبنائه القواعدي الشرط المطلوب لاستنباط العلاقات الموازية أيضا بين إنجازات النص النظرية وأبنية النص المركبة.

هرميات الإنجاز النظري في النصوص

إذا سئل عن العلاقة بين الإنجازات النظرية للأحداث الكلامية المفردة المناقشه أعلاه وبين نمط الحدث في كامل النص، فإنها تظهر ـــ بجانب التسلسل ـــ بشكل خاص مشكلة **هرمية** الإنجازات النظرية بوصفها الأساس لاستنباط إسهام دراسة نصية قائمة على نظرية الحدث. وقد أعطت دراسة "الحدث اللغوي، الجملة والنص" لدى موتش/ فيهفيجر ١٩٨١م دفعا لحل هذه المشكلة ـــ بجانب أعمال أخرى (ريهباين ١٩٧٧م، كوخ/ روزنجرين/ شونه بوم Koch / Rosengren / Schonebohm ١٩٨١م، روزنجرين ١٩٨٣م، **برانت (ضمن غيره)** ١٩٨٣م ...). ففي تلك الدراسة لم يقتصر

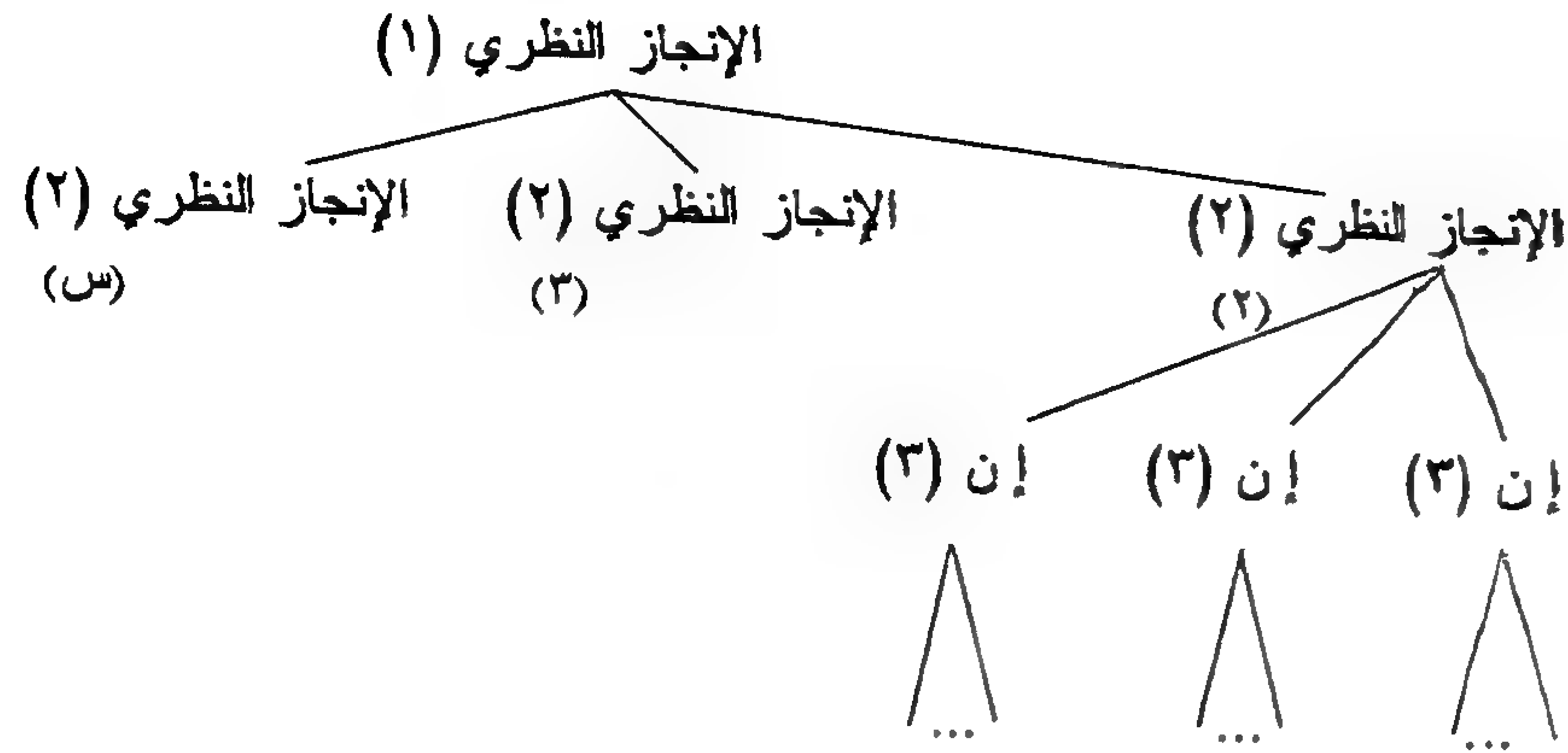
فقط على محاولة تعريف أهداف النص بواسطة بناء إنجازها النظري، بل طرحت في الوقت نفسه مسألة أي الآليات أحرى بالتوظيف لتضافر الإنجازات النظرية المفردة ودمجها.

ينطلق موتش/ فيهفيجر من أنه يجب أن يوجد في كل تتابع أحداث لغوية (وأيضا بالطبع في النصوص الكبيرة) على الأقل إنجاز نظري واحد يعطي دور المقصود من السلسلة بأكملها. يقوم هذا الإنجاز النظري بدور **الإنجاز النظري المسيطر**، بينما تنسب إلى البقية **وظيفة مساعدة**؛ فهي "تساعد" الإنجاز النظري المسيطر كأن توضح على سبيل المثال تعليلات حول عملية رجاء.[1]

من الإجراءات المنهجية لتحقيق ذلك الإنجاز النظري المسيطر في النصوص تم اقتراح "**الروابط الذرعية**". ويمكن تحقيق بناء هرمي لمركبات إنجاز نظري واسعة النطاق وكذلك في كامل النصوص عن طريق مثل هذه الروابط الذرعية، وهي "علاقة الأقوال الجزئية، التي يمكن استنباطها بناء على أساس نمط الحدث لقول جزئي مسيطر، بنمط الحدث في الأقوال الجزئية المساعدة" (موتش/ فيهفيجر ١٩٨١م، ١٣٧). وينتج عن ذلك أن الهدف العام للنص يحقق عبر أهداف جزئية تشكل شروط الوصول إلى الهدف العام؛ وبذلك يأتي لكل إنجاز نظري مفرد وظيفة خاصة في إنجاز النص النظري.

وقد وضح موتش/ فيهفيجر هذا الإجراء بواسطة مثال من نص نداء طويل، أما كوخ/ روزنجرين/ شونه بوم ١٩٨١م فقد وضحوه بواسطة رسائل عمل. ويمكن رسم هرمية الإنجاز النظري في النصوص كما يأتي (حسب برانت ضمن غيره ١٩٨٣م):

(١) حول الإمكانات المختلفة لهذه "العلاقات التعاونية" انظر: موتش ١٩٨٦م، ٢٧٤، موتش/ باش ١٩٨٤م، ٤٨٧.



شكل رقم ٧.

لمحة

يعد هذا النموذج في دراسة النص المعتمد على نظرية الحدث المعروض هنا بشكل واضح المعالم بلا منازع "أحد أهم المشاريع وأكثرها إنتاجية" "التي توافرت في تاريخ علم اللغة على الإطلاق" (سوكه لاند Sökeland ١٩٨٠م، ١). وقد أصبح ممكنا بواسطته تعريف النصوص بوصفها قضايا اجتماعية ونتائج للسلوك اللغوي، وفي الوقت نفسه توظيف مفاهيم الحدث — بمراعاة "شروط النجاح" المعنية — لتشمل صفات لغوية معينة في النصوص (انظر: موتش ١٩٨٦م، ٢٨١). وقد أظهرت المبادئ الأساسية التالية أهمية في هذا الشأن:

١- استخدام لغة يعني إتمام أحداث" (موتش ١٩٨٣م، ٤٩٠). فالسلوك اللغوي نشاط اجتماعي من أفراد مطبوعين اجتماعيا للقيام بمهمات اتصالية، ويرتبط ذلك بتبادل الأفكار والأهداف والاهتمامات. فالعمل اللغوي يعد جزءا من قضايا أحداث شاملة ويمكن تحديده لهذا السبب بناء على ذلك.

٢- العمل اللغوي قائم على التشارك وبالتالي فهو عمل مجتمعي في الوقت نفسه. فهو يتم حسب قواعد اجتماعية على شكل اختلاط اجتماعي ضمن شروط محددة.

٣- العمل اللغوي يتم على شكل إنتاج نصوص وتلقيها. لذا يمكن أن تدرس النصوص على أنها تعاقب من أحداث لغوية / مركبات أحداث لغوية / أبنية من الإنجازات النظرية (التي ترتبط ببناء القضية في النصوص ارتباطا وثيقا).

٤- العمل اللغوي يخدم ـــ كما هو الحال في كل عمل ـــ الوصول إلى أهداف. الهدف العام للنصوص يحدد بواسطة نمط الحدث السائد (**الرجاء، الوعـــد ...**) وردود الفعل النفسية المتوقعة من السامع (مثل: **الاعتقاد** ، **تلقي الإهانة ...**).

٥- العمل اللغوي المقصود والموجه إلى الهدف يحدث حسب خطة الحدث/ استراتيجية. وبذلك يستفيد المتكلم من إمكان الاختيار بين الوسائل المختلفة. انطلاقا من الهدف العام يعين المتحدث بعض الأهداف الجزئية والأحداث الجزئية المناسبة ـــ بدرجة متقدمة من وسائل التفريق. وينتج عن ذلك هرمية الإنجاز النظري في النصوص التي تعرف بواسطة الأحداث السائدة من مختلف المستويات ومن الأحداث المساعدة لكل منها. وفي عملية الفهم يعيد السامع ضمن ما يعيد أيضا بناء هذه الهرمية في الإنجاز النظري.

لعله من البدهي أن لا يكون هذا الإسهام المتطور قادرا على توضيح كل ما ينجم عنه من مشكلات جديدة بالصورة المطلوبة والمرضية. وترتكز **الاعتراضات** بشكل خاص على آراء الإسهام التالية:

١- تقع عملية ربط الأحداث اللغوية بالنشاطات المركبة للأشخاص في إطار العلاقات الاجتماعية المباشرة بشكل تقديري فقط (انظر: فيهفيجر ١٩٨٣م أ، ١٧٢، موتش ١٩٨٣م، ٥٠٥، هارنيش Harnisch ١٩٨٢م، ٦٦٦). لذا تبقى

بعض الأقوال مثل كون تحفيز العمل اللغوي يقوم على شروط فردية أو اجتماعية في إطار النشاط ذات طابع عام.

٢- توجد في سياق ذلك مثالية "شروط النجاح" (للحدث). ويشترط أن المتكلم يستطيع تقدير حالته النفسية ـــ وحالة شريكه ـــ تقديرا صحيحا، حتى يتصرف المتكلم والسامع أساسا بشكل متضامن ... أيضا معاني المواقف يشترط إعطاؤها بالتوافق.

(٢-٢-٥-٢-١) نماذج نصية قائمة على الممارسة

منذ أمد بعيد (مثلا لدى: هومبولت W. von Humboldt ؛ بوهلر K. Bühler ١٩٣٤م) توجد إشارات إلى أن الناس **يقومون بأفعـــال**، عندما يتكلمون، وأن اللغة تفهم على أنها **ممارسة**؛ لكن التحول الذرعي هو الذي أصبح فيه مفهوم الممارسة اللغوية نوعا من المفاهيم الأساسية في بناء نماذج علم اللغة (انظر: هارتونج وغيره ١٩٧٤م، كيسلنج Keseling ١٩٧٩م).

تعود التصورات القائمة على نظرية الحدث إذن ـــ كما ذكر من قبل ـــ إلى الإطار النظري نفسه الموجود في نماذج الممارسة بمعناه الضيق؛ لكن مواضع الاهتمام مختلفة: فبينما يستخدم مفهوم الممارسة استخداما ثانويا عند محاولة وصف السلوك اللغوي بوصفه سلوكا منتظما حسب القواعد، يعد ذلك المفهوم أساسيا في نماذج الممارسة.

تصور الممارسة في علم النفس اللغوي السوفييتي

توخى علم النفس اللغوي السوفييتي تعريف اللغة بأنها وسيلة اتصال في إطار النشاطات الإنسانية.[1] وانطلاقا من نظرية فيجوتسكي Vygotskij عن الوعي ـــ التي

(١) مما أصبح هاما لعلم النفس بشكل خاص الفرضية القائلة إن عالم الأشياء المخلوق بواسطة النشاط البشري يتطلب تطور الوعي والأحاسيس. المصدران الآخران في تصورات الممارسة ـ علم الفلسفة اللغوي لدى فيتجنشتاين وعلم اجتماع الحدث لدى فيبر M. Weber ـ يبقيان هنا خارج إطار الدراسة.

طالب فيها بوجوب دراسة اللغة أولا "من منطلق اجتماعي" ومن قضية **العمل** (أو قضية الممارسة) (١٩٦٤م، ٣٢٩)، أعطى كل من روبنشتاين Rubinštejn ، جالابرين Gal'perin ، لوكريا Lukrija ، أ. أ. ليونتيف A. A. Leont'ev ، أ. ن. ليونتيف A. N. Leont'ev دفعات هامة نحو تأطير تصور الممارسة (القائم على أساس نفسي) واستمرار تطوره.

منطلق دراساتهم كان السؤال عن الطريقة التي أمكن بها التغلب على الثنائية السائدة في علم النفس آنذاك بين الفاعل (النفس البشرية) والمفعول (الواقع). وقد رأوا حل هذا النزاع في التأثير الواعي للفاعل في المفعول، إذن في تحقيقه بواسطة النشاط البشري، أي الممارسة البشرية.

ويحدد مفهوم الممارسة ـــ حسب أ. أ. ليونتيف ١٩٧٥م، ١٦٤ ـــ بواسطة السمات التالية:

تتم إثارة الأفراد بواسطة حوافز معينة (مثل: ضوضاء الشوارع المزعجة) للقيام بنشاط. فهم يتنبأون بحالة يتمنونها، مما يمكن الوصول إليه بواسطة القيام بذلك النشاط (مثلا: نافذة مغلقة، توجيه الهدف). ويتمنون أخيرا سلسلة من **الأحداث والعمليات المفردة**[1] لتحقيق الهدف (مثلا: القيام من الكرسي والاقتراب من النافذة وإغلاق النافذة ...). فكل ممارسة تتكون إذن من عدة أحداث وعمليات مفردة؛ مما يمكن وصفه بسمة التركيب.

مما يجدر ذكره أن هذه العملية (الممارسة) الواعية الموجهة للهدف ذات البناء الذاتي تمثل خصوصية شكل الحوار البشري مع الطبيعة. فتصور الممارسة هذا يتميز جوهريا عن ردود الفعل السلبية المجردة على المثيرات الظاهرة (كما هو مثلا في السلوكية)، بل وأيضا عن تصورات أخرى تساوي ببساطة بين مفهوم الممارسة

(١) "الأحداث تعود إلى الأهداف، والعمليات تعود إلى الشروط". (أ. ن. ليونتيف ١٩٧٣م، ٤٣١).

والفاعلية. أكثر من ذلك تعد الممارسة بمفهوم ليونتيف ذات قيمة كبيرة أيضا لتطور الفاعل، لأن الفاعل يتطور في الممارسة خاصة وبواسطتها. بهذا تنشأ جدلية ذات تأثير متبادل بين الفاعل والمفعول (انظر: روبنشتاين Rubinstein ١٩٦٣م، ١٦٠).

تتكون الحياة العملية البشرية من ممارسات متعددة ترتبط بعضها مع بعض ارتباطا وثيقا. والأساس في ذلك تشكله الممارسة (العمل) في الأشياء العملية التي ترتبط دائما أيضا بنشاط عقلي. ويفهم الحدث اللغوي لدى ليونتيف (١٩٧٥م، ١٦٦) على أنه "حالة خاصة للحدث داخل فعل الممارسة". لهذا يكون شرعيا أن يتحدث المرء أيضا عن الممارسة اللغوية ـــ الاتصالية. فالقضايا اللغوية تظهر السمات الأساسية نفسها مثل كل الأشياء العملية والنشاطات العقلية؛ لكن يضاف إلى ذلك خصوصية أنها لاتوجه إلى الأشياء المفعولة، بل أساسا إلى الفاعلة (إلى أناس آخرين).

لكن هذا **الاختصاص بالفاعلية** في الممارسة اللغوية ـــ الاتصالية لايمكن تفسيره على أنه نقل للمعلومات فقط، أو تأثير سطحي على الشريك، بل على أنه تأثير متبادل، أو تناقل للأفكار والاهتمامات، وتكوين المواقف بين المشتركين في الاتصال (أ. أ. ليونتيف ١٩٨٤م أ، ٤٧)، إذن هي ظاهرة اجتماعية، تساهم بفعالية في تنظيم المجتمع الداخلي. فالاتصال "يظهر من مضمونه أنه يتحدد *اجتماعيا*".

هذا الاختصاص بالفاعلية، وكذلك نقل مضامين الوعي بالأقوال اللغوية من جهة منتج النص والنفاذ المناسب إلى عمق مضامين الوعي المحسوس في النص من جهة السامع، يمكن أن تعد بذلك السمات الهامة المميزة للممارسة اللغوية ـــ الاتصالية.

الممارسة والنص

تصور الممارسة في علم النفس اللغوي السوفييتي المطروح أعلاه بشكل إجمالي تابعه كثير من اللغويين في بلدان عديدة. وأرادوا تخصيص الفرضية الأساسية التي

وضعها أ.أ. ليونتيف (١٩٦٩م، ١٥) من قبل، وإثباتها بواسطة معلومات لغوية، حيث يمكن فهم الاتصال ليس فقط على أنه قضية نقل المعلومة بين الأفراد، بل على أنه شكل خاص للممارسة. تضمن هذا المطلب سلسلة من المهام المضطردة، من ضمنها إثبات الربط الوظيفي للغة بوصفها ممارسة، أي كشف العلاقة الموجودة بين النصوص (التي كانت هي نفسها تعرف على أنها قضايا / ممارسات وفي الوقت نفسه نتائج للمارسات)، وبين الممارسات الأكثر شمولية (غير اللغوية). وهذه التصورات الجديدة عن الهدف أصبحت في السبعينات هي "الفكرة السائدة" في تكوين نماذج علم اللغة (هارتونج ١٩٨٢م، ٣٩٠).

اكتسبت محاولات تحديد **مكونات الهدف** وتدقيقه أهمية بالغة في تأطير هذا التصور، وذلك لما يؤديه من دور توجيهي في أحداث الاتصال. إذ إن تعريف الهدف بأنه "مقصد كل قدرة تأثير خاصة في وعي الشريك" أظهر قصورا واضحا؛ فالشريك يفترض فيه ليس فقط أن يتعرف على مقصد المتكلم (بمساعدة إجراءات فك الشفرة)، بل أيضا وقبل كل شيء أن يتفاعل بالطريقة المرغوبة لدى المتكلم. وهذا التفاعل يمكن أن يعود إما إلى سلوك مرغوب فيه لدى السامع (إتمام حدث حسب مطلب المتكلم في ذلك) وإما إلى حالات وعي وإلى مزيد من العلم بالآراء أو المواقف التي يحتاج إلى تحديدها مرة أخرى بشكل ثانوي، حيث يمكن أن تقود إلى نشاطات — مرغوبة لدى المتكلم — تصدر عن السامع. لكنه من المؤكد أن العلاقات الاجتماعية أيضا تشكل عنصرا هاما من مكونات الهدف.

يتم عادة عرض التأملات من هذا النوع أولا على الأحداث اللغوية المفردة بالعودة إلى الأهداف الجزئية لهذه الأحداث اللغوية للوصول إلى الهدف العام للنص. لذا فإنه من المهم أن ندرك بأنه لابد من النظر إلى التنظيم اللغوي في كامل النص على أنه هدف خاص (عن ذلك: هارنيش/ ميشل Harnisch / Michel ١٩٨٦م، ٣٩٣) وأن

مفهوم الهدف ككل مرتبط دائما بالممارسة الكلية (ليس بالأحداث المفردة) (قارن: أ. ن. ليونتيف ١٩٧٩م، ١٠١).

حيث تتم الأحداث دائما في إطار شروط اجتماعية مباشرة، فإن اهتمام الأبحاث اللغوية القائمة على مفهوم الممارسة يتجه أيضا إلى تخصيص مجموعة الشروط التي تكون أساس العمل، أي **الحالة**. "كل مايحدث شريحة معينة من الواقع الاجتماعي، أو ينجم عنها حدث (اتصالي) يمكن أن يطلق عليه بشكل عام حالة (اتصالية)... (هارتونج ١٩٧٦م، ٢٤٢).

قدمت دراسات كثيرة حول عوامل الحالية؛ وسنقتصر هنا على تعريف نموذج الموقف لدى هارتونج (١٩٨٣م أ، ٣٦٠). فهو يسمي ثلاثة جوانب، ذات أهمية في إتمام الممارسات: **حالة الممارسة** (الإطار الفعلي للحالة الكلية) **والحالة الاجتماعية** (مجموعة المقاييس الاجتماعية) **وحالة المحيط** (ما يمكن ملاحظته ذهنيا من حقول الحدث). والأساس في الحالات العامة هي حالات الممارسة، فهي تحدد بدرجة كبيرة أيضا المضامين والأهداف وأشكال الاتصال اللغوي.[1] لكن هارتونج (١٩٨٣م أ، ٣٦٠) أيضا كان يحيل إلى الجانب الشخصي في الحالة، وإلى فهم الحالة لدى الفواعل. في المحاولات التي أشير إليها هنا حول تدقيق شروط الحدث تبين أن الموقفية تعود فقط في حالة الشك إلى أحداث مفردة / أحداث كلامية، وترتبط في العادة بممارسات أشياء عملية أو نصوص كاملة.

تبرز بذلك أيضا مسألة تضافر الممارسات المختلفة إلى مركز الاهتمام اللغوي، حيث كان متوقعا وبشكل خاص أيضا الحصول على معلومات أدق عن خصوصية الممارسة الاتصالية بواسطة إيضاح هذه السياقات العامة.

---

(١) من الإسهامات الأولى في تصنيف حالات الممارسة انظر: هارتونج (ضمن غيره) ١٩٧٤م، ١٧٥، بتفصيل أكثر هارتونج ١٩٨٣م أ، ٣٦٢، شفارتز Schwarz ١٩٨٥م، ٥١، وأعمال موسعة هارنيش/ ميشل ١٩٨٦م، ٥٤.

مما يؤدي دورا هاما في هذه التأملات مفهوم **الممارسة العليا**، وهو الذي ـ حسب هارتونج (١٩٨٣م أ، ٣٥٣) ـ أظهر مدى خصوبته.[١] في الواقع تجب الإشارة إلى أن الأمر يتعلق ببناء مساعد فقط لا يستطيع الإخبار بمزيد عن تلك الخصوصية في هذه "الممارسة العليا" إلا القليل. وعلى كل حال يمكن بهذه الطريقة نمذجة ارتباط الممارسات الاتصالية (وبذلك أيضا ارتباط النصوص) في سياقات ممارسة كبرى،[٢] وسيكون واضحا أن كل أشكال التعاون بين الشركاء ليست ممكنة أصلا إلا بواسطة الممارسة الاتصالية.

مما اكتشف حديثا ـ أو على الأقل أعطي اهتماما أكبر ـ في الجانب اللغوي أيضا **البعد الاجتماعي** في الممارسة الاتصالية. ينتج هذا البعد ليس فقط عن الخصوصية الاجتماعية لدى شركاء الاتصال (أي تبعيتهم إلى مجموعات اجتماعية معينة وموقعهم داخل هذه المجموعات)، بل قبل كل شيء عن الخصوصية المجتمعية للممارسة نفسها، وعن دور الاتصال في قضايا التصنيف الاجتماعي (فيهلر Fiehler ١٩٨٠م).

حيث إن المتكلم في إطار الفعل الاتصالي لا ينتج نصا فقط، بل في الوقت نفسه يريد التأثير أيضا في الشريك، فإن العلاقات المجتمعية تنشأ أيضا مع الاتصال بمعناه الضيق. ومن ذلك يستنتج هارتونج (١٩٨٢م، ٣٩٩): أن "موضوع الممارسات الاتصالية هو العلاقات الاجتماعية" التي تنتج عن العمل المشترك (عن التداخل) أو عن العلاقات الفردية.

بما أن مكان الفرد في نسق العلاقات المجتمعية مثبت نسبيا، فإنه يكلف أيضا بمهام محددة تماما وأدوار في عملية الإنتاج المجتمعي والتلقي؛ بهذا تكون أيضا علاقاته ببقية الناس إلى حد ما مرسومة. وعن طريق هذه العلاقات المجتمعية العامة فإن

---

(١) نقد ذلك لدى: موتش ١٩٨٦م، ٢٧٨.

(٢) في الواقع لايجوز الإطلاق الكلي لهذه القاعدة، لأنها توجد أيضا ممارسات اتصالية لايمكن أن تعود إلى ممارسات عليا إلا بصعوبة، مثل محادثات يومية معينة أو نصوص من المجال الثقافي.

خصوصية العلاقة الاتصالية **أيضا** بين شركاء الاتصال تكون مرة أخرى مصوغة مقدما؛ على وجه الخصوص في الاتصال المؤسساتي يكون مثبتا في الجوهر من يحق له أو يجب عليه أن يتكلم مع من، ومن يفتتح فعلا كلاميا، ومن يدير مناقشة وغير ذلك. يمكن بهذا المعنى أن تعد العلاقات الاتصالية صيغة خاصة في تحقيق الروابط المجتمعية.[١] هنا يظهر تميز الممارسة الاتصالية، بكونها تصنع التعاون، لدرجة أن الممارسات الاتصالية يمكن أن تسمى "شيئا مستقلا في جوهره" (لوموف Lomov ١٩٨١م).

لكن مفهوم الممارسة هذا له أيضا آثار في فهم النص:

تفهم النصوص على أنها أجزاء من أفعال اتصالية شاملة تتجاوز حدود النص نفسه. ولا توجد النصوص في تلك المركبات في بداية وقائع الممارسة ولا في نهايتها؛ فهي تسم أكثر مرحلة معينة فقط في العملية الكلية التي تحتوي على فهم السامع وتفاعله.[٢]

النتائج والتوقعات

كما هو الحال في إسهام دراسة النص القائم على نظرية الحدث، فقد أظهر أيضا نموذج الممارسة أنه أساس للأبحاث الموسعة في مجالات علم اللغة النصي. وأهم **النتائج** التي تحققت إلى الآن بواسطة هذا التصور، يمكن إيرادها فيما يأتي:[٣]

---

(١) قارن حول هذه الإشكالية مثلا: هارتونج ١٩٨٣م أ، ٣٥٨.

(٢) من الحالات الخاصة لهذه التصورات الاستراتيجية المبنية على مفهوم الممارسة يوجد أيضا نموذج الدراسة اللغوية ذات المنحى الوظيفي ـ **الاتصالي**؛ انظر حول ذلك: شميت (ضمن غيره) ١٩٨١م، ميشل (ضمن غيره) ١٩٨٥م.

(٣) قارن بذلك: **هارتونج ١٩٨٢م، ٣٩٦.**

١- لم تعد النصوص تدرس فقط على أنها أبنية مستقلة، بل في عملية تكوينها ولغويتها ومعالجتها بواسطة شركاء الاتصال.

٢- أمكن الوصف الدقيق للعوامل المعرفة في الممارسة الاتصالية التي تتعدى المجال اللغوي الضيق. بذلك تولدت مدارك جديدة حول المشروطية المجتمعية للغة.

٣- عولجت الطبيعة الاجتماعية للاتصال بشكل أكثر وضوحا، وأصبحت العلاقات الاجتماعية هي الموضوع الفعلي للبحث اللغوي. وقد جعل تصميم المجتمع في قضايا الاتصال أيضا استقلالية الممارسة الاتصالية وخصوصية العلاقات الاتصالية تظهر على السطح بشكل بارز.

٤- هيأ النموذج الطريق لتداخل حقول البحث (خاصة مع علم الاجتماع وعلم النفس). ومراجع المفاهيم التي طورت في حقل علم اللغة يمكن أن تستخدم جزئيا أيضا في الحقول الأخرى.

٥- أصبح إسهام الممارسة مثيرا لأعمال إضافية في كثير من مجالات علم اللغة.

من جهة أخرى لا يمكن التغاضي عن المحدودية الحالية للتناول المبني على مفهوم الممارسة في الظواهر الاتصالية. ويمكن سردها كما يأتي:

١- النموذج أحادي التوجه، إذ هو يركز على الهدف. لكن مفهوم الهدف يفهم بشكل عام (على أنه "التنبوء المبني على الوعي بالأحوال المقصودة")؛ ولا يفرق بين الأهداف فيما يخص النص والسامع وما يتجاوزهما من حالات مستهدفة. أما من ناحية تركيب الشروط الذهنية بشكل خاص لإنتاج النص وتلقيه فلا يذهب نموذج الممارسة في ذلك بعيدا.

٢- المبالغة في إبراز جانب المقصد يسبب التراجع في التحديد الموضوعي للاتصال بوصفه قضية مجتمعية، ويجعل توافق نشاطات المتكلم والسامع في تداخل اعتمادهما على حاجات العملية الاتصالية الشاملة وشروطها غير واضح.

٣- يمكن أن تستخرج نتائج حوادث الاتصال في مجال تغيير أو مساندة العلاقات الاتصالية وفي مجال الثقافة الشخصية لشركاء الاتصال فقط في الإسهامات الأولى.

٤- مازالت الممارسات تفتقد إلى تصنيف فرعي كاف ومفصل، مما يتجاوز تعريف أنواع الوظائف العامة في الممارسة الاتصالية اللغوية ومقاييس عامة لمثل ذلك التفريق (هارتونج ١٩٨٣م أ، ٣٥٤).

٥- توزيع أبنية النصوص على مكونات الممارسة مازال وصفه شديد الغموض؛ إذ مازال إلى الوقت الحاضر تفعيل العلاقات وتبعا لذلك استنباط نظرية للممارسة محددة ومستقلة أمرا محصورا في عدة إسهامات فقط.

وعلى الرغم من جوانب القصور هذه — وغيرها — في الإجراء المعتمد على الممارسة — وفي بعض الدراسات التي أهملت بناء النص مقابل بناء الممارسة[1] — يبدو أنه ليس معقولا ولا مبررا أن تترك الفكرة الرئيسة في تصور الممارسة وأن يتجه بالكامل إلى علم اللغة "الفعلي" بقواعده الصارمة. لخدمة استمرار تطور علم اللغة نرى أنه من الضروري أن تستغل بالكامل إمكانات الإيضاح الشاملة في نموذج الممارسة (أيضا من ناحية العمليات الذهنية التي ترتبط بالممارسات الاتصالية)، وأن يطور "تصور ممارسة واسع" بهذه الطريقة (هارتونج ١٩٨٧م، ١١).

---

(١) تأكيد "أبنية النص الداخلية" من جانب واحد تقابل هذه الدراسات بتهمة "المبدأ الاتصالي" (راينيكه Reinecke ١٩٨٥م، ٢٥٨).

(٦-٢-١) النصوص محصلة للعمليات الذهنية

(١-٦-٢-١) الإسهام الإجرائي

يبدو أنه قد ظهر في السنوات الأخيرة في علم اللغة عامة — وأيضا في علم اللغة النصي — اتجاه جديد: التوجه نحو الإكثار من الإيضاح النفسي في القضايا اللغوية، ظاهرة يمكن أن تسمى "التحول الإدراكي" في علم اللغة. وانطلاقا من مبدأ وحدة الممارسة والوعي، يوطن المرء نفسه إلى مزيد من الاقتناع بأن كل عمل — أيضا كل نشاط يتعلق بالأشياء العملية — تصاحبه عمليات إدراكية، لدرجة أن يتحكم كل عامل في نماذج داخلية من العمليات وعينات العملية. فإبراز الإدراك بشكل أكثر وضوحا يجعل النصوص تبدو وكأنها أساسا ظواهر نفسانية، [1] أي محصلة عمليات ذهنية.

يمكن أن يعترض الآن بأن تصور الممارسة في علم اللغة النصي أيضا نموذج نفسي! ماذا يستطيع إذن علم النفس الإدراكي[2] الذي يقتبس اليوم كثيرا أن يقدم إلى علم اللغة (وخاصة إلى علم اللغة النصي) من تصورات تتجاوز ذلك؟ أيضا علم نفس الممارسة السوفييتي لم يعد ينطلق من وحدات النص وأبنيته، بل بدأ يحاول إعادة بناء الإجراءات النفسانية في بناء النص، وبالطبع مع التحفظ بأنه من مجموع الإجراءات النفسانية شمل البحث فقط الجوانب المقصودة من عمليات إنتاج النص.

يؤكد ممثلو علم النفس الإدراكي - في المقابل - بأنه عدا ذلك توجد إجراءات نفسانية أخرى كثيرة مهمة لإنتاج النصوص (وبالطريقة نفسها أيضا لفهم النصوص). فوعي المتكلم قبل بدء صنع الأشياء العملية أو صنع الاتصال ليس بالطبع لوحة بكرا: صانع الحدث يكون قد جمع خبرات لإنجاز ممارسة (أو ممارسات) معينة، وقد خزن معارف بشتى

---

(١) يستخدم مصطلح "نفساني" في النسبة إلى النفس ترجمة لمصطلح "psychisch"، بينما يستخدم مصطلح "نفسي" في النسبة إلى علم النفس ترجمة لمصطلح "psychologisch" (المترجم).

(٢) يستخدم علم النفس الإدراكي اليوم "كتسمية شاملة للإسهامات التي تبحث في تفسير قضايا معالجة المعلومات وتوجيه الأحداث لدى الناس على ضوء تقويمات وعلى ضوء العلم المتوافر" (فروهليش Fröhlich ١٩٨٧م، ٢٠٣).

الطرق، مما يجب عليه الآن تفعيلها، إذا كان يفترض أن "ينجح" حدثه أو عمله اللغوي. بهذا يتجه أصلا إلى الممارسة ولديه حالات توقع معينة، يفعل معارف معينة وخبرات للتحفيز وتشكيل الأهداف، في كل مراحل التحضير لتوليد النص، وعند التحويل الفعلي للبرنامج الداخلي إلى رموز لغوية وبشكل خاص أيضا عند فهم النص.[1]

يكون النص من هذا المنطلق في الواقع محصلة لكثير من العمليات النفسانية المتداخلة، "وثيقة من القرارات وإجراءات الاختيار وإجراءات التوليف" (دي بوجراند De Beaugrande / دريسلر Dressler ١٩٨١م، ٣٧). لذلك يجب أن تكون مهمة علم اللغة تطوير **نماذج دراسة النص الإجرائية** التي تراعي كمية كبيرة من العمليات النفسانية عند نشأة النص ومعالجته، وبذلك تثبت بأي الطرق ينظم صانع الحدث بواسطة مجموعة محددة من مضامين الوعي والإجراءات الأنواع المختلفة من الممارسات (خاصة بالطبع الممارسات اللغوية — الاتصالية).

(٢-٦-٢-١) الأسس

تكمن الجدة الحقيقية في الإسهام الإجرائي خاصة في احتضان أنساق معرفية مختلفة لشركاء الاتصال في دراسة النص، وفي الكشف عن الإجراءات لتحديد سياقها ومعالجتها في إطار التحفيز واستراتيجيات إنتاج النص وفهمه.

(١-٢-٦-٢-١) التنظيم الذهني لأنساق المعرفة

التقرير المبسط بأن شركاء الاتصال يدخلون عناصر معينة من علمهم في عمليات الاتصال لايقول شيئا بعد عن أنساق المعرفة المختلفة للمتواصلين. يمكن

---

(١) إذا سأل أحد على سبيل المثال أحد المارة عن الطريق إلى مبنى معين، فإن المسؤول يحاول أولا أن يتصور المبنى، وأن يتذكر ذلك - وربما يستعيد ذكريات معينة، يربطها بذلك، هو يلاحظ موقع وجوده واعيا، يتوصل حينئذ إلى استنتاجات معينة حول الطرق الموصلة إليه (يقارن الإمكانات المختلفة للوصول إلى الهدف بعضها ببعض ويقرر الإمكان الذي يكون أفضل الحالات حسب رأيه،) يتكلم برأيه، ويحدد سياق ذلك الرأي بعدئذ على شكل أحداث كلامية - جوابية (معلومة عن الطريق).

للتصورات في الوضع الحالي أن تطرح فقط فرضيات عن عدد هذه المحتويات العلمية وطبيعتها[1]. يجدر بالذكر هنا بأننا نضع لعروضنا أساسا من أنساق العلم التالية: العلم الموسوعي والعلم اللغوي وعلم التفاعل وعلم عن عينة النص الشمولية (عن ذلك بالتفصيل: الباب الثاني).

كل أنساق المعرفة مهمة للأبحاث اللغوية؛ وفي ذلك ينظر إلى علم الحدث اللغوي على أنه الأساس (موتش/ باش ١٩٨٤م، ١٩٨٦م، فيهفيجر ١٩٨٧م ب).

يعطي علم النفس الإدراكي اكتشافات هامة عن الطريقة التي تبين كيف تبنى أنساق المعرفة المفردة بعضها مع بعض. ويمكن أن تعد المفاهيم / التصورات بلا شك نقاطا ثابتة في امتلاك العلم (كليكس Klix ١٩٨٤م، ١٠). فهي تخزن مع معلومات معينة مهمة في الوعي، وتجري عملية التعرف على المفاهيم لذلك أيضا عبر هوية السمات وتوزيع هذه السمات على أشياء محددة (وتوزيع الأشياء إلى طبقات معينة من الأشياء).

تجريبيا (بواسطة امتحان التداعي) أصبح أكثر من ذلك ثابتا، أن علم المفهوم لايخزن معزولا في الذاكرة. بذلك توجد بين مفاهيم معينة (*كلب — ينبح، تلميذ — يتعلم — مدرسة*) على وجه الخصوص علاقات وثيقة وبين أخرى (*كلب — يسحب*) فقط علاقات فاترة وبين كمية كبيرة نسبيا من المفاهيم تكون مثل هذه المخزونات المترابطة أساسا مستبعدة (*نفق — أشقر*). وإذا تجرد المرء من المجموعة المذكورة أخيرا، فإنه ينتج لديه من مجموع ما ارتبط في الذاكرة من مفاهيم صورة شبكة ("الشبكة الدلالية") يمكن أيضا التعرف فيها بالطبع على بعض الفروق الفردية في كمية المخزون وكيفيته.

---

(١) أحيانا يفرق بين العلم الموسوعي والعلم اليومي (هيلبيك ١٩٨٨م، ١٥٧، هنابل / ميلينك / Hannappel Melenk ١٩٧٩م، ٢٧). في دراسات أخرى تذكر علاوة على ذلك علم القيمة وعلم الموقف (فانديك/ كينتش ١٩٨٣م). أما روتكيجيل Rothkegel ١٩٨٤م، ٢٦٠ فيخص بالذكر نوعين رئيسين من أنساق المعرفة: علم العالم وعلم اللغة (الذي يتبعه العلم المتعلق بنسق اللغة، وعلم النص وعلم عينة النص).

داخل هذه الشبكة ذات المعنى الثابت لفترة طويلة (تصورات ومفاهيم) يمكن فصل نوعين أساسيين من **أنماط العلاقات** بعضهما عن بعض (حسب: كليكس/ كوكلا/ كوهن Klix / Kukla / Kühn ١٩٧٩م، ١٣، كليكس ١٩٨٤م، ١٦):

١- العلاقات ذات المفاهيم الداخلية (روابط السمات)

من مميزات هذه العلاقات أنه يتم فيها ربط السمات بعضها مع بعض، وكذلك ربط السمات بالمفاهيم.

أمثلة:

س هو	ص	تأسيس وتفريع	*/ شجرة - بتولا /*
س هو	كيفية	سمة كيفية	*/ سكر - حلو/*
س أكثر من	ص	علاقة مقارنة	*/ عاصفة - ريح/*
س ضد	ص	علاقة ضدية	*/ مرتفع - منخفض/*

يجمع كل العلاقات ذات المفاهيم الداخلية أن معلومات مهمة تنتج عن المقارنة بين سمات المفاهيم. وهذه العلاقات ليست — حسب كليكس — مخزنة بشكل ثابت في الذاكرة، فهي إذن تكون بواسطة عمليات.

٢- العلاقات ذات المفاهيم البينية

لا يمكن استنباطها من السمات، بل مثبتة على شكل رابطة غير متغيرة بين المفاهيم.

أمثلـــة :

علاقة صانع الحدث / *قرد ـ يتسلق* /

(صانع الحدث = حي)

علاقة تمثيلية / *قطعة ـ صلصل* /

(الممثل = غير حي)

علاقة مكانية / *شبوط ـ بركة* /

علاقة آلية / *فأس ـ فلق* /

علاقة موضوعية / *يعلم ـ تلميذ* /

علاقة نهائية / *ينظف ـ يلمع* /

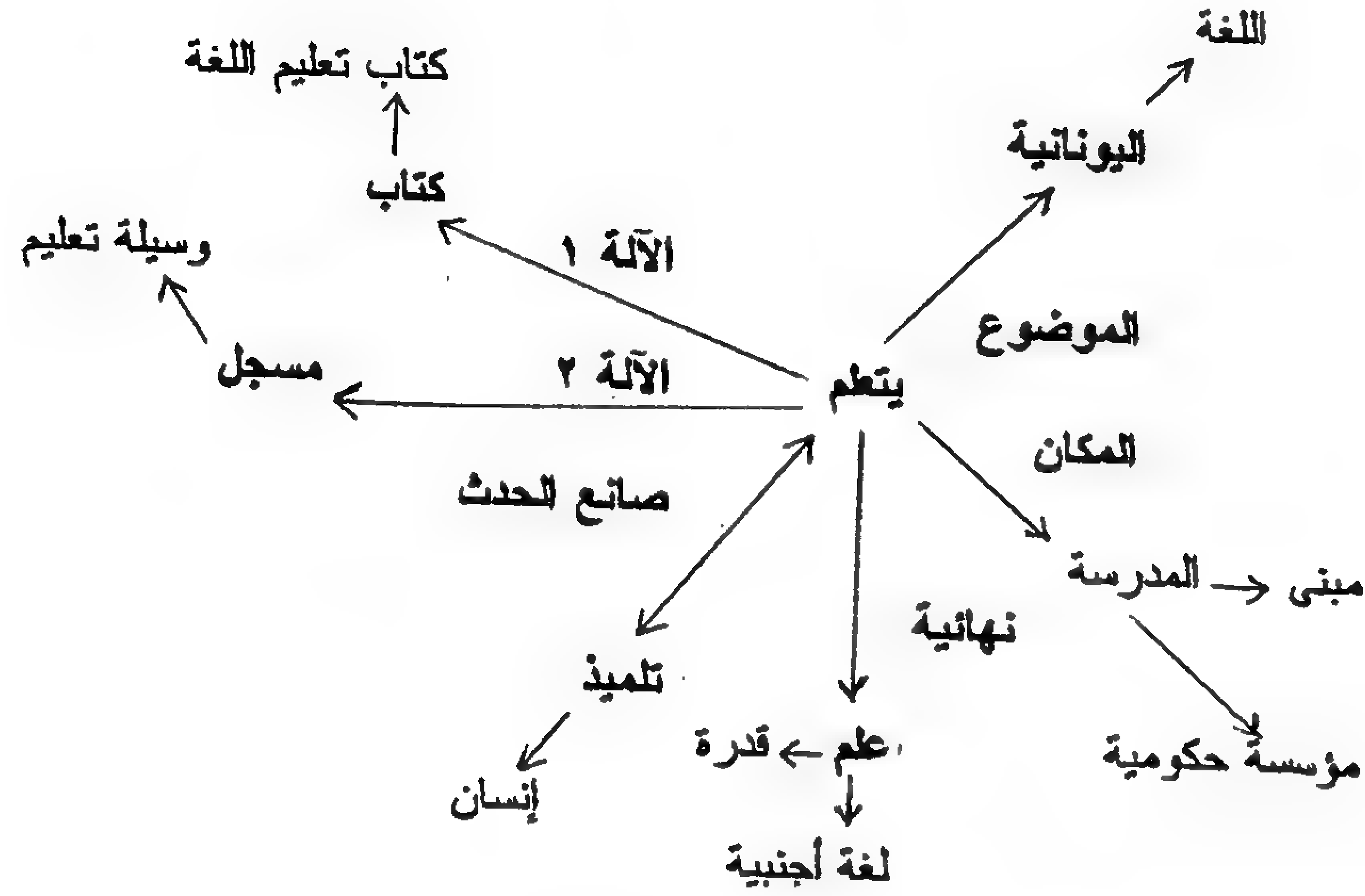
عن طريق التوليف بين هذه الروابط الأساسية الدلالية تنشأ وحدات مركبة تكون في الوقت نفسه مخزنة في الوعي بشكل جلي.

هذا التصور المطور على أساس التجارب والمدارك النفسية له فائدة تتجلى في أنه يرتبط بالوحدات والأصناف اللغوية. ومما يجدر ذكره علاوة على ذلك هو أنه بهذه الطريقة تتم نمذجة مركبات الذاكرة بشكل جذري، وهي المركبات التي يكون لها شأن سواء عند إنتاج النص أو أيضا عند تلقيه.

كانت قد طورت فرضيات أخرى عن إدخال مضامين الوعي إلى الشبكة بشكل خاص في علم النفس الإدراكي الأميركي (وفي بحث الذكاء الصناعي). وهي تخص بالدرجة الأولى مقولات عن تبعية الوحدات البنائية المركبة في الوعي.

ملاحظة أن مجال التخزين النشط في الذاكرة لدى الإنسان لايتجاوز قدرة تخزين سبع وحدات في الوقت نفسه، لكنه من جهة أخرى تكون درجة التأثير الفعلية لهذا المجال في التخزين أكبر من ذلك بكثير، توصل إلى نتيجة مفادها أن العناصر المفردة لاتعلق في الوعي دون روابط، بل تكون على شكل "قطع مدمجة تماما" (انظر:

بوجراند/ دريسلر ١٩٨١م، ٩٣، engl. chunks)، حتى إن أنساق المعرفة تكون "منظمة بدقة" highly organized (فانديك ١٩٨٢م، ٤) بمفهوم **العينات الشمولية**.



شكل رقم ٨. نمط الحدث يتعلم (حسب: كليكس ١٩٨٤م، ٢١).

وضعت في علم النفس الإدراكي — وبالتالي أيضا في علم اللغة القائم على الإدراك — بعض الفرضيات حول الأنماط المختلفة لهذه العينات الشمولية؛ ويمكن عرض بعضها فيما يأتي على سبيل التمثيل.

١ - القوالب / الإطارات[1]

(١) مصطلح "القالب" يستخدم بشكل خاص في علم النفس الإدراكي؛ أما الإطار (frame) فيطلق على الأبنية الشمولية نفسها / أو مايماثلها تقريبا / في الأعمال اللغوية المقابلة. ـ دي بوجراند/ دريسلر ١٩٨١م، ٩٥، يميزان الإطارات (frames) عن القوالب، بأن ينسب إلى القوالب تخصيص إضافي في ترتيب العناصر التابعة إلى بعضها البعض.

"القالب نسق جزئي تصوري محدود في الشبكة التي يمثل فيها على أساس الخبرات **سياقات نمطية** في مجال حقيقي" (بالشتت (ضمن غيره) Ballstedt ١٩٨١م، ٢٧). تبنى القوالب بشكل هرمي؛ وتوجد الروابط الأساسية بين العناصر في القرب الزمني والسببية. إذ "يوحد القالب تصورات عن أشياء وحالات ووقائع وأحداث" (ماندل Mandl ١٩٨١م، ٦).

مثال: قالب السيارة ومكونات السيارة (مثلا: المحرك)، لكن مجالات الحياة أيضا التي تتعلق بقالب السيارة مباشرة (مثل: الشارع) تكون قالبا فرعيا مناسبا. القالب المرتب زمنيا يفترض وجوده في المراحل المختلفة من البناء القصصي على سبيل المثال. ما يهم في ذلك هو الرأي القائل إن بناء الوعي يقوم على سياقات حقيقة مختلفة، حيث لا تمثل "كل الصفات، بل فقط التقليدية منها" في كل من الأشياء والأوضاع في البناء الشمولي الإدراكي (روملهارت Rumelhart ١٩٧٧م، ٨٠). بذلك تكون القوالب حاسمة في توزيع المعلومات المفردة إلى مجموعات وفي دمجها إلى وحدات ذاكرة شاملة (= chunks)، وتشكل عينة في بنائها الهرمي.

يكون قالب ــ العلم (حسب: كينتش/ فانديك ١٩٨٧م) أيضا الأساس لفهم النصوص: تشكل القوالب مواقف توقعية لدى السامع قبل تلقي النص الفعلي، وتكون أطرا مختلفة / frames / للفهم، حيث يتلقى السامع فقط المعلومات التي تشكل أهمية للقوالب المخزنة من قبل. وهذه المعلومات تدمج بعدئذ في قالب معين، حيث ــ حسب هذه الفرضية ــ تستمر معالجة معنى المعلومة فقط، دون شكلها.

اعترض على نظرية ــ القالب بشكل خاص (ثورن دايك/ يكوفتش Yekovich / Thorndyke ١٩٨٠م)، بأن هذا النموذج قليل التخصيص، ولذلك لايصلح إلا مشروطا في إعطاء إيضاح لظاهرة استقبال المعلومات وتخزينها. كونت هذه الحجة نقطة التحول في معالجة نظرية ــ الكتابة التي يمكن أن تفهم على أنها تخصيص لقاعدة ــ القالب.

٢- الكتابات

كما هو الحال في اللغة المتخصصة في المسرح والفيلم التي يسمي المرء فيها كتب السيناريو في مجرى الأحداث "كتابات"، يفهم المرء في علم النفس الإدراكي (وعلم اللغة) ضمن هذا المصطلح "التتابع التقليدي للأحداث" المخزنة في الوعي، فيما يسمى كتب الأدوار لإنجاز تعاقب الأحداث التي تتكرر كثيرا.(١) وحسب الحالة فيما إذا كان الترتيب محددا بصرامة أو غير محدد، يفرق المرء بين كتابات قوية (زيارة مطعم، زيارة طبيب) وكتابات ضعيفة (تسوق). فبشكل عام تصلح الكتابات ــ كما هو الحال في القوالب ــ عينات شمولية ليس فقط في إتمام الأحداث، بل أيضا في تكوين مواقف توقعية وعمليات توزيع لدى السامع عند فهم النص. لذلك يمكن لكثير من الأحداث المفردة التي لم توضح بشكل جلي في نص ما، أن تفهم لدى السامع دون صعوبة بواسطة تصنيفها ضمن كتابة (قارن عن ذلك: ٢- ٩ -٢).

يشير أويل/ فان أوستن دورب van Oostendorp / Uyl ١٩٨٠م منتقدين إلى أن المواقف التوقعية لدى شركاء الاتصال لا تعود إلى عينات شمولية من هذا النوع فقط (بل تنتج عن تداخل الأفعال)، وما يبقى غير محسوم أيضا هو، فيما إذا كانت الكتابات يتم تفعيلها على أنها كليات أو تعاقب لمجموعة متتابعة من الكتابات الجزئية.

٣- النماذج الذهنية

تحاول نظرية النماذج الذهنية المقترحة من جونسون ــ لايرد Johnson - Laird (١٩٧٧م ـ ١٩٨٣م، قارن أيضا: براون/يول Brown/Yule ١٩٨٣م) التغلب على محدودية ما ذكر أعلاه من إسهامات الإطار، حيث توسع أبنية العلم العالمي العامة إلى

(١) يفهم شانك ــ أبلسون Abelson / Schank ١٩٧٧م، ٤١ الكتابات بأنها "سلسلة مسبقة التحديد وتقليدية من **الأفعال التي تعرف حالة معروفة جيدا**". ويرى فانديك الكتابات أنها "حوادث قديمة أي تتابع من الأحداث **والأفعال التي تأخذ مكانها على شكل إطارات**". (١٩٨٠م أ، ٢٣٤).

نماذج أفعال شاملة مع تضمين عوامل معتادة في الحالات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية لصانع الحدث. فأبنية العلم في الذاكرة تكون حسب هذه الفرضية منظمة، كما يحتاج إليها وتستخدم أداة فيها ؛ لذلك لا تؤخذ فيها فقط تمثيلات الأفراد / التصورات والهويات فيما بينها بعين الاعتبار، بل كذلك أيضا علاقات الزمن، والمكان والسبب — بالعودة دائما إلى أهداف معينة. فيكون "للنماذج محتوى وشكل يتناسبان مع مقاصدها، سواء كانت للتوضيح أو للتنبوء أو للرقابة ... "(١٩٨٣م، ٤٢٢).

فزائر المطعم لا يعرف فقط إطار الحالة الظاهرية للمطعم، بل لديه أيضا تصورات عن دوره الاجتماعي الخاص ضيفا في هذا المطعم (العلاقات ببقية الضيوف، بالنادلة...) وعن الأهداف الأخرى وسلسلة الأحداث من كل المشتركين في تداخل الفعل الممكن، وعن عواقب تلك الأحداث.

نتج عن الفرضية النظرية الأساسية نفسها أيضا تصور السيناريو (سانفورد/ جارود Sanford / Garrod ١٩٨١م)، مع الفرق المتمثل في أن الجانب الإجرائي هنا للعمل الإدراكي في مثل هذه الأبنية من النماذج العالمية المركبة يظهر على شكل "سيناريوهات" مباشرة في مركز اهتمام الدراسة.

يفرق جونسون — لايرد بين أنماط مختلفة من النماذج الذهنية (conceptual models, physical models) مع أصناف فرعية معينة، ولكن مع ذلك سنكتفي بذكر مجموع هذه الأنماط الفرعية فقط.

(٢-٢-٦-٢-١) الإجراءات الإدراكية

مما له أهمية كبرى الآن مسألة كيف يتم تنشيط أبنية العلم المختلفة / العينات الشمولية للأفراد. فقد وضع لهذه العمليات من تنشيط العلم بشكل عام نوعان أساسيان (كليكس ١٩٨٤م، ١١):

١- **تحديث أجزاء امتلاك العلم كنتيجة لإثارة مضامين الذاكرة على قاعدة تخزين التداعي**: مثلا يمكن أن ينشط بواسطة لكسيمات "مرسيدس" و "موزع الوقود" في نص "إطار — السيارة" لدى السامع (مع كل التداعيات التي — حسب الحالات — تنشأ بواسطة ذلك). تقوم بذلك قضايا مقارنة وقضايا تعريف على أساس الإثارة وما يتطلبه ذلك من تنشيط أبنية علمية معينة. هذا المبدأ في التنشيط من "العلم الموضعي" (علم المفهوم، العينات الشمولية) يمكن وصفه لذلك بأنه "شعلة" (كليكس ١٩٨٤م، ١١).[1]

٢- التحديث بمساعدة عمليات/ **إجراءات قائمة على مضامين الذاكرة**؛ يتساوى في الأهمية حول ذلك كل من معطيات الإجراءات (خاصة النصوص وعناصر النصوص) وأيضا الإجراءات نفسها، أي طرق توظيفها. الاستنباط على شكل *عمليات المقارنة، أو عمليات الختام، أو النتائج* (انظر أسفل) يحدث على أساس المضامين الجزئية المخزنة أو المقدمات ويقود إلى عواقب غير مخزنة. أيضا هذه الإجراءات تكون مخزنة في الذاكرة وتكون جميعا "علم الحدث" أو "العلم الإجرائي" (لوريا Lurija ١٩٨٢م، ٦٧).

كلا النمطين الأساسيين لاستغلال العلم يعملان معا، ويتداخلان في بعضهما البعض (قارن حول ذلك دراسة القوالب لدى كليكس ١٩٨٤م، ٤٤).

من الإجراءات النفسانية الكثيرة التي ترتبط بإنتاج النصوص وتلقيها، تجدر الإشارة في هذا السياق فقط إلى عمليات العواقب وعمليات تكوين البنى الكبرى.

يفهم المرء ضمن العاقبة "عملية إدراكية يكون بها قارئ — انطلاقا من نص ما قضايا جديدة من قضايا موجودة مرتبطة بها. وفي ذلك لاتسمى بالعاقبة العملية

(١) يعارض ماندل ١٩٨١م، ١٤ التصور حول مجرد "استدعاء" أو "استخراج" وحدات المعنى المخزنة، ويؤكد أن هذه الصيغة من التفعيل تحدث على أنها "إعادة للعمليات التي تجري عند الفهم".

فقط ، بل أيضا النتيجة والقضية المستنتجة".[١] ويحدث مثل هذا التحسب للعواقب دائما "كلما أضيف العلم الخاص ، لتجميع عالم النص" (دي بوجراند/ دريسلر ١٩٨١م ، ٨).

وتتطلب كل عملية فهم تبعا لذلك نشاطات السامع ، وتظهر بهذا على أنها **عملية بناء** (ليست فقط عملية إعادة بناء!) نشطة مستمرة لدى السامع ترتبط فيها وحدات المعنى المفعلة بواسطة نص ما في وعيه بعناصر علم إضافية من عينة شمولية منشطة لديه في الوقت نفسه ؛ لا يفهم النص في العادة فعلا إلا على أساس مثل هذه العملية التركيبية المعقدة. ويخطط المتكلم مسبقا لمثل هذه العواقب عند إنتاج النص ، ويحجز إذن مكانا مناسبا لأجزاء النص عن وعي ، مما يستطيع معه التيقن أن هذه "الخانات الفارغة" ستسد لدى السامع بناء على علمه المسبق دون مشقة. فحسب العلم المسبق والسياق يمكن إذن أن تختلف التفاسير حول بناء النص نفسه بدرجات متفاوتة لدى السامعين المختلفين (هورمن Hörmann ١٩٧٦م).

بهذه الطريقة تخلق العواقب سياقات تتجاوز غالبا أكثر مما صيغ في النص ؛ وليس قبل تحسب هذه العواقب تكون النصوص متناسقة لكل من القارئ والسامع.[٢]

(٣-٦-٢-١) نموذج للوصف النصي الإجرائي

كمثال على نموذج النص المستقل بذاته والمنتشر بشكل واسع في علم اللغة القائم على الجانب الإدراكي يصلح هنا الإسهام الذي قدمه دي بوجراند/ دريسلر ١٩٨١م في خطوطه الرئيسة . لم يعن المؤلفان بإيضاح وحدات نصية أو أبنية نص معينة ، بل كان اهتمامهما مركزا أكثر على كشف عمليات القرار والاختيار الإدراكية

(١) ماندل ١٩٨١م ، ٨ ، قارن : فريديريكسن Frederiksen ١٩٧٥م.
(٢) حول المزيد من إجراءات إعادة البناء انظر : رايزر/ بلاك Black / Reiser ١٩٨٢م ، ٢٣١ ، ميتسنج Metzing ١٩٨٠م.

التي تكتسب أهمية لتكوين وحدات النص وفهم هذه الوحدات. وبهذا المعنى تفهم النصوص أيضا على أنها محصلة تداخل عمليات كثيرة ، أي "الورود الاتصالي للوحدة اللغوية" (دي بوجراند/ دريسلر ١٩٨١م ، ٣).

لذلك تحتل هذه العمليات الإدراكية ، "مراحل غلبة المعالجة" (دي بوجراند/ دريسلر ١٩٨١م ، ٤١) مركز الاهتمام في الدراسات.

نموذج إنتاج النص

١- *التخطيط* ، وضع الهدف واختيار أنواع النص : في هذه المرحلة يتدبر منتج النص بواسطة "تحليل — الهدف — الوسيلة" ، كيف يمكن الوصول إلى أفضل حالات الغاية المرغوبة بأنجع الطرق. بذلك يمكن أن يكون إنتاج النص هدفا جزئيا على طريق الهدف الكلي. من مجموعة البدائل المتاحة من أنواع النصوص يختار صانع الحدث الصيغة المثالية.

٢- *تشكيل الأفكار*. توافق هذه المرحلة "الابتكار" في البلاغة ، أو "وجود الأفكار". إذ يفهم من الفكرة (مقارنة بموضوع النص) "تشكيل المضمون من الداخل" ، مما يعطى بواسطته نقاط توجيه مسبقة(control center) .

٣- *التطوير* ؛ يحدث في هذه المرحلة ترتيب المضامين المنتظمة داخليا في الذاكرة ، والبحث عن مجالات العلم المخزنة ("knowledge spaces") ، لتخصيص الأفكار المعثور عليها بشكل أدق وتوسيع مجالها (مقارنة بتوسع موضوع النص).

٤- *العبارة* ؛ لأن المراحل السابقة تعد أيضا "تصورات مرسومة" ، فإنه يحصل الآن البحث عن العبارات (اللغوية بشكل خاص) التي تصلح لتنشيط المضمون الذهني المعني ؛ وتنتج عن ذلك أفضليات للعبارات التي تم تنشيطها مسبقا لدى المتكلم.

٥- *التركيب القواعدي*(parsing) : يتم في هذه المرحلة وضع العبارات في علاقتها القواعدية، ويتم ترتيبها أفقيا في بنية النص السطحية.

لا تتم هذه المراحل الخمس بشكل تعاقبي ؛ ويمكن في بعض الحالات "أن تؤثر كل المراحل الخمس بمراكز ثقل سريعة النمو في بعضها البعض في الوقت نفسه" (دي بوجراند / دريسلر ١٩٨١م، ٤٥). ويتم الخروج عن هذا النموذج من المراحل بشكل خاص عندما تنشأ في إحدى المراحل نتائج صعبة التحمل أو غير مرضية. إذ تصبح قضية إنتاج النص منتهية "إذا تم الوصول إلى عتبة معينة من الرضا".

ينظر إلى **تلقي النص** لدى بوجراند/ دريسلر (١٩٨١م، ٤٦) على أنه ترتيب مواز لمراحل غلبة المعالجة "باتجاه معاكس": ١- التحليل القواعدي ؛ ٢- استدعاء التصور (= تنشيط العبارة) ؛ ٣- تمتين مراكز الثقل والتعرف عليها ؛ ٤- استدعاء الأفكار ؛ ٥- استدعاء الخطة.

وحيث إن قضايا العاقبة مهمة في كل مراحل تلقي النص، فإن النص لايعد منتهيا إلا إذا روعيت ملاءمة فهم النص ودمجه في نموذج التوقع الشمولي لدى السامع بشكل مرض، وإذا تم الوصول إلى عتبة نهائية فردية.

مدى أهمية تناول العلم والخبرة والحالة عند تعريف قضايا فهم النص يبينه بوجراند / دريسلر ضمن آخرين بواسطة المثال الأصيل الآتي :

(١٢) Slow children at play.

(ما يناسبه في العربية : ببطء أطفال يلعبون).

يمكن أن يفهم هذا النص ذو الجملة الواحدة المتعدد المعاني ؛ — انطلاقا من البنية السطحية فقط — على أنه إشارة إلى أطفال كسالى، يتميزون ببطئهم عند اللعب. أما إذا قام القارئ بتنشيط بعض العناصر في أنساقه المعرفية وتنبه إلى الموقف (لوحة مرورية على حافة الشارع في منطقة مغلقة)، فإنه سيقسم **النص إلى جزئين** (ببطء — أطفال يلعبون) وبالتالي يفهمه على أنه توصية لسائقي العربات بتهدئة السرعة (إلى حد يناسب ذلك عرفا).

ويمكن بذلك الوصول إلى حل ازدواجية هذا النص فقط عندما لايتوقف المتلقي (مثل الكومبيوتر دون معلومات إضافية) عند معالجة البنية السطحية، بل يسير بالمفهوم الواسع لنموذج المراحل في تلقي النص.

من جهة أخرى يبرز المؤلفان "أن النص لا يمكن أن يختفي تماما خلف القضايا الذهنية". حتى وإن توصل مستمعون مختلفون بسبب أنساقهم المعرفية المختلفة وطرقهم/ اهتماماتهم المتباينة إلى تفسيرات مختلفة حول بناء النص الواحد، فإن السامع لايستطيع بأي حال من الأحوال أن يفعل بالنص كما يشاء ؛ بل يجب عليه أن يتوقف عند حد معين في مجال سعة إمكانات تلقي النص، إذا كان يفترض أن يكتب لحدث الفهم النجاح. (بشكل أكثر دقة : لايمكنه أن يفسر نص إعلان زواج على أنه تقرير رياضي).

لكن مجال السعة هذا يحدد بواسطة بناء النص وما يرتبط به من **نصانية** (مجموع السمات الهامة للنصوص). وقد استنبط بوجراند/ دريسلر (١٩٨١م، ٣) لذلك سبعة معايير لهذه النصانية، مما يجب وجوده في كل نص. "إذا عد أي من هذه المعايير غير متحقق، فإن النص يعد غير اتصالي" (قارن : نويبرت Neubert ١٩٨٢م، ٣٠).

معايير النصانية

١- *التماسك*. هذه السمة تعكس تبعية الأبنية السطحية في النص بعضها إلى بعض، وتعتمد على التبعية القواعدية.

٢- *التناسق*، استمرارية المضمون بمعنى "ترابط العلامات الدلالية" ؛ فهي "ليست مجرد سمة للنصوص، بل أكثر من ذلك **قضايا من نتائج الإدراك** لدى مستخدم النص". **فالتناسق لا ينشأ لذلك إلا بواسطة ربط العلم المهيأ في النص ("عالم النص") مع "عالم العلم"** المخزون لدى شريك الاتصال.

عدا هذين المفهومين الجوهريين (اللذين يلتصقان بالنص مباشرة) يذكر دي بوجراند / دريسلر أيضا خمسة أصناف "جوهرية للمستخدم".

٣- *القصد*، موقف (attitude) منتج النص، لإنتاج نص متماسك ومتناسق، لكي "يتم نشر العلم أو الوصول إلى **هدف** مرسوم في **خطة** محددة". لا يصبح تتابع الرموز نصا إلا من خلال هذه السمة الأساسية (نويبرت ١٩٨٢م، ٣٢).

٤- *المقبولية*، "موقف متلقي النص حول **توقع** نص متماسك ومتناسق، مما يعد مفيدا أو مهما بالنسبة إليه". يدلي السامع بشروط معرفته حول ذلك على شكل علاقات عاقبة، لتكون مساهمة في تكوين التناسق في مفهوم النص.

٥- *المعلوماتية*، "مقدار التوقع أو عدم التوقع أو المعرفة أو عدم المعرفة / عدم التحقق من عناصر النص المعطاة". في الواقع أن كل نص معلوماتي بأي شكل من الأشكال، لأنه يوصل على الأقل معلومات محدودة. غير أن مقدار المعلوماتية هو الذي يوجه اهتمام السامع: الحد المنخفض جدا من المعلوماتية (الابتذال، الأمور البدهية لمجموعة معينة من السامعين) تكون مللا ويمكن أن تقود إلى رفض النص؛ أما المعلوماتية ذات الدرجة العالية (لمجموعة معينة من السامعين) فإنها تكلف الشريك من جهتها أكثر من طاقته، ويمكن أن تدفعه إلى الانصراف عن مثل ذلك النص. فالمقدار المناسب من المعلوماتية في النص — المعتمد على المقصد والتوقع والموقف — يشكل بذلك عاملا نصيا أساسيا، ويكون مقدار التواصل.

٦- *حالة الموقف*، مجموع "العوامل التي تجعل نصا ما مهما للحالة الاتصالية". دون العودة إلى الموقف لايوجد نص مطلقا، إذ إن معنى النص واستخدامه يتحدد أصلا من خلال الموقف.

٧- *تداخل النصوص*، **علاقة النص بالنصوص الأخرى وطبعها بوصفها عناصر في نوع من النصوص / طبقة نصية**: النص العلمي يجب أن يبنى بشكل مختلف عن المحادثة اليومية، والعريضة بطريقة مغايرة للخبر الصحفي.

تعد هذه المعايير السبعة المذكورة في نموذج دي بوجراند/ دريسلر (١٩٨١م، ١٣) "مبادئ صنع الاتصال عبر النصوص؛ فهي تحدد وتنتج شكل السلوك الذي يتم تعيين إطاره من خلال الاتصال بالنص، وينهار ذلك الشكل إذا حطمت تلك المبادئ".

يرى المؤلفان أنه حتى مع تطوير هذه القواعد في وصف النص "مايزال الحل النهائي بعيدا"، عندما تبقى مثلا قضية التدرج في السمات النصانية المذكورة هنا لأنواع النص المختلفة ولكل نص مفرد غير محسومة أبدا. مع ذلك يمكن أن يعد هذا النموذج مثلا للتفكير الإدراكي الجديد في الدراسات اللغوية.(١)

(٧-٢-١) تحليل المحادثة

(١-٧-٢-١) تحليل المحادثة على أساس المنهج العرقي

في بداية الخمسينات ظهر في علم الاجتماع وعلم اللغة العرقي الأميركيين منحى يناقش مسائل البناء الشكلي في مجرى الاتصال، وبشكل خاص آليات التحصيل اللغوي والتصحيح في المحادثات لأول مرة على السطح في مساعي التحليل اللغوي. لذلك اتبعت الإسهامات البحثية التي نشأت تحت تأثير الظاهراتية وعلم الاجتماع الإدراكي والمنهجية العرقية وعلم الاجتماع الشكلي ومنهجية الكلام العرقية بشكل خاص اهتمامات معرفية مختلفة عن تلك الإسهامات التي نشأت تحت تأثير الفلسفة اللغوية التحليلية، خاصة اقتراحات النماذج المعتمدة على نظرية الأفعال الكلامية

---

(١) وظيفة المثير في هذا النموذج تظهر أيضا في قواعد الدراسة النصية المقدمة من جراوشتاين /تيله Graustein/Thiele ١٩٨٣م: **هنا يوكل إلى مستوى الوصف الإدراكي** (=C) وظيفة التوسط بين القضايا الفعلية والظواهر الكونية (مستوى العالم =W) **والقضايا الاتصالية** (مستوى النص =T).

لأوستن وسيرل، حيث تعنى هذه النماذج دون استثناء بالمعلومات اللغوية التجريبية، مما يجعلها تقصر اهتمامها على تحليل الاتصال الفعلي على أنه موضوع بحثها الوحيد. فالإسهامات البحثية الكثيرة التي اختطت لنفسها هذا المنهج تصنف عادة في الوقت الحاضر ضمن مفهوم تحليل المحادثة أو تحليل الحوار. ومما يبرر هذا التصنيف هو أن كل هذه الإسهامات البحثية تعد نفسها في إطار عقلية التحليل ذات المنهج العرقي التي يمكن وصف جوهرها بالصفات الآتية:

(أ) المحادثة جزء هام في تلك النشاطات اليومية التي تكون أساس عالمنا الاجتماعي. فالنص أو المحادثة تشكل — مثل أي نشاط اجتماعي آخر — إنتاج تفاعل يحدد فيه شركاء المحادثة نشاطاتهم اللغوية على أنها نشاطات من نوع معين، وتستوضح هذه النشاطات بشكل متبادل، ثم يحصل التفاهم بشأنها عبر نشاطات مشتركة ومتناسقة. ويضع شركاء المحادثة أنفسهم عبر هذه النشاطات وبشكل متبادل الخطوات التالية التي يتم التفاوض بشأن تفسيراتها.

(ب) تنفذ النشاطات اللازمة لتكوين المحادثة بطريقة منتظمة، أي أن شركاء التفاعل يتحكمون بمفهوم قبل — نظري في الطرق التي ينظمون بها المحادثة بشكل متتابع والتي ينفذون بها مهام الاتصال المرتبطة بذلك؛

(ج) لا يتم تحديد مفهوم نشاطات المحادثة بواسطة شروط خارجية أو عبر معايير، بل يتم "إبرازه" بواسطة نشاطات شركاء التفاعل أنفسهم. إذ تتجه الإسهامات البحثية ذات الصبغة التحليلية للمحادثة إلى الرأي القائل إن المعاني لايتم نقلها عبر أقوال لغوية، بل تتكون بشكل تفاعل في قضية النشاطات المتبادلة لدى شركاء المحادثة (قارن: بساتاز Psathas (١٩٧٩م)، أتكينسون/ هيريتج Atkinson / Heritage (١٩٨٤م)، ليفنسون Levinson (١٩٨٣م). ورغم هذه المواقف المنهجية المشتركة التي يتم تبنيها تقريبا في كل الإسهامات البحثية

ذات الصبغة التحليلية للمحادثة، فإنه لايمكن تجاهل وجود اتجاهات كثيرة داخل تحليل المحادثة تفترق بعضها عن بعض في مواقف نظرية كثيرة، أغلبها في الاهتمامات المعرفية التي ترتبط بتلك التحليلات. هذا التفريق ينتج أيضا عن أن الإسهامات البحثية المختلفة تعتمد على اتجاهات مختلفة تماما من علم الاجتماع وعلم السلالات البشرية وعلم النفس. وقد تمت الإشارة إلى ذلك بشكل جلي لدى كالماير/ شوتسه Kallmeyer / Schütze (١٩٧٦م)، هينه/ ريهبوك Henne / Rehbock (١٩٨٢م)، وأيضا فانديك (١٩٨٠م أ).

ظهرت منذ البدايات الأولى في تحليل المحادثة ثلاثة اتجاهات مختلفة تماما، وهي اتجاهات تختلف في إعطاء الأولوية لظواهر متباينة في تحليلاتها رغم الاتفاق المبدئي بينها في الهدف من تحليل المحادثة:

١ - الإسهام البحثي ذو المنهجية العرقية الذي مازال معتمدا يعود إلى ساكس Sacks، وقد تم تطويره لاحقا على أيدي ساكس، جيفرسون Jefferson، شيجلوف Schegloff، ثم أعاد طرحه شنكاين Schenkein، تورنر Turner وآخرون غيرهم، وأضافوا إليه تحليلات مفصلة. وقد دخل فيه بتأثير من جارفينكل Garfinkel (١٩٦٧م) بشكل خاص تحليل البناء الشكلي لسير المحادثة (تبادل المتحدثين والتصحيح) إلى لب تحليل المحادثة، وتم وصف مفصل لتلك الطرق التي حصل عليها شركاء التفاعل في قضية اجتماعيتهم، ووظفوها في تكوين المحادثة. فجزء كبير من الاهتمام وجه ومازال يتجه في هذا الإسهام البحثي إلى عناصر الأبنية التي تنظم المحادثة، مثل أبنية افتتاح المحادثة واختتامها وغيرهما (قارن بشكل خاص بوميرانتز Pomerantz ١٩٨٤م، دافيدسون Davidson ١٩٨٤م، درو Drew ١٩٨٤م). هذا الاتجاه الأميركي في تحليل المحادثة أثر في العديد من الاتجاهات الأوروبية الغربية عبر برنامجه البحثي، على الأقل

اهتدت بعض الإسهامات البحثية بأعمال ساكس وشيجلوف وجيفرسون (قارن: ساكس ١٩٨٤م).

٢- الإسهامات البحثية ذات الطابع الأنثروبولوجي — العرقي مما يسمى "علم عرقية الكلام"، وهي التي أسسها هايمز Hymes بشكل خاص، وروج لها، وقد بعثت وطورت لاحقا على أيدي جومبرز Gumperz و إرفن — تريب- Ervin Tripp، وشيرتزر Scherzer. يتجه الاهتمام في هذا الاتجاه البحثي عند تحليل المحادثة خلافا لما هو الحال عليه عند ساكس وتلامذته في الدرجة الأولى إلى وظائف استخدام اللغة التي يجب أن تبين بواسطة تحليل نسقي للروابط التي توجد بين اللغة والسياقات الثقافية الاجتماعية. والفرق الجوهري عن مدرسة ساكس وعما نشأ فيما بعد مما يصنف ضمن علم الاجتماع الإدراكي يمكن تحديده في أن علم عرقية الكلام بحث بشكل محدد مجريات الاتصال في سياقات ثقافية اجتماعية مختلفة أو مجتمعات بشرية، وتوصل إلى كمية هامة من المعلومات التي تم تحليلها على ضوء المعطيات التقابلية. أخيرا لايركز هذا الاتجاه على الرابط بين مجرى الاتصال والموقف فقط، بل تتم أيضا إعادة العوامل الاجتماعية دائما إلى التنوعات اللغوية (القواعدية والأسلوبية وفي بناء النص وغيرها).

٣- علم الاجتماع الإدراكي أو مناهج البحث العرقي لدى سيكوريلCicourel وميهان Mehan وتسيمرمن وغيرهم التي تنطلق خلافا للاتجاهين الأولين من أن الصفة البدهية لكثير من النشاطات اليومية تظهر أحقية الرأي القائل إن الطرق التي يستخدمها شركاء التفاعل لتنظيم المحادثات تشكل صيغة خاصة من المعرفة الاجتماعية التي ترتبط مع أنساق المعرفة الأخرى. لذا يجب أن تكون مهمة تحليل المحادثة — حسب سيكوريل — فحص قضايا إنتاج المحادثات

وتفسيرها بشكل مفصل على أساس هذه الأنساق المعرفية، حيث تعطى إعادة بناء "معرفة الحدس الاجتماعي" مرة أخرى دورا هاما. من هذه القاعدة الجوهرية يسهل التعرف على أن اتجاه المنهج البحثي العرقي في تحليل المحادثة ليس متأثرا فقط بما أتى به جارفينكل و شوتس Schütz، بل أيضا بالنظرية الاجتماعية لدى فيبر بشكل كبير التي يحتل فيها الفهم في التفاعل الاجتماعي مكانا بارزا جدا. إذ يضع سيكوريل وأتباعه مشاكل تكوين المعنى بشكل خاص في مقدمة هذا التصور الشامل، حيث تتكون المعاني حسب رأيهم بواسطة تطبيق الإجراءات التفسيرية أو فرضيات التفاعل.

لا تعكس محاولة تصنيف الإسهامات البحثية في تحليل المحادثة المتأثرة بالمنهجية العرقية، تنوع المفهوم ولا التعقيد النظري في مقترحات النماذج المختلفة التي نشأت بأثر ما ذكر في حقول العلم (انظر عن ذلك بشكل خاص فانديك (١٩٨٥م)). ففي الدراسة المتعلقة بخصائص هذه الاتجاهات لايتضح بشكل كاف في أي الحالات النظرية تكون الإسهامات المختلفة قاصرة، أو إلى أي مدى تمكنت أصلا من تحقيق الأهداف التي وضعت في برامجها البحثية. ستعطى بعض الإجابات عن هذه المسائل في الباب الرابع. وقد أجرى مينج Meng (١٩٨٥م) عن ذلك تحليلا نقديا. علاوة على ذلك فإنه بواسطة دراسة الإسهامات البحثية المختلفة لم يصبح واضحا أنه قد جرت عمليات دمج واسعة في السنوات الأخيرة بين الاتجاهات المختلفة، حتى إن كثيرا من الحالات النظرية المعينة لم تعد تتطابق في كل حال مع أحد هذه الاتجاهات.

لكن كل الاتجاهات البحثية تتفق في أن العمل التطبيقي في تحليل المحادثة يجب أن يجرى مبدئيا على أساس تسجيلات لاتصال فعلي. ويمكن في ذلك إظهار أبنية التنظيم التي يأتي بها شركاء التفاعل في المحادثة بواسطة الأصناف التي يستخدمها شركاء التفاعل أنفسهم، أو ما يكون هاما بالنسبة إليهم. هذا يعني أن تحليلات المحادثة لاتتم

بأصناف محددة مسبقا. بل يجب أن تعطي التحليلات أكثر من تعريف المتكلم بالقول أو من تعامل الشريك مع قول شريك آخر. يفترض أن تنتج إعادة بناء نشاطات المحادثة مبدئيا عن مرئيات شركاء التفاعل، من معطيات مجرى المحادثة. وقد جلبت هذه الفرضية التجريبية النقد كثيرا إلى تحليل المحادثة المعتمد على المنهج العرقي بأنه يتناول الجانب غير النظري أو الجانب قبل النظري، ويضع أهمية الفرضيات للوصول إلى المعرفة موضع تساؤل. أما التحليلات المباشرة فتبين سريعا أن هذا المبدأ لم يعتمد في الواقع من أي من اتجاهات البحث في تحليل المحادثة بشكل منطقي مطلقا، إذ إن التحليل اللغوي دون فرضيات نظرية معينة قليل الفائدة مثل التحليل الذي لم تحدد أهدافه واهتماماته مسبقا بشكل دقيق. الإسهامات البحثية في تحليل المحادثة التي نشأت في غرب أوروبا بعد ما يسمى التحول الذرعي، وهي الإسهامات التي أصبحت معروفة في هذه الأثناء بوصفها حقولا لغوية مستقلة تحت مصطلحات مثل تحليل النقاش (كالماير/ شوتسه ١٩٧٦م، ديتمن Dittmann ١٩٧٩م، فرانك Franck ١٩٨٠م، ستريك Streeck ١٩٨٣م) أو تحليل الكلام (فوندرلش ١٩٧٦م أ) أو لغويات الحوار (ستيجر Steger ١٩٧٦م) أو تحليل المحادثة (أونجيهوير Ungeheuer ١٩٧٧م، هينه/ ريهبوك ١٩٨٢م) أو تحليل الخطاب (كولتهارد Coulthard ١٩٧٧م) أو بحث الحوار (هوندزنرشر Hundsnurscher ١٩٨٦م) وغيرهم، تشكل في الواقع في جوهرها صدى لنظريات تحليل النقاش الأمريكية أو أصبحت متأثرة جدا بها، ومن جهة أخرى تربطها أيضا بما كان قد نشأ في بعض جوانبه سابقا في أوروبا من إسهامات بحثية حول النظرية الفلسفية في الحوار أو شعرية الحوار. بهذا يكون قد أثبت ضمنا أن علم تحليل المحادثة الأمريكي وكثيرا من الاتجاهات الأوروبية الغربية تتفق في الأساس النظري وأيضا في المواقف المنهجية، لكنها في بعض الأحيان تختلف بشكل جوهري، مما ينتج ضمن أمور أخرى عن أن اتجاهات التطور الأوروبية الغربية طرحت مسائل

أتاحت مجالات بحث جديدة في تحليل المحادثة. بذلك تقود البحوث المفصلة حول المحادثات إلى وعي عميق أساسي بتعاقب المحادثات ومقاطع المحادثة (بيرنز Berens ضمن غيره ١٩٧٦م)، وقواعد بدء المحادثة وإنهائها (فيرلن Werlen ١٩٧٩م، بيرنز ١٩٨١م، جوليش ١٩٨١م) وأيضا بالتقطيع الداخلي للمحادثات والإشارات المناسبة لتجزئتها (شانك ١٩٧٩م). تغطي هذه الدراسات أيضا وسائل توجيه المحادثة وصيغه (شفيتالا Schwitalla ١٩٧٩م أ)، وبشكل خاص وظيفة إشارات المتكلم والسامع، وتجعل عينات الحدث المعقدة في المحادثات واضحة للعيان (ريهباين ١٩٧٧م، إيهلش/ ريهباين Ehlich / Rehbein ١٩٧٩م، انظر أيضا: ١-١٧-٤). لأول مرة يولى أيضا تنظيم مستويات الموضعة في المحادثات أهمية خاصة (كالماير ١٩٧٧م، ١٩٨١م) ويتجه كذلك إلى تصنيف المحادثات على أساس نظري، وكذلك في أنماط فعل المحادثة (شفيتالا ١٩٧٨م، ماير — هيرمن ١٩٧٨م، ستريك ١٩٧٩م). حتى وإن كان الإجماع في مسألة موضوع البحث يبدو موجودا، فإنه يتبين بسرعة أن "عقلية التحليل ذي المنهج العرقي" كثيرا ما يستعاض عنها بتصوير نظري قائم على أساس تحليل المحادثة أو يؤتى بها في إطار قواعد نظرية في سياق نسقي. بهذا الاتجاه أوضح أونجيهوير (١٩٧٧م، ٣٠) مثلا أن التحليلات القائمة على الفرضية في المحادثات الفعلية يجب أن تقود إلى وضع نظرية أو جزء نظرية في الاتصال، أي أنها تؤدي إلى إيجاد نظرية في المحادثة. فأجزاء النظرية المفردة لابد أن تخضع لفحص متقدم ومحدد، ويتم تعديلها في مختلف مجالات الوقائع العملية. ويمكن أن تعد المسائل المنهجية المطروحة بكثرة للنقاش أيضا من أسباب التوجه الأساسي الجديد في تحليل المحادثة وعلم اللغة النصي، على الأقل حول بداية ما أصبح معروفا منذ عدة سنوات على أنه اتجاه جديد: تحليل المحادثة وعلم اللغة النصي يتخليان عن التقدم الذي عاشاه في عزلة إلى الآن بالتدريج، وأصبح كل منهما يستقبل نتائج بحثية بشكل متبادل من الحقل الآخر. وقد أدى هذا

بالضرورة إلى النتيجة التي مفادها أن الإطار الذي كثيرا ما صنف على أنه ضيق قد تجاوز بعض الإسهامات البحثية الأخرى. وبالرغم من هذا التقارب بين هذين الاتجاهين البحثيين فإن الطريق إلى الدمج مازالت في الوقت الحاضر طويلة. ومما يدل على بدء السير في هذا الطريق هو ما يستنتج من أعمال جوليش / كوتشي Gülich / Kotschi (١٩٨٧م)، روليه Roulet (١٩٨٨م)، هوندزنرشر / فايجاند (١٩٨٦م)، كولتهارد / مونتجمري Coulthard / Montgomery (١٩٨٤م)، كانيسيوس Canisius (١٩٨٦م).

(٢-٧-٢-١) تحليل المحادثة القائم على الممارسة

تتميز الإسهامات البحثية في تحليل المحادثة التي تصنف هنا على أنها تحليل المحادثة أو الحوار على أساس الممارسة بسبب إجراءاتها المنهجية، عن اقتراحات النماذج المتأثرة بالمنهجية العرقية خاصة وبشكل جوهري في منطلقاتها القائمة على النظريات المجتمعية.

بالنسبة لنماذج الحوار القائمة على الممارسة تكون الأبنية الاجتماعية التي يتم فيها التفاعل هي عينات العلاقات الاجتماعية الموجودة بشكل موضوعي، والقائمة على أساس مادي، وليست التفسيرات الكونية المتجددة دائما والمؤلفة عن قصد التي تحدد تصرف الأفراد. فالعالم الاجتماعي الذي يحدث فيه التفاعل يكون بذلك عالما حياديا، عالما يشكل طبقة خاصة بنفسه وليس واقعا اجتماعيا ينشأ بواسطة إتمام النشاطات المتناغمة بين شركاء التفاعل. ورغم وجود إجماع في هذه المسائل الجوهرية، فإنه يمكن التعرف داخل إسهامات تحليل المحادثة على أساس الممارسة على عدة اتجاهات تطور نشأت بتأثير من نظريات نفسية مختلفة، وهي ليست دائما مما تسهل الإحاطة به كما هي الحال في تحليل المحادثة على أساس المنهج العرقي. وتقوم عدة اقتراحات للنماذج على مبادئ نظرية ومنهجية في علم النفس التاريخي الثقافي، وبشكل

خاص على نظرية فيجوتسكي و أ. ن. ليونتيف. بينما تعتمد أخرى بشكل أقوى على التأملات ذات الطابع النفسي في الممارسة لدى روبنشتاين، أنانيف Anan'ev وغيرهما. وقد قام آخرون خلافا لذلك بربط الإسهام القائم على الممارسة في علم النفس التاريخي الثقافي بالتأملات المهمة في نظرية الحوار عند جاكوبنسكي Jakubinskij (١٩٢٣م) وباختين Bachtin (١٩٧٩م أ، ب) وغيرهما. وبذلك يوحدون تأملات هامة عن الخطاب الحواري مع طرق حديثة في تحليل المحادثة. ويمكن الإحالة حول أدبيات هذه الإسهامات البحثية إلى مينج (١٩٨٤م) ريجوف Ryžov (١٩٨٠م)، كوتشينسكي Kučinskij (١٩٨٣م). فبالرغم من أن أيا من النظريات النفسية التي تعتمد نماذج تحليل المحادثة القائم على نظرية الممارسة لم تطور نظرية في الحوار أو أساسيات نظرية في الحوار، فإن الاتصال الحواري كان ينظر إليه في كل هذه النظريات على أنه صيغة الاتصال في أسمى صورها، وتفهم الزوجية بأنها الصيغة الأصيلة للاتصال البشري التي مهدت أخيرا لتطور المونولوج. وقد نتجت هذه الآراء بشكل خاص عن موقفين نظريين أساسيين وعن مبدأ منهجي يشكل القاعدة. فاللغة تفهم مبدئيا على أنها نسق وظيفي ديناميكي يتحدد هدفه في تحقيق الممارسة الاتصالية — اللغوية. والممارسة الاتصالية — اللغوية لاتعدو كونها — كأي عمل آخر أيضا — نشاطا اجتماعيا للبشر يمكن فحصه بصفته وظيفة نسق تاريخي مباشر محدد بعينه، وهو لايوجد خارج العلاقات الاجتماعية، بهذا تفهم أيضا كل ممارسة فردية أو ممارسة ثنائية متناسقة بوصفها نشاطا اجتماعيا (انظر عن ذلك بالتفصيل الفصل الخامس). مما يجدر ذكره منهجيا عن ذلك بشكل خاص أن الممارسة لاينظر إليها بصفتها مفهوما علميا منفردا، بل بصفتها صنفا يتجاوز إطار الحقل العلمي، ويتم استخدامه على أساس هذا الإمكان الكوني للإيضاح، للكشف عن العلاقات المتبادلة بين الشخصية والوعي والمجتمع (قارن جودين Judin ١٩٨٤م). دون شك لم تطبق هذه المواقف بما فيه الكفاية

في دراسة الحقائق الملموسة ، كما أنها مازالت لم تثبت بعد صحتها من خلال تحليلات علمية للمحادثة. مع ذلك فالتوجه الأساسي الذي ينسب هذه الدراسات إلى تحليل النص وتحليل المحادثة لايزال في كل الأحوال قائما.

الفصل الثالث

علم اللغة النصي ، إلى اين ؟

حصيلة الجرد

إذا نظر إلى تطور علم اللغة النصي إلى الوقت الحاضر ، فإنه يمكن تبين أن أكثر إسهامات الدراسة النصية لم تتوقف عند حد الدراسة المجردة لظواهر النص المفردة ، بل تحاول قدر الإمكان التعريف المناسب بكليات النص ؛ تمضي الدراسات في تلك الجهود متزامنة مع سعيها إلى إيضاح أبنية النص في طبقات معينة من النص في اللغات المختلفة على شكل روابط أحداث مركبة.

ويمكن أن نستنتج من كل تلك الجهود ما يأتي :

- أثبت علم اللغة النصي الآن نفسه عالميا بصفته حقلا علميا مستقلا ؛ النصوص بأبنيتها وشروطها الوظيفية أصبحت موضوع بحث مركزي في الدراسة اللغوية.
- أمكن إيضاح كثير من المشاكل المفردة بشكل مرض ، وتقديم إسهامات حلول مختلفة لتبيين وظيفة النصوص.
- يجب النظر إلى الدراسات المتعلقة بالنص على أنها حقل متداخل الإشكاليات : عدا نظرية القواعد وكذلك نظرية الحدث ونظرية الممارسة تؤدي الحقول الآتية دورا هاما في إيضاح ظواهر النص بشكل خاص : بحث الاتصال (خاصة استقصاء مشاكل الاتصال الجماهيري) وعلم الاجتماع وعلم النفس (خاصة علم النفس الإدراكي) وعلم التربية وعلم القانون. ومما تجدر ملاحظته

أن تداخل الحقول لا يمكن أن يفهم بوصفه تجميعا بسيطا للبرامج الجزئية، بل تأثيرها المشترك، أي دمج التصورات المنهجية المختلفة.

مع ذلك لا يمكن تجاهل أنه إلى الآن لم يمكن التوصل إلى الهدف الأساسي لبحث علم اللغة النصي ـ أو في أفضل الأحوال في الإسهامات الأولى: استنباط نظرية النص المتكاملة والتعريف الدقيق بعناصر التوسط وإجراءاته بين المعطيات غير اللغوية وعوامل التواصل من جهة، وإمكانات التعبير اللغوية المناسبة لها في النصوص من جهة أخرى.(١)

من هنا يمكن استنباط النتيجة القائلة بالعودة إلى المهمات "الفعلية" لعلم اللغة مرة أخرى بسبب هذا العجز النظري، والتقدم بالوصف الدقيق للمعلومات اللغوية في إطار نماذج الجملة. يواجه هذا الموقف الأساسي الأقرب إلى التنازل مطالب عملية في المقابل بأن توضع دراسات النص هدفا يهتدى به وطريقا للوصول إلى التعامل الفعلي مع النصوص، لتطوير النماذج التي ترضي على الأقل المطالب العملية الهامة، وفي الوقت نفسه تبقى مفتوحة للإكمال والتدقيق النظري.

يحاول العرض الحالي السير على الطريق المبينة هنا خطوة صغيرة إلى الأمام. ويظهر من خلال الشروح في الفصل الثاني أن الإسهام الذي تم تطويره هنا في دراسة النص يمكن فهمه فقط على أنه نوع من "الارتقاء" بالتطورات الحالية لعلم اللغة النصي، وليس مواجهة للنماذج الحالية، بل اختصار ودمج، مما يعد بالطبع استمرارا للتطور والتوجه الجديد الذي لا يستبعد سواه بل يشمله.

تظهر باستمرار اتجاهات أكثر وضوحا نحو **الدمج** الذي طالب به أكثرها من قبل:

(١) يشير إلى ذلك هيلبيك ١٩٨٨م، ١٥٧، عندما يقرر أن "...علم اللغة النصي... الذي يعد من أحدث اتجاهات البحث في علوم اللغة بكاملها وأقربها إلى النفوس، لكنه... لم ينجح في إيضاح مسألة أصنافها الأساسية، ليكون علم اللغة النصي بذلك حقلا مستقلا كامل الشرعية".

• تكامل **علم اللغة النصي** (ذي الطابع المونولوجي) مع **بحث الاتصال الحواري**، وتكامل **بحوث اللغة المنطوقة** مع المكتوبة، والبحث النصي المعتمد على الممارسة مع ذلك المعتمد على الحدث.

• محاولات الإحاطة بالتداخل بين الأبنية السطحية ومعاني النص، بين أبنية النص وأبنية الإنجاز النظري، بين الاتصال الكلامي وغير الكلامي، بين الممارسة العملية ـ المتعلقة بالأشياء وبناء النص، بين الممارسات العملية والقضايا الإدراكية والأحاسيس (دانيش ١٩٨٧م، ٢٧٢)، بين الممارسة والبناء الاجتماعي وبناء النص، بين إنتاج النص وفهم النص ...

تؤدي كل هذه الاتجاهات في الواقع إلى ما ذكر من قبل من "إبراز" **إسهامات** الدراسة المختلفة ومنظورات البحث من وجهة نظر شاملة. وتود الدراسة الحالية أن تقوم على هذا الاتجاه الأساسي. وينطلق المؤلفان في ذلك من الفرضية القائلة إن **التفاعل الاجتماعي** يعد نقطة اهتداء مركزية للعرض الكامل الذي أصبح ضروريا لظواهر النص المحددة أعلاه.

يتم في التفاعل حصر الممارسات/ الأحداث لدى المشتركين في قضايا الاتصال. ويحاول الإسهام البحثي الآتي يحاول أن يبرز هذه الأفكار خاصة في مركز الاهتمام، وأن يضع جوانب السلوك الاتصالي والإجراءات الإدراكية المؤسسة لهذه القضايا في سياق نسقي واحد.

الباب الثاني

النص إنتاجه وتفسيره

• المنطلقات • الممارسة اللغوية • إنتاج النص • أنساق العلم وإنتاج النص • تخطيط النص، استراتيجيات الإنتاج • تفسير النص • النص ونظرية النص

الفصل الرابع

المنطلقات

بعدما تم في الباب الأول توضيح أهم اتجاهات التطور التي استقرت في السنوات الأخيرة بمصطلحات مثل علم اللغة النصي أو أيضا علم النص على أنها حقول جزئية لغوية مستقلة، فإنه ينبغي النظر في الباب التالي إلى قضايا إنتاج النص وتفسيره (فهم النص، تلقي النص) بشكل مفصل، وإخراج بعض التصورات عن ذلك السياق، وهي التصورات التي تنسب إليها مهمة موجهة في الدراسات الموسعة في هذا الكتاب. لذلك توضع في هذا الباب في مركز الاهتمام الإجراءات التي تعد عادية تماما، والتي يستطيع كل واحد تحقيقها يوميا عدة مرات أو حتى مراقبتها في قضية التعايش الاجتماعي بين البشر في نشاطهم اللغوي. كون هذه القضايا عادية وكونها يمكن حتى متابعتها جزئيا عن طريق السلوك اللغوي لايعني على أي حال أنها قريبة للأفهام من مجرد المراقبة المباشرة، وأنها بذلك سهلة الدراسة نسبيا. بل العكس هو الصحيح: مايمكن لنا متابعته بشكل خاص هو محصلة نشاطنا اللغوي، أو الأقوال أو النصوص. مما يغيب تماما عن قدرة المراقبة المباشرة أشياء مثل تلك القضايا والعمليات التي تعبر الذاكرة البشرية عندما ننتج النص أو نفسره، وتلك العمليات الذهنية التي تجرى عند إنتاج النص وفهمه. لذلك لاتعد التفصيلات التالية وصفا حقيقيا للقضايا العابرة للذاكرة، بل فرضيات صيغت على أساس نتائج البحث في علم اللغة وعلم النفس وأيضا في الذكاء الصناعي حول قضايا معالجة النص في السنوات الأخيرة. الفرضيات ليست ـ وهذه الخاصية ثابتة هنا بالذات ـ تكهنات، بل توقعات مبررة علميا على شكل تقرير عن الأشياء غير المعروفة إلى الآن، والتي تفوت على المراقبة المباشرة.

الفصل الخامس

الممارسة اللغوية

لوضع نماذج لقضايا إنتاج النص وتفسيره تبين أنه من الضروري قبل كل شيء إتمام توصيف عدة مبادئ عامة للممارسة اللغوية بشكل أكثر تفصيلا، وتحديد وظيفتها الإيضاحية لقضايا معالجة النص بدقة أكبر. فلقد أشار علم النفس الثقافي التاريخي، خاصة نظرية الممارسة المطورة لدى فيجوتسكي، أ. ن. ليونتيف بشكل جلي إلى أن البشر الذين يتخاطبون مع بعضهم البعض ينجزون نشاطا جماعيا يجعلون الفاعليات المفردة فيه متناسقة. ويظهر النشاط اللغوي عدة قواسم مشتركة مع أشكال النشاط الأخرى للبشر، مثلا مع النشاط العملي المحسوس أو الذهني. مثل أي من هذه النشاطات يكون النشاط اللغوي مبنيا بطريقة خاصة تقوم بإنجاز مهام محددة أو تحقيق أهداف، وتخدم أغراضا اجتماعية. يوضع للنشاط اللغوي ـ مثل النشاطات الأخرى أيضا ـ أدوات أو وسائل، يكون البشر في مجتمع معين قد حصلوا عليها في عملية توطينهم الاجتماعي، ويستخدمونها في شتى مجالاتهم العملية، حيث يطورون باستمرار هذه الآليات ويسعون إلى جعلها متقنة الصنع.

خلافا للنشاطات الأخرى يكون النشاط اللغوي في الواقع دائما موجها إلى الآخرين الذين يقصدون بطرق مختلفة في صيغة النشاط هذه المحددة. فيكون النشاط اللغوي بذلك منذ البداية نشاط تفاعل وتعاون يعنى أساسا بالعلاقات المجتمعية والروابط الشخصية والاجتماعية الموجودة داخل تلك العلاقات (قارن: أ. أ. ليونتيف ١٩٨٤م أ). كون التفاعل يشكل سمة أساسية في النشاط اللغوي، وكون النشاط

اللغوي صيغة خاصة في تبادل الأثر المجتمعي، يمكن تبينه بسهولة من خلال عرض مثال بسيط. نفترض أن شخصا وجد نفسه في مدينة غريبة، ولا يعلم الطريق إلى محطة القطار. ليحصل على المعلومة المطلوبة لابد له من أن يوجه قولا معينا إلى أحد المارة، ممن يعتقد أنه يستطيع أن يقدم إليه المعلومة المرغوبة. فالمتكلم ينفذ في هذه الحال قوله، حيث يتمكن المتلقي من التعرف على نية المتكلم، أي أنه سيضع الوسائل التي يستطيع بواسطتها أن يقرب نيته إلى فهم المتلقي. والسامع الذي طلب منه هذه المعلومة ينسق في العادة نشاطه مع نشاط المتكلم، وسيقدم إليه هذه المعلومة تبعا للمعايير الاتصالية، في حالة كونه قادرا على ذلك. عندما لا تكون لديه المعرفة الضرورية، فإنه سيوضح للمتكلم أنه ليس في وضع يمكنه من تحقيق طلب المعلومة. وفي كل الحالات فهناك عمل تعاوني ينشط فيه المشاركان في الاتصال خبرات مجتمعية، ويجعلانها ترتبط بعضها ببعض، بالعودة إلى الخبرات التي حصلا عليها في عملية نشاطهم اللغوي، وطبقاها بنجاح في حالات كثيرة مشابهة. لا يوجد في المقابل نشاط تعاوني عندما يرفض السامع عرض الاتصال، في حالتنا المباشرة طلب معلومة عن الطريق، أي يتجاهله.

تعقيد الحقائق الذي يتميز به النشاط اللغوي، أي عمليات إنتاج النص وفهمه لا يمكن ـ كما أظهر توصيف اقتراحات النماذج عن تحليل النص في الباب الأول ـ أن يدرس ويوضح عن طريق قواعد النص. لكن كثيرا من نماذج النص الاتصالية أيضا التي نشأت في الآونة الأخيرة لا تعكس هذا التعقيد أو ليس بشكل كاف، وتقتصر غالبا على تحليل محصلة النشاط اللغوي الذي تجرده في الغالب عن المشتركين في الحدث الذين ساهموا في إنتاج النصوص وتلقيها. لا يمكن التغلب على القصور الموجود حاليا في نماذج تحليل النص إلا إذا عوضت النظرة الستاتيكية الثابتة السائدة إلى الآن إلى النص بأخرى دينامية، إذا لم يعد أحد ينظر إلى النصوص على أنها شيء منته، بل نتيجة نشاط دينامي خلاق يقوم به أفراد فاعلون، ومرتبط اجتماعيا بسياقات حدث

مباشرة، **ويخدم تحقيق أهداف اجتماعية**. هذا يبدو من الوهلة الأولى شيئا بدهيا، أو حتى شيئا مبتذلا، **لا يحتاج إلى عناية خاصة**، والكثير من نماذج النص الاتصالية كانت قد ساهمت في فهم الصفات النوعية المصنفة أعلاه للنشاط اللغوي على أنها تأملات معقولة، لكن ليس على أساس أنها أصناف جوهرية ترسم من خلالها الجوانب الكاملة الخاصة بالنشاط اللغوي.

الفصل السادس

إنتاج النص

من خلال المبادئ العامة المطروحة بالفصل الثاني للممارسة اللغوية يمكن أن يستنتج أولا أن المتكلم الذي ينتج النص ينجز نشاطا خاصا، إنه يعمل لغويا. كون الأمر هنا يتعلق بنشاط واع موجه حسب الإرادة، مما يتصف بالصفات النوعية نفسها التي يتصف بها أي نشاط بشري آخر أيضا، لم يعد موضع جدل حاليا في نظرية الممارسة وكذلك في علم اللغة النفسي المتعلق بمعالجة النص. وعلى الرغم من القيمة البالغة الأهمية التي تملكها هذه البدهية في نظرية الممارسة لوضع نموذج قضايا إنتاج النص وأيضا تفسيره، فإنه تجب الإشارة إلى أن صنف النشاط اللغوي لا يحصل على وظيفة إيضاحية إلا إذا كان له تفسير خاص للأشياء. بكلمات أخرى: إنتاج النص وأيضا تفسيره يجب أن تفهم على أنها نشاطات مدرجة بنيويا، وأنها تقوم بتلك الأدوار التفسيرية المعينة للأشياء. وكان جودين (١٩٨٤م) قد أشار بشكل جلي إلى هذا المطلب المنهجي لنظرة لغوية قائمة على نظرية الممارسة ونظرية الحدث. اعتمادا على الجوانب العامة في نظرية الممارسة وكذلك نتائج البحث في علم النفس الإدراكي يمكن القول إن المتكلم الذي ينتج النص يتبع دائما قصدا أو هدفا اجتماعيا، يتحقق من خلال معلومة عن المحيط أو من خلال الوعي بإحدى الحاجات. لذلك يمكن لمتكلم مثلا أن ينتج نصا ليبلغ سامعا معلومات معينة، أو ليحصل منه على بعض المعلومات، أو ليحفز سامعا الى عمل فعلي، أو يشجعه على إنجاز نشاط، أو ليقنع سامعا، أو ليصنع لديه أحاسيس جمالية معينة، أو ليطلب منه إظهار رد فعل محدد، أو ليترك شيئا إلخ. من هذا

التوصيف غير الرسمي وغير الكامل بأي حال للنوايا الممكنة التي يستطيع المتكلم أن يربطها بإنتاج النص يمكن التعرف على المجالات الوظيفية التالية على أنها أهداف اجتماعية ممكنة:

- إبلاغ المعلومة بواسطة النصوص.
- التعلم بواسطة النصوص.
- إصدار تعليمات الحدث بواسطة النصوص.
- نصوص لإنتاج جمال أدبي.
- الإقناع بواسطة النصوص (انظر أيضا: ريكهايت / شترونر Rickheit / Strohner ١٩٨٥م أ).

ويمكن بذلك استنباط ثلاث صفات أساسية لتوصيف إنتاج النص:

(أ) يعد إنتاج النص نشاطا لغويا، يخدم أهدافا اجتماعية، ويكون لذلك مرتبطا غالبا بسياقات نشاط معقدة؛

(ب) إنتاج النص نشاط واع وخلاق، يحتوي على التطوير المباشر لأصناف الحدث واختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها. إنتاج النص يكون دائما نشاطا مقصودا، ينفذه المتكلم وفقا للشروط الملائمة التي ينتج النص ضمن حدودها، ويحاول أن يفهمه السامع من خلال الأقوال اللغوية؛

(ج) يعد إنتاج النص دائما نشاط تفاعل مرتبطا بالشريك، ويكون دائما بشكل نسبي من شركاء الاتصال الذين يتعلق بهم النشاط اللغوي لمنتج النص بدرجات متفاوتة.

حتى وإن كانت الصفات الثلاث المذكورة ذات أهمية خاصة لإيضاح إنتاج النص، فإن الجانب المذكور آخرا يعطي في التحليل اللغوي للنصوص قيمة كبرى. لهذا السبب يجب أن يولى جانب التفاعل هنا أهمية في إعطاء بعض التفصيلات الدقيقة. فلم

نعد اليوم بحاجة إلى إيراد الدليل على أن إنتاج النص وتلقيه أيضا يعدان من حيث الأصل والوظيفة نشاطات تفاعلية. في اقتراحات نماذج علم اللغة النصي التي ظهرت بعد ما يسمى التحول الذرعي، قد أبرزت هذه النقطة باستمرار في شكل واضح، لكن تحليلات النص التطبيقية لم تعمل اللازم دائما في سبيل إبرازها. فاقتراحات نماذج علم اللغة النصي التي تركز بالدرجة الأولى على دراسة النصوص ذات الطابع الفردي (المونولوج)، قامت في الواقع بإبراز دور التفاعل للنصوص بشكل مبدئي، لكن التحليلات التطبيقية غالبا تسقطه من الحسبان. وقد نتج عن ذلك أن التفاعل والتناسق والتوافق المرتبط بهما في النشاطات بشكل خاص أصبحت تعود كثيرا وحتى بشكل مقيد على المحادثة بصفتها صيغة التخاطب التفاعلية المطلقة، مما أدى منذ البداية إلى تحديد غير مسموح به لهذه السمة النوعية في النشاط اللغوي. فالمحادثة توضح جانب التفاعل والتناسق في النشاط اللغوي بطريقة أخرى. فلا يوجد المنتج أو المتلقي في المحادثة بشكل اعتباري، أي أن المشتركين في المحادثة ليست لديهم أدوار ثابتة فيما يخص النشاط اللغوي، كما هي الحال بالنسبة للمنتج والمتلقي في النص ذي الطابع الفردي (المونولوج). ولأن المحادثة تبنى صيغتها الأصلية في النشاط اللغوي على الزوجية، بينما تشكل نصوص المونولوج أشكال النشاط اللغوي المشتقة منها، فإنه من الممكن أن ننطلق من أن التفاعل صفة لكل نشاط لغوي، ولا يمكن بالتالي أن يبقى مقصورا على المحادثة. ومما لا شك فيه أنه توجد فروق جوهرية بين محادثة بيع واستغاثة، أو بلاغ تأمين، مما ينعكس على شروط إنتاجها. ذا ليس في الواقع سببا لتجريد نصوص المونولوج عند التحليل من علاقاتها التفاعلية التي نشأت فيها والتي يفترض أن توضع أيضا فيها. سنحاول في عدة مواضع من هذا الكتاب أن نبين أن التفاعل ينعكس في بناء النص بطريقة خاصة جدا. مثل هذا الفهم للنص يجعل ماذكر كثيرا إلى الآن من التفريق بين النص والمحادثة غير ذي بال، ويلغي العزلة التي قامت عشرات السنين بين علم

اللغة النصي الذي اعتمد في أغلب دراساته على نصوص المونولوج وبين تحليل المحادثة.

يمكن أن تفهم النصوص في أول مقاربة بعد هذا التحديد الضروري في المفاهيم على أنها محصلة النشاط اللغوي لأفراد فاعلين اجتماعيا، وفيه ينسق هؤلاء للوصول إلى هدف اجتماعي بين أفعالهم بشكل يناسب الشروط التي يتم في ظلها النشاط اللغوي.

بهذه الصفات النوعية الثلاث في القصد والتفاعل، وكذلك وضع الهدف الاجتماعي، نكون قد ذكرنا في الواقع الجوانب الجوهرية لإنتاج النص، وبذلك أيضا الصفات الأساسية للنصوص، لكن توصيفا كافيا لقضايا إنتاج النص ليس ممكنا بعد. فالمتكلم الذي ينتج نصا لا يعيد بذلك إنتاج نص "منته" بشكل أو بآخر مما يكون مخزنا في الذاكرة ببساطة، بل ينفذ نشاطا بنائيا خالقا، مما يحتاج في تحقيقه وضبطه إلى معرفة مجتمعية مكتسبة، وكذلك خبرات مجتمعية أيضا. وفي علم النفس الإدراكي، كما هو الحال أيضا في علم نفس الممارسة يقارن أيضا إنتاج النص لهذا السبب غالبا بحلول الواجبات المعقدة التي يضع المتكلم فيها النتائج التي يسعى إليها من خلال إنتاج النص، وكذلك يضع طرق الوصول إليها ذهنيا بشكل مسبق. بكلمات أخرى: يتطلب إنتاج النص رسم تصور دقيق للهدف وبرامج الحدث الموافقة للهدف أو خطط الحدث، وكذلك إجراءات التنفيذ المتعلقة بالبرنامج. ويمكن أن تشكل خطة إنتاج النص تمثيلا ذهنيا للهدف والحدث الشمولي الذي ينفذ بنص للوصول إلى هذا الهدف. تحتوي خطة النص بذلك النتيجة المعدة مسبقا وأيضا الطرق التي يمكن بواسطتها الوصول إلى هذه النتيجة في الحالة المعينة. أما العمليات الذهنية التي تطور بناء عليها خطة النص ثم أخيرا تحقق بها من خلال أقوال لغوية، فتثبت في النص بطريقة خاصة جدا. فيمكن على سبيل المثال التعرف في نص على الطرق التي سلكها منتج النص لتحقيق تصوره للهدف، وعلى الآراء التي اختارها فيما يخص المعرفة والمواقف والحوافز للسامع،

وعلى الاستنتاجات المسبقة التي قام بها فيما يخص معالجة النص الإدراكية من خلال المفسر. لكي لا تبقى هذه المشكلة تناقش طويلا على مستوى نظري ننظر في مثال نص بسيط، مما يمكن التعرف من خلاله على ما نوقش إلى الآن من ظواهر في إنتاج النص بشكل جيد. لنتصور الحالة الآتية: "أ" لديه عطل في السيارة، ويقف بجانب سيارته على حافة الطريق. وقد أوقف سائق سيارة آخر "ب"، ويتوقع منه المساعدة.

(١٣) أ : لحسن الحظ أنك قد مررت من هنا. فأنا أقف هنا لمدة تربو على الساعة. لقد جربت إلى الآن كل شيء، لأتمكن من إعادة تشغيل سيارتي. لكن عبثا. لا أدري إن كنت تفهم شيئا عن السيارات، غير أنه بالبحث المشترك يمكن أحيانا العثور على موضع العطل.

ب : ليس لدي في الواقع أيضا كثير من الفهم في التقنية، لكني أريد بالطبع أن ألقي نظرة، لأعرف إن كنت سأجد موضع العطل.

أ : هذا لطف بالغ، ولا أدري مطلقا كيف أشكرك على ذلك.

ب : لا بأس ! أود أن أرى أولا ماذا يمكننا عمله.

أ : شكرا . بالمناسبة ... إن لم تتمكن من وجود موضع العطل، فهل يمكنك سحب السيارة على الأقل إلى أقرب منطقة سكنية؟ سأقوم بالطبع بدفع التكاليف.

ب : هذه ليست هي المشكلة عندي. أنت ترى أن سيارتي ليست طرازا حديثا، والدبرياج أيضا لم يعد في حالة جيدة. لكني أود في جميع الأحوال الاتصال بخدمات السحب، حتى تتسنى مساعدتك بسرعة. أولا لابد من أن نتفحص الأمر بأنفسنا، إن كان يمكننا وجود موضع العطل.

"أ" يجد نفسه في وضع حرج، لا يضطر فيه في الموقف المحسوس إلى تقديم تبرير للشخص الآخر "ب". لأن "أ" لا يستطيع أن يخرج نفسه من ذلك الوضع، يحاول أن

يدخل "ب" في الحدث، وأن يوضح مراده أمام "ب" بواسطة نص. "أ" يعلم بسبب خبراته الاتصالية والاجتماعية أن "ب" ليس ملزما بأي حال أن يتجاوب مع رغبته، لكنه يستطيع أن يضع معايير تصرفات عامة ويتوقع بناء على ذلك أن "ب" يتصرف حسب هذه المعايير. مع ذلك ينطلق "أ" من تعليل رغبته إلى "ب"، لكي يحفزه بهذه الطريقة على التجاوب في تنفيذ رغبته. "ب" الذي أعلن استعداده لمساعدة "أ" أوضح في المقابل بشكل جلي أنه في الواقع مستعد للبحث عن موضع العطل، لكنه ليس متمكنا من المعرفة التقنية اللازمة. بعد ذلك قام "أ" بإفهام "ب" بأنه في حالة عدم عثور "ب" على موضع العطل يود أن تسحب سيارته. هذه الرغبة لم تعلل، لذلك يحاول "أ" أن يحفز "ب" بالإعلان له أنه ليس مضطرا أن يقدم له هذه الخدمة مجانا. اعتمد "ب" في النهاية على معايير السلوك العامة، وأفهم "أ" أنه لن يلبي رغبته. قام "أ" من خلال هذا النص بإيضاح نيته إلى "ب"، أما "ب" فقد عرف بأنه قد عني بطريقة خاصة في السلوك اللغوي الصادر عن "أ" لكي يحدث حالة مرغوبة لدى "أ".

هذا النص المثال البسيط المبني من عندنا والمناسب تماما في مثل هذه الحالة يعرض ظواهر إنتاج النص التي نوقشت إلى الآن بطريقة واضحة. أولا يصبح جليا أن (١٣) مثال تقليدي لنشأة النصوص التفاعلية وأيضا للتناسق بين الأحداث التي يبنى عليها النشاط اللغوي. لكن هذا النص المثال يظهر أيضا أن إنتاج النص لا يحدث مطلقا دون شروط، بل هو نشاط مخطط له، وبواسطته يجب أن تصنع حالة مرغوبة لدى المنتج.

ظاهرتان أخريان، لم تناقشا إلى الآن سيتم توضيحهما في ضوء هذا المثال. خطط الحدث ليست مركبات إحصائية، بل يمكن أن تغير شروطها بما يتناسب مع الحال. أولا يفترض "أ" في (١٣) أن الحالة المرغوبة يمكن أن تحدث بأن يجد المتلقي موضع العطل في السيارة. عندما بين الأخير أن قدراته يمكن ألا تكفي لذلك، يلتمس

"أ" من "ب" أن يقوم بسحب سيارته. عن طريق الإدراك، أي التقويم الإدراكي لكل من حالة الحدث والمشتركين في الحدث، يختار منتج النص تلك الأقوال الكلامية التي تناسب سياق الحدث الجاري من الناحية الاجتماعية ومن ناحية الموقف. ما ذكر أعلاه من تعريف عام للنص يمكن أن يحدد الآن بدقة أكثر كما يأتي:

النصوص تتابع من الأقوال التي تنتج من متكلم واحد أو أيضا مجموعة من المتكلمين في موقف فعلي معين بنية محددة، لكي يتم بذلك إحداث حالة مرغوبة لدى المنتج أو المنتجين. ينطلق بذلك المنتج من أن المتلقي يمكنه أن يتعرف إلى نية المنتج اعتمادا على القول أو بمراعاة العوامل الحالية والسياقية. بكلمات أخرى: تنعكس في نتائج النشاط اللغوي نتائج التقويم الإدراكي لكل من حالة الحدث والمشتركين في الحدث بطريقة واضحة.

يبقي أيضا هذا الاقتراح حول التعريف بعض المسائل مفتوحة، مما سيبحث له في الطرح التالي عن إجابات. إلى الآن لا يزال ينظر إلى قضية إنتاج النص من زاوية واسعة جدا، تكفي تماما لإيضاح القصد والتفاعلية وكذلك وضع الهدف الاجتماعي على أنها الصفات الأساسية لهذا النشاط اللغوي.

إذا كانت النصوص لا تنتج أصلا ببساطة، بل تنشأ عبر عمليات بنائية معقدة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أي العلوم يكون ضروريا لكي ينتج النص، وأي الوحدات التمثيلية تعد صفات مميزة لأنساق العلم أو المعرفة المختلفة. نتجه فيما يلي إلى مشكلة معالجة النص، التي وضعت في الآونة الأخيرة في مركز اهتمام الدراسة النصية، ووصف العلم، وتمثيل العلم وكذلك تفعيل العلم لعمليات إنتاج النص.

الفصل السابع

أنساق العلم وإنتاج النص

- العلـــم اللغوي • العلم الموسوعي أو الموضوعي
- العلـــم التفـــاعلي • علـــم مـــا وراء الاتصال
- علم بنى النص الشمولية

سبق أن أشير في الفصل الثاني بشكل عـام إلى أننا نضع عند إنتاج النص وأيضا عند تفسيره خبرات مجتمعية، وأننا ننشط العلم الذي نحول به التمثيل الذهني للنص إلى بناء قولي، مما يمكننا من جعل مضمون الوعي قابلا للنقل. يظهر تعقيد بناء النص بوضوح أنه لأجل إنتاج النص لدى المتكلم يتم تنشيط العلم بمختلف الطرق. حتى وإن كان تصنيف أنساق العلم والمعرفة المفردة التي تشترك في عمليات معالجة النص، مازال حاليا بعيد المنال، فإنه يبدو مبررا الانطلاق من كون أنساق العلم التالية ضرورية لإنتاج النص: العلم اللغوي والعلم الموسوعي وعلم التفاعل.

(١-٧-٢) العلم اللغوي

لعله من البديهي أن كل نص يتم تحقيقه من خلال نسق لغوي معين، بكلمات أخرى: لإنتاج أي نص نحتاج إلى علم قواعدي وأيضا معجمي. لهذا يملك منتج النص معارف، مثل كيف يحقق جملة خبرية، وحسب أي القواعد يجري الإضمار، كيف يتم توزيع معلومات أساس القضية — الموضوع الذي يخطط له بالتوافق مع مشروع الحدث — على القضايا، أي على الوحدات الدلالية الأولية في الجمل المفردة، وحسب أي القواعد يمكن إفهام السامع، ما إذا كان شيء معين، يتكلم عنه في النص،

معروفا من قبل، أو ما إذا كان هذا الشيء قد سبق ذكره... إلخ. أخيرا يتبع العلم اللغوي أيضا علم عن الوحدات المعجمية التي يتم عبرها إيضاح المواقع النحوية في بناء الجملة، وكيف تربط الجمل بعضها ببعض، وبأي القواعد الصوتية يمكن إبراز عناصر الجملة بشكل خاص، أي كيف يتم النبر... إلخ. لا يدعي هذا السرد لمجالات العلم القواعدي الكمال، بل يهتم أكثر من خلال أمثلة مختارة بإظهار أنه لأجل إنتاج النص يلزم وجود محتوى واسع جدا من القواعد اللغوية والوحدات، التي تحدد البناء الصوتي والنحوي والدلالي للأقوال التي تكون النص. لأن النصوص يمكن أن تتكون من قول واحد في حدها الأدنى، لكنها في العادة تشكل من تتابع أقوال، يتم فيها رسم مضامين النص، فإننا نحتاج أيضا إلى معارف عن كيفية إظهار العلاقات بين الوحدات الدلالية في الأقوال، ومعارف عن ربط الوحدات الدلالية الأولية في مركبات، وكيف يتم دمج السياقات في النص على شكل شبكة من الروابط الدلالية.

في نظرتنا الحالية لم يتم التطرق إلى أنه من أجل إنتاج النص يمكن العودة أيضا إلى وسائل سيميائية أخرى، تستطيع أن تعوض بشكل جزئي وسائل النسق اللغوي، ويمكن أيضا أن تصاحبها وأن تقويها أيضا عبر ورودها المتزامن معها. يمكن أن يعد منها بالدرجة الأولى تعابير الوجه وإشارات اليدين التي لا يشك في وظيفتها التعبيرية، ولذلك لا يجوز أيضا أن تهمل عند تعريف النص. سيتم في الباب الرابع توصيف بعض هذه الوسائل المصاحبة للغة.

يمكن تصنيف العلم اللغوي الذي تم توصيفه في البداية بشكل تمثيلي من النظم المفردة للقواعد وبعض النظم المعجمية، بناء على وظيفته بشكل عام إلى نوعين من العلم:

(أ) العلم اللغوي الذي نحتاج إليه لرسم التمثيل الذهني في أبنية صوتية، علم — لوصفه باختصار — ضروري لتنظيم معنى الصوت؛

ب) العلم اللغوي الذي نحتاج إليه للبناء اللغوي المركب على مختلف مستويات البناء، مثلا لتوليف الرموز المعجمية، أو لربط القضايا بمركباتها أو بأبنيتها. علم بالبناء اللغوي المركب — على الأقل مجالات هذا العلم — يعد أيضا في أغلب

الأحيان علم تناسق، مما يفهم ضمنه معارف مخصصة، تنتظم فيها الأقوال والقضايا أو مركبات القضايا وأيضا الإنجازات النظرية أو مركبات الإنجازات النظرية في إطار شامل (انظر عن ذلك بالتفصيل (٣-٩-٢) وأيضا (٤-٩-٢).

(٢-٧-٢) العلم الموسوعي أو الموضوعي

يكتسب أعضاء أية جماعة بشرية في تعاملهم الفعلي مع البيئة الطبيعية والاجتماعية وأيضا بسبب توزيع العمل بين أفراد المجتمع علما خاصا عن العالم، يتفاوت سواء في كمه أو عمقه، ويمكن أن يحتوي فضلا عن ذلك تقويما مختلفا تماما. الفروق المتزايدة في مجالات الاتصال الاجتماعية وأيضا التعقيد المتنامي في قضايا اتخاذ القرار في المجتمع تتطلب كمية أكبر من أشكال التنظيم وأيضا وسائل للاتصال، كما تتمكن من الوفاء بمتطلبات هذه الأهداف الموضوعة المحددة. والقيمة التي يعطيها العلم الموسوعي أو الموضوعي لقضايا معالجة النص من الأمور التي لا جدال فيها. أما إن كان مبررا أن يعد "العلم الموسوعي" حقل معرفة قائما بذاته، فهي مسألة تتوقف الإجابة عنها على أي الفرضيات يتم اختيارها فيما يخص نمذجة المعجم والعلم اللغوي لقضايا معالجة النص. العلم المعجمي، أي العلم الدلالي، يعد اليوم كثيرا العلم الغالب الذي يملكه أعضاء أية جماعة بشرية معينة، ويكون لديهم عند التمثيل الدلالي في التدوين المعجمي. هذا العلم الغالب، سيتم إلغاؤه بواسطة ما يسمى العلم الموسوعي الذي يقود بالضرورة إلى أن يقبل بجانب المعجم تخزين علم آخر في الذاكرة يشمل تلك المجالات المعرفية التي يمكن أن تسمى العلم الموضوعي أو علم الخبراء. أما إذا كان تقسيم العلم المعجمي في هذا المعنى المطروح هنا مبررا أم لا، فإنه لا يمكن الإجابة عنه بعد في ظل وضع البحث الحالي بشكل قطعي، حتى إنه يجب أن يبقى المجال مفتوحا حول ما إذا كان العلم الدلالي والعلم الموسوعي يحتويان على نسقي علم مختلفين فعلا، مما يمكن التفريق بينهما على أساس الأصل المختلف وأيضا الصفات الوظيفية المختلفة. تجدر الإشارة في كل الأحوال إلى أنه في غاية الصعوبة وضع حدود فاصلة

دقيقة بين مجالي العلمين، أي أن يقرر أين ينتهي العلم الدلالي ويبدأ العلم الموسوعي. في الوقت الحاضر لا يزال غير واضح مطلقا، ما إذا كان العلم الدلالي والعلم الموسوعي ينظمان حسب المبادئ الدلالية نفسها أو ما إذا كان العلم الموسوعي يتبع مبادئ بنائية ووظيفية أخرى. وبغض النظر عن الإجابة التي سيأتي بها البحث عن هذه المسائل المفتوحة من بعد، فإنه مما لا شك فيه أن العلم الموضوعي يؤدي دورا مهما جدا في معالجة النص. يبدو أنه مبرر أن يقبل نسق معرفة مستقل يوحد ذلك العلم الخاص الذي نكتسبه بناء على توزيع العمل المحدد داخل المجتمع طالما بقيت المسائل المطروحة أعلاه مفتوحة. وتتضح بشكل جلي القيمة التي يكتسبها العلم الموضوعي أو العلم الموسوعي عند دراسة قضايا تفسير النص (قارن الفصل التاسع).

(٣-٧-٢) العلم التفاعلي

إنتاج النص — كما ذكر عدة مرات من قبل ضمنا وتفصيلا — ليس هدفا بحد ذاته. وإنما يكون دائما تحقيقا لقصد المتكلم، ويخدم دائما تلبية حاجات الاتصال. ولأن النصوص تشكل في أصلها الصيغة الأساسية للاتصال اللغوي، فإنها تفهم بصفتها وسيلة عالمية لتحقيق قصد الأفراد الفاعلين اجتماعيا، وينظر إليها بوصفها وسيلة عالمية لتحقيق حالات مرغوبة لدى المتكلم، وهي وسيلة يستطيع المتكلم بواسطتها الوصول إلى شيء في قضية التأثير المتبادل بين أفراد المجتمع. ويشار دائما إلى السلوك اللغوي ذي الهدف المحدد في كل اقتراحات النماذج ذات الاتجاه نحو الحدث أو الممارسة التي نشأت داخل علم اللغة وعلم النفس الإدراكي وأيضا نظرية الحدث وعلم المنطق الفعلي، حتى إن هذا الجانب الجوهري في السلوك اللغوي لم يعد اليوم موضع تساؤل (قارن: هارتونج وغيره ١٩٧٤م، تشتماير Techtmeier ١٩٨٤م، موتش / فيهفيجر ١٩٨١م). يجب ألا يضللنا بأي حال الإجماع الموجود في أدبيات الموضوع عن أنه ما يزال يفهم ضمن أهداف النشاط اللغوي كما هو الحال من قبل ظواهر مختلفة تماما. ففي كثير من اقتراحات النماذج تتم المساواة بين مفهوم الهدف ونتيجة الحدث المحدد. وتفهم

إسهامات بحثية أخرى بالمقابل تحت الهدف حالة الوعي لدى المتلقي التي يفترض التوصل إليها عبر إتمام الحدث اللغوي. وتحاول اقتراحات نماذج أخرى أخيرا استنباط أهداف السلوك اللغوي من النشاطات الأعلى، وترى أن الهدف من

(١٤) أعطني فضلا البراية !

(١٥) فضلا زد السرعة !

أن المتكلم في الحالة (١٤) له هدف، هو أن يستطيع الكتابة بشكل أفضل، وفي حالة (١٥) أن تنطلق السيارة بسرعة أكبر. الإسهامات البحثية التي تعيد مفهوم الهدف إلى أحوال ذهنية، يفترض أن تنشأ لدى المتلقي بناء على القول (١٤) و (١٥)، تصف بالمقابل هدف هذين القولين بشكل آخر بأن المتلقي يفهم أن المتكلم يريد منه أن ينجز حدثا معينا. مفهوم الهدف المطروح هنا يتبع محاولة الإيضاح المذكورة أخيرا، مما لايدع مجالا للشك أن الأهداف التي ينوي المتكلم الوصول إليها عن طريق (١٤) و (١٥)، يمكن أن تنتظم في سياقات نشاط أعلى، وبذلك تخدم أيضا أهدافا أعلى. فيما يخص مجال إيضاح اقتراح النموذج المطروح هنا تفهم فقط تلك الأهداف على أنها أهداف السلوك اللغوي التي تحدث فيها بواسطة أقوال لغوية مضامين وعي معينة لدى المتلقي. هذا يبدو من الوهلة الأولى مقيدا، لكنه سيظهر جليا في (١-٣-٧-٢) أن مفهوم الحدث القائم بهذا الشكل يوضع بطريقة نسقية في علاقة مع العبارات اللغوية، ويمكن تحديده بذلك بطريقة أكثر دقة.

(١-٣-٧-٢) علم الإنجاز النظري

عندما ينتج المتكلم نصا، يريد به إحداث أثر معين، يريد به مثلا إحداث ردود فعل معينة لدى المتلقي أو التوصل إلى حالات معينة في محيطه الطبيعي أو الاجتماعي، تجعل تصرفات المشتركين الآخرين في الاتصال ضرورية، عند ذلك يمكن الانطلاق من أن المتكلم في جماعة معينة يملك المعارف الخاصة بأن لديهم معارف عن نوعية الحالات التي يمكن أن تحدث في مواقف ملموسة معينة وعن طريق أقوال لغوية معينة، وبأي

الأقوال يمكن أن يفهم السامع النوايا. حتى لو أدخلت النصوص غالبا في سياقات الحدث المعقدة على أنها تتابع أقوال مركبة وحدد هذا الترابط قصد السلوك اللغوي بشكل جازم تماما، فإنه لا يمكن في ذلك الشأن التغاضي بأي حال عن أن الحالة التي ينوي المتكلم إحداثها، لا يمكن الوصول إليها إلا إذا استطاع المتلقي من خلال النص التعرف على أي قصد يهدف إليه المتكلم بإنتاج النص، وأي الطرق يدخل بها المتلقي إلى السلوك اللغوي، وكيف يفترض أن يساهم في ذلك، بأن تحدث الحالة المرغوبة. حتى لو لم يكن طلب الفهم هو الهدف الوحيد من السلوك اللغوي، فإنه دون شك أحد الشروط الأساسية لأن يستمر المتلقي أصلا في معالجة النص إدراكيا، ويستطيع بناء على ذلك إحداث الحالة المرغوبة لدى المتكلم.

إذا قصد منتج النص إلى تشكيل بناء القول في نص، بحيث يستطيع المتلقي اعتمادا على النص أن يتبنى تقويما ملائما لتحقيق هدف المنتج، وإذا انطلق منتج النص من أن النص في موقف ما يصلح أن يكون وسيلة يستطيع بها أن يفهم السامع النية، فإنه بذلك يكون قد عبر عن ضرورة وجود معارف خاصة، وهي معارف ترتبط أشد الارتباط بالعلم اللغوي، مع أنها قد وصفت هنا على حدة. نحن ننطلق من أن اللغة بقواعدها وأيضا بمعجمها تقدم وحدات تظهر أي نية يهدف المتكلم في موقف ما بقول معين.

لقد تم نمذجة العلاقات بين علم التفاعل، أي العلم الخاص بالسلوك اللغوي، والعلم اللغوي في الأدبيات الصادرة إلى الآن بشتى الطرق. حيث ينطلق كل من هنده لانج (١٩٧٨م) ورولف Rolf (١٩٨٣م) من أن المتكلم والسامع يملكان معارف عن أنواع الهدف التي يتم تصنيفها إلى مختلف صياغات القول المميزة التي يمكن بواسطتها التوصل إلى الهدف. فمثلا نوع الهدف أو نوع الحدث اللغوي في "الطلب المتماثل" (قارن: ٢-٣-٧-٢) حسب هنده لانج تصنف إليه صياغات القول التالية:

(أ) العبارات الإنجازية مثل

"أرجوك أن تحضر لي الكتاب غدا".

(ب) الجمل الاستفهامية المنمطة مثل

"هل يمكنك أن تحضر لي الكتاب غدا؟"، *"ألا يمكنك أن تحضر لي الكتاب غدا؟"* إلخ.

(ج) عبارات الأمر مثل

"الكتاب لو سمحت!"

بالمقابل لا يمكن للطلبات المتماثلة أن تحقق بواسطة عبارات مصدرية. بكلمات أخرى: تصنف طبقات صياغات القول إلى نوع من أنواع الحدث اللغوي، وهي الطبقات التي يختارها المتكلم في موقف ملموس لتحقيق هدف تصرفه الذي يرى أنه يستطيع بواسطته إفهام المتلقي نيته بأفضل الطرق، بأن تكون تلك الصياغة في القول مناسبة اجتماعيا وحاليا لتحقيق الهدف. في مثل ذلك المنحى المنهجي لا يؤخذ في الحسبان وجود علاقة مباشرة بين العلم اللغوي وعلم التفاعل، بحيث تبين العبارات اللغوية أهداف السلوك اللغوي. يعتقد هنا بوجود ترابط فقط بين مجالي معرفة، ولا يطالب بأن يكون علم التفاعل ثابتا في بناء القول وينعكس في العبارات اللغوية. اقتراحات نماذج أخرى حول نظرية الحدث تتخذ بالمقابل الرأي القائل إنه يوجد في قواعد كل لغة أصناف، تؤشر إلى أنواع من الحدث اللغوي، وتمكن المنتج بذلك من أن يستطيع إفهام النية. على ذلك ينطلق سيرل (١٩٧٧م)، موتش (١٩٨٧م) وغيرهما من أن نمط الجملة يشكل تلك المؤشرات الجوهرية فيها التي يستطيع المتكلم بواسطتها أن يوصل قصده في

(١٦) أعطني فضلا الملح!

(١٧) هل تكلمني غدا بالهاتف؟

(١٨) بيتر يحمل الطرد إلى البريد.

تحققت أقوال الجملة بواسطة نمط الأمر ونمط الاستفهام ونمط الإخبار، حيث وضع كل نمط منها في علاقة مع نوع من أنواع الهدف في السلوك اللغوي، نمط الأمر مع الطلبات، ونمط الاستفهام مع الأسئلة، ونمط الإخبار مع التقارير. يطلق على هذه الأنماط في الغالب أيضا المؤشرات الأساسية بسبب الدور الأساسي الذي تقوم به أنماط الجملة في هذه الاقتراحات من النماذج، بينما يطلق على الأدوات ووسائل النبر

وغيرها من الظواهر اللغوية التي يمكن أن تعطي أيضا مؤشرا إلى قصد المتكلم، المؤشرات الثانوية.

توجد محاسن ومساوئ أيضا لكل من هذين الرأيين. فيمكن لتحليل في الحدث اللغوي أن ينطلق من أن أنواع الأحداث اللغوية يوجد لها مطابقة مباشرة في القواعد التي تقبل بذلك أن أنواع الأحداث اللغوية لها علاقة مباشرة بنمط الجملة وأكثر من ذلك بنمط الفعل وأيضا بترتيب الكلمات، وأنها تقطع النصوص بطريقة قابلة للتحديد بدقة إلى أحداث لغوية أولية، وتظهر أي الأنواع تكون النص عبر أي الوحدات. من جهة أخرى لا يمكن التغاضي في ذلك عن أنه لا يشكل أي قول تحقق بنمط استفهامي حدث سؤال. كذلك لا تصنف كل الأقوال التي تحققت بنمط إخباري إلى نوع "التقرير". في الأحوال المذكورة لا يتوافق نمط الجملة مع نوع الحدث اللغوي أو نوع الهدف بأي حال من الأحوال. المشكلة التي تدخل في لعبة إعادة التفسير لا تنشأ في الإسهامات البحثية التي لا تربط أنواع الحدث اللغوي بنمط الجملة. لكنه تنتج فيها مصاعب أخرى، مثل وضع العلاقة الداخلية المباشرة بين نوع الحدث اللغوي وصياغة القول.

تمت إلى الآن مناقشة السلوك اللغوي في الغالب على مستوى مجرد. ومن المسائل الأساسية في تحليل النص المعتمد على الحدث قضية ماذا يفهم من الحدث اللغوي وكيف يتم تحديده بدقة في إطار نموذج تحليل النص. مثل كثير من الأصناف الأساسية الأخرى ذات الاتجاه الحدثي (قارن: المفاهيم المختلفة التي استخدم فيها صنف "الهدف" إلى الآن). بقي أيضا مفهوم الحدث اللغوي لفترة طويلة من الزمن ليس فقط غير دقيق، بل استخدم أيضا بمعان متعددة. حول حجم الحدث اللغوي؛ ما إذا كان يتطابق مع جملة القول أو يمكن أن يتساوى مع النص، بقي الأمر غير واضح لزمن طويل. لدى سيرل (١٩٧٧م، ٣٤) إشارة إلى أنه يوجد لكل إمكان فعل كلامي إمكان جملة أو مجموعة من الجمل، يكون التلفظ الصحيح بها في سياق معين إنجاز فعل كلامي. يساوي فانديك (١٩٧٢م أ، ٥١) بين النص والفعل الكلامي أو الحدث

اللغوي، أما كومر Kummer (١٩٧٢م، ٥١)، مارتينز Martins (١٩٧٤م)، فانديك (١٩٧٥م) بالمقابل، فيتبنون الرأي القائل إن الفعل الكلامي يحقق دائما بواسطة جملة، حتى إن حدود الجملة تشكل مؤشرا هاما لتحديد الفعل الكلامي. المساواة بين الحدث اللغوي والنص التي تصادفنا في تحليل النص المعتمد على الحدث خاصة في المرحلة الأولى، أظهرت من عدة نواح أنها مشكلة. من جهة يحجب مثل هذا الرأي بشكل كبير الجانب الإبداعي في النشاط اللغوي الذي لاتعد فيه النصوص مجرد إعادة إنتاج، بل أيضا تتشكل منها مكونات أساسية مستقلة قابلة للتحديد. وبذلك يمكن أيضا الانطلاق من أن الأحداث اللغوية الأولية تشكل الوحدة الأساسية التمثيلية في علم الإنجاز النظري، وهي الأحداث التي تربط بعضها مع بعض عند إنتاج النص حسب خطة الحدث بطريقة خاصة، وتتكون على هذا النهج أحداث مركبة. تتنافى من جهة أخرى مساواة النص بالحدث اللغوي مع مبادئ التكوين الأساسية التي تشكل أساس كل من إنتاج النص وتفسيره.

بتبني الرأي المطروح هنا الذي يشكل فيه علم الإنجاز النظري مجالا علميا أساسيا من علم التفاعل، يؤمن المرء في الوقت نفسه بأن علم الإنجاز النظري ليس مجرد معارف عن الأحداث اللغوية الأولية التي يقود ترابطها إلى أحداث مركبة، بل أيضا معارف عن أبنية الإنجاز النظري، والأهداف المرتبطة بها بطريقة نسقية (قارن: ٢-٣-٧-٢).

بعد هذا التوصيف العام لعلم الإنجاز النظري على أنه عامل أساسي في علم التفاعل ينبغي فيما يلي أن يحدد بشكل أكثر تفصيلا مفهوم الحدث اللغوي الأولي. في نظرية الأفعال الكلامية وأيضا في أدبيات الممارسة النظرية يوجد عدد كبير من اقتراحات التعريف التي تتفق رغم التعليلات والتبريرات النظرية المختلفة ورغم التباينات المنهجية الأساسية أيضا على الأقل في أن مفهوم الهدف يشكل صنفا جوهريا لتعريف الحدث اللغوي الأولي (قارن: سيرل ١٩٧٧م، فوندرلش ١٩٧٦م أ، سيرل / فاندرفيكن Searle / Vanderveken ١٩٧٥م). يفهم تحت الحدث اللغوي الأولي فيما يأتي حدث

الإنجاز النظري الذي يتحدد حسب موتش / باش (١٩٨٧م) و موتش (١٩٨٧م) بناء على السمات النوعية التالية :

ح إ ن = (ق ، نية ، ش ، ع)

حيث :

ق القول في عبارة لغوية معينة في نقطة زمنية معينة "زم" ، وهي العبارة التي تحوي بناء صوتيا ونحويا ودلاليا محددا ؛

نية التي تمثل قصد المنتج ، بواسطة القول "ق" للوصول إلى الهدف "هـ" ، أي السلوك الذي يطرحه المنتج أو المتلقي الذي يوجه إليه القول اللغوي. ومما يبقى ذا قيمة بالغة أن المنتج يود فعلا التوصل إلى هذا الهدف ، وأنه يفضل "هـ" مقابل "-هـ" ، وأنه مقتنع بأنه يستطيع الوصول إليه بالقول ق ؛

ش يمثل كمية محدودة من الشروط التي يجب أن تتحقق في الموقف ، الذي ينتج فيه ق ، حتى يمكن أن يتم حدث الإنجاز النظري بنجاح ؛

ع تطلق على مجموعة العواقب التي يمكن أن تنتج لدى إتمام حدث الإنجاز النظري.

من الصفات الأربع المذكورة أعلاه لحدث الإنجاز النظري تستحق الثلاث الأخيرة أن يعلق عليها فيما يلي بإيجاز. يشار بصنف "نيـــة" بوضوح إلى قصد السلوك اللغوي ، "نية" تضيء بذلك إرادة المتكلم ، للتوصل عن طريق القول اللغوي إلى حالة معينة. في تلك الحالة يفترض أساسا أن المتكلم يستطيع أن يفهم نيته إلى السامع بواسطة القول اللغوي "ق" ، وأن القصد يمكن أن يدل عليه بواسطة أصناف لغوية معينة. لايطلب بذلك على أي حال أن تدل الأصناف اللغوية بوضوح على القصد ، وأن يكون القصد من خلال هذه الأصناف مقروءا ببساطة. تعني عملية التأشير أكثر من ذلك أن طرق التفسير تتقلص بواسطة الأصناف اللغوية ، وأنه يستبعد إمكان أن تربط بالأصناف اللغوية تفسيرات مفضلة.

بالطبع لا يحتاج إلى تبرير خاص بأن أحداث الإنجاز النظري تتطلب سياقات حدثية مخصصة تماما مثل توافق الحدث. يمكن أن يوضح ذلك بسهولة فائقة على هدي بعض الأمثلة. مثلا يتطلب الأمر بوصفه صيغة خاصة من الطلب إطارا مؤسساتيا يمكن وصفه تجريبيا عبر "مؤسسة عسكرية". من ناحية أخرى لايمكن للمتكلم أن يصدر أوامر إلا إذا كان يملك كفاءة مخصصة للطلب ، وإذا كان مخولا من واقع وظيفته أو موقعه بإصدار الأوامر. أما فيما يخص المتلقين ، فإنه لا يمكن أن تكون رغبتهم في تنفيذ الأمر. بالنسبة للمتلقي يكون هذا النوع من الطلب في حالة الحدث المباشرة ملزما ، فهو حدث طلبي ، يكون على المتلقي الالتزام به. إن لم يلتزم بذلك ، فإن لدى منتج النص طرقا مختلفة من إمكانات العقوبة.

ويمكن قياسا على التخصص أيضا تبين ذلك في أحداث الإنجاز النظري التي يفترض أن يكون المتلقي قد تبلغ المعلومات بواسطتها. ويعد جوهريا بالنسبة لأحداث المعلومات أن المنتج للأشياء التي ينوي التبليغ عنها يجب أن يكون مقتنعا بأنه يجب أن يعلم أن الشيء موجود وأنه في حالة الضرورة يمكنه الإتيان ببراهين تثبت وجوده.

يوجد داخل أحداث المعلومات صنف من أحداث الإنجاز النظري ، يتبين المنتج بواسطته أن المتلقي لا ينقل المعلومات التي يبلغها إليه. وأحداث المعلومات من هذا النوع تتطلب توافقا اجتماعيا معينا بين المشتركين في الحدث ، وأيضا مضامين حدث خاصة ، يعتقد المتكلم أنها ممتعة وهامة بالنسبة للمتلقي. وليس ممكنا بالتأكيد أن يودع لدى المتلقي شيئا مثل :

(١٩) فيينا عاصمة النمسا.

(٢٠) الماء يغلي عند ١٠٠ درجة مئوية.

بينما يمكن أن يودع لديه شيئا مثل :

(٢١) بيتر رسب للمرة الثالثة في امتحان القيادة.

تعكس الشروط الداخلة تحت صنف "ش" — كما توضح الأمثلة بشكل جلي — ظواهر مختلفة تماما من السلوك اللغوي. فمثلا تتطلب كثير من أحداث الإنجاز

النظري علاقات اجتماعية خاصة بين المشتركين في الحدث أو تشترط لنجاح إتمامها سياقات موقف أو مكان معينة ، وأحداث أخرى تجعل دوافع ، أو مواقف ، أو قدرات معينة لدى السامع ضرورية أو تضع في الحسبان أفضليات أحد المشتركين في الحدث أو أيضا كليهما. ويمكن إيجاز كل ذلك هنا في أن المتكلمين من جماعة معينة لديهم معارف خاصة عن الشروط التي يمكن في ظلها تحقيق حدث إنجاز نظري بنجاح. هذا العلم المتخصص عن شروط الحدث الذي يمكن تسميته علم — "ش"، يعد مكونا بنائيا في علم الإنجاز النظري. مما تم استعراضه إلى الآن من بناء الأحداث النظرية ووظيفتها يمكن أن يستنتج أن الهدف المرتبط بحدث الإنجاز النظري والشروط اللازمة لتحقيق الهدف تشكل عينات إنجاز نظري، يستطيع المتكلم أن يختار منها عند إنتاج النص اعتمادا على التقويم الإدراكي لحالة الحدث وكذلك للمشتركين في الحدث. فمثلا يمكن أن يحقق طلب متماثل اعتمادا على إدراك الموقف والمتلقي بواسطة :

(٢٢) لقد نسيت محفظتي اليوم. هل تدعوني إلى القهوة؟ سأعوضك في مرة قادمة.

(٢٣) هل تتبرع لي اليوم بقهوة؟

(٢٤) لا بد لي اليوم من التنازل عن قهوتي. لقد نسيت من غبائي محفظتي في البيت.

توضح الأمثلة بشكل جلي أن الطلب المتماثل بواسطة حدث إنجاز نظري أولي، أي بواسطة الطلب الذي يعلل لدى المتكلم وكذلك أيضا بواسطة حدث إنجاز نظري آخر، مما يفترض أن يدفع المتلقي إلى تنفيذ الحدث، يمكن تحقيقه أيضا بواسطة إيضاح حالة الضرورة، دون أن يطلب من المتلقي اتخاذ إجراء معين. أي حدث إنجاز نظري يتم اختياره في الحالة المباشرة، أمر عائد لقرار استراتيجي لدى المنتج. أصبح واضحا على ضوء المثال المناقش أعلاه في الأمر أنه بإتمام حدث الإنجاز النظري تخلق وقائع لم تكن موجودة من قبل، أي أننا نملك معارف عن أي الوقائع يمكن أن تحدث، وأي العواقب تنتج عن إتمام حدث الإنجاز النظري. عندما يتم متكلم يملك الكفاءة اللازمة في حالة

مباشرة حدث إنجاز نظري مثل :

(٢٥) بهذا أفتتح جلسة اليوم.

فإنه يخلق بإتمامه لحدث الإنجاز النظري واقعة لم تكن موجودة إلى ذلك الوقت. أصبح واضحا على ضوء الأمر أن متلقي الطلب عليه أن ينفذه، وأنه عند عدم التزامه توجد لدى المنتج وسائل عقاب. هذا لا ينطبق على الطلب المتماثل. العلم بالنتائج التي تنشأ عند إتمام حدث الإنجاز النظري ممثل في صنف "ش". يفهم تحت "ش" تلك العواقب الاجتماعية التي تنتج بطريقة عفوية عن إتمام حدث الإنجاز النظري، وليست التأثيرات الممكنة الكثيرة التي يمكن أن تحصل أيضا بواسطة أحداث الإنجاز النظري. فمثلا يمكن أن يفهم سامع حدث الإنجاز النظري على أنه إهانة، أو اتهام أو غيرهما، دون أن يكون ذلك مقصودا لدى المنتج. هذه التأثيرات مدرجة في الأدبيات ضمن مفهوم الإنجاز التام.

كما أن الجمل تدخل تحت أنواع من الجمل، فإنه يمكن الانطلاق من أن أحداث الإنجاز النظري أيضا تتبع أنواعا من الأحداث. مسألة أي الأنواع تتخذ أحداث الإنجاز النظري توجد في الأدبيات اعتمادا على مبادئ التصنيف المختارة وأيضا اعتمادا على فرضيات عن العلاقة بين العلم اللغوي وعلم التفاعل، خاصة علم الإنجاز النظري، قد أجيب عنها إلى الآن بشكل متباين (قارن: بلمر Ballmer ١٩٧٩م، سيرل ١٩٧٦م، فوندرلش ١٩٧٦م أ). بناء على تحديد المفهوم المتوصل إليه أعلاه حول حدث الإنجاز النظري، وكذلك ماسبق ذكره عدة مرات من قبل ضمنا وتفصيلا عن الهدف من أن اللغات الطبيعية تملك أصنافا تدل على أحداث الإنجاز النظري، وتعبر عن أي قصد يهدف إليه المتكلم بحدث الإنجاز النظري، فإن نوع أحداث الإنجاز النظري يمكن تحديدها عن طريق الضوابط الآتية :

ح إ ن م = (ق م ، هـ م ، ش م ، ع م)

أي أن نوع أحداث الإنجاز النظري، نوع الإنجاز النظري، يتحدد حسب نوع القول "ق" ، وعبر نوع الهدف" هـ م" ، ومجموعة مخصصة من الشروط مميزة لهذا النوع من الهدف" ش م" ، وكذلك بواسطة مجموعة من العواقب الاجتماعية" ع م" التي يمكن أن توجد لدى إتمام حدث الإنجاز النظري (قارن: موتش ١٩٨٧). إذا انطلقنا من أن نمط الجملة يحدد تلك الأصناف من القواعد التي تتناسب مع أنواع أحداث الإنجاز النظري، فإنه ينتج عن ذلك وجود التصنيف الآتي لأحداث الإنجاز النظري:

١- أحداث المعلومات من نوع الهدف "**الاعتقاد**" (س، م)، أي أن المنتج "م" لديه هدف بأن يعتقد السامع "س"، أنه صائب، أن واقعة معينة قد حدثت؛

٢- أحداث الطلب من نوع الهدف "**التنفيذ**" (س، م)، ينبغي للسامع "س" أن ينفذ حدثا معينا من المنتج أو يظهر رد فعل سلوكي إزاءه؛

٣- أحداث السؤال من نوع الهدف "القول" (س، م')، ينبغي للسامع "س" أن يخبر المنتج علما مخصصا بحدث السؤال، مما لا يملكه المنتج.

تكون كل هذه الأنواع الأساسية من الإنجاز النظري من مجموعة محدودة من طبقات أحداث الإنجاز النظري التي ترتبط بنوع الإجاز النظري بناء على الهدف الأساسي، وبناء على الشروط المختلفة التي تتطلبها، وكذلك بناء على العواقب المختلفة التي تنشأ عند إتمامها، تكون طبقات خاصة من أحداث الإنجاز النظري، فالنوع الطلبي ينتظم في طلب متماثل وطلب غير متماثل، وأوامر، وإرشادات، وتعليمات، وتوصيات إلخ، وكلها تتبع هذا النوع بناء على الهدف الأساسي "**التنفيذ**" (س، م)، لكنها تكون بناء على الشروط المختلفة طبقات خاصة من أحداث الإنجاز النظري. بالمقابل تنقسم أحداث المعلومات إلى تقارير وبراهين وادعاءات... إلخ. وكما بين أعلاه من قبل يمكن الانطلاق من أن كل طبقة تمثل عينة حدث خاصة، وعينة إنجاز نظري خاصة، ينظم فيها علم خاص عن الهدف والشروط التكوينية، وكذلك العواقب الاجتماعية لبناء العلم. أما فيما يخص اقتراح التصنيف المطروح هنا فيتعلق الأمر بأنواع علم الإنجاز النظري، أي بأنواع الأحداث **اللغوية الأولية**، وليس بأنواع

تتابع الأقوال المركبة، ولا بعلم عن طبقات النص.

(٢-٣-٧-٢) بنى الإنجاز النظري

نعلم من خلال العملية الاتصالية أن الأهداف لا تتحقق كثيرا بطرق مباشرة، بل بواسطة أهداف جزئية معينة، وأنه توجد للوصول إلى الهدف إمكانات تحقيق مختلفة، ويستطيع منتج النص أن يختار منها في الحالة المباشرة. فعلم الإنجاز النظري لا يشمل بذلك في معناه المحدد أعلاه فقط معارف عن الإنتاج أو التفسير لأحداث الإنجاز النظري الأولية، بل أيضا معارف عن تحقيق أهداف الحدث المركب، وبذلك عن الشروط التي ترتبط بها أحداث الإنجاز النظري وتدمج في وحدات الحدث، أي في الوحدات الوظيفية المركبة.

توظيف مكونات هذا العلم لدى المتكلم يترك آثارا كثيرة في بناء النص، فهو يثبت في بناء خاص في الأقوال التي عرفت إلى الآن بأنها في مجملها بناء حدث في النص. المشكلة التي جعلت بذلك في مركز الاهتمام كانت قد نظر إليها من قبل في الفصل السادس تحت وجهات النظر العامة ذات الطابع النظري في الممارسة، وكذلك وضحت بوحي من النص المثال (١٣). للوصول إلى الهدف لابد في أغلب الحالات أولا من خلق ظروف معينة، أي للوصول إلى أهداف إجرائية أو أهداف جزئية، يمكن عبرها الوصول من ثم إلى تحقيق الهدف الفعلي. أما الشروط اللازمة لكي ينظر إلى تحقيق هدف المنتج على أنه ضروري فتعتمد بشكل رئيس على نتيجة التقويم الإدراكي للحالة الاتصالية، وكذلك للمشتركين في الحدث. في (١٣) كان قد أمكن التعرف على أن المتكلم الذي يحاول أن يدفع السامع إلى تنفيذ الحدث، والذي يسعى إلى أن يحقق المتلقي "م"، وكثيرا ما يعطي تبريرا أو تعليلا لذلك عن سبب كون السامع يجب عليه تنفيذ الحدث المرغوب، وليس المتكلم نفسه، للوصول إلى الهدف المرجو لدى المتكلم. لكن المتكلم يستطيع أيضا عبر إدراك المعارف والحوافز والمواقف للمشتركين في الحدث أن يصل إلى نتيجة مفادها أنه يستطيع في الواقع أن يلزم السامع بتنفيذ الحدث

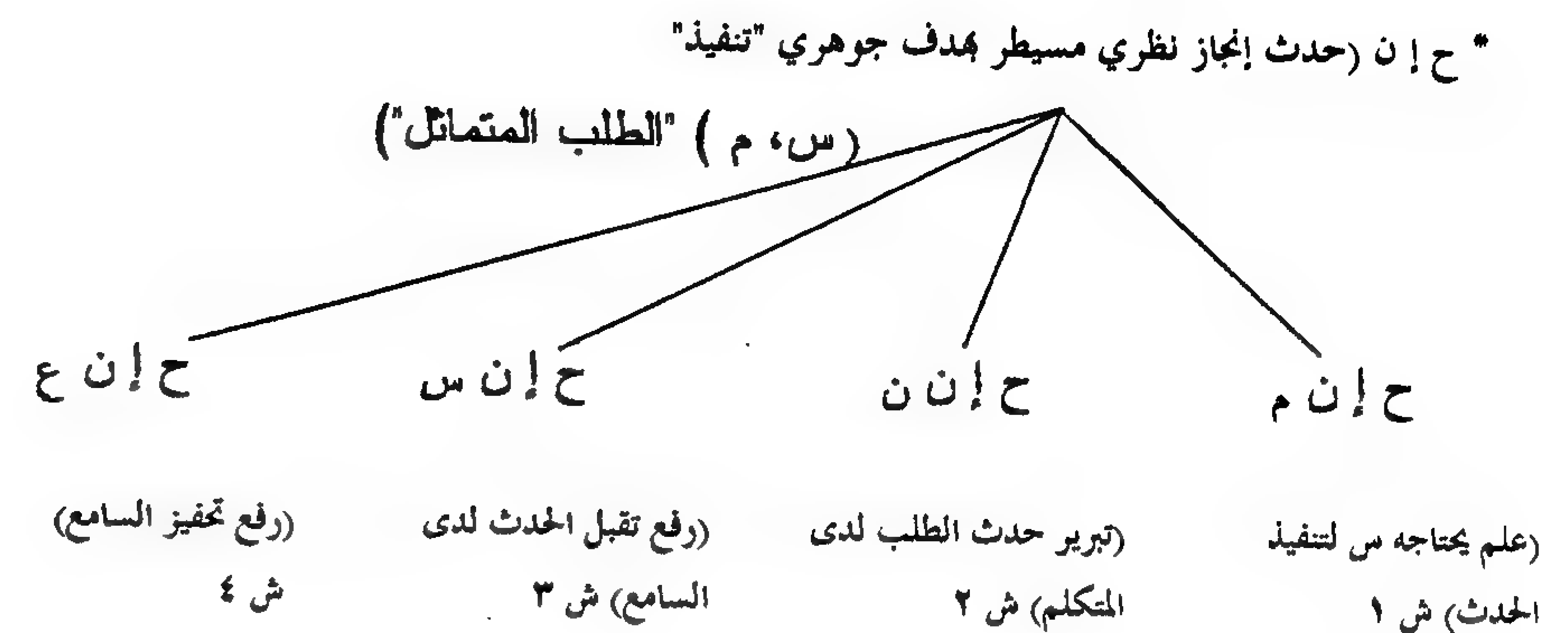
المرغوب، لكنه لا يستطيع أن يحفزه بشكل خاص لينفذ الحدث. أخيرا فهو يستطيع أن يوضح للسامع أنه يملك معارف وقدرات ومواهب كاملة لتنفيذ الحدث. ومع كل من هذه الأحداث من الإنجاز النظري يرتبط هدف معين، يتم بواسطته في النهاية خلق ظروف، لكي يتم الوصول بواسطة وحدات القول المركبة إلى هدف "**التنفيــذ**" (س، م). أما أحداث الإنجاز النظري التي تكون تتابع الأقوال، فلا ينظر إليها بالنسبة إلى تحقيق الهدف على أنها ذات قيمة مساوية. فهي تكون أكثر من ذلك أحداث إنجاز نظري مركبة يتم بناؤها، نظرا للأهداف التي يفترض التوصل إليها بواسطة أحداث الإنجاز النظري المفردة، بطرق مختلفة.

وفي هذا تبرير كاف للانطلاق من أن حدث إنجاز نظري **واحدا** يؤدي في وحدة حدثية مركبة وظيفة مميزة ذات شأن، لدرجة إمكان كونها مهمة لكل من المنتج والمتلقي، بينما تحقق أحداث الإنجاز النظري الأخرى أهدافا جزئية مساعدة نسبيا للحدث المعين المسيطر، أي لتحقيق هدف حدث الإنجاز النظري المسيطر لدى المنتج، مما يعد ضروريا. يوسم الموضوع الموصوف هنا لدى موتش / فيهفيجر (١٩٨١م) على أنه **ربط ذرعي** للأقوال أو **هرمية الإنجاز النظري**. وقد توصل إلى قناعات مشابهة أيضا سيرل (١٩٨٠م)، فانديك (١٩٨٠م أ)، فيرارا Ferrara (١٩٨٠م أ، ب)، وكلهم ينطلقون من أنه توجد **أفعال كلامية رئيسة** أو **أفعال كلامية مسيطرة**، وهي التي يكون تحقيقها بنجاح قائما على مساندة من **أفعال كلامية فرعية** أو **أفعال كلامية مساعدة** (قارن حول ذلك بالتفصيل شكل رقم ٩ وشكل رقم ١٠). ويمكن أن تكون أحداث الإنجاز النظري المركبة المنتظمة في هرميات الإنجاز النظري نفسها إضافية أيضا، أي في وظائف مساعدة فيما يتعلق بمركبات إنجاز نظري أخرى، يجب أن تقوم هي بضمان نجاحها. لا يزال العلم في الوقت الحاضر بعيدا عن الاستقرار حول مسألة العلاقات المساعدة، أي ما هي أنواع التعاون الموجودة بين حدث الإنجاز النظري المسيطر أو أحداث الإنجاز النظري المركبة من جهة وحدث الإنجاز النظري المساعد أو أحداث الإنجاز النظري المركبة بوظيفة مساعدة من جهة أخرى. **وقد سبقت الإشارة إلى**

أنواع من إمكانات العلاقات المساندة في سياق توصيف شروط التكوين لأنواع أحداث الإنجاز النظري من **قبل (قارن (١-٣-٧-٢)**. ذكر هناك أن أنواع الإنجاز النظري تشكل أبنية العلم، التي تتكون من العلم عن الأهداف الجوهرية وكذلك الشروط التي يجب توافرها لتحقيق الهدف. كل من هذه الشروط التكوينية التي توضح حالة الحدث في النص اعتمادا على التقويم الإدراكي، أي يمكن أن يتم تحقيقها بواسطة حدث إنجاز نظري، تعكس علاقة مساندة مميزة.

يبين شكل رقم ٩ هذه الواقعة مرة أخرى: ترتبط بأحداث الإنجاز النظري "ح إ ن م ـ ع " أهداف إجرائية، لها وظيفة مساندة نسبة إلى الهدف الجوهري. وتقوم بين حدث الإنجاز النظري المسيطر والأحداث المساعدة علاقات مساندة مميزة يمكن أن ينظر إليها على أنها روابط مميزة في الأصل بين حدث الإنجاز النظري الذي يوضح هدفا جوهريا، وأحداث الإنجاز النظري التي تحقق أهدافا إجرائية.

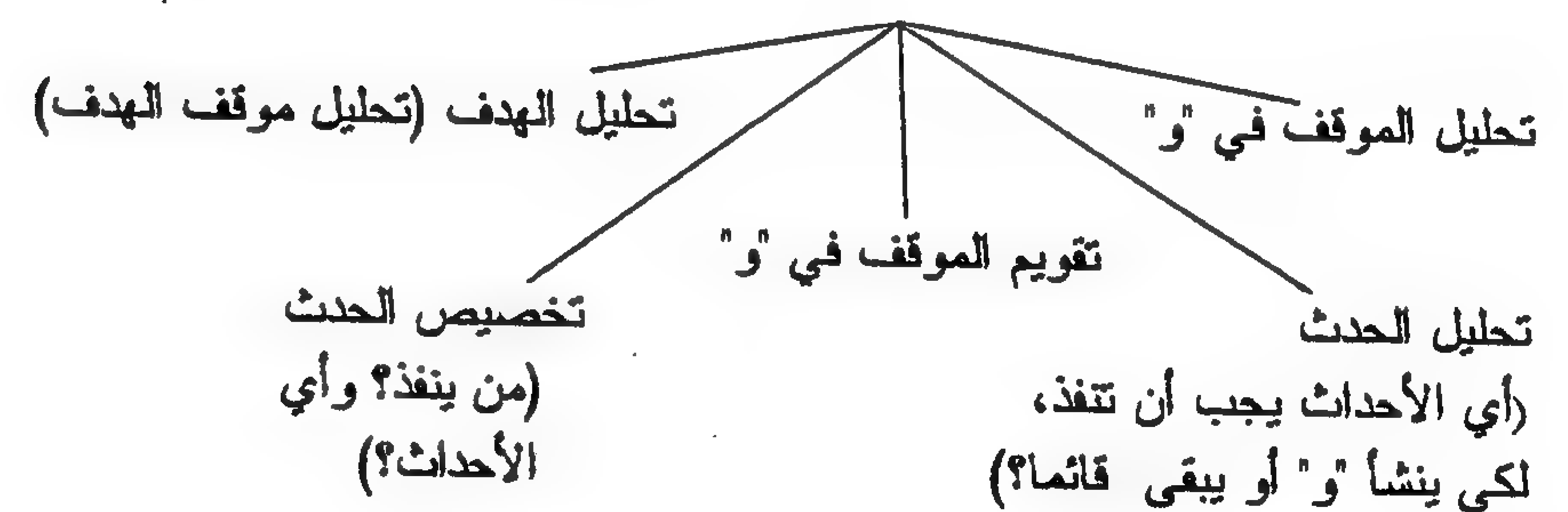
يستطيع الهدف الجوهري الذي ينوي المتكلم التوصل إليه بإتمام حدث الإنجاز النظري أن يساند أيضا بأن يبلغ المتكلم السامع عن عمله المستقبلي، ويحاول أن يعطيه عونا على الفهم أو يسهل قضايا فهم النص. ويتميز هذا النوع من علاقات المساندة الذي يتكون في العادة بواسطة ما يسمى القول غير الاتصالي، ويتشكل من حدث أو أحداث إنجاز نظري، عن النوع الموصوف أعلاه، بأنه في هذه الحال يعود أحد أحداث الإنجاز النظري دائما إلى السير الحالي لمجرى الاتصال. أخيرا يستطيع المتكلم أيضا أن يحاول التوصل إلى الهدف الجوهري بأن يحاول مساندة حدث الإنجاز النظري الذي يستطيع بواسطته إفهام هذا الهدف، ويستطيع بواسطته إبلاغ نيته، بمركب إنجاز نظري، أي بوحدة حدثية مدمجة وظيفيا. أوضح كل من موتش/ فيهفيجر (١٩٨١م) وفيهفيجر (١٩٨٣م أ) هذا النوع من روابط المساندة أو الإضافة اعتمادا على نصوص ندائية. تتم في هذا النوع من النصوص مساندة الحدث الطلبي الموسوم هنا بعلامة *، أي ذلك الحدث من **الإنجاز النظري** الذي يمثل هدفا جوهريا، بواسطة وحدات حدثية كثيرة،



شكل رقم ٩.

مما يمكن أن يعد وظيفيا تحليلا للموقف أو تقويما له، وتحليلا للهدف، وتخصيصا له.

* نفذ حدثا "ح"، حيث ينشأ وضع "و" معين أو يبقى قائما



شكل رقم ١٠.

(٣-٣-٧-٢) علم معايير الاتصال العامة

المتكلم الذي ينتج نصا لايملك فقط معارف عن كيفية إمكانه إفهام نية معينة لديه بمساعدة النصوص إلى السامع، وكيف يمكن للسامع أن يستقبل نصا وفق شروط الفهم الفعلية أو المقبولة لدى المتكلم، وكيف يمكنه تبعا لذلك أن يتزود بقدرة مساعدة على الاستقبال. المتكلم يملك أيضا معارف عن كم ما يمكنه أن ينشط من العلم المخزون في الذاكرة في حالة معينة بما يتوافق مع تحقيق الهدف، بكلمات أخرى: يمكن للمرء أن

ينطلق من أن المتكلم الذي ينتج نصا، لديه أيضا معارف عن المعايير الاتصالية الأولية، وأن لديه معارف عن كيفية إتمام إنتاج النص وتلقيه بوصفه نشاطا تفاعليا تعاونيا في حالة معينة. هذا العلم عن معايير الاتصال العامة كان قد حاول جرايس Grice (١٩٦٨م) الإحاطة به بواسطة مبدأ التعاون العام الذي يتبعه — حسب رأيه — كل المتكلمين:

مساهمتك في النقاش الذي تشارك فيه يجب أن تكون متماشية مع هدف المحادثة واتجاهها المتفق عليه في الموضع المعين.

يستنبط جرايس من ذلك أربعة حدود قصوى (حد الكمية والكيفية والعلاقة والطريقة)، ويرى أنه يمكن أن توجد أيضا حدود أخرى اجتماعية وجمالية وأخلاقية، مما لاتدخل في اختصاص مبدأ التعاون العام. ويجب ألا يستطرد هنا، حول ما إذا كانت حدود جرايس وإلى أي مدى تحيط بمجال المعرفة الذي ينبغي تحديده هنا داخل علم الحدث اللغوي، على أنه **علم معايير الاتصال العامة**. ينبغي فضلا عن ذلك أن يشار إلى أن منتج النص لديه معارف عن الكم الذي ينبغي أن يحتويه النص من معلومات في حالة معينة، حتى يستطيع السامع أن يعيد بناء قصد المتكلم، أي أن منتج النص لديه معارف عن التوقيت الذي يكون النص فيه مناسبا في حالة ما، والذي لايكون فيه مناسبا. فالمنتج لن يقوم بإعلام شريكه في الاتصال بشيء إلا إذا أيقن أن المعلومة بالنسبة إليه جديدة ومهمة. بذلك لا يكون ملزما دائما بالتلفظ بكامل قاعدة القضية. لأن السامع قادر على إعادة البناء الذهنية، فإنه يكون حتى في غاية عدم الاقتصاد إنتاج نص "معلوماتي" أكثر مما تتطلبه الحالة المباشرة. من ناحية أخرى يعلم منتج النص أيضا، أن النص ينبغي أن يحوي مجالا من الحقائق التي يعرفها السامع مسبقا، وأن منتج النص ومستقبله يملكان بذلك "عالما ذرعيا للكلام" "pragmatic universe of discourse" (كيمبسون Kempson ١٩٧٥م)، يكون نقطة عودة مشتركة لكل من منتج النص ومستقبله، ويكون بذلك **الشرط الضروري** للتفاعل ونشوء المحادثة. **وتشمل المعارف عن المعايير الاتصالية الأولية أيضا معارف عن** اختيار عينات إقليمية أو اجتماعية معينة

في لغة ما ذات علاقة بسياقات الموقف. ويشير جازدر Gazdar (١٩٧٩م) إلى أنه توجد بجانب اللغة اليومية لدى السكان الاستراليين الأصليين المعتادة ما يسمى "لغة الحموات" التي تستخدم دائما، إذا كان ضمن الحضور أقارب — حظر معينين (مثل: الحموات أو الكنات إلخ). أما كومري Comrie ١٩٧٦م، فقد أثبت في دراساته للغة الجاوية، أنه توجد عدة عبارات تعني "الرز"، مما يعتمد الاختيار منها على درجة التأدب التي يود المتكلم أو يضطر إلى التعبير بها بحضرة السامع. قائمة الأمثلة يمكن أن تطول. لكنه يكفي لعرضنا أن يشار من خلال بعض الأمثلة إلى المعايير الاتصالية المختلفة التي يتبعها المتكلم في سلوكه اللغوي.

(٤-٧-٢) علم ما وراء الاتصال

أشير عدة مرات من قبل إلى أن المتكلم يحاول لدى إنتاج النص قدر الإمكان التنبوء بشروط فهم السامع، بأن يبني في النص وسائل مساعدة في تقسيمه واستقباله اعتمادا على الهدف المباشر الذي يود التوصل إليه بواسطة النص في حالة معينة، وارتباطا بقاعدة القضية التي يطورها ويطابقها مع تتابع القضايا في مجرى إنتاج النص، وبواسطة تلك الوسائل المساعدة يبلغ السامع عن مجرى صنع النص المستهدف أو ما سبق تحقيقه. ويحاول المتكلم عن طريق هذه الوسائل التي يمكن أن تتناول على أنها مكونات ثابتة في خطة النص أو — كما هو الحال في الاتصال الشفوي الذي يراقب فيه منتج النص استقبال النص لدى السامع مباشرة، وبذلك يستطيع أيضا أن يؤثر بشكل مباشر — تؤخذ بناء على نتائج التأثير الرجعي في تحقيق النص، أن يتجنب معوقات الاتصال السائدة أو إزالة نزاعات الاتصال التي تكون قد نشأت. بذلك يستطيع منتج النص عند التخطيط للنص أن يجري عمليات إعادة أو أيضا عمليات اختصار، لكي يسهل بهذه الطريقة على السامع فهم النص، لكنه يستطيع أيضا في الحالات التي يفهم فيها خطأ، أو التي لا يفسر فيها المستقبل النص بالمعنى الذي يقصده المتكلم، أن يجري تصحيحات، وبذلك يشير بشكل مفصل إلى أنه أراد أن يفهم بذلك الشكل وليس

بشكل آخر. فيما يخص **المنع الوقائي لمعوقات الاتصال** — وأيضا التصحيح أو إزالة نزاعات الاتصال — **يستطيع منتج النص** أن يعود إلى احتياطي واسع من الأقوال اللغوية، يمكنه بواسطتها توجيه الاتصال وضمان فهم النص. أما الأحداث اللغوية التي يعيد المتكلم، أو يعادل، أو يوجز، أو يفصل بها شيئا، أو يصحح بها نفسه أو شريكه في الاتصال، فيطلق عليها في الأدبيات: **الأحداث المنظمة للنص** (أنتوس Antos ١٩٨٢م) و **الأفعال الكلامية المنظمة للخطاب** (فوندرلش ١٩٧٦م أ) و**الشكليات** (جارفينكل / ساكس ١٩٧٦م؛ بليسينر / نوتدورفت Bliesener / Nothdurft ١٩٧٨م) و**الأفعال الكلامية غير الاتصالية** (ماير — هيرمن ١٩٧٨م؛ تيشتماير ١٩٨٤م) و**الأحداث اللغوية المتعلقة بالاتصال** (فيهفيجر ١٩٨٣م أ) و **أحداث تكوين النص أو أحداث إعادة الصياغة** (جوليش / كوتشي ١٩٨٧م) و **إجراءات لتكوين النص في مجرى الاتصال** (رات Rath ١٩٧٩م). ويتبع هذه الأحداث اللغوية التي يعطى بواسطتها المتلقي مساعدات لفهم النص، ويفترض التوصل بواسطتها إلى الأهداف المساعدة (فيهفيجر ١٩٨٣م أ)، أحداث مثل: "المعادلة و الربط وتصحيح الوضع والتدقيق والتوضيح و التعميم" (رات ١٩٧٥م)، "الإعادة والتعديل والإكمال والإيجاز والمعادلة" (فوندرلش ١٩٧٦م أ)، "الاستمرار و التأكيد و الإعادة والتحسين والتقوية والإبراز" (فايس Weiss ١٩٧٥م)، "التوضيح و الإكمال والتخصيص والتصوير والتعليق" (دانيش ١٩٨٣م). وعلى الرغم من أن المتكلم — كما توضح هذه اللمحة السريعة — يستطيع التوصل إلى أهداف مختلفة تماما بهذه الأحداث اللغوية، فإن هذه الأحداث رغم اختلافاتها الوظيفية لها صفة مشتركة: هي أنها أحداث لغوية، يود منتج النص بواسطتها أن يضمن فهم النص، ويعود بواسطتها إلى مجرى الاتصال مباشرة. بكلمات أخرى: يستطيع كل من المتكلم والسامع لأجل إنتاج النص أن ينشطا علما خاصا، يحاولان **بواسطته منع معوقات الاتصال**. هذا العلم يمكن أن يسمى **علم ما وراء الاتصال**، **وينظر إليه على أنه مجال معرفة خاص** بعلم التفاعل.

(٥-٧-٢) علم بنى النص الشمولية

يتخذ المتكلم الذي ينتج نصا، بذلك في الوقت نفسه قرارا يخص البناء الشمولي الذي يحقق فيه النص. فمثلا يستطيع المتكلم أن يحكي إلى شريكه في الاتصال عن حادث مروري، وأن يدبج تقريرا إلى التأمين بوصفه شاهدا، وأن يعد محضرا عن حصول الحادث. سيتم في كل الأحوال تحقيق قاعدة القضية "حادث مروري" بشكل مناسب للأهداف المختلفة التي يتبعها المتكلم في النص، عبر أنواع مختلفة من النصوص التي تتمايز بعضها عن بعض بواسطة السمات المحددة. عندما يحكي المتكلم عن الحادث، فإنه سيفعل ذلك قبل كل شيء بصيغة شفوية، بينما كل النصوص الأخرى التي أخذ بها هنا، يتّم تحقيقها كتابيا. لكن الحكاية وكتابة المحضر وكذلك التقرير، تختلف بعضها عن بعض في مبادئ البناء الخاصة، وفي العلامات الشمولية المميزة أو "أشكال النص". ويمكن أن يستنتج أولا وبناء على المثال المورد هنا أنه لا تنشأ بين قاعدة القضية (في مثالنا حادث المرور) والهدف من جهة وبناء النص الشمولي من جهة أخرى أية علاقة، لأنه يمكن بوضوح أن يحقق "المحتوى" الواحد نفسه بواسطة أشكال نصية مختلفة تماما اعتمادا على هدف المتكلم. لكن التحليلات المفصلة لا تثبت هذا الانطباع الذي ينشأ لأول وهلة. والمتكلم والسامع لديهما خصوصية في **علم أبنية النص الشمولية** أو علم أنواع النصوص الذي يمكنهما من تحديد النص بصفته نموذجا في طبقة أو نوع. وقد اقترح فانديك (١٩٨٠م ب) أن تسمى هذه الصفات البنائية الشمولية في النصوص "الأبنية الشاملة" أو "الأبنية المعممة".

يشمل هذا العلم عن أبنية النص الشمولية أيضا معارف خاصة عن الوحدات "الشمولية" التي تعلم النصوص، وعن تعاقبها وكذلك عن العلاقة بين الهدف وقاعدة القضية وبناء النص الشمولي. فبالرغم من وجود كثير من الاقتراحات حول التصنيف اللغوي لأنواع النصوص في الوقت الحاضر وكون هذه الأبنية الشمولية قد نوقشت في السنوات الأخيرة بكثرة في دراسات علم اللغة النفسي عن معالجة النص (قارن: الفصل الحادي عشر)، فإن معارفنا الحالية عما يسمى "الأبنية الشاملة" مازالت في

مراحلها الأولى. لذلك ستكون إجاباتنا عن السؤال حول المعارف الخاصة التي يشملها علم أبنية النص الشمولية لا متقصية ولا مرضية. من الواضح من خلال عدة مصادر تجريبية أن كلا من المتكلم والسامع يملك علما خاصا عن أبنية النص الشمولية، وأنهما يستطيعان تصنيف كل النصوص التي ينتجانها ويتلقيانها إلى طبقاتها النصية المختلفة، ففي كثير من النصوص لا يعطى مطلقا بشكل واضح توصيف أصناف النص. مع ذلك يستطيع المتلقي لدى التقويم الإدراكي للنص أن يقرر، حول ما إذا كان المتكلم يحكي إليه شيئا، أو يخبره عن شيء، أو يجادله إلخ، أي أن المتلقي يستطيع اعتمادا على صفات النص الشمولية كما يبدو أن يقرر، حول ما إذا كان النص الذي أنتجه المتكلم روائيا، أو وصفيا، أو جدليا. سنحاول اعتمادا على ما يسمى النص الروائي وصف هذه المشاكل باختصار. من البديهي أن المتكلم يستطيع أن يحكي الحادثة عدة مرات، دون أن يلتزم بمطابقة تتابع الحوادث في الواقع مع تتابعها في الذكر في النص، بل يستطيع أن ينوع في نواح مختلفة. فبالرغم من أن المتكلم يستطيع أن يعرض الحادثة نفسها بطرق حكاية مختلفة، مما لا يحتم عليه أن يختار العبارات اللغوية المماثلة، فإن هذه العينات تظهر صفات بنائية مشتركة، وتتميز بوحدات ذات طابع محدد. من الدراسات الكثيرة التي تناولت إلى الآن النصوص الروائية (قارن: جاستهوف Quasthoff ١٩٨٠م أ، ب، جوليش / جاستهوف ١٩٨٦م) يمكن أن يستنتج أن نصوص هذا النوع تتسم ببناء قصصي مميز، يكون من وحدات مخصصة. إذا انطلقنا — كما هو الحال في اقتراحنا لنموذج علم اللغة النصي — من أن كلا من المتكلم والسامع يملك علما خاصا عن أبنية النص الشمولية، فإنه يمكن أن يفترض أن لديهما علما عن "أشياء الحكاية" الخاصة. لا يتبع إلى ذلك بالتأكيد أن الماء يبدأ الغليان عند ١٠٠ درجة مئوية وفيشتل بيرج Fichtelberg أعلى جبل في جمهورية ألمانيا الديموقراطية،[1] بل الأشياء التي يمكن وصفها أولا بشكل غير رسمي على أنها حوادث، وهي التي يدخل

---

(١) لم يعد لهذه الجمهورية وجود بعد وحدة الألمانيتين سنة ١٩٩٠م، لكنها حقيقة جغرافية سياسية لم يتمكن المؤلفان أو لم يحرصا على إثباتها رغم صدور الكتاب عام ١٩٩١م (المترجم).

فيها المتكلم نفسه والأشخاص المعروفين لدى المتلقي... إلخ. ففي الحكايات الحوارية يتعلق الأمر بالدرجة الأولى بأحداث حول أشخاص، ينظر إليها المتكلم على أنها مهمة، وبالتالي تستحق أن تذكر، حيث يمكن أن تكون أهميتها بسبب الخروج عن المعيار أو بسبب كون مجرى الأحداث لم يكن قابلا للتنبوء. لذلك يفترض في الدراسات عن النصوص الروائية أن الحكايات تتكون من وحدة واحدة، يمكن أن تسمى **واقعة**، تتكون هي بدورها من وحدات **تداخل وانفكاك**. وتحصل الوقائع دائما في حالة معينة، أي في إطار مكاني — زماني وأيضا مؤسساتي. لذا فإن إطار الموقف يعد وحدة مهمة أخرى في بناء النص الشمولي "الحكاية". ومن خلال خبرتنا الاتصالية نعلم أنه يمكن الإخبار بحكاية واحدة عن وقائع متعددة، تترابط في حادثة، وأن القصة التي حصلت، تقوم لدى المتكلم (تقويم)، وأن المتكلم ينوي استخلاص "الحكم" من الواقعة المحكية (المغزى) (حول بناء النصوص الروائية انظر: دانيش / فيهفيجر (محرران) ١٩٧٧م؛ قارن: (٣-٤-٢٣-٥).

الفصل الثامن

تخطيط النص، استراتيجيات الإنتاج

تم تحليل جوانب معينة من إنتاج النص بشكل مفصل في الفصلين السادس والسابع. وفي ذلك كان المنطلق أن المتكلم الذي ينتج نصا، يستعمل معارف مختلفة يمكن أن تنتظم في ثلاثة أنساق من المعارف وهي:

- علم لغوي.
- علم موضوعي أو علم موسوعي.
- عامل التفاعل الذي يشمل علم الإنجاز النظري وكذلك العلم الخاص بالمعايير الاتصالية، وعلم ما وراء الاتصال بوصفه علما خاصا بضمان التفاهم وكذلك منع نزاعات الاتصال وإزالتها (انظر حول ذلك أيضا الفصل التاسع عشر)، وعلم عن أبنية النص الشمولية أو أنواع النص.

لا يدعي هذا التصنيف الكمال، ولا يمكن إعطاء معلومات موثقة في كل حالة لتنظيم أنساق المعرفة المختلفة وبنائها من جهة، وكذلك لتفاعلها في قضية إنتاج النص من جهة أخرى. لذلك يجب أن يوضح مرة أخرى أنه يوجد حاليا نظريات عالية الدقة مختلفة تماما عن أنساق المعرفة المفردة، وأن إدراكنا لتنظيم هذه الأنساق وكذلك لمبادئ تأثيرها لا يزال في بداياته الأولى. ولدينا حاليا معرفة مؤكدة نسبيا عن العلم اللغوي. وقد مكنتنا دراسات نسقية في السنوات الأخيرة أيضا من إدراك أولي حول بناء علم التفاعل ووظيفته.

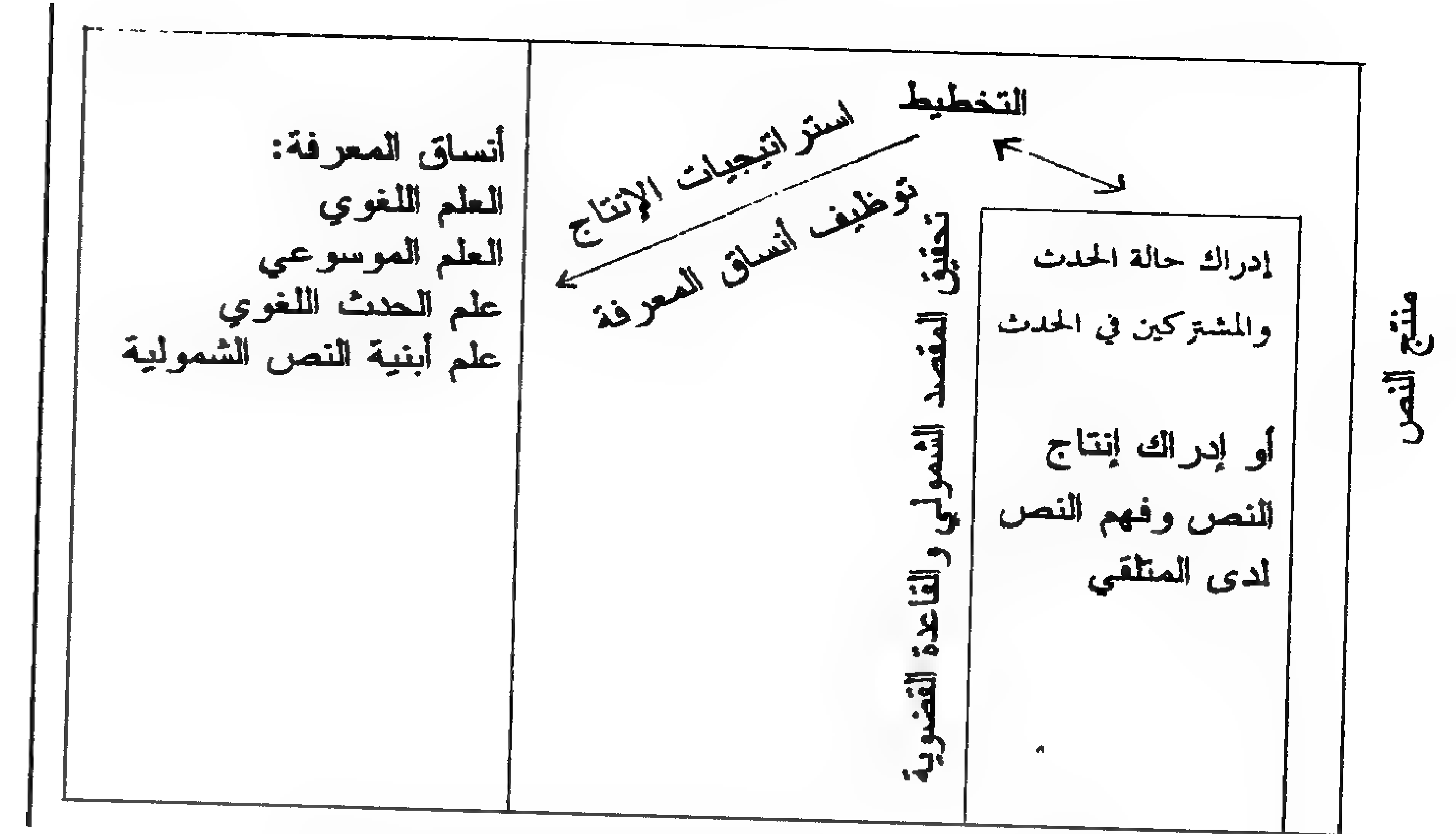
لا يستطيع البحث في الوقت الحاضر حتى بالمقاربة أن يقترح حلولا مرضية فيما يخص تنظيم العلم الموسوعي. وعلى الرغم من هذا العجز فقد طورت الآن مجموعة مهمة من تصورات الخلفية التي تساعد بدورها على استنباط فرضيات قابلة للفحص لاستمرار البحث في علم اللغة النصي. ويمكن توصيف بعض هذه الفرضيات فيما يأتي على شكل موضوعات.

إنه مبرر دون شك الانطلاق من أن تحديث المعارف لإنتاج النص ليست عملية تعاقب، بل عملية مشتركة تفاعلية لأنساق المعرفة المفردة. لذلك لا يمكن استنتاج تعاقب تحديث العلم لإنتاج النص من خلال التسلسل الذي توصف به أنساق المعرفة المفردة. ومما تأكد حديثا أيضا هو أن إنتاج النص يشمل بوصفه حلا مركبا لمهمات التخطيط، أي أن إنتاج النص قضية خلاقة، يحدث بها المتكلم استراتيجيا المعارف المفردة، حيث يحضر ذهنيا للأهداف التي ينوي التوصل إليها بواسطة سلوكه اللغوي. فيمكن من ذلك الاستنتاج بوضوح أن التحقيق اللغوي المباشر للنص واختيار الأقوال المناسبة تتم في مرحلة متأخرة نسبيا من هذه العملية، بينما يقع التخطيط للحدث الشمولي وأيضا ما يتوافق مع ذلك من قاعدة القضية في المرحلة الأولى من إنتاج النص.

إن أنساق المعرفة المفردة التي يوظفها المتكلم عند إنتاج النص، ليست علما موضوعيا فحسب، وليست أيضا مجرد وسائل مساعدة للعلم، يعيد إليها المتكلم أهدافه حسب ما يناسبها. في اقتراح النموذج المعطى هنا يكون المنطلق من أن كل هذه الأنساق المعرفية تشمل أيضا علما خاصا عن "التعامل" مع هذه المعارف، وأن كل هذه الأنساق المعرفية تشمل أيضا **علما إجرائيا**. الإجراءات التي تنشط بناء عليها هذه الأنساق المعرفية يمكن أن تفهم إما على أنها شيء روتيني، أو يبدو مبررا الانطلاق من أنه تحت بعض شروط الحدث تدخل إجراءات مخصصة حيز التنفيذ (قارن: فينوجراد Winograd ١٩٧٢م، مينسكي Minsky ١٩٧٥م، ١٩٧٩م). وقد تمت الإشارة في الجانب الإجرائي

إلى صفة منهجية هامة لنموذج تحليل النص المتطرق إليه هنا. وينطلق مثل هذا النموذج من أن المتكلم في سياق التفاعل يقوم بتنشيط تلك الأجزاء من علمه المكتسب والمخزون في ذاكرته بما يتناسب مع هدفه من الحدث، وهي الأجزاء التي يحسبها ضرورية لإنتاج النص بناء على التقويم الإدراكي لسياق الحدث، وكذلك للمشتركين في الحدث. تحديث العلم لا يفهم في هذا الإطار على أنه مجرد "استدعاء" لمعارف مختلفة من الذاكرة، بل على أنه قضية، تدخل فيها عمليات تفكير بشكل نسقي. حيث إن قضايا إنتاج النص لم تكن موضوع دراسة إلا قليلا نسبيا (قارن: فودور، بيفر / جاريت Garret / Bever ١٩٧٤م، جولدمان Goldman ١٩٧٥م، كينتش ١٩٨٢م، لوريا ١٩٨٢م، دي بوجراند ١٩٨٤م)، فإنه لا يتم تحديد واضح للعوامل داخل قضايا إنتاج النص إلا بصعوبة بالغة. لذلك لا يمكن القول حاليا بشكل قطعي، في أي المواقع التسلسلية يتم تنشيط أنساق المعرفة المفردة، وأي أشكال التمثيل ينتج عن ذلك، وأي العمليات تتطلب الأخرى، وأي العمليات تسيطر في الغالب.

تأثيرات الموقف على إنتاج النص كثيرة، لدرجة أنه لا يسمح أن ينظر إلى إنتاج النص على أنه منته، بل مفتوح باستمرار. لا تتعارض هذه الفكرة مع التوصيف المذكور أعلاه عن جانب التخطيط في إنتاج النص، لأنه تنشأ عبر إنتاج النص، أيضا علاقات تفاعل جديدة، ولأن المتكلمين يؤثرون ويغيرون بنصوصهم في علم المشتركين في الاتصال ومواقفهم وحوافزهم وتقويمهم، فإن إنتاج النص لا يوصف ويدرس إلا على أنه قضية ديناميكية، وبنائية، وإلى حد ما تامة، حيث يظهر فيه بشكل خاص جانب التعاون لدى الشريك. أما الجوانب المدروسة إلى الآن من إنتاج النص فيمكن أن توضح بإيجاز عبر الشكل التالي:



شكل رقم ١١. النص، بوصفه بناء ذا جوانب متعددة، تظهر فيه أنساق المعرفة المفردة.

الفصل التاسع

تفسير النص

• بناء إدراك المشتركين في الحدث • استراتيجيات تلقي النص • التكامل القضوي أفقيا ورأسيا • أشكال الإنجاز النظري والاستراتيجيات الذرعية

بعد أن تم توصيف عمليات إنتاج النص في الفصل السابع، ووضحت أنساق المعرفة المحدثة لذلك بالتفصيل، ينبغي فيما يأتي أن يرسم في خطوط عريضة على شكل نماذج، كيف تفهم النصوص لدى مفسر. أيضا هنا يتعلق الموضوع بعمليات عادية تماما، تجري بشكل آلي على ما يبدو، ولا يعيها المشتركون في الاتصال فيما يظهر، إلا إذا لم تفهم النصوص كليا، أو إذا لم تفهم بالمعنى المراد. خلافا لعمليات إنتاج النص تقع عمليات التفسير منذ أمد طويل في قلب الاهتمام اللغوي وأيضا النفسي. وقد أضيفت في السنوات الأخيرة بشكل خاص دراسات جديدة إلى نظرية فهم النص، وأيضا إلى المسائل المنهجية. وقبل أن نتوجه إلى مشاكل تفسير النص، نقوم بتوصيف أكثر تفصيلا لاثنين من هذه المواقف المنهجية:

(أ) فهم النص (تفسير النص وتلقيه) ليس صورة مطابقة، أو مجرد انعكاس لإنتاج النص. وليس مجرد نقل للمعلومات اللغوية إلى تمثيل إدراكي ـ بالرغم من أنه تنشط فيه تلك الأنساق المعرفية التي وصفت في سياق إنتاج النص بالتفصيل. التفسير والفهم نشاطان بنائيان مركبان، يتجاوز المتلقي عند مزاولتهما كثيرا معالجة معلومات المعنى، حيث "يملأ" المتلقي بناء معلومات النص الغامض في العادة بعلم مسبق أو

معارف، مما يكون قد خزن في ذاكرته، أو اكتسب أو حدث بواسطة التقويم الإدراكي الذي يسبق فهم النص.

(ب) يكون فهم النص بذلك قرارا أوليا قابلا للمراجعة فيما يخص التفسير، فهو "تفسير أولي ثابت"، تتداخل فيه خطوات التفسير الموضعية والشمولية التي تغير نتائج التفسير تماما، ويمكن حتى أن تصححها. يعد فهم النص أساسا قضية مصاحبة للنص، ومصاحبة للمعلومات، وكذلك مصاحبة للعلم أيضا، وأنها العملية التي يتم فيها توحيد المعلومات المنقولة في النص مع المعارف التي يشملهما العلم المسبق لدى المفسر. طريقا التفسير اللذان وسمناهما بقضية الفهم المصاحبة للنص والمصاحبة للعلم تسميان في الأدبيات غالبا استرتيجية النزول (top - down) واستراتيجية الصعود (bottom - up) في فهم النص. وفي كل اقتراحات النماذج يبرز أن كلا استراتيجيتي المعالجة لا تتم بشكل تعاقبي، بل تتداخلان وتتكاملان بشكل متبادل.

(١-٩-٢) بناء إدراك المشتركين في الحدث

لا يحدث فهم النص مطلقا دون شروط مسبقة ومثله في ذلك إنتاج النص أيضا. المتلقي الذي يفسر نصا، يبني أولا نموذجا لحالة الحدث وكذلك للمشتركين فيه، فهو "يعمل لنفسه صورة عن الآخرين". ونتيجة هذا التقويم الإدراكي لحالة الحدث والمشتركين فيه التي تسبق أي تفسير للنص، تحدد عمليات فهم النص إلى حد كبير جدا. إذ إنه بناء على المعارف النفسية يمكن أكثر من ذلك الانطلاق من أن فهم النص يقوم بشكل جوهري على إطار معطيات المتوقع. لذلك سيقوم مفسر النص أولا بفحص أي العلاقات الاجتماعية والعاطفية توجد مع منتج النص، وما إذا كان النص الذي يقوم بتفسيره ينتظم في قصة اتصالية، مما ينتج عنه أن المفسر يكون قد شارك المنتج من قبل في حل مهمات اتصال مشتركة، فضلا عن ذلك سيفحص في أي

المكونات السياقية ينتظم النص وسيأتي عند تفسير النصوص المكونة بشكل مصطنع أو أيضا النصوص العلمية بتوقعات معينة عن المؤلف. ويمكن أن تطول قائمة المقاييس الممكنة التي تؤثر في فهم النص. بشكل عام يمكن أن يثبت أن المقاييس الاتصالية والإدراكية والحالية، وكذلك الاجتماعية هي التي تحدد فهم النص وتقلص إمكانات تفسير النص. ويكون فهم النص دائما معتمدا على شروط المعالجة، وكذلك أيضا مهمات المعالجة التي يجب أن تؤدى في حالة معينة. في علم النفس الإدراكي وكذلك في علم نفس معالجة النص تم في السنوات الأخيرة تطوير كثير من اقتراحات النماذج والتي أصبح ممكنا بواسطتها نمذجة عمليات فهم النص كليا، أو وصف جوانب مختلفة من هذه العمليات بالتفصيل على أقل تقدير، ثم توضيحها من بعد. من العدد الموجود من الإسهامات البحثية عن فهم النص يمكن أن تذكر الإسهامات التالية بصفتها هنا ممثلة للكل (قارن بشكل خاص: (٢-٦-٢-١):

(أ) نظرية قواعد القصة (story - grammar) (ماندلر / جونسون / Mandler Johnson ١٩٧٧م، روملهارت ١٩٧٧م، ثورن دايك ١٩٧٧م) التي تقوم على الرأي القائل إن القصص يمكن أن تعالج بواسطة نموذج بناء حديث. يحاول أنصار هذا الاتجاه لذلك تكوين آلية قواعد، تبني مكونات الحدث في الحكاية، وتخدم بذلك في عملية فهم النص، حيث تؤخذ الحكاية على أنها نسخة في إطار تنظيم معروف من قبل. وبالرغم من أن نظرية قواعد القصة قد عززت بواسطة سلسلة من الدراسات النفسية، فإنها قد توارت اليوم إلى الخلف كثيرا، أو تم دمجها في سياقات نظرية أشمل (فانديك / كينتش ١٩٨٣م).

(ب) نظرية حلول المشكلة في النص (بلاك ١٩٧٨م) التي ينظر إليها على أنها عينة من قواعد القصة. بواسطة إجراءات هذه النظرية عادت بشكل خاص تلك الجوانب إلى مركز الاهتمام، حيث يمكن نمذجة تفسير القصة على أنه إنجاز عملي يقوم

به المفسر على فترات لمراحل المشكلة، مع كون الهرميات المركبة **لأحداث حل المشكلة** تنشأ بدرجات مختلفة من التعميم.

(ج) نظرية النماذج الذهنية (جونسون ـ لايرد ١٩٨٠م، ١٩٨٣م) التي أسست لجيل جديد من نظريات معالجة النص، خلافا للنظريتين المذكورتين أعلاه لم يعد يقع هدف هذه النظرية للنماذج الذهنية في نمذجة تتابع الأحداث المفردة أو أبنية حل المشكلة، بل في نمذجة "عالم النص" كاملا. ينطلق هذا النموذج في فهم النص من أن ذلك الفهم يقوم في الواقع على الأشياء الممثلة بوضوح في النص، لكنه يحوي مع ذلك علما مستقلا عن النص بدرجة كبيرة جدا، حيث أنشئ على مستوى التمثيل القضوي ما يسمى مستوى علم النص في النماذج الذهنية الذي يشمل حسب جونسون ـ لا يرد علم العالم وكذلك العلم الاتصالي أيضا (قارن: ٢-٦-٢-١).

(د) نظرية حل المشكلة (كلارك Clark ١٩٧٧م) التي تحاول نمذجة فهم اللغة على أنه نوع خاص من حل المشكلة الذي يقوم فيه السامع بحل مشكلة التفاهم على أساس النص المبلغ، والسياق اللغوي وغير اللغوي، وكذلك على أساس معايير الاتصال. لأن النصوص تدخل دائما في مواقف وترتبط بأعراف، وتتوقف في العادة أيضا أمام خلفيات علمية مشتركة للمشتركين في الحدث، فإنه من الممكن، ألا يعبر في النص إلا عن جزء صغير نسبيا من الرسالة (كلارك). ففي قضية فهم النص تملأ هذه المعلومة بواسطة علم العالم، أي أن المفسر يوسع دائرة العلم الذي لم يعبر عنه في النص بالتفصيل، حيث يبني جسورا بين الأقوال المفردة، وبهذه الطريقة يصنع علاقات بين الأشياء.

(هـ) نظرية الاستراتيجية (كينتش / فانديك ١٩٧٨م، فانديك / كينتش ١٩٨٣م). لأن هذه النظرية سيتم تناولها في ٢-٩-٢ بالتفصيل، فإنه يمكن التنازل هنا عن التوصيف الموضوعي لها (قارن: ٢-٩-٢).

كل الإسهامات النظرية المذكورة هنا تحاول من منطلقات مختلفة أن تصف جوانب معينة في فهم النص، لدرجة أنه يمكن الإشارة حول ذلك إلى أنه حاليا لم توجد بعد نظرية شاملة موحدة في فهم النص، ترسم هذه القضايا المعقدة في أشكالها المختلفة. وبالرغم من الاختلافات المنهجية والنظرية التي تظهرها اقتراحات النماذج المقدمة، فإنه يمكن الانطلاق من أن فهم النص يعد نشاطا بنائيا مستمرا، وليس مجرد حل شفرة المقول أو إعادة بناء المعني، أو نقلا بسيطا لمعلومات النص إلى التمثيل الذهني. يعد فهم النص أيضا بشكل دائم انعكاس موقف المفسر على سياق المقول والمعني والحالة. فضلا عن ذلك تشير تقريبا كل الإسهامات البحثية المقدمة إلى الآن إلى أن النصوص تعالج في عملية الفهم على شكل دائرة غير منتهية، بأن فهم النص يقسم إلى عوامل تتداخل فيما بينها وظيفيا، وأنه في عملية فهم النص تتم تلك العمليات وتمتلك معارف يتم استحضارها على أنها نتائج عمليات إدراكية لدى المنتج في البناء ذي الجوانب المتعددة للنص. يحدث هذا دائما بتنشيط مكونات العلم الموجود مسبقا لدى المتلقي. ولكي لا يبقى نقاش قضايا فهم النص طويلا على مستوى مجرد محض، يمكن فيما يأتي بوحي من أحد اقتراحات النماذج المذكورة أعلاه أن يرسم بشكل موجز كيف يمكن أن يوضح فهم النص على شكل نموذج بواسطة دمج الآراء النظرية في النتائج العملية. لأن كثيرا من المدارك التي حصل عليها إلى الآن لا تزال أولية، وبذلك يكون لها طابع الفرضيات، فإنه يبقى أن يشار إلى أن التقارير المصوغة هنا عن فهم النص لا تدعي مطابقة الواقع النفسي. نحن نختار لذلك نظرية الاستراتيجية، لأنها مقارنة بغيرها قد وضعت بعناية كبيرة نسبيا، وزيادة على ذلك تشمل بالتنظير أيضا مجالات حقائق عملية أوسع.

(٢-٩-٢) استرتيجيات تلقي النص

ينطلق نموذج المعالجة الاستراتيجية للنص الذي طوره بشكل خاص فانديك وكينتش من الرأي القائل أن فهم النص لايمكن أن يدرس ويوضح من خلال نماذج تعتمد المستويات البنائية الاعتيادية، بل من خلال نماذج تعتمد التعقيد الموافق لتعقيد القضية. هذا النموذج يعد أصلا نموذجا وظيفيا وإجرائيا، ويظهر نقاط اشتراك كثيرة مع نظرية الممارسة في علم النفس التاريخي الثقافي لدى ليونتيف وفيجوتسكي (قارن: أ. أ. ليونتيف ١٩٨٤م أ). فمفهوم الاستراتيجية الذي يعرف على أساس نظرية الحدث، يرتقي لدى فانديك / كينتش (١٩٨٣م) إلى تصور الإيضاح المركزي في قضايا فهم النص. وقد تبنى كل من فانديك وكينتش اعتمادا على بيفر (١٩٧٠م)، كلارك/ كلارك (١٩٧٧م) وغيرهم الرأي القائل إنه عند فهم النص توظف المعارف **استراتيجيا**، مما يمكن مساندته بالفرضيات الأساسية التالية:

(أ) "يبني" مفسر النص تمثيلا ذهنيا للأوضاع، التي تم إبلاغها عبر النص بواسطة المنتج، أي أن مفسر النص بتطبيقه لاستراتيجيات مختلفة يدخل النظام إلى المعلومات المأخوذة من النص، ويملؤها بالعلم الموجود من قبل؛

(ب) يفهم مفسر النص الأوضاع دائما على أنها أوضاع من نوع معين، بكلمات أخرى: وضع النظام يكون دائما مستندا إلى أنواع من الموضوعات وحالات اتصال وتفاعلات ونشاطات تفاعل؛

(ج) عند بناء التمثيل الذهني في النص لا ينتظر المفسر إلى نهاية النص، بل يبدأ به منذ الكلمة الأولى في بناء القول، ويعدل بذلك خطوة خطوة نتيجة التفسير الناشئة؛

(د) عند بناء التمثيل الذهني في النص يعتمد مفسر النص على مواقفه وقيمه وقناعاته وآرائه، بهذا يأخذ بتقويمات، تكون ذات أهمية للنظام؛

(هـ) عند بناء التمثيل الذهني في النص يراعي مفسر النص وظيفية النص في السياق الاجتماعي؛

(و) ويراعي مفسر النص كذلك وظيفة الإنجاز النظري في النص، أي أنه يعيد بناء قصد المتكلم نسبيا من سياق الموقف وسياق التفاعل؛

(ز) يراعي مفسر النص إدخال النص إلى التفاعلات الاجتماعية، بأهدافها، وحوافزها، ومعاييرها؛

(ح) لأجل تفسير النص يتم لدى المتلقي استدعاء النظريات والفرضيات وحتى النظريات الشخصية التي جمعها بناء على خبراته الفردية في تعامله اليومي مع المحيط الطبيعي والاجتماعي، لبناء معنى النص.

تم تدقيق مفهوم تفسير النص الذي ذكر بشكل عام من قبل بصورة كافية تماما وذلك من خلال الآراء الواردة في (أ) - (ح) عن المعالجة الاستراتيجية للنص.

ينطلق فانديك وكينتش في نمذجة فهم النص من نموذج متعدد المستويات، تحدث فيه المعالجة بشكل متواز على كل المستويات، وتتداخل فيه قضايا المعالجة على المستوى الموضعي مع قضاياها على المستوى الشمولي. وينظر في الواقع إلى قضايا المعالجة في مستوى ما على أنها مستقلة عن المستويات الأخرى، ومع ذلك يفترض - كما أشير إليه من قبل - قدر عال من التفاعل والاعتماد المتبادل بين المستويات المفردة. يقوم هذا النموذج بشكل مفصل على المستويات الآتية:

(١) مستوى قضايا النواة على أنها الوحدات الأساسية الدلالية

(٢) مستوى القضايا المركبة

(٣) مستوى التناسق الموضعي

(٤) مستوى البنية الكبرى

(٥) مستوى البنية الشاملة، أي الصيغة التقليدية لنوع معين من النصوص.

لأن المستويات الموضوعة من كل من فانديك وكينتش في **معالجة النص**، وكذلك الوحدات المقترحة لذلك لم ترسخ بعد لا من الناحية النظرية ولا من ناحية التصور، فسنعتمد فيما يلي بشكل خاص على تلك المراحل من المعالجة والوحدات التي يوجد بين أيدينا عنها حاليا معارف مؤكدة نسبيا. يتم أيضا لدى مناقشة هذه المسائل استدعاء معارف كثيرة، ذات علاقة بسياقات نظريات أخرى، ملتزمة بإسهامات بحثية أخرى.

السؤال الذي يشكل الوحدة الجوهرية، التي يقام عليها كامل البناء الدلالي في النص، لا تزال الإجابات عنه إلى الآن متباينة. فقد اقترح كينتش (١٩٧٤م) أن تكون معاني النص بواسطة القضايا. أما روملهارت (١٩٧٧م) فقد افترض أن النماذج هي الوحدات الجوهرية في تكوين النص، بينما ينظر شانك / أبلسون (١٩٧٧م) إلى بناء المعلومات على تلك الوحدات الجوهرية (قارن: ٢-٦-٢-١).

من خلال تحليل نقدي لاقتراحات النماذج الموجودة عن فهم النص يتبين أنه من الصعب فيما يبدو أن تفترض وحدة دلالية جوهرية، يمكن استنباط بقية الوحدات الدلالية منها. لهذا السبب فيما يظهر يؤخذ بمبدأ وجود وحدات متعددة في بناء معنى النص. من هذا الرأي تنطلق أيضا نظرية الاستراتيجية التي ترى القضية في أسفل مستويات التمثيل الدلالي.

يفهم من **القضايا** أبنية التصور التي ترسم الأوضاع الأولية. وتدرس القضايا في النظرية الدلالية على أنها الأبنية الإسنادية أو الأبنية الوصفية، ينسب فيها الخبر الدلالي، أو الأداة إلى فرد أو إلى مجموعة ثابتة من الأفراد صفة معينة أو يضع فردين في علاقة بعضهما مع بعض. ففي القضية **تلميذ** (س) تنسب الأداة المنطقية **"تلميذ"** إلى مجموعة ثابتة من الأفراد صفة "التلمذة"، وفي **يقرأ** *(أب، كتاب)* بالمقابل تصنع الأداة المنطقية **"يقرأ"** علاقة بين الخانتين الاسميتين "أب" و"كتاب". **في علم نفس معالجة النص** ينطلق المرء من أنه **عند فهم النص يتم تقطيع** معاني النص **إلى تلك القضايا الأولية**، مما يكون بواسطته قاعدة **النص** أو "**عالم النص**" (بيتوفي ١٩٧٨م). في مثال:

(٢٦) لقد أمطرت. الشارع مبلل.

يمكن لمفسر النص أن يربط القولين بعضهما ببعض اللذين تمثل القضية في كل منهما وضعا أوليا، لأن لديه معارف عن السياق الموجود بين الحالتين، حيث يمكن أن يصنع بين الحالتين **علاقة كمية مشروطة**. هذا ممكن، لأن مفسر النص يستطيع تنظيم تتابع القضيتين في نموذج قضية واحدة، كما يستطيع ربطهما بواسطة روابط مثل "**نتيجة لذلك**" أو "**لأن**". يوضح هذا المثال بشكل جلي، أن عبارات الربط الناقصة في (٢٦) التي يمكن بواسطتها التعبير بوضوح عن علاقة ـ السبب ـ النتيجة، يمكن تعويضها لدى المفسر بناء على علمه عن الأوضاع وعلاقاتها الممكنة (قارن: فريتشه Fritsche (محرر) ١٩٨٢م؛ كايسر Kayser (محرر) ١٩٨٣م؛ ميتسلتين / جاكشه Metzeltin / Jaksche ١٩٨٣م؛ ماير ١٩٧٥م، ١٩٨٣م).

بعبارات أخرى: يستطيع مفسر النص بناء على علمه عن علاقة الكمية المشروطة للأوضاع التي تنعكس في القضايا، أن ينسب صفة "التناسق" إلى تتابع أقوال. يكون المرء بذلك قد عبر ضمنا عن أن التناسق (قارن بالتفصيل الفصل العاشر) ليس المفهوم السائد في الإسهامات البحثية في قواعد النص على أنه صفة ثابتة في النصوص، بل على أنه مسند تقويمي، يمكن بواسطته نتيجة لتفسير النص ذي الأقوال المتتابعة أن تنسب صفة "متناسق" أو "غير متناسق" إليه (قارن: شارول Charolles، بيتوفي / سوسر Petöfi / Sözer (محررون) ١٩٨٣م، فريتز Fritz ١٩٨٢م؛ هايدريش / بيتوفي Heydrich / Petöfi (محرران) ١٩٨٦م؛ لوندكيست Lundquist ١٩٨٠م؛ نويباور Neubauer (محرر) **١٩٨٣م؛ بيتوفي** (محرر) ١٩٨٦م؛ بيتوفي / سوسر (محرران) ١٩٨٣م؛ **سوسر (محرر) ١٩٨٥م**).

أي الروابط الممكنة يمكن أن تصنع بين القضايا استنادا إلى البراهين اللغوية، أي جسور التناسق و المؤشرات أو أيضا اعتمادا على العلم الذي يملكه مفسر النص عن المحيط الاجتماعي والطبيعي، وفي أي علاقة يمكن أن توضع قضيتان، يعتمد بشكل كامل على مدى المعارف التي اكتسبها مفسر النص في تعامله النشط مع الواقع أو مدى العلم الذي تعلمه أو مدى الخبرات الشخصية التي اكتسبها. إنها حقيقة ملموسة أنه طبقا للمعايير الاتصالية العامة المبينة في (٣-٣-٧-٢) لا يحتوي النص إلا على ذلك العلم الذي يرى فيه المنتج كفاية لفهم النص. سيكون توضيح كل العلم في نص غير اقتصادي إلى حد كبير، ويخالف هذه المعايير وأيضا حقيقة أن المتلقي قادر على إعادة بناء الأفكار. إذا عالج مفسر النص مثلا تتابع الأقوال في:

(٢٧) صدمت امرأة بسيارتها شجرة. كانت قد عضتها قطتها.

وحاول أن يصنع علاقة بين القضايا، فإن تلك المحاولة في هذه الحال بالتأكيد ليست واضحة ولا محددة المعنى، كما هي الحال مثلا في (٢٦)، حيث يأتي بناء على نتيجة العملية الإدراكية "نتعرف عليه من أن " بلل الشارع يقع في علاقة سببية مع المطر، حتى لو كان أيضا في هذا المثال يوجد سبب آخر ممكن في بلل الشارع. لكي تصنع العلاقة بين القضايا في (٢٧) يحتاج إلى علم إضافي، مما لم يعبر عنه بوضوح في النص. هذا العلم يعد كثيرا سياق الحدث (قارن: دورف مولر ـ كاربوسا/ بيتوفي (محرران) Dorfmüller - Karpusa / Petöfi ١٩٨١م)، في حالات كثيرة يمكن أيضا أن يعوض العلم المفقود بواسطة عمليات إدراكية، أي من العلم الثابت، ويملأ الفراغ من مصادر العلم المخزونة في الذاكرة، مثلا بواسطة النظريات والتمثيل العلمي، مما نملكه عن الأوضاع المركبة ومجرى الأحداث وما شابه ذلك. يوضح باقي النص في (٢٧) العلاقات التي تشكل الشروط اللازمة لانتظام القضيتين في نموذج قضية واحدة. في هذا النص الذي يتنازل عن إعادة عرضه هنا لأسباب تتعلق بالإطالة، يمكن القول إن المرأة

المتعرضة للحادث كانت **تأخذ قطتها معها** دائما في السيارة، وأن القطة كانت قد أفزعت من شيء، **وأنها عضت السائقة**، التي فقدت نتيجة لذلك السيطرة على السيارة، واصطدمت بالشجرة.

مثال (٢٧)، المأخوذ من خبر صحفي، يظهر من جهة أن فهم النص يتأثر بالسياق إلى درجة كبيرة، من جهة أخرى أن العلم بالسياقات والتفاعلات وغيرها يقوم بوظيفة بنائية هامة جدا في فهم النص. ينتج عن ذلك بالطبع أن المتلقين المختلفين يمكن أن يصلوا في قضية فهم النص إلى نتائج تفسيرية مختلفة، بطرق مختلفة، ونابعة من عمليات بنائية متباينة، لأنه لايمكن أن يكون لدى كل المتلقين مصادر علم متماثلة، يملأون بواسطتها بناء النص، أي معلومات النص في قضية الفهم (قارن: فان دي فيلده van de Velde ١٩٨٦م، ريكهايم / شترونر Rickheim / Strohner ١٩٨٥م ب).

لا تتم الاستنتاجات، أي إكمال العلم، مثل الذي أصبح ضروريا في (٢٦) و (٢٧) لعملية فهم النص، عبر قنوات صارمة من الاستدلالات القياسية في المنطق الصوري، كما لاترتبط أيضا هذه الإجراءات الاستنتاجية دائما بالأسباب والشروط المؤثرة فعليا. وتعتمد العمليات النهائية من هذا النوع أكثر على الكيفيات التي ينظر إليها في سياق تفاعل معين على أنها مهمة، وعلى الأولويات والقيم وآراء المفسر... إلخ.

إنه بالتأكيد أمر واقع، أن دمج قضيتين في نموذج قضية واحدة يضبط في كثير من الأحوال بواسطة نموذج سببي. لكن الدمج القضوي لا يمكن في أي حال أن يقصر على هذه العلاقة. أصبح واضحا من خلال (٢٦) و (٢٧) أنه يمكن أن يشكل من النموذج السببي ظواهر مختلفة تماما، مما يمكن أن يعد سببا. يتعلق الأمر من ناحية بأسباب مؤثرة موضوعيا ذات طابع فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي كما في:

(٢٨) في هذا الصيف أمطرت السماء لعدة أسابيع. تجاوزت الأنهار ضفافها.

(٢٩) في هذا الصيف أمطرت السماء لعدة أسابيع. لم يكن ممكنا جني الحبوب.

(٣٠) في أكتوبر تكون صقيع. تجمدت عناقيد العنب.

لكنه من ناحية أخرى يدرج تحت النموذج السببي في الأدبيات أيضا تلك الأحوال، التي يعبر فيها المحتوى القضوي ض أ عن سبب إتمام الحدث أو عدم إتمامه، مما ينعكس في المحتوى القضوي ض ب.

(٣١) بيتر لم يستطع مشاهدة الفيلم. سيارته الفولفو كانت معطوبة العجلة.

لكنه يمكن أيضا أن تنتظم قضيتان في نموذج قضية واحدة، إذا عكست إحدى القضيتين حالة مركبة بينما الأخرى ـ أو الجزء الآخر ـ تخصص هذه الحالة المركبة. تقوم علاقة التخصيص هذه ـ في الحالة المعاكسة علاقة تعميم ـ على علاقات الجزء بالكل بين الحالات أو عوامل الحالة وكذلك على روابط العلاقة الكمية المشروطة بين تلك الحالات أو العوامل.

(٣٢) بالأمس اجتمع البرلمان. النواب تشاوروا حول ثلاث مسودات قوانين جديدة.

أخيرا يمكن للقضايا أن تدمج في نموذج قضوي واحد، إذا عكست عوامل بناء الواقعة أو حتى الأحداث التي نفذت بشكل تعاقبي (قارن أيضا: إنكفيست Enkvist ١٩٧٨م):

(٣٣) يأتي بيتر من المدرسة دائما عند الساعة الثانية. أولا ينجز واجباته. بعد ذلك يذهب يتبضع.

نماذج القضايا المناقشة إلى الآن من شأنها أن توضح المبادئ، التي تدمج القضايا بناء عليها، أي توضع بعضها مع بعض في سياق واحد. تعد العلاقة الكمية المشروطة بين الحالات التي تنعكس في القضايا، ضرورية، لكنها ليست شرطا كافيا، كما يتضح من مثال (٣٤) التالي:

(٣٤) فنلندا أغنى بلدان أوروبا بالبحيرات. قاعة فنلنديا صممها أ. آلتو A. Aalto. في شمال فنلندا تعيش حيوانات الران. في الجنوب وعول. نيكينن Nykkänen كسب ثلاث ميداليات ذهبية.

يمكن دون شك إثبات روابط العلاقة الكمية المشروطة بين القضايا في (٣٤). لكن العلم الممثل هنا لايمكن في الواقع جمعه تحت جامع معروف. ففهم النص وقضايا الدمج القضوي تعتمد فيما يبدو دائما على "أفكار رئيسة" و "موضوعات" و "أفكار مركزية" و"سياقات تفاعل" وغيرها، مما يصبح قوة تشكيل بنائية مركزية.

(٣-٩-٢) التكامل القضوي أفقيا ورأسيا

العمليات المعالجة إلى الآن في فهم النص التي تقسم محتويات النص إلى قضايا أولية، وتبني بين هذه القضايا علاقات، لكي تجمع شملها في مركبات قضوية، يتم تحديدها بشكل قطعي تماما بواسطة العلم الذي يملكه مفسر النص عن المحيط الطبيعي والاجتماعي. لهذا يتطلب التكامل القضوي دائما علما عن الحالات وعلاقاتها الكمية المشروطة، بل وأيضا العلم المسبق أو علم السياق عن علاقات التفاعل، وقصص الاتصال وما أشبه ذلك. أخيرا فإن عمليات التكامل القضوي بالمعنى المذكور أعلاه غير متصورة دون العلم الموسوعي، ودون النظريات العلمية وكذلك أيضا النظريات الشخصية أو علم الحوادث. تقدم هذه العمليات العلم الضروري، لكي تتم الاستنتاجات اللازمة لتفسير النص. بذلك يكون الشخص الذي يملك العلم الموضوعي المناسب عن أوبرفيزنتال والرياضة الشتوية قادرا على القيام بدمج القضايا دون مشكلة في:

(٣٥) ريناته نشأت في أوبرفيزنتال. هي متزلجة ممتازة.

ويستنبط ذلك العلم، أي يستطيع تعويض مالم يذكر صراحة في النص. وكل

آليات التكامل المناقشة إلى الآن التي تعتمد على نماذج القضية، والتي تستند إلى أنواع الأحوال والروابط المميزة بين تلك الأحوال، يمكن أن تسمى **التكامل القضوي الأفقي** اعتمادا على "اتجاه المعالجة". فعلى المستوى الموضعي يرسخ نموذج قضوي بين قضيتين، ويعتمد على الأحوال أو توافق الأحوال وكذلك على الترابط بينها. غالبا تظهر آثار قضايا التكامل هذه في البنية السطحية للنص على شكل وسيلة **تماسك**، لكن هذه ليست شروطا ملزمة في عمليات التكامل التي تتم عن القضايا في عملية فهم النص.

لكن يوجد كثير من تتابع الأقوال التي يجب أن يبحث لها عند الدمج القضوي عن جامع مشترك، أي جهة التنظيم المشتركة (قارن: لانج ١٩٨٣م). في عمليات الدمج هذه التي تسير في هذه الحال بشكل عمودي والتي تؤسس بدرجة كبيرة على قابلية المراجعة، يجب أن يوجد أولا تصور يمكن أن تدرج تحته القضايا المفردة. تعد هذه الطريقة في الدمج القضوي مميزة لمعالجة تلك النصوص أو مقاطع النص بشكل خاص التي تدخل فيها مسارح الحدث، كما هو الحال مثلا في الكثير من الروايات، والحكايات إلخ.

تربط آليات التكامل الأفقية والعمودية بين القضايا الأولية لتحولها إلى مركبات قضوية (أو قضايا موسعة) أو وحدات كبرى، حيث يكون لنتائج قضايا المعالجة الموضعية والشمولية دور مؤثر بالاشتراك مع مستويات المعالجة. فانديك (١٩٨٠م أ، ج) حاول أن يبين إلى أي مدى يمكن إيضاح هذه المبادئ في بناء الوحدات الدلالية على شكل قواعد، أي عبر أي القواعد المتشعبة تكون الأبنية الدلالية الكبرى.

(٤-٩-٢) أشكال الإنجاز النظري والاستراتيجيات الذرعية

كانت إجراءات المعالجة الدلالية للنص في النماذج اللغوية النفسية الخاصة بمعالجة النص تقع إلى الآن في مركز الاهتمام، حتى لو أمكن القول عن كل اقتراحات

النماذج أن فهم النص لا يمكن أن يحصر في تكوين معنى النص، وفي بناء قاعدة النص أو عالم النص، بل يشمل بالضرورة تفسير وظيفة النص أو الإنجاز النظري في النص. هذا بعيد عن الشك، لكن الآليات التي توصف وتوضح بواسطتها قضايا التكامل هذه ذات الطابع الإنجازي النظري في فهم النص، لم تبحث حاليا بشكل كاف، كما هي الحال في آليات تكوين الوحدات الدلالية. وفي ذلك تبرير كاف للانطلاق من أنه استنادا إلى تفسير وظيفة النص تدخل حيز التطبيق إجراءات موازية تماما، أي أن النصوص عند استقبالها تقطع إلى أحداث لغوية أولية، وأحداث إنجاز نظري، تنشأ بينها روابط خاصة، لكي يبنى من ذلك مركبات إنجاز نظري أو هرميات إنجاز نظري.

الإنجازات النظرية التي تدمج أثناء عملية فهم النص في نموذج إنجاز نظري، يجب أن تلبي في الوقت نفسه شروطا معينة. لذا يمكن الانطلاق من أن نماذج الإنجاز النظري تكون من أحداث إنجاز نظري، يمكن بواسطتها الوصول إلى هدف جوهري. وكذلك تلك الأحداث التي ينبغي أن تحقق أهدافا إجرائية استنادا إلى الهدف الجوهري، حيث يمكن افتراض وجود روابط مميزة وعلاقات مساندة مميزة بين تلك الأحداث ذات الإنجاز النظري التي يتوصل بواسطتها إلى الهدف الجوهري، وتلك التي تخلق شروط تحقيق هذا الهدف. لذلك ليس بالضرورة أن تكون أحداث الإنجاز النظري دائما مفصلة، بل يمكن أيضا أن يتم استنباطها. فأحد أهم الشروط لإعادة بناء سياقات الإنجاز النظري يكمن — فيما يبدو — في تنظيمها العلمي على شكل عينات أو نماذج.

حاولنا أن نبين عن طريق التمثيل من الفصل السادس إلى الفصل الثامن كيف يوظف العلم استراتيجيا لعمليات إنتاج النص وكذلك تفسيره، وبأي الإجراءات يتم تثبيت هذا العلم في أبنية النص. وسعت أعمالنا إلى توضيح أن العمليتين من النشاطات الخلاقة، ويجب أن تفهم على أنها عمليات دائمة الديناميكية. فالتحليل اللغوي

للنصوص لا يستطيع وصف ولا إيضاح العمليات الجارية فعليا عند إنتاج النص وتلقيه أو حتى التعرف على ما يحصل بشكل متزامن مع هذه العمليات وما يحدث في المقابل تعاقبيا أو بالموازاة، وأي العمليات والقضايا تتطلب الأخرى، وأيها بالمقابل تسود الأخرى... إلخ. تحاول النماذج النفسية إعطاء إجابة عن هذه المسائل. يجب أن يهتم نموذج تحليل النص اللغوي، كما هو الوضع المفضل في الأعمال السابقة، أكثر بدراسة أي أنساق المعرفة يثبت في بناء النص المتعدد الجوانب، وكيف تقوم هذه الأبنية بوظيفة خاصة. لذلك فإن الإطار النظري المفروض في هذا الكتاب والذي يتم تفصيله في الباب التالي في تحليل النص ليسَ نموذج عملية، بل نموذج إجرائـــي، يتمَ تجريده من تلك الحوادث المباشرة في إنتاج النص وفهمه، لكنه يحاول أن يبين كيف وأي المعارف تثبت بواسطة النشاطات التفاعلية للناس النشطين اجتماعيا في أبنية النصوص، وكيف تصبح بدورها من خلال هذه الأخيرة قابلة للتفسير. لذا لا يعامل النموذج الإجرائي النصوص على أنها شيء منته، بل يضعها في مقياس مركب من شروط إنتاجها واستقبالها، ويبين من خلال ذلك أن النصوص ليس فيها معنى أو وظيفة بحد ذاتها، إلا نسبة إلى الناس الفاعلين اجتماعيا. فهو لا يصف كيف تسير "اللعبة"، بل ماذا في "اللعبة".

الفصل العاشر

النص ونظرية النص

نموذج تحليل النص الإجرائي الديناميكي، كما حاولنا أن نوضحه في هذا الباب، لا يلغي فقط الفصل الجاري إلى الآن بين النص والمحادثة، ففي هذا السياق تحمل أيضا كثير من المفاهيم الأساسية في علم اللغة النصي، بما فيها مفهوم النص، مضمونا جديدا.

لا يزال مفهوم النص في الأعمال التي مرت بنا إلى الآن يُستخدم بشكل مختلف. فمن ناحية يُفهم النص من زاوية المنتج على أنه تحقيق لغوي لحدث شمولي بما يناسب ذلك من قاعدة قضوية، أي أن النص يفهم في هذا الجانب على أنه وجود ذهني، يتحقق لغويا في عملية إنتاج النص خطوة خطوة، ويبعد إلى الخارج ومن ناحية ثانية يلقى الضوء على النص من زاوية المفسر، ويوضح في ذلك بشكل خاص، كيف ينشأ من النص مرة أخرى تمثيل ذهني، أي تمثيل معنى النص أو وظيفة النص في وعي المفسر. وأخيرا - من ناحية ثالثة - يعتمد مفهوم النص على محصلة النشاط اللغوي، على الحضور الممثل كتابيا أو شفهيا والقابل للملاحظة نتيجة لذلك. ولكي لا يبقى التصور الأساسي مستخدما بمفاهيم مختلفة، سيقتصر استعمال النص فيما يأتي على المعنى المذكور أخيرا، وبذلك يعود على الأقوال التي تمثل بإحدى هاتين الصيغتين، والتي تنتظم أحد هذين النمطين من الوجود. نعلم من خلال عمليتنا الاتصالية أن النص لا يمكن تحقيقه فقط من خلال أنساق المعرفة التي درست بالتفصيل في الفصل

السابع. بل إنه في كثير من الحالات الاتصالية وأنواع الاتصال يتم استدعاء الحركات وتعبيرات الوجه المصاحبة لتكوين النص التي تملك وظيفة بالغة الأهمية لفهم النص. توجد أخيرا أنواع من الاتصال، تحوي فيها النصوص بالإضافة إلى أنساق المعرفة المذكورة رموزا ومعادلات وتصاميم ورسوما. لذلك فإن التفريق بين الفهم **الواسع والضيق** للنص يبدو مقبولا، حيث يشمل الواسع كل تلك الأنساق السيميائية التي ثبتت بجانب نسق الرموز اللغة في بناء النص. أما أغلب إسهامات البحث في علم اللغة النصي التي ظهرت إلى الآن، فتقوم على الفهم الضيق للنص. ولا يعد هذا تضييقا غير مقبول، بل طريق منهجيّة ضرورية، استندت إلى واقع المعرفة الحالية. فاليوم لا يزال باب حل المشكلة مفتوحا على مصراعيه، كيف تتفاعل الوسائل اللغوية مع الوسائل فوق اللغوية (أي الحركات وتعبيرات الوجه وغيرها)، وكيف تدرس الأدوات فوق اللغوية بالتفصيل، وكيف يمكن دمجها في نموذج تحليل النص. لذلك لا يعد إغفال هذه الظواهر تجريدا غير مقبول أو حتى إهمالا لجوانب هامة من بناء النص، بل تناول ثبت بناء على ما سبق عرضه من عجز في إدراك هذه الظواهر أنه مبرر. يفهم النص في العمل الحالي أيضا بالمعنى الضيق، لهذا تعكس تحليلات النص أيضا الأدلة اللغوية فقط. إلى الآن كان قد اقترح بعد دراسة العوامل الهامة في إنتاج النص وكذلك في تلقيه، تعريفان تجريبيان للنص، استنبطهما المؤلفان مما وصل إليه التطور في الإطار النظري المبين هنا في خطوط عريضة. وأخيرا سنحاول تدقيق هذه التعريفات بالعودة إلى نموذج تحليل نصي ديناميكي. وفي ذلك يمكن الإشارة إلى أن الأمر هنا يتعلق بتعريف للنص، يكون عاما من جهة، حيث يشمل كل إمكانات ورود النص، لكنه أيضا متخصص من جهة أخرى، حيث يسهل عملية التفريق بين ما هو نصي وما ليس نصيا من الأقوال. هذا التفريق لا ينظر إليه على أنه فاصل قاطع، يمكن من خلاله التحديد الدقيق للنقطة التي يتوقف فيها النص عن أن يكون نصا. مثل هذا الافتراض سيكون مخالفا مبدئيا لنموذج

تحليل النص الديناميكي. **من ناحية أخرى** لابد من المطالبة بأن ينطلق كل اقتراح نموذج تحليل نصي من مفهوم قادر على حمل الطرح النظري. أما إلى أي مدى يعكس هذا المفهوم فهمنا العادي وعلمنا البسيط عن النصوص وعن صفاتها ووظائفها، فهذه مسألة أخرى.

يفهم ضمن النصوص نتائج النشاط اللغوي للناس الفاعلين اجتماعيا الذين يتم بواسطتهم تحديث العلم بمختلف أنواعه اعتمادا على التقويم الإدراكي للمشتركين في الحدث وأيضا سياق الحدث من منتج النص، مما يظهر في النصوص بطريقة خاصة، ويكون بناؤها المتعدد الجوانب. يعطي بناء النص مؤشرا في الوقت نفسه إلى الوظيفة التي ينسبها المنتج إلى النص في سياق تفاعل معين، وتشكل قاعدة العملية التفسيرية المعقدة لدى متلقي النص. تجسم النصوص بالمعنى المفهوم هنا ـ كما أشير إليه مرات من قبل ـ نتائج الفاعليات. وتبعا لفهم النص الديناميكي ينطلق من أن النصوص ليس لها معنى وليس لها وظيفة بحد ذاتها، بل تتبع دائما نسبيا سياقات التفاعل وكذلك المشتركين في الحدث الذين ينتجون النصوص ويتلقونها. فالنصوص ليست متناسقة أيضا في ذاتها، كما تتبنى أغلب اقتراحات النماذج إلى الآن. إنهم المشتركون في الحدث الذين يضعون السياق في النص، ويظهرون هذا السياق في بناء النص، لكي تتم إعادة بنائه في عملية الفهم المعقدة التي تتبادل التأثير فيها بشكل وثيق معلومات النص والعلم المسبق. إذ إن التناسق يكون مقصودا لدى المنتج، ويكون متوقعا لدى المتلقي، ويؤدي مهمة ترتيب الأقوال في عملية فهم النص.

إذا قارنا هذا التحديد في مفهوم النص وكذلك الصفات النوعية المستنبطة منه مع تعاريف النص التي طورت مثلا في سياق قواعد النص، فإنه يبدو واضحا الفرق الأساسي في نواح عديدة. **فأغلب تعريفات النص الموجودة** تضع للنصوص في الأساس أربع سمات نوعية. **أولا يطالب بأن النصوص** مبدئيا أكثر تركيبا (تعقيدا) من الجمل،

مما ينتج عنه أنه يفهم ضمن النص تتابع قولين إلى س من الأقوال. والحد الأدنى في ذلك يتم تحديده في العادة بواسطة مصطلحات القواعد النظرية مثل الجملة أو أيضا قول الجملة، أما الحد الأعلى في المقابل فبواسطة عبارات الأجناس الأدبية مثل الرواية، الحكاية... إلخ. ولا يكفي معيار التركيب (التعقيد) للتفريق بين ما هو نص وما ليس نصا من الأقوال. يحاول هذا الفرق تبريره تقريبا في كل تعريفات النص بواسطة معيار التناسق، حيث يفهم تحت التناسق صفة ملازمة للنص، مما يشار إليه بواسطة كثير من آليات الربط مثل سلاسل النظائر وعبارات الربط وغير ذلك. يقدم المعيار الثالث في التعريفات الموجودة بشكل أقل: موضوع النص الذي يستخدم أيضا لأجل التفريق بين الأقوال النصية وغير النصية. رابعا يطلب أخيرا للنصوص صفة نوعية بأن تكون لها عزلة نسبية. فبالرغم من أن إمكانات الإيضاح في هذا التصور قد بقيت بعيدة جدا عن التحديد، فإن كل تعريفات النص المتوافرة تقريبا تنطلق من هذه الصفات النوعية (قارن: بيتوفي (محرر) ١٩٧٩م، ١٩٨٢م).

تعريف النص المقترح لدينا لن يكون دون شك وافيا بكل المطالب التي تتعلق على تعريف قائم على النظرية. لكن مما لا يرقى إليه الشك أنه يفضي إلى تعريفات النص الموجودة ويمكن من تجاوز الفهم السائد الراكد لمصطلح النص. من ناحية أخرى لم تعد الصفات الجوهرية للنصوص توضع ملازمة للأدلة اللغوية المفردة، بل أصبحت تفهم على أنها نتيجة جهد تفسيري معقد، لا يشمل فقط التكامل القضوي، بل أيضا دمج أحداث الإنجاز النظري، ووحدات الحدث وكذلك وحدات بناء النص الشمولية.

من خلال هذا الفهم الديناميكي للنص تتم الإجابة أيضا عن السؤال المطروح كثيرا في تاريخ علم اللغة النصي حول مجال موضوع نظرية النص وكذلك بنائها.

في إطار تناول التكامل المناقش هنا تجري المحاولة للفصل في مجال الحقائق المعقدة للنص بين المجالات المفردة ذات الصفات البنائية والوظيفية المشتركة، ودراسة كل منها

وإيضاحه بواسطة نظريات متخصصة. بكلمات أخرى: تفهم نظرية النص على أنها نسق من العلاقات المتداخلة لأجزاء النظريات المترابطة التي تصور كل منها صفات خاصة من بناء النص المعقد وتوضحه، كما تقوم هذه الأبنية بوظائف معينة. فنظرية النص بوصفها نوعا من النظرية الفوقية ينظر إليها في هذا الشأن بشكل ناقص مثل المحاولات الكثيرة إلى الآن لتوسيع النماذج الموجودة بالتدريج، حالما تصطدم هذه بالحقائق التي تتجاوز الإطار النوعي لتلك النماذج. ويجدر التذكير هنا مرة أخرى بمحاولة تكوين قواعد النص أو إدخال ما يسمى العوامل الاتصالية ـ الذرعية إلى القواعد التي بواسطتها ينبغي دراسة صفات تحول العبارات أو الجوانب الاتصالية ـ الذرعية في الأقوال. مثل هذا التناول أثبت أنه غير مناسب. وحسب فهمنا تشمل نظرية النص ثلاثة مجالات نظرية كبيرة، هي:

- نظرية القواعد
- نظرية السلوك اللغوي
- نظرية إنشاء النص

تشمل كل واحدة من هذه النظريات بدورها عددا كبيرا من النظريات الجزئية التي تصور كل منها صفات خاصة في بناء النص. فنظرية القواعد ونظرية المعجم تدرس أنساق المعرفة التي أصبحت ظاهرة في النص، والتي كانت تسمى في الفصل السابع العلم اللغوي. أما نظرية السلوك اللغوي فتوضح بالمقابل البناء والإجراءات الآلية لعلم الإنجاز النظري الضروري لإنتاج النص وتفسيره، وللعلم عن المعايير الاتصالية العامة وكذلك لعلم ما وراء الاتصال. توضح نظرية إنشاء النص أخيرا مبادئ تنظيم أبنية النص الشمولية وكذلك صفات أنواع النص. غير أن تصوير بعض الجوانب في بناء النص من خلال نظريات مفردة لا يتجاهل بأي حال أن الأمر هنا يتعلق بظواهر على درجة عالية من التداخل. إذ يتم فصلها بعضها عن بعض عند النظر العلمي إليها بهدف

التمكن من الوصول إلى عمق علاقاتها المتداخلة بواسطة التحليل النسقي فيها. والجدير بالذكر أن هذه المجالات النظرية الثلاثة مازالت تعامل حاليا بدرجات متفاوتة. فلدينا معرفة جيدة نسبيا بمجال موضوع القواعد ووحداتها التمثيلية وبناء المعجم ووظيفته وبالإجراءات الآلية لعلم القواعد والمعجم. أما الأقل تطورا في المقابل فهي نظرية السلوك اللغوي التي لا تتوقف عند تحليل أقوال الجمل المفردة. وأخيرا لاتزال معرفتنا بأبنية النص الشمولية في الوقت الحاضر قليلة جدا ومحصورة في المعارف الأولية، بالرغم من إمكان الحصول على بعض المدارك عن الأبنية الكبرى للنص.

الباب الثالث

النص، عينة النص[1] ونمطه

• مدخل إلى الإشكالية • طرائق التصنيف اللغوي للنصوص • أسس التصنيف المتعدد المستويات • مستويات التنميط • تحديد المستويات والتكامل

(١) تختلف "عينة النص" (Textsorte) عن "نوع النص" (Texttyp) في كون العينة تشمل أعلى درجات الخصوصية من طبقات النص ذات السمات الدرجية والنصية الداخلية المختلفة (مثل: وصفة الطبخ، الوعظ، المقابلة) (المترجم).

الفصل الحادي عشر

مدخل إلى الإشكالية

بعد ما قدم من أعمال في الباب الثاني فإنه أمر بديهي أن المتكلم الذي ينوي إنتاج نص **عليه** أن يصور الحدث الشمولي وكذلك القاعدة القضوية المرتبطة بهذا الحدث في نموذج **واحد**، ينظم محتوى النص وكذلك هدف الحدث المبتغى من النص على مستوى **شمولي**، ويظهر في البناء المعقد للنص بطريقة خاصة.

هذا التصميم البنائيْ الشمولي ليس فقط شرطا ضروريا لابد منه للإنتاج، بل **هو** أيضا عامل حاسم جدا لفهم النص لدى المفسر. العلم الخاص الذي يتم استخدامه **لهذه** النماذج النصية، والذي ينظم المعمار الشمولي للنص، سبق أن أسميناه في (٥-٧ ٢) **علم أبنية النص الشمولية** أو **علم عينات النـــص**. ما زالت المصطلحات التي **اقترحت** للدلالة على هذا النسق المعرفي بالتأكيد أولية مثل معرفتنا بهذه الأبنية. افتراض **وجود** نسق معرفة خاص بهذه المبادئ في التصميم البنائي الشمولي يمكن تبريره أولا **بواسطة** العدد الكبير من تأملات التقريب. ويمكن أن يذكر بعضها على شكل نظريات **فيما يأتي**:

(أ) يحصل المتكلمون في نشاطهم اللغوي على علم عينات النص أو علم التصنيف الذي يمكنهم من العمل المشترك في أي جماعة بشرية في مجالات الاتصال المختلفة، **حيث ينتجون ويفهمون** نصوصا يستطيعون وضعها دائما في علاقة نسقية **مع الحالات والسياقات والمؤسسات**، أي أن المشتركين في الاتصال

يكونون في وضع يمكنهم من التصرف اجتماعيا وبشكل مناسب للموقف أيضا في مختلف مجالات الاتصال التي يدركون أنها سياق في طبقة معينة.

(ب) يبدو أن علم أبنية النص الشمولية ليس فقط افتراض مبرر في مقاربات التصنيف الاتصالي، بل أيضا لأن المتكلمين يكونون في وضع يمكنهم من إنتاج النص الواحد نفسه في مختلف حالات الاتصال معادا، دون العودة في ذلك إلى الأبنية النحوية نفسها وكذلك شواهدها المعجمية. أخيرا يمكن عند الإعادة أن ينوع في تعاقب وحدات معينة من الحدث، مما لايؤثر كثيرا في صيغة النص أو نموذج النص مثل التغييرات في الأبنية النحوية والتمثيل المعجمي. أما مثال الصورة النمطية في ذلك فهي القصة ذات الطابع الحواري (قارن: جاستهوف ١٩٨٠ م أ، ١٩٨٠ م ب)؛

(ج) المتكلمون لديهم القدرة على التجهيز الاجتماعي للنصوص التي استقبلوها، وترتيبها حسب الطبقات المرتبطة بها، والتمثيل على هذا الترتيب برموز معجمية، تتوافر لذلك الاستخدام في مجتمع بشري. ويمكن للمتلقي الذي يفسر نصوصا مختلفة، أن يبين أن النص يتبع إلى طبقة الحكايات، أو وصفات الطبخ، أو النصوص القانونية... إلخ، على الرغم من أنه في هذا النص لايوجد عنصر مفردات أو مجموعة اسمية يجب أن توجد على أنها إشارة مبكرة وغالبا لايوجد شيء يدل على أن الأمر يتعلق بقصة أو وصفة طبخ.

(د) يوجد لكثير من النصوص إشارات مميزة (أقوال مألوفة، مبادئ تنظيم، تعليمات تشكيل أو توصيات تشكيل... إلخ)، يمكن أن يكون لها وظيفة مؤشر إلى الطبقة. من أمثلة ذلك:

أبنية مميزة لافتتاح النص مثل *"كان ياما كان..."*، مما يشير إلى خرافة وفي بعض الأحيان أيضا إلى طبقة النكتة، *"باسم الشعب"* وغيرها، مما يكون مألوفا

في أحكام المحكمة، *"حبيبتي ماريا، سيدي المحترم المدير... إلخ"*، مما يعد إشارات مميزة لافتتاح الرسائل. بجانب هذه الإشارات ترد في كثير من النصوص صيغ تنظيم، تدل على طبقة من النصوص أيضا أو حتى على نصوص من مجالات اتصال معينة. إذ يمكن أن يستدل من خلال بناء بنود مع كم كبير من الاحتمالات على نصوص قانونية أو نصوص عقود وغيرها، ومن خلال أبنية موزونة على نصوص شعرية، ومن خلال كثير من "الخانات الفارغة" التي تحتاج إلى ملء في النص، يستدل على استمارات. أخيرا يقوم "ورود" النصوص أيضا بوظيفة تكوين الطبقة. يوجد عدد غير قليل من النصوص أو فئات النصوص التي ترفق بمنتجات معينة، لأنها تحتوي على إرشادات عن الأشياء أو التزام ضمان أو شهادات تقنية... إلخ. وبذلك أيضا تكون النصوص المصاحبة لمنتج ما بذلك أيضا مؤشرا إلى نوع النص أو عينة النص" مثل النصوص التي تكون أحوال عامة معينة ذات أهمية لها (قارن: هينزل Hensel ١٩٨٧م).

(هـ) يحصل المتكلمون فيما يبدو في عملية توطينهم الاجتماعي أيضا على علم بأنه يمكن أن تربط بصيغة نص تقليدية أو بقالب دائما محتويات خاصة فقط أو موضوعات وأيضا "وظائف". لتبسيط الأمر بشكل عام يمكن أن يقال: في رسالة شخصية يبلغ (اعتمادا على العلاقات الاجتماعية والعاطفية بين شركاء التفاعل) في العادة تجارب شخصية إلى المتلقي يتوقع أنها ذات أهمية بالنسبة إليه. عناصر النص من هذا النوع يمكن بذلك أن تكون مشاعر، إعطاء أو طلب تقويم. بالنسبة إلى نصوص الرسائل يتبع هذا إلى قطاع التوقع الذي "يفسر" به المتلقي نصوص هذا النوع، وبالمقابل سوف لايكون الشيء العاطفي وعبارات الحالات النفسية وغيرها موضوع تجربة في براءات الاختراع.

(و) يملك المتكلمون من جماعة بشرية في نشاطهم اللغوي القـدرة على التعرف على الأخطاء التصنيفية في النصوص. كما يملكون القدرة على البدء "بتغيير عينات النص" في واقعة التفاعل أو التيقن منها.

(ز) تكون قوالب النص أو أيضا أبنية النص العالمية نتيجة كما تكون أيضا متطلبا للنشاط اللغوي في جماعة بشرية. فقوالب هذا النوع تتغير تبعا للحاجات الاتصالية ومهمات الاتصال المتغيرة، ومع شروط التفاعل المتطورة باستمرار في الجماعة البشرية.

يمكن أن يوصف التغير في عينات النص بإيراد مثال من وصفة طبخ. يتضح في هذا المثال أن التغيرات لاتعود فقط إلى التحقيق اللغوي، حيث يستبدل مثلا بنمط (كيفية) الأمر في وصفة الطبخ في الألمانية الفصحى الحديثة المبكرة مصادر مساعدة أو أبنية المجهول الفاعل، التغيرات التاريخية تخضع لها أيضا الأبنية الكبرى نفسها، كما تظهر الأمثلة (٣٧) ـ (٣٩) بشكل جلي:

(٣٦) وجبة لذكية][1]

هذه وجبة [ذكية]: دماغ يجب على المرء أخذه وطحين وتفاح وبيض ويخلط هذا ببهارات ويدخله في سفود ويحمره [جميلا] ويقدمه. هذا يسمى دماغ محمر، الشيء نفسه [يعمله] المرء بالرئة التي تطبخ قبل.

(٣٧) وجبة شهية

هذه وجبة شهية: يأخذ المرء دماغا وطحينا وتفاحا وبيضا. يخلط المرء هذا ببهارات، ويضعه في سفود، ويحمره جيدا ويقدمه. هذا يسمى "دماغا محمرا". يستطيع المرء أيضا أن يعد بهذه الطريقة رئة مطبوخة.

(١) توضع هنا بين قوسين معقوفين الكلمات التي لم تعد تستخدم في سياق النص في الألمانية الحديثة، كما سيحافظ في ترجمة هذا المثال على خصوصية التركيب في تلك الفترة، حتى لو بدا في ترجمتها العربية ركاكة، لكي تصبح المقارنة مع الأمثلة التالية ممكنة، ويفهم ماتعني الفقرة السابقة بالتغيرات اللغوية والتغيرات التاريخية. (المترجم).

(٣٨) حساء فاصوليا مع الشحم

يغلي المرء قطعة شحم في الماء حتى تلين ثم يصفي المرق. ثم تطبخ الفاصوليا حتى تلين وتسكب ويصفى نصفها ثم تسكب فوقها مرقة الشحم، ويهرس ناعما. ثم يضيف المرء الفاصوليا غير المهروسة إليه، ويتركه ١٥ دقيقة على النار، ويضيف إليه قطع الشحم.

(٣٩) لحم بلغاري بالأرز

المقادير: ٤٠٠ جرام لحم، ٢٥٠ جرام أرز، ملعقة مرقة لحم، ٤ من الطماطم، ٤ بصلات، قطعتا فلفل أخضر، ملعقتا أكل من معجون الطماطم، فصا ثوم، ربع ملعقة شاي من الفلفل، ملعقتا شاي من البابريكا الحلوة، ملعقة أكل من الزيت، ملعقة أكل من الملح.

التحضير: يقطع اللحم إلى قطع صغيرة، ويحمر في زيت لمدة عشر دقائق، إضافة البهارات ومعجون الطماطم والمرقة الحارة، غلي الخليط وتركه ينضج مغطى. تقطيع الفلفل الأخضر المنقى من النوى بشكل طولي، تقشير البصلات وتربيعها. تقشير الطماطم وتربيعها. ثم خلط الأرز وقطع الفلفل الأخضر والبصلات بعضها مع بعض وترك الكل ينضج. إضافة الطماطم في خمس الدقائق الأخيرة للتحضير. أخيرا التذوق.

مع هذه الوجبة يصلح أن يقدم خبز مخلوط وكويس من النبيذ الأحمر. في كل طبق يوجد ٧٠١ من السعرات أو ٢٩٣٨ جاول.

(ح) قبل أن تهتم إسهامات علم اللغة النصي أصلا بمشاكل التصنيف بزمن طويل، كانت كثير من مجالات الاتصال قد صنفت النصوص المميزة فيها إلى طبقات، وبذلك تكون أكدت فعليا أن النصوص ـ بغض النظر عن إيضاح

سمات التنويع ـ يمكن أساسا توزيعها إلى طبقات، **وأنه يوجد لها قوالب مميزة.**
أمثلة لهذه التصنيفات الناشئة في مجالات الاتصال المفردة:

- تصنيفات النصوص القانونية في الدستور، التنظيم، الترتيب، تحديد التنفيذ، الإدخال، حكم المحكمة، مذكرة الادعاء... إلخ.
- الأنواع والأجناس الأدبية (الرواية، القصة، القصة القصيرة، الشعر الغنائي، القصيدة... إلخ).
- وضع الأنساق للنصوص التعليمية حسب نصوص المعلم ونصوص التمرين، نصوص للفهم عن طريق السمع، نصوص الترجمة وغيرها.

من هذا العرض القصير يتبين أن التصنيفات في مختلف مجالات الاتصال تجرى حسب معايير مختلفة تماما. بالرغم من كل ذلك يبدو أن الأولية تعطى لوجهات النظر الوظيفية (استخدام النص، هدف النص) على أنها المعايير المفضلة في التصنيف (قارن: جوتنبرج Gutenberg ١٩٨١م).

كانت تأملات التقريب الموردة هنا لتبرير قوالب النص أو طبقات النص كانت قد تأكدت في السنوات الأخيرة عن طريق كثير من الدراسات العلمية، وأثبتت صلاحيتها. وقد أشار علم النفس الإدراكي وعلم اللغة النفسي في معالجة النص بمساندة من إثبات تجريبي للفرضيات بشكل دائم ومتكرر إلى أن التصنيفات تعد متطلبا للنشاطات الإدراكية، وأن المعلومات في هذا التعقيد والوظيفية لايمكن معالجتها، إذا لم تشكل منتجات المعالجة بطريقة مختلفة. استنتج أيضا كثير من البراهين حول فرضية أبنية النص الشمولية من دراسات عن جوانب خاصة في فهم النص، وكذلك من دراسات عن جهود الفهم والحفظ والاختصار وإعادة بناء النصوص، وإعادة التعرف على المقولات الهامة وغيرها (قارن: ماندلر/ جودمان Mandler / Goodman ١٩٨٢م، دينهيره Denhiere ١٩٨٠م، شنوتز Schnotz م، بالشتت/ ماندل ١٩٨١م، شتاين/

جلين Stein / Glenn **١٩٧٩م وغيرهم).** حتى لو كانت الدراسات عن أبنية النص الشمولية لم تعد في بداياتها، **ولم تعمق أيضا** بواسطة نتائج الأبحاث النفسية **كما هي** الحال في الدراسات اللغوية، **فإنه** لايمكن تجاهل أن نظرية إنشاء النص التي تدرس وتوضح مبادئ الأبنية الشمولية للنصوص وتنظيمها، مازالت كما هي الحال في السابق تشكل ثغرة يجب سدها.

الفصل الثاني عشر

طرائق لتصنيف لغوي للنصوص

• قاعدة التنميط ومبادىء التصنيف • إسهامات جديدة في مجال تصنيف النص

سبق أن أشير بالتفصيل في الفصل الأول من هذا الباب، إلى أن التصنيف في النصوص كثيرا ما أصبح مركز الاهتمام في الدراسات اللغوية، وأن أول عمليات تصنيف النص كانت قد نشأت قبل نشأة إسهامات البحث في علم اللغة النصي بزمن طويل، والتي أهملت على أي حال كثيرا من المسائل التصنيفية أو حتى استبعدتها عمدا. وكون أغلب اقتراحات النماذج في علم اللغة النصي قد أهملت تقريبا التصنيفات بكاملها، ليس متعلقا فقط بتعقيد هذا الموضوع، بل أيضا بتقديرين منهجيين خاطئين، مما أصبح مميزا لعدد غير قليل من الإسهامات في علم اللغة النصي:

من ناحية يمكن الانطلاق من أن التصنيف يتوصل إليه بشكل آلي، حالما تكون نظرية النص في وضع يمكنها من الكشف عن علاقات البناء المعقدة والعلاقات الوظيفية في النصوص. ومن ناحية أخرى كان الرأي السائد جدا أن التصنيف ونظرية إنشاء النص يمكن التوصل إليها بطريق الاستقراء، بأن يحلل باستمرار مزيد من عينات النص وتعمم نتائجها. ومما لا يشك فيه الآن أنه بواسطة التحليل النسقي لعينات النص وطبقات عينات النص يمكن الحصول على معارف هامة عن البناء الشمولي للنصوص (قارن التحليلات المفصلة لنصوص القصة أو النصوص الروائية (لابوف / فاليتسكي

Labov / Waletzky ١٩٦٧م ؛ جاستهوف ١٩٨٠ م أ، ب) وعن النكت (مارفورت Marfurt ١٩٧٧م) ؛ عينات الرسائل (إرميرت Ermert ١٩٧٩م) والمقابلات (إكر/ لاندفير/ سيتيكورن/ فالتير Echer/ Landweher/ Settekorn/ Walther ١٩٧٧م) وعن النداء والإعلان (موتش/ فيهفيجر ١٩٨١م، فيهفيجر ١٩٨٣م ب) وعن إرشادات الطريق (فوندرلش ١٩٧٦م أ) ومحادثات البيع (هينه/ ريهبوك ١٩٨٢م) وعن عرض المشكلة في حالة العلاج (فوداك ـ ليودولتر Wodak - Leodolter ١٩٨٠م) وغيرهم)، لكنه لا يمكن القيام بتصنيف بهذه الطريقة. علاوة على ذلك بقيت أيضا مشكلة منهجية أخرى وقتا طويلا غير واضحة، مما يمكن إعطاؤه بتوصيف بديل من خلال السؤال التالي: هل تعكس تصنيفات النصوص علم التصنيف الذي يوجد تحت تصرف جماعة بشرية وما بني على ذلك من تصنيف عينات النص أم هي أبنية نظرية لدى اللغويين، يمكن وضعها بغض النظر عن هذا العلم؟

تعكس تصنيفات النص - هذا إذا كانت أصلا موضوعا للدراسات في علم اللغة النصي - الآراء اللغوية السائدة في الفترة التي نشأت فيها. فقد طالبت اقتراحات نماذج في قواعد النص (قارن هارفج ١٩٦٨م، ٣٢٣) بتصنيف عينات النص، بطريقة تعتمد بشكل مطلق على الأدلة اللغوية، ونتيجة لذلك تتم في أغلب مراحلها داخل اللغة، أي تراعي ظواهر داخل النص. ونقطة الارتكاز في مثل هذا التصنيف لعينات النص هي ما يسمى حسب هارفج "مفهوم النص التمييزي". من تصنيف البدائل التركيبية يستنبط تضاد في تصنيف النص، ويبرر ذلك بأن النصوص ذات الطابع الذي يغلب عليه الجانب الواحد في البدائل التركيبية يتبع إلى نوع "النص العلمي"، بالمقابل تتبع النصوص ذات البدائل الثنائية الجانب إلى النصوص غير العلمية. تكون عينات النص أو طبقات النص حسب فهم قواعد النص أنواعا من البناء اللغوي، يمكن استنباطها من نموذج النص. لذا يمكن، حسب هارفج، لكل نوع من أنواع التسلسل

والتعويض المستنبطة من ذلك النموذج أن يكون الأساس لصنف من النصوص. ويوجد إجراء موافق له عند فاينريش (١٩٧٢م ب)، يتناول فيه أيضا الصفات القواعدية في النصوص لتصنيف عينات النص. أما التوصيف القصير للجهود الأولى في تصنيف عينات النص فيظهر جليا أن هذا التصنيف لا يزال قائما في تقليد نماذج تحليل النص المعتمد على تحول العبارات، وهي النماذج التي تحاول تثبيت السمات الجوهرية في أصناف النصوص أساسا في صفات النص المفردة. بالنسبة إلى هذه النماذج فإن "قطاع قواعد النص" المحدود الذي يشمله التحليل يعد مألوفا. فاقتراحات النماذج في قواعد النص تؤكد أن مجال بحثها يشمل أيضا النصوص الأحادية (المونولوج) وذات التكوين الثنائي، إلا أن ما قيل حول متناول تحليلات قواعد النص، ينطبق أيضا على محاولات التصنيف فيها: المحادثة تبقى غير معنية تماما.

نشأت أيضا أنواع نصية وظيفية وذات اتجاه نحو الحدث، وهي التي تساوي باستمرار بين عينات النص وعينات الحدث، في سياق ورود "نماذج النص الوظيفية أو الاتصالية" أو حتى تفهم على أنها تصنيفات قد استنبطت منها. لن ينظر إلى عينة النص أو طبقة النص منذ الآن فصاعدا على أنها بناء قواعدي، بل على أنها تحقيق لنوع من الاتصال. نتيجة لذلك يعود تصنيف عينات النص أيضا إلى تصنيف الحدث أو الحالة. أصبح واضحا من هذا المنظور أن مجال إيضاح مثل هذا التصنيف ليس فقط أكثر تطورا من تصنيفات النص القائمة على تحول العبارات التي تستند إلى الوظائف الاتصالية للنصوص، بل قد أظهرت التصنيفات أنها أيضا أكثر ملاءمة. أما فيما يخص الأسس المنهجية لتصنيف النص الوظيفي، فإن الأنواع تقوم على الطرق الاستقرائية (بواسطة تحليل نصوص الأمثلة الموجودة مع تعميم في النهاية) وأيضا على الطرق الاستنتاجية (بواسطة استنباط عينات النص المفردة من نموذج دراسة النص). هذا الرصد بالتأكيد مبسط جدا، خاصة أنه أهمل أن طرق الإجراءات الاستقرائية المحضة دون تكوين بناء

الفرضيات لم تعد صائبة في هذه المرحلة من تحليلات النص، ومع ذلك فهو يعكس المدخلين الأولين إلى عمليات التفريق بين عينات النص اللغوية.

سبق أن أشرنا من قبل إلى أن تصنيفات عينات النص يتم تحديدها بشكل حاسم تماما بواسطة مواقف علم اللغة النظرية والمنهجية السائدة. فقد اتجه التصنيف في بداية السبعينات بشكل خاص إلى نظرية العوامل التي تكون تبعا لها الموجودات اللغوية مبدئيا من مركبات أولية غامضة. تفهم عينة النص نتيجة لذلك على أنها تركيب أو منشأة من علامات، وأنها منتج خليط من المركبات الأولية التي يعكس كل منها جوانب خاصة من عينة النص. أما أحد أفضل اقتراحات تصنيف عينات النص المقدمة فقد أتت به سانديك (١٩٧٢م). وسنقوم بوصف مختصر للإجراء المنهجي لتصنيفات عينات النص المعتمدة على العلامات على ضوء اقتراح هذا النموذج. إذ تحاول سانديك التوصل إلى التفريق بين عينات النص بواسطة عشرين علامة مميزة، تشمل – كما يظهر الجدول اللاحق (ص ١٩٠) – كلا من شروط الاتصال العامة والصفات القواعدية للنصوص وأيضا شروط الحدث والإشارات الأولية، أي صياغات الأقوال المميزة التي تدل على تبعية فئات النص. لذلك يتحدث شتيمبل Stempel (١٩٧٢م) أيضا عن "عينات عوامل النص أو عينات عوامل الاتصال".

إنه بالتأكيد ليس صدفة أن تصنيفات عينات النص أجريت أولا بسلسلة من العلامات ومركبات العلامات (قارن: جوليش/ رايبله ١٩٧٥م، لونجاسر/ ليفنزون Longacer/ Levinsohn ١٩٧٨م إرمبرت ١٩٧٩م)، خاصة أن الصوتيات وأيضا علم الدلالة قد حللا من خلال تصور العلامات المميزة لفترة طويلة بنجاح كبير ظواهر لغوية، واستطاعا بذلك فيما يبدو أيضا الكشف عن مبادئ بنائها وتنظيمها. لكن في بعض الفرضيات الأخرى أيضا تشابه تصنيفات عينات النص المعتمدة على العلامات تحليل العوامل الذي يجرى على مستويات لغوية مختلفة ويعمم بعد ذلك. لذا نص مثلا

جوليش - رايبله (١٩٧٥م) في تصنيفهما على تفريق آخر، يميز بين عينة النص ونوع الاتصال، حيث توصف عينة النص بواسطة كل جوانب العلامات، بينما يتم تخصيص نوع الاتصال جزئيا فقط بواسطة العلامات. يحاول ميستريك Mistrik (١٩٧٣م) أخيرا أن يعلل تصنيفا نصيا دقيقا بواسطة طرق إحصائية.

يبدو من الوهلة الأولى أن تصنيفات عينات النص على أساس العلامات المميزة تمثل إجراء مناسبا تماما للتحديد التوزيعي في فئات النص المفردة. لكن إذا تأملنا هذا التناول بشكل أدق، أصبحت الصعوبات ونواحي القصور نفسها واضحة، مما كان قد ظهر في تحليل العوامل الدلالية. فالتحليلات القائمة على مبدأ العوامل هذا لم تطرح على ما يبدو بجدية السؤال عن كيفية الحصول على العلامات المفردة، وأي وضع تحتله، وأي الصفات اللغوية تقوم هي بتصويره. أما الإجابة التي تظهر غالبا، والمتمثلة في أن القابلية لإجراء العملية هي المعيار المسيطر لتركيب العلامات المفردة والتفريق بينها، فلا يمكن أن تكون مرضية لعدة أسباب. مما يخضع للجدل أيضا مبدأ الهرمية الذي يؤخذ من عدة اختلافات في عينات النص من هذا النوع. وكان قد نوقش في الواقع لدى ستيجر (١٩٧٤م وغيره) إلى أي مدى يمكن للعلامات المفردة أن تتباين أيضا مستقلة بعضها عن بعض، وإلى أي مدى يمكن أن تكون توافقا. لكن مبدأ الهرمية لم يوضع بذلك أساسا في موضع تساؤل، ويعوض به تصورا، يقبل لعينة النص مجموعة منتهية من العلامات، يمكن استنادا إلى عوامل الحدث أو أيضا عوامل السياق أن تكون معروفة أو تتميز بطرق مختلفة.

ينطلق تصنيف عينات النص الذي يحاول أن يتوصل إلى النصوص بسلسلة من العلامات أو تركيب العلامات، فيما يبدو من الرأي القائل إنه يمكن في المعايير التوزيعية التناول بطرق مختلفة، أو على الأقل يطالب هذا الرأي أن توضع العوامل الداخلية (أي اللغوية) أيضا في الاعتبار مثل "الخارجية" (الحالية والسياقية والاعتماد على الحدث)،

سانديك (١٩٧٢م)

	منطوق	عفوي	أحادي	صيغة نص ثنائي	اتصال مكاني	اتصال زماني	اتصال سمعي	صيغة بداية النص	صيغة نهاية النص	بناء النص الثابت بشكل عام	الموضوع الثابت	المتكلم	المخاطب	الغائب	صيغ الأمر	أشكال الصيغة (*)	الصيغ الاقتصادية	المكرر	غير اللغوي	شريك الاتصال المكافىء
مقابلة	+	±	−	−	±	+	+	±	±	−	+	+	+	+	±	±	±	±	+	−
رسالة	−	±	±	−	−	−	−	+	+	−	±	+	+	+	±	±	±	±	+	±
محادثة تلفون	+	±	−	−	−	+	+	+	+	−	±	+	+	+	±	±	±	±	±	±
نص قانون	−	−	+	−	−	−	−	+	+	−	+	−	−	+	−	−	−	−	+	−
وصفة طبيب	−	−	+	−	−	−	−	+	+	+	−	−	−	−	−	−	+	−	+	−
وصفة طبخ	±	−	+	−	±	±	±	+	−	+	+	−	−	+	±	−	±	−	+	−
تقرير طقس	±	−	+	−	−	+	±	+	−	+	+	−	−	+	−	−	±	−	+	−
تأبين	−	−	+	−	−	−	−	+	+	+	+	±	−	+	−	−	±	−	±	±
ساعة محاضرة	+	±	+	−	+	+	+	+	±	−	+	±	±	−	±	±	−	±	±	−
كتابة محاضرة	−	−	+	−	−	−	−	±	−	−	+	−	−	+	−	−	+	−	±	+
دعاية	±	±	±	±	±	±	±	±	±	−	±	±	±	±	±	±	±	±	±	−
إعلان وظائف	−	−	+	−	−	−	−	+	+	+	+	±	±	±	±	−	±	−	+	−
أخبار إذاعية	+	−	+	−	−	+	+	+	+	−	−	−	−	+	−	+	−	±	+	−
خبر جريدة	−	−	+	−	−	−	−	+	−	−	+	−	−	+	−	+	−	−	+	−
برقية	−	−	+	−	−	−	−	+	+	−	+	±	±	+	±	−	+	−	+	±
إرشادات استعمال	−	−	+	−	−	−	−	±	−	−	+	−	±	−	±	−	±	±	±	−
مناقشة	+	±	−	−	±	+	+	+	+	−	+	+	+	+	±	+	−	±	+	+
محادثة عائلية	+	+	−	±	+	+	+	±	−	−	−	+	+	+	±	±	±	+	±	+

(*) الصيغة هنا مصطلح يقابل Tempus خلافا للعبارة عندما تعني الشكل الصرفي للكلمة (المترجم).

حيث تقوم العوامل الخارجية بتحديد العوامل اللغوية. حدسيا يبدو ذلك مفهوما تماما منذ البداية، خاصة أن تركيب الحقائق قد أصبح هدفا في هذا الاتجاه، وهو التركيب الذي يميز النصوص. فمن خلال تحليل بؤرة نسق العلامات عند سانديك يبدو واضحا أن محاولات التصنيف هذه تعود إلى معايير مختلفة تماما، مما ينتج عنها عند تركيبها قاعدة تصنيف غير متجانسة، وتعرف عينات النص في النهاية على أنها مجرد مجموعة أمشاج لتلك العلامات أو مركبات العلامات. كانت سانديك (١٩٧٢م، ١٢٢) واعية لهذه المشكلة، عندما كتبت أن بؤر أنساق العلامات من هذا النوع لاتشمل سوى "ملامح نصية عامة" جدا، وليس البناء الداخلي لعينة النص بأي حال. وأخيرا تظهر أيضا الضدية الثنائية في مثل هذا التناول على أنها مشكلة.

إذا اختصر ما دار إلى الآن من مناقشات، فإنه سيخرج بتقرير مفاده أن التوزيعية التي نشأت تحت تأثير نمذجة قواعد النص وكذلك أولى التصنيفات الاتصالية حاولت التوصل إلى تحديد عينات النص بسلسلة من العلامات المميزة التي تقوم أساسا على قاعدة تصنيف غير متجانسة. وكان إيزنبرج (١٩٧٨م) قد أبرز بوضوح عدم التكافؤ في أساس التصنيف هذا. وتتسع في العادة فجوات كبيرة في مثل هذا التصنيف بين ادعاء الصلاحية ومجال الصلاحية الفعلي. لذا يتطلب في الغالب أن تشمل هذه الاقتراحات عن التصنيف نصوصا من كل مجالات الاتصال وتوزعها إلى فئات، لكنها في الواقع ليست سوى أنماط جزئية، لاتصل إلى ماتستحقه الأنماط الكلية من شمولية.

(١-١٢-٣) قاعدة التنميط ومبادئ التصنيف

وجدت أيضا أنماط كثيرة منذ البدايات الأولى في تصنيف عينات النص، تحاول تحديد النصوص أو المحادثات حسب معيار معروف أو سائد، وبذلك تهدف إلى قاعدة تنميط متجانسة — بغض النظر عما تكون عليه. أمثلة ذلك آيجنفالد Eigenwald

(١٩٧٤م) وجروسه Grosse (١٩٧٦م) وهينه / ريهبوك (١٩٨٢م) الذين يصنفون النصوص أو المحادثات حسب مجالات النشاط ووظيفة النص أو مجالات المحادثة الهامة اجتماعيا. فمثلا ينظم آيجنفالد النصوص في خمسة أنماط، تتناسب مع مجالات النشاط الشمولية:

نمط النص	أمثلة نصية
١ - نص صحفي	نص خبري، تقرير، افتتاحية، تعليق
٢ - نص اقتصادي	الجزء الاقتصادي في صحيفة
٣ - نص سياسي	خطبة سياسية، قرار، منشور، بيان تنديد، قول حائطي
٤ - نص قانوني	رسالة محام، نص دستوري، حكم قضائي، نص معاهدة
٥ - نص علمي	نص من العلوم الطبيعية، نص من العلوم الاجتماعية

يظهر هذا التصنيف بعض التشابه مع أنماط المحادثة المقترحة لدى تشتماير (١٩٨٤م، ٦٠) حسب نقاط ارتكاز مؤسساتية:

محادثات في المجال الاقتصادي (الصناعة والزراعة)

محادثات في شؤون التعليم

محادثات في شؤون القانون

محادثات في العلم

محادثات في وسائل الإعلام

محادثات في إطار المنظمات الاجتماعية

محادثات في العائلة... إلخ.

يتعلق الأمر من الوهلة الأولى هنا بأنماط متجانسة في فهم إيزنبرج (١٩٧٨م)، لأن أنماط النص أو المحادثة تصنف دون استثناء حسب أنواع شاملة مثل الصحافة، السياسة، الاقتصاد، التشريع أو شؤون التعليم، شؤون القضاء، الشؤون الاقتصادية.

وإذا أمعن المرء النظر في تصنيف آيجنفالد بدقة أكبر، فإن ما يلفت النظر مباشرة الاعتباطية التي وزعت بناء عليها الأمثلة النصية في هذه الطبقات. يظهر أخيرا تنميط آيجنفالد أيضا أنه لايقوم مطلقا على معيار موحد، وبذلك لايحقق أيضا مطلب التجانس لدى إيزنبرج والمطلب الأخير لايتحقق لدى تشتماير أيضا، حيث تم اختيار المؤسسات على أنها نقطة الارتكاز الوحيدة.

ينطلق جروسة (١٩٧٦م) في تنميط النص من مفهوم وظيفة النص، أو الوظيفة الاتصالية في النص، وينظم حسب ذلك كل النصوص المكتوبة في الألمانية والفرنسية في ثماني طبقات:

فئة النص	وظيفة النص	الأمثلة
١ - نصوص معيارية	وظيفة معيارية	القوانين، اللوائح، التوكيلات، شهادات الميلاد ووثائق الزواج المصدقة، العقود
٢ - نصوص الاتصال	وظيفة اتصالية	كتابات التهنئة، كتابات المواساة
٣- النصوص الدالة على مجموعة	وظيفة الدلالة على مجموعة	الأناشيد الجماعية (مثل: المارسييز(*))
٤ - نصوص شعرية	وظيفة شعرية	القصيدة، الرواية، المسرحية الفكاهية
٥ - نصوص قائمة على الذات	وظيفة ذاتية	اليوميات، سيرة الحياة، ترجمة ذاتية، يوميات أدبية
٦ - نصوص قائمة على الطلب	الطلب	إعلان دعاية بضائع، برامج حزبية، تعليق صحفي، كتابة رجاء، التماس
٧ - فئة التحول	(وظيفتان مؤثرتان بالقدر نفسه)	مثلا نصوص بوظائف طلبية ونقل معلومات
٨ - نصوص قائمة على الخبر الموضعي	نقل المعلومات	الخبر، التنبؤ بالطقس، النص العلمي

(*) المارسييز (Marseillaise) نشيد وطني فرنسي منسوب إلى مدينة مارسيليا (Marseille) نشأ سنة ١٧٩٢م على أنه نشيد عسكري للثورة الفرنسية (المترجم).

تفهم وظائف النص على أنها "تعليمات موجهة إلى متلقي النص تحددها مقاصد المرسل"، وهي الوظائف التي تبلغه عن كيفية الفهم المرغوبة لدى المرسل. لذا لاتكون وظيفة النص مساوية لقصد المرسل، بل هي "القصد المشفر في النص، المطبوع في النص على أنه أداة اتصال" (جروسه ١٩٧٤م، ٢٠). ليست وظيفة النص المجردة هي العامل الحاسم لتوصيف طبقة النص، بل وظيفته **الغالبة**. فإمكان الإيضاح في هذا الاقتراح ذي الأهمية البالغة للتنميط يتم للأسف تقليصه بأن يحدد معيار "وظيفة النص الغالبة" بطرق مختلفة تماما. إذ يرى جروسه ضمن هذا المصطلح معايير وظيفية من جهة، وبنائية وحتى إحصائية من جهة أخرى. وبعيدا عن عدم التناسب هذا يفتح جروسه بواسطة اختيار المعايير الوظيفية وكذلك بواسطة معيار التغليب في تصنيف عينات النص جوانب جديدة. وفضلا عن ذلك يراعي هذا الاقتراح في التنميط معيارا كثيرا ماترك خارج الاهتمام: وهو مجال صلاحية التصنيف. ويشير جروسه بوضوح إلى أن تنميطه يشمل فقط نصوص اللغتين الألمانية والفرنسية، وبذلك لاينطبق على النصوص الأخرى. ومن الأفضل أن نعود مرة أخرى إلى معيار التغليب لاحقا، حتى يمكن أن تختم هنا أولا مناقشة أنماط النص الوظيفية.

أخيرا كان هينه / ريهبوك (١٩٨٢م) قد اختارا في تنميطهما المحادثة مجالات المحادثة على أنها قاعدة التصنيف، مما يفهم ضمنه أيضا أصناف وظيفية. "مجالات المحادثة تحقق لكل عضو في المجتمع وظائف خاصة (أهداف) وتكون بذلك غائية، أي تسببها أهداف وغايات المشترك في المحادثة" (هينه/ ريهبوك ١٩٨٢م، ٢٩). وانطلاقا من هينه (١٩٧٥م) نوقشت في هينه/ ريهبوك (١٩٨٢م) الأصناف التالية الهامة اتصاليا وذرعيا لتصنيف المحادثات:

(١) أنواع المحادثة

(١-١) المحادثة الطبيعية

(١-١-١) المحادثة الطبيعية العفوية

(٢-١-١) المحادثة الطبيعية المعدة

(٢-١) المحادثة المتصورة / الخيالية

(١-٢-١) المحادثة المتصورة

(٢-٢-١) المحادثة الخيالية

(٣-١) المحادثة ذات الإخراج

(٢) علاقة — المكان — الزمان (سياق الموقف)

(١-٢) الاتصال عن قرب: توافق زمني وقرب مكاني (وجها لوجه)

(٢-٢) الاتصال عن بعد: توافق زمني وبعد مكاني (محادثة تلفونية)

(٣) حالة أطراف المحادثة

(١-٣) المحادثة الثنائية الشخصية

(٢-٣) محادثة المجموعة

(١-٢-٣) في مجموعات صغيرة

(٢-٢-٣) في مجموعات كبيرة

(٤) درجة العمومية

(١-٤) خاصة

(٢-٤) ليست عمومية

(٣-٤) عمومية إلى حد ما

(٤-٤) عمومية

(٥) العلاقة الاجتماعية بين أطراف المحادثة

(١-٥) علاقة التكافؤ

(٢-٥) علاقة عدم التكافؤ

(١-٢-٥) على أساس أنثروبولوجي

(٢-٢-٥) على أساس اجتماعي ثقافي

(٣-٢-٥) على أساس تخصصي أو موضوعي

(٤-٢-٥) على أساس بناء المحادثة

(٦) جوانب الحدث في المحادثة

(١-٦) توجيهي

(٢-٦) روائي

(٣-٦) خطابي

(١-٣-٦) عادي

(٢-٣-٦) علمي

(٧) درجة المعرفة بين أطراف المحادثة

(١-٧) ألفة

(٢-٧) صداقة ، معرفة جيدة

(٣-٧) معرفة

(٤-٧) معرفة عابرة

(٥-٧) عدم معرفة

(٨) درجة الاستعداد عند أطراف المحادثة

(١-٨) عدم استعداد

(٢-٨) استعداد روتيني

(٣-٨) استعداد خاص

(٩) تحديد موضوع المحادثة

(١-٩) الموضوع غير محدد

(٢-٩) مجال الموضوع محدد

(٣-٩) الموضوع محدد بدقة

(١٠) العلاقة بين الاتصال والأحداث غير اللغوية

(١-١٠) بعملية الوحدات المميزة

(٢-١٠) بعدم العملية

مما لا يدعو إلى الشك أن هينه/ ريهبوك قد عادا إلى الصفات الجوهرية في تصنيفهما للمحادثة. غير أنه من جهة أخرى لم يتيسر في ذلك الوصول إلى قاعدة تصنيف متجانسة. بل أكثر من ذلك يطرح هذا الاقتراح في التصنيف مسألة ما إذا كانت كل هذه العلامات متساوية الدرجة أم يوجد بينها تفاوت في الأهمية. أخيرا يمكن التساؤل عما إذا كان نمط المحادثة يجب توصيفه بواسطة مجموع الصفات أم أنه توجد فقط صور نمطية متميزة من العلامات تصلح للتصنيف، بينما يمكن أن تبقى بقية الصفات غير ذات أهمية. يتعلق الأمر هنا بمعيار الأهمية، وليس بمشكلة التكوين الهرمي للعلامات المفردة.

تفهم كل هذه الاقتراحات الثلاثة في التنميط التي نوقشت هنا نيابة عن كثير من اقتراحات نماذج المحادثة وكذلك أيضا اقتراحات النماذج النمطية في النص، على أنها اقتراحات تحاول ترتيب وتنظيم مجال اعتبر لفترة طويلة صعب التنميط. فالأنماط، كما وصفت في (الأشكال ذات الأرقام ١١-١٣)، تسعى دون شك إلى مبدأ تصنيف متجانس، لاتتبعه دائما في التحديد المباشر لعينات النص بمنطقية صارمة، حتى إنه لم يتوصل بعد إلى قوة الإثبات المطلوبة دائما في توزيع المحادثات والنصوص المفردة. بل تنطلق كل هذه الأنماط من الرأي القائل إن النصوص والمحادثات يمكن تحديدها نمطيا

بشكل واضح، أي أنها يمكن إدراجها في نمط واحد. يبدو هذا الإدراج الواضح مشكلة لأكثر من سبب. يشار دائما في الأعمال النفسية عن تكوين المفهوم، وكذلك عن جهود التصنيف (قارن: كليكس ١٩٨٤م) إلى أنه يمكن أن تجرى على المجموعة الموضوعية الواحدة نفسها تصنيفات مختلفة الطرق.

تحدد التصنيفات عن طريق سبب التوجه من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق أهداف النشاط والأوليات التي يمكن أن تكون ذات اختصاص في التصنيف في المواقف المختلفة. والإدراج المتعدد لرمز معجمي مثل: "متوحش" أو "مدرسة" تحت عدة رموز معممة يشكل مثالا واضحا لنتائج التصنيف المختلفة، والممكنة في المجموعة الموضوعية الواحدة نفسها، وكذلك يشكل مؤشرا إلى البناء متعدد الجوانب في المعجم. إذ لاتبدو مبادئ التصنيف من هذا النوع مقتصرة فقط على التقسيم والتصنيف لرموز المعجم أو الجمل إلى أنواع من الجمل، بل يبدو أنها طريقة عالمية. لذلك فإن التوزيع المتعدد أيضا لمواقف الهدف النمطية للنص والمحادثة ذو أهمية بالغة. فيرليش Werlich (١٩٧٥م) كان قد أشار إلى هذه المشكلة بإلحاح، وراعى في أنماطه أنه يمكن أن ينتظم النص بالدرجة نفسها تحت أنواع نصية متعددة. أما إيزنبرج (١٩٧٨م، ١٩٨٣م) فيبرز أساس التصنيف المتجانس لدى فيرليش على أنه قدوة مثالية، لكنه ينتقد الرأي القائل إن النصوص يمكن أن تنتظم فيها أنواع نصية متعددة بالدرجة نفسها. ويضع مقابل هذا الرأي مايسمى فرضية — النوع الأحادي التي تعني أن الانتظام المتعدد يوضح دائما هرميات، ويضع لكل منها النمط الأعلى للنص بأكمله. وفيما يخص هذه الفرضية المستنبطة من تنميط النص القائم نظريا على إيزنبرج، يجب أن يسأل عما إذا كان مطلب أحادية النمط توافق الأساس التجريبي أو ما إذا كان فعلا يمثل علم التنميط الذي اكتسبه المتكلم في جماعة بشرية معينة، أو ما إذا كانت أحادية النمط مجرد مطالبة بتنميط بمعنى نسق في تقارير نظرية عن الصفات الشمولية للنصوص. وإذا ربطت هذه

الفرضية مع علم التنميط، فإن أحادية النمط تبدو في الواقع مطلبا غير مناسب، لأن علم أبنية النص الشاملة يبدو — كما بين من قبل — علما ذا صورة نمطية، تبدو فيه الصورة ممثلة بواسطة مجموعة من الصفات المأثورة التي ليست متساوية في الأهمية، والتي يمكن أن يكون بعضها اعتمادا على سبب التصنيف معروفا وبذلك يمكنها القيام بتشكيل الطبقة.

(٢-١٢-٣) إسهامات جديدة في مجال تصنيف النص

اتضحت من خلال ما قيل إلى الآن الصعوبات التي لا تزال كما هو الحال من قبل قائمة في أنواع النصوص والمحادثات. فكثير من حالات عدم التكافؤ هذه تنشأ دون شك عن أن تحليل النص والمحادثة تغفل إلى الآن جوانب نمطية أو تحاول حلها على مستوى نظري أولي. إنها من ثمار جهود إيزنبرج أن جذب الاهتمام إلى مسائل نمطية، وقام بصياغة المطالب العامة في التنميط اللغوي للنص. لكنها ناجمة أيضا عن الاعتماد على معايير تنميط مختلفة لم تحدد بعد مدى قدرتها على التوضيح. لذا تنطلق تصنيفات كثيرة من عوامل غير لغوية مثل مجالات النشاط والمواقف وغيرها، ويرى آخرون الأهداف والوظائف والنيات وغيرها معايير تصنيف هامة. أخيرا يوجد عدد غير قليل من اقتراحات التنميط التي تركب فيها هذه المعايير بعضها مع بعض. لكن أحد الأسباب في أزمة تنميط النص (إيزنبرج ١٩٨٣م) تكمن في أنه إلى الآن لم تدرس تجريبيا إلا فئات نصية قليلة، حتى إن الأنواع لاتفي بالمطلب المطروح لدى إيزنبرج حول الكمال.

يمكن أيضا إيراد بعض الأسباب المنهجية في الوضع البحثي غير المرضي التي يمكن وصفها بالغموض المنهجي فيما يتعلق بالطرق المتاحة التي توصل إلى تنميط النص. فقد ناقش إيزنبرج (١٩٨٣م، ٢٣٨) أربعا من هذه الطرق وقارن بعضها ببعض:

(أ) ينطلق من عينات النص التقليدية ويحاول تحديد العلامات المميزة لكل عينة نصية.

(ب) يمكن أولا تطوير نظرية نصية ويفحص بعد ذلك ما إذا كان ينتج عن ذلك نوع نصي قابل للاستخدام.

(ج) عندما توضع نظرية النص يسعى إلى تطبيقها على نمط النص، إلى درجة أن عينات النص التقليدية تكون قابلة للتعريف.

(د) يطور نمط نصي في إطار نظرية نصية وباستقلال عن عينات النص التقليدية.

يمكن الموافقة مع إيزنبرج على أن (أ) ليست طريقة مناسبة لتنميط النص بطريقة نظرية مرضية، أيضا تظهر طريقة (ب) أنها ليست واعدة بالنجاح، لأن نمط النص يجب أن يكون نظرية جزئية في نظرية النص (قارن نظرية إنشاء النص في الفصل السابع) لأن نظرية النص لا يمكن أن توضع بشكل محايد إزاء التنميط.

على الرغم من الصعوبات التي تقترن بـ (ج) و (د)، فهما تبدوان من الطرق التي تقود إلى تصنيف النصوص. ويجب على الأقل أن يطلب ألا يجرد نمط النص ونمط المحادثة عن عينات النص أو فئات النص التي نشأت في جماعة بشرية.

بالنسبة إلى اقتراحات التنميط المقدمة في الفصل الثالث عشر يظهر من المناسب أن تحدد إمكانات الإيضاح للأنواع الجوهرية في تصنيف النص مرة أخرى بدقة على ضوء ماوصل إليه البحث الحالي، وترسم اعتمادا على ذلك بعض جوانب التطور التي تطبع باتجاهها الأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

فيما يخص استخدام مفاهيم "عينة النص" و "طبقة النص" و "نمط النص" يمكن رصد إجماع واسع في إصدارات السنوات الأخيرة. **عينة النص** و **طبقة النص** يعودان اليوم بالدرجة الأولى إلى تصنيفات النصوص والمحادثات القائمة على التجريب، كما تجرى لدى جماعة بشرية محددة. وتخص عينة النص أو طبقة النص بذلك التصنيفات

العادية التي يتوصل إليها داخل جماعة بشرية والتي تثبت بواسطة رموز المعجم التي "تركز" العلم عن عينة النص. تنشأ مع تكوين مجالات الاتصال وتخصيصها تصنيفات أخرى، تقوم بتوسيع إمكانات عينات النص لدى الجماعة. ويعني بذلك بالطبع عينات النص في الاتصال المتخصص أو الاتصال غير الطبيعي. فتصورات عينات النص في الألمانية تمت دراستها بالتفصيل مثلا لدى ديتمر Ditmer (١٩٨١م). أما عينات النص أو فئات النص بالمعنى المفهوم هنا فتشكل بذلك رصيدا، واحتياطيا معينا من المعارف، مما يعود إليه أعضاء الجماعة البشرية في نشاطهم اللغوي. وبناء هذا الرصيد من عينات النص وطبقات النص وحجمه الذي يعين لحل مهمات اتصالية، يتم تحديده بشكل حاسم بواسطة حاجات الاتصال التي تنشأ لدى الجماعة البشرية. هذا يتضمن أن الرصيد وكذلك كل عينة نصية أيضا قابلة للتغير تاريخيا (قارن الفصل الحادي عشر).

أما **نمط النص** فيُفهم على أنه نوع مرتبط بالنظرية حول التصنيف العلمي للنصوص التي ترجع إلى صيغة ظاهرة في النصوص، مما يدرس ويحدد في إطار تنميط النص أو المحادثة. فلدى المتكلمين في جماعة بشرية نتيجة لذلك علم بعينات النص أو علم أبنية النص الشمولية، لكنهم لايملكون علم أنماط النص. وقد فتح التفريق الجوهري بين التصنيفات العادية والأنماط العلمية أيضا لتحليل النص وتحليل المحادثة جوانب جديدة مثل التوجه القوي إلى مبادئ المرونة وتعدد الانتظام التي يتضمنها علم النفس. لذا يبدو منطقيا الانطلاق من أنه لايكفي لفهم كل الصفات النمطية الهامة في النصوص والمحادثات تبني نمط واحد. بل ستكون أنماط النص نتيجة لذلك مما يمكن نمذجته على أنه أنساق تصنيف مركبة، تندمج فيها عدة أصناف مفردة. كان هارفج (١٩٧٧م، ٢٢٩) من أول من تناول هذه الأفكار وبين من واقع نص خرافة من تأليف ثوربر Thurber أن هذا النص ينتظم مبدئيا سبعة "أنواع نصية" مختلفة: النص الأحادي ونص القصة ونص الواقعة ونص التجربة ونص الخلفية الإشارية والنص الخيالي

والنص الخرافي. ويعرض هارفج على ضوء هذا المثال بشكل مقنع أن كل نمط نصي مفرد ينتظم نص المثال هذا، يمثل طلبا خاصا في بناء النص.

وقد توصل إيزنبرج (١٩٨٤م) أيضا إلى استنتاجات مشابهة، تحاول حل "أزمة أنماط النص" الراهنة بشكل خاص عبر بناء أنواع اتصال عامة أو أنواع من عمليات الاتصال، وتحدد النصوص على أنها نتائج مجريات التفاعل الكلية التي يملك أعضاء الجماعة البشرية للتحكم فيها معايير تقويم شمولية. إذ يمكن على سبيل المثال أن تقوم الروايات والأساطير والخرافات والقصص القصيرة والتمثيليات الإذاعية وغيرها حسب عينات تقويم مثل: "س (ليس) جميلا ومشوقا وآسرا ومثيرا وأخاذا ومحزنا ومبهجا ومسليا ومملا ومبتذلا... إلخ"، مما يمكن أن يعاد إلى المعيار الشمولي "الوظيفية الجمالية". وقد أخذ جوليش (١٩٨٦م) هذه الفكرة عن إيزنبرج، وجعلها صالحة لتحليل تجريبي لعينات النص.

وضع فرانكه Franke (١٩٨٤م أ) طرقا لتصنيف أنواع الخطاب أو أنواع الحوار. وأصبح واضحا في ضوء كثير من نواحي القصور أن أغلب اقتراحات التصنيف يمكن أن تدعي المعقولية، لكن دون النسقية (قارن فرانكه ١٩٨٤م ب). وخلافا للتصنيفات التي تنظم حالات الكلام أو ظروف الخطاب في عينات نصية، يحاول فرانكه أن ينظم الحوار أو عينات التتابع المبنية حواريا في ثلاثة أنواع حوارية شمولية مفرعة بطريقة خاصة، مما يمكن وصفه بالنوع الحواري التكاملي والتوفيقي والتنافسي.

الفصل الثالث عشر

أسس التصنيف المتعدد المستويات

يضع كل تصنيف للنص أمامه هدفا يتمثل في اختصار العدد غير النهائي للنصوص الحقيقية إلى مجموعة من الأنواع الأساسية يمكن الإحاطة بها، لكي يجعل بهذه الطريقة العملية الاتصالية وفي النهاية أيضا العلاقات والأبنية الاجتماعية أكثر شفافية. فالتنظيمات الاتصالية "ترتبط مباشرة بوجود المجتمع... تنتج عن التفاعل، وهي ضرورية للتفاعل" (جروسه ١٩٧٤م، ٢٥٤)[١] وهي تعكس مواقف المهمات الاجتماعية وإلى حد ما أيضا صلاحية المؤسسات الاجتماعية؛ لذلك يمكن أن يؤدي استحضار الوعي بمواقف المهمات التقليدية وإسهامات الحلول بمساعدة العينات الاتصالية التقليدية على المدى البعيد إلى إدخال التفاؤل البالغ في العمليات الاتصالية.

وقد تمت الإحالة من قبل في الفصل السابق على المشاكل، التي ترتبط باستحضار الوعي حول علم عينات النص؛ وسوف نبرز هنا بشكل مختصر المسائل الأساسية:

١ - يراعي التصنيف حسب علامات النص الداخلية وحدها في الواقع "خصوصية النص"، لكنه لا يقول شيئا عما يمكن عمله بواسطة النصوص في الاتصال الاجتماعي، فهو لا يعطي إذن إلا القليل من التوضيح عن وظيفة الاتصال في النصوص. لذلك لا تستعين به الإسهامات ذات الصبغة النصية الصارمة إلا قليلا، لأنه

(١) قارن أيضا كالماير ١٩٨٦م، ٣٣٢: "لدى أنواع الاتصال قوة موجهة ومنظمة ليس فقط فيما يخص تلك الوقائع الاتصالية، بل أيضا في تشكيل الخطوط الرئيسة في التعامل مع نقاط الاهتمام الاجتماعية".

لا يمكن أن تستنبط فيه إلى حد كبير كل الأهداف والاستراتيجيات من أبنية النص. لذا تكون علامات النص الداخلية معيارا ضروريا، لكنه ليس كافيا بأي حال لتحديد عينات النص المختلفة.

٢ - لذلك يكون ضروريا، أن يوضع علم عينات النص في علاقة مع الأهداف والاستراتيجيات لشركاء الاتصال. لكن إسهام التصنيف الذي يتجه بشكل مطلق إلى أهداف المتفاعلين، يترك بدوره "خصوصية النص" (البراهين اللغوية) خارج إطار الاهتمام. ويمكن لتحقيق الهدف نفسه في بعض الحالات أن تبقى أبنية النص المختلفة تماما (لكنها أيضا أحداث عملية — حسية) في موضع تساؤل.

(٤٠) الهدف: إصلاح سيارة

(سيارة جاهزة للقيادة، صالحة)

تحقيق الهدف بواسطة:

(أ) الاتصال بورشة، طلب موعد للإصلاح.

بناء النص: **محادثة تلفونية**

(ب) رسالة إلى الورشة.

بناء النص: **رسالة موضوعية**

(ج) الاتجاه إلى الورشة ومناقشة المشكلة مع المدير الفني أو مع العامل أو مع موظف إداري.

بناء النص: **محادثة خدمات**

(د) إصلاح بواسطة صاحب السيارة (عندما توجد القدرات المناسبة ومتطلبات ذلك).

دون نص

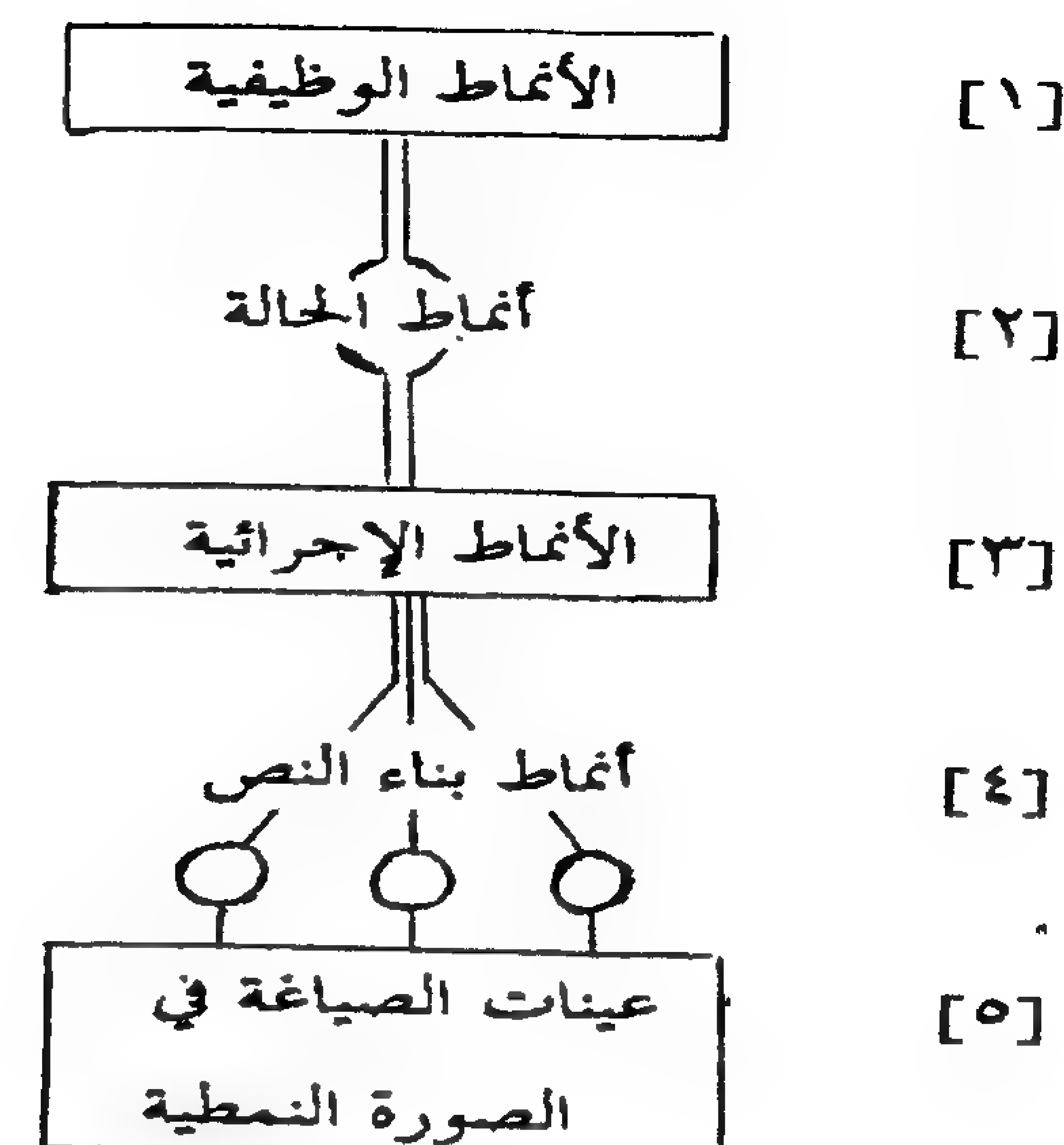
يتضح من ذلك أن الأهداف لا ترتبط بأنواع بناء النص إلا بطريقة مباشرة، وأن أبنية النص المختلفة (والأحداث غير اللغوية) تصلح للوصول إلى الهدف نفسه. نتيجة لذلك لا يمت تصنيف النص على هذا الأساس إلى البناء اللغوي للنصوص إلا بصلة ضعيفة جدا.

٣ - تنتج أخيرا صعوبة أخرى من أن عينات بناء النص التقليدية يمكن أن تتغير تبعا لتغيرات مواقف المهمات والحاجات الاجتماعية.

يمكن لذلك أن ينظر إلى تنميط النص على أنه ليس نموذجا أساسيا ثابتا وصالحا لكل الأزمان، بل يجب أن يبقى مبدئيا مفتوحا إزاء التغيرات من كل نوع. وتظهر هنا حدود محاولات صنع الأنساق الجامدة، وينتج عن ذلك مدى ضرورة وجود إسهامات التصنيف المرنة.

يجب لذلك أن تعد محاولة إعادة بناء علم عينات النص العام المدروس في الباب الثاني منذ البداية غير وافية، وتقصر على توصيف أنماط النص التي تكون مميزة لجماعة معينة أو مجموعات محددة.

ونحن ننطلق من الرأي القائل إن علم عينات النص يتحقق بواسطة الترتيبات متعددة الجوانب لتمثيل الصور النمطية على مختلف المستويات (الفئات)، لأنه من الصعب، فيما يبدو — إذا لم يكن أصلا غير ممكن — أن يطور تنميط نصي قائم على قاعدة المعيار الواحد، ويفصل بين فئات النص المختلفة بعضها عن بعض بطريقة لا اعتراض عليها.



شكل رقم ١٢. النص ـــ مستويات التنميط.

الفصل الرابع عشر

مستويات التنميط

• الأنماط الوظيفية • الأنماط السياقية • أنماط الإجراءات • أنماط بناء النص • نماذج الصياغة

نقوم فيما يأتي بتوصيف هذه المستويات في التنميط عن طريق الطبقات الأساسية التقليدية فيها على شكل خطوط عريضة.

(١-١٤-٣) الأنماط الوظيفية

حسب إسهامنا الأساسي يكون التصنيف على مستوى تبادل التأثير التفاعلي للمتواصلين نقطة الارتكاز الأساسية لوضع أنماط النص. ويمكن أن يختصر دور النصوص في التفاعل ومساهمتها في تحقيق مواقف المهمات الاجتماعية والأهداف الفردية وكذلك أهداف تكوين العلاقات الاجتماعية فيما يأتي ضمن مفهوم **وظيفة النص**.(١) ليست النصوص المفردة المعزولة أو نظرة منتج النص وحدها هي التي تشكل

(١) "وظيفة" تفهم هنا بمفهومها في النظرية النسقية على أنها مساهمة العنصر في تشغيل النسق كاملا (هنا: نسق الاتصال). بهذا المعنى يحدد أيضا دي بوجراند / دريسلر ١٩٨١م، ١٩٠ وظيفة النصوص على أنها "مساهمة النصوص في التفاعل". قارن أيضا المعنى الجديد لمفهوم الوظيفة عند ميشل وغيره (١٩٨٥م، ١٤): "توجيه الهدف في النشاطات وتحديد الغاية في الآلية / الوسيلة نسميها وظيفتها"

أساس فهمنا للوظيفة،[1] بل النصوص / الخطابات من خلال تضمينها في التفاعل الاجتماعي، ومن خلال توظيفها في حل المهمات الفردية والاجتماعية على قاعدة أنماط المواقف وأنماط ظروف الهدف لكل المشتركين في فعل الاتصال. لذلك فإن العلاقات بين الأطراف الفاعلة بوصفهم "حاملي أدوار اجتماعية" تؤدي دورا كبيرا في هذا الإسهام التصنيفي.

لكن أي الوظائف الأساسية الأولية يمكن أن تقبل بمفهوم هذه النظرة الأساسية التفاعلية لوظائف النص ؟ في الأدبيات اللغوية الخاصة يرجع مفهوم الوظيفة أيضا بشكل متزايد إلى النصوص. ومن مميزات النصوص العامة (أو من فئات نصوص معينة) يذكر هناك ضمن غيره:

وظائف — الفعل الكلامي والوظيفة الإدراكية / المعرفية (تتبع نظرية المعرفة) والجمالية والعاطفية والاجتماعية والتوضيحية والمكونة للذات والمؤشرة إلى الجماعة والمنظمة للتفاعل والتقويمية وذات التوجه الديني (مرتبطة بالمواقف الدينية) والوظيفة المعلوماتية ووظيفة الطلب ووظيفة الاتصال، وأخرى لا يتسع المجال لذكرها.

يجب بالتأكيد أن تجد كل هذه الجوانب مدخلا إلى نمط نصي بطريقة أو بأخرى، مع أن مجرد السرد للجوانب الوظيفية في النصوص — خاصة بسبب تقاطع الوظائف الذي أصبح واضحا هنا — لا يعطي إلا مشروطا قاعدة تصنيفات النص، بل وأكثر من ذلك يتوقف الأمر — فيما نرى — على فصل وظائف النص الأولية المذكورة سابقا عن كامل المجموعة مما سرد هنا ضمن الجوانب الوظيفية.

(١) تحدد الوظيفة لدى شميت وغيره (١٩٨١م، ٤٢) على سبيل المثال أنها "نية منتج النص الاتصالية الغالبة في النص"؛ ولم يراع في ذلك على مايبدو دور المستقبل بعد. في المقابل تعني لدى ميشل (١٩٨٦م، ٦٨): وظيفة النص "... يتم تحديدها أساسا لدى الجانب الثنائي مرجعية المتكلم / مرجعية الكاتب من جهة ومرجعية السامع / مرجعية القارئ من جهة أخرى". — أيضا جروسه (١٩٧٤م، ٢٠) يؤكد أن وظيفة النص تحتوي "كما توضح الكلمة عوامل توجيه المتلقي".

وننطلق في ذلك من مسألة ماذا يمكن للنصوص أن تؤثر به بشكل عام في أفعال التفاعل. إذ إنه بواسطتها يستطيع منتج النص

- ❖ أن يروح عن نفسه — التعبير عن الذات (التصوير الذاتي)
- ❖ أن يبدأ أو يتلقى اتصالا مع الشركاء — الاتصال
- ❖ أن يحصل على معلومات من الشركاء أو يبلغهم بها — الإعلام
- ❖ يدعو الشركاء إلى عمل شيء — توجيه

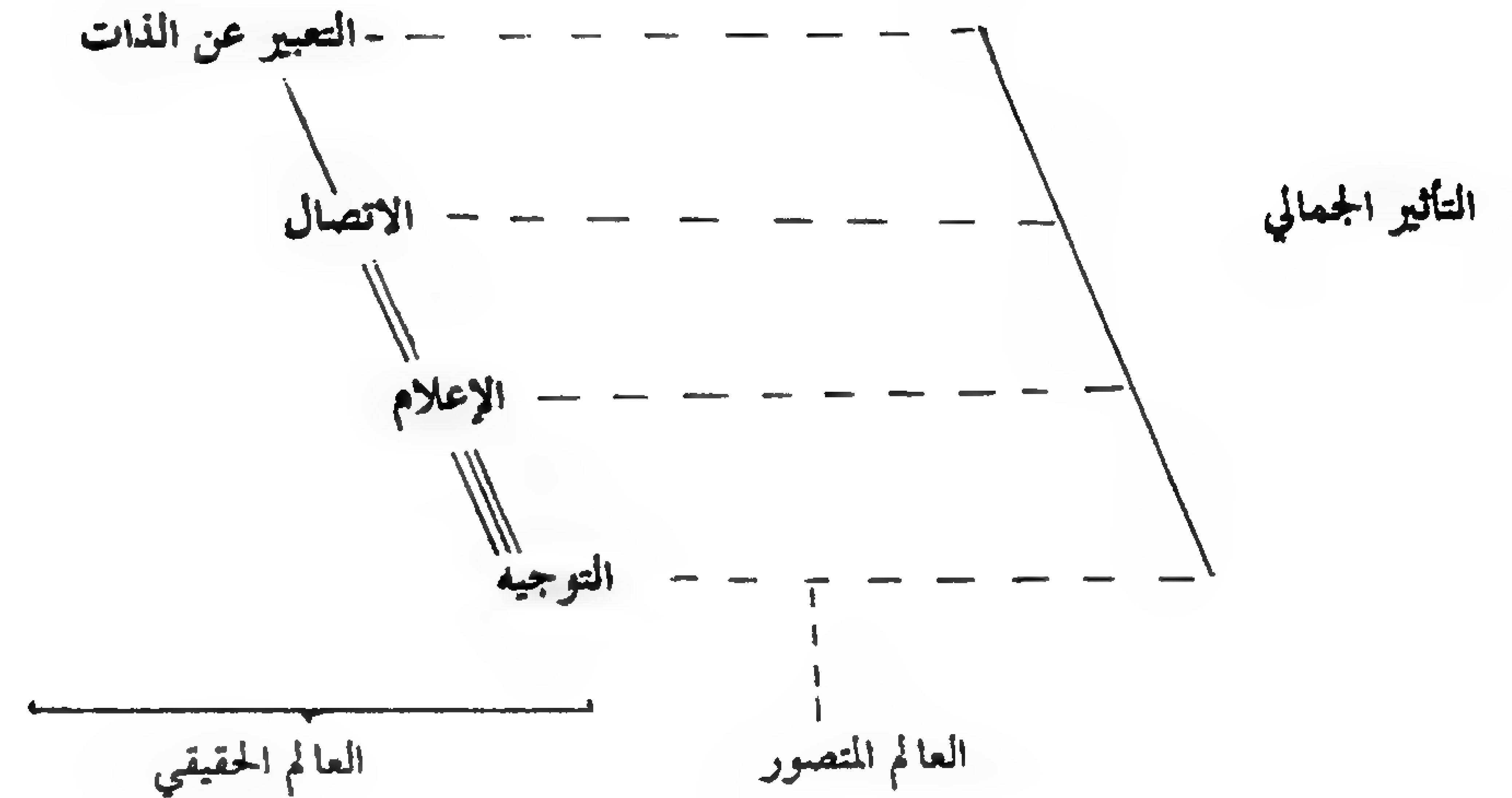
توجد بين هذه الوظائف الأربع الأولية للتواصل[1] علاقة تداخل: النصوص الموجهة تخبر (على الأقل بشكل غير مباشر) أيضا بمعلومات، والنصوص الإعلامية تشترط وجود الاتصال بين الشركاء، ولصنع الاتصال أو الحصول على الاتصال يكون في العادة "تنفيس" الفرد الفاعل ضروريا.

توجد بين هذه الأنواع الأساسية أيضا حدود عائمة، لدرجة أن فصل الأنواع الوظيفية بعضها عن بعض لا يبدو ممكنا إلا بواسطة معيار التغليب: من خلال نص اتصال مجرد (تحية) يمكن في ظروف معينة أن يتطور اتصال معلوماتي، إذا خطر ببال أحد المشتركين في التفاعل، أن يبلغ بالإضافة إلى ذلك معلومات معينة. أما إذا كانت الوظيفة الاتصالية في المقابل لا تؤدي إلا دورا فرعيا (أي أن الإعلام هو الغالب)، فإننا بإزاء "معلومات — اتصال".

يتخذ جهد المتواصلين وضعا خاصا في وظائف النص الاتصالية، لتحقيق آثار جمالية لدى المشتركين بمساعدة النصوص. ويحدث هذا بشكل خاص بأن يخلق منتج

(١) لا ننظر إلى "التقويم" على أنه وظيفة أولية، لأن منتجي النص مع كل نص — وإن كان أيضا بدرجة مختلفة — يعبرون عن تقويمات. قياسا يصح هذا على ظاهرة "الوظيفة الاجتماعية" للنصوص.

النص بواسطة النص حقيقة متصورة، مما يوصل على هذه الطريقة إلى المتلقي معلومات ذرعية وينشئ لديه بطريقة خاصة "عمليات وعي عاطفية."[(١)] لذلك نحاول أن نقرب هذه الوظيفة الخاصة في النصوص الأدبية بواسطة الشكل التالي الموضح للوظائف الأساسية في النصوص.



شكل رقم ١٣. وظائف النص الأولية.

هذا التصنيف الشامل لوظائف النص ليس تنميطا لغويا بمعنى الكلمة، لأن الوظائف الاتصالية نفسها يمكن التوصل إليها في بعض الحالات أيضا بواسطة وسائل غير لغوية (وإن كان ذلك أيضا في كم محدود جدا). مع ذلك يبقى أن يثبت أن هذه الوظائف تحقق في الاتصال الفعلي أيضا — وبشكل خاص — بواسطة النصوص. ويستند هذا الإسهام الهيكلي عن عوامل الهدف وعوامل القصد بشكل مباشر أو غير مباشر أيضا وفي هذا الجانب إلى النتائج اللغوية.

(١) عن ذلك ليرشنر ١٩٨٣م، ٢٦٧؛ ١٩٨٤م أ، ٢٠. قارن مع هذه الإشكالية أيضا ٤ ـ ٢٣ ـ ٥.

يمكن أن يعد **التعبير عن الذات** بوصفه الوظيفة الأساسية الأكثر عمومية في التعامل مع النصوص الوظيفة — الإعلانية بمفهوم بوهلر (١٩٣٤م). لذلك ينبغي أن يفهم هذا **التعبير عن الذات** بالمعنى الواسع جدا للمصطلح: فهو يشمل دور تفريغ — الهيجان (هارتونج ١٩٧٤م وغيره، ٢٩٩) وكذلك "عرض الذات" و "إعلان الرأي ذي التداخل الوظيفي" (جروسه ١٩٧٤م، ٣١؛ ١٩٧٤م، ٢٦٠) وهو موجود بشكل كامن في كل الوظائف الأساسية الاتصالية الأخرى.

ويسهم **التعبير عن الذات** بطريقة أو بأخرى في تثبيت التوازن النفسي لدى منتج النص؛ ماعدا في حالات استثنائية قليلة (تفريغ الهيجان) يتم تعريف النصوص أيضا تفاعليا عند غلبة هذه الوظيفة الأساسية الأعم.

يتضح هذا الجانب التفاعلي بشكل خاص في "النصوص الدالة على مجموعات" (جروسه ١٩٧٤م، ٣٧)؛ هنا ترجع الإرادة العامة **للتعبير عن الذات** إلى مجموعة، يتضامن معها منتج النص (لدى التحديد المتزامن للمجموعات الأخرى). وخلافا للرموز غير اللغوية في **التعبير عن الذات** (الملابس، تسريحات الشعر، الطواطم...) تقوم الحركات اللغوية في النصوص من هذا النوع بدور مهم (الأغاني الجماعية، نصوص لغة الأحداث، قارن الفصل الرابع والعشرين).

يمكن أن يعد **الاتصال** والاستعداد للتعاون الاتصالي وتحقيقه متطلبا لكل عملية تواصل. ويهم الشركاء بالدرجة الأولى في النصوص ذات الوظيفة الاتصالية الغالبة (التحية، محادثات الفسح، حوارات مقصورات القطار، بطاقات التهنئة...) إيجاد التفاعل وضمانه، أي البدء بعلاقات اجتماعية (وظيفة "المجاملة")، دون إرادة التأثير الموجهة إلى مواقف الشريك؛ وتدخل هنا أيضا الأشكال المختلفة لقطع التواصل.

مضامين الحوارات الاختيارية من الأنواع المذكورة أعلاه (ومعها أيضا بطاقات التهنئة) غير مهمة أساسا: حيث يتكلم فيها عن صحة الأطفال أو العمل أو عن تجارب

الإجازة، ويتم فيها تبادل عبارات فارغة، ليس لها من وظيفة إلا إثبات المعرفة أو — بناء على ذلك — تعميق الصلات الموجودة بأي شكل من الأشكال.

تقوم عبارات الاتصال أو أجزاء النص التي تؤدي الاتصال أيضا في نصوص الإعلام والتوجيه بدور هام: التحيات وتوجيهات الخطابات في الجزء الافتتاحي لكثير من النماذج النصية، إشارات للاحتفاظ بالاتصال على سبيل المثال خلال المحاضرة (/... ومن أجل ذلك، أيها الزملاء الأعزاء، نتحول الآن إلى... كذا /)، علامات الاتصال في نهاية النصوص (/ أتمنى لكم طيب الاستمرار في الحوار ! / إلى اللقاء !).

النصوص التي تقوم بنقل المعلومات بشكل خاص (تحري المعلومة أو توصيلها) نسميها نصوص **المعلومة**. تضم هذه الفئة من الوظائف الأساسية العدد الأكبر كثيرا من كل النصوص الممكن ورودها، لدرجة أن هذه الوظيفة الأساسية كانت توضع لفترة طويلة على درجة المساواة مع التواصل برمته - بإهمال الوظائف الأساسية الأخرى.

تنفصل فئات فرعية كثيرة في هذا النوع الوظيفي بعضها عن بعض تبعا لاختلاف الدور الذي يقوم به **الإعلام**. وفي ذلك نقسم مجموعة النصوص التي تقوم بتحري — **المعلومة** إلى الفئات الرئيسة الآتية:

(ا) نصوص لكسب خبرات أو معلومات جديدة: النصوص المصاحبة للتجارب، محادثة الطبيب مع المريض (لتحري التشخيص)، نصوص الأبحاث... ونضع في هذا القسم أيضا النصوص التي تخدم بالدرجة الأولى الاهتداء العام لأحد الشركاء (حوار السؤال — الجواب بوصفه استفسارا عن الطريق).

(ب) نصوص لمراقبة الرصيد العلمي لدى الشريك: محادثات الامتحان، مراقبة المجهود الكتابية... ويقوم التقسيم في الفئة الكبيرة من النصوص التي توصل **المعلومة** بناء على تميز كل من المعلومات الموصلة. وفي ذلك يتعلق الأمر بمعلومات عن:

(أ) **وقائع اجتماعية، ترتبط بأحداث النص**: استئناف، تعيين، عفو، إهداء.(١)

(ب) **مواقف لمنتج النص من المتلقي**: التهنئة، الشكر، الاعتذار.(٢)

- مواقف لمنتج النص من مجموعة (النصوص الدالة على **مجموعات**، انظر: جروسه ١٩٧٤م، ٣٧): الأغاني الجماعية، **المحادثات** الجماعية بين الأحداث...

- مواقف لمنتج النص من أحداث مخطط لها في توجيه الشريك (**نصوص** عهدية): وعود، تأكيدات، التزامات، نذور، تحذيرات، **تهديدات**...

- مواقف لمنتج النص من أوضاع مركبة معينة في الواقع ("**إعلام متسم** بطابع التجربة"): إعادة التعبير عن الانطباعات، "وصف" **حسب** تصور طرق العرض (هاينه من ١٩٧٩م، ٢٩٢).

(ج) أوضاع الواقع التي تعد مهمة أو جديدة بالنسبة إلى المتلقي. **إذ يريد المنتج أن يؤثر** في مواقف الشريك بواسطة هذه النصوص، فهو يود أن يستفيد **المتلقي من العلم الجديد** في سلوكه المستقبلي. وتتبع إلى هذه المجموعة من النصوص التمثيلية **كثير من التطبيقات** النصية التي تتدرج من نصوص التعارف البسيطة والأخبار مرورا **بالإعلانات** والتقارير أمام القضاء إلى النصوص الروائية المعقدة والنصوص الوصفية **أو نصوص** الحجج.(٣)

يتبع أيضا إلى الأوضاع المركبة الهامة لدى المتلقي مجموعة من المعلومات، **تحتل موقعا** متميزا في العملية الاتصالية: يتعلق الأمر في ذلك بمعلومات عن حدود مرسومة — ملزمة لكل التابعين إلى مجال مؤسساتي معين، وتقوم بتنظيم السلوك التفاعلي لدى **طوائف**

---

(١) قارن مع ذلك الأحداث اللغوية التكوينية لدى روزلجرين ١٩٧٩م، ١٩٨.

(٢) هذه الفئة الفرعية تم تحديدها اعتمادا على روزلجرين ١٩٧٩م، ١٩٩.

(٣) قارن حول ذلك تصنيف. الفعل الكلامي لدى سيرل ١٩٧٦م.. يوجد سرد للأحداث اللغوية من هذا النوع (ليس من النصوص!) لدى موتش ١٩٨٧م، ٥٣.

المجتمع وأفراده. هذه النصوص المقعدة تحتل موقعا وسطا بين النصوص الموصلة للمعلومة والنصوص الموجهة: قوانين، أنظمة، عقود، اتفاقات، توكيلات، لوائح، تنظيمات إدارية... (عن ذلك وغيره: فيهفيجر / شبيس Viehweger/Spies ١٩٨٧م، ٩٨).

وظيفة التوجيه في النصوص أخيرا تلحق بتلك المركبات من الأحداث الكلامية التي يضمن (أو على الأقل يقصد) عن طريقها التأثير المباشر لمنتج النص على تصرف المتلقي، مما يدفع تبعا لذلك بالمتلقي إلى إتمام الأحداث (النصوص الموجهة للحدث بمعناها الضيق). ويتبع إلى ذلك النصوص التي تقوم بالإرشاد (تعليمات التصرف من كل الأنواع وتعليمات العمل وتعليمات لتأليف النصوص...) والأوامر والطلبات، أي النصوص التي يملك منتجها قدرة خاصة على التصرف والقرار، مما يعطي الطلب صفة الإلزام (يكون المتلقي في هذه الفئة من النصوص دائما ملزما أو مجبورا، أن ينفذ عمل الطلب المرغوب).

يضاف إلى ذلك النصوص التي يكون متلقيها مخيرا، إما أن يريد تنفيذ طلب شريكه في الاتصال أو لا يريد: توصيات (تعليمات، إرشادات) ونداءات ونصائح واقتراحات والتماسات ورجاءات كتابية ورجاءات متماثلة وغير متماثلة في الاتصال المنطوق.[1]

فضلا عن ذلك نلحق بهذا النوع الوظيفي أيضا النصوص التي تلبي شروط التصرف المشترك لدى شركاء الاتصال (نصوص التحضير للعمل): الخطط من أي نوع (خطط العمل وبرامج الدراسة...) والمواعيد والاتفاقات على تنسيق نشاطات الشركاء عند ترميم المسكن...

(١) لمزيد من تمييز الفروق بين أنواع الحدث الكلامي في الطلب (ليس في النصوص !) انظر: هنده لانج ١٩٧٨م، ١٢٤.. أما جروسه (١٩٧٤م، ٤٠٢) فينطلق من تقسيم ثلاثي لنصوص الطلب: نصوص إرشادية وتحضيض ورجائية.

النصوص التي تؤثر جماليا بالدرجة الأولى، يمكن أن تراكم الوظائف الأساسية المذكورة أعلاه من التعبير عن الذات وعرض الذات (خاصة في النصوص الشعرية)، الإعلام (الحكايات والقصص القصيرة والدراما...)، وبالطبع أيضا التوجيه (كل الأجناس الأدبية)؛ لكنه يجوز عادة أن تعد النصوص الجمالية — أيضا من وجهة النظر هذه — متعددة الدلالات.

لكنه يولد عالم خيالي[1] في كل النصوص ذات الأثر الجمالي.لذا يجب أن يعوض التجريد المرتبط بذلك من الحالات المباشرة في النص الجمالي بطريقة ذاتية: خلافا للنصوص التي تعتمد على معرفة الحقائق لدى شركاء الاتصال، لا يبنى عالم متصور — مقامي في النصوص الأدبية إلا بشكل تعاقبي. حينذاك يستطيع المتلقي أن يتابع نموذج الواقع المتصور، ويلاحظ جماليته الخاصة (عن ذلك انظر: ليرشنر ١٩٨٤م أ).

(٢-١٤-٣) الأنماط السياقية

لا يطلعنا التنميط الوظيفي للنصوص إلا على جانب واحد فقط منها. لذلك فهو حسب رأينا يفتقد إلى الدقة في التفريق بين النصوص. ويظهر هذا على سبيل المثال في أن الوظيفة الاتصالية في الرجاء يمكن أن تتمثل في النصوص بطرق مختلفة: الرجاء من شريك في الدرجة الاجتماعية نفسها يتم تقديمه بطريقة تختلف عن الرجاء (بالمضمون نفسه !) الموجه إلى رئيس في العمل. وتنتج علاوة عن ذلك فروق في تكوين النص فيما إذا كان الرجاء مقولا شفويا أو مصوغا كتابيا، وفيما إذا كان الأمر يتعلق بحالة اتصال عادية أو اتصال مؤسساتي. ينتج عن ذلك بالضرورة أن تدخل أيضا

(١) لا يدعى بذلك أن كل نص خيالي يمكن أن يعد أصلا نصا أدبيا.

العوامل السياقية المبرزة هنا بأي شكل من الأشكال في تصنيف النص. ويجوز أن تعد هذه الفرضية العامة" رأيا شائعا".

السؤال المطروح هو فقط كيف يُعمَل هذا، وأي المجالات "السياقية" تعد هامة في تصنيف النص. هل يكفي على سبيل المثال، إذا جمع ما يعد بشكل عام "سياق الملاحظة"؟ أم أن سياقية النصوص تشمل أيضا العلاقات الاجتماعية بين الشركاء، وتوصيف المؤسسات المختلفة أو حتى أساسات الأشكال الاجتماعية المختلفة ؟

تتجاوز مجالات التساؤل من هذا النوع في الواقع مجال اختصاص اللغويين، لكن نظرا لعدم وجود أبحاث اجتماعية — حسب علمنا — لهذا الهدف الخاص، فإن اللغويين مطالبون على الأقل بمحاولة "تناول تلك الشروط السياقية التي تنجز القصد وتضمن الاستخدام الناجح للأقوال اللغوية في الاتصالات الطبيعية" (إدموندسون Edmondson ١٩٨١م، ١). نحن ننطلق من الرأي القائل إن المتواصلين يكونون قد خزنوا علما سياقيا، وأنهم يقومون أيضا بتنشيط نماذج سياقية معينة عند القيام بالمهمات الاتصالية (أي العلم بأي السياقات يمكن أن يستخدم النص من نمط معين بأكبر نسبة نجاح).

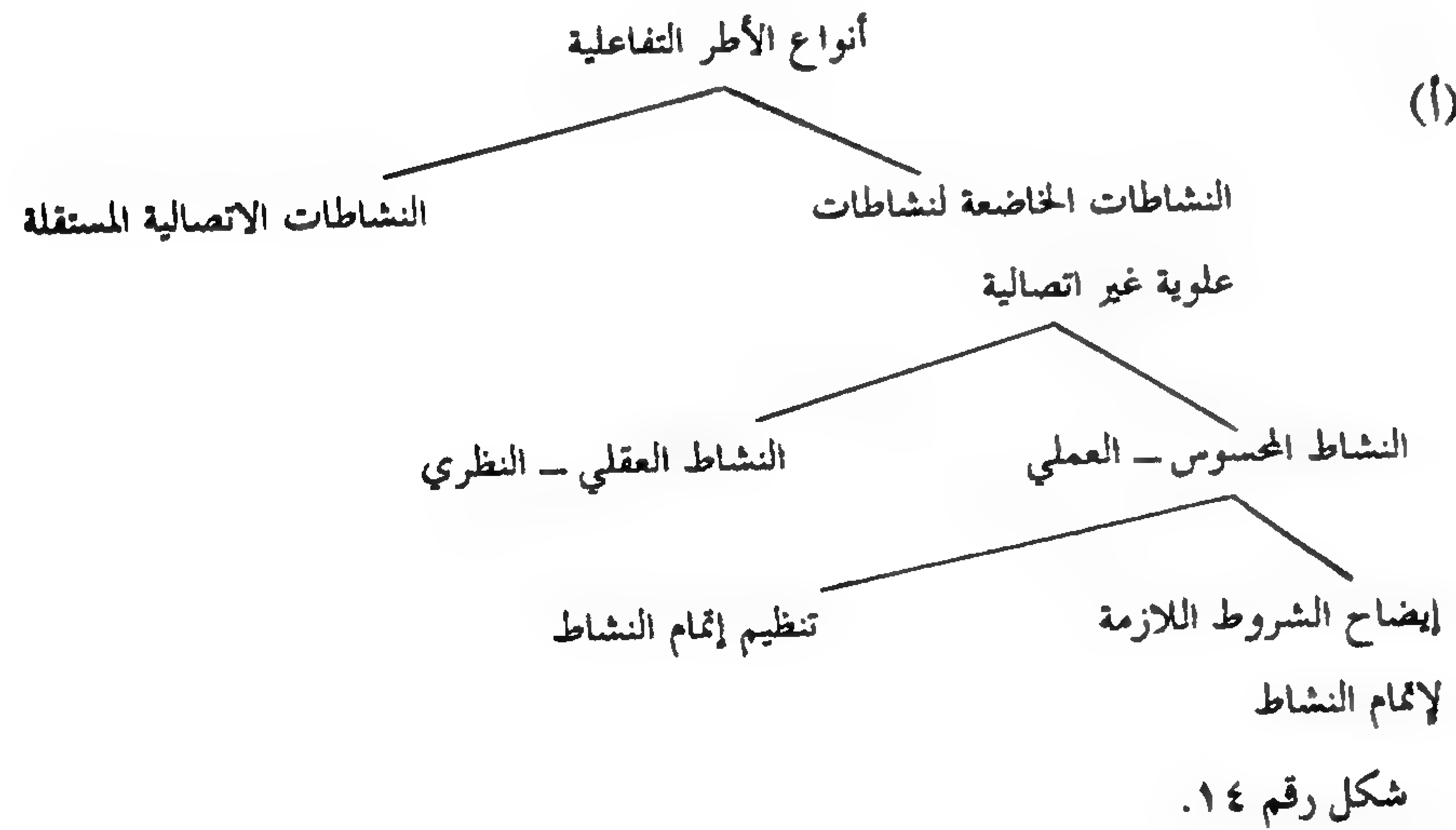
لا تقوم في هذا النموذج السياقي فيما يبدو العلامات فقط على "سياقات المحيط" المميزة (هارتونج وغيره ١٩٧٤م)، بل أيضا وبشكل خاص قيم الخبرة عن حقول الحدث الممكنة أو النمطية ومجريات النشاط. من أجل ذلك نختار مفهوما سياقيا واسعا، تدمج فيه أيضا معارف عن مجالات الاتصال، والمؤسسات وتشكيلات المجتمع.

يمكن أن يستنبط من شروط الإطار السياقية هذه فيما نرى **أنماط سياقية هامة.**

ونحن لا نتفق مع الرأي السائد لدى اللغويين في أن المرء يتعامل في الاتصال اللغوي مع "تنوع من السياقات المختلفة لا تمكن الإحاطة به"، وأنه نتيجة لذلك يستبعد من الأساس تنميط علم السياق. أما نحن فنرى عكس ذلك — متفقون مع شفارتز

(١٩٨٥م، ٥٥) — أن "كل سياق متفرد طارئ في توافقه يعاش ويفرغ منه على أساس خلفية عدد محدود من أنواع / نماذج السياق الوظيفي التي يمكن أن تشترط أسسها بشكل مشترك عن وعي على أنها شيء جماعي / دالة على مجموعات..."

كيف يمكن أن تفصل هذه الأنواع من السياق بعضها عن بعض؟ وما هي العلاقة التي تربط بعضها ببعض؟ لا يمكن حاليا الإجابة بوضوح عن هذه الأسئلة؛ لكن الإسهام الموضح أدناه يمكن فقط أن يفهم على أنه محاولة لاستخراج جوانب جزئية — مهمة فيما نرى — من النسيج الشامل للعوامل السياقية. وفي ذلك نجعل — حسب فهمنا الأساسي للتفاعل — التفاعل (وما يرتبط به من سياق النشاط في مفهوم هارتونج وغيره ١٩٧٤م) منطلقا للتصنيف الشامل.



شكل رقم ١٤.

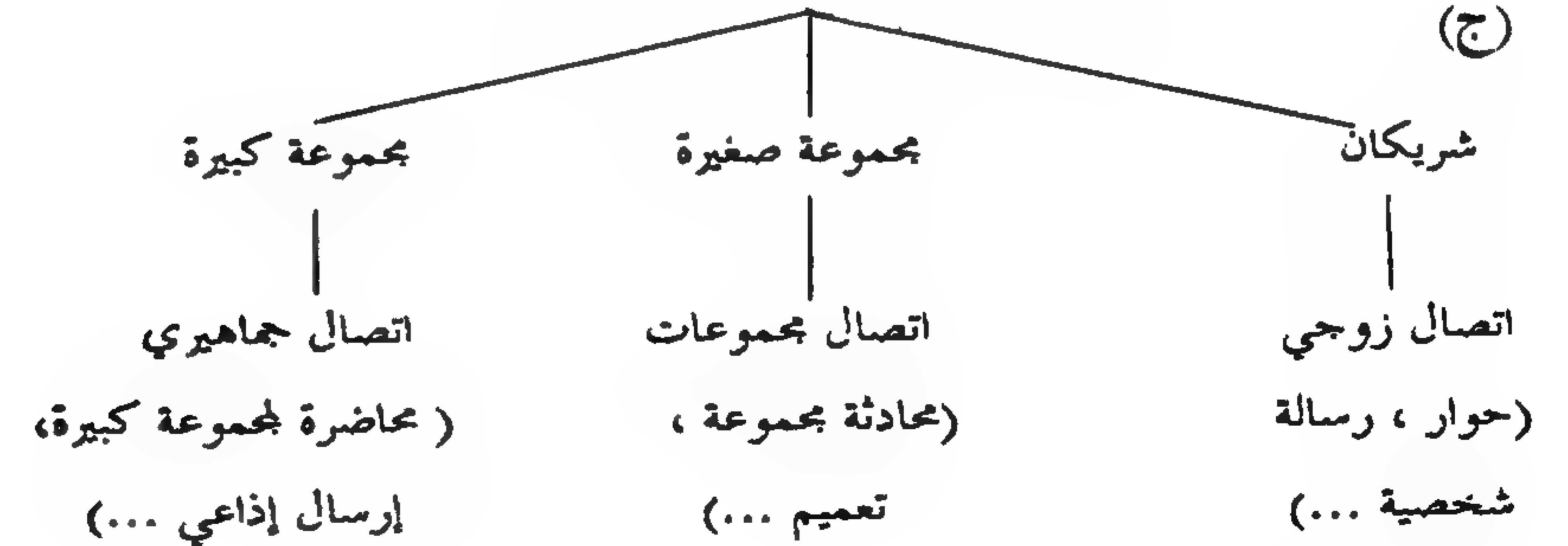
يتمثل معيار هذا التقسيم أولا في ذلك النشاط التفاعلي الأساسي. إذ إن جزءا من النصوص يلحق بنشاطات غير كلامية من الطبقة الأعلى. من هنا ينتج الارتباط الموضوعي لهذه النصوص بمجالات النشاط الأعلى. وقد تمت الإشارة هنا بشكل عابر فقط إلى أن الفئات الجزئية المشار إليها هنا يمكن أن تجزأ مرة أخرى إلى فروع أكثر. لكن ليس كل النشاطات اللغوية تنتظم في فاعليات غير كلامية. إذ "توجد اتصالات كثيرة

لا يتم تحديدها عن طريق نشاط آخر معين، بل عن طريق **نشاط عام مجرد** نسبيا أو عن طريق نشاط يأتي في المستقبل."(١)

(ب) التفريق حسب التنظيم الاجتماعي للنشاطات

تكون أغلب وقائع التفاعل مطبوعة بشكل مؤسساتي (الاستثناءات: الاتصال اليومي والممارسات الرياضية الفردية وقضاء وقت الفراغ). أيضا النشاطات الاتصالية تنجز في إطار مجالات اتصال معينة: إنتاج المواد؛ التجارة والخدمات؛ إدارة مؤسسات الدولة والبلديات؛ الأحزاب ومنظمات الجماهير؛ شؤون المرور؛ شؤون الصحة؛ شؤون البريد والاتصالات؛ شؤون القضاء؛ تعليم الشعب؛ العلم؛ الثقافة؛ شؤون الكنيسة؛ العلاقات الدولية. ونفهم مصطلح المؤسسة هنا بوصفها المنشأة الاجتماعية للقيام بمهمات محددة لدى المجتمع بكامله.(٢)

لإنجاز هذه المهام يتم تشغيل أشخاص (أو مجموعات) معينين (أو معينة)، يطورون أشكال تنظيم فعالة بمساعدة تجهيزات خاصة. مما يعد من أجل ذلك مميزا **للنشاط المؤسساتي** إتمام الأحداث حسب نماذج حدثية داخلية ثابتة بشكل أو بآخر (معيار النشاط). يتحدد الاتصال المؤسساتي بالدرجة الأولى من المجتمع بكامله (فهو يعود إذن إلى استحقاقات اجتماعية شاملة ويجعل الأفراد يبدون بوصفهم حاملين للأدوار الاجتماعية).



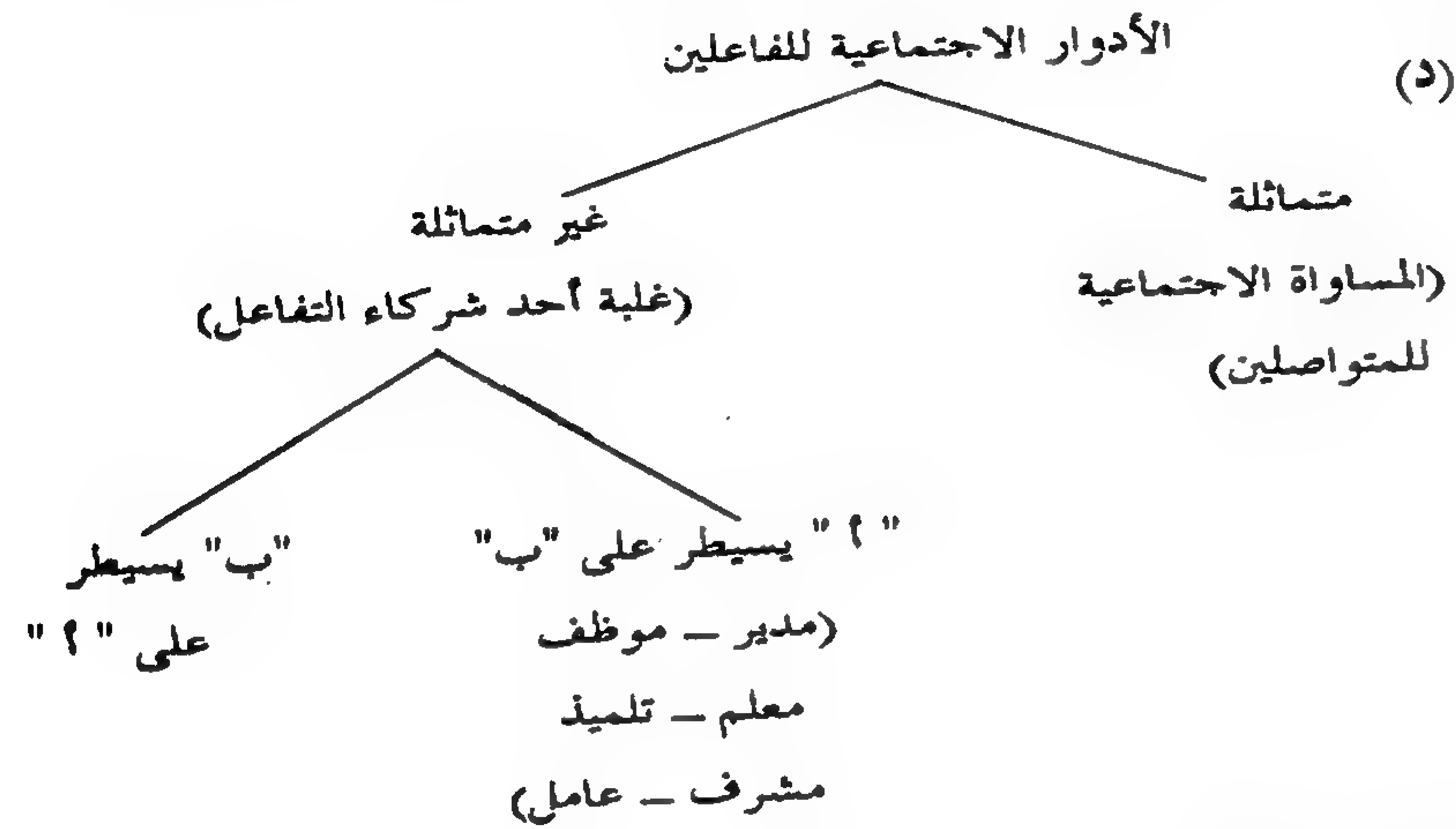
شكل رقم ١٥.

(١) قارن مثلا مجال الاتصال الثقافي، انظر: هارتونج ١٩٨٣م أ، ٣٥٣.

(٢) حسب شيلسكي Schelsky ١٩٧٠م، ١٠ تعد المؤسسة "نسقا موضوعيا في الواقع الاجتماعي".

(د) **تنميط حسب الأدوار الاجتماعية للفاعلين**

تعود الفئات التي يمكن استنباطها هنا بشكل كلي إلى العلاقات الاجتماعية للفاعلين خلال فعل الاتصال، وليس إلى وضعهم الاجتماعي (عمال، موظفون...) أو إلى درجتهم الاجتماعية. لكن توجد سمات الوضع الاجتماعي غالبا في صلة وطيدة مع توزيع الأدوار وعلاقات الشركاء الاجتماعية في عمليات الاتصال الفعلية.



شكل رقم ١٦.

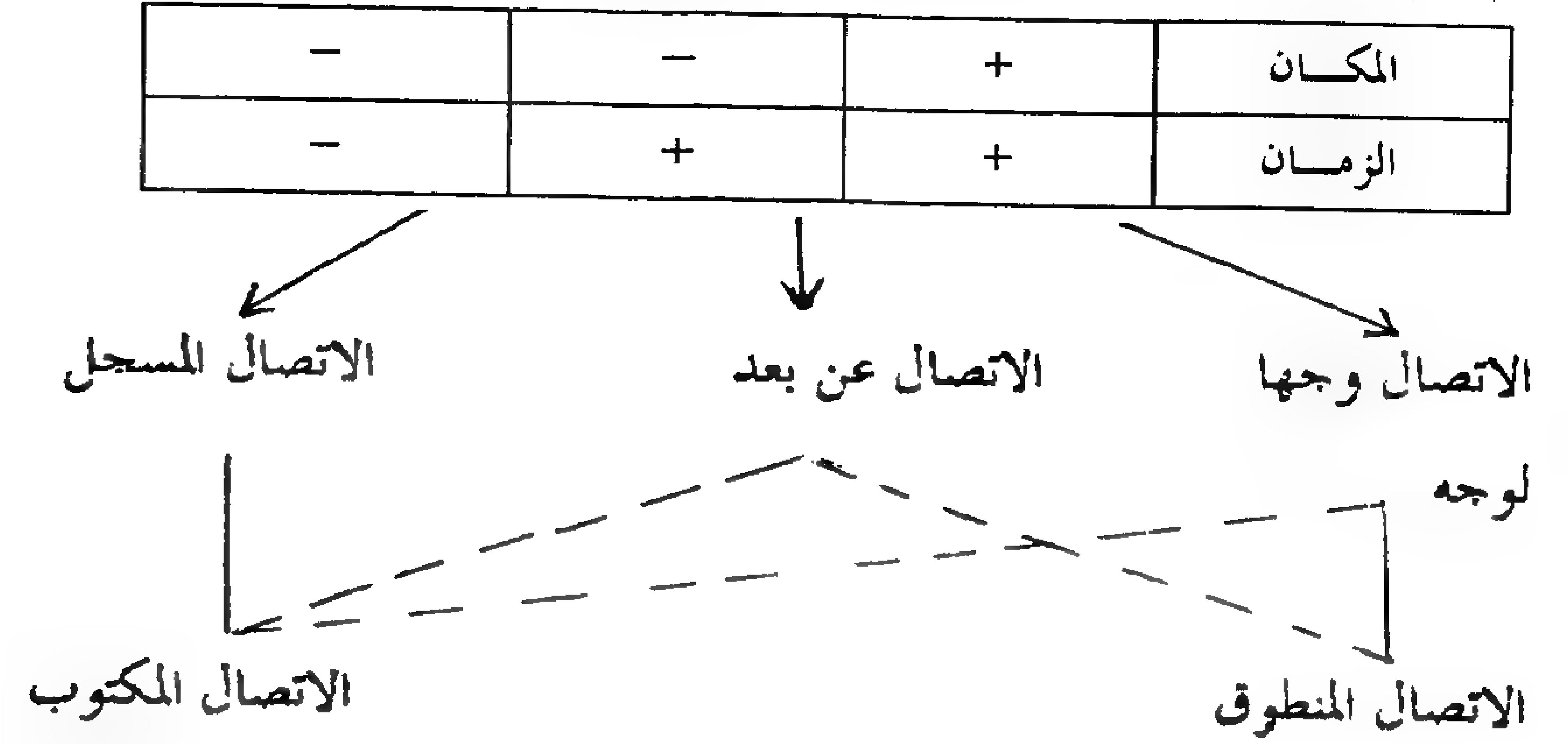
بالنسبة إلى عمليات التفاعل التي تسير حسب نماذج روتينية معينة يكون هذا التوزيع للأدوار ثابتا منذ البداية (كل يعرف حقوقه وواجباته: لدى مشورة العمل وفي إجراءات المحاكمة...). في مقابل ذلك يجب أن يتم التفاوض أولا حول هذه الأدوار عندما تتمثل هذه الأخيرة في مهام تنجز لأول مرة أو تعد فريدة من نوعها.

(هـ) الأنواع الأساسية في سياق المحيط

اعتمادا على ما إذا كان سياق الملاحظة / سياق المحيط مشتركا مع العاملين الرئيسين **المكان** و **الزمان لشريكي التفاعل**، أو مشتركا جزئيا، أو مختلفا (انظر: جوليش / رايبله ١٩٧٥م، ١٥٣) **يفرق بين أنواع السياق** الآتية:

(هــ) اشتراك المكان والزمان لشركاء التفاعل

المكـــان	+	−	−
الزمـــان	+	+	−



شكل رقم ١٧.

مما يوضع في هذا السياق تفريق أدق لعوامل **المكان** حسب الموضع المباشر لعمليات التفاعل: الاتصال في السوق أو في المصنع أو في الديسكو أو في المدرسة... لكنه يظهر أن هذا التقسيم (الذي ينظر إليه غالبا بوصفه أساسيا في تنميط السياق) ليست له إلا قيمة ثانوية في دراسات علم اللغة النصي، لأنه في العادة لا يرتبط بتغير **المكـــان** إلا تغير في مضامين النص، وليست التحولات المقصدية أو الاستراتيجية أو البنائية.

يمكن على سبيل المثال أن يحدد الإطار السياقي في خطاب رسمي لأحد المواطنين إلى مؤسسة اجتماعية بواسطة المقاييس التالية:

- المواطن (مشترك في الهاتف) يرغب في أن يؤسس خط هاتفي في مسكنه الجديد (= و).
- لأنه ليس قادرا ولا مخولا للنشاط العملي المرتبط بذلك، يتجه بخطاب رسمي (ر) / موضوع النص: إنشاء خط هاتفي في المسكن الجديد / إلى المدير المختص في مقر منشأة شؤون البريد والاتصالات: مؤسساتي وزوجي+ اتصال (ب)، (ج).

- يطلب منه إتمام الاتصال (الرد الكتابي) وبشكل خاص البدء بالنشاطات العملية ـ الحسية لإحداث الحالة المرغوبة لديه (النص الموجه للحدث، (أ)).
- حيث لا يملك منتج النص (خلافا للمؤسسة) القدرة الحدثية المناسبة، وليس المتلقي ملزما بإنجاز النشاطات المرغوبة لدى منتج النص، فإن الأمر يتعلق باتصال غير متماثل (طلب / التماس، (د)).

لذلك يفعل المواطن نماذج بنى النص الشمولية "الخطاب الرسمي" و "**الرجاء / المطالبة**" (قارن: ٣-١٤-٣، الفصل الخامس عشر، ١-٢٣-٥).

بشكل مختصر:

النص الموجه للحدث:

(أ) مركز (بشكل خاص) على النشاط العملي ـ المحسوس للمتلقي

(ب) الاتصال المؤسساتي

(ج) الاتصال الزوجي

(د) غير متماثل

(هـ) الاتصال المسجل

(٣-١٤-٣) أنماط الإجراءات

النصوص ذات الوظائف الاتصالية المختلفة ليست مقحمة فقط في سياقات **مختلفة** تماما، بل تختلف فضلا عن ذلك أيضا في الإجراءات الخاصة التي يجب على **منتجي** النص ومتلقيه أن يتبنوها، إذا أرادوا أن يتواصلوا بنجاح. إذ إنه ضمن "الإجراء" يمكن أن يفهم بشكل عام تماما في أول مقاربة طرق التناول من الحل السلوكي إلى الحل الفعال للأهداف المدرجة **من قبل أو التي نشأت** في سياقات معينة. من أجل ذلك يمكن أيضا أن تسمى طرق التناول **المحددة في صنع النصوص** أو تفسيرها إجراءات صنع النصوص أو إجراءات **فهمها** (**بمفهوم "إجراءات الاتصال"** يجب أن تضمن أيضا طرق التناول غير

اللغوية). ونميز مثل هذه الإجراءات بوصفها مركزة على الهدف ، غالبا عن وعي لعمليات المعالجة الجارية عند إنتاج النص واستقباله، وتبعا لذلك بوصفها تحقيقات خاصة للتصورات الاستراتيجية في إنتاج النص أو في فهمه (قارن في ذلك أيضا: ٢-٢٢-٥).

نحن نركز أولا على إجراءات صنع النص، وننطلق من أن المتفاعلين يملكون أيضا علما استراتيجيا خاصا، وخبرات حول أي الإجراءات تظهر عند ارتباطها بنماذج شمولية معينة نجاحها في سياقات معينة؛ في هذا المفهوم الاستراتيجي الشامل تدخل التصورات الأساسية الاستراتيجية الثلاثة المذكورة[1] (لدى إنكفيست ١٩٨٧م، ١٩) بمعنى الجوانب الاستراتيجية المتزامنة أو المتلاحقة: تبني النموذج وتوجيه المتلقي ورسم خطوط الخبر.

تدخل العمليات الاستراتيجية في الأصل مع اتخاذ القرار في موضوع النص والإجراءات الأساسية لتحقيق مطلب المتكلم (في نص مثالنا: / تأسيس الخط الهاتفي / ، / تقديم الطلب/). ويتبع إلى الاستراتيجية بالطبع أيضا عمليات اتخاذ القرار في متغيرات القصد المتعددة، وكذلك عمليات التأطير السياقية (مستندة إلى واسطة تحري-المعلومة أو التوجيه...).

أما ما تستحق أن تبرز هنا بوصفها عمليات اتخاذ قرار، فهي تلك الإجراءات فحسب التي تكون فعالة للإجراء المنهجي لدى منتج النص عند بناء النص.[2] ومن الإجراءات المتعددة لحدوث التفاعل نبرز الخطوات العملية الآتية:

(١) تبدو استراتيجية النص ١- "بوصفها مبدأ يعتمد هدفا من تحويل التتابع الخطي لمجموعة إسنادية إلى نص" (إنكفيست ١٩٨٧م، ٢٥). ٢- بوصفها حذفا في "عدم اليقين التقبلي" بمفهوم تصور التفسير. ٣- بوصفها تبنيا لنص جديد "لقالب تقليدي من البنى الكبرى في النص، إما بتشكيلها لمثل هذا القالب، أو برفضها." (١٩٨٧م، ٢٧).

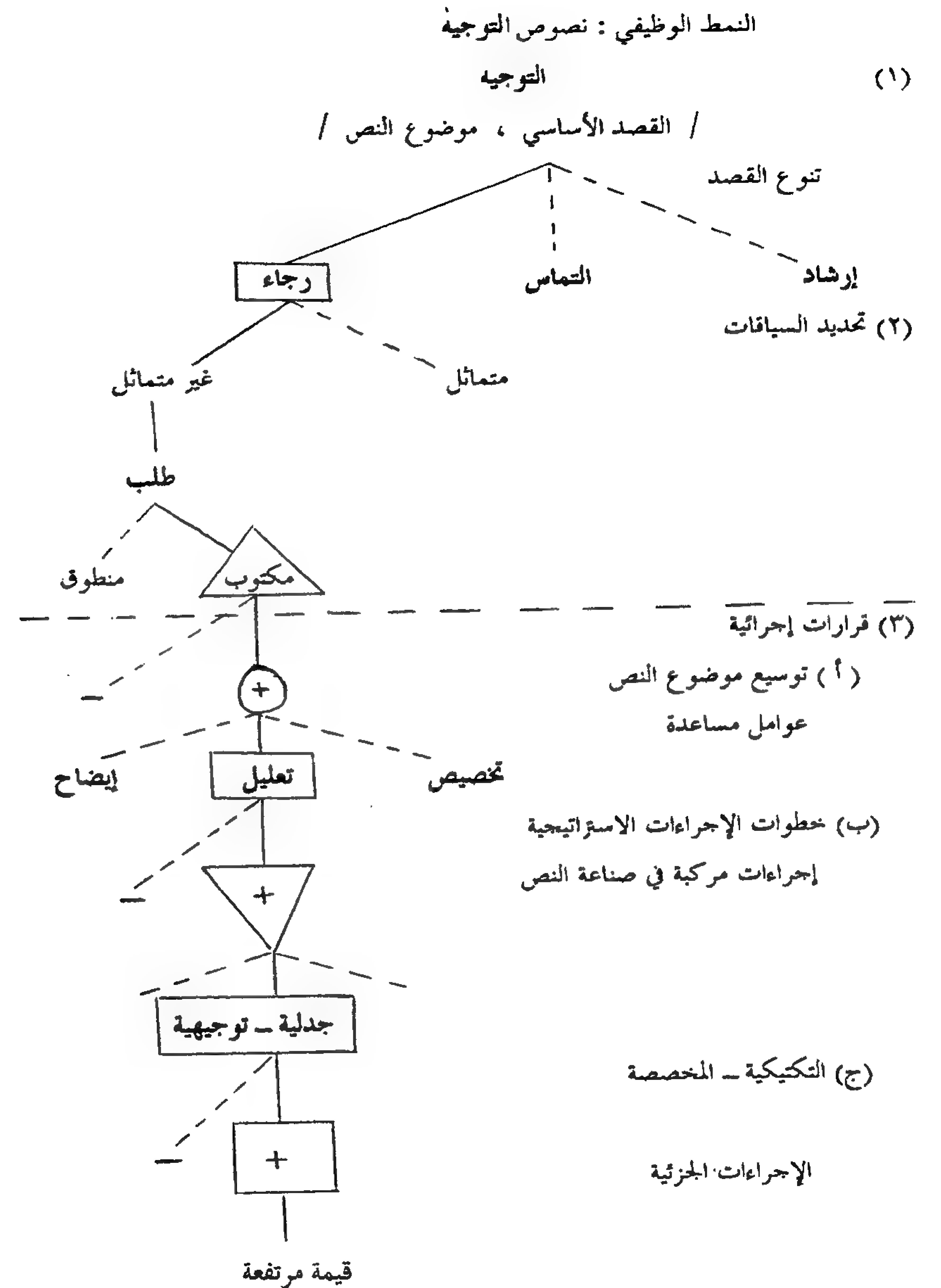
(٢) عن عوامل الإجراءات في عمليات الفهم انظر الباب الخامس ـ "الجانب العملي" للأحداث ناقشه أيضا ليونتيف ١٩٧٩م، ١٠٥: للحدث "بالإضافة إلى الجانب المقصدي (ما ينبغي التوصل إليه) أيضا جانبه العملي (مثل: بأي الطرائق يمكن التوصل إليه)".

(أ) عمليات توسع النص. فإجراءات صناعة النص تعود أولا إلى ماهية كمية المعلومات، ما إذا كان ينبغي توسيع موضوع النص أم لا، وإذا كان كذلك، فأي العوامل المساعدة يمكن أن تساهم في تحقيق مثل هذا التوسيع في موضوع النص بإحدى الطرق (بواسطة تخصيص موضوع النص أو بتعليل الوضع المعبر عنه في موضوع النص أو بإيضاح الوضع عن طريق الأمثلة أو الجداول...). يمكن الإشارة في هذا السياق إلى أنه من المعتاد في النصوص المعقدة أيضا استخدام تركيبة من عدة عوامل مساعدة. لكنه يجب في كل الأحوال أن يضمن منتج النص "التطابق الموضوعي" في هدفه (أنتوس ١٩٨٤م، ١٨٨) عن طريق اختيار القضايا المناسبة وتنشيطها.

(ب) خطوات الإجراءات الاستراتيجية. إذ تتسم عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجية بأهمية خاصة في صناعة النص، وهي العمليات التي تتجه إلى كيفية تيسير المعلومات أو توجيهها. وهي تخص بالدرجة الأولى مسألة احتمالات الإثبات في مطلب معين بأن الإجراء البسيط أو المعقد (روائي، وصفي، جدلي .. عن ذلك ٤-٢٣-٥) واعد بالنجاح في تحقيق الهدف.

(ج) الإجراءات الجزئية التكتيكية — المخصصة. فهي تخدم بوجه خاص التخصيص الإضافي أو تقوية القرارات الإجرائية الأساسية. مما يمكن سرده هنا من الأمثلة: الارتفاع بقيمة الشريك/ أو تسخيره والتقوية العاطفية للمطلب وتبسيط الأوضاع أو تعقيدها عن وعي... (عن ذلك الفصل الثاني والعشرون).

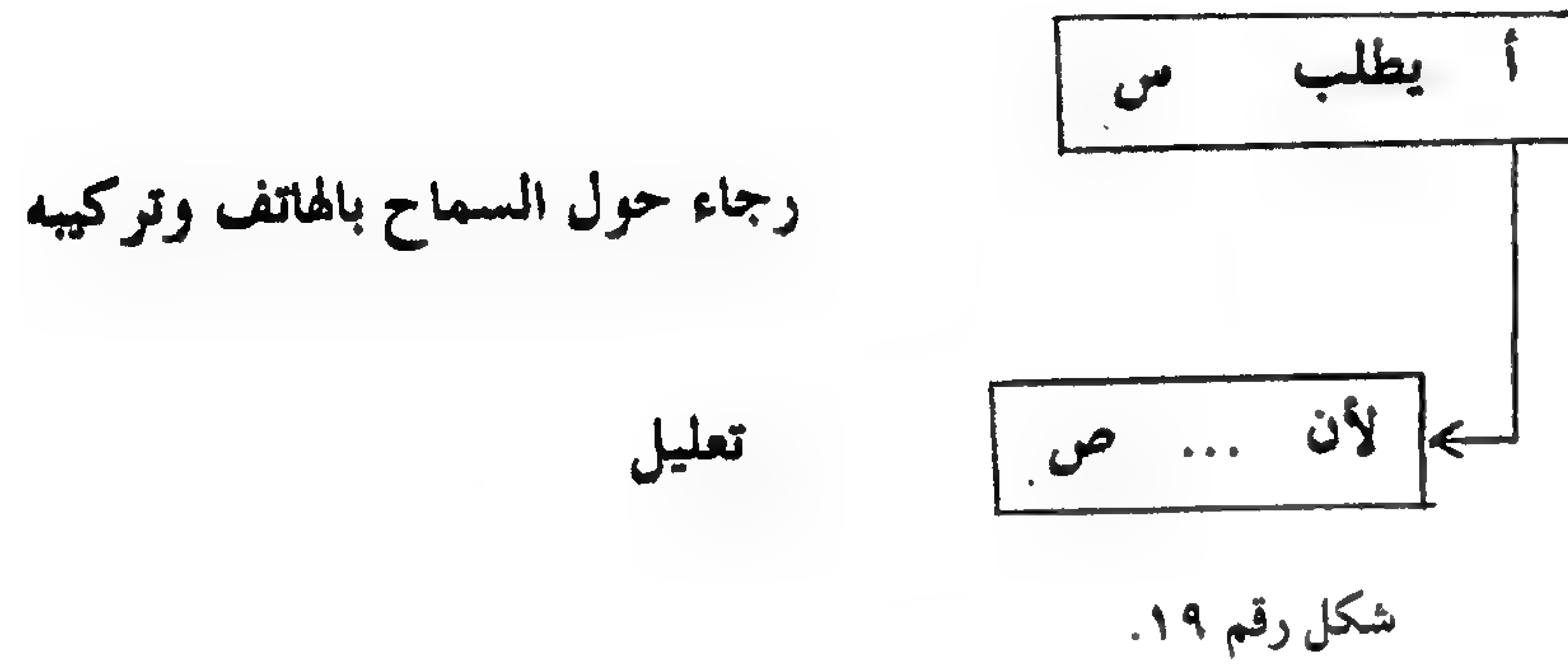
تكون مجموع هذه القرارات الإجرائية إذن الأساس لقرارات البناء لدى منتج النص. وفيما يأتي نورد قالبا بيانيا يوضح ذلك.



شكل رقم ١٨ . عمليات اتخاذ القرار عند إنتاج النص.

بالعودة إلى المثال المذكور أعلاه في طلب نقل رقم هاتف يمكن أن يثبت لعوامل الإجراءات ما يأتي :

(أ) يوسع موضوع النص عادة بواسطة عوامل ـ **تعليل** (مثلا : إشارة إلى إلحاح المطلب وضرورته).



شكل رقم ١٩.

(ب) ترد الإجراءات الجدلية في الأغلب من إجراءات تشكيل النص بالنسبة للنصوص ذات العوامل التعليلية بالدرجة الأولى (انظر : ٢-٤-٢٣-٥). ويربط منتج النص بذلك قضايا معينة (أ، ب ، هـ...) بعضها ببعض ، ليستنبط من ذلك استنتاجات حول المطلب الفعلي (طلب تحويل الهاتف = د).

بيانيا : أ و ب و ~ هـ ، **إذن** د.

(حيث : ~ رمز نفي)

(ج) مثال للعدد الكبير نسبيا من إمكانات الإجراءات الجزئية التكتيكية (عن ذلك : ١-٣-٢٣-٥) يصلح هنا طرح حدث — رد الفعل لدى المتلقي المرغوب لدى منتج النص. إذ يعرض منتج النص هذا الحدث بوصفه حدثا مهما لفئة اجتماعية معينة أو للمجتمع كله : م (د).

عمليات القرارات هذه بكاملها تكون إذن الإطار لبناء النص الفعلي.

(٤-١٤-٣) أنماط بناء النص

بسبب تعدد القرارات الوظيفية والسياقية والخاصة بالإجراءات الممكنة، فإنه أساسا ليس ممكنا أن توضع نماذج بناء ثابتة لكل فئة نصية جزئية. ونحن نكتفي لذلك بالتعريف بأنماط البناء الأساسية التي يمكن أن تتبع بنى النص في نصوص بعينها.

(أ) يجب على منتج النص أولا لأجل البناء الهيكلي في نص مخطط له أن يتخذ **قرارات تتعلق بالتكوين البنائي** وقرارات في تعاقب مركبات ـ النص الجزئي المختارة (= م أ). يتبع إلى ذلك أيضا مسألة ما إذا كانت نواة النص (= ن ن) الفعلية يقدم لها بجزء افتتاحي (= ج أ) خاص أم لا (= م ب). ينبغي التساؤل في الوقت نفسه عن نماذج القضايا البنائية لتحديث "ج أ". قياسا على ذلك تجدر مراعاة إمكان وجود جزء الخاتمة (= ج خ) النص.

بالنسبة إلى نواة النص يكتسب الأمر أهمية فيما إذا كان موضوعه مثبتا أم لا (= م ج)، وبشكل خاص، في أي مواقع الترتيب ترتبط وحدات النص الجزئية بعضها ببعض (= م د). ومما له أهمية في هذا الشأن هو ما إذا كانت معلومة الموضوع والقصد الجوهرية (= ن) ينبغي أن تقدم في البدء أو تكون في الوسط أو في النهاية من "ن ن" (أو ما إذا كانت "ن ن" يمكن دمجها مع "ج أ" أو "ج خ").

أنماط بناء النص.

(١)

(أ) أنماط الإنشاء

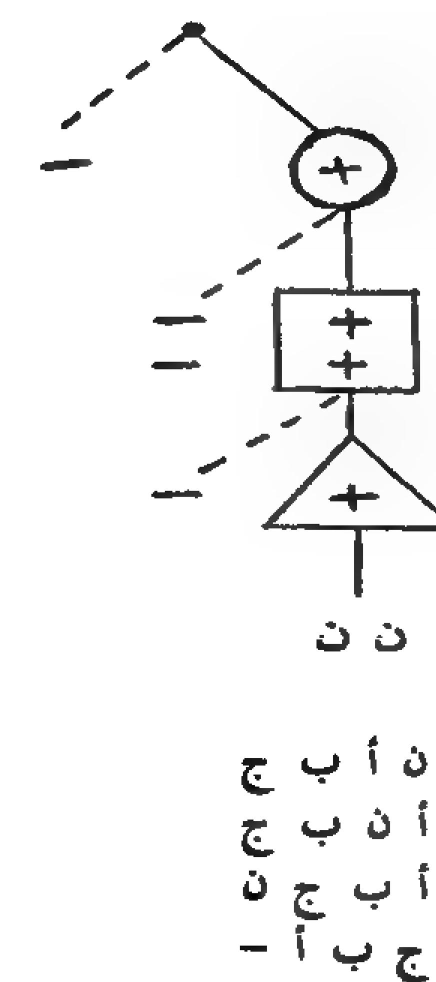
(م أ) التقسيم إلى وحدات النص الجزئي

(م ب) انتقاء الجزء الافتتاحي (ج أ)،

والجزء الختامي (ج خ)

(م ج) تثبيت الموضوع في ن ن

(م د) تعاقب النصوص الجزئية[1]

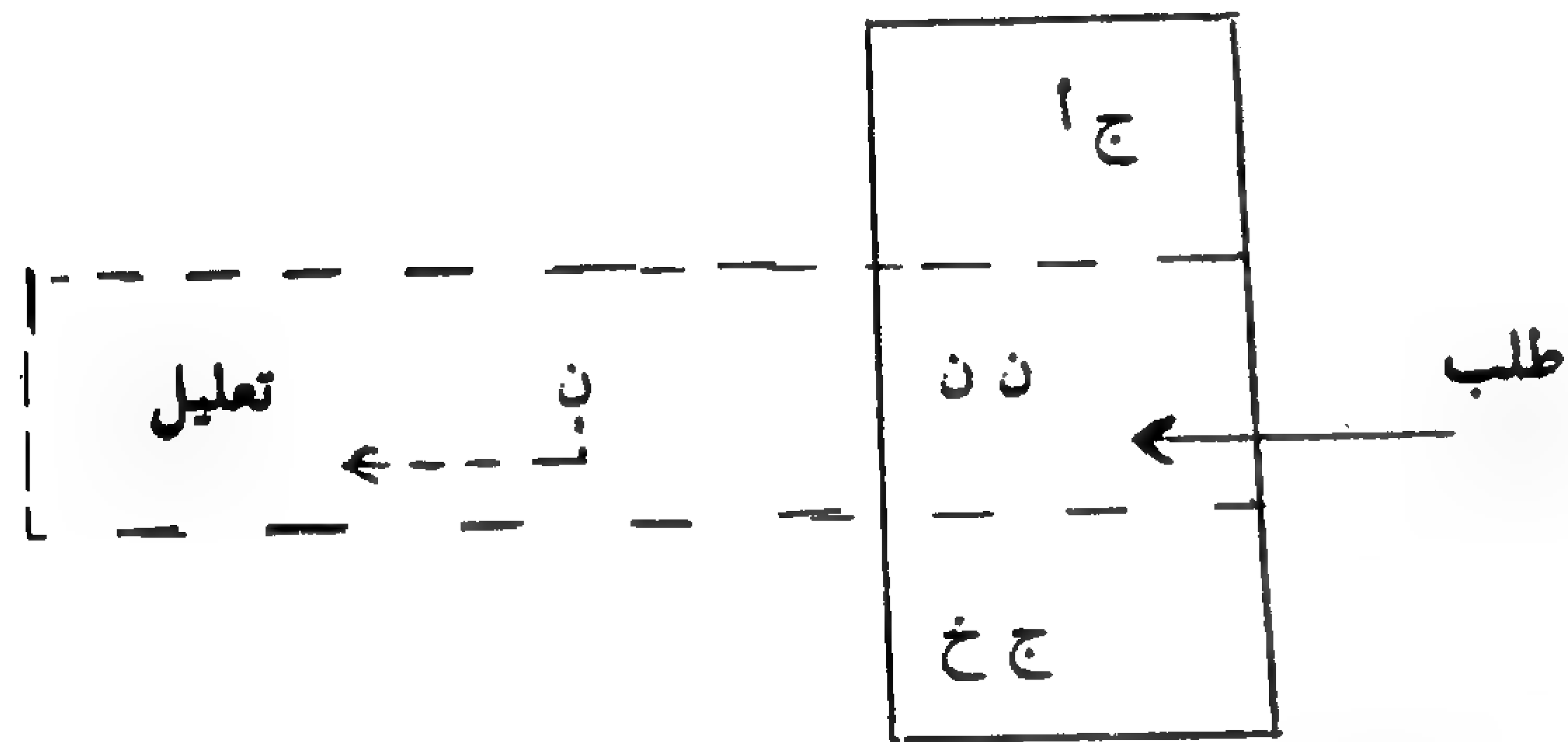


شكل رقم ٢٠.

(١) ن = معلومة النواة. أ، ب، ج... = أي وحدات نص جزئية. ينبغي أن يمثل نمط الإنشاء المذكور في الملخص أخيرا أبنية لم توضح فيها النواة من قبل منتج النص بشكل مفصل.

من مثال النص لدينا يمكن استنباط،

- **أن الأمر يتعلق بنص مركب مع النص الجزئي "ن"[1] (يطلب..) بالإضافة إلى "أ" (= يعلل...) (= م أ)،**
- أن "ن" مثبت موضوعيا (= م ب)،
- أن نواة النص (المكونة من "ن" و "أ") يجب أن تربط مع نموذج النص **الشمولي** "رسالة رسمية موضوعية" (مع "ج أ" و "ج خ" إلزاميين، = م ب):



شكل رقم ٢١. رسالة رسمية موضوعية.

حيث:

ج أ رأس الرسالة (التاريخ، عنوان المرسل إليه، إبراز المطلب، وربما الخطاب)

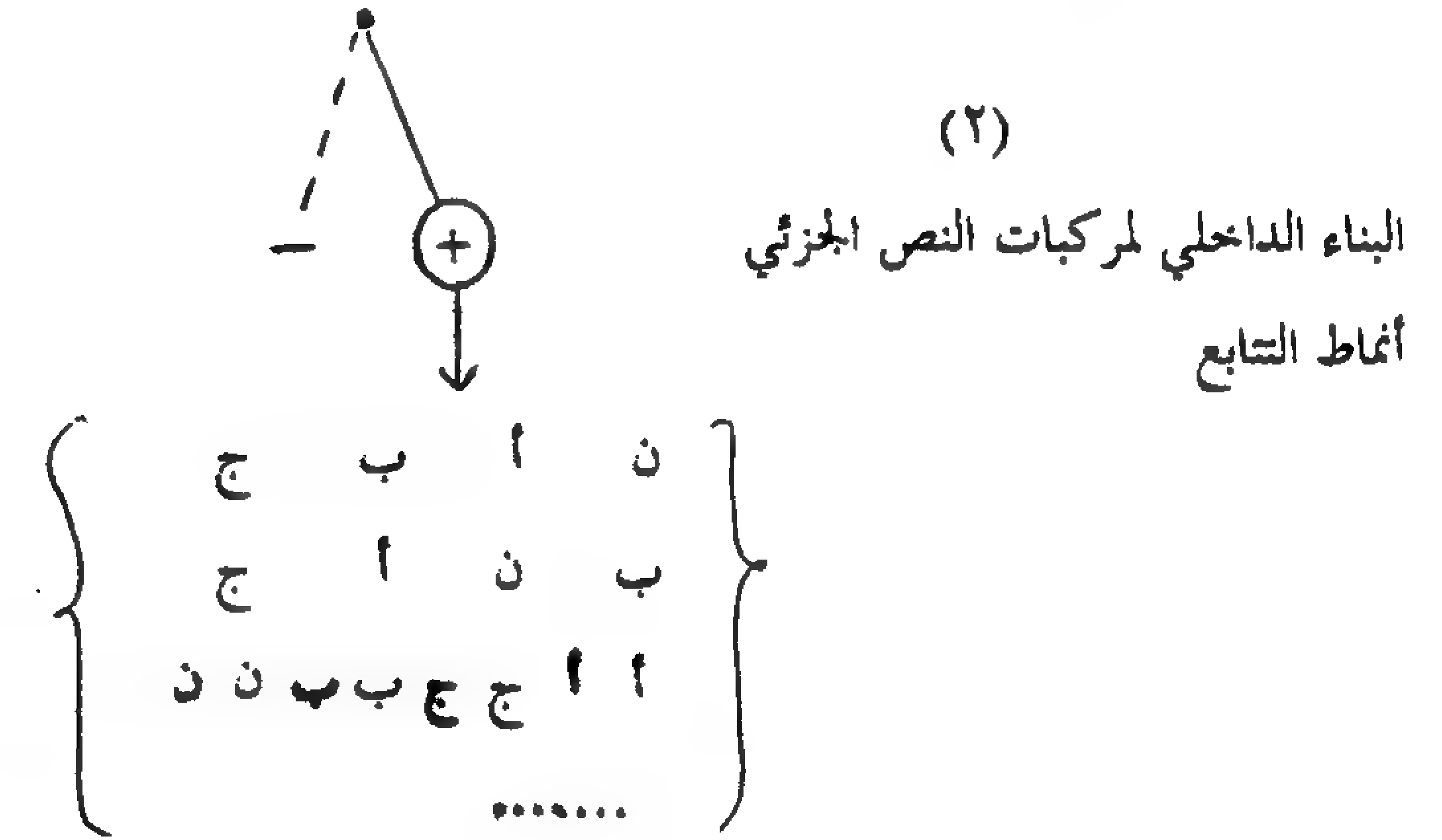
ج خ خاتمة الرسالة (وربما جزء ختامي ملخص، عبارة تحية، توقيع).

(١) كل أنماط تعاقب النص الجزئي الموضحة هنا لا تمثل بالطبع إلا نماذج بناء من أنواع مثالية، حيث يمكن أن تمثل "ن" في النصوص الملموسة بل وأيضا في العديد من النصوص الجزئية.

بالنسبة إلى تعاقب وحدات النص الجزئية في "ن ن" (= م د) **يجب** على منتج النص أن يقرر، ما إذا كانت "ن" (طلب...) ينبغي أن توضع في بداية "ن ن" (**حيث** يتلوها **التعليل**)، أو إذا كانت "ن" تؤخر إلى وسط العرض، أو إذا كانت معلومة **النواة** تظهر بمفهوم مبدأ الصعود في نهاية "ن ن".

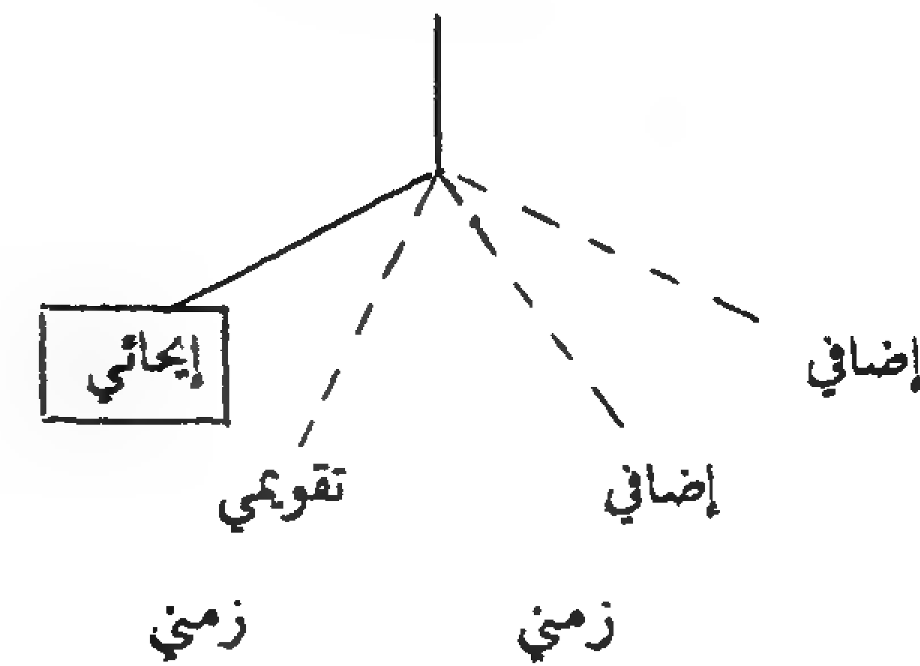
(ب) أنماط التتابع. تكتسب عمليات التتابع والربط العضوي أهمية **في** البناء الداخلي لمركبات النص الجزئي بشكل خاص. تتابع أحداث **الإنجاز** النظري (مبينة هنا في أ، ب، ج، ... إلخ) (انظر عن ذلك: ١-٤-٢٣-٥)

أنماط بناء النص.



أنماط الربط العضوي

(السائدة)



شكل رقم ٢٢.

يمكن تحديده بالطريقة نفسها التي نحدد بها إنشاء وحدات النص الجزئية ذاتها (**حيث تُفهم** "ن" على أنها رمز لكل **معلومة** مهمة في النص الجزئي). ويمكن أخيرا **التعريف بدمج** القضايا بواسطة أنماط ربط مختلفة (أنماط الربط العضوي) (إضافي، **إضافي — زمني**، تقويمي — زمني، إيحائي...). لإيصال معاني النص الجزئي ثبت أنه **في العادة يكفي** أن تعلم تلك الأنماط السائدة في الربط (انظر شكل رقم ٢٢ أعلاه).

من مثال النص لدينا ينتج من التقدير الأساسي الجدلي ل "أ" غلبة **نمط الربط العضوي** الإضافي — الإيحائي الذي ينتج عنه أيضا تتابع ثابت نسبيا **للإنجاز النظري الجزئي** المقرر. بالنسبة إلى "ن" في المقابل لا يتوقع تمييز إضافي (وبذلك بناء إضافي) **إلا في حالة** استثنائية.

عند إكمال "ج أ" و "ج خ" نحصل على البناء الأساسي الخطي الآتي **للطلب**:[1]

"ج أ" رأس الرسالة

"ن ن" لب الرسالة: "ن" لأن "أ"

"ن" (طلب من "ن")

لأن: "أ" و "ب" ~ "ج"، إذن

م (د).

"ج خ" خاتمة الرسالة

(٥-١٤-٣) نماذج الصياغة

تصطدم محاولات التنميط بصعوبات خاصة على مستوى تكوين النص اللغوي الجزئي الفعلي وصناعته (هما النشاطان الأساسيان في مرحلة الصياغة، انظر (٣-٣-٢٣-٥): أساسا لا يماثل نص نصا آخر. حتى عند تعدد مرات التكوين للمهمة

---

(١) بشرط أن يقرر منتج النص اختيار العينة البديلة المقترحة.

الاتصالية نفسها بواسطة منتج النص نفسه (ضمن شروط سياقية مماثلة تقريبا) تنشأ فقط في حالات استثنائية نادرة صياغة النص اللغوي الجزئي نفسها. فيمكن أن نستنبط من ذلك أن صياغات النص في الواقع لا تخضع للتعميم، ولا تكوين الأنماط أو النماذج.

من ناحية أخرى لا يكون منتج النص في حرية مطلقة عند صياغة النص، ولا يكفي على ما يبدو مراعاة القيود الدلالية ـ القواعدية. ويجب تبعا لذلك أن يوجد أيضا شيء مثل المعيار / النموذج لصياغة النص (عند التعرف على إطار بناء النص).

يتم دعم هذه الفرضية بواسطة النظرة إلى أن المستقبل يستطيع أن يرتب الأمثلة النصية المعينة ذات الصياغات المختلفة دون عناء في الفئة النصية الواحدة نفسها، بل حتى الترجمات (ذات التكوين اللغوي المختلف تماما) يتعرف عليها المشتركون في الاتصال في العادة بوصفها ضروبا من عينة النص نفسها. ينتج عن ذلك أنه يجب أن تتبلور في صياغات النص أيضا مميزات نمطية وعالمية ـ مع كل مظاهر الطابع الفردي في تكوين النص في كل حالة، لدرجة أننا عند توليد النصوص نُفَعل علم الصور النمطية حول سمات الصياغة في فئات نص معينة (وتفيد عناصر العلم هذه أيضا عند فهم النص). وتختلف البرقيات عن طلب التوظيف أو القصص ليس فقط في إنشاء النص، بل أيضا في صياغته.[1] لكن كيف يمكننا فهم مثل هذه الخصائص المشتركة (والاختلافات) في الصياغة، والانتفاع منها في تصنيف النصوص؟

(أ) تشكل مبادئ التنظيم والصياغة العامة، فيما يبدو، مجالا جزئيا من علم المشتركين في الاتصال، وهي المبادئ التي نود تعريفها هنا بوصفها النهايات الاتصالية الخاصة بفئات النص. فهي تنتج أساسا عن مستويات تصنيف النص الواقعة في درجة

(١) ميشل ١٩٨٧م، ٥ يتحدث في هذا السياق عن "نماذج أسلوبية"، ذات "نوعيات صياغة تتكرر باستمرار في بناء تنظيمي يناسب عبارات الربط". ومثله سانديك ١٩٨٦م، ٤٩ ؛ في موضع آخر (١٩٨٦م، ١٩٤) توجز هذه الظاهرة ضمن مصطلح "أسلوب النموذج النصي".

أعلى في سلم الهرمية (عن ذلك: ٣-١٤-٣)، وتعكس بذلك جوانب معينة من طرح المهمات الاتصالية.

لدى منتج النص في الواقع مجال واسع جدا عند كل تكوين للنص يسمح بالتشكيل الفردي لذلك النص؛ لكن هذا المجال في خيارات الصياغة يضيق عن طريق مبادئ التكوين الخاصة بفئات النص المبرزة هنا.

مازال التناول النظري لمثل هذه القيم في الخبرات في مراحله الأولى؛ أيضا فانديك (١٩٨٠م أ، ١٠٦) يعمل بمثل هذه "المفاهيم الحدسية" مثل الوضوح والقصر. إذ إن الجهود النسقية لتمييز مبادئ تكوين النص العامة وتصنيفها إلى مجموعات تفسح المجال بشكل خاص لظهور أعمال ذات أهداف أسلوبية؛ هناك تعرف هذه المبادئ في التنظيم والصياغة منذ ريزل Riesel بوصفها معالم أسلوبية ("تتطلب وتحفز اختيار عناصر الأسلوب وتنظيمها في النص" ١٩٧٠م، ٧٦).[1] كما يجب النظر إلى عدد المعالم الأسلوبية وتصنيفها الآن على أنها لا تزال مشاكل بعيدة عن الحل، وكذلك مسألة "الربط" بين عناصر الأسلوب ومثل هذه المبادئ العامة في تكوين النص. (حول ذلك: هاينه من ١٩٧٩م، ٢٧٠، ليرشنر ١٩٧٦م، هوفمان Hoffmann ١٩٨٧م، هاينه من ١٩٧٤م، ٥٧).

تعد نهايات الاتصال الخاصة بفئات النص التي نطالب بها مشروعا لمثل هذه المبادئ العامة في تكوين النص في فئات النص المحسوسة؛ فهي تحدد مجال إمكانات الصياغة الممكنة حسب خصوصيات فئة النص المعينة، وتكون إطار تمييز صياغات النص. ويمكن أن توصف نهايات الاتصال الخاصة بفئات النص مطبقة على الطلب المذكور أعلاه لتحويل رقم الهاتف كما يأتي: موجها في صلاحية القرار لدى المستقبل

(١) يوجد عند ليرشنر (١٩٧٦م، ٦٠) تعريف المفهوم التالي حول "معالم الأسلوب": "يفهم بالتالي ضمن معالم الأسلوب المكونات المنظمة هرميا ضمن استراتيجية الاتصال (خطة النص)، التي تكون بواسطة عمليات دمج عبر مضامين الجمل المستهدفة، وتعبر عن موقف المرسل من الشيء موضوع حادثة الاتصال ومن الخبر نفسه."

(الرجاء)؛ ذا صبغة مؤسساتية (إدارة الدولة والبلدية)؛ كتابيا؛ جدليا على أساس موضوعي — معلوماتي؛ معتمدا على الموضوع؛ مختصرا؛ موجزا؛ مهذبا.

وفي ذلك ينبغي أن تُعلِّم المؤشرات تلك الكمية من النهايات (التدريج فيما يخص توافق التفاعل) (انظر: هاينه من ١٩٧٤م، ٥٨)، لذلك يجب أن توسم صياغات النص التي تخرج عن هذا النطاق بأنها ليست مناسبة أو غير فاعلة.

(ب) يتبع إلى علم الصياغة لدى المشتركين في الاتصال أيضا **نماذج صياغة** معينة، وكلمات، ومركبات، مما أثبتت صلاحيتها في مهمات اتصالية مقعدة تمت من قبل. ويساعد تفعيل مثل هذه النماذج منتج النص لدى "ملء" أبنية النص بسرعة وبما يناسبها حقا. لذلك يعود مفهوم نموذج الصياغة على كل الوحدات اللغوية التي "تم إعطاؤها" أو "تمت صياغتها" أو "على سبيل المثال" يمكن فهمها.

يصلح في هذا الدور أيضا **اللكسيمات المفردة** المرتبطة بحالات معينة، طالما كانت ذات صبغة خاصة بفئات النص وأوجزت الطابع المميز للحالة المعينة بدقة (أي أثارت لدى الشريك التداعي أو رد الفعل المرغوب). ومن أمثلة تلك المؤشرات في فئات النص أو مجالات الاتصال يمكن أن يذكر هنا: *المرافعة*، *الحبس*، *الحكم* من مجال شؤون القضاء؛ *ناقل دائم*، *ناقل جانبي*، *مقاومة الغبار* من مجال إنتاج المواد؛ *نقاش تعليمي*، *نشاط الوالدين*، *رقابة الإنتاج* في مجال شؤون التعليم.

لكن الروابط المميزة للوحدات المعجمية والأبنية النحوية الخاصة تكون ذات أهمية خاصة لمثل هذه النماذج في الصياغة. ويمكن إعادتها إلى **علم تساوق** خاص لدى المشتركين في الاتصال، علم عن الروابط العائدة باستمرار وقابلية الربط للوحدات المعجمية.(١) لأن الخبرات، التي نكتسبها في تعاملنا مع البيئة الاجتماعية تخزن في وعينا بصيغة مركبة ("بوصفها صورا لوقائع مرتبطة مباشرة بالذاكرة" كليكس/ كوكلا/ كون

(١) في هذا العلم التساوقي توضع بالطبع فروقات هامة اعتمادا على العمر والتربية والنشاط الوظيفي، وبشكل خاص العلاقة الاجتماعية بين المشتركين في الاتصال.

Klix/ Kukla/ Kuhn ١٩٧٩م، ١٤٢)، فإن تفعيلها يحدث في كثير من الأحيان بالصيغة نفسها، في روابط تتابعية ثابتة.

يصبح كثير من حالات التساوق هذه نمطية هي الأخرى لمجالات اتصال معينة: *المعلم والمربي*، يشجع *التلاميذ هابطي الإنتاج*، *العمل المشترك بين البيت والمدرسة على أساس من الثقة التامة* في مجال الاتصال الخاص بشؤون التعليم؛ *استخدام غير مرخص به*...، *التخريب العبثي*...، *المسؤولية الجنائية*... في المجال الخاص بشؤون القضاء... حالات تساوق أخرى تصلح مؤشرات لعينات نص معينة: *ببالغ الأسى* — إعلان وفاة، *باسم الشعب*... — حكم قضائي، *كان ياما كان*... — أساطير، ...

تقود المجموعة المذكورة أخيرا إلى فئة **مكون النص المأثور** (هاينه من ١٩٨٤م، ٣٨) التي توصل فيها ربط التداعي بين الوحدات المعجمية والمركبات النحوية إلى درجة بالغة العلو؛ وتُفعل هذه المكونات النصية المأثورة من أجل ذلك أيضا بشكل دائم بوصفها كليات (أ. أ. ليونتيف ١٩٨٤م أ، ١٨٥). والمميز في هذه المجموعة الواسعة من الوحدات ذات الطابع الشكلي هو ارتباطها بعبارات معينة في بناء النص.

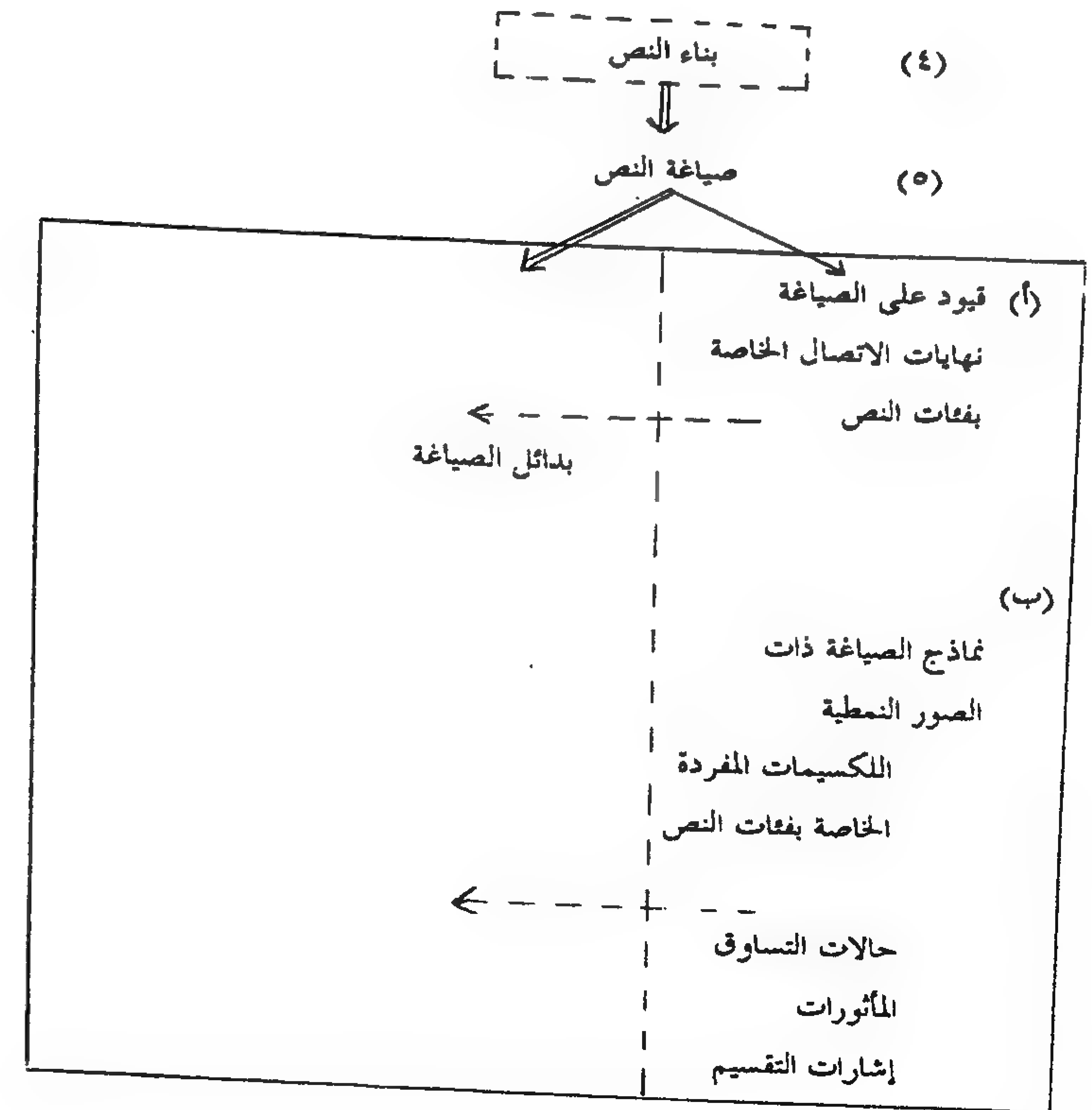
افتتاح التواصل وبداية النص: *نهارا سعيدا! أهلا بك! مرحبا!* = عبارات تحية. *نحن نتفاوض اليوم حول القضية الجنائية س* = سير محاكمة. *أي خدمة؟ طلباتك؟* = محادثة بيع. *التالي فضلا!* = زيارة طبيب. *بناء على خطابكم..*= رسالة موضوعية... (قارن: هاينه من ١٩٨٤م، ٣٨). خاتمة النص وخاتمة التواصل: *وداعا! إلى اللقاء!* = *باي باي!* = عبارات سلام. *مع عظيم الإجلال! سلام كثير!* = عبارات سلام في رسائل. *أشكر لكم إصغاءكم!* = محاضرة. *بذلك ننهي*... = اجتماع.

تجدر الإشارة إلى **مجموعة** من نماذج الصياغة ذات الصور النمطية بشكل خاص: **إشارات التقسيم**. يتعلق الأمر في ذلك بعبارات إحالة بنائية، يبنيها منتج النص بغرض تأكيد **الفهم في النص**؛ **فهي** تشكل بذلك وسيلة اهتداء وتقسيم أولية

بغرض تأكيد الفهم في النص؛ فهي تشكل بذلك وسيلة اهتداء وتقسيم أولية للمتلقي؛ لكنها تصلح أيضا وسيلة للصياغة (عبارات مصوغة مسبقا) بالنسبة إلى منتج النص (جوليش ١٩٧٠م).

يفرق في المراجع المتخصصة بين عدة فئات فرعية من إشارات التقسيم (اعتمادا على جوليش ١٩٧٠م بوجه خاص، ثم جوليش / رايبله ١٩٧٥م، شانك ١٩٨١م، جوبين Gobyn ١٩٨٤م)؛ كلها لا تسهل فهم تقسيم كل نص فحسب، بل تتجاوز ذلك أيضا إلى إعطاء خلفيات للتعرف على فئات النص المعينة (حول ذلك: شانك ١٩٨١م، ٩٥).

يمكن عرض مستويات الصياغة من منظور إسهامنا الوصفي كما يأتي:



شكل رقم ٢٣.

يوضح الرسم **أن المجال الفردي** المتاح لصياغات النص **يصعب تحديده بشكل جوهري**؛ ويتضح في الوقت **نفسه أن** المشتركين في الاتصال الذين **يستطيعون التحكم** بشكل تام في عدد كبير من نماذج الصياغة ينالون الحظوة في تكوين **النص المؤثر** والمناسب.

من ناحية أخرى لا تكفي قيود الصياغة ونماذجها المبينة هنا لتكوين "أنماط صياغة" خاصة، ويمكن فصل بعضها عن بعض بوضوح. وفي الواقع تصلح الشروط الهيكلية للصياغة ونماذج الصياغة الخاصة مؤشرات محتملة لفئات النص؛ غير أن مستويات الصياغة أظهرت أنها بمفردها ليست كافية في العادة للتعريف بفئات النص. وفي الغالب لا تبدو قضية التعريف الدقيق بفئات النص ـ وبذلك نعود إلى منطلق تأملاتنا ـ ممكنة إلا بإضافة عدة إسهامات عن التنميط (عبر تداخل علم التفاعل مع علم النماذج وعلم التحقيق اللفظي).

لتوضيح هذه التأملات نورد واحدة من الصياغات الممكنة الكثيرة لمثال **الطلب** المذكور أعلاه مرارا حول تحويل الهاتف.

(٤١) *لايبتسج، ١٩*

د. ماكس ماير
شارع ساتورن ٥٧
لايبتسج ٧٠٦٣

إلى إدارة البريد الألمانية
مصلحة الهاتف لايبتسج
قسم الشبكات وتجهيزات المشتركين

بخصوص: تحويل رقم الهاتف

لداعي انتقالنا نأمل في تحويل رقم الهاتف ١٤١٢٣ (شارع هيررد ١٨ ، لايبستج ٧٠١٠) إلى مسكننا الجديد (شارع ساتورن ٥٧ ، لايبتسج ٧٠٦٣).

السبب: أنا أعمل في الشؤون الصحية (=أ) ويجب لذلك أن يكون الاتصال بي ممكنا سواء من مقر العمل أو من المرضى في حالات الضرورة دائما وسريعا (= ب). آمل تحقيق مطلبي بأقصى سرعة ممكنة (= د).

د. ف

الفصل الخامس عشر

تحديد المستويات والتكامل

بعد هذه التأملات عن التقسيم في علم التنميط يجب علينا في النهاية أن نتساءل عن دور تمثيل التنميط المقدم هنا في الاتصال الفعلي، وعن جوانب تكامله، وبذلك في النهاية عن مجال التطبيق العملي للنموذج المقترح هنا.

سبقت مناقشة الصعوبات المرتبطة بتثبيت علم فئات النص في الفصل الأول من هذا الكتاب؛ وإكمالا لذلك يمكننا أن نشير هنا إلى أنه يمكن اشتراط علم نماذج النص الإيجابي أو السلبي في أنواع من النصوص تتردد غالبا (رسائل خاصة، محادثات يومية موجهة للحدث، إعلانات صحفية، اعتذارات...) لدى كل المتواصلين تقريبا. لكنه في فئات نص أخرى يجب أن توضع فروق: مجموعات معينة تسيطر عليها إيجابا وسلبا (مثلا: تقارير الصحافة)، بينما تقع البقية منها في موقع الاستقبال فقط (لأنها في العادة لاتطلب أيضا إلا بشكل سلبي). والثالثة مجموعة صغيرة من فئات النص (مثلا: المقالات) لا تلاحظ مطلقا لدى بعض أشخاص التجربة (لأنها "لا تستخدم" في عملياتهم الاتصالية).

ينتج عن ذلك أن علم فئات النص لا يكون حجما ثابتا للمشتركين في الاتصال في مجتمع الاتصال، حتى إن سعة هذا النسق الإدراكي الجزئي ومضمونه لدى الأفراد يعتمد على خبرات المشتركين في الاتصال عند القيام بمهمات اتصالية محددة. فالخبرات من هذا النوع تخزن، وتفعل في السياقات المعطاة بوصفها نماذج نص شمولية.

لذا يجب أن يتم تجريد محاولات استنباط نمط النص من المخزون الفردي (وحالات تحقيق النص الملموسة) بشكل كبير، حيث يمكن أولا أن تسهم حالات التجريد للبيانات التجريبية في جعل الحقيقة أكثر وضوحا.

تشكل عينات النص لذلك في الدراسة النمطية ظواهر ذات نموذج مثالي/ صورة نمطية، بوصفها تعميمات تعتمد على خبرات المتوسط العام (لدى متحدث من مجتمع اتصال معين)؛ لذلك يمكن أن تحور بوصفها نماذج لغوية شمولية للتمكن من مهمات اتصالية محددة في سياقات معينة. وفي ذلك ينبغي أن يفهم مصطلح "نموذج النص الشمولي" بوصفه اختصارا لمصطلح "نموذج بناء النص الشمولي"، أي مكون أساسي شكلي معين للنص، يرتبط بحالات تفاعلية معينة.[1]

من أجل ذلك لا يمكن أن تكون الدراسة النمطية للنص للأسباب المذكورة وافية (بمفهوم إيزنبرج) ولا داخلة في نسق صارم؛ ويصعب كذلك، فيما نرى، الإبقاء على مطلب إيزنبرج عن التشدد في دراسة النص النمطية (وضوح تصنيف كل مثال نصي إلى عينة نصية معينة) (قارن في ذلك الفصل الحادي عشر). فمن المؤكد أنه بالنسبة إلى نصوص معينة يمكن لتعريفات أحادية الطابع أن تبدو كافية، لكنه بالنسبة إلى عدد كبير من النصوص يكون واضحا أن التصنيفات المتعددة الأوجه ممكنة. لذلك نحن ننطلق من أن كل دراسة نمطية للنص يجب أن تكون مفتوحة مقارنة بمثل هذه التصنيفات المتعددة الأوجه، لأن النص نفسه يمكن ضمن الشروط الهيكلية نفسها تقريبا أن يستند إلى وحدات عليا مختلفة اعتمادا على حفظ اهتمامات المشتركين في الاتصال ودرجة

---

(١) حسب جوبين (١٩٨٤م، ٢٦٥) يحتمل أن تكون عينة النص "الربط التقليدي بين وظيفة وبناء"، حتى وإن لم يمكن أن تفهم هذه العلاقة بوصفها تقابلا بنسبة ١ : ١.

الأهمية في جوانب الوصف بالنسبة إلى شريك الاتصال.[1] إضافة إلى ذلك يحدث أن لا يوجد مطلقا لعينات نص معينة بناء صورة مثالية بشكل واضح؛[2] وأخيرا تتضح أكثر من خلال هذه الخلفية أيضا الظاهرة المذكورة من قبل عن التسمية المختلفة للأمثلة النصية نفسها بواسطة المتكلمين المختلفين. كل هذه الاعتبارات جميعا تقودنا إلى ما عرف أعلاه من تصنيف حسب التخصص لمستويات تنميط النص - بتجانس فيما بينها.

لكن ربط أنماط معينة من هذه المستويات بعضها ببعض ضروري بشكل عام لتكوين فئات النص الجزئية، وبذلك يكون تكاملها أيضا في نموذج فئة نصية محددة ضروريا (لأن صنف عينة النص لا يتوسط فقط بين جانب العبارة وجانب المضمون في النصوص، بل يصنع أيضا علاقات نحو استخدام اللغة في التفاعل الاجتماعي؛ قارن في ذلك: فايجاند ١٩٨٧م، ٢٤٠).

تكتسب هذه المستويات بذلك (والأنماط المختلفة لهذه المستويات) فيما يبدو قيما مختلفة: في حالة الطلب/ أو الرجاء يسيطر الجانب الوظيفي؛ البرقيات/ الرسائل/ البث التلفزيوني تسود أكثر تصورات مطبوعة بالسياق في الدرجة الأولى، وفي نصوص معينة خاصة في المجال التربوي يمكن أن تكون الغلبة السائدة لإجراءات معينة في عرض النص أو صناعته، أو تبقى أبنية نص مميزة في مركز اهتمام المشتركين في الاتصال.[3]

---

(١) الكتاب التعليمي يمكن أن يفهم سواء بوصفه علميا بالدرجة الأولى أو أيضا بوصفه نصا تعليميا، أما الكتاب الموضوعي فيمكن أن يفهم بوصفه نصا علميا أو نصا للاستخدام (انظر: جوبين ١٩٨٤م، ٣٦)، وأبنية الحوار يمكن أن ترد في دور التوجيه أو في دور الإعلام إلخ.

(٢) على سبيل المثال في شعارات الدعاية التجارية، التي لا تتحدد من خلال بناء نص محدد، بل بواسطة الطلب الضمني لشراء البضائع. قارن: فانديك ١٩٧٨م، ١٦٣.

(٣) في المقابل فإن فئات النص التي تكون مطبوعة بمضمونها في الدرجة الأولى (مثل: وثائق الزواج) ليست كثيرة - خلافا للرأي الشائع في ذلك. أما جوانب المضمون فتبدو في المقابل مهمة للتصنيف الفرعي في فئات النص: تقرير رحلة أو تقرير حادث أو تقرير رياضي أو تقرير مريض...

وعلى الرغم من أن التركيز المشروط بالاهتمام المشار إليه هنا في مستويات التنميط، فإن تنميط المستويات الأخرى في نموذج نص شمولي يكون دوما "موجودا". حتى وإن كانت عينة نص البرقية وظيفيا مفتوحة، [1] فإن وظيفية برقية معينة في الدرجة نفسها من الأهمية مثل بناء معين وتحديد صياغة بذاتها. تتضمن نماذج النص الشمولية بهذا المعنى دمج أنماط مختلفة المستويات في وحدة محددة، ويمكن أن تفهم حينئذ بوصفها رزمة من أنماط السمات من المستويات المختلفة ـ مع أقطاب مختلفة. ويجدر أن نوضح عمليات الدمج هذه بمثال من عينة نص البرقية المذكور من قبل، حيث نتتبع — أولا — كل مستويات دراسة التنميط في نموذجنا حسب جانب الأهمية لتكوين هذا النموذج الشمولي للنص.

عينة نص البرقية

(١) ع

(٢) (أ) ع

(ب) مؤسساتي / شؤون البريد والاتصالات /

(ج) ع

(د) ع

(هـ) اتصال مسجل، الاتصال عن بعد إدارة البريد بوصفها وسيطا بين منتج النص ومتلقيه، خاصة الإلحاح/ السرعة في الربط، الربط بواسطة الاستمارة.

(٣) ع

(٤) (أ) "ج أ" و "ج خ" إلزاميان (استمارة)،

(ب) ع

(١) أي أن الوظيفة المختصة (موجه، مخبر...) عديمة الأهمية لتحديد جوهر عينة النص "برقية". الرمز: ع.

(٥) (أ) اختصار ١ (اقتضاب شديد في الصياغة) دون توجيه الخطاب، غالبا جملة واحدة فقط.

وضوح

(ب) أبنية فيها حذف

نموذج الصياغة: "أصل غدا".

عند حذف كل الأنماط الفرعية عديمة الفائدة لعينة نص البرقية ينتج نموذج النص الشمولي الآتي:

برقية ـ نموذج نص شمولي

ـ اتصال مسجل في مؤسسة / البريد /

ـ ربط سريع جدا

ـ "ج أ" و "ج خ" إلزاميان / استمارة /

ـ اختصار ١

ـ أبنية فيها حذف

يمكن أن ينظر إلى أمثلة النص التي تظهر كل السمات المذكورة هنا، بوصفها صورا نمطية لعينة نص البرقية؛ فهي تمثل إذا "نموذجا مثاليا" لهذه العينة النصية. لكنه يتضح أن أمثلة النص أيضا التي لا تظهر كل هذه "الأنماط من السمات"، يمكن أن يطلق عليها شعار "برقية"؛ فهي ترسم إذا نوعا من منطقة الحدود لهذه العينة النصية، مما تبدأ عندها تصنيفات الأمثلة النصية نفسها إلى عينات نصية أخرى (مقاربة) (مثلا: الرسالة البرقية، الرسالة المستعجلة). [1]

(١) رسالة برقية على سبيل المثال تحتوي بدلا من سمات / سريع جدا / و / مقتضب جدا / فقط السمات / سريع / و / مقتضب /؛ في برقية تهنئة ترد فضلا عن ذلك وظيفة الإعلام عن موقف منتج النص وتحديد موضوع النص.

لكنه بذلك يقال في الوقت نفسه إن سمات الأنماط يمكن أن تكون واضحة بطرائق مختلفة بملاحظة العوامل التفاعلية المختلفة.[1] بهذا المعنى تنشأ عينة النص بواسطة فصل الشروط — متساوية كانت أو غير متساوية — بعضها عن بعض (فيلمور Fillmore ١٩٧٥م، قارن في ذلك فايجاند ١٩٨٧م، ٢٤٣).

لتعريف تمثيلي بصور نمطية أخرى لتصورات فئات النص نقتصر على شرح التعابير القصيرة — التي تستنبط بالطريقة نفسها.

إعلان وفاة ـ نموذج نص شمولي

- إيصال المعلومة / عن موقف منتج النص من نهاية حياة س /
- اتصال تدويـن مماثل في الصحافة / قسم الإعلانات / أو على بطاقات مطبوعة
- تقوية/ محفزة عاطفيا/ أو أيضا في بعض الحالات دينيا
- "ج خ" إلزاميان/ الورثة، التاريخ، وربما الإشارة إلى الدفن أو التأبين/
- طبقة أسلوبية راقية/ ودع، انتقل إلى مثواه، مرقده الأخير... /

بحث للدبلوم ـ نموذج نص شمولي

- إيصال **المعلومة**/ تحري المعلومة /
- اتصال كتابي خاص بالمؤسسة
- مقسم إلى نصوص جزئية بعوامل مساعدة كثيرة، خاصة **التعليل**

---

(١) "يمثل معنى العبارة اللغوية بواسطة صورة نمطية أو حالة تصريفية، وتكمل بواسطة تحليل الأمثلة التي يمكن رؤيتها بشكل أو آخر في جوار الصورة النمطية". (فايجاند ١٩٨٧م، ٢٤٥). لهذا يكون تصنيف الصور النمطية مقابلا لتحليل العوامل "الكلاسيكي".

- **جدلي مع سيادة الربط الشرطي**؛ إيجاز للنتائج على شكل قضايا (**معلومات** — ن) في "ج خ"
- ذو اتجاه موضوعي، دقيق
- إشارات التقسيم، مصطلحات علمية/ حالات تساوق

وصفة طبخ ـ نموذج نص شمولي

- **توجيه** غير ملزم = **توصية**
- معتمد على نشاط في أشياء ـ عملية
- **مباشر ـ وصفي** (٢) (قارن: ٤ -٢٣-٥)
- الموضوع محدد (تحضير أطعمة)
- إجراء إضافي ـ زمني

أ بعد ذلك ب ، س **بذلك** ص)

- ذو اتجاه موضوعي، مختصر ٢ (قارن الباب الخامس)
- اللكسيمات: تسميات للمواد الغذائية، وسائل تحضير الطعام؛ **أفعال طلب** إعداد الطعام ، في بعض الحالات "يأخذ المرء..."

حتى من مقارنة سطحية يظهر أن نموذج النص "وصفة الطبخ" **أكثر احتواء** للسمات من نموذج نص "البرقية" على سبيل المثال. يقودنا هذا إلى **ظاهرة التدريج** (كثيرا ما يكون هرميا) في نماذج النص الشمولي. ويمكن توضيح هذه **الدائرة الإشكالية** من خلال مثال التقابل بين نموذج نص "الرسالة الموضوعية" و"الطلب الكتابي".

نموذج "الرسالة **الموضوعية**" **لا يظهر** إلا سمات قليلة نسبيا — **معممة بشكل أو** بآخر ؛ **أما في "الطلب" فيمكننا في المقابل ملاحظة توسيع السمات النمطية الهامة**،

وبذلك تنشأ عملية التحديد، حيث يمكن إثبات أن الطلب (الكتابي) يمكن أن يعرف بوصفه واحدا من عدة نماذج نصية ممكنة في فئة النص العليا "الرسالة الموضوعية."[1]

نموذج النص الشمولي

الطلب (الكتابي)	الرسالة الموضوعية
(١) التوجيه	ع
(٢) مؤسساتي	مؤسساتي
زوجي .	ع
غير متماثل	ع
ب يسود أ	
= رجاء	
اتصال مدون	اتصال مدون
(٣) تعليل	ع
مباشر – جدلي	ع
(٤) "ج أ" و "ج خ"	"ج أ" و "ج خ"
(٥) ذو اتجاه موضوعي	ذو اتجاه موضوعي
اختصار ٢	اختصار ٢
مهذب	ع
يرجى س	ع
يطلب س	

(١) عنونة هذه الدرجات الهرمية غير متفق عليها في أبحاث علم اللغة النصي ؛ نحن نضع هنا "نمط النص" بوصفه أعلى الدرجات هرميا، ونعد "بدائل فئات النص" فروعا لأنماط النص.

يمكن أن يقدم الطلب بالطبع شفويا أيضا. [1] نموذج النص الشمولي "الطلب" — الذي يوضع في درجة أعلى هرميا من الطلب "الكتابي" أو "الشفوي" — يكون نتيجة لذلك مفتوحا (ع) مع الاستناد إلى السياق المرافق.

تكتسب معرفة مثل هذه النماذج النصية الشمولية (التي يمكن أن تثبت مجموعة سماتها عن طريق القياس على الأقل في عينات النص الواردة كثيرا) أهمية قصوى سواء في إنتاج النص أو في عمليات استقباله. إذ ينطلق كل من منتج النص وأيضا متلقيه في مواقف المهمات الاتصالية المعينة من قيم الخبرات الملائمة، ويربطان بنماذج بناء النص مواقف خبرات معينة فيما يخص مجرى وقائع الاتصال.

يسمح في العادة أن يشترط عند تكوين النص أن يعلم منتج النص ماذا يريد (وماذا يريد أيضا أن يسببه بواسطة النص المخطط له): لذلك فهو ينشط قالب السلوك المناسب لهذا المطلب (بما في ذلك نموذج النص الشمولي)، ويحاول التكيف مع الشروط المعطاة، أي أن يعدله بالطريقة الملائمة. هذا النموذج — الذي يشكل أساسا نمطا معينا من التكامل بين مستويات التنميط المختلفة — يخدم الآن منتج النص بوصفه صفيحة لعمليات الاختيار والاستدعاء من مختلف الطرق، وأيضا ليس آخرا يخدم تنشيط العلم اللغوي الذي يختبر في جانب تحصيل عناصر العلم المعينة وأبنيته بهدف الاتصال الحالي (قارن البابين الرابع والخامس).

يتم تحديد سلوك الاستقبال لدى المشتركين في الاتصال أيضا بواسطة نموذج النص الشمولي. ففي أغلب الأحوال يمكن أن ينطلق من أن المتلقين يعطون إشارات واضحة إلى الأنماط الأساسية الموافقة لسلوك الاستقبال بواسطة إشارات مسبقة حالية مناسبة (كتاب، جريدة، نقل إذاعي، سوق، قاعة ندوات...) و / أو بواسطة

(١) إكمالا للرسم التوضيحي المبين أعلاه يجب أن يضاف إلى نموذج النص الشمولي للطلب الشفوي ؛ الاتصال وجها — لوجه ؛ محضر له ؛ حواري ؛ بالتداول ؛ عبارات التواصل الشفوي ، وعبارات الحصول على التواصل ، وعبارات ربطه.

مؤشرات النص (عناوين، عبارات إنجازية ضمنية، تعود على كامل النص...)، ولذلك ينشط مفسر النص في العادة أولا نموذج بناء النص ذا الصورة النمطية الذي يقام على هذه الطريقة، والذي يصبح حينئذ ذا قيمة توجيهية في قضية استقبال النص الفعلي. وعند مقارنة هذا النموذج بأبنية النص المعطاة حاليا وصياغاته نجد أنه إما أن يصدق النص موقف التوقع لديه (غالبا يكون ذلك بعد استقبال فقرات قليلة من النص)، أو أنه ملزم — بسبب عدم التطابق الواضح — أن يعدل نموذج بناء النص المفترض (وفي بعض الحالات أيضا يتم الاستبدال به نموذجا آخر). لكنه يبقى نموذج بناء النص في كل الأحوال نقطة اعتماد جوهرية في تفسير النص.

يصح هذا أيضا في الأمثلة النصية "غير المعلمة"، أي في نصوص لا "تحيل" بواسطة إشارات مسبقة ولا بواسطة مؤشرات إلى نموذج نصي شمولي معين. يتم في هذه الأحوال — غالبا على أساس استقبال عناصر النص الأولى — تنشيط بدائل لنماذج بناء النص، مما ينتج عنه أحادية الدلالة في عملية فهم النص التالية.

ترتبط المسألة الأخرى بإمكان (وربما كيفية) جعل نتيجة هذه العمليات عناوين لدى المشتركين في الاتصال (أي تزود بأسماء فئات نصية محددة). لكنه من وجهة نظر اتصالية — ذرعية تعد هذه الإشكالية في النهاية ذات أهمية فرعية. ففي المقام الأول يعتمد الأمر أساسا على أن المتواصلين ينتجون نصوصا مطابقة اتصاليا أو إشارات نصية مناسبة — مع الأخذ بعين الاعتبار فهم العوامل العلمية جيدا والتفاعل المناسب مع ذلك. أما بالنسبة إلى "نمط" (نموذج النص الشمولي) النص الحالي فليس لزاما على المشتركين في عمليات الاتصال دائما أن يقدموا حسابا في ذلك الشأن.

الباب الرابع

المحادثة

- تمهيد: علم اللغة النصي وتحليل المحادثة • صنف المحادثة
- تنظيم الإصلاحات • ما وراء الاتصال
- التنظيم التعاقبي للمحادثات

الفصل السادس عشر

تمهيد: علم اللغة النصي وتحليل المحادثة

على أساس الإطار الموضح في الباب الثاني عن نموذج تحليل النص الإجرائي فإنه بالتأكيد ليس مستغربا أن يحاول العمل الحالي أن يرفع الفصل المقام لعقد من الزمان بين النص والمحادثة، ويفسح فيه المجال الواسع لتحليل المحادثات - خلافا لكثير من دراسات المداخل إلى علم اللغة النصي الأخرى. يصبح أيضا غنيا عن الذكر في هذا السياق أن جوانب المحادثات لن تكون موضوعا في هذا الباب فحسب، بل أيضا في أبواب وفصول أخرى. بالرغم من أن تبرير دمج مشاكل تحليل المحادثة في دراسة مدخل إلى علم اللغة النصي قد ذكر ضمنا في الأبواب السابقة من قبل، فإنه يبدو مفيدا هنا بشكل خاص العودة مرة أخرى إلى إبراز حجتين لتناول تكامل النصوص والمحادثات.

من ناحية يجدر بالذكر أن المحادثة تشكل صيغة التفاعل اللغوي المطلقة، صيغة يتفاعل من خلالها المشتركون في الحدث مباشرة في سياق ملموس، وبذلك ينفذون نشاطا جماعيا تعاونيا بالمعنى الموصوف في الفصل الخامس. وتحتل المحادثة من ناحية أخرى أيضا مكانا مرموقا في تأملات تحليل النص، لأن المحادثات تكون الشكل الأصلي للنشاط اللغوي، وبذلك تسبق كل الأشكال الأخرى للتفاعل اللغوي في تاريخ التطور كثيرا. لذا يبدو مبررا الانطلاق من أن المحادثة صيغة النشاط اللغوي للبشر التي صنعت لكل الصيغ الأخرى من النشاطات اللغوية ومازالت تصنع وظيفة النموذج والتوجه. وبناء على الموقع المتميز الذي تحتله المحادثات في وقائع الاتصال، تنعدم جدوى السؤال عن إيضاحها في إطار دراسة علم اللغة النصي، حيث لاتربط

مطلقا بادعاء دمج اتجاهات التطور الحالية لتحليل المحادثة ببساطة في سياقات بحث علم اللغة النصي أو اختصار المسألة المطروحة غالبا عن علاقة هذين الحقلين العلميين بعضهما ببعض إلى تكامل بسيط نسبيا. بهذا التناول من دمج النص مع المحادثة ينبغي لنا أيضا ألا نسعى إلى تجاهل الاختلافات المنهجية بين طرائق التناول التي تكونت في كل من الاتجاهات البحثية في تحليل النص وتحليل المحادثة. ومع ذلك يجدر بنا أن نسعى من خلال ذلك إلى تجاوز الفصل بين مجالين علميين بقيا لفترة طويلة مستقلين عن بعضهما البعض بدلا من أن يكونا مكملين لبعضهما البعض، ليمكن بهذه الطريقة بواسطة جهود مشتركة الوصول إلى إلقاء الضوء على مجال الموضوع الذي يتبع دون شك موضوعات البحث الهامة في تحليل النص القائم على الاتصال.

الفصل السابع عشر

صنف المحادثة

• بناء المحادثة • البنية الصغرى للمحادثة • نماذج المحادثة

يبدو أن هناك إجماعا من ناحية المبدأ في بحث تحليل المحادثة الحالي على أنها تشكل الصيغة الأساسية للنشاط اللغوي لدى البشر، وبذلك ينظر إليها بوصفها الأساس في كل مجتمع بشري (قارن: هينه/ ريهبوك ١٩٧٩م، ٧). ويمكن في المقابل الإجابة عن التساؤل عما يفهم من المحادثة، وبأي السمات النوعية تتميز المحادثات، مما يجعل المحادثة تبعا لها تختلف عن أشكال النص الأخرى، بإجابات مختلفة جدا، كما يمكن أن تبين — على الأقل بالنظر إلى صورة المظهر الخارجي — صعوبات مشابهة، تظهر أيضا عند تعريف النصوص من قبل، ومازالت تظهر إلى الآن.

يوجد في المراجع بالإضافة إلى الصنف الأساسي "المحادثة" أيضا الحوار والمناقشة، حيث تستخدم هذه التصورات مترادفة في بعض اقتراحات النماذج، وينظر إليها في البعض الآخر في علاقة تابع ومتبوع. ولم يثبت بعد بوضوح أي هذه الأصناف يشكل الرمز المعمم. إذ تنظر كثير من الإسهامات البحثية إلى محصلة النشاط اللغوي التفاعلي، المحادثة، بوصفها نصا، ومع ذلك يوجد أيضا الرأي القائل إن المحادثة أساسا وحدة تتكون من نصين، تنتج من شريكي تفاعل مختلفين (هاوسنبلاس Hausenblas ١٩٧٧م). وأخيرا يؤدي الحقل الذي يدرس المحادثة دورا في تحليل المحادثة (أونجيهوير ١٩٧٧م، هينه/ ريهبوك ١٩٧٩م) وتحليل المناقشة (ديتمن ١٩٧٩م، كالماير/ شوتسه

١٩٧٦م) وتحليل الخطاب (فوندرليش ١٩٧٦م أ) وعلم لغة الحوار (ستيجر ١٩٧٦م) وتحليل الحوار (هوندزنرشر ١٩٨٦م) وغيرها. فسرد العنـاوين المختلفـة لإسهامات البحث في تحليل المحادثة لا يدعي الكمال. غير أنه في هذا الشأن بالذات سبقت الإشارة إلى أن مايعلم غالبا تحت أسماء متغيرة ليس في كل حال اتجاها بحثيا مستقلا أو حتى أصيلا داخل هـذا المجال البحثي اللغـوي العريض المتطور بسرعة خاصة في السنوات الأخيرة، بل يكون متأثرا بدرجات مختلفة تماما بالأبحاث المنهجية العرقية في تحليل المناقشة (قارن: ٧-٢-١)، مـن ناحية أخرى لايمكن أن يستدل من خلال الاشتراك اللفظي الاصطلاحي منذ البداية على منطلقات نظرية ومنهجية متماثلة.

ما هي المحادثة؟ يمكن أن يعطى كأول تعريف اسمي تقريبي: **المحادثة هي محصلة** النشاط اللغوي لـدى مشتركين اثنين في الحدث على الأقـل (شركـاء التفـاعل). بذلك يفرق على أساس عدد المشتركين المتكلم / السامع، أي شركاء التفاعل منذ البداية بين المحادثة والنص، الذي يولد لدى واحد - حتى وإن كان منتج النص أو المتكلم جماعيا. ستكون محادثة الذات باتباع هذا المعيار ليست محادثة، بالرغم من أن هذه الصيغة تدخل إلى النشاط اللغوي، من وجهة نظر تاريخية، بواسطة التركيب في المعجم الذي تشكل فيه "المحادثة" المركب الأساسي. أما عدد شركاء التفاعل أو المشتركين في الحدث فيكون في الواقع ضروريا، لكنه ليس شرطا كافيا لتعريف المحادثة.

إذا أراد "أ" مثلا إيقاف سيارته في موقف خال، وكان "ب" مساعدا له في ذلك، حيث يعطيه تعليمات مثل: *"أدر إلى اليمين"*، *"لاتتحرك بسرعة"*، *"الآن ارجع متمهلا، مازال المتسع نصف مترا"*، فإن "أ" و "ب" يتفاعلان دون شك، وتتبع أقوال "أ" اللغوية نشاطا يوجهها، وعندئذ "يحافظ "أ" و "ب" لوقت محدد على ملاحظة في الرؤية والإدراك" (جوفمان Goffman ١٩٧٤م)، لكن السائد في هـذه الحال هـو الأحداث غير اللغوية. فالأحداث اللغوية تقوم هنا بمصاحبة النشاط الموجه فقط. لذلك

لا تناسب هذه الحال معيار التعريف المذكور أعلاه، وبذلك لا تدخل ضمن مجال تعريف المحادثات. أخيرا يمكن أن نتصور، أن "أ" يخاطب "ب" عدة دقائق، دون أن يتلفظ "ب" مطلقا بكلمة. هنا أيضا يحتسب مشتركان في الحدث، بينما يقوم النص الناشئ في ذلك فقط من خلال النشاطات اللغوية لدى "أ". أيضا هنا لايمكن أن يكون الحديث عن محادثة. فمن خلال الحالات التي تم تناولها إلى الآن التي تستبعد من تعريف المحادثات، يصبح واضحا أن المحادثة فيما يبدو لا تكون محادثة إلا إذا حدث فيها على الأقل تبادل واحد بين المتكلمين (turn taking). بعد هذه السمة الجوهرية يمكن تحديد التعريف المذكور أعلاه بدقة أكبر، بأن يورد بجانب سمة "على الأقل متحدثان أو مشتركان في الحدث" أيضا سمة "تبادل الكلام الإلزامي". ينظر إلى التبادل الموضوعي المفتوح في دور - المتكلم - السامع في كل تعريفات المحادثة تقريبا بوصفه السمة الأكثر شيوعا (قارن: هينه/ ريهبوك ١٩٧٩م، فوكس/ شانك Schank / Fuchs ١٩٧٥م، شانك/ شفيتالا ١٩٨٠م). وينبغي في ذلك إثبات أنه في المحادثة غالبا مايتكلم مشترك واحد فقط، حتى وإن قام أكثر من مشترك في التفاعل بالكلام أيضا في الوقت نفسه، ولو للحظة قصيرة فقط. ينجح شركاء التفاعل عادة في التناوب أثناء المحادثة، حتى إنه لايبقى بين مشاركاتهم (turns) أي فراغ أو في أقصى الحالات فراغ زمني قصير جدا فقط (قارن: ساكس/ شيجلوف/ جيفرسون ١٩٧٨م). لكن المهم أيضا أن شركاء التفاعل لا يتكلمون فقط مجرد مصاحبة للحدث (ديتمن ١٩٧٩م)، بل يكون حديثهم عن "موضوع" يوجد في بؤرة الاهتمام في وعيهم الإدراكي. سيوضح في موضع لاحق مايفهم من كل ذلك وما يمكن أن يحمله مفهوم "الموضوع" بشكل نظري (انظر: ١-١٧-٤). أما من أجل تعريف المحادثة فقد تم إلى الآن تحديد الصفات النوعية الآتية:

(أ) على الأقل مشتركان في التفاعل

(ب) تبادل كلام إلزامي

(ج) موضـوع المحادثـة الـذي يوجـد في بـــؤرة الاهتمـــام في الوعـــي الإدراكـــي للمشتركين في الحدث.

وفي كثير من تعريفات المحادثة يشار أكثر من ذلك إلى أن المحادثة "هي واقعة الاتصال الأساسية في الاتصال المباشر" (قارن: تشتماير ١٩٨٤م، ٥٠)، حيث يفهم ضمن كلمة "مباشر":

(د) الفورية في الاتصال وجها ـ لوجه وبذلك

(هـ) الاحتفاظ بهوية الإطار الزمني والمكاني

يقوم كلا المعيارين بدور نسبي، حيث لاتـــشكل وحدة المكان وكذلك الاتصال وجها — لوجه نتيجة لذلـك شرطا لا يمكن الاســـتغناء عنه، إذ يمكن للوسائل التقنية مثل التلفون والتلفزيون وما عداهما أن تقوم بمهمـــة بديلة. وبذلك يكون مجال الصلاحية قد ناسب تعريف المحادثة:

يفهم ضمن المحادثة كل نتائج النشاط اللغـــوي التي تحقق المعايير (أ) — (هـ)، أي كل المحادثات ذات اللقـاء وجهـا — لوجه، و أيضـا المحادثـات الهاتفيـة، والمناقشات التلفزيونية وغيرها.

يذكر شـانك / شفيتالا (١٩٨٠م) من المعـــايير الإضافية للمحادثات أنه يجري فيها تبادل اتصالي بواسطة نسق رموز لغوية، ويركـز المتكلـم / السامع انتباههما على ذلك الحدث الحواري الهام.

فيما يخص استخدام نسق الرموز اللغوية، فإنه ليـس صفـة محددة للمحادثـات، بل يكون مكونا لكل أشكال النشاط اللغوي. فالمعيـــار المعرف استنادا إلى جوفمان عن "تركيز الانتباه على كل حدث حواري هام" يعد مقـــبولا تماما بوصفه معيارا بدئيا، لكنه من الصعب فيما يبدو جعله موضوعيا. يكون من المناسب في هذا السياق إيراد مقارنة بسيطة مع السياق البحثي في علم اللغـة النصي. و فيمـا يخص تعريف النصوص، فقد

اشتغلت إسهامات بحث علم اللغة النصي أيضا لفترة طويلـة من الزمن بأصناف بدئية وسابقة للنظرية، ومـازالت الآن تعمـل الشيء نفسه كثيرا. قـارن المعايير المناقشة في الفصـل العـاشر عن التعقيد والعزلة النسبية. فالحصيلة الأولى من اقتراحات تعريـف تحليـل المحادثة لاتعطينا مبدئيا أي صـورة أساسية أخرى، حتى وإن اتضحت بعـض المعايير الجوهريـة مثـل تبادل المتكلمين، وعددهـم من خلال نتائج النشـاط اللغـوي، وبذلك يمكن أن ينظر إليها بوصفها معايير "موضوعية".

يرى بعض المؤلفين عدم كفاية مثـل هـذا التعريف لمفهوم المحادثة الـذي يستنبط بشكل كلي من سمات بناء المحادثة، ويقترحون تعريف المحادثات في علاقتها بـالأحداث الاجتماعية العليا التي ترتبط بها هذه المحادثات نسقيا. يعد التفاوض حول عقد وإيضاح قضية دين أمام المحكمة والتحضير لطبق شوريـة من الأمثلة لمثـل هـذه النشاطات العليا (قارن: أونجيـهوير ١٩٧٧م، تشتمـاير ١٩٨٤م). لامجال للشـك الآن في أن النصـوص والمحادثات يمكن أن ترتبط بنشاطات عليا، وتضطلـع في سبيل تحقيقـها بمساهمة مهمة. ومما لايرقى إليه الشك أيضا أن سياقات النشاطات العليا هـذه تحدد آلية العلـم، وتبرز نتيجة لذلـك أيضـا في بنـاء النصوص والمحادثـات. ولايكتسب مثـل هـذا المعيار وظيفـة إيضاحية لتعريف النصوص والمحادثـات إلا إذا كـان يعود بـدوره إلى صفات معينـة في المحادثـات، ولايبقـى مجرد فرضية. تشتماير (١٩٨٤م) التي تـرى في مصطلـح المحادثـة المفهوم بهذا الشكل بديلا حقيقيا، تحاول أن يشمـل هـذا الجانب من المحادثـات مفهـوم هدف معقد جدا. هذا الإجراء الصحيح من ناحية المبدأ مازال يخلق في الواقـع مصاعب عديدة، ويبين مجددا تلك المشاكل، مما سبق أن مر بنا في مناقشة هذه الظواهـر، خاصـة عند مناقشة مفـهوم الهـدف في النصـوص (قارن: ١-٣-٧-٢). على الرغـم من هـذه المشاكل ينبغي أن ينظر إلى سياق النشاط الوارد لدى تشتماير وغيرها في المناقشة بوصفه معيارا هاما للمحادثـات، ويراعى عند تعريف المحادثة. يمكـن للمحادثة - فضلا عن

ذلك – أن تعرف بوصفها شكلا تفاعليا مستندا إلى سياق نشاط معقد، ينجز بواسطة مناقشة، يشترك فيها على الأقل إيجابيا مشتركان في الحدث. وتكون المحادثات مرتبطة بما يسمى الأدوار (الكلامية)، أي بخطوات المحادثة المعرفة بنائيا التي تتجزأ على المشتركين في الحدث بواسطة نسق من تبادل المتكلمين خطوة بخطوة.

يعد تبادل المتكلمين مكونا للمحادثات بوصفه إنتاجا لقضايا موسعة تفاعليا. فتبادل المتكلمين لايعني في ذلك أولا سوى أن شركاء التفاعل المساهمين إيجابيا في واقعة الاتصال يجب أن يضعوا مساهمتهم بشكل أو بآخر في تعاقب خطي. ونتيجة لذلك تكون المحادثات إجراءات تفاعلية، "تجعل الإصغاء الإيجابي أيضا ضروريا" (ستريك ١٩٨٣م، ٧٦). حيث يجب أن ينظر إلى تبادل المتكلمين بوصفه مبدأ تنظيم عالمي للمحادثات، فإنه يبدو مبررا الانطلاق من أن هذا يكون مستقلا عن مضمون المحادثة وكذلك عن وحدات الحدث المدمجة فيه وظيفيا، أي أن آلية تبادل المتكلمين تعد محايدة إزاء العلم اللغوي والموسوعي وكذلك علم الإنجاز النظري. هذا لاينفي أن توزيع الأدوار يسمح بأحوال التناسب المرغوبة في كل سياق تفاعلي. ساكس/ شيجلوف/ جيفرسون (١٩٧٨م) يتحدثون لذلك أيضا عن الطابع الخالي من السياق/ المتأثر بالسياق في هذه الآلية. وفي مراجع تحليل المحادثة يؤخذ غالبا بالرأي القائل إن نسق تبادل المتكلمين يشمل مكونين اثنين وكذلك مجموعات قواعد مختلفة:

(أ) مكون لبناء مساهمة الكلام (مكون بناء الدور). إذا بدأ المتكلم ببناء مساهمة كلامية، فإنه يجد تحت تصرفه وسائل بنائية مختلفة، أي أن المتكلم يوظف علما ذا مجالات معرفة مختلفة، تسمح بالتعرف على نمط البناء في المساهمة الكلامية، وكذلك التمهيد الفكري للأدوار التالية أو حتى لخاتمة المحادثة. ينتهي مع اختتام المساهمة الكلامية حق الكلام لدى المتكلم. وبذلك تصل المحادثة إلى نقطة ذات أهمية في الانتقال، وهي النقطة التي يشرع فيها مشترك تفاعلي، كان إلى ذلك الوقت "منصتا

إيجابيا"، باكتساب حق الكلام، ويبني هو نفسه مساهمة كلامية نسبة إلى مساهمة الكلام السابقة وكذلك إلى سياق الحدث. وعندما يوصف مبدأ تبادل المتكلمين على أنه مبدأ عالمي، فإنه قد يتضح على المستوى النظري الذي نوقشت في إطاره هذه الظاهرة، حتى إن بناء مساهمات الكلام الجزئية ترتبط بأنساق المعرفة بطريقة نسقية، مما سبق وصفه في الفصل السابع.

(ب) مكون توزيع المساهمة الكلامية (مكون توزيع الأدوار). ويمكن أن نفرق بين تقنيتين مختلفتين فيما يخص نقل المساهمة الكلامية:

١ – يختار المتكلم الذي يبني المساهمة الكلامية، المتكلم اللاحق بنفسه، حيث يوجه إليه سؤالا على سبيل المثال، أو يطلب منه شيئا... إلخ.

٢ – يقدم للمساهمة الكلامية التالية بواسطة اختيار المتكلم اللاحق نفسه، أي أن المتكلم اللاحق يدعي الحق لنفسه في بناء المساهمة الكلامية التالية.

بذلك تكون الآليتان الجوهريتان قد ذكرتا اللتان تشكلان مكون تبادل المتكلمين. وفي ذلك يبقى الأمر في البداية مفتوحا في كيفية إكمال المحادثة، عندما لاتجري في هذه الصيغة المبسطة، لأن المستمع بشكل إيجابي إلى الآن على سبيل المثال لايكتسب حق الكلام عند نقطة ذات أهمية في الانتقال... إلخ. وأساسا يمكن الانطلاق من أن هاتين التقنيتين أو الآليتين تحددان تنظيم تبادل المتكلمين وتثبتان أن المساهمة الكلامية مستندة إلى المساهمات التالية، وأن بناء المحادثة يتضمن "نقاط ارتكاز" ومؤشرات يمكن أن تدل على نهاية المساهمة الكلامية، وبذلك تسمح لشركاء التفاعل بالتمهيد الفكري لتعاقب المحادثات التالية. لذا توجد ظواهر كثيرة، مما لايحصل تحديدا إلا بين مساهمتين كلاميتين، وترد بذلك في "الممر"، أو في "المكان المؤقت" أو أيضا "مجال الانتقال" بين مساهمتين كلاميتين. يمكن أن يذكر هنا نيابة عنها فقط مايسمى "أسئلة مرافقة" مثل *أليس كذلك؟ أم لا؟* مما يشير إلى ترك الدور أو أيضا أدوات معينة، يمكن أن تشير في

بداية القول إلى انتقال المساهمة الكلامية. من أمثلة ذلـك : *الآن، بلـى، حسنـا* (في الإنجليزية well) وغيرها. عندما يعبر بذلك ضمنا عن فرضية مجال المعرفة، فإننا لانتبع بذلك الفرضيات الواردة في مراجع تحليل المحادثة عن نحو المناقشة الخاص (شيجلوف ١٩٧٩م) أو الرأي القائل بالقواعد الخاصة للغة المنطوقة.

يمكن أن يثبت هنا أولا بشكل مختصر أن تبادل المتكلمين مبدأ تنظيم عالمي في المحادثات، وأنه شرط ومتطلب للتفاعل اللغوي، ويمكن أن يشار إليه بواسطة وسائل لغوية مختلفة في بناء المحادثة. لايعني تبادل المتكلمين أنه في المحادثة يتم تبادل "قطع كلامية منتجة بشكل انفرادي جاهزة التعليب" (بيرجمن Bergmann ١٩٨١م، ٢٦). ففي المحادثة يساهم شريك التفاعل بشكل أكبر في تنظيم تبادل المتكلمين، حيث لايكتفي السامع بوصفه متكلما لاحقا ممكنا "بالإنصات الإيجابي" فقط، بل يحاول أيضا أن يشارك في اختتام المساهمة الكلامية، لكي يحضر نفسه لتبادل الكلام ويمكنه إتمام ذلك دون فجوات. نتيجة لذلك يمكن القول إن كل مساهمة كلامية محددة تفاعليا، لدرجة أنها تشكل إنتاجا تفاعليا، وليس ببساطة قطعة كلامية بشكل انفرادي. وفي هذه العملية التفاعلية لا يكفي أن يستمع المتلقي ببساطة فحسب، بل يجب أيضا أن يظهر للمتكلم أنه يستمع. إذ إن هناك وسيلة مجربة في مجتمعاتنا الاتصالية، يمكن بواسطتها أن يشعر المتكلم أن المتلقي ينصت إيجابيا، هي اتصال النظرة، أي تكون نظرة المتلقي مركزة خلال الاتصال على المتكلم.

(١-١٧-٤) بناء المحادثة

يعد مبدأ تبادل المتكلمين الموصوف في هذا الفصل مبدأ تنظيم تفاعلي، يبني المحادثات على مستوى شمولي في المساهمات الكلامية التي تكون لدى المشتركين في الحدث. إذ إنه لم يكتمل بعد توصيف المحادثات بشكل كاف إذا تم اعتماد مبدأ تبادل المتكلمين فقط، لأنه يمكن الوصول عن طريق هذا المبدأ إلى تصور مختصر جدا فحسب، مما لايتواءم بأي حال مع البناء المتعدد الجوانب في المحادثات. فالمحادثات تحتوي أيضا على بناء متعددِ الجوانب، فهي في ذلك مثل النصوص الأحادية ـ كما وضح من قبل، وينتج ذلك البناء عن توظيف أنساق المعرفة المختلفة التي تتضح في المحادثة. وفي الأعمال المنشورة عن تحليل المحادثة يفرق غالبا بين مستوى البنية الكبرى ومستوى البنية الصغرى، حيث يفترض أحيانا أيضا مستوى آخر متوسط من البناء. إذ يرتب في هذه المستويات وحدات تمثيل مختلفة مثل مراحل المحادثة وخطوات المحادثة والأفعال الكلامية وأفعال الإنجاز النظري وغيرها (قارن: هينه/ ريهبوك ١٩٧٩م، ٢٠). أما تشتماير (١٩٨٤م) فتتبنى تفريقا مماثلا بين مستويات البناء في النص، دون أن تفترض بذلك أيضا الوحدات التمثيلية المماثلة، كما هي لدى هينه/ ريهبوك.

بناء على براهين عملية كثيرة يتم التفريق الآن بشكل واسع جدا على المستوى الموسع في المحادثة بين افتتاح المحادثة ووسط المحادثة ونهاية المحادثة أو اختتام المحادثة، أو بين مرحلة التقديم ومرحلة تحقيق الهدف ومرحلة النهاية (تشتماير ١٩٨٤م). واعتمادا على هدف الحدث وكذلك سياقه يشمل افتتاح المناقشة أحداثا مثل

- التحية والخطاب بهدف صنع التواصل؛
- تحديد المشتركين في المحادثة وكذلك العلاقات بينهم؛
- التفاهم حول قصد المتكلم التكويني (ستيجر ١٩٧٦م)؛
- التفاهم حول نماذج الاتصال (كالماير/ شوتسه ١٩٧٦م)؛
- تأكيد قابلية الاتصال (كالماير/ شوتسه ١٩٧٦م)؛
- تأطير كيفية تفاعلية معينة (كالماير ١٩٧٧م).

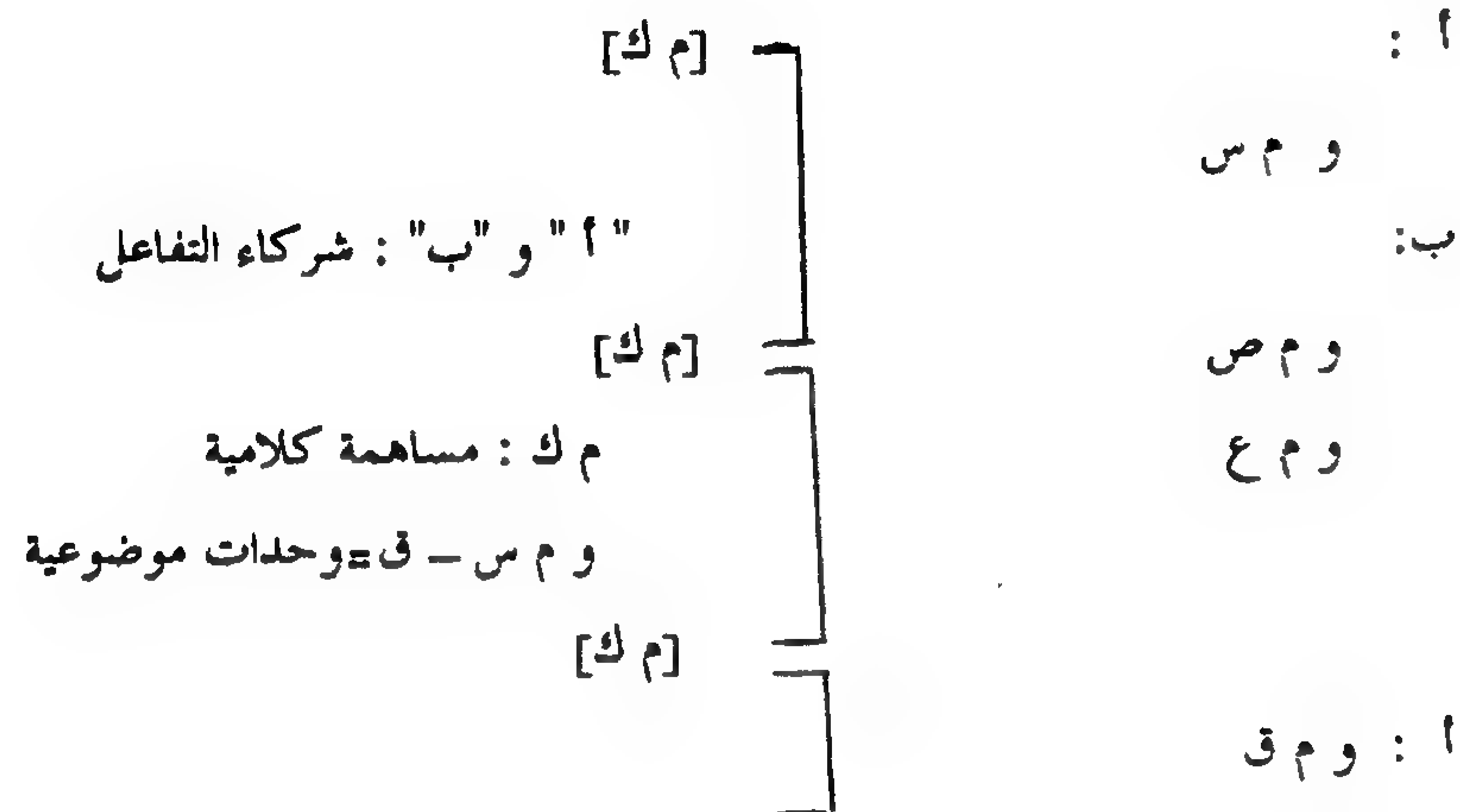
تكون المؤشرات التي تدل على افتتاح المحادثة، مثلا عبارات التحية البسيطة مثل "*أهلا، يوما سعيدا! فلتسمحوا لي...، هل أنتم من برلين؟ هل يمكنكم مساعدتي؟* وغيرها."

وتتميز نهاية الأحداث المسرودة في القائمة السابقة بصفتها بداية وسط المحادثة، أي أن إتمام أحد هذه الأحداث يقود بالضرورة إلى وسط المحادثة، مع أن اختتام مرحلة الافتتاح يمكن أن يؤخر في إطار حدود معينة عن طريق أسئلة استرجاعية. وتفترض أحداث مماثلة لاختتام المحادثة التي يمكن أيضا أن يشار إليها بواسطة مؤشرات لغوية معينة. إذ توجد لذلك أيضا عبارات تحية، وأقوال غير اتصالية وغيرها. ويقع بين افتتاح المحادثة واختتامها مايسمى وسط المحادثة الذي يتحدد شكليا بأنه "افتتاح في الخلف، والاختتام يجري بعيده" (هينه / ريهبوك ١٩٧٩م، ٢). هذا مما لاشك فيه، لكنه ليس كافيا بأي حال لتعريف مكونات المحادثة الجزئية. فيمكن بذلك الانطلاق من أن افتتاح المحادثة واختتامها يمكن أن يستدل عليه بواسطة وسائل لغوية مختلفة الأنواع، لكن وضع حدود موضوعية بين هذه المقاطع الثلاثة في المحادثة ليس ممكنا بعد. وفي اقتراحات نماذج أخرى يحاول أن يعلل وضع هذه الحدود وظيفيا بواسطة وحدات وظيفية معينة، لكن توصيفا وظيفيا لمراحل المحادثة الجزئية وحلقاتها يتطلب أيضا أن تربط الوظائف بصفات الأقوال اللغوية في علاقة واحدة، حتى يبين كيف تنخرط الأبنية في خدمة الوظائف. ومن خلال اقتراحات النماذج الموجودة يمكن استنباط أن مرحلة افتتاح المحادثة وكذلك أيضا مرحلة اختتامها يمكن تحديدهما بدقة نسبية، خاصة أن عبارات التحية والأقوال غير الاتصالية وغيرها من الظواهر اللغوية تعطي مؤشرات إلى فواصلها الحدودية. أما الصعوبة الأساسية فمازالت تقع كما كانت من قبل في تعريف مايسمى وسط المحادثة أو مرحلة تحقيق الهدف بدقة، وتحري مبادئ تنظيمها البنائي والصفات الوظيفية المرتبطة بها. وقد جرت محاولات لتحديد البناء الداخلي لخطوات المحادثة أو سلاسلها في أغلبها إلى الآن بالعودة إلى مفهوم الموضوع. إذ يمكن من ذلك استنتاج أن الموضوع ينظر إليه بوصفه صفة صنفية لتعريف الوحدات البنائية الكبرى في المحادثة وأيضا في النصوص، وهي الصفة التي يتم بواسطتها فصل وحدات المحادثة

الجزئية بعضها عن بعض (قارن: هينه/ ريهبوك ١٩٧٩م، شانك/ شفيتالا ١٩٨٠م، فانديك ١٩٨٠م أ وغيرهم). ويبدو هذا الإجراء على المستوى الحدسي السابق للنظرية مفهوما تماما، خاصة أن المتكلمين قادرون على صنع أقوال عن موضوع المناقشة أو المحادثة أو النص. أما على المستوى الحدسي البحت فلا يمكن بعد اتخاذ تعريف دقيق للوحدات البنائية الكبرى في النصوص أو المحادثات. ونتيجة لذلك يجب أن تكون فرضية منهجية من الدرجة الأولى، تلك التي تعرف مفهوم الموضوع بدقة، لكي يمكن الإجابة عن أسئلة مثل: هل يوجد في المحادثة موضوع واحد فقط أم أنه مجرد وضع حدودي؟ إذا كان في المحادثات عدة موضوعات، فإن مما يحتاج إلى إيضاح، ماإذا كانت هذه الموضوعات تجتمع في موضوع واحد مركب أم أنها ترتبط بعضها ببعض بأدوات وصل فقط. هل هو مبرر الانطلاق من أن في المحادثات موضوع مركب، "يصور" في موضوعات جزئية مختلفة؟ هل يوجد في بناء المحادثة صفات لغوية، يمكن استنتاجها من وحدة موضوعية واحدة، و / أو مؤشرات، يمكن أن تعطي بوضوح حدود الوحدات الموضوعية؟ هل يتفاعل تكوين الوحدات الموضوعية ـ الدلالية مع مبادئ تكوين البناء الأخرى؟ لابد أن الإجابة عن السؤال الأخير ستكون إيجابا منذ البداية، لأنه يوجد في المحادثات كثير من إشارات التقطيع التي يضعها المتكلم نفسه. من أمثلة ذلك إشارات التقسيم (قارن: جوليش ١٩٧٠م)، وكذلك العبارات غير الاتصالية مثل: *"أود الآن بكل سرور أن أقول شيئا عن س"* التي تحقق لفظيا بوضوح استمرار مجرى المحادثة. وعلى هذا الأساس لايمكن بعد تطوير مفهوم موضوع قادر على استيعاب النظرية، ولا تعريف إمكانات إيضاحه بدقة. فإذا استعرضنا بحث تحليل المحادثة فيما يخص تأسيسه النظري الدلالي، فإنه مما يجب ملاحظته أن هذا البحث قد أدرج إلى الآن بشكل كبير فيما يبدو ضمن التحريات التجريبية المتشددة في الأبنية الشكلية للمحادثات، حتى وإن وجد في اقتراحات نماذج كثيرة إشارات هامة إلى أنه في المحادثات

تدخل شروط المعنى باستمرار، وتنتج علاقات المعنى التي تتجاوز كثيرا الظواهر الدلالية التي درست إلى الآن جزئيا في التحليل اللغوي (قارن: كالماير/ شوتسه ١٩٧٦م، ٣). لأن مسائل تكوين الوحدات الدلالية لم تراع إلى الآن في تحليل المحادثة أو لم تراع بشكل كاف، يعاد في تحديد الوحدات الموضوعية غالبا إلى تصورات مثل البنية الكبرى أو أيضا الموضوع، وهي التي طورت في إسهامات بحث علم اللغة النصي المختلفة الأصول. لذا وجد في إسهامات تحليل المحادثة، التي تفهم ضمن الموضوع استنادا إلى أجريكولا (١٩٧٦م) "نواة مفهوم بمعنى تركيز وتجريد مضمون النص الكامل" (تشتماير ١٩٨٤م)، أي تفهم الموضوع بوصفه مكثفا للمضمون، أو قضية موسعة، يمكن أن يختزل فيها مضمون النص بكامله. وينطلق في ذلك كثيرا من أن هذا المكثف للمضمون يتسع عند إنتاج النص، ويعاد بناؤه مرة أخرى في عملية إنتاج النص. وغيرها من الإسهامات البحثية تعود مرة أخرى إلى فانديك (١٩٨٠ م أ) الذي يحاول أن يدرس الموضوع (topic) بمصطلحات من الأبنية الكبرى ويفهم ضمن ذلك قضية موسعة على مستوى تجريد معين، يكون ضمنيا في النص، ويمكن فضلا عن ذلك أن يكون مذكورا بالتفصيل بواسطة كلمات الموضوع أو أيضا جمل الموضوع، وتكون كلمات الموضوع على سبيل المثال عناوين النصوص الروائية والوصفية والدعوات والنداءات، بينما تشكل جمل الموضوع بالمقابل مانشيتات الصحف... إلخ. ومما لاشك فيه الآن أن العديد من النصوص تحوي كلمات موضوع وجمل موضوع، مما يمكن أن يستنتج منها، ما يقال في نص، وما يشكل بذلك القول الجوهري في النص، أي ما يسمى نواة المفهوم. لا يصح هذا في الواقع على مجموعة كاملة من النصوص الواردة، ومع ذلك سيكون المتحدث عادة في وضع يعطي فيه مثل هذه النواة المفهوم، لو سئل عنها، عن ماذا يدور في المحادثة، مع أنه يؤخذ هنا بعين الاعتبار أن معلومة الموضوع قد تكون في غاية الصعوبة لكثير من المحادثات اليومية، خاصة فيما

يسمى "حديث عابر" (small talk). ومما يزيد الصعوبة بالنسبة للمحادثة أن الوحدة الموضوعية يجب ألا تقتصر بأي حال على المساهمة الكلامية للمتحدث، بل يمكن أن تشمل أجزاء من مساهمات كلامية مختلفة. ويمكن توضيح هذه الظاهرة بواسطة النموذج التالي:



شكل رقم ٢٤.

باختصار يمكن فيما يخص وضع حدود وحدات المحادثة، خاصة في الوحدات البنائية الكبرى مما يسمى وسط المحادثة، ملاحظة أن المتكلم الذي يحاول إيصال مضامين وعيه في محادثة، يبني هذه المضامين ويصورها في وحدات دلالية (أولية). تتبع هذه العملية في تكوين الوحدات الدلالية فيما يبدو القواعد والشروط نفسها التي توصف أيضا في النصوص الأحادية، أي أن الوحدات الدلالية الأولية ليست ممكنة الدمج التركيبي، إلا إذا وجد بين القضايا علاقات ترابط قضوي متداخل، وإذا وجد بين الأوضاع التي تعكسها سياقات، أو كان صنعها ممكنا. وتكون بذلك الوحدات الموضوعية في المحادثات على أساس شروط الترابط هذه قابلة للتحديد. ولكي يمكن تناول هذه العمليات في تكوين الوحدات الدلالية بواسطة نظرية على نحو يناسبها،

يبدو من الضروري الاستبدال بمفهوم المعنى الاستاتيكي الذي يكون أساس تصور البنية الكبرى وكذلك أيضا الموضوع، تصورا ديناميكيا للمعنى، يربط قضايا تكوين الوحدات الدلالية بقضايا إنتاج المحادثة وتفسيرها، ويفهم هذه الوحدات البنائية الكبرى بوصفها شرطا لامفر منه لمعالجة النص. بذلك لم يعد النظر إلى المعنى موجودا بوصفه ظاهرة باطنة في النص أو المحادثة، بل بوصفه محصلة لنشاطات تكوينية، ينفذها شركاء التفاعل في المحادثة.

أشار العديد من ممثلي تحليل المحادثة في هذه الأثناء مرارا إلى أنه في التنظيم البنائي الموسع للمحادثة تتبادل عدة عمليات التأثير. تبرز تشتماير ذلك فيما يبدو، عندما تقرر أن كلا من المبادئ الوظيفية والموضوعية تحدد عمليات تكوين البناء على مستوى البنية الكبرى للمحادثة. وتجري في هذا الصدد مناقشة ما يفهم ضمن مبادئ تكوين البناء الوظيفية كثيرا في المراجع على المستوى الحدسي.

تجدر الإشارة أخيرا إلى أن تعقيد مراحل المحادثة الجزئية وسلاسلها وكذلك تمثيلها البنائي الموسع بواسطة الوحدات الموضوعية أو الوحدات الموضوعية / الوظيفية يتم تحديده بشكل حاسم تماما عن طريق سياق الحدث والموقف الاجتماعي.

يتبع كل من إيهلش/ ريهباين (١٩٧٢م)، فريتز / هوندزنرشر (١٩٧٥م)، مارتينز (١٩٧٤م)، بيتين Betten (١٩٧٦م)، شونتال Schoenthal (١٩٧٩م)، فوندرليش (١٩٧٣م، ١٩٧٦م ب) طريقة بديلة في تعريف وحدات البنية الكبرى في المحادثة، حيث يقومون بنقل أصناف تحليل خاصة بنظرية الأفعال الكلامية إلى دراسة حلقات المحادثة والمحادثات بكاملها. فمثلا يبين فريتز/ هوندزنرشر (١٩٧٥م، ٩١) اعتمادا على نموذج — تبرير — اتهام، أن المتكلم يستطيع في الرد على اتهام أن يعتذر أو أيضا يدافع، حيث يرفض الاتهام في حالة الدفاع، وينكر المسؤولية، أو يأتي بتبرير يتراجع عنه في رده على اتهام آخر أو يمكنه توضيح تعليله له... إلخ.

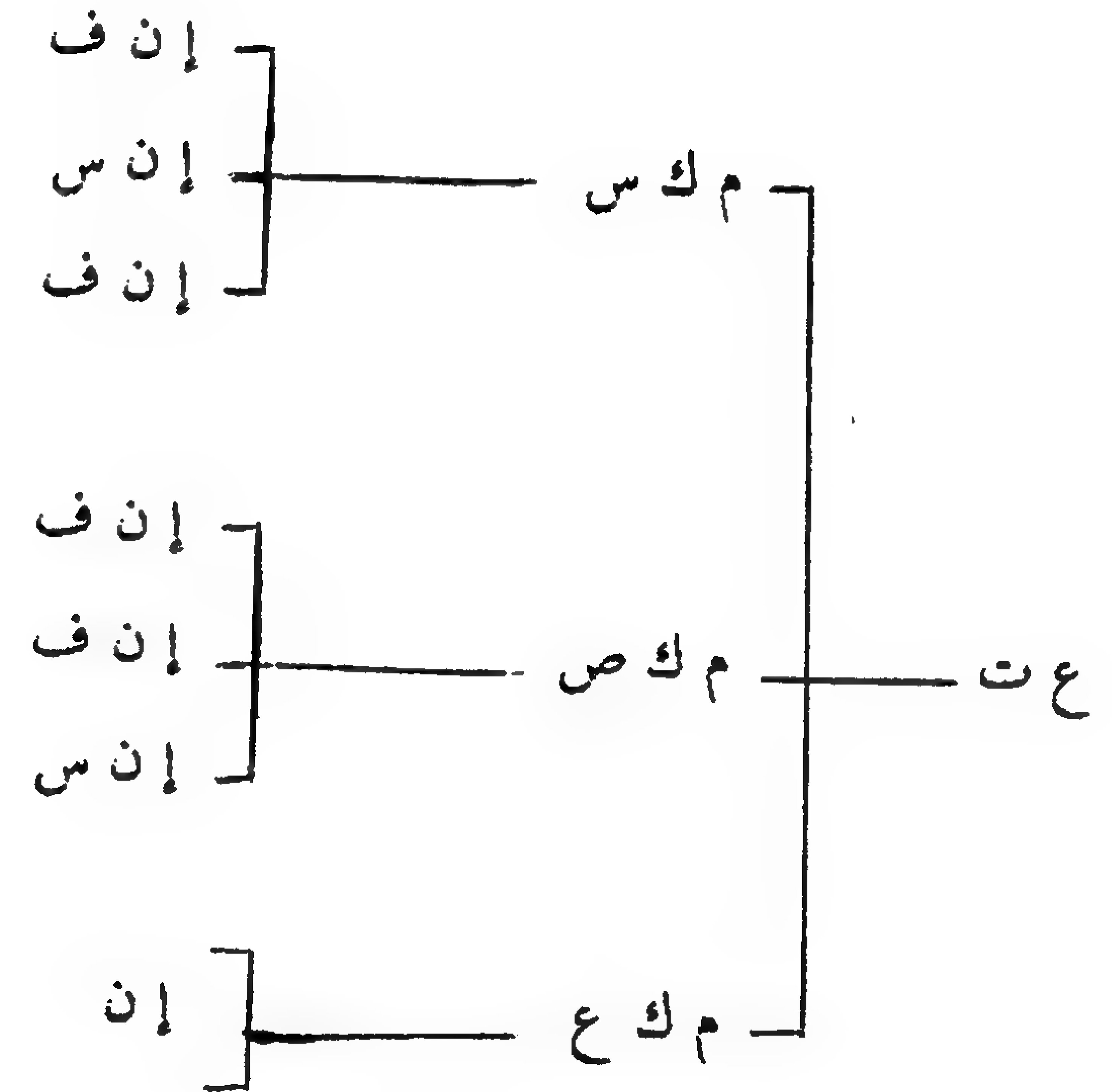
مما يتبع الإسهام البحثي القائم على نظرية الأفعال الكلامية أيضا مايسمى "نموذج جنيف في تحليل النص" الذي يعد اليوم من أكثر نماذج تحليل المحادثة المعالجة نسقيا الذي لايقصر تحليل نظرية الأفعال الكلامية على عرض الثنائيات الصغرى، بل يتعرض لكل المحادثات في التحليل. ويحدد إطار توضيح هذا النموذج فيما يأتي على شكل قضايا. روليه (١٩٨٠م، ١٩٨٦م، ١٩٨٧م أ، ب، ١٩٨٨م)، موشلر Moeschler (١٩٨٥م) وغيرهما ينطلقون مثل أغلب اقتراحات النماذج في تحليل المحادثة المتأثرة بالمنهج العرقي من الرأي القائل إن تصور المفاوضة يشكل تصورا جوهريا للتفاعل اللغوي. فالتفاعل اللغوي يخدم هدف الوصول إلى الاتفاق على مايمكن تحقيقه بهذه الطريقة، بأن يحدث على مبادرة شريك التفاعل "أ" رد فعل من شريك التفاعل "ب" بمفهوم مبادرة "أ"، ويؤكد "أ" هذا برد فعل آخر. ويمكن توضيح البناء الأساسي للتفاعل اللغوي بواسطة المثال التالي:

(٤٢) أ: سآتي إليك اليوم الساعة الثامنة. (مبادرة)
ب: لكني سأكون في البيت قبل ذلك بوقت قصير فقط. (رد فعل)
أ: هذا لايضيرني. (تصديق)

عُمِل الاتفاق في هذه الحال في خطوتين، حيث تم إنهاء عملية التبادل (échange). وإذا لم تتواءم مبادرة "ب" مع "أ"، فإن "أ" يمكنه إما أن يجدد مبادرته، ليخلق بذلك شرطا لرد فعل يتواءم معه، أو يستطيع أن يسحب مبادرته، ويصنع عن طريق ملاءمته لرد الفعل الحادث لدى "ب" الخطوة الأولى نحو الاتفاق. أما إذا لم يتم تحقيق اتفاق أيضا، فإن هذه العملية يمكن أن تستمر إلى أن يصنع الاتفاق، أو يتحقق تفاهم في ذلك، بأن هذا الاتفاق غير ممكن الصنع. ويتم الوصول بذلك إلى الاتفاق بواسطة آلية تكرارية.

تتحدد الأقوال اللغوية التي تنجز بها المبادرة ورد الفعل والتصديق بواسطة شروط هيكلية اتصالية ومقدسة. إذ إن السعي إلى تحقيق الاتفاق التفاعلي يمكن أن يؤدي إلى أن مكونات المبادرة ورد الفعل والتصديق تتحقق بواسطة أبنية أقوال معقدة. وأخيرا يمكن أيضا أن يعمد إلى عملية تفاوض متأخرة أو متواضعة في الهرمية.

حسب رأي روليه وفريق عمله يمكن أن تتم نمذجة هذه العملية التفاوضية كما يأتي:



شكل رقم ٢٥.

حيث:

ع ت= عملية تبادل (échange).

م ك = **مساهمة كلامية** (intervention)، مما يمكن بواسطتها إنجاز مبادرة أو رد فعل أو تصديق. تشكل المساهمة الكلامية أو دور المحادثة وحدة أحادية نهائية في المحادثة.

إ ن = حدث إنجاز نظري (فعل كلامي)، يشكل الوحدات الأساسية في الخطاب.

إ ن س = حدث الإنجاز النظري السائد.

إ ن ف = حدث الإنجاز النظري الفرعي.

تملك كل مساهمة كلامية في هذا النموذج وظيفة مبادرة أو رد فعل. م ك س تنجز في (٣) وظيفة مبادرة، مثلا وظيفة السؤال أو الادعاء أو الطلب... إلخ. م ك ص في المقابل وظيفة مبادرة ـ رد فعل، لأن هذه المساهمة الكلامية تشكل من جهة رد فعل على م ك س، ومن جهة أخرى مبادرة فيما يخص م ك ع وظيفة رد فعل. فحسب "نموذج جنيف" تحلل المساهمات الكلامية الجزئية ضمن مصطلحات أحداث الإنجاز النظري. ويتم في ذلك التفريق بين أحداث الإنجاز النظري السائدة والفرعية، وينطلق في ذلك من أن المساهمات الكلامية أساسا تبنى من حدث إنجاز نظري أو من حدث إنجاز نظري سائد وآخر فرعي، أو من عدة أحداث إنجاز نظرية. وكل نمط من أحداث الإنجاز النظري السائدة يحدد وظيفة الإنجاز النظري للمساهمة الكلامية بكاملها التي يكون هو مكونها. يظهر هذا التناول المنهجي عدة خصائص مشتركة مع تحليل بناء الإنجاز النظري للنصوص الذي طور لدى موتش/ فيهفيجر (١٩٨١م)، براند Brand وغيره (١٩٨٣م)، سيرل (١٩٨٠م)، فانديك (١٩٨٠ م ب)، فيرارا (١٩٨٠م أ، ١٩٨٠م ب) (قارن في ذلك بالتفصيل: ٢-٣-٧-٢).

في شكل رقم ٢٥ تم إعطاء الصورة النمطية في شكل الحوار الأدنى. وقد ظهر لدى روليه وغيره بوحي من تحليلات أمثلة كثيرة أن مبادئ التنظيم الجوهرية هذه تشكل أيضا مكونات لأبنية الحوار المعقد. أما الوظائف التي يمكنها إنجاز مساهمة كلامية

في حوار، فيعبر عنها بواسطة مؤشرات إنجاز نظري (بالتفصيل، ضمنا — بالتعارف، ضمنا — بالنقاش، دون وسم) أو إشارات تقسيم النص من الأنواع العامة أو مؤشرات الوظيفة التفاعلية، أي مؤشرات يمكن بواسطتها أن يعلم البناء الداخلي للمساهمة الكلامية. وقد تم ذكر نموذج تحليل جنيف نائبا عن نماذج أخرى كثيرة بوصفه مثالا على كيفية إمكان أن تعرف وظائف حلقات المحادثة ومقاطعها بواسطة دراسة نسقية لأبنية المحادثة بمصطلحات وجود التحديد ـ الشكلي.

اعتمدنا كثيرا في عرضنا لنموذج جنيف على جوانب البنية الصغرى في بناء المحادثة، حيث يتضح أن مستويي البناء مختلطان بشدة. وتقع جوانب البنية الصغرى في صلب اهتمام الباب التالي.

(٢-١٧-٤) البنية الصغرى للمحادثة

تكون المساهمات الكلامية والأدوار في العادة موجودات مركبة، تتميز بواسطة أبنية داخلية محددة. وتنشأ المساهمة الكلامية في النشاط التفاعلي بواسطة توظيف أنساق المعرفة المختلفة التي تظهر بطريقة محددة في بنائها المتعدد الجوانب. ونحاول فيما يأتي إلقاء الضوء على اثنين من هذه الأنساق المعرفية، وتوضيح وظيفتها لبناء المركب اللغوي في المحادثة. إذ يتعلق الأمر هنا بالعلم اللغوي، وكذلك بعلم الإنجاز النظري اللذين يكون بتوظيفهما مستوى بناء دلالي (موضوعي) وكذلك مستوى إنجاز نظري أو بناء حدثي في المحادثة. أما عند تناول المستوى البنائي الموسع فتبرز العلاقات بين المساهمات الكلامية ذات الصفة الدلالية وذات الإنجاز النظري في مركز الاهتمام. وفيما يأتي يتعلق الأمر بالبناء القضوي وبناء الإنجاز النظري في المساهمة الكلامية الجزئية، حيث لايتجاوز تحليل البنية الصغرى حدود المساهمة الكلامية، لكنه ليس مجردا بأي حال من العلاقات المتعددة التي توضع فيها المساهمة الكلامية أثناء الواقعة التفاعلية. فتحليلات البنية الصغرى للمحادثات لا تكشف فقط مبادئ التنظيم والوظائف في

وحدات المحادثة من مختلف درجات التعقيد، بل تقود في تفاعلها مع تحليلات البنية الكبرى في الوقت نفسه أيضا إلى مفاتيح جوهرية عن مدى محاولة شركاء التفاعل حل المطلب الدائم للاتصال، لجعل أقوالهم في سياق حدثي كاف للفهم وجعل الآخرين جميعا راضين. بكلمات أخرى: يتم بواسطة هذا التحليل كسب مفاتيح لكيفية إمكان أن يفهم شريك التفاعل في سياق حدثي معين بواسطة القول نيته إلى شريك التفاعل الآخر، وكيف يكون هذا بدوره في وضع يمكنه من تفسير مساهمة كلامية على هدي معرفات كثيرة على أساس بناء القول وكذلك بمساعدة العلم الموجود مسبقا. بصيغة أخرى: يمكن بواسطة هذا التحليل أن تكشف جوانب "توجه المعنى والوظيفة في التفاعل الاتصالي" (فانديك ١٩٨٠م أ، ٢٤٨). وقد سبقت الإشارة من قبل (قارن: ٧-٢-١) إلى أنه لم تطور إلى الآن نظريات أصيلة في ميدان تحليل المحادثة، يمكن بواسطتها وصف عمليات البناء وإيضاحها في هذين المستويين بالتفصيل. لذا يمكننا الموافقة مع فانديك على أنه يمكن أن تتناول لهذا الغرض دراسات نظرية دلالية في النص، لأن تكوين المساهمات الكلامية يتبع في الغالب مبادئ تكون هامة أيضا لتكوين النصوص الأحادية. وفيما يخص تكوين البناء الدلالي للمساهمة الكلامية، يمكن الانطلاق من أن المضمون عند تكوينه يصور بناء على القضايا الجزئية التي ترتبط بعضها ببعض بطريقة محددة. فبناء المركبات القضوية يعتمد على الترابط بين الأوضاع التي تنعكس في القضايا الجزئية. وبذلك يحدد بناء المركب الدلالي بشكل حاسم بواسطة علاقات قضوية متداخلة، تترك "آثارا" مختلفة الأنواع في البناء الدلالي، وعلى أساسها يستطيع المفسر بناء "جسور التناسق"، واستنتاج علاقات دلالية، وكذلك توسيع العلم الموجود مسبقا. ويعتمد مدى توسع القاعدة القضوية في المساهمة الكلامية على عوامل عديدة، مثل محصلة التقويم الإدراكي لسياق الحدث ولشركاء التفاعل ونتيجة الربط الرجعي، أي الرقابة الدائمة لمجرى المحادثة، وكذلك الوضع الحالي للواقعة التفاعلية.

وما يجعل الأمر أكثر وضوحا هو أن عمليات التركيب هذه المعقدة التي تكون مساهمة كلامية ، لايمكن إيضاحها من مجرد تتبع المساهمة الكلامية ، بل يجب دائما أن يؤخذ بعين الاعتبار تداخلها الاعتمادي أيضا مع عوامل البناء الداخلية وكذلك أيضا العوامل الخارجة عن المحادثة. ويجدر بنا الانتهاء من عرض عمليات البناء الدلالية المركبة للمساهمات الكلامية في هذا الموضع ، لأنه يناقش في مواضع أخرى من هذا الكتاب. إذ يوجد استمرار واستكمال في الباب الخامس ، وقد تم في (٣-٩-٢) إعطاء توصيف عام للتكامل القضوي من قبل. أما بعض الآراء المعارضة أو المعدلة للمبدأ المطروح هنا للتكامل القضوي في المساهمة الكلامية فتوجد لدى فريتز (١٩٨٦م)، كالماير (١٩٨٧م)، كينان/ شفلاين Keenan / Schefflein (١٩٧٦م)، شيجلوف/ ساكس (١٩٧٣م)، شنكاين (١٩٧١م)، فاينجارتن Weingarten (١٩٨٦م)، وهي التي تعنى بجوانب مختلفة من التحديد الدلالي والموضوعي للمساهمات الكلامية. ففي المساهمة لا يقال شيء فقط ـ لإعادة اقتباس يُتناول كثيرا في نماذج تحليل المحادثة وتحليل النص القائمة على أساس ذرعي ، إذ تصبح بذلك ليس فقط مضامين الوعي قابلة للنقل ، بل يُفعَل أيضا بالمساهمة الكلامية شيء ، كما يسعى المتحدث بواسطة المساهمة الكلامية إلى تحقيق هدف معين. بكلمات أخرى : لا يفترض في المساهمة الكلامية بناء دلالي أو موضوعي محدد فقط ، بل أيضا بناء حدث يمكن بواسطته إعطاء الأهداف التي ينوي المتكلم في سياق حدثي مباشر الوصول بواسطتها إلى إفهام شريك التفاعل بوحي من سمات القول المحددة. وقد سبقت في (١-٣-٧-٢) وكذلك في مقدمة هذا الباب الإشارة مرارا إلى أن نوع الهدف يشكل في الواقع صنفا رئيسا لكل نماذج تحليل النص وتحليل المحادثة المعتمدة على الحدث والنشاط ، لكنها إلى الآن لا تزال تستخدم بمفاهيم مختلفة. لذلك لا تزال تصور من مفهوم الهدف كما هي الحال من قبل ظواهر مختلفة تماما. وفي بعض اقتراحات النماذج تتم المساواة بين الهدف ونتيجة الحدث ، أي بإنجاز

ناجح للحدث ، **أما في مواطن أخرى فيفهم** بالمقابل ضمن الأهداف أوضاع الوعي لدى شركاء التفاعل **التي تكون** ـ وهذا مما لاشك فيه ـ متطلبا ، لكي يمكن تنفيذ أحداث أخرى ، يصبح بواسطتها الوصول إلى نتائج الحدث الملموسة ممكنا. بالرغم من التباين الذي لايزال قائما كما هي الحال من قبل يبدو وجود شيء من الوضوح في كون بناء الحدث في النص وأيضا مكوناته تبنى بواسطة وحدات تمثيلية من درجات تعقيد متفاوتة ، أي أن المساهمة الكلامية تتكون على مستوى بناء الحدث من مركبات وأبنية متعددة الجوانب. وهذا لايعني في البداية سوى أن مركبات الهدف أو هرمياته تبنى بعملية إدراكية معقدة ، أكثر من كونها محصلة نشاط بشري خلاق ، تدمج فيه آليات مختلفة (قارن: فانديك/ كينتش ١٩٨٣م). ومع أن مفهوم الهدف ينظر إليه في كل الإسهامات البحثية بوصفه صنفا جوهريا لوصف ظواهر بناء الحدث في الأشياء المناقشة ، فإن مما تجدر الإشارة إليه أن التحليلات النسقية للمحادثات بمصطلحات تصور الهدف كما يشار إليه أيضا دائما لا يزال إلى الآن غائبا تماما. فقد أظهر كل من هارتونج (١٩٨٧م)، تشتماير (١٩٨٤م)، روليه (١٩٨٨م) طرائق أخرى ممكنة لمثل هذا التحليل. لكن إمكان الإيضاح لهذه الإسهامات البحثية الجزئية لايمكن تحديده حاليا بدقة بعد. أما ما يعد أكثر تعقيدا من ذلك ، فهو محاولة القيام منذ الآن باختيار المدخل الأنسب. فالإسهامات المعتمدة على النشاط تحيط بلاشك بمجال بحث أكبر مما تستطيعه حاليا اقتراحات النماذج المعتمدة على الحدث. لكن من ناحية أخرى تقدم النماذج المعتمدة على الحدث حاليا محتوى تحليل مؤسس جوهريا ، يمكن بواسطته الوصول إلى عرض واضح لظواهر الحدث الجزئية. غير أننا نريد هنا الانطلاق من أن بناء الحدث في المساهمة الكلامية تمكن دراسته بمصطلحات الأحداث اللغوية الأولية ، أي أحداث **الإنجاز النظري ، التي تكون** حسب مبادئ معينة وحدات الحدث.

فيما يخص تكوين بناء الحدث أو بناء الإنجاز النظري للمساهمة الكلامية، كانت قد وصفت من قبل آليات أساسية في سياق عرض نموذج تحليل جنيف للنص. إذ تشكل المساهمات الكلامية في العادة أحداثا مركبة، تكون بواسطة أحداث أولية. فالمساهمات الكلامية بمفهوم وحدات الحدث المدمجة وظيفيا لاتكون بذلك مجرد إلصاق للأحداث الأولية، بل تخضع لكثير من شروط الربط، التي — تبعا للربط القضوي — تعكس الترابط بين هذه الأحداث. لذا يمكن أن يخلق حدث الإنجاز النظري شرطا لإنجاز حدث آخر، أو يشترط حدث تال حدثا سابقا محددا. بهذه الطريقة تكون أبنية إنجاز نظري مختلفة، تدمج أحداث الإنجاز النظري المميزة وظيفيا في وحدات الحدث. مبدأ تكوين المركب الجوهري على مستوى بناء الحدث هو مبدأ هرمية الإنجاز النظري الذي يحول أحداث الإنجاز النظري نسبيا إلى حدث إنجاز نظري واحد سائد. أما حدث الإنجاز النظري السائد فهو ذلك الحدث الذي يعبر عن الهدف الجوهري الذي ينوي المتكلم تحقيقه بالمساهمة الكلامية، بينما تعبر الأحداث الأخرى في المقابل التي تخضع تنازليا لحدث الإنجاز النظري السائد، عن أهداف آلية، يحقق بواسطتها شروط مختلفة الأنواع للإنجاز الناجح للحدث السائد. فغلبة حدث الإنجاز النظري لاتنبع فقط من التوافق الوظيفي للمساهمة الكلامية التي يعد هذا التوافق من مكوناتها، فهي تتحدد بشكل حاسم جدا أيضا بواسطة أبنية شمولية في المحادثة، أي بواسطة التنظيم المتتابع للمساهمات الكلامية في نموذج تفاعل.

ما تم إلى الآن من تحليل مبادئ التنظيم البنائية للمحادثات وتفسيرها الوظيفي الممكن لايستطيع سوى إظهار ظواهر معينة في مبادئ المعمار والبناء للمحادثات. ونتيجة لذلك لايدعي هذا التحليل صفة الكمال ولا التوصيف المفصل الكافي للجوانب المختلفة. ومع ذلك يجوز أن يبين أن المحادثات تتميز بواسطة بناء متعدد الجوانب، يشكل محصلة التوظيف السياقي لأنساق المعرفة المختلفة. ومن خلال

التفصيلات التي قدمت إلى الآن يصبح أكثر وضوحا أن عمليات تكوين البناء الجزئية تتحدد أيضا بواسطة العوامل التفاعلية، وكذلك بواسطة كل من تحقيق الهدف المركب والآليات الإدراكية مختلفة الأنواع. وعلى الرغم من أنه يمكن النظر إلى كل من هذه المستويات لأغراض التحليل العلمي بوصفها "مستويات منفصلة ومستقلة نسبيا"، فقد بينت الأعمال التي ظهرت إلى الآن أن عمليات تكوين البناء الجزئية تتبادل التأثير على مستويات مختلفة بطرق متعددة، وأنها مرتبطة بشكل متبادل، وأن مبادئ التنظيم الشمولية تتكامل مع المبادئ الموضعية. والمدخل المنهجي المختار هنا لحل التعقيد وتوصيف مستويات البناء الجزئية بواسطة وحدات تمثيلية محددة وكذلك توصيف مبادئ تنظيمها، لاينفي بذلك التداخل الاعتمادي المتعدد الأوجه بين مبادئ التنظيم الجزئية، بل "يعزل" هذه فقط بهدف الحصول بواسطة تحليلات مفصلة على لمحة عن تأثيرها المتبادل.

يعد بناء المحادثات المتعدد الجوانب نتيجة لعمليات إدراكية، نشأت هي من خلالها، لكنها في الوقت نفسه أيضا شرط لايمكن الاستغناء عنه للمعالجة الإدراكية المستمرة لوحدات المناقشة بواسطة شركاء التفاعل. ويمكن أن تترك هذه العمليات آثارا مختلفة على مستويات البناء الجزئية، يمكن أن تعتمد عليها عمليات الفهم مبدئيا. ففي هذه المسألة المبدئية يبدو حاليا وجود رأي مجمع عليه. بينما توجد تمايزات فقط في مسألة عدد المستويات الجزئية ووحداتها التمثيلية، وكذلك آليات تنظيمها. إذ يتمثل الإجماع المبدئي في مسألة كون تبادل المتكلمين يشكل مبدأ تقسيم عالمي في المحادثات، وكون المحادثات تظهر تتابعا متناوبا للمتكلمين، تتوالى فيه أقوال المشتركين "دورا بعد دور". ينظم هذا المبدأ الجوهري إمكانات المشتركين في المحادثة لبداية الفعل في أي موقع أثناء إنجاز القول بوصفه اللاحق (قارن: بيرجمن ١٩٨١م). ويمكن في هذا المعنى فهم مبدأ تبادل المتكلمين بوصفه آلية تكرارية، تدخل حيز التنفيذ مع بداية المساهمة الكلامية

التي يختار في بنائها المتكلم التالي، وتحدد "المواضع العامة للانتقال" لتبادل المتكلمين المحتمل. وينظر إلى إمكان تقاطع المساهمات الكلامية لوقت قصير أثناء تبادل المحادثة بوصفه حدا فاصلا لا يقلل من شأن الدور المبدئي لتبادل المتكلمين. مع ذلك لا يجوز في هذا الشأن غض النظر عن أن مراحل المحادثة الفورية يمكن أن تكون ذات أهمية اجتماعية بالغة. هذا المبدأ الأساسي لتبادل المتكلمين يكون واضحا بطريقة جلية في المحادثات، ودون الاهتمام بالمعنى الذي يكتسبه، وبسيطا نسبيا في الدراسة، إذا لم يكن مستحبا ـ مما يطلب ـ بذلك أن تكشف في الوقت نفسه أيضا عوامل التعريف التي يكون لها أثر حاسم جدا في هذا المبدأ. أما ما يعد أصعب بكثير فهو تحديد مستويات البناء الأخرى، وتبيين سياقها مع هذا المبدأ العلوي. هذا لا يستبعد كون كل مستوى بنائي يملك مبادئ تنظيم خاصة، يمكن أن تحدد بواسطة آليات محددة وتراكم التنظيم. من وجهة نظر نفسية إدراكية يكون افتراض البنى الكبرى للمحادثات التي تحقق وظائف معينة في واقعة التفاعل مفيدا، وتكون بواسطة وحدات أساسية في التفاعل اللغوي، وبواسطة المساهمات الكلامية. أما فيما يخص الترتيب البنائي وتعريف المساهمات الكلامية، فإنها لا تزال توجد حاليا آراء مختلفة جدا. لذا ترتب المساهمة الكلامية أو خطوة المحادثة في كثير من الإسهامات البحثية (قارن: تشتماير ١٩٨٤م) في المستوى المتخصص للمحادثات، هينه/ ريهبوك (١٩٧٩م) في المقابل يفترض لذلك مستوى متوسط، مما يحفز نحو ذلك فيما يبدو بأن يمكن أن يكون للمساهمات الكلامية نفسها بدورها تركيب معقد. وبغض النظر عما يفهم أخيرا بوصفه مستوى متخصص فالأهم من ذلك هو حقيقة أن المساهمة الكلامية أيضا تكون تفاعليا، لدرجة أنه لا يحدد فقط تتابعها داخل المحادثة، بل أيضا تكوينها الداخلي. إذ يمكن للمساهمات الكلامية أن تحوي تداخلات تتابعية، يتم بواسطتها وضع إطار المساهمة الكلامية اللاحقة، أي تحديد المتكلم والنشاط والقول، لتكوين المساهمة الكلامية اللاحقة.

نتيجة لذلك لا تكون المساهمة الكلامية أيضا نتيجة لبناء وحيد منظم للمحادثة فقط، بل محصلة تراكم تنظيم متعدد. إذا فهمت المساهمة الكلامية بوصفها وجود بنية صغرى، فإن ما لا يجوز غض الطرف عنه هو أنها تحتوي بذلك البنية الكبرى.

(٣-١٧-٤) نماذج المحادثـــة

يقوم النقاش الذي تم إلى الآن عن أبنية تحليل المحادثات بالدرجة الأولى على أمثلة، لا توجد فيها بالنسبة إلى شركاء المحادثة "أبنية إلزامية" معينة، يختارون فيها بين البدائل الحدثية، ويقطعون مجرى السلسلة الأساسية، ويستطيعون تحقيق سلاسل فرعية معينة قبل إعادة انطلاقها، مما يمكن فيه تأجيل السلاسل القصيرة التي يمكن أن تنشأ بواسطتها شروط استمرار تنفيذ السلسلة الأساسية. بتوصيف جوانب البناء التتابعي في المحادثات إلى الآن وكذلك مبادئ تنظيم المساهمات الكلامية أو خطوات المحادثة أصبح من الواضح أنه توجد لمجريات محادثة معينة نماذج أو قوالب، تقوم بوضع تنظيمها التتابعي. من أمثلة ذلك الأقوال المنتجة ثنائيا المرتبطة بعضها ببعض والمنتجة لدى متكلمين مختلفين، حيث يولد الأول منهما توقعا معياريا فيما يخص التحقيق التالي المباشر من أي نمط تتابع مبتدأ به بما يناسب القول الثاني (قارن: شيجلوف/ ساكس ١٩٧٣م، فريتز/ هوندزنرشر ١٩٧٥م، جوفمان ١٩٨٠م، إيهلش/ ريهباين ١٩٧٩م). تكون أحوال من هذا النوع على سبيل المثال تتابع ـ السؤال ـ الجواب وتتابع ـ الاتهام ـ التبرير وعبارات التحية وغيرها. إذ إنه من خلال تحليل هذه الأمثلة وكذلك من فحص مبادئ الأبنية الشمولية للنصوص يمكن أن يستنتج أن العلم الذي يملكه المتكلمون عن مبادئ التنظيم الشمولية في النصوص والمحادثات، يشمل أيضا علم قالب أو نموذج، حتى إن المتكلمين تكون لديهم معرفة نمطية بمجريات المحادثة وأبنية النص. لكن مفهوم النموذج المقدم هنا يستخدم في المراجع بمعان متعددة جدا، لدرجة

أن النموذج أو القالب لا يمكن أن يفسر مطلقا إلا نسبة إلى سياقات النظرية التي نشأت فيها هذه التصورات أو التي أخذت عنها. على الرغم من هذا الاختلاف في المفهوم فإنه يمكن أن يستخرج من تعريفات النماذج والقوالب المختلفة أساسا مشتركا، يمكن أن يعرف في أول تعريف اسمي تقريبي كما يأتي: **النموذج** أو **القالب** بناء علم عن تحقيق التتابع في النصوص والمحادثات التي يحصل عليها المتكلمون في نشاطهم اللغوي لتحقيق أهداف تفاعلية أو حدثية معينة. فالقوالب أو النماذج تكون في الواقع الاجتماعي طرقا مجربة لتحقيق الهدف، ترتبط بعلاقة نسقية مع سياقات الحدث. بينما تكون النماذج إمكانات حدثية، يلجأ إليها شركاء الاتصال من أجل "تحقيق مباشر لأغراضهم التي تجتمع في النموذج، حيث يجعلون من كل هذه أغراضا خاصة بهم" (إيهلش/ ريهباين ١٩٧٩م، ٢٥٠). فالمتكلم الذي يختار طريقا حدثيا من الإمكانات الموجودة في نموذج في سياق حدثي ملموس، لايكون بأي حال مخيرا في انتقاء أي من هذه الطرق. إذ إن وجود البدائل لايعني مطلقا التعسف أو إطلاق المشيئة. بل إن اختيار الطريقة يتحدد أكثر بواسطة محصلة التقويم الإدراكي لسياق الحدث ومتطلباته لدى شركاء التفاعل التي تسبق كل تصرف لغوي، وتصاحب ـ كما في المحادثة ـ التصرف اللغوي دائما (قارن: ١-٩-٢). وعلى الرغم من أن معارفنا عن نماذج المحادثة وقوالبها حاليا لا تزال أولية جدا، ولم توصف النماذج الجزئية بشكل نسقي بعد، فإنه يمكن الانطلاق من أن النماذج ليست فقط قوالب لمجريات الحدث التي يتم تحقيقها تعاقبيا بشكل آلي تقريبا بواسطة شركاء التفاعل، حتى وإن كانت هذه الحال أيضا مقبولة تماما، بل تتضمن خطوط قرارات أو نقاطها، مما يمكن شركاء المحادثة من الاختيار في مواضع معينة من طريق الحدث بين بدائل الإكمال، حيث يختار مع اختيار الطريقة ليس فقط خطوة الحدث التالية، بل عددا معينا مميزا من مواقع التوالي. وأبعد من ذلك يفترض أن النماذج ليست فقط خطوط قرار عن إمكانات البدائل المكملة، بل أيضا نقاط تميز،

يدخل خلالها **شركاء التفاعل في نموذج**، أو حتى يمكنه أن يترك النموذج مرة أخرى، أو يمكن أن تصبح **معابر انتقال إلى** نماذج أخرى. أخيرا يمكن الانطلاق من أن بعض هذه النماذج ترتبط سياقيا بدرجات متفاوتة، لدرجة أن بعضا من هذه النماذج تشكل نماذج نمطية للاتصال في المؤسسات، ويمكن أن تُحدث أيضا نتيجة لذلك فقط في هذه السياقات الحدثية. كالماير/ شوتسه (١٩٧٦م) يتحدثان في هذه الحال عن "قوالب حدثية ـ مؤسساتية ـ تنظيمية". ويوجد في مراجع تحليل المحادثة عدد كبير من المؤلفات التي تحلل فيها مثل هذه النماذج أو القوالب الحدثية وتدرس. سنذكر هنا فيما يأتي بعضا منها للتمثيل: الاعتذار والتبرير (ريهباين ١٩٧٢م) ومحادثة الخصام (فولف Wolf ١٩٧٥م) والمقابلة (شفيتالا ١٩٧٩م أ) ونموذج الاتهام ـ التبرير (فريتز/ هوندزنرشر ١٩٧٥م) ونموذج الحدث للاستشارات القصيرة (شانك ١٩٧٩ م أ) ونموذج مجرى محادثات الامتحان (ديديرنج/ ناومن Dedering / Naumann ١٩٨٦م) ومن مقابلات الساسة والمتخصصين (شفيتالا ١٩٧٩م أ) ومن محادثات التشخيص الطبي (هنده لانج ١٩٨٦م) والحكاية المشتركة (جاستهوف ١٩٨٠ م أ، ب) والحكاية اليومية (إيهلش ١٩٨٠م، جوليش ١٩٨٠م) وصيغة الحكاية أمام المحكمة (هوفمن ١٩٨٠م) ونموذج مجرى الحوار التعليمي (هوفمن ١٩٨٠م) ومحادثات البيع (هينه/ ريهبوك ١٩٧٩م) ومن المناقشات العلمية (هارتونج ١٩٨٧م) ومن التعليمات (جيسيكه Giesecke ١٩٧٩م) ونموذج التفاعل في التعليم المدرسي (رامجه Ramge ١٩٨٠م، إيهلش/ ريهباين ١٩٨١م) وفي الاتصال العلاجي (لابوف/ فانشل Labov / Fanshel ١٩٧٧م، فلادير/ فوداك ـ ليودولتر Flader / Wodak - Leodolter ١٩٧٩م). وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن هذا السرد لا يدعي الكمال ولا التمثيل النوعي. بل يسعى في الدرجة الأولى إلى أن يلفت الانتباه إلى البحث في المراجع الأصلية المناسبة، لكي يتم هناك استنتاج مصادر ومداخل أخرى.

من خلال كل هذه الدراسات يصبح جليا بدرجات متفاوتة من الوضوح، أن النماذج تسمح لشركاء التفاعل في المحادثة بقابليات الإخبار التي تصبح ممكنة على أساس عمليات تمثيل علمية معينة، يحصل عليها شركاء التفاعل عن مجريات الحدث. ويصبح أكثر وضوحا أنه يمكن في نماذج معينة الاستدلال على نشاطات روتينية، بينما يعتقد أنها في عمليات إدراكية معقدة أخرى تصبح ضرورية عند اختيار النموذج وكذلك أيضا تنظيم التتابع في المحادثة. وعلى أي حال يكون تحقيق المحادثات بوصفها نشاطات منتظمة ممكنا، لدرجة تسمح لشريك التفاعل بمراقبة نشاط الشريك الآخر إلى حد معين. فعلى الرغم من أن سياقات الحدث تؤثر بشكل حاسم في اختيار مايسمى النموذج "اليومي العالمي"، ولا تسمح مطلقا سياقات الحدث المؤسساتية ببدائل، فإنه لايجوز غض النظر عن أن النموذج المختار لدى شريك التفاعل ليس فقط مقبولا، بل أيضا متفقا عليه، ويجب الاعتراف به بوصفه إلزاما حدثيا مستقلا. حسب العديد من ممثلي تحليل المحادثة، يجب على المشتركين في الحدث أن "يفاوضوا" حول نهاية النموذج، ويشيرون إليها بشكل متبادل (قارن: شيجلوف/ ساكس ١٩٧٣م). ويجب أيضا أن يشار ـ حسب شيجلوف وساكس ـ إلى التغير في قالب الحدث، أي إلى النقطة التي ينوي عندها متكلم "الخروج" عن النموذج. وإذا اتفق شركاء التفاعل في الواقع على نموذج حدثي، وبذلك اختاروا من النموذج طريقا معينا، فإن هذه الخطوة تنجز بواسطة بناء من الخطوات الحدثية الضرورية التي "يمكن أن ترتبط بتوقعات شكلية عادية" (سيكوريل ١٩٧٥م) أو تكون ممكنة بواسطة قابليات الإخبار. ساكس (١٩٧١م، ١٩٧٤م) وعدة مؤلفين آخرين من ممثلي تحليل المحادثة المعتمدين على هذا الاتجاه ينطلقون أكثر من ذلك من أنه لكل قالب حدثي نموذج أدوار معين ملازم له، يرتسم في بناء التتابع للمساهمات الكلامية. وتعتمد هذه الفرضية فيما يبدو على كثير من التأملات العملية التي يتضح منها أنه على سبيل المثال في نماذج محادثة جزئية يتم

تحديد من يكون أول مساهمة كلامية، وأي وظيفة تملكها هذه المساهمة في كامل الواقعة التفاعلية. فهذه "الصيغة المثالية في توزيع الأدوار" لاتكون في الواقع صالحة للتعميم إطلاقا، وبذلك لايمكن الحفاظ عليها في هذه الصيغة الصارمة. بل إن مثالا معاكسا جليا تشكله حكاية النقاش التي يمكن توسيع سلاسلها بشكل جوهري، وهو ما تكون مسؤوليته ملقاة على صاحب المبادرة، أي على راوي القصة نفسه. هذا لايستبعد أيضا إمكان تسبب شركاء التفاعل في توسيع المساهمات الكلامية، وأن يصلوا بذلك بالمحادثة إلى "أطراف المحادثة"، مما يخبئ بداخله مبدئيا خطر إمكان أن تفسر قوالب الحدث أو تحور بشكل آخر. وتعد مؤشرات مثل "*لنبق في الموضوع*" أو "*عودة إلى الموضوع الأصلي*" رموز مفاتيح من النوع الوظيفي والشكلي أيضا، والتي تدل على أن النموذج في تلك الأثناء "انقطع"، وأنه قد صرف عن بؤرة المحادثة الحقيقية.

الفصل الثامن عشر

تنظيم الإصلاحات

من معايير التفريق الهامة بين النصوص بوصفها وحدات قول أحادية والمحادثات تذكر المراجع بكثرة ذلك المعيار الذي يحدد أن المحادثات تنشأ على الأقل بواسطة شريكي تفاعل، بينما يفترض للنص منتج واحد فقط، يمكن حتى أن يكون منتج نص جماعي. يستنتج من هذا التفريق أكثر من ذلك، أن المحادثات لهذا السبب تفهم بوصفها وحدات تفاعلية بذاتها، بينما تنفى هذه التفاعلية في المقابل عن النصوص. وتصب تماما في هذا الاتجاه تصنيفات مثل: "تعد النصوص وحدات قول غير سياقية". في الفصل السابع رُفض مثل هذا التفريق بوصفه غير مناسب، وتمت محاولة دحضه بكثير من الحجج. أما في الباب التالي فتوصف بعض الظواهر اللغوية التي لا ترد في الواقع مطلقا أو تقريبا إلا في المحادثات، وبذلك لا تنطبق على كل نتائج النشاط اللغوي، على الأقل لاتنطبق على بعضها ولا تكون مطبوعة بها إلا بشروط. هذه الصفات الملاحظة في المحادثات لها أساس إيضاح مشترك: فهي بمجملها تنتظم الاتصال الشفوي، وبذلك تكون نمطية في كل شكل من الاتصال الذي يتحقق بواسطة المحادثات دون استثناء. فاللغة الشفوية وبذلك أيضا المحادثة تكون خلافا للنصوص الممثلة كتابيا غنية بالأخطاء والتصحيحات التي تنتج عن شروط إنتاج مختلفة في كلا شكلي الاتصال. ويمكن أن نهمل هنا حقيقة احتمال كون النصوص الممثلة كتابيا تحتوي على أخطاء، لأن الأمر لايتعلق هنا بالدرجة الأولى بتقرير بالأخطاء أو أنواع الأخطاء المفردة، بل بإيضاح تصحيح خاص بالمحادثة للأخطاء والخروج عن المعايير، ويتعلق

بآلية لاتؤثر إلا في الاتصال الشفوي. فآليات تبادل المتكلمين المدروسة أعلاه، وكذلك بناء المساهمات الكلامية ليست اعتباطية. بل إن عمليات البناء وتكوين المركب هذه تكون غنية بالفسح المملوءة أو أيضا غير المملوءة ومد الصوت والتردد وانقطاع المراحل والتصحيحات من مختلف الأنواع، مما تتم مراقبته من عدة أشخاص، ولا يسجل في تحليل المحادثة بوصفه مجرد خلل، بل بوصفه من الظواهر القياسية التي لاتدخل مطلقا في أي نسق رغم كثرتها، وبذلك لا يمكن دراستها أيضا على أساس من تأملات المعقولية. هذه الفرضية الموجودة غالبا في بدايات تحليل المحادثة والقائلة إن التصحيحات من جهة وكذلك أيضا إشارات السامع من جهة أخرى تكون أساسا "لعدم الانتظام"، قد أعيد النظر فيها من الأساس في هذه الأثناء بواسطة تحليل نسقي لهذه الظواهر.

مع كون النشاط اللغوي نشاطا مخططا له، وموجها إلى هدف يقدم له بالأوضاع المستقبلية، وتعد طرق الوصول إليه ذهنيا بشكل مسبق (قارن: الفصل الخامس)، فإنه لايستبعد بأي حال وقوع المشتركين في الحدث في أخطاء من أنواع مختلفة. وتكون هذه المشاكل معروفة بشكل كاف لكل أحد من واقع اتصاله الخاص، لدرجة أنه يمكن هنا التنازل عن قائمة بالأخطاء الممكنة أو الخروج عن المعايير. ولكي يشار على الأقل إلى إطار المشكلة التي يتعلق بها الأمر هنا، نعرض بعض الأمثلة فقط التي يتضح من خلالها، أن القضية لاتدور مطلقا حول عدم الانتظام أو فقدان القواعد.

(٤٣) البنت كان عمرها تقريبا اثنتي عشرة سنة. كان،[1] أعني كانت، تلبس لباسا ملونا.

(٤٤) أمس عند الساعة الثانية ذهب جونار بالسيارة إلى المكتبة الوطنية. ربما كان أيضا متأخرا أكثر، فأنا على أي حال لم أعد متأكدا تماما.

(١) في الأصل الضمير "هي" يدل على المرأة، لا على البنت؛ لهذا قال المتحدث في النص "sie" (ما ترجم هنا إلى "كان")، ثم اكتشف الخطأ، وصحح النص إلى "es" (ما ترجم هنا إلى "كانت"). وقد كان التغيير محاولة لمواءمة النص مع خصائص اللغة العربية. (المترجم).

(٤٥) أ : لقد كسر بيتر زجاج النافذة.

ب : بيتر؟

أ : من الممكن أنه كان هانز أيضا.

(٤٦) يوم الثلاثاء رسب بيتر في امتحان القيادة. ينبغي أن أقول بشكل أصح، أنه جُعِل يرسب.

لاحظ المتحدث في (٤٣) خطأ في المطابقة، كان قد نشأ بسبب أن الموضوع المورد في القول الأول "البنت" أعيد في القول الثاني على شكل ضمير، حيث حدثت الإعادة بواسطة ضمير خاطئ فيما يخص المطابقة النوعية. التصحيح هنا أشير إليه بواسطة "أعني". حالة أخرى من التصحيح تتضح في (٤٤). ففي القول الأول من (٤٤) تعطى أولا معلومة زمنية، جعلت نسبية في القول التالي، لأن المتكلم فيما يبدو ليس متأكدا، فيما إذا كانت المعلومة الزمنية صحيحة. أيضا هنا كما في (٤٣) تمت المبادرة إلى التصحيح من المتكلم نفسه، وتم إنجازها. أما في مثال الحوار (٤٥) في المقابل جعل الموضوع الذي ورد في القول الأول في موضع شك من قبل شريك التفاعل. لأن المتكلم لم يكن متأكدا فيما يبدو ممن سبب الضرر، فإنه يجعل التقرير نسبيا، ويسمي فاعلا ممكنا آخر. خلافا للحالة في (٤٣) و (٤٤) لاتتم المبادرة إلى التصحيح هنا بواسطة المتكلم نفسه، بل بواسطة شريك التفاعل الذي ينبه المتكلم إلى خطأ ممكن، ويتساءل عن براهين إضافية... إلخ.

أخيرا تشكل (٤٦) بدورها تصحيحا ذاتيا، يختلف عن (٤٣) و (٤٤) بكون إشارة التصحيح قد وضعت هنا بوضوح. ويمكننا من خلال هذه الأمثلة استنباط التعميمات الآتية:

(أ) يوجد في المحادثات تصحيحات، تتم المبادرة إليها من قبل المتكلم نفسه أو من شريك المحادثة (قارن: شيجلوف/ جيفرسون/ ساكس ١٩٧٧م، شيجلوف

١٩٧٩م). يشار إلى هذا النوع من التصحيحات في مراجع تحليل المحادثة بـالتصحيح الذاتي ذي المبادرة الذاتية وذي المبادرة الأجنبية.

(ب) تكون التصحيحات الأجنبية التي تنفذ في المحادثات ممكنة، إما من المتحدث في المساهمة الكلامية المحتاجة إلى الإصلاح نفسه (التصحيح الأجنبي ذو المبادرة الذاتية) أو تنفذ من شريك المحادثة (التصحيح الأجنبي ذو المبادرة الأجنبية).

(ج) يمكن أن يشار إلى التصحيحات بواسطة إشارات معينة، من ناحية أخرى توجد تصحيحات دون إشارات، حيث يقطع المتكلم بناء المساهمة الكلامية بشكل بسيط، أو يجري تعديلات في إطار البناء المختار.

عند شيجلوف/ جيفرسون/ ساكس (١٩٧٧م) لا يبين فقط أن التصحيحات يمكن أن تجرى بأن توسع على سبيل المثال العبارة الاسمية، أي بواسطة مايسمى تصحيحات الإعادة مثل "بيتر" تعدل إلى "بيتر الذي يعرج قليلا بساقه اليسرى"، أو حتى أن يقطع بناء المساهمة الكلامية، بل أصبح أيضا واضحا، أن التقديم لتصحيحات ذاتية المبادرة يحصل عادة في ثلاثة مواضع بديلة:

- في المساهمة الكلامية نفسها.
- في الممر، أي في مجال الانتقال بين المساهمة الكلامية ذات الخطأ والمساهمة التالية لها، أي مباشرة بعد نقطة النهاية الممكنة
- في المساهمة الكلامية بعد التالية، أي في المساهمة الكلامية الثالثة في سلسلة المحادثة.

في المقابل يحصل تقديم للتصحيح ذي المبادرة الأجنبية دون استثناء في الدور التالي للمساهمة الكلامية ذات الخطأ.

يشير ورود الأخطاء والخروج عن المعايير من النوع المذكور إلى حالة خلل معينة في الآليات المختلفة التي تشارك في التنظيم التفاعلي للمحادثات وبناء المساهمات

الكلامية الجزئية. لكنها من ناحية أخرى تجعل أيضا التصحيحات والإصلاحات الفرضية تبدو مبررة بأن المتحدثين يملكون التصرف في آليات معينة، يمكن بواسطتها إزالة الأعطال الموجودة بسبب بعض الشروط الداخلية أو الخارجية. ولا يمكننا الإجابة إلى الآن من خلال المستوى الذي وصل إليه البحث بشكل حاسم عما إذا كان الأمر في ذلك يتعلق "بآليات مصححة ذاتيا" لتنظيم استخدام اللغة في التفاعل الاجتماعي، كما يفترض شيجلوف/ جيفرسون/ ساكس (١٩٧٧م). لكنه يبدو على الأقل تصور أن "المتكلمين يملكون جهازا مبنيا لإزالة الأخطاء" (شيجلوف/ جيفرسون/ ساكس ١٩٧٧م) أيضا بهذه الصياغة المجازية لواقع الشيء الفعلي ليس موافقا تماما للواقع، ولايعار اهتمام كبير للآليات الإدراكية التي "تنظم" تنفيذ الخطط وتحقيقها، حيث تعالج هذه الآليات نتائج الربط المتأخر وتقوم باستمرار واقعة الحدث إدراكيا. إذ يبدو إيضاح هذه الظواهر أنسب من خلال مبادئ التفاعل الأساسية. وقد سبق أن أشرنا عدة مرات من قبل إلى أن التفاعل اللغوي يخدم الهدف الجوهري، للوصول إلى اتفاق بين شركاء الحدث، كما يمكن للتصحيحات والإصلاحات أن تخلق شرطا جوهريا لذلك، لأن هذا الاتفاق لايدخل حيز التنفيذ بشكل اعتباطي.

على الرغم من أن كثيرا من الأسئلة غير موضحة نظريا، تؤكد التحليلات التجريبية للتصحيح والإصلاح عددا كبيرا من الأدلة المهمة، مما يمكن منه استنباط قواعد النشاط اللغوي. من جهة يجدر إثبات أن صيغ الخروج عن المعايير في المحادثات يمكن في الواقع أن تظهر دائما وفي كل مكان، إلا أنه عند تحقيق الإصلاحات يمكن تبين نظام واضح. لذا يمكن أن ينطلق من أن وضع الإصلاحات في مكانها تحدد بواسطة عدد كبير من التفضيلات (قارن: بوميرانتز ١٩٧٨م) التي تظهر تجريبيا في توزيعات التكرار: التصحيحات الذاتية ترد أكثر بكثير من التصحيحات الأجنبية، والتصحيحات الذاتية ذات المبادرة الأجنبية تكون أكثر من التصحيحات الأجنبية ذات

المبادرة الأجنبية، والتصحيحات الذاتية ذات المبادرة الذاتية تكون بدورها أكثر من ذات المبادرة الأجنبية. أما التصحيحات الذاتية ذات المبادرة الذاتية فتنجز غالبا في قول الجملة الخاطئ داخل المساهمة الكلامية المعنية. ولتفضيل التصحيح الذاتي يورد ستريك (١٩٨٣م، ٨٦) عدة جوانب مهمة، يحاول أن يعللها بواسطة تنظيم تبادل المتكلمين وكذلك التنظيم التتابعي في المحادثات. لذلك تتضح بشكل خاص – حسب ستريك – أهمية الحقيقة القائلة إن المساهمات الكلامية، أيضا ذات الحاجة إلى الإصلاح، دائما مساهمات داخل تتابع، وعلى أساس هذا التنظيم التتابعي تتحدد النشاطات التالية، أي يمكن أن تتضمنها تتابعيا. فالمتكلم الذي يتولى أو تعطى إليه المساهمة الكلامية التالية، مقيد بالدرجة الأولى "أن ينجز هذا النشاط حيث يكون الدور اللاحق لسابقه ليس تاليا له فحسب، بل ينتج مراعيا ما فيه بشكل خاص" (ستريك ١٩٨٣م، ٨٦). وإن استخدمت المساهمة الكلامية التالية للمبادرة بتصحيح خطأ في المساهمة الحالية، فإن المساهمة الكلامية الحالية تنتزع من "سياقها الطبيعي". هذا يبدو مفهوما تماما. أما أولوية تصحيح الخطأ في قول الجملة نفسه في المساهمة الكلامية نفسها فيعتمد أيضا على ما إذا أمكن أن تكون نهاية قول الجملة هي النهاية الممكنة للمساهمة الكلامية. ومن التحليلات العملية يمكن استنتاج أن التصحيحات في المحادثات مرتبطة بتنظيم تبادل المتكلمين وكذلك أيضا بالتنظيم التعاقبي للمحادثات بشكل نسقي. إذا كانت الأعطال التي تظهر كثيرا في البنية السطحية للمحادثة لها علاقة بشكل فعلي بأعطال الآليات النحوية، فهي لاتبدو ملحة، إذ إن الأبنية السطحية "تظهر" فقط هذه الأعطال على شكل انقطاعات في الجملة وتصحيحات إعادة وبدايات جديدة ومظاهر إضافية أخرى. هنا يشير حقل الدارسة إلى أنه يمكن أن يستنار فيه بدرجة كبيرة جدا بأبحاث علم النفس الإدراكي.

إذا أجملت النتائج جميعا، فإنه ينتج أن الأخطاء والخروج عن المعايير في المحادثات تصحح "بانتظام"، حيث تعد الأبنية المبدوءة غير صالحة أو يعد جزء منها غير صالح، أو حتى يعلن عدم صلاحية التركيبات بكاملها مع الفقرة الجديدة التالية لها. كما يخضع تنظيم التصحيحات إلى مبادئ كثيرة، مما لم تعرف بعد حاليا وظائفه تفصيلا بشكل كاف.

على الرغم من نقص بعض المدارك، إلا أنه يمكن الانطلاق من أن المتكلمين يملكون "علم تصحيح" محدد، يتم تحديثه تبعا للسياق، ليمكن به صنع اتفاق في التفاعل. إذ لا تزال في الوقت الحاضر مشاكل كيفية تنظيم هذا العلم وتداخله مع أنساق العلم المتخصصة في إنتاج المحادثات وتفسيرها بعيدة عن الحل. مايحتاج إلى إيضاح أيضا هو كيف يرتبط هذا العلم مع مكونات علم ماوراء الاتصال الذي ندرسه بالتفصيل فيما يأتي.

الفصل التاسع عشر

ما وراء الاتصال

سبق أن ذكر في (٣-٣-٧-٢) أن المتكلمين يملكون علما محددا يسمح لهم بتحقيق تفاهم واضح خلال النشاط اللغوي. هذا العلم المحدد الذي يطلق عليه على سبيل المحاولة علم ماوراء الاتصال، يخدم في الدرجة الأولى في منع الخلافات الاتصالية أو إزالتها، وتأمين فهم الأقوال اللغوية. بكلمات أخرى: **علم ما وراء الاتصال هو علم** عن الاتصال وعن مجرياته وتنظيمه. منذ فاتزلافيك/ بيفين/ جاكسون/ Watzlawick Beavin / Jackson (١٩٦٩م) يوضع ماوراء الاتصال بشكل خاص في سياقين نظريين:

(أ) المساهمة التي يستطيع ماوراء الاتصال أو الخطاب وراء الاتصالي تحقيقها في سبيل حل خلافات الاتصال؛

(ب) التوازي بين ماوراء الاتصال وجانب العلاقة في الاتصال البشري (قارن: شفيتالا ١٩٧٩م ب، ١١١).

ترد الجوانب المذكورة هنا في الكلام عن الاتصال، وكذلك الارتباط بجانب العلاقة تقريبا في كل التعريفات المقترحة إلى الآن لما وراء الاتصال. غير أنه لا يمكن مطلقا الاستنتاج من هذا الإجماع الظاهر أن ما وراء الاتصال يستخدم حاليا بشكل موحد أو حتى إنه أمكن تحديده إلى اليوم بدقة. فلقد برهن فيجاند Wiegand (١٩٧٩م) أنه "يوجد في التداول" حاليا في اللغويات وعلم اللغة الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي وغيرها تقريبا ثلاثون مفهوما مختلفا لما وراء الاتصال، مما أصبحت عن طريقها فوضى المفهوم التي طبعت ما وراء الاتصال، واضحة بشكل جلي. لكن حتى

السمتين التعريفيتين اللتين تعودان إلى فـاتزلافيك وغيره ليستا بعيدتـين عـن الاختلاف بأي حال، ولاتشكلان أيضا بالتالي أساسـا آمنا لتطور مفهوم نظري مؤسس لما وراء الاتصال. إذ يعرف مـاوراء الاتصـال في المراجع كثيرا بوصفـه اتصـالا حـول الاتصـال، مايعد بالتأكيد صائبا إلى حد كبير، لكنه ليس كافيا بعد لإيضاح هذا التصور.

(٤٧) في مناقشة الأمس تم تناول مسائل عن التقسيم الحالي للجمل.

(٤٨) سألني بيتر، فيما إذا كنت أعلم شيئا عن التقسيم الحالي للجمل.

(٤٩) سأتكلم اليوم بشكل موجز فقط عن التقسيم الحالي للجمل. المرة القادمة سأتكلم عنه بالتفصيل.

(٥٠) مشاكل التقسيم الحالي للجمل أعالجها في القسم الثالث من محاضرتي.

(٥١) الآن آتي إلى مسائل التقسيم الحالي للجمل.

ليس صعبا التعرف علـى أنـه في كـل الأمثلـة قـد تمـت موضعـة الاتصـال أو النشاطات الاتصالية، حيث قيل في (٤٧) و (٤٨) شيء عن النشاطات الاتصاليـة التي تقع قبل زمن القول. في الأمثلة الثلاثة الأخرى قيل شيء عن الوضع الحالي للاتصـال، أو أعلن متى يحدث نشاط لغوي معين. سيكون بالتـأكيد اسـتنتاجا خاطئـا أن تحدد الأقوال وراء الاتصالية عن هذا المجال بهذه الطريقة، حيث تستند إلى وقـائع اتصالية حالية أو مستقبلية، بينما تصنف كل الأقوال الأخرى عن الاتصال التي تقع قبل واقعة القول، بوصفها ليست من الأقوال وراء الاتصالية. يدحض التقرير الأخير أصلا لكـون المتكلم يستطيع أن يقول بكل بساطة:

(٥٢) في المرة الأخيرة تكلمنا عن الأقوال وراء الاتصالية. اليوم نركز اهتمامنا على التقسيم الحالي للجمل.

يظهر أن ما وراء الاتصال يتطلب من واقـع تحديـد جوهـره الوظيفـي أن المتكلم بقول وراء اتصالي يجب أن يعود إلى واقعة الاتصال الحالية. إن لم يعد المتكلم إلى حـوار

حالي، أو إلى نشاط جار حاليا، بـل يخبر فقط بصيغة الأحـداث اللغوية التمثيلية، أن واقعة اتصالية معينـة قـد حدثـت، فـإن هـذه الأقـوال لاتقـع في مجـال تعريـف مـاوراء الاتصـال. إذ يجب أن يعلـن عـن الأقوال وراء الاتصالية، أي أن لدينا وسـائل لغوية مختلفة، تدل على أي قول وراء اتصالي أنجز من قبل متكلـم. في هـذه النقطة يبدو علم ماوراء الاتصـال مختلفـا مبدئيـا عـن أنساق المعرفة الأخرى الـتي تظهر في بناء النص، لكنهـا لاتـدع بـالضرورة دائمـا آثـارا أو جسـورا، ممـا يمكـن أن يخدم المفسر بوصفـه مؤشرات. ويمكن لما وراء الاتصال أن لايبقى ضمنيا، ونتيجـة لذلـك فإنـه أيضـا ليـس بـالضرورة، أن مـاوراء الاتصـال تبعـا لذلـك دائمـا اتصـال تفصيلـي أو اتصـال عـن الأحداث اللغوية الجارية حاليا، وعن أحـداث لغويـة حادثـة أو معـدة للإنجاز مستقبلا لـدى أحد الشركـاء المشتركين في واقعـة التفـاعل. وسمـة نوعيـة أخـرى للأقـوال وراء الاتصالية يمكـن أخذهـا مـن البنـاء الموضـح في (١-١٧-٤) للمحادثات. فالأقوال وراء الاتصالية هـي تفصيـلات لنشاطات لغوية أو تصحيحات أو إصلاحات مخطط لها أو مستقبلية في أحـداث الإنجاز النظري الـتي لاتفهـم لـدى المتلقي بـالمعنى المستهدف مـن المتكلـم. بـل إن مكانهـا في الواقعـة التفاعليـة ليـس محـددا بدقـة، أي أن الأقـوال وراء الاتصالية يمكـن أن تـرد في مختلـف مستويات المحادثـة. كمـا يمكن أن تقـدم للمسـاهمات الكلامية أو أيضا تختتمهـا، حيث تموضـع ماينوي المتكلـم عملـه أو عملـه فعـلا، ويمكـن أن تفتتـح المحادثات وكذلـك أيضـا تختتمهـا. فالمفهـوم المأخـوذ بـه لمـاوراء الاتصـال يعتمـد بشكل كبير جدا على الصفـات الشكلية ويـدع الجوانـب الوظيفيـة للاتصـال بعيـدة عـن الاهتمـام. لذلـك لايعكـس هـذا المفهـوم بعـد بشـكل كـاف سبـب وجـود هـذه الظـاهـرة أصـلا، وأي الوظـائف تحققهـا. ويرتبـط مـاوراء الاتصـال بطريقـة نسـقية بخطـة القـول اللغـوي، وكذلك بمراقبة تحقيقه، ويحدد بدرجة كبيرة جـدا بواسـطة عمليات إدراكيـة، تصاحب التصرف التفاعلي وتراقبه. إذ يظهر أن ماوراء الاتصال نشأ عن ضرورة تجنب

أعطال الاتصال التي تنتج عن عدم الكفاية في الآليات المختلفة لإنتاج اللغة، وضرورة إعلان إلى شركاء التفاعل بناء على قابلية الإخبار. كما ينتج ماوراء الاتصال بالتأكيد أيضا عن حقيقة أن سيطرة المتلقي على المعلومات المركبة يتطلب إلى حد ما مجهودا إدراكيا عظيما، مما لايمكن الوصول إليه، إلا إذا هيئت بالإضافة إلى جوانب البناء المختلفة الأنواع في النص الواحد "نقاط ارتكاز" معينة، يتم بواسطتها إيجاز المضامين المعقدة أو إعادتها أو إبدالها أو تعميمها أو بناؤها بطريقة معينة، مما يحاول به المتكلم أن يقدم عند إنتاج النص لشروط الفهم لدى مفسر النص بشكل جوهري. لذلك يكون أصل ماوراء الاتصال ووظيفته محددة في تأمين فهم الأقوال اللغوية في سياقات الحدث المباشرة، حيث سيكون هذا الهدف المذكور فيما بعد عرضة للتدقيق بشكل حاسم.

نجمل أولا باختصار كالآتي: ما وراء الاتصال تصور لايزال يستخدم في تحليل المحادثة كما هي الحال من قبل بمدلولات مختلفة. فعلى الرغم من أن ماوراء الاتصال يمكن تثبيته في جوانب شكلية عديدة من الأقوال اللغوية، فإنها لا تكفي لتوضيح جوهره. مما له أهمية كبرى في هذا الشأن هو أن الأقوال وراء الاتصالية تكون أقوالا عن الاتصال تشكل أقوالا أصلية، وليست أقوال إعادة. يستنتج من ذلك أن ماوراء الاتصال يتطلب إدخال المتكلم إلى واقعة التفاعل الحالية التي تموضع في قول وراء اتصالي.

يجب أن يكون ما وراء الاتصال تفصيليا، يحقق وظائف مختلفة، يعلن عنها للمفسر بواسطة إشارات لغوية مختلفة.

تمت في مناقشتنا إلى الآن الإشارة عدة مرات إلى أن تعريفا شكليا بحتا لما وراء الاتصال لايفي بالمدلول، لذلك يجب توسيعه أو إكماله ليكون وظيفيا. كيف تتحدد الوظائف فيما وراء الاتصال، وبأي المصطلحات تتم دراستها، وكيف يمكن إيضاح هذه بواسطة تحليل نسقي؟

يؤكد كثيرا في مراجع تحليل المحادثة على أن ماوراء الاتصال يجب وضعه في علاقة غير منفصلة عن الأهداف التي ينبغي أن تحقق بواسطة الاتصال، وأن ماوراء الاتصال يوجد لأجل "تسبيب الأحداث والتأثير فيها" (ماير - هيرمن ١٩٧٨م، ١٢٣). ويشير أيضا فيجاند (١٩٧٩م) إلى المعنى الأولي للتفسير الوظيفي في هذا المفهوم.

ينظر اليوم كثيرا إلى أساس مناسب لتعريف الأقوال وراء الاتصالية يتمثل في تعريف الأقوال من هذا النوع استنادا إلى الأهداف التي ينوي المتكلم التوصل إليها. فقد حاولت تشتماير (١٩٨٤م) تعليل هذه الطريقة بالتفصيل. كما يوجد تناول مقارب لدى فيهفيجر (١٩٨٣م أ) الذي أطلق على الأهداف التي تحقق بواسطة هذه الأقوال الأهداف المساعدة، وعزلها عن الأهداف الجوهرية التي ينبغي التوصل إليها عبر أحداث الإنجاز النظري. إذ إن الأقوال وراء الاتصالية تحقق مساهمة محددة في الوصول إلى اتفاق في التفاعل اللغوي. فهي تخدم، كما قيل عند التقديم بوضوح من قبل، تأمين فهم النص وتحاشي أعطال الاتصال وحالات سوء الفهم والخروج عن المعايير وإزالتها وأخيرا تنظيم المحادثات. بذلك تكون ثلاث مجالات وظيفية هامة دون شك قد ذكرت. لكن التنميط المعتمد على الوظيفة للأقوال وراء الاتصالية ليس ممكنا بعد بواسطة هذا التصنيف المعمم، وهو ما يمكن توثيقه بسهولة مطلقة في مجال وظيفة تأمين الفهم، وهو المجال الذي يعد بنفسه معقدا جدا، ويمكن أن يعود إلى جوانب جزئية مختلفة تماما. لذا يمكن أن يضمن بواسطة قول وراء اتصالي فهم قضية أو موقف قضوي، وكذلك أيضا حدث إنجاز نظري. ينتج عن ذلك أن ما يوجد في بؤرة قول وراء اتصالي مؤمن للفهم، يقدم معيار تفريق مهم، يمكن بواسطته تحديد مجال الحقائق المعقدة لما وراء الاتصال. فالحقائق ممكنة التصور في الحال، لدرجة أنه يمكن الاستغناء هنا عن قائمة بالأمثلة الممكنة. وتوجد في الأقوال وراء الاتصالية فضلا عن ذلك خصوصية لم تؤخذ في الاعتبار عند تحليل هذه الأقوال إلى الآن بعد أو لم تعط

الاهتمام الكافي. كانت تشتماير (١٩٨٤م) أول من أشار إلى أن الأقوال وراء الاتصالية تصنف بوصفها متعددة المهام. وتعدد المهام لايعني في ذلك أنها تملك "احتمال الوظيفة" الذي يُحدث سياقيا. بل يعني تعدد المهام أكثر من ذلك أن يتوصل بقول من هذا النوع مباشرة إلى أهداف عدة. ونوضح هذه الواقعة بالمثال التالي:

(٥٣) اسمحوا لي أن أضيف إلى ما أشار إليه الآن الزميل "س" ملاحظتين مكملتين، تجعل تعدد جوانب هذه المشكلة أكثر وضوحا.

يتضح في هذا المثال أن المتكلم يتمنى الحصول على حق الكلام، وأنه يرغب في صياغة مساهمة كلامية، يرى، أن تكون هامة للواقعة التفاعلية الحالية. وإذا حصر المرء نفسه عند تحليل (٥٣) في البداية في هذين الهدفين، فإنهما يمكن أن يوصفا بشكل غير رسمي كالتالي:

(أ) يخبر المتكلم، أنه ينوي تكوين مساهمة كلامية، يريد أن يجعلها مباشرة بعد إحدى المساهمات الكلامية، لأن مساهمته الخاصة ترتبط بذلك موضوعيا ؛

(ب) يخبر المتكلم زيادة على ذلك، أنه يود لذلك الحصول على حق الكلام، لأن لديه شيئا هاما يساهم به في مجرى المحادثة الحالي، أي أن المتكلم يعلن بواسطة اختيار الصيغة اللغوية أنه يلتزم بمعايير السلوك الاتصالي، وأنه ينبغي التوصل إلى حق الكلام باتفاق مع المعايير الاتصالية.

يتضمن القول وراء الاتصالي لهذين الهدفين كثيرا من المؤشرات. لذا تختار صياغات قول مثل: *"مكملتين"، "يكون تعدد جوانب هذه المشكلة أكثر وضوحا"* يؤكد المتكلم بواسطة (٥٣) الجدلية التي قدمت في المساهمة الكلامية السابقة من متكلم آخر، وفي الوقت نفسه يشار إلى أن الجدلية ليست كاملة، ويمكن إكمالها بوجهات نظر أخرى. أصبح واضحا في التحليل الذي لم ينفذ بشكل نسقي مطلقا، أن المتكلم ينوي من خلال (٥٣) التوصل مباشرة إلى أهداف متعددة، يحاول تحقيقها عند نقطة محددة

من مجرى المحادثة. هذا مثال جلي لعلم ماوراء الاتصال المأخوذ به هنا الذي يملكه المتكلمون في مجتمع بشري معين، وهو علم يظهر بطريقة محددة في بناء الأقوال. إذ إن ماوراء الاتصال لايستند — كما يمكن أن يوحي به المثال المناقش هنا — فقط إلى المحادثة الحالية، بل يخدم أيضا في توضيح قصص الاتصال التي توضع فيها محادثة، وتعلن عن شركاء المحادثة. إذن ماوراء الاتصال يوضح بذلك تداخل النصانية.

(٥٤) قدمنا في المحاضرة الأخيرة لمفهوم التماسك، وحاولنا تبيين أن التناسق والتماسك لا يشتركان. ينبغي اليوم أن يحلل مفهوم التناسق بالتفصيل.

يوضح المتكلم في مكون القول الأول من هذه المساهمة الكلامية أنه قد تكلم عن شيء في سياق حدثي سابق من قبل، مما يوضع مع الشيء الجديد في سياق نظرية واحد. تربط السياقات "السابقة" بهذه الطريقة مع الحالية. وتكفي أمثلة قليلة لتوضيح تعدد الوظائف التي تستطيع الأقوال وراء الاتصالية أن تحققها في محادثة. ولاطلاع مفصل على هذه الظاهرة يمكن أن يحال القارئ إلى تشتماير (١٩٨٤م). هنا يؤكد في النهاية مرة أخرى، أن هذه الأقوال التي يرتبط وجودها غالبا بالمحادثة وتوضح عن طريقها العفوية، ليست محصورة في هذا النمط الاتصالي فقط. أيضا في نصوص كثيرة ممثلة كتابيا توجد الأقوال وراء الاتصالية التي يعلن بها المتكلم (منتج النص) نشاطات مخططا لها من مختلف الأنواع، مما يستند أصلا إلى نشاطات حادثة (إعادة، اختصار، إيجاد بدائل)، أو يحدد هذه بدقة أكبر.

وتوجد في الاتصال الشفوي ـ كما أظهرت بوضوح الظواهر المناقشة إلى الآن. القابلية للأعطال من مختلف الأنواع. لذلك ينظر إلى المحادثات بحق على أنها نتاج نسق قابل للعطل، يجعل الإصلاحات ضرورية في كل مكان" (ستريك ١٩٨٣م، ٧٥)، أو يحاول أن يمنع الأعطال بواسطة آليات وراء اتصالية. ففي اللغة المنطوقة ترد الأخطاء كثيرا جدا، لذلك فهي أيضا مليئة بالتصحيحات والاستدراكات أو مليئة بالأقوال وراء

الاتصالية بهدف منع وقائي لخلافات اتصالية ممكنة. أما الآليتان المتوافرتان في كل زمان للتنظيم التفاعلي في المحادثات لمنع الأضرار أو إصلاحها فقد تمت دراستهما بالتفصيل في السنوات الأخيرة في كثير من الدراسات. واحدة من أكثر التحليلات نسقية وإحاطة في الوقت نفسه بالإصلاحات في المحادثات أنجزها جوليش / كوتشي (١٩٨٧م)، وعرضا فيها بإقناع على هدي إعادة الصياغة (تصحيح، إيجاد بدائل، تقويم الكلام) السمة التفاعلية لهذه الأحداث في تكوين النص أو أحداث صنع النص (قارن أيضا: أنتوس ١٩٨٢م). فهي تثبت مثل تحليلات أخرى أيضا الفرضية المصوغة كثيرا في تحليل المناقشة، أن اللغة فيما يبدو تملك "جهازا معدا" لإزالة الأخطاء، "آلية تصحيح ذاتية لتنظيم استخدام اللغة في التفاعل الاجتماعي" (شيجلوف/ جيفرسون/ ساكس ١٩٧٧م، ٣٨١). كما يظهر أن آليات الإصلاح عامة الصلاحية بطريقة مشابهة لآليات تبادل المتكلمين، لأن المحادثات ليست خالية من الأخطاء، والأخطاء لايتنبأ بها مبدئيا، وليست مرتبطة بسياقات معينة.

الفصل العشرون

التنظيم التعاقبي للمحادثات

بجانب النسق الذي تم تناوله من قبل في تبادل المتكلمين بوصفه مكونا جوهريا لمجرى المحادثة الشكلي وتنظيم الإصلاحات، ينظر إلى التنظيم التعاقبي بوصفه آلية أساسية إضافية، تحدد معمار المحادثات. سنقوم فيما يأتي بوصف مفصل لهذه الآلية الثالثة في تنظيم المحادثة التي لم يتم إلى الآن تناولها بشكل كامل في تحليل المناقشة. فكون الأقوال التي تكون النصوص والمحادثات منظمة تعاقبيا بطريقة محددة، لايعدو كونه تقريرا مبتذلا، تمت صياغته بشكل أساسي من قبل، مثلما حدث في تحليل النص والمحادثة. أما الجانب الجديد المبرز لأول مرة بواسطة تحليل المحادثة فهو أنه لايوجد فقط تنظيم تعاقبي واحد، بل عدد كبير من أنماط التعاقب التفاعلية المنظمة. وأكثر أنماط التعاقب المدروسة في تحليل المناقشة إلى الآن بالتفصيل تتبع إلى مايسمى التعاقبات الزوجية التي ـ كما يبين المصطلح بوضوح ـ تتكون من قولين يوجدان بعد بعضهما البعض مباشرة، لكنهما قد أنتجا من متكلمين مختلفين.

أمثلة للتعاقبات الزوجية:

(٥٥) أ: مساء الخير، سيجريد.

ب: مساء الخير.

تم الرد فيه على تحية من "أ" بأخرى من "ب"،

(٥٦) أ: طاب يومك، إلى الغد.

ب: إلى اللقاء.

افترق فيه كل من "أ" و"ب" عن بعضهما البعض،

(٥٧) أ : كل شيء يسير على مايرام.

ب : كل شيء يسير على مايرام.

فيه يوجد مايسمى تعاقب ـ العبارة ـ رد العبارة (شيجلوف/ ساكس ١٩٧٣م)،

(٥٨) أ : ماذا تعمل اليوم ؟

ب : سأبقى في المنزل.

بوصفه نمطيا في تعاقب ـ السؤال ـ الجواب

(٥٩) أ : يفترض أن تكون تمعنت جيدا في إطار العجلة من قبل.

ب : ظننت، أن إطار العجلة الجديد يكون سليما.

بوصفه تعاقب ـ اتهام ـ تبرير.

تشترك هذه التعاقبات الزوجية في أنه توجد بين مكوناتها علاقة من نوع خاص، مما يطلق عليه في مراجع تحليل المناقشة غالبا "الأهمية المشروطة" (قارن: شيجلوف/ ساكس ١٩٧٣م). فشركاء التفاعل الذين يقومون "بالمساهمات الكلامية التالية" للجزء الأول من الزوجية، يكونون حسب ستريك (١٩٨٣م، ٨٩) مضطرين لتحقيق الجزء الثاني المناسب من الزوجية. إذ إن المساهمات الكلامية التي لاتلبي هذه الشروط التعاقبية أو لاتلبيها بالدرجة المطلوبة، توسم بأنها كذلك. ويشكل ما يسمى "الوسم في المكان الخاطئ" (شيجلوف/ ساكس ١٩٧٣م) وسيلة مستخدمة بكثرة، لإبراز علم الطلبات المتعاقبة، وهو مايدل على أن شركاء التفاعل لايتبعون خيارات أنماط التعاقب. من أمثلة ذلك أقوال مثل: *"على فكرة، بالمناسبة، خطر ببالي الآن، لاتنس كلمتك، يلاحظ بجانب ذلك"* وغيرها. لقد أصبح واضحا من خلال ما نوقش إلى الآن من التعاقبات الزوجية، أن شركاء التفاعل يضعون في حسابهم مبدئيا التنظيم التعاقبي

عند تحقيق المحادثات، لدرجة أن هذا يكون له تأثيرات في بناء المساهمات الكلامية. أما منهجيا فيستنبط من ذلك لتحليل المحادثة النتيجة التي مفادها أن وحدة التحليل في المحادثات ليست أفعال إنجاز نظرية مفردة، بل تعاقبات من النشاطات (قارن حول ذلك تصور "échange" الذي اقترح لدى روليه وغيره لتحليل المحادثة).

توجد إثباتات كثيرة لمثل هذه الفرضية. أولا توجد أقوال، يعتمد وجودها بشكل تام على التنظيم التعاقبي للمساهمة الكلامية. ثانيا ينظر إلى التنظيم التعاقبي على أنه يحتوي آلية أساسية لربط الأقوال بالمساهمات الكلامية. ثالثا وأخيرا يكون التنظيم التعاقبي أيضا آلية لعرض الفهم المتبادل للأقوال بواسطة شركاء التفاعل (قارن: شيجلوف / ساكس ١٩٧٣م، ستريك ١٩٨٣م).

المهم في الأمر أن التنظيم التعاقبي للمحادثات لا يخدم فقط "مونتاج النظام"، بل يحقق أيضا وظيفة هامة جدا في "مونتاج المعنى" (كولتير Coulter ١٩٧٣م) إذ لايكفي مطلقا، أن يفهم شركاء التفاعل الأقوال، بل يجب فضلا عن ذلك أن يعطوا أيضا إشارة متبادلة، كيف فهموا الأقوال. بذلك يكون التنظيم التعاقبي ظاهرة نظام، تمكن شركاء التفاعل من تفصيل مساهماتهم الكلامية بما يناسب المتلقي، ووضع أقوالهم بطريقة تبقي مبدئيا عملية الاهتداء إلى شريك المحادثة وكذلك إلى الواقعة التفاعلية مفتوحة.

لا تشكل التعاقبات الزوجية التي طرحت لتوضيح التنظيم التعاقبي في المحادثات من الناحية التجريبية سوى حالة حدودية في اتصال الحوار. فبعض هذه الآليات في التنظيم ينحصر ورودها في افتتاح واختتام الاتصال. كما يمكن أن يستنتج من ذلك، أن التعاقبات الزوجية، كما عرضت في (١٦) ـ (٢٠)، تشكل نشاطات روتينية لشركاء التفاعل. ويصبح بذلك من فضل الكلام الإشارة إلى أن هذه التعاقبات الزوجية يمكن

(أ) أن تكون نفسها ممثلة بواسطة مساهمات كلامية مركبة.

(ب) وأن تربط مكونات أنماط التعاقب المركبة مثل: المقابلة والمحادثة اليومية،

(ج) وأن ترتبط بالرموز الأصلية للاتصال الشفوي (التفاوت في سرعة الكلام، شدة إطلاق الصوت، كيفية الصوت، التعبيرات والحركات المصاحبة).

أيضا في أنماط التعاقب المركبة تبنى المساهمة الكلامية على أساس من تحليل المساهمة السابقة، مع الإبقاء على المرونة في كيفية فهم المساهمة الكلامية السابقة. لكنه ليس بالضرورة أن تتحدد المساهمة الكلامية اللاحقة دائما عن طريق المساهمة السابقة بالمعنى الضيق للعبارة، كما هو الحال في أغلب حالات التعاقبات الزوجية. فمضمون المساهمة الكلامية اللاحقة وحجمها وبناؤها يمكن أن تحدد أكثر بواسطة المساهمة الكلامية اللاحقة لها. ويمكن بذلك للتنظيم التعاقبي في المحادثات أن يتبع مباشرة الظروف المحددة، أي يمكن أن يكون مستقلا عن السياق أو متأثرا به.

لعله من الممكن أيضا أن تثبت مبادئ تنظيم اتصال الحوار التي نوقشت إلى الآن في الغالب على مستوى نظري "و فضلات التشفير المميزة للغة المنطوقة على شكل ظواهر تردد وانقطاعات في الجمل وانقطاعات في النص وتعاقبات مهملة سياقية وعدم اكتراث بالأسلوب وكذلك إعادات وابتذال المفردات وغيرها" (شتيمبل ١٩٨٤م، ١٥٥) بواسطة أمثلة محسوسة وكذلك بواسطة محادثات جماعية، تتميز خلافا للزوجية بالصفات الآتية:

(أ) على الأقل ثلاثة شركاء تفاعل، يتناقلون بشكل متبادل دور المتكلم والسامع. إذ يوجد تأطير من جانب واحد حتى لو كان أحد الشركاء فقط لا يتوافق مع نمط المحادثة الجماعية.

(ب) تبادل المتكلمين إلزامي، لكنه ليس مقعدا. وخلافا للمحاورة بمساهمات كلامية متغيرة إلزاميا (أ: ب: أ: ب...) يكون تعاقب المساهمات الكلامية لشركاء التفاعل حرا نسبيا (أ: ب: ج أو أ: ج: ب أو ج: ب: أ أو أ: ب: أ:

ب: أ: ج: ب: ج...). وإن وجد عدم تماثل واضح المعالم بين الشركاء، فيمكن للتغيير أن يحدد إلى درجة معينة من ذلك الشخص المسيطر (مثلا: محادثة جماعية مع مدير للمحادثة).

(ج) التوجه الموضوعي للمحادثة في علاقة مع تبادل المتكلمين. ينتج عن (أ) و (ب) من خصوصيات المحادثة الجماعية أن الثبات على موضوع واحد ينظر إليه فقط بوصفه حالة استثنائية. فكلما زاد عدد شركاء التفاعل المشتركين في محادثة جماعية، دخل أكثر تغير الموضوع في الحسبان.

(د) الاتصال وجها لوجه مع تغير الشركاء في بعض الأحيان. وخلافا للمحاورة لايكون ثبات الشركاء بأي حال مطلبا أساسيا للمحادثة الجماعية، إذ يمكن للمحادثة على سبيل المثال أن تبدأ بشركاء التفاعل أ ب ج د وتنتهي بالشركاء أ ب هـ و (مثلا عند تبادل أفراد العائلة أثناء زيارة)؛ في حالات قصوى يمكن حتى تصور توافق أ و ز ح. ولأن كل هذه الظواهر قابلة للتصور، ولا يمكن أن يعاد تمثلها كتابيا مطلقا، أو لايعاد إلا مشروطا فقط، فإننا نتنازل هنا عن الإعادة.

(حسب م. هاينه من)

الباب الخامس

النصوص المكتوبة ـ استراتيجياتها، أبنيتها، صياغاتها

• شروط التفاعل وخواص الاتصال اللغوي المكتوب • الاستراتيجية والنص • استراتيجيات الكتاب • استراتيجيات القراء

الفصل الحادي والعشرون

شروط التفاعل وخواص الاتصال اللغوي المكتوب

ينظر في هذا الباب بالتفصيل في نصوص الاتصال المكتوب من ناحية توظيفها، وحتى بمراعاة جانب بنائها وصياغاتها وليس آخرا أيضا خروجها إلى الوجود واستقبالها.

نتعامل يوميا مع النصوص في صيغة مكتوبة [1] بوصفنا متلقين: نقرأ جرائد ومجلات، روايات وكتب موضوعية ودراسات علمية ورسائل وبرقيات وتعاميم وبلاغات؛ لكننا أيضا نأخذ معلومات هامة من لوحات إرشادية على حافة الشارع أو من ملصق. في المقابل يؤدي الإنتاج الإيجابي للنصوص المكتوبة لدى أغلب الناس دورا فرعيا فقط: نحن نكتب رسائل، ونعد تقارير وعرائض ووجهات نظر أو أحكاما؛ لكن أيضا ملء الاستمارات (مع إطار نصي معطى) يدخل في هذا المجال.

تشترك كل النصوص اللغوية المكتوبة في مجموعة من الخصوصيات في شروط الإطار السياقية الآتية: بينما يمكن أن ينظر في الاتصال الشفوي إلى حضور الشريك — وبذلك الاشتراك في الشروط الزمانية والمكانية لسياق المحيط — بوصفه سمة أساسية، فإن غياب الحضور المشترك التفاعلي للشريك بالذات له أهمية في الاتصال المكتوب.

---

(١) لتكوين لغة الكتابة عن "الاتصال حول الأشياء"، "الكتابة الصورية"، "كتابة المفاهيم"، "كتابة الكلمات وكتابة المقاطع" وأخيرا "كتابة الحروف" انظر: هارتونج ١٩٨٣م أ، ٣٦٧. وكذلك (١٩٨٣م أ، ٣٦٩) يوجد فيه معلومات عن مراحل تطور مختلفة للاتصال اللغوي المكتوب، عدا وقائع الاتصال المكتوبة المذكورة أعلاه يمكن أن نذكر: القوانين والتعليمات والنصوص الفنية من كل جنس والدعاء والكتب التعليمية وكتابات التهنئة والشكر والدعوات وإعلانات المواساة وخطط العمل والإعلانات والنصوص المستخرجة (من كتب) والحسابات والشكاوى والتحذيرات واليوميات ...

فالمتكلم والمتلقي يختلفان عن بعضهما البعض زمانيا ومكانيا ؛ كما أن عمليات إنتاج النص واستقباله لم تعد تجري استنادا إلى التفاعل مباشرة، بل تعاقبيا، بوصفها عمليات مع تباعد تاريخي (وغالبا أيضا موضعي). وبدلا من وجود عمليات التفاعل وتداخلها مع بعضها البعض ينشأ تعاقب مكونات التفاعل المركب ؛ وبدلا من اتصال القرب ينشأ **اتصال البعد**[1] فالكاتب والمتلقي ينجزان نشاطاتهما الاتصالية في سياقات جزئية مختلفة ؛ السياق الشامل لم يعد يصنع إلا من خلال النص (قارن: إيهلش ١٩٨٤م، ١٨). ما يرتبط بذلك هو حقيقة أن النصوص المكتوبة غالبا لاتوجه فقط إلى كثير من الناس، بل أيضا إلى شركاء غير معروفين، ولذلك تعد بالنظر إلى قابلية الامتلاك وقابلية الإعادة ومعالجة المعلومة الحرة بواسطة أفراد مجهولين أو جماعات من الأشخاص.

لكن الاتصال عن بعد لا يلغي التفاعلية : الشركاء يتفاعلون أيضا بواسطة النصوص المكتوبة بعضهم مع بعض، ويؤثرون في بعضهم البعض، غير أنه فقط عن بعد، ولذلك يبقى اهتداء الشركاء أيضا في الاتصال المسجل محافظا عليه في كل مرحلة. لكن انطلاقا من هذه الخصوصية في التفاعل تنتج تغييرات أساسية سواء في إعداد النص أو أيضا في فهمه، تخص أيضا استراتيجيات الشركاء وأبنية النصوص وصياغاتها. لذا يكون واضحا أن يبقى التفاعل أيضا في هذه الصيغة من الاتصال نقطة ارتكاز جوهرية.

يمكن أن ينظر إلى اللغة المنطوقة والمكتوبة "بالنظر إلى اللغة الألمانية المعاصرة بوصفهما طريقتين قائمتين بجانب بعضهما البعض من الوجود الوظيفي والبنائي المحدد للغة (نيريوس ١٩٨٧م، ٢٢). ويبدو اليوم للبعض بالتأكيد النشاط الكتابي بوصفه أعلى قيمة — وبسبب استقلاليته النسبية عن الشروط الحالية في سياق المحيط أيضا أكثر

---

(١) قارن في ذلك: نيريوس Nerius ١٩٨٧م، ٢٠ فهو يشير في الوقت نفسه إلى أن اللغة المنطوقة توضع اليوم أيضا بواسطة الوسائل التقنية، مثل: الإذاعة والتلفزيون والشريط المسجل ضمن الاتصال غير المباشر، لكن دون أن ينتقص من الوظائف الأساسية للغة المنطوقة، بأن تكون وسيلة للاتصال المباشر.

أهمية من الناحية الاجتماعية ؛ وعلى كل حال أصبحت النصوص المكتوبة اليوم أساسا لعمليات التعبير، **وبذلك أيضا تكون مقياسا لمعايير العبء في مجال الكلام**. لكن من جهة أخرى يبقى جديرا بالذكر أن وحدة الاتصال المطلقة (وبذلك أيضا الاعتماد المتبادل بين كل من النصوص المنطوقة والمكتوبة)، فيما نرى، لا يمكن إيضاحها إلا بخلفية الاتصال وجها لوجه ذات الأولوية التاريخية. أخيرا يمكن أن ينظر إلى كل مونولوج موسع على أنه "تفكيك"، وتوسيع لخطوة المحادثة في اتصال الحوار (إيهلش ١٩٨٤م، ١٨).

لذلك نسأل: ما الذي يتغير، عندما نكتب ـ بدلا من أن نتكلم ؟ بينما نعود عند الكلام بشكل خاص إلى الأشياء في العالم المحيط بنا، ونوجه كلماتنا (نعدلها بما يتناسب)، حتى يمكن أن تفهم لدى الشريك (الحاضر)، يجب علينا عند الكتابة أن نستند إلى أشياء وأوضاع، ليست واقعة في محيط رؤية الشريك، وأيضا التعديل المناسب يجب أن يعود الآن إلى أشخاص، يعيشون في مكان آخر، وفي بعض الأحيان أيضا في زمان آخر (قارن حول ذلك شليبن ـ لانجه Lange - Schlieben ١٩٨٧م، ١٧٢).

إذن تفتقد الكتابة إمكانات التعاون وحالات الإلزام في سياق المحيط ؛ فالاتصال الكتابي يقود إلى "نزع الصبغة المكانية، ... نزع الإحساس الزمني، ... والابتعاد عن الشخصانية" (شليبن ـ لانجه ١٩٨٧م، ١٨٢). والسمة المذكورة أخيرا تشتمل توجها للكاتب نحو إبراز الموضوع ؛ وتتراجع العلاقات التداخلية للأشخاص أكثر. في الوقت نفسه تسقط في هذه الصيغة من التواصل الإمكانات الاتصالية في "لغة الجسم" (الوقفات والحركات المصاحبة وتعبيرات الوجه)، وإمكانات الملاحظة المباشرة للمواقف — المحدثة بأي صيغة — ومشاعر الشركاء. للسبب نفسه تكون أيضا تغيرات الاستراتيجية لمنتج النص ما زالت متوقعة خلال عملية صنع النص فقط في الحالات الاستثنائية.

هذه التغييرات في بنية الشروط التفاعلية لها نتائج حتمية على تكوين النص وفهمه. فالإشارة المباشرة إلى الأشياء (الإشارة الحسية ostension) والإحالة إليها (الوظيفة الإشارية deixis) مستبعدتان تقريبا بالنسبة للاتصال المكتوب ؛ هذه الحركة الأساسية في الاتصال الشفوي يجب أن تعوض نتيجة لذلك بها أوصاف دقيقة ومحددة للأوضاع والحالات، لأنه لا يمكن أن يشترط علم الشريك عن العالم التجريبي للكاتب، بل يجب أن يفعل بدءا من النص. لكنه يرتبط بذلك — على الأقل من ناحية الاتجاه — أيضا سيطرة العقلانية : بدلا من عفوية الكلام المنطوق يحل تكوين النص الواعي، والبحث عن استراتيجيات وأبنية نص وصياغات مناسبة.[1] تكون النصوص المكتوبة تبعا لذلك محصلة لهذا الإجراء الواعي في اللغة الذي يعده الكاتب — على الأقل لوقت معين — يستحق المحافظة عليه. لكن إمكان الأثر الناشئ الدائم يضع بدوره مطالب حول نوع هذه النصوص، حيث يوضع الحل الفعال بصفته معيارا مناسبا لغويا لكل من تلك المهمات الاتصالية بالنظر إلى الوصول إلى الهدف.

تعد النصوص المكتوبة في العادة إلى درجة معينة منتهية، وغير قابلة للتعديل إلا في حدود معينة. بذلك تقع في مركز الاهتمام سواء بالنسبة لعمليات تكوين النص أو أيضا فهمه في إطار الاتصال اللغوي المكتوب أشكال ثابتة — نماذج الاستراتيجيات والبناء والصياغة (قارن الباب الثالث) — وتقلص إمكانات التنوع بين البدائل الممكنة لتشكيل النص. "لم يعد الأمر يتعلق بقول الشيء نفسه بأنواع متعددة، بل بشيء آخر في شكل ثابت" (شليبن — لانجه ١٩٨٧م، ١٨٤). هذا يصح بدرجة كبيرة على النصوص المكتوبة الخاصة بالمؤسسات : هنا تعطى عناوين لإبراز الجوهر، ويثبت

---

(١) الشيء نفسه يصح في عمليات فهم النص: "مجرد كون القارئ للنص متحررا من الضغط المباشر في سياق الكلام، من ملاحظة الإشارات اللغوية وغير اللغوية المصاحبة بنفس القدر، وبجانب ذلك معالجة الإهمال في واقعة الصوت اللغوي مباشرة، يتيح له مجالا للتوسع في أبنية تخصه شخصيا، أي قابلة للإنجاز في وعيه الخاص، مما يوسع مجال فعاليتها بعد بواسطة إمكان التوقف عندها، والنظر إلى الوراء أو الإعادة ..." (شيرنر ١٩٨٤م، ٢٠٥).

المكان والتاريخ، ويعرف الكاتب عن طريق توقيعه بمسؤوليته عن مضمون النص ... بواسطة هذه الصيغ المتعارف عليها يخفف عن ذاكرة الكاتب، لأن القارئ بهذه الطريقة قد أوصلت إليه الإشارة بالمعلومات الهامة عن بيئة الكاتب.

من خصوصيات التفاعل في وقائع الاتصال اللغوي المكتوب ينتج ما يأتي :

- أن الكاتب يحتاج مزيدا من الوقت لتكوين النص أكثر من تحقيق الأهداف المقابلة في إطار الاتصال المنطوق (مما يزيد عادة بالطبع أيضا من كفاءة النص المكتوب).
- أنه سيعنى بتوزيع معين للمعلومة — بتناسب مع العلم المسبق للشريك واهتماماته — وبناء النص،
- أنه يجب أن يدلل على قصده (وشروط فهم سياقية معينة) بأي صيغة كانت،
- أن يقرب إلى القارئ تحديث نماذج الحدث والبناء الضرورية لفهم النص حسب الإمكان بواسطة إشارات مسبقة،
- أن يراعي الشروط الممكن التنبوء بها لاستقبال النص عند تكوينه،
- أن يبحث — اعتمادا على علاقته الاجتماعية بالشريك — أيضا عن صياغات لغوية مناسبة

الفصل الثاني والعشرون

الاستراتيجية والنص

• المناداة بإطار استراتيجي • مفهوم الاستراتيجية

(١-٢٢-٥) المناداة بإطار استراتيجي

فيما يأتي ينبغي أن توصف عن كثب بعض الأنماط الأساسية في النصوص المكتوبة. وسيتبع العرض إسهام الدراسة المطور أعلاه: ننطلق من التفاعل (الذي تنتج عنه ضرورة التواصل)،(١) ثم نعرف بالحوافز الاجتماعية لأحداث اتصالية معينة، ونستنتج من ذلك الأهداف والقصد (بما فيها توافق المواقف والتوقعات الشمولية للمتواصلين). وحيث يهمنا في هذا السياق النص بشكل خاص بوصفه **محصلة**، أي بناء النص وصياغته، فسوف يؤتى على المراحل النهائية المذكورة أعلاه في عمليات صناعة النص بشكل هامشي فقط، بوصفها الأهمية النهائية الجوهرية للنص المتوقع.

تعد هذه الأهمية النهائية حافزا للعملية الفعلية في صناعة النص: يبدأ هذا الحافز بتفعيل أبنية العلم التي تظهر أهميتها للوصول إلى كل هدف وتكوين **الخطة** واختيار واحدة من طرق التحقيق الممكنة العديدة؛ فهو يقود إذن عبر بناء النص وصياغته إلى تكوين النص الفعلي، وإلى تأليف النص المكتوب بواسطة رموز مرئية. أما عمليات الاختيار هذه فينبغي أن توجز فيما يلي بوصفها **استراتيجيات صناعة النص** (قارن ٣-١٤-٣)؛ والقرارات المقابلة التي يجب على المتلقي أن يتخذها، نطلق عليها

---

(١) في البداية لا توجد النية، بل ضرورة التواصل" (هارتونج ١٩٨١م، ٢٢٧).

استراتيجيات تفسير النص. ولأن هذه العمليات **تحدث في النصوص المسجلة تعاقبيا**، فسوف نعرضها في فصول خاصة. مثل هذا الإسهام عن إطار الاستراتيجية يعد، فيما نرى، أفضل من كل النماذج ذات الصبغة الإحصائية، لأنه يمكن بهذه الطريقة أن يوضح كيف يرتبط العمل التفاعلي الإبداعي للشخص الفاعل بعملية إنتاج النص واستقباله.

حقيقة أنه يمكن التوصل إلى الهدف ذي المعطيات السياقية المماثلة بمختلف الطرق، وأنه بالعكس يفسر بناء النص نفسه لدى سامعين/ قراء مختلفين بطرق مختلفة، يسمح بنتيجة مفادها أن عمليات صناعة النص وتفسيره لا تجري بأي حال بشكل مستقيم بوصفها تعاقبا بسيطا من التوجه نحو الهدف (الحالة المرغوبة) — استخدام الوسيلة — والوصول إلى الهدف/ النتيجة (حالة الهدف المتحققة)؛ أكثر من ذلك تصبح فيما يبدو عمليات الاختيار المركبة ضرورية في وعي المتواصلين، والتي لا يمكن بالتأكيد أن توصف بالمفهوم الشامل الاستراتيجية إلا في البدايات الأولى وبشكل غامض. بالطبع تؤدي هنا النماذج المختلفة الذهنية وإجراءات إدراكية معينة دورا هاما؛ فالأمر لا يتعلق هنا بإنجاز بسيط لنماذج شمولية معطاة من قبل أو مفعلة، بل بعمليات اختيار صعبة على مستويات هرمية مختلفة، وهي التي يمكن بأخذها جميعا أن تجعل ظاهرة التغير في تكوين النص أكثر وضوحا.

أمام هذه الخلفية تبدو أبنية النص وصياغاته بوصفها نتيجة لكل استراتيجية للمتكلم في عملية صناعة النص؛ ينبغي أن تراعى حتميتها بواسطة المتغيرات المختلفة من أجل ذلك في العروض التالية. أما بالنسبة إلى القارئ فتشكل أبنية النصوص بدورها نقطة إسهام هامة لاستنباط الاستراتيجيات نحو استنتاج المعنى الاتصالي لكل نص.

ينتج عن هذه التأملات نتيجة منهجية هامة: تعقيد عمليات صناعة النص وفهمه تستبعد محاولة تثبيت قواعد دقيقة لتشغيل العمليات الاستراتيجية في تعميم

النص وتفسيره؛ **ويجب أن تحل محلها عمليات الأولويـــة**، تفضيل أحد البدائل إزاء الآخر؛ وبهذه الطريقة يسمح للمتغير الأساسي في تكوين النص وفهمه أن يظهر بطريقة مطابقة.

لتعليل إسهام الاستراتيجية نورد أيضا نظرة هامة لعلم النفس الإدراكي: المتكلم لا يوجه عنايته إلا في حالات استثنائية (مثلا عند عدم الإجادة التامة للغة) إلى الوسائل القواعدية أو إلى ظواهر أخرى من البنية السطحية؛ أكثر من ذلك تتحدد القضية لديه بشكل خاص في الربط الاستراتيجي للوسائل اللغوية في سياق معطى؛ أيضا العلم القواعدي يوظف كذلك حسب الجوانب الاستراتيجية. فالعبارة "الصائبة" تكون إذن دائما صالحة إلى درجة معينة فقط من خلال رؤية استراتيجية متكلم معينة.

(٢-٢٢-٥) مفهوم الاستراتيجية

ينتمي مصطلح "الاستراتيجية" إلى المجال العسكري؛ وهو يدل هناك على طرق الوصول إلى أهداف عسكرية بعيدة المدى، ويستخدم في العادة مع قسيمه المكمل "تكتيك" (طرق الوصول إلى الأهداف الجزئية) (ك. ر. فاجنر K. R. Wagner ١٩٧٨م، ١٤، ١٥٩). أما اليوم فيستعمل المفهوم في مجالات كثيرة من الحياة الاجتماعية، على وجه الخصوص لتنفيذ أهداف أساسية.

في اللغويات لا يؤدي مصطلح "الاستراتيجية" (ليس الكلام هنا عن "التكتيك الاتصالي") إلى الآن إلا دورا ثانويا. فقد تُكُلم فقط عن استراتيجيات المتكلم (ليس أيضا عن استراتيجيات السامع)، وأعيد المصطلح إلى إنتاج الجمل المفردة فحسب وانطلاقا من الرأي القائل إن النصوص بذاتها غير كاملة أبدا، "حالما تفصل عن عمليات المعالجة المطبقة عليها" (دي بوجراند/ دريسلر ١٩٨١م، ٣٧)، تجمل اليوم عمليات المعالجة الموجهة إلى الهدف والجارية عن وعي عند إنتاج النص واستقباله

ضمن هذا المصطلح (وتستخدم في ذلك "الاستراتيجية" بشكل موسع مرادفا "لتخطيط المتكلم" أو "تخطيط القارئ").

كل "محاولة للوصول إلى الأهداف بواسطة تصرف لغوي تعد من حيث المبدأ استراتيجية. والاستراتيجية تعني أن أي تصرف في حالة من حالات التصرف الممكنة... يكون موجها إلى شخص آخر، يخطط له بشكل مسبق" (تسيمرمن ١٩٨٤م، ١٤١). لذا نعرف **الاستراتيجية** بوصفها محصلة لسلسلة من عمليات الاختيار واتخاذ القرار — الجارية في العادة عن وعي — التي تعلم بواسطتها خطوات الحل ووسائله لتنفيذ أهداف اتصالية.[١]

بذلك يبدو واضحا أن الاستراتيجيات تتوسط بين المهمات الاتصالية المستنبطة من التفاعل والشروط الاجتماعية، وأهداف شركاء الاتصال من جهة وبين الوسائل اللغوية (وغير اللغوية) الموضوعة لتحقيقها، وأبنيتها من جهة أخرى.

تعرف الاستراتيجيات الاتصالية من أجل ذلك دائما بواسطة أهداف معينة — مستنبطة من التفاعل؛ فهي تعود إذن إلى الحالة المستقبلية المستهدفة لدى المتفاعلين. ويرتبط "بمكون الهدف" هذا تنشيط أنساق معرفية معينة وتمثيل نماذج ذهنية، واستحضار آراء ذاتية، وقناعات ومواقف، واستحضار الوعي بالشروط السياقية لفعل الاتصال المخطط له، وبصفة خاصة التوجيه الدائم لكل النشاطات الإدراكية إلى الوظيفة المتوقعة ضمن النص المخطط له في التفاعل.

انطلاقا من مثل هذا الموقف في التوقع الاتصالي المركب يتبع المتكلم/ الكاتب هدفين استراتيجيين رئيسين (انظر: فانديك/ كينتش ١٩٨٣م):

١ - عرض النص؛ ويتبع ذلك

---

(١) ميشل وغيره (١٩٨٨م، ٢٧) يفهمون ضمن الاستراتيجية "تخطيط قائم على الحل المثالي للمهمة الاتصالية". مثل ذلك أيضا لدى ريهباين ١٩٧٧م، ٢٠٥، فاجنر ١٩٧٨م، ١٤.

• الاختيار، **تفعيل وتقويم تلك الوحدات والنماذج في أنساق المعرفة من المخزون الإدراكي الذي يكون صالحا** حسب رأي منتج النص للوصول إلى الهدف السائد على أفضل وجه (انظر: الفصل السادس)؛

• تنظيم هذه الوحدات حسب تبعيتها المنطقية؛

• إعداد الوسائل والنماذج الصالحة لتمثيلها اللغوي؛

• الاشتغال بالوسائل اللغوية في إطار التنظيم القواعدي للجملة والنص.

مما يرتبط بهذه الإجراءات بشدة تحديد المنهج المركب الصالح لتنظيم وحدات النص من منطلق الهدف الأعلى.

٢ ـ صنع النص، تأمين فهم النص بواسطة المتلقي / المتلقين. فليس بالضرورة أن يكون نص مرتب منطقيا ومتماسك بداخله دائما مقبولا لسامعين / مجموعة قراء معينين. لذا يجب على الكاتب أن ينظم المعلومات ــ مرة أخرى بتطبيق المنهج المذكور أعلاه ـ ويصوغها، بحيث يستطيع القارئ تقبلها بسرعة ودون مشاكل؛ فضلا عن ذلك يجب عليه مراعاة المتطلبات الخاصة، والاهتمامات والتوقعات الممكنة للقارئ. وهذا يتطلب من الكاتب أن:

يقوم بتقويم إدراكي للشريك، ومعارفه، ومواقفه ومتطلبات أخرى (انظر: الفصل السادس). يجب أن يكون النص ليس فقط ذا معنى للقارئ، بل يجب أيضا أن يناسب قدرة تقبله العقلية. وينبغي ألا يكون القارئ قد أجهد بواسطة النص، ولا يكون قد خوطب بما لا يرقى إلى مستواه؛ من أجل ذلك يجب على الكاتب عند تكوينه النص أن يأخذ بالحسبان منذ البداية كفاءات الاستنتاج المتوقعة لدى القارئ (قارن أيضا: ريهباين ١٩٧٧م، ١٨٦)؛

• يقسم النص بوضوح (بواسطة العناوين الرئيسة، العناوين الفرعية، الفقرات، الإبراز، إشارات التقسيم الخاصة...)؛

• التأكيد على المعلومات الهامة بشكل خاص (**مثلا: بواسطة إشارات تفسيرية...**).

المهم أن القارئ لا يفهم المضمون القضوي للنص فحسب، بل أيضا المعنى الاتصالي، وأن يحفز — في بعض الأحوال بواسطة إيضاحات إضافية معبر عنها بالنص، تعليلات أو تخصيصات، لكي يتفاعل في إطار الغرض المستهدف لدى المتكلم. لذلك لا يعد التكوين السليم ولا التنسيق الكامل من المتطلبات الأساسية لفهم النص (كما هي لدى إيزنبرج ١٩٧٦م)، بل "المبادئ المنظمة" مثل: الفاعلية (حد أدنى من جهد المشترك في الاتصال) والقدرة على النفاذ (حد أعلى من الأثر في إطار التوجه نحو الهدف) والتناسب (توافق النص مع كل التركيبة من الشروط).(١)

(١) حسب دي بوجراند / دريسلر ١٩٨١م، ١٤.- "يحكم على النصوص حسب تناسبها، أي حسب، ما إذا كان صيغة الغاية فيها في سياق معين مناسبة" (شلبين - لانجه ١٩٨٧م، ١٧٨). - عن تعاقب العمليات الاستراتيجية انظر: ٣ - ١٤ -٣، ٤ - ١٤ — ٣، ٥ - ١٤ - ٣.

الفصل الثالث والعشرون

استراتيجيات الكتاب

• **المنطلقات • الكتابة بوصفها تنشيطا للنماذج الأساسية • إنتاج النصوص المكتوبة على أساس تصورات استراتيجية بسيطة • إنتاج النص على أساس النماذج الاستراتيجية المركبة • استراتيجيات تكوين النصوص الكبرى • لمحة: علاقة النص بالأسلوب**

(١-٢٣-٥) منطلقات

يهمنا بعد هذه التأملات المبكرة العامة أن نبرهن قابلية تطبيق بعض الجوانب العملية على أنماط أمثلة مختارة في إسهام الاستراتيجية. وذلك ما نريد في هذا الموضع مرة أخرى: ينبغي ألا يبقى علم اللغة النصي بوصفه حقلا علميا، فيما نرى، محصورا فقط في الانعكاسات النظرية ـ الضرورية دون شك، بل أن يقدم على وجه الخصوص إشارة ومساعدة للتعامل العملي مع النصوص، وحتى في هذا التوجه العملي المطبوع نرى حجة قوية لتفضيل إسهام الاستراتيجية.

نبدأ شروحنا بالتعريف باستراتيجيات الكتاب التي تكون ذات قيمة كبيرة لقدرة النفاذ والتناسب في المنهج الاتصالي لكل مواطن في سياقات كثيرة من الحياة الاجتماعية والخاصة.

تظهر الآن استراتيجات الكتاب أنها صعبة في الدراسة، بسبب عدم القدرة على مراقبتها. وكان ممكنا فقط في حالات قليلة التحقق من نشأة النصوص بوصفها نتيجة لتكوين لغوي واع (**على سبيل المثال** مناقشة الطلاب حول مسائل بناء تقرير وصياغته، حول **عملهم في مصنع التدريب، الذي كان عليهم أن يقوموا به معا**).

اعتمادا على بيانات عملية من هذا النوع، نحاول في كل الحالات الأخرى أن نعيد بناء عملية تكوين النص المكتوب ومتغيرات الاستراتيجية الواردة في ذلك. وخلافا لما هي الحال عليه في بناء الجملة التي تكون قابلة للتكوين بدقة بواسطة وحدات قابلة للتحديد قواعديا، ولذلك يمكن التنبوء بها من قبل بمساعدة القواعد، لا يمكن التنبوء ببناء النصوص إلا في إطار محدود (وإعادة بنائه لنا). ولا يتحدد فيما يبدو اختيار الوحدات الجزئية في النصوص ولا تعاقبها قواعديا، بل بالدرجة الأولى بواسطة وظيفتها (الجزئية) في حل كل مهمة اتصالية. لكن تنظيم الوحدات الجزئية وقولبها اللغوي يمكن للكاتب أن ينوع فيه بطرق متعددة تبعا للشروط الهيكلية السياقية، حسب ما يفترض من العلم المسبق لدى القارئ/ القراء وقدراتهم ورغباتهم الخاصة، حتى إنه يمكن في العادة أن تركب نماذج أولية استراتيجية مختلفة بطرق مختلفة مع بعضها البعض للوصول إلى الهدف نفسه.

نوضح هذا الوضع بوحي من رجاء مصوغ كتابيا للحصول على معلومة/ إيضاح:

(٦٠) مؤسسة

H. M.

الألوان والطلاء

B.

إلى معهد الدراسات الجرمانية

ب ...

رموزنا 4400 B.

التاريخ 2170 Tr

السادة المحترمين !

نتوجه برجاء إيضاح منكم، لأننا في قرار قانوني في مصنعنا لم نستطع التوصل إلى اتفاق.

تتعلق القضية بكيفية تفسير الجملة الآتية:

"... ، أن محلول الكلور ينحصر تركيزه من نسبة ٤٠ إلى ٥٠٪ ...".

هل يعني هذا، أن

(أ) الحد الأدنى للتركيز يقع عند ٤٠٪

أو أن

(ب) الحد الأدنى في مجال يصل إلى ٤٠٪ ؟

نشكركم مقدما لجهودكم !

مدير الفرع

تتكون نواة هذا النص من **نموذج المعلومة/ الإيضاح**:

١ ـ مقدمة السؤال *"نتوجه إليكم ..."*

٢ ـ السؤال *"إيضاح، ... سؤال ..."*

٣ ـ رجاء بالإجابة *"رجاء للحصول على س ..."*

بالإضافة إلى ذلك يأتي النموذج المصاحب الآتي:

نموذج الرسالة المؤسساتية:

٤ ـ معلومة المكان والتاريخ

٥ ـ الخطاب

٦ ـ المطلب

٧ ـ صيغة الختام

٨ ـ التوقيع

نموذج التعليل:

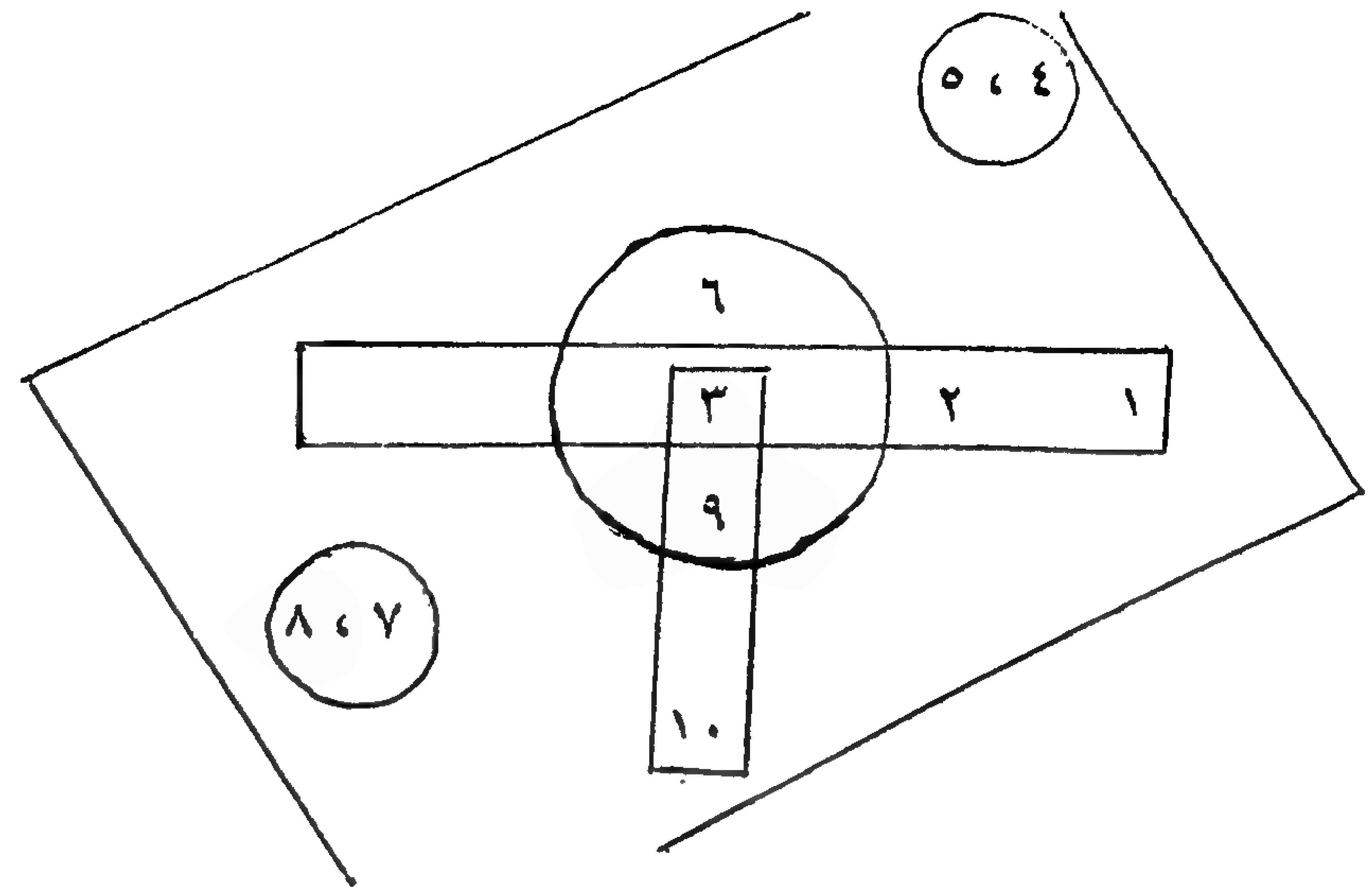
٩ ـ الرجاء *رجاء بإيضاح ...*

١٠ ـ التعليل *لأن ...*

وينتج عن ذلك الرسم الهيكلي الآتي: (١)

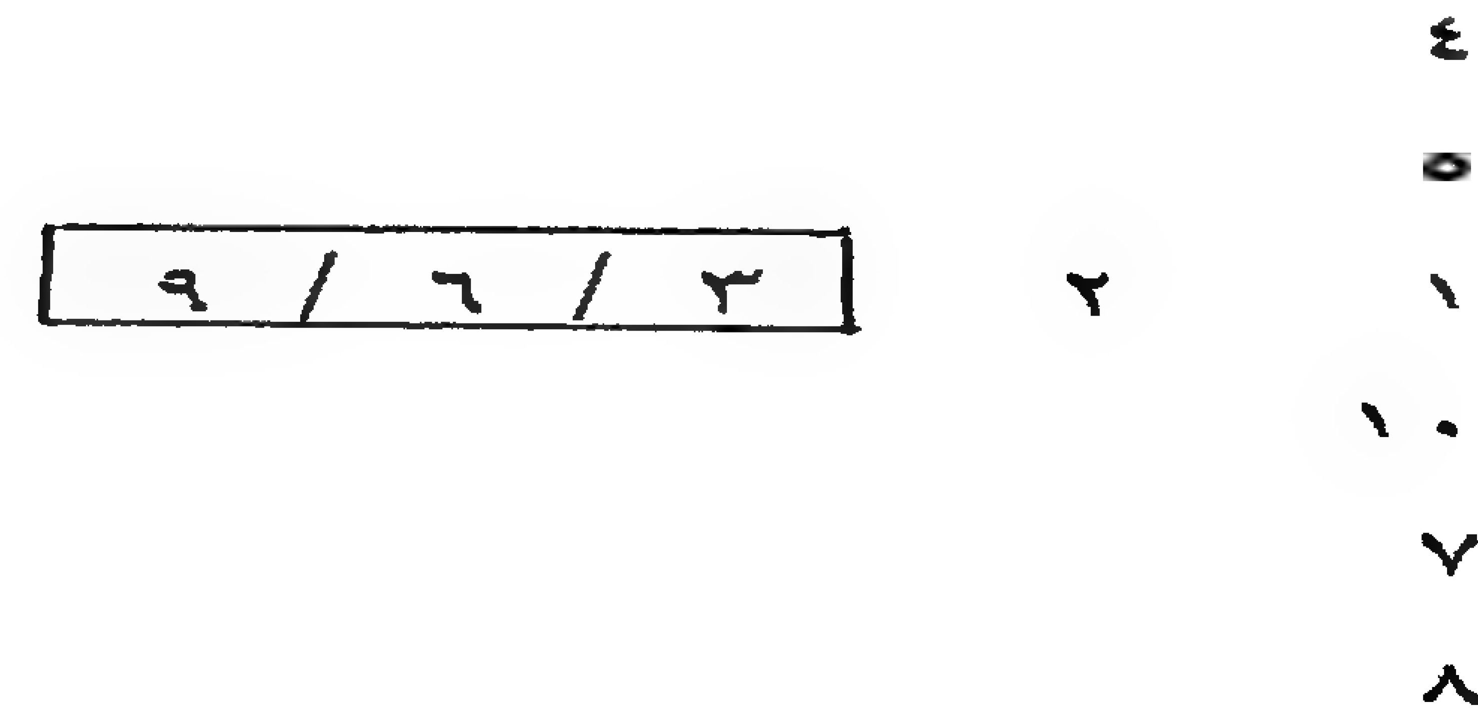
---

(١) قارن أيضا لوندرليش ١٩٨١م، ٢.



شكل رقم ٢٦ .

وبالنسبة إلى تعاقب نص المثال الفعلي ينتج :



شكل رقم ٢٧.

من السهل أن نفهم ، **أنه يمكن التوصل إلى الهدف الاتصالي نفسه أيضا بواسطة تنظيم آخر لعناصر البناء الجزئية** (مثلا : ١٠ قبل ٩)، وبواسطة صياغات أخرى ؛ لكن إمكانات التنوع في النماذج الأساسية المذكورة هنا (وما يوافقها من تنوعات الصياغة) تبقى محدودة.

يمكن أن يستنبط تعميما من هذا المثال ، أن الكاتب يود الوصول إلى أربعة أهداف جزئية برسالته :

١ ـ لعل القارئ يكون مستعدا للتعاون.

٢ ـ لعله يفهم النص الذي أعده الكاتب.

٣ ـ لعله يقبل المطلب المقدم هنا.

٤ ـ لعله يتوصل في ذلك إلى استنتاجات عملية لديه.

يجب على الكاتب أن يظهر نشاطات مناسبة لكل من هذه الأهداف الجزئية : ما يستهدف من الاستعداد للتعاون لدى القارئ يجوز أن يشترط ضمن المعطيات ، لأن المكتوب بوصفه تمثيلا لمؤسسة للإجابة عن التماس معلومة من المواطنين أو المؤسسات ملزم. إذ يبحث الكاتب (الذي لايستطيع أن يشترط معرفة متخصصة لدى المتلقي) عن تسهيل فهم النص بواسطة الإعطاء المسبق لبدائل القرار الممكنة وتكوين النص الإجمالي. لكن الحاسم في الوصول إلى الهدف الاتصالي الشامل للكاتب هما ٣ و ٤ ويمكن توضيحهما كالآتي : يسعى منتج النص إلى هذين الهدفين الجزئيين بواسطة تبرير رجائه (في المصنع لم يمكن اتخاذ قرار في هذه المسألة الهامة) الذي يمكن أن ينظر إليه بوصفه حافزا للمعالجة المتوقعة للمشكلة عن طريق القارئ ؛ بالإضافة إلى ذلك تأتي تسمية المعلومات الأخرى التي تعد مقدمات لاستنتاج القارئ المتوقع في إطار جواب ـــ رد الفعل. "**فكل قرار في التصرف يعتمد على معلومة**" (روسيبال Rossipal ١٩٧٨م ، ١٠).

يتضح من كل ذلك أن الاستنتاجات الرجعية من كل بناء نصي يسمح بها في استراتيجية الكتاب عند صناعة النص، وهي ذات فائدة، طالما أنها ليست قواعد، بل نتوقع فيها أولويات.

المطلب الأساسي لتواصل ناجح وبذلك لهدف جزئي في كل فعل اتصالي هو ما ذكرناه من استعداد كلا الشريكين للتعاون. يتطلب التعاون توجيه اهتمام الشريكين؛ في الاتصال المنطوق يتحدد ذلك في التوجه الفيزيائي والنفساني إلى الشريك. وماذا عن الاتصال بمساعدة النصوص المكتوبة ؟ أيضا هنا يوجد توجه، لكنه **توجه إلى النص** (وبواسطته يتحول إلى الشريك).

الاهتمامات الاجتماعية المشتركة للأفراد أو الجماعات تكون أيضا عند الاتصال عن بعد نقطة انطلاق للتواصل. يتوجه الفرد الفاعل بتأليف النص المكتوب إلى الشريك، ويقدم إليه عن طريق النص ما يسمى عرض التعاون. أما المقصود بالكتابة فيستطيع بدوره أن يتوجه إلى النص بطرق مختلفة: يستطيع أن يقرأه مرة ويتفاعل معه، ويستطيع أن يتعامل معه بشكل نسقي (ويعيد قراءته، مثلا في النصوص العلمية)؛ يستطيع أن يأخذه على شكل مختارات (يمرر النظر عبر المضمون، مثلا في أخبار الجريدة). لكن القارئ المحتمل يملك بالطبع أيضا إمكان أن يرفض عرض النص، أي ألا يقرأ النص مطلقا (قارن حول ذلك: الفصل الرابع والعشرين).

يجب أن يأخذ الكاتب اعتبارا لكل هذه الإمكانات في ردود الفعل المختلفة عند تأليف نصه، إذا أراد الوصول إلى هدفه. من ذلك يصبح واضحا، أننا لا يمكن أن نتحدث ببساطة عن **تلك** الاستراتيجية الخاصة بالكتاب أو **تلك** الخاصة بالقراء، بل إن هناك دائما عدة استراتيجيات محتملة اعتمادا على كل من شروط التفاعل وأهدافه، وعلى أنساق المعرفة لدى المشتركين وقدراتهم، وعلى مواقفهم ومشاعرهم، لكي نسمي فقط مجموعة هامة من عوامل التأثير، التي تحدد "مجال فاعلية" النصوص.

ومع ذلك توجد عوامل مشتركة معينة بين هذه الإسهامات الاستراتيجية، مما يسمى عالمية الاتصال اللغوي المكتوب. فقد حاول جرايس عام ١٩٧٥م أن يجمع مثل هذه النهايات في التواصل[1] حيث يمكن أن تكمل هذه المبادئ العامة بقواعد أساسية أخرى، تنتج بشكل جزئي من خصوصيات الاتصال اللغوي المكتوب، مثلا:

- صغ نصك دائما اعتمادا على المهمات الموكلة إليه، وعرف المتلقي بالهدف!
- صف الأوضاع والأشياء والعلاقات بينها، حتى يمكن أن تعالج لدى الشريك بمعارفه وقدراته المحددة!
- اختبر القدرة على النفاذ والتناسب بين البدائل الاستراتيجية، ونماذج البناء وبدائل الصياغة!

لكن هذه "المعايير" للتواصل اللغوي المكتوب لا تظهر مطلقا أنها عامة الصلاحية، كما يفترض في العادة: النصوص المتصورة تتطلب على سبيل المثال صيغة أخرى من المعلوماتية وبشكل خاص أيضا من "الحقيقة"؛ إذ إن أهمية المعلومات أيضا تتنوع بالطبع اعتمادا على السياق وعينة النص؛ وتقاس عليهما أيضا صفة القصر: يجب أن ينظر إليها دون شك بكونها مبدأ في تكوين النص للبرقيات واللوحات الإرشادية، لكنه من جهة أخرى توجد عينات نصية، لايستغنى فيها عن سعة معينة في العرض.

ينتج عن ذلك أن المبادئ العامة لايمكن أن توضح القرارات الاستراتيجية إلا في نطاق ضيق، لدرجة أن النماذج الاستراتيجية يمكن أن توضع فقط على أساس بنية شروط محسوسة ولأنماط معينة من النصوص. فهي تعتمد بالدرجة الأولى وبشكل خاص على تلك "المناطق من التأثير" للنصوص، وعلى وظيفتها في التفاعل؛ لذلك تكون الاستراتيجيات موجهة إلى الغرض في المقام الأول. يتضمن هذا المعيار الأساسي

---

(١) انظر: الباب الثاني.— طور جرايس هذه الخطوط القيادية أولا لنصوص المحادثة بوصفها "نهايات للمناقشة". لكن لها دون شك صلاحية أيضا للنصوص المكتوبة.

أيضا مراعاة كل بنية الشروط المركبة عند إنتاج النص واستقباله. وأخيرا ما يستحق الملاحظة أن الخصوصيات الفردية أيضا لشركاء التفاعل، وعلاقاتهم الخاصة بعضهم ببعض، واهتماماتهم، وحوافزهم، وأمزجتهم ومشاعرهم تؤدي دورا كبيرا في عمليات القرار الاستراتيجية.

بالنسبة إلى عرض استراتيجيات الكتاب توجد بشكل خاص النماذج الآتية :

(أ) التعداد البسيط للخطط الأولية الاستراتيجية العامة، كما اقترحت تقريبا من ر. فاجنر ١٩٧٨م لنصوص الاتصال المنطوق.(١) لكن هذا الإسهام البالغ الأهمية والإثارة يكون فقط مجموع نماذج من الخطط الأولية، ولا تراعي تكوين الاستراتيجيات المركبة ضمن شروط اجتماعية ملموسة. فضلا عن ذلك لايفرق في اقتراح النموذج هذا بين الإسهام الأساسي الاستراتيجي، وبناء النص وصياغته.

(ب) التعريف بخطط الاتصال التي تتحدد ــ بالإضافة إلى مكون الهدف والموضوع ـ بشكل خاص بواسطة مكون الإجراءات، إجراء اتصالي معين أو رزمة من الإجراءات الاتصالية (ميشل وغيره ١٩٨٨م، ٢٧) .

هذا الإسهام يتجنب نقاط الضعف في (أ)، لكنه ينحصر في التعريف بالتصورات الأساسية الاستراتيجية، لدرجة أن التغير في القرارات الاستراتيجية من مختلف المستويات لا يمكن أن تتناول إلا في إسهامات. فضلا عن ذلك يجب أن ينظر أيضا إلى محاولة تنظيم الإجراءات الاتصالية المفردة في خطط اتصال على أنها لا تزال مشكلة قائمة.

---

(١) تم عرض ما مجموعه ١٣٩ "خطة كلام"، منها "خطة الكلام ــ البسيطة"، "خطة كلام ــ سلاطة اللسان"، "خطة كــــلام ـ فلتس"، "خطة كلام ــ هل تعلم الجديد" إلخ .

(ج) **الانطلاق من صياغات نصية مختلفة** بوصفها نتائج لاستراتيجيات الكتاب، وأبنية النص وصياغاته تسمح باستنتاجات رجعية فيما يخص كل من استراتيجيات الكتاب الحالية.

هذا الإجراء يمكن أن يعاد إليه فضل ارتباط النص المباشر، لكنه بهذه الطريقة يصبح تعدد عمليات القرار الاستراتيجية واختلافها غير قابل للإيضاح إلا مشروطا، لأنه لا يظهر أثر كل الجوانب الاستراتيجية على اتساعها في أبنية النص وصياغاته المحدثة.

نحاول الوصول إلى تركيز لنقاط هذا الإسهام :

- تبعا للخطة الأساسية ننطلق (مثل ب) من الوظيفة المباشرة للنص المكتوب، وتتمثل في مرجعية المهمات والشروط في قرارات الاستراتيجية.
- من هنا نحاول إعادة بناء قطاع التنوع في النماذج الأساسية الاستراتيجية لتحقيق ذلك الهدف للكاتب وقرار الاستراتيجية المتخذة من قبل الكاتب.
- في الوقت نفسه ينبغي أن يسأل عن إمكانات التعديل الفردية للقرارات الأساسية الاستراتيجية (مثل في أ).
- أخيرا نحاول أمام هذه الخلفية أن نتحقق من قرارات بناء النص وصياغته لدى الكاتب (منها كما في ج).

(٢-٢٣-٥) الكتابة بوصفها تنشيطا للنماذج الأساسية

عندما يكون الحديث عن مهمات الكاتب، تفكر الغالبية في كتابة الرسائل، وإعداد المحاضر والتقارير أو أيضا عودة إلى الوراء في المقالات المدرسية، عن موضوعات كان يجب على التلاميذ كتابتها دون أن يكون لها في كثير من الأحيان أدنى معنى يمكن **التحقق منه فعلا بالنسبة إليهم**، وبجانب ذلك كانت تقوم سلبيا، ليس فقط

بسبب عيوب كتابية ، بل أيضا على وجه الخصوص بسبب العبارة أو تكوين المضمون ("أخطأ الموضوع !").

وقد بقي لدى الكثيرين الشعور بعدم الكفاية إزاء مهمات تكوين النص الكتابية ؛ ولذلك يبتعدون عن مثل هذه المهمات الكتابية ، أو لايقومون بها إلا مكرهين.

مع ذلك بغض النظر عن كون كل المواطنين تقريبا يتعاملون يوميا مع مهمات كتابية بسيطة ، أصبحت بالنسبة إليهم عملا روتينيا ، ولا تتطلب من أجل ذلك أيضا أي تصورات تذكر للتكوين والاستراتيجية ومن تلك الأعمال :[1] كتابة أوراق لمساعدة الذاكرة (للذات أو للآخرين) وملء الاستمارات وكتابة البرقيات والبطاقات البريدية للتحية أو التهنئة وصياغة إعلان في الجريدة ، على سبيل المثال لا الحصر.

في العادة يتعلق الأمر بإبلاغ الآخرين ، وبمعلومات قصيرة إلى الآخرين (أيضا البرشامة في المدرسة أو الإعلان على نافذة محل تتبع ذلك على سبيل المثال) ؛ لكن أحيانا تكون لهذه النصوص أيضا وظيفة الطلبات أو قرارات المنع (للتفكير مثلا في الرجاء المصوغ كتابيا أو اللوحات الإرشادية : *التجول فقط مع السلة/ ممنوع التدخين!*).

للسيطرة على هذه المهمات الكتابية البسيطة لايوجد لدى المواطنين في الحالة العادية أي صعوبات ؛ فهم يملكون نماذج أساسية معينة (بما في ذلك الصياغات) — على أساس التعليم والتجربة الشخصية — في الوعي ، ويكونون في وضع يمكنهم من تنشيط هذه النماذج الأولية تحت شروط سياقية مناسبة.

(١) أيضا دي بوجراند (١٩٨٤م، ٣٦) يفرق في الإجراءات بين "الروتين (الأعمال المعتادة للسياقات اليومية) والاختصاصية (الأعمال التي لاتحدث إلا إذا توفرت شروط)".

لا تؤدي التأملات الاستراتيجية في ذلك عادة أي دور أو في الحالة القصوى دورا ثانويا فقط ، لأن قضايا الكتابة تجرى في ارتباط وثيق مع النماذج الأولية المذكورة.

النموذج	بديل التحديث
البطاقة البريدية للتحية	
١ ـ العنوان	*السيد ب*
٢ ـ (المكان والتاريخ)(*)	*ر، في ...*
٣ ـ (المخاطبة)	
٤ ـ التحية	*تحية حارة من ر.*
٥ ـ (معلومات محدودة)	*الجو هنا جميل جدا.*
	الأكل ممتاز.
٦ ـ التوقيع	*(المخلص) ع.*
البرقية	
١ ـ العنوان	*د. فلان ...*
٢ ـ معلومة قصيرة	*سآتي غدا الواحدة وعشر إلى ج.*
/ في صيغ حذف /	
/ بوضوح /	
٣ ـ التحية	
٤ ـ التوقيع	*م.*

(*) تشير الأقواس إلى أن الكتابة الجزئية المعنية اختيارية.

إعلان بيع في الصحافة

١ ـ الشيء	*طاولة مستديرة*
/ السمات /	*قطرها ١٣٠ سم،*
٢ ـ (السعر)	*رخيصة*
٣ ـ للبيع	*للتنازل*
٤ ـ الاسم، العنوان	*س،، ...*

معلومة قصيرة (في شكل رسالة)

١ ـ العنوان	*السيدة ل.، ...*
٢ ـ المكان والتاريخ	*ل.، ...*
٣ ـ (بخصوص)	*مكالمتك في ٨/٢*
٤ ـ المخاطبة	*عزيزتي السيدة ل. !*
٥ ـ معلومة قصيرة	*سمكريك يأتي في ٨/٧*
٦ ـ (عبارة تحية)	*تحيات ودية !*
٧ ـ التوقيع	*ص.*

يحدث تغير عينات النص الممثل لها هنا في إطار ضيق (باستثناء المعلومة القصيرة)؛ إذ يحدد إطار التغير

- بواسطة مكونات اختيارية للنموذج،
- بواسطة سعة المعنى للمكونات المفردة، مثلا: التحية، المعلومات القصيرة ...
- بواسطة إطار الصياغة المؤطر بواسطة النموذج؛ مثلا: يمكن لمكون "للبيع" أن يملأ بواسطة *أبيع*، *للبيع*، *للتنازل*، *عرض رخيص*، *أقدم* ...

لأن السيطرة على هذه المهمات الكتابية البسيطة تحدث بشكل خاص على أساس روتيني، فإننا نغض النظر عن تعريف مفصل بعمليات القرار الجارية (محدودة جدا !) في هذه المهمات الكتابية.

(٣-٢٣-٥) إنتاج النصوص المكتوبة على أساس تصورات استراتيجية بسيطة

بعد عمليات إنتاج النص المطبوعة أكثر بالروتين للعبارة المباشرة ذات الهدف الواحد أو الأهداف العديدة (النمط الأساسي (١)) ينبغي فيما يأتي أن تجمل أنماط الإطار الاستراتيجية البسيطة، لأن سمتها الجوهرية تبدأ بتعقيد العوامل المقصدية الموضوعية بواسطة مكون (مكونات) إضافي (إضافية) في وظيفة مساعدة (النمط الأساسي (٢)). هذا النمط يكون دائما مهما اتصاليا، عندما يتوقع الكاتب بناء على شروط خاصة في التفاعل ومتطلبات القارئ (أو تكون لديه أسباب للفرضية)، أن رد الفعل المستهدف لدى القارئ لايمكن الوصول إليه بواسطة مجرد صياغة المطلب الفعلي (أو ليس بالقدر الكامل).

تصنيف فرعي للنمط (٢) ينتج عن الإمكانات المختلفة لتوليف الأنماط الأساسية للمقصدية ونوع العوامل المساعدة "س"، التي ينبغي بواسطتها التجنب المسبق لردود الفعل غير المرغوبة، حالات سوء الفهم ورفض الشريك (قارن: ٣-١٤-٣). من أجل ذلك نفرق بين العلاقات المساعدة الأساسية التالية:

عوامل بوظيفة مساعدة [1]

س ١ ــــــــــــ	**التعليل**
س ٢ ــــــــــــ	**التخصيص**
س ٣ ــــــــــــ	**الإيضاح**

---

(١) حول مفهوم المساعدة وغيره روزنجرين ١٩٨٦م، ١٨٠، موتش ١٩٨٧م، ٥٨. الأنماط المساعدة الإضافية المذكورة هناك "الاتساع" و "التوضيح" ينظر إليها بوصفها حالات خاصة من "الإيضاح".

لأن كل مقصد أساسي يمكن أن يرتبط بكل من العوامل المساعدة المذكورة، فإنه ينتج عدد كبير من الأنماط الأساسية المقصدية، مثلا: **الطلب + التعليل، الإخبار + التخصيص، السؤال + الإيضاح**... ويتضاعف هذا العدد في واقع الاتصال، لأن كلا من الأنماط الأساسية المقصدية وكذلك أيضا العوامل المساعدة يمكن أن تظهر مرة أخرى وتتوزع إلى فئات فرعية. هذه الأنماط البنائية الهيكلية تدخل إلى الوعي بوصفها انعكاسات لتوافقات من المشاكل المتكررة دائما لدى الأفراد على أساس الخبرات الاتصالية المناسبة، وتنشط في سياقات ملائمة؛ بهذه الطريقة تكون نقطة الانطلاق للقرارات الاستراتيجية لدى المتواصلين.

(١-٣-٢٣-٥) الإطار الاستراتيجي والإجراءات التكتيكية

للتعريف بغرضنا نختار هنا نمط **الرجاء + التعليل** — الذي يرد في عملية الكتابة كثيرا وبأشكال متعددة.

الرجاء يمكن أن يوجه

- إلى إنجاز الحدث بواسطة الشريك

لصبغ السور ...،

لتأمين قطعة غيار ...

لزيارة الكاتب

- إلى إنجاز حدث كتابي أو كلامي بواسطة الشريك

لإقرار صحة وضع = مساعدة قانونية

لأخذ موقف من واقعة ...

لتقدير سلوك شخص = حكم

لتقويم جهد علمي أو فني = تحكيم نقد ...

- إلى استصدار السماح بواسطة الشريك **لإنجاز حدث كتابي**

لاستخدام جهاز للشريك ...

للمبيت في كوخ الشريك ...

- إلى تنازل الشريك عن عقوبات ممكنة

عند عدم إتمام مهمة ...

عند تأخير المجيء المتكرر = اعتذار / .

مع التخطيط لمساندة **الرجاء** الذاتي في الحالة الملموسة بواسطة **تعليل** (أو بواسطة **تخصيص للرجاء** أو **إيضاح** للأحداث المرجوة أو الأوضاع التابعة لها)، يتخذ الكاتب قرارا أساسيا استراتيجيا ـ موجها إلى التحفيز، و"تأمين الاقتناع" (أو "تأمين كفاءة الفهم أو تأمين كفاءة الحدث") (روسيبال ١٩٧٨م، ١٢٧) ـ لإنتاج النص المخطط له. ويمكن أن تربط بتثبيت خطوات الإجراءات الاستراتيجية التي يعدها الكاتب واعدة بالنجاح للوصول إلى الهدف المنشود (حول ذلك ٣-١٤-٣).

يمكن أن يحدث ملء هذا الإطار الاستراتيجي ـ اعتمادا على شروط الحدث بالمعنى الواسع ـ بواسطة **إجراءات جزئية تكتيكية** مختلفة (انظر: ٣-١٤-٣).

- لذا يمكن أن يُتَعَقب **بالتعليل** بمعنى "استراتيجية رفع القيمة" الهدف الفرعي، لتوصيف الحدث المرغوب بوصفه حدثا هاما بشكل خاص للأفراد أو لمجموعة؛

- أو يمارس الكاتب "استراتيجية المسح"، حيث يتوجه إلى القدرات الخاصة للشريك لإنجاز الحدث المرغوب:

(أنت بوصفك اختصاصيا ليست لديك في الواقع مع ذلك أي مشاكل في هذا الصدد ... / في موقعك هذا لن تجد صعوبة بالتأكيد...)؛

- مما يوضع في هذا السياق أيضا "استراتيجية التشجيع"، التي تود أن توضح للشريك أن الصعوبات أمام تنفيذ الحدث المرغوب ليست كبيرة (كما يعتقد بشكل عام) ... ؛

ـ يمكن للكاتب أن يصل إلى الهدف نفسه في ظل بعض الظروف أيضا بواسطة "خطة التأثير"، حيث يثني عند السيطرة على مهمات مشابهة على الجهود الذاتية (وبذلك يساهم هادفا في مضاعفة مستوى السمعة)، لكي يحفز الشريك على عمل الشيء نفسه عن طريق إنجاز الحدث المطلوب؛

ـ لكنه يمكن أن يحدث ملء الإطار الاستراتيجي أيضا بواسطة "التقوية العاطفية"، بأن يبرز الكاتب بشكل خاص العوز الذاتي للمساعدة لديه واعتماده على عمل الشريك المرجو...

تحتاج القرارات الاستراتيجية العامة المتطلبة هنا للإسهام الأساسي الجدلي **رجاء + تعليل** إلى تأملات إضافية من الكاتب، ويمكن بواسطة إجراءاتها الخاصة أن ينظم النص المخطط له بكامله، وكذلك بقدر حجمها وبوسائلها توصف المكونات المفردة على أحسن وجه.

فيما إذا كان مكون هدف **الرجاء** قليل الفعالية (غير مباشر) أو يقدم بتأكيد معين، يمكن أن يكون في بعض الأحيان ذا أهمية بالغة في نجاح عمل الكاتب. وتكتسب بالطبع قضية اختيار الطرق التي يراد بها تحفيز الشريك لإنجاز الحدث المطلوب القدر نفسه من الأهمية: ما أن أصنع سياقا تعليليا بواسطة سرد بسيط للبيانات (تسلسل — حقائق)، أو أجعل السياقات واضحة (تكوين سلاسل من الحجج، وفي بعض الأحيان على شكل براهين)، أو أنطلق من سياق تاريخي (مثلا من تقرير أو أيضا حتى من حكاية) أو أجد من المناسب، أن أوضح سياقات الحدث الجزئية في إطار مكون **التعليل** أو أخصصها أو أقارن بين القضايا / مركبات القضايا بعضها مع بعض.

(٢-٣-٢٣-٥) قرارات بناء النص. مشاكل تنظيم النص

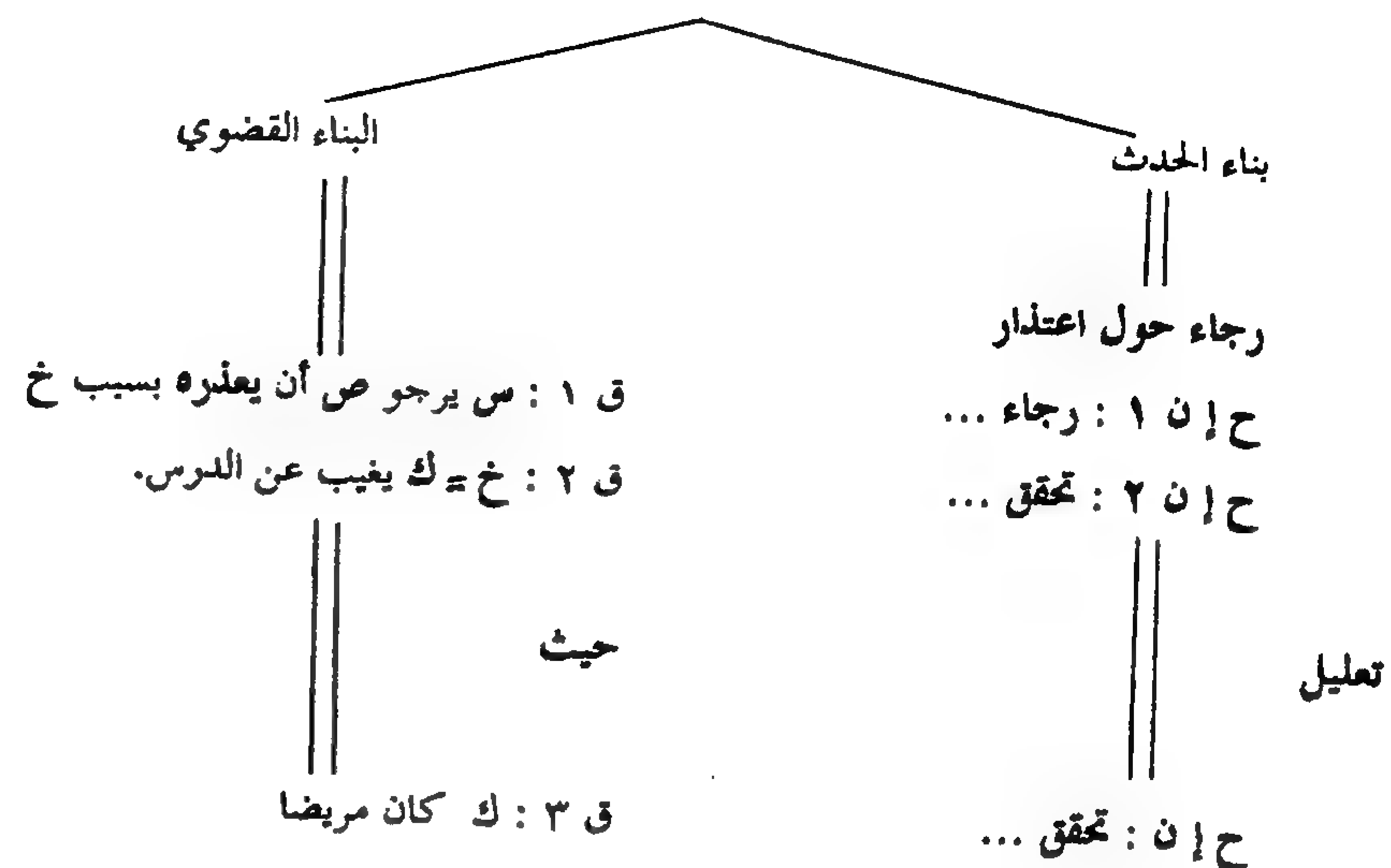
لكنه بالبناء المقصدي **الرجاء ـ التعليل** والقرار للإجراء الاستراتيجي الأساسي لا يوجد سوى إسهام هيكلي أولي لتنظيم النص. فبالنسبة **إلى** بناء **النص** المباشر تكون

قرارات **الإنشاء الأساسية بوجه خاص** وكذلك إجراءات التتابع والربط المحددة ذات أهمية (انظر: ٤-١٤-٣).

ما يشكل طابعا مميزا لكل بناء نصي هو تداخل المكونات المقصدية / التابعة للإنجاز النظري والقضوية. ويمكن توضيح هذه الظاهرة من خلال مثال **الاعتذار** (المكتوب). مقصديا يظهر كل **اعتذار** بوصفه **رجاء**، حيث يعلن **الاعتذار** مشروعية **الرجاء** (قارن: ١-٣-٢٣-٥)؛ نحن ننطلق هنا من أنه يضاف إلى **الرجاء حول الاعتذار** أيضا **تعليل**.

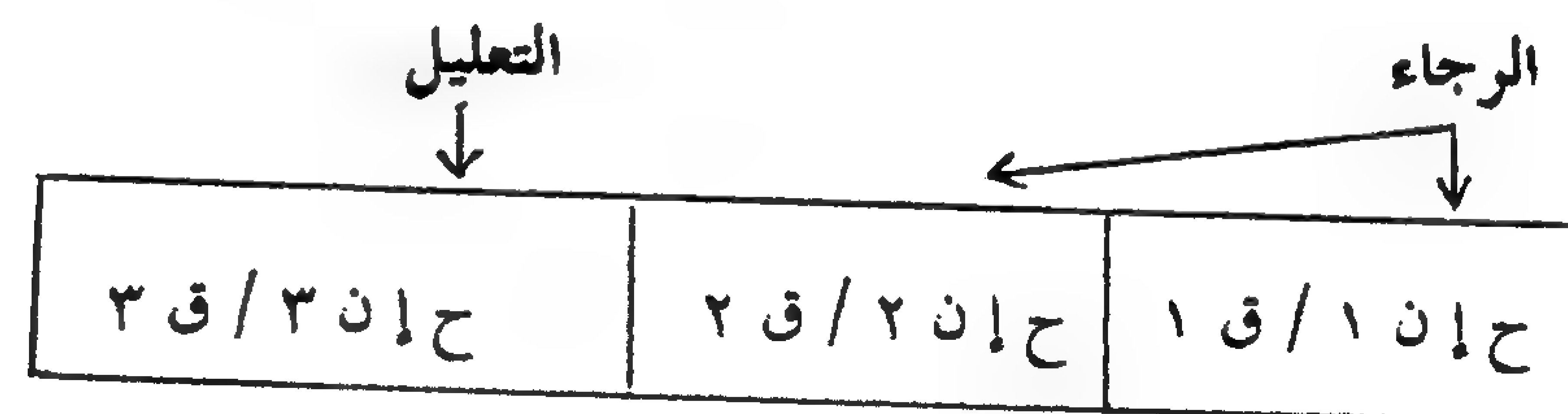
يرتبط كل بناء حدثي بمضامين معينة. لذا يجب أن ينظر إلى **اختيار** القضايا في إطار الإسهام الاستراتيجي المختار المعدة للتنشيط، وبذلك صناعة تطابق الشيء (أنتوس ١٩٨٤م، ١٨٨) بوصفه مهمة جوهرية للكاتب عند تكوين النص. فهو يختبر في ذلك بشكل خاص أي القضايا / مركبات القضايا تعكس غرضه في أنسب حال، وأيها يجب أن تجعل أكثر وضوحا بالنظر إلى أنساق المعرفة المفترضة لدى القارئ، وأي الأخرى في المقابل يمكن أن يتخلى عنها بمعنى الاستنتاجات المبكرة، دون أن يتعرض بسبب ذلك هدف إفهام النص إلى القارئ / محيط القراء المعنيين للخطر (قارن حول ذلك: (٣-٢-٦-٢-١).

وظيفة استراتيجية هامة أخرى للكاتب تكمن في **تعاقب** الوحدات التي يراد توضيحها، في وضع التعاقبات الجزئية المنظمة بشكل خطي للنص المخطط له (هنا معطاة بواسطة / أ /، / ب /، / ج /). تتمثل معايير ذلك في درجة معينة من ثبات المعنى وقابلية الفهم لكامل النص. في كل حال يجب أن يكون سياق التعليل موضحا للقارئ مباشرة بواسطة النص (أو بمساعدة العلم المتطلب لديه).



شكل رقم ٢٨.

يستطيع الكاتب أن يربط وحدات النص المحتملة هذه بعضها مع بعض بالطريقة التالية:



شكل رقم ٢٩.

(١) ح إ ن = حدث الإيجاز النظري ؛ ق = قضية.الخبر المركب (س يرجو ص حول ع ، ع = أ يعتذر من ك عـــن خ ؛ خ = ك يغيب عن الدرس) يعطى في الرسم البياني بسبب الإجمال مختصرا فقط.

بناء النص

من بدائل البناء الواردة في هذه الحالة البسيطة (١)

ـ / ١ / و / ٢ / حيث / ٣ /

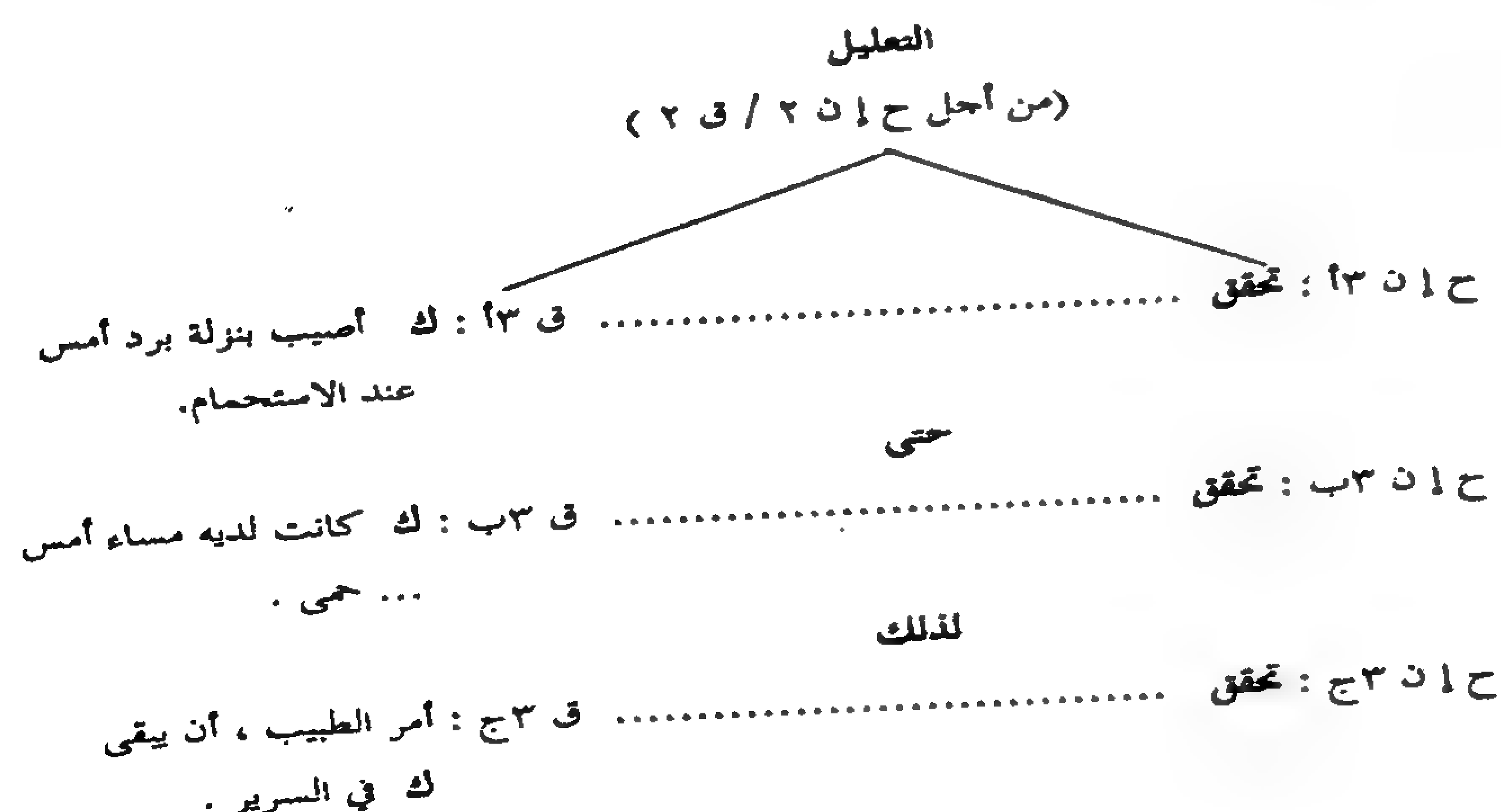
ـ / ٣ / لذلك / ٢ / و / ١ /

ـ / ٢ / حيث / ٣ / و / ١ /

ـ / ١ / حيث / ٣ / لذلك / ٢ / ...)

تظهر لذلك أبنية النص من هذا النوع درجة عالية من تغير التعاقب ؛ لكن البناء الهرمي في النص يبقى رغم ذلك في كل البدائل غير متغير: مكون **التعليل** يكون في ظل بعض الظروف محدودا وقابلا للحذف ، أما مكون الرجاء فلا.

يبنى مكون **التعليل** في كثير من الحالات ـ طبقا للشروط السياقية بمعناها الواسع ـ باستمرار ("توسع"). أيضا في **اعتـــذار** بسيط يمكن أن تكون هذه هي الحال ، عندما يضطر الكاتب أن يخشى إمكان كون المتلقي شاكا في صحة قوله أو إلحاح رجائه.



(شكل رقم ٣٠).

(١) / ١ / إلخ توجد هنا للدلالة على / ح إ ن ١ / ق ١ / ...

من البدائل للتعاقب في **التعليل** "الموسع" يرد **في الحسبان**:

- / ٣أ / حتى / ٣ب / **لذلك** / ٣ج /
- / ٣ج / **لأن** / ٣ب /
- / ٣ب / **لذلك** / ٣ج / ...)

أيضا بناء النص الجزئي في **التعليل** يكون لذلك في درجة عالية من التغير.

يعد الاتصال اللغوي المكتوب ذا أهمية بالغة أن مثل هذه النماذج الأساسية في بناء النص يجب أن تدخل في نموذج بناء شامل لفئات النص معطى مسبقا بواسطة وسيلة الكتابة. النمط الأساسي المقصدي **الرجاء + التعليل** يمكن أيضا أن يعبر عنه في بعض الأحيان على شكل أوراق معلومات بسيطة أو إعلانات أو على البطاقات البريدية أو في البرقيات؛ لكن المميز لهذا النمط الأساسي هو الارتباط بنماذج أطر لغوية كتابية معقدة: هنا تذكر في المرتبة الأولى دون شك الرسالة (سواء الرسالة الرسمية / "رسالة العمل" / أو أيضا الرسالة الخاصة)؛ لكنه اتضح أيضا أن الكتابات الرسمية من كل الأنواع (مثلا: طلبات البضاعة وطلبات الوظيفة والتعاميم واقتراحات المكافأة ...) تعد إطارا للبناء الأساسي المقصدي المبرز هنا.

أنماط بناء النماذج المناسبة تنشط من قبل الكاتب، وتوضع في علاقة مع الغرض الفعلي للنص المكتوب المخطط له. فبالنسبة إلى الرسائل الرسمية عرض مثل هذا الإدخال للنماذج من قبل في موضع آخر؛ أما فيما يأتي فنقتصر لذلك على عرض تركيب النماذج مع تعاقب تال في عينات نص "كتابات طلب الوظيفة" و "اقتراح المكافأة".

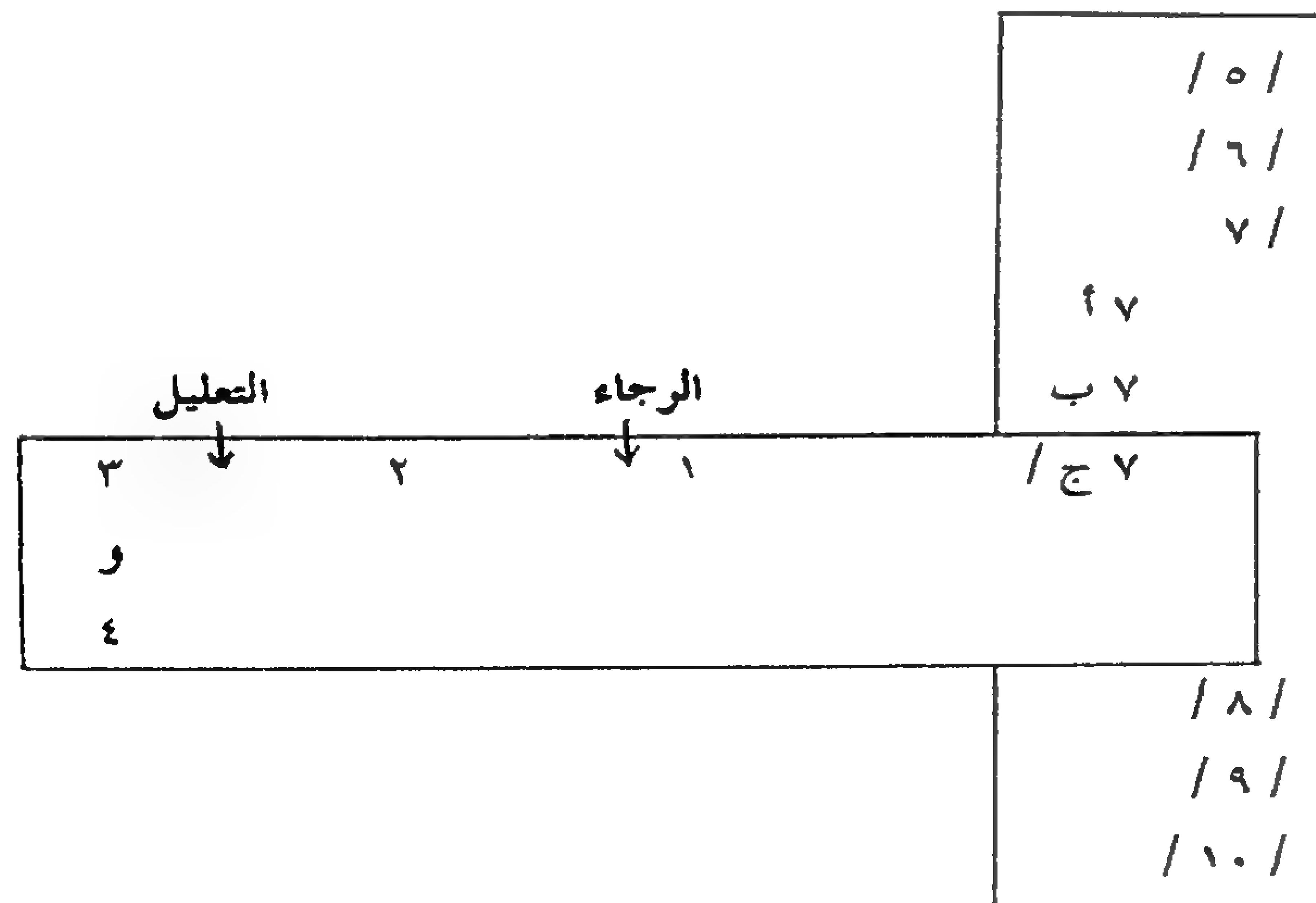
نموذج طلب الوظيفة

١ - **رجاء بالتوظيف**
٢ - **تعليل أ** (إثبات الصلاحية)
٣ - **تعليل ب** (أمثلة للصلاحية، تحفيز إضافي ...)
٤ - **سؤال / اقتراح** (زمن التوظيف الممكن ...)

نموذج الرسالة الرسمية

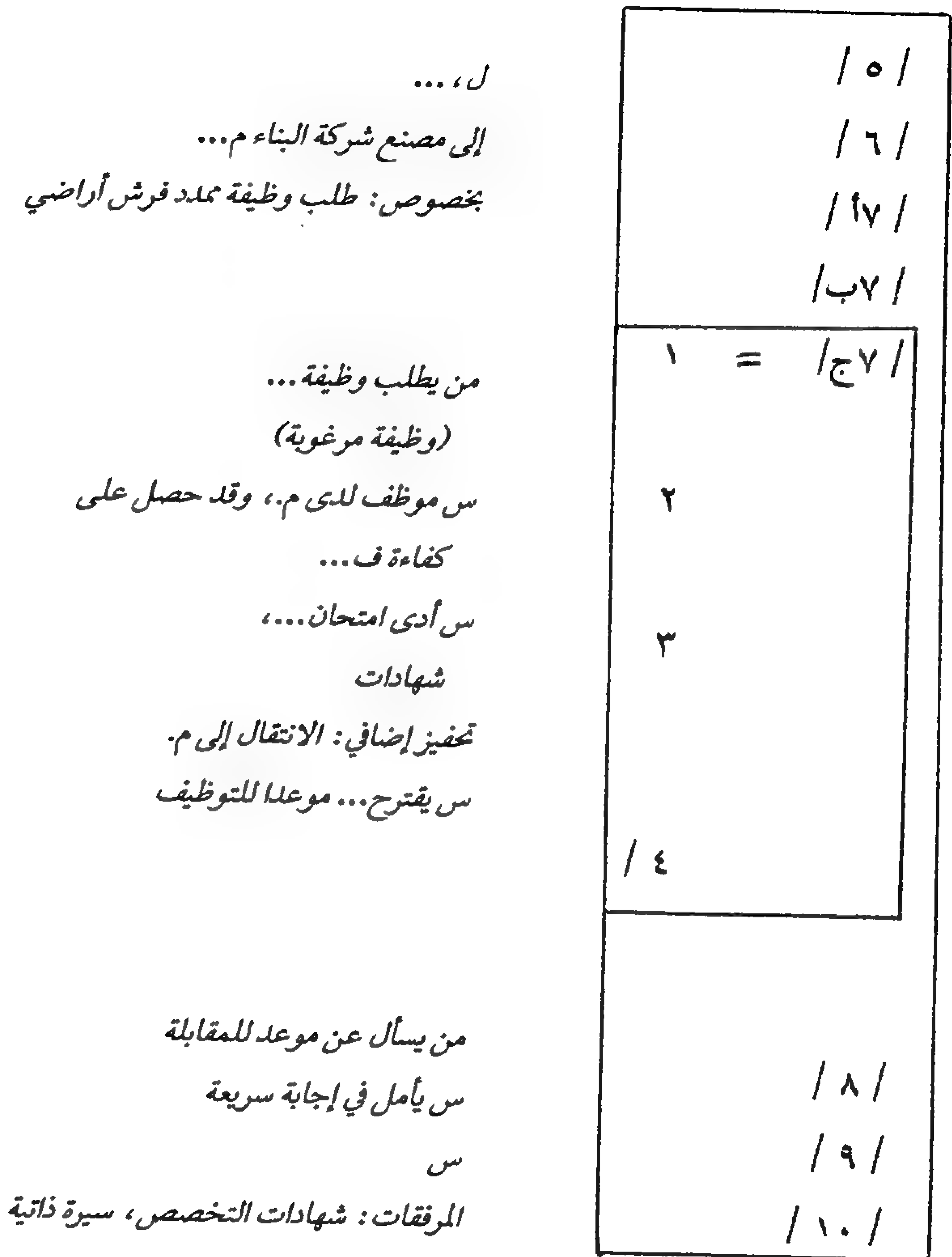
٥ - معلومة المكان والتاريخ ٦ - العنوان	الجزء الافتتاحي = رأس الرسالة
٧ - الغرض ٧أ - عنوان رئيس (إبراز الغرض من الكتابة) ٧ب - مقدمة ٧ج - الغرض بالمعنى الدقيق	= نواة الرسالة
٨ - عبارة الختام ٩ - التوقيع ١٠ - المرفقات	الجزء الختامي = نهاية الرسالة

ينتج عن ذلك قالب مركب في بناء النص:



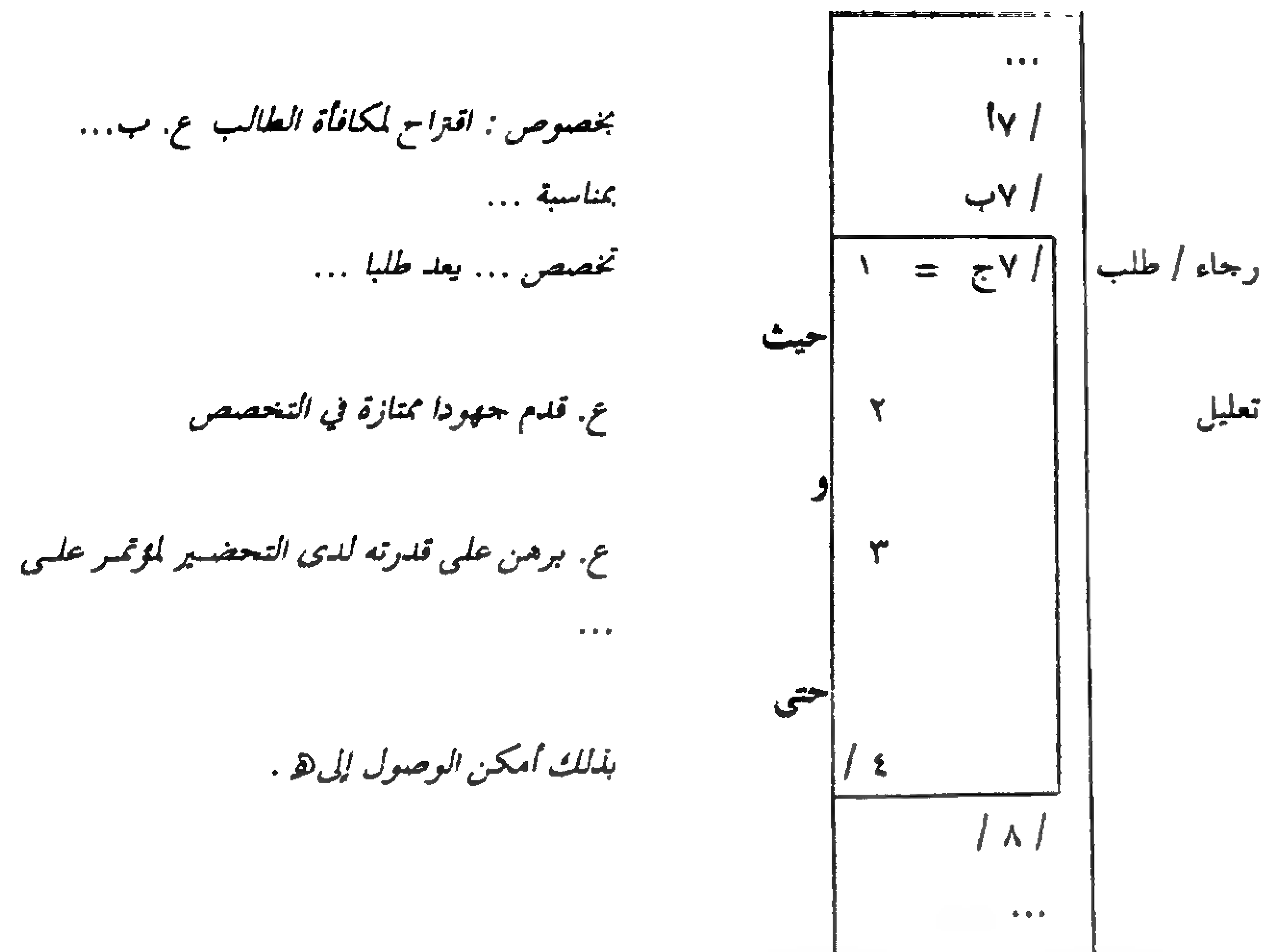
شكل رقم ٣١. قالب بناء نص " طلب الوظيفة ".

وفي شكل خطي : تعاقب النص



شكل رقم ٣٢.

ما يمكن مقارنته بذلك مباشرة في بنائه الأساسي هو عينة نص "اقتراح المكافأة"؛ ونقصر عرضنا من أجل ذلك على جزء النواة في هذا النموذج النصي.



شكل رقم ٣٣. بناء النص "اقتراح المكافأة".

يتقلص إطار التغير عن طريق إدخال النموذج الأساسي المقصدي إلى نموذج النص المكتوب، لكنه لا يلغى. فإطار الرسالة يكون إلزاميا بهذا التتابع للعناصر؛ لكن تغير نموذج **الرجاء** ـــ **التعليل** يبقى محافظا عليه. ويمكن أيضا تقسيم/ ٣ / أو / ٤ / إلى جزء افتتاحي وجزء ختامي في الرسالة؛ أما/ ٨/ فيتضمن فضلا عن ذلك في العادة نوعا من الإجمال لما في / ٧ /.

يمكن الإشارة إلى بعض بدائل التعاقب:

لقد تبين الآن من الاتصال العملي أن نموذج التعاقب في (شكل رقم ٣٣) يمكن أن ينظر إليه بوصفه **قالب البناء النصي** المفضل عادة في عينات النص المنتظمة هنا. **إذ إن مجال** حركة التغير **يعد ـــ قياسا إلى جميع النصوص** المكتوبة ـــ كبيرا نسبيا. **ويشمل هذا المجال**

بشكل خاص مكونات نواة الرسالة (خاصة مكون ـــ **التعليـــل** ووضعه المكاني). أيضا الرسائل الخاصة تتبع جزئيا هذا العمود البنائي الشامل للنصوص؛ لكنه توجد في هذه الفئة من عينات النص زيادة على ذلك إمكانات تغير أخرى تعود بشكل خاص إلى مرحلة الصياغة.

/٥/	/٥/	/٥/	/٥/
/٦/	/٦/	/٦/	/٦/
/أ٧/	/أ٧/	/أ٧/	/أ٧/
/٧ب = ٢	/٧ب = ١	/٧ب/	(/٧ب/)
/٧ج ٣	/٧ج ٢	/٧ج = ١	/٧ج = ١
٤	٣	٢	٢
/١	/٤	/٣	—
/٨/	/٨/	/٨ /٤	(/٨/)(*)
/٩/	/٩/	/٩/	/٩/
/١٠/	/١٠/	/١٠/	(/١٠/)

شكل رقم ٣٤.

(٣-٣-٢٣-٥) الجوانب الاستراتيجية في صياغة النص

تهدف هذه المرحلة من الاستراتيجية في إنتاج النص إلى صناعة النص الفعلية بمساعدة وسائل لغوية في لغة معينة (قارن: ٥-١٤-٣). تحتل مركز الاهتمام في ذلك مسألة توزيع الصيغ **اللغوية** على النصوص (القضايا المختارة في تنظيمها التعاقبي)، للوصول بشكل مثالي إلى هدف الكاتب.

(*) الأقواس في المكونات الجزئية تدل على وحدات البناء الاختيارية.

يجب أن يفرق في مرحلة الصياغة بين نشاطين أساسيين للكتاب: من جهة "يصنع هو ... بذلك **نصا أو جزء من نص**، من جهة أخرى يشكل بذلك شيئا بطريقة انتقائية معينة، فهو يكون في النص وبه فهما معينا للشيء" (جوليش/ كوتشي ١٩٨٧م، ٢٠٧).

عند **تشكيل النص** يتعلق الأمر بكون الكاتب ـــ على أساس فهمه الخاص للشيء ـــ يقدم إلى المتلقي عرض نص لغوي، يمكن القارئ من فهم قصد الكاتب في عملية إعادة بناء إيجابية (انظر: أنتوس ١٩٨٢م، ١١٨). فعمليات الصياغة التي يتوجب إنجازها في ذلك لا تشكل إتمام عمل بسيط من القوانين القواعدية على كافة المستويات الهرمية المختلفة (حيث تتكفل قواعد معجمية محددة عند ذلك بملء أبنية الأطر النحوية)، بل عملية معقدة، تنشط فيها الأبنية الأولية القواعدية والوحدات المعجمية في الوقت نفسه وتلحق على شكل كتل بوحدات نصية كبرى؛ يوضح هذا ضمن غيره سبب إمكان قطع بناء مبدوء به سلفا أثناء عملية الكتابة نفسها، ووضعه من جديد، أو حتى تعديله.

للصياغة الأنسب وعلى وجه الخصوص الأكثر فعالية تكون عدا عمليات التشكيل المذكورة ـ خصوصا الموجهة إلى وحدات الجملة ـ **عمليات صناعة النـــص** ذات أهمية كبرى.(١) وفي ذلك يتعلق الأمر "بجهود تفاعلية" محددة (جوليش / كوتشي ١٩٨٧م، ٢٠٤) توجه إلى كليات النص. تساعد هذه الأحداث في صناعة النص تشكيل النص القائم على الإنجاز النظري، حيث يهيأ كامل النص بمساعدتها لغويا لدرجة يمكن معها أن يضمن فهم صحيح وسريع لدى الشريك بواسطة مجموعة إضافية من أحداث النص وهي: المدخل الاستعراضي لموضوع النص وشرحه وتحديده بدقة وإكماله وإبراز

(١) حول ذلك بشكل خاص جوليش / كوتشي ١٩٨٦م، ٢٠٥؛ "أحداث صناعة النص" تناسب تقريبا "الأفعال الكلامية المنظمة للخطاب" لدى فوندرليش (١٩٧٦م، ٣٣٠)، و "الأفعال الكلامية وراء الاتصالية" لدى ماير ـــ هيرمن (١٩٧٨)، و "الأحداث المنظمة للنص" لدى أنتوس ١٩٨٢م، ٦٣ .

الهام بواسطة وسائل مختلفة وتوضيح أوضاع معينة عن طريق وضع العبارات البديلة لبعض أجزاء النص وتثبيت السياقات المعروضة سلفا بواسطة أحداث ـــ موجزة ...

بالنسبة إلى كلا النشاطين الأساسيين للكاتب عند الصياغة، تؤدي **نمـــاذج الصياغة النمطية** من مختلف الأنواع دورا أكبر بكثير مما يتوقع إلى الآن (انظر: هاينه مـن ١٩٨٤م، ٣٥). وبناء على أبحاث نفسية يجوز الانطلاق من أن قدرة الفرد على تأليف مناسب للنصوص المكتوبة تتزايد بالدرجة التي تمكن الكاتب عند بلوغها من تنشيط نماذج صياغة معقدة، وجعلها مثمرة لمهمة تكوين النص لديه. إنه بالتأكيد ليس صدفة أن قدرة الصياغة لدى المتواصلين تتحسن بشكل ثابت بعد قراءة الأدب الراقي لغويا (!) ـ جانب ينبغي أن يفهم بوصفه تحديا ثقافيا سياسيا.

ويجب في كل حال أن تلغى التحفظات المنتشرة عن نماذج التكوين اللغوية ولو جزئيا على الأقل، لأنها ـ إذا طبقت بشكل معقول ومتحفظ ـ تشكل مساعدة هامة للكاتب في إنتاج النص المناسب. أيضا عند الاستخدام المتكرر نسبيا لمثل هـذه النمـاذج في الصياغة (ليست العبارات الفارغة !) تبقى للكاتب فرصة كافية، ليثبت إبداعه في التعامل مع اللغة.

نادرا فقط تمرر النصوص المكتوبة بعد الانتهاء من عمليات صناعة النص الأولية دون تمحيص؛ في العادة "تعالج" باستمرار، أي تعاد صياغتها، وتفحص، ما إذا أمكن أن يوجد بدلا من "التأليف الأول" صياغة أفضل لأجزاء النص المفردة وأكثر مناسبة لقضية فهم النص. في هذه "العمليات لإعادة الصياغة" (أنتوس ١٩٨٤م، ١٧٤) يتعلق الأمر بشكل خاص بدقة العبارة والصياغات الصائبة، "صائبة" على وجه الخصوص ضمن جانب الاستراتيجية المتبعة في النص. في ذلك يجب أن ينجز غالبا عمل لغوي بالمليمتر في اختيار الكلمات، بل وأيضا في صناعة العلاقات النحوية المطابقة، وعند توضيح الروابط و"انسياب" النص بشكل عام. ليس آخرا تنشأ بسبب هذه الصعوبات دائما أيضا "رهبة واضحة من الصياغة الكتابية" (مولر Möller ١٩٨٧م، ٥٧٣).

في الختام سنحاول هنا الإشارة إلى عدة بدائل صياغيـــة (قارن: ٥-١٤-٣)، تؤدي دورا في النصوص ذات البناء الأساسي المقصدي **الرجاء + التعليل**. فكل أجزاء النص التي تم تعبيرها بدرجة عالية بسبب ارتباطها القوي بالنموذج، لاتسبب للكاتب عادة إلا القليل من الصعوبات.

لكنه يجب عليه أن يفكر، كيف يشكل الخطاب اعتمادا على كل علاقة اجتماعية بالشريك: *زميلي العزيز! سيدي الدكتور المحترم! حبيبي رولف! أنت!* ...

يمكن في الوقت نفسه أن يصاغ المدخل بشكل متغير جدا. هنا تعرف المتغيرات المحددة في الإجراءات في العادة سلفا، مثلا في خطة التقرب: */ مأزال أعرفك جيدا بوصفك الأستاذ القديم ل"س" .../ مازلت أذكركم جيدا بوصفكم .../ / لدي... مشكلة. لكني أعرف بالتأكيد، أنه يمكنكم مساعدتي ... /*. يمكن للمدخل أيضا أن يطبع بطابع عاطفي أقوى: */ الأحوال عندي الآن سيئة. فيما إذا كنتم تفهمونني، عندما أتوجه إليكم في حاجتي الماسة ؟.../*

صياغة **الرجاء** نفسها بصورة خاصة لها دون شك أثر كبير على نجاح أو فشل الحدث الكتابي. يمكن أن يتعلق الأمر بسؤال متحفظ */ فيما لو كان ممكنا بالنسبة إليك.../* أو بتوكيد ملح للغرض: */ أنا بحاجة أكيدة إلى مساعدتك ! / / أنا أعتمد تماما عليك! ساعدني أرجوك.../*. ومن البدائل الصياغية التي تعد محايدة أكثر يوجد: */ أطلب منك / منكم "س". /* في الكتابات الرسمية تفضل عادة قائمة معينة لأساليب اللباقة */ سمحت لنفسي بالسؤال، فيما... / / أرجوكم أن تسعوا بأن... / / أرجوكم غاية الرجاء، عاجلا...*

جزء النواة في أنماط النص المدرجة هنا تشكل دون شك مكون **التعليـــل**؛ حيث ينبغي أن تبلغ المتلقي التحفيز المناسب لإنجاز الحدث المرغوب لدى الكاتب. وحسب قوة إقناع العرض لسياق التعليل **يمكن** أن يؤثر في رد فعل المتلقي بشكل حاسم. أيضا لهذه

المرحلة من تكوين النص وصياغته يمكن تسخير ـ حسب السياق ـ نماذج صياغة مختلفة : */موخرا حدث في "س" التالي... لذلك.../* [1]*/ هل سمعت عن "س" ؟ الآن لا أعرف ما أعمل. هل تستطيع مساعدتي ؟ /* في الكتابات الرسمية توجد في الغالب بالمقابل صياغات مثل */التعليل غرضي أسرد ... / "س" ضروري، لأن .../* صياغات الخاتمة تتناغم كثيرا مع صياغات المقدمة ، لكن مع الفرق في أن هنا توجد غالبا اختصارات بوصفها أفعالا هامة لصناعة النص : */كل ذلك جعلني .../ / هذا السبب جعلني أسمح لنفسي بأن أقدم هذا الرجاء .../* فضلا عن ذلك توجد أيضا صياغات كثيرة ، تعبر عن توقعات الكاتب فيما يخص رد فعل المتلقي : */آمل أن تجدوا سريعا وقتا ل "س" .!/ / من خلال هذه الأسباب أرجو منكم مرة أخرى مساعدة سريعة ! /*

عبارة التحية (الاختيارية) تجد في الخطاب ما يناسبها : */ مع تحيات ودية ! / المخلص / / أيام خريف جميلة !/ / إلى اللقاء !/ ...*

(٤-٢٣-٥) إنتاج النص على أساس النماذج الاستراتيجية المركبة

تشكل فئات النص الاتصالي المكتوب بؤرة الاهتمام في هذا الباب ، وهي الفئات التي نشأت لتأليفها في مسيرة التطور التاريخي نماذج أساسية ثابتة نسبيا في تكوين النص ؛ [2] لأنه بهذه الطريقة يقلص المجال الاستراتيجي لتكوين النص ، فإننا نركز هنا على التعريف بالنتائج المميزة لعمليات بناء النص ، على أساس نموذج أساسي نمطي بنائي.

---

(١) إمكانات تحقيق سياق التعليل بمساعدة مؤشرات لغوية (لأن، إذ، حينئذ، لذلك، من أجل ذلك، يعني ـ بالرغم، مع أن / وإن، لكن بالرغم من ذلك ـــ بذلك، لكي) يوضحها روزنجرين ١٩٨٦م، ١٨١.

(٢) موتش / باش (١٩٨٧م، ١٨) يتحدثان في هذا السياق عن "أحداث لغوية...، **تظهر** إنشاء نص خاص" ؛ فانديك (١٩٨٠م، ١٢٨) **يسمي** "مثل هذه الأبنية الشمولية، التي تميز نمطا نصيا، ... الأبنية **الشاملة**"، **أما سانديك (١٩٨٦م، ١٧٣) فتسمي** هذه الأبنية الهيكلية "نماذج النص".

من العدد الكبير لفئات النص الواردة تحت هذا الجانب نختار مجموعة أنماط من نصوص إيصال المعلومة مع أبنيتها الأساسية التي تكون ذات أهمية بالغة للاتصال العملي ؛ في حين تبقى مسائل توليف هذه النماذج البنائية مع أنماط بنائية أخرى مهملة في هذا السياق.

(١-٤-٢٣-٥) إيصال المعلومات واستراتيجية النص

من متطلبات كل حدث معلومة حقيقة أن المتكلم لديه شيء يقوله إلى شريك ، إذن شيء يكون هاما بالنسبة إليه و / أو جديدا ، ليخبره به. تقارير عامة مثل : *المرج أخضر أو البحر يتكون من ماء* لا يمكن لذلك أن تحقق معيارا أساسيا **للمعلوماتية** ، ونتيجة لذلك لا تصلح أيضا بمعنى النصوص ، إلا إذا نظمت هذه الحقائق الظاهرة (بالنسبة إلى المتلقي) في سياقات جديدة (حول ذلك دي بوجراند / دريسلر ١٩٨١م ، ١١). من أجل هذا توجد مهمة استراتيجية أولى للكاتب تتمثل في أن يقوم ـــ دائما ضمن إطار الهدف الأعلى ومقصد النص الخاص ـــ بمثل هذا الاختيار من مجموعة الأوضاع الممكنة للواقع ، حتى يمكن أن يسبب عن طريق ذلك الأثر الأكبر الممكن لدى المتلقي.

ما يشكل ثنائية هامة لقضايا بناء النص نفسها هو التالي :

١ - قرار الكاتب ، أي هذه الأوضاع تعد مهمة فيما يخص الوصول إلى الهدف ، وأيها بالتالي ينبغي أن يشكل معلومات النواة (أي موضوع النص بالعرف المعتاد = م ـــ ن) ، إذ يتم من هنا توجيه توزيع المعلومات وتكوين شبكتها ؛

٢ - قرار الكاتب الاستراتيجي المحتمل لنموذج استراتيجية معقد ومعد للتفعيل.

يكفي في هذا السياق أن يشار عرضا إلى عملية القرار المذكورة أولا ؛ ففي ذلك **يتعلق الأمر ـــ كما وضح أعلاه من قبل ـــ بتحديد عدد المعلومات** ومضمونها ، التي **يرى الكاتب أهميتها بالنظر إلى شروط كل شريك في سياق معين** ، ليضمن نجاح نقل

المعلومة (أهمية الموضوع). بذلك تحدد أيضا الدرجة التي تظهر فيها بما يخدم الغرض في حالة ملموسة عملية توسيع موضوع النص. (ماذا يجب أن يوضح بشكل مفصل، وماذا يمكن أن يترك بالنظر إلى أنساق المعرفة لدى المتلقي ؟).

على أساس هذه العمليات في الاختيار توجد مجموعة معينة من أحداث الإنجاز النظري (وهي ماهية عمليات المعلومات المخطط لها) بوصفها منطلقا لبناء النص: ح إن ١ + ح إن ٢ + ح إن ٣ + ح إن ٤ .../ حيث ينبغي أن يرمز ح إن ٢ هنا إلى م ـ ن = ن. وفيما يأتي نستبدل بهذه الرمزية رموزا من الحروف: أ + ن + ج + د ...

لتعاقب هذه الأحداث الجزئية من الإنجاز النظري، ولربطها ودمجها في كليات النص، يوجد (في حالة عدد الوحدات الأساسية الأربع المفترضة هنا) نظريا ١٢٠ إمكان توليف. لكنه في واقع الاتصال يقلص هنا العدد الكبير من إطار التغير إلى أنماط أساسية قليلة. وفي ذلك يجعل المسؤول — عدا عن قابلية التجانس للوحدات المفردة — على الأقل أيضا مبدأ عام في التنظيم: عملية **التكوين** المذكورة أعلاه سلفا في إيصال معلومات النصوص، **حسب درجة الأهمية لكل من المعلومـات المفـردة**، تعتمد على التفاعل والرصيد العلمي المفترض للشريك. كما ينال التسلسل الإضافي البسيط للمعلومات وأحداث الإنجاز النظري بواسطة ذلك تعاقبا أوليا مفضلا، حيث تكون كل معلومة عن النواة في بداية النص: ن + أ + ج + د...

بالنسبة إلى نشر الأخبار عبر الوسائل الإعلامية يكون مثل هذا التسلسل في الأخبار حسب أهميتها (من وجهة نظر منتج النص) ملزما بشكل أو بآخر، لكنه أيضا في الرسائل الخاصة يعمد كثيرا إلى العمل (حدسيا!) حسب هذا المبدأ في النظام.

لكن موقع القمة لموضوع النص لا يجوز بأي حال أن يبقى ثابتا ؛ أحيانا يستخدم أيضا حدث إنجاز نظري آخر لتحضير القارئ لموضوع النص الفعلي بوصفه مفتتحا للنص (وظيفة إرشاد أو تقديم): ج + ن + أ + د ...

• حيث تكون لدى **الكاتب فضلا** عن ذلك أيضا إمكانات أخرى كثيرة لتغيير التعاقب في **النصوص البسيطة** الموصلة للمعلومات، فإنه ينظر أيضا إلى مبادئ التنظيم المطورة في (٣-٢٣-٥) ذات الدرجة العالية جدا من التغير بوصفها مميزة لهذا النمط الأساسي من إيصال المعلومات المنظّم.

(٢-٤-٢٣-٥) النماذج الاستراتيجية المركبة

عدا عملية تشبيك المعلومات وتثبيت المكونات المساعدة تؤدي أيضا خطوات الإجراءات الاستراتيجية بمعناها الضيق دورا في بناء النصوص الواسعة، خاصة مسألة، فيما إذا كان ينبغي أن يبنى النص على أساس الإجراءات المركبة في صناعة النص أم لا (قارن أيضا: ٣-١٤-٣). يمكن أن ينظر إلى مثل هذه النماذج الاستراتيجية المركبة بوصفها نتيجة لقيم الخبرة لكثير من الأجيال. لذا تشكل القدرة على تنشيط النموذج المناسب في الحالات الاتصالية المعينة مطلبا هاما لتواصل ناجح. كما يعتمد الكاتب على سبيل المثال حدسيا عند تكوين النص على قوالب حكاية عامة، يمكن للقارئ أن يتعرف على تسلسل أحداث الإنجاز النظري المقام حسب هذا القالب البنائي دون صعوبة بوصفه حكاية، ويهيئ موقف الاستقبال لديه تبعا لذلك. تعود هذه النماذج الاستراتيجية المركبة أساسا إلى كليات النص (وبذلك نماذج "شمولية"). وتتسم بصفة التجريد، نموذج عرض لتوزيع المعلومات عبر النص، ولتعاقب أحداث الإنجاز النظري.

هذه **النماذج الإجرائية المركبة** للنصوص الموصلة للمعلومات يمكن أن تصنف بوصفها

١ - **تقسيما تاريخيا** لسلاسل أحداث الإنجاز النظري التي تمثل واقعة عند أخذها بكاملها، **بمعنى تتابع زمني = رواية** ؛

٢ - ربطا لأحداث الإنجاز النظري بالعلامات المفصلة لسمات السياق المكاني للأشياء، انطلاقا من وجهة نظر عليا = **وصف** ؛

٣ - ربطا لوحدات حدث الإنجاز النظري بتعليل الادعاءات المأخوذ بعين الاعتبار، الهادف إلى استنتاجات = **جدل**.

(٣-٤-٢٣-٥) نماذج البناء الروائية

تكون نماذج البناء **الروائية** محصلة لإجراءات أساسية استراتيجية في **الرواية**، مستندة إلى تعاقب منتظم زمنيا من الأحداث التي نود تسميتها **واقعة**.[١]

أ **بعد ذلك** ب

ب **بعد ذلك** ج

ج **بعد ذلك** د ...

ينبغي أن يعبر بذلك في الوقت نفسه عن أن "ب" بيانيا يتطلب وجود "أ"، و "د" سلسلة الحدث "ج" "ب" "أ".

لإلحاق الترتيب في مثل هذه الوقائع من سلاسل الواقعة ندخل ـ اعتمادا على دراسات عن النظرية القصصية ـ مصطلح **الحبكة**. ويلاحظ في ذلك، أن **الحبكة** الواحدة نفسها ـ مثلا حادث مروري، تتكون من عدة وقائع مفردة ـ يمكن أن تشكل في نماذج بنائية مختلفة.

(٦١) **رواية (١)**

أسكن على زاوية شارع شيلر / شارع رايسيكر. صباح اليوم عند الساعة السادسة والنصف وقفت أمام نافذة غرفة النوم، حيث يستطيع المرء

(١) ميشل وغيره ١٩٨٨م، ٥٨ يصفون مفهوم الواقعة بأنه "حدث مركب في وحدانية حدوثه في الطبيعة والمجتمع".

من هناك أن يشرف على تقاطع الشارع. هناك رأيت كيف يقود غلام دراجة هوندا في شارع رايسيكر باتجاه المدينة. أتت من خلفه سيارة جولف. عند التقاطع غيرت الدراجة النارية اتجاهها فجأة، لكي تتمكن بعد من أن تتنحى أمام السيارة إلى اليسار في الشارع الفرعي. وبذلك حدث أن سيارة الجولف اصطدمت بالدراجة من الخلف في الجهة اليسرى، حتى قلبتها وقذفت بسائقها إلى الجهة اليمنى من رصيف المشاة. وبقي بجرح ينزف في الرأس مستلقيا على الرصيف. لم أر أن سائق الدراجة قد أعطى إشارة باليد لتغيير اتجاه سيره.

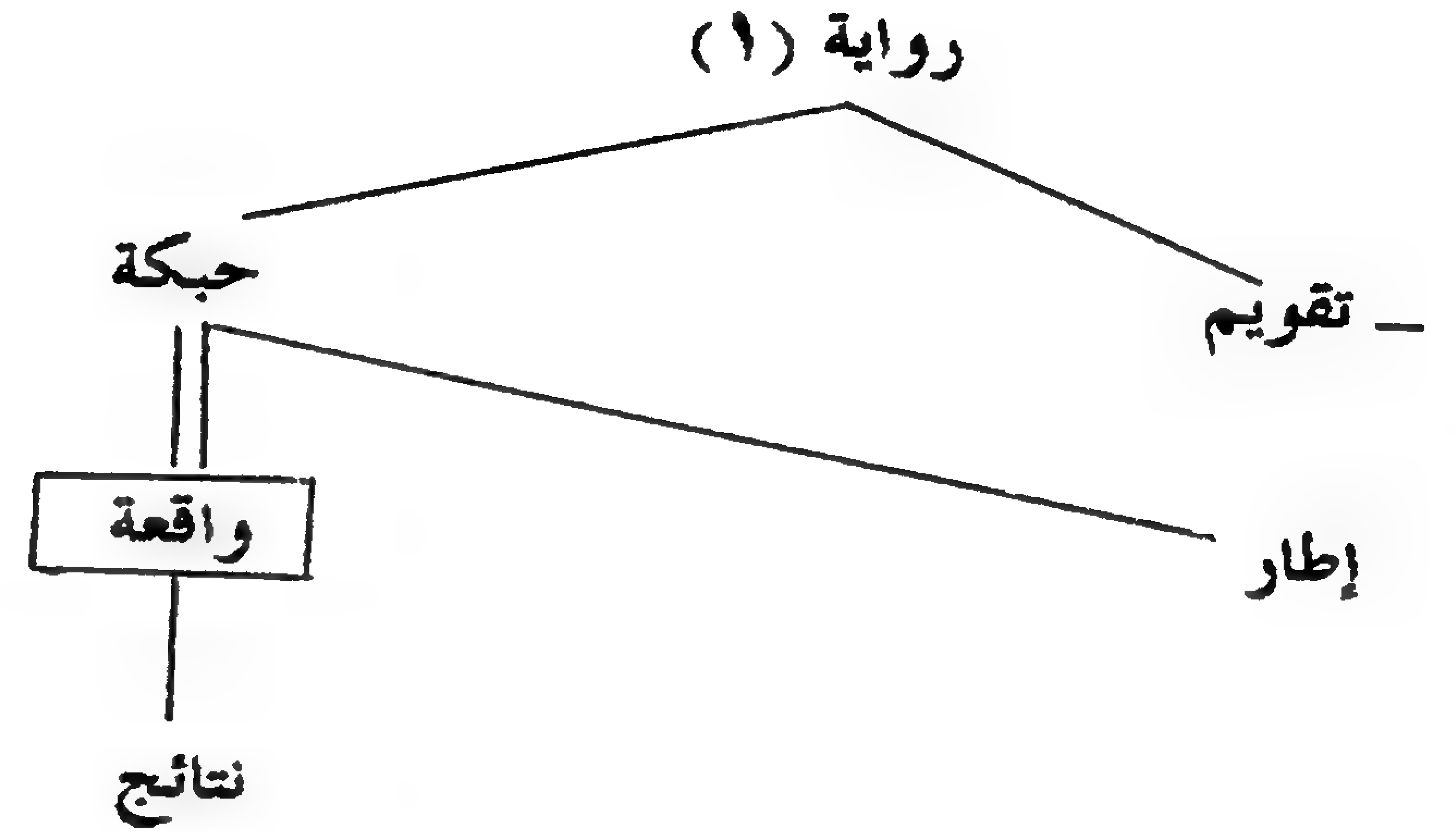
رواية (٢)

لقد بدأ النحس سلفا منذ صباح اليوم. ربما يكون قد صاحبني النحس منذ الصباح. فعندما دخلت إلى الحمام وأنا مازلت مثقلا بالنوم، لأنظف أسناني، لم أستطع فتح الصنبور. وانفعلت بسرعة، لأن أسنان المحبس كانت قد تحجرت حسب رأيي. وعندما أردت أن أدخل إلى الغرفة المجاورة، لأحضر كماشة ـ تعلم، أن لدي في الزاوية دولاب أدوات أعددته لنفسي ـ كان لابد من أن أمر بجانب النافذة. فكرت في الوقت نفسه في فتحها. فجأة وجد في الشارع دوي قوي. قبل أن أتعافى من صدمتي، كان الحادث قد حصل. سائق دراجة نارية لم يعط فيما يبدو عند انحنائه إلى شارع فرعي إشارة، حيث لم ينتبه سائق السيارة إلا متأخرا، ولم يستطع أن يكبح في وقت مناسب. لذلك اصطدم بالدراجة النارية في الجانب. ونتيجة لذلك قذف بسائق الدراجة إلى الرصيف. وقد رأيت بوضوح كيف كان رأسه يدمى بقوة....

العرض **"القائم أكثر على النتيجة"** نسميه **رواية (١) (= إخبار)**، أما "القائم **أكثر على الواقعة" في التعريف بمجريات الأحداث** (سانديك ١٩٨٦م، ١٨٤) فنسميه **رواية (٢) (= قصص).**

(١-٣-٤-٢٣-٥) رواية (١) (أبنية — الخبر)

تشكل رواية (١) النموذج الأساسي لتكوين النص الموصل للمعلومة. فالمكونات التي تصبح هامة في ذلك يمكن إيجازها بيانيا — اعتمادا على نماذج **قصص معالجة بالتفصيل** — كما يأتي:



شكل رقم ٣٥.

يكمن الفرق الأساسي عن **رواية (٢)** في موقف أساسي آخر للكاتب من سلسلة الواقعة التي يتم تشكيلها: يقرر منتج النص تسجيل الأشياء، ويسعى دائما إلى الموضوعية (وبذلك بشكل قابل للتمحيص). ينتج عن ذلك التركيز على غرض العرض — المتجاوز لسلسلة الواقعة — (في المثال المذكور أعلاه قول شاهد في تقرير الحادث)، في الرسم أشير إليه **بالنتائج** وإبراز الخواص، التي تكون لها أهمية حسب رأي الكاتب لمجرى الحدث: فهي تستند إلى كل من **تفصيلات نتائج الحدث** نفسها وكذلك إلى **الإطار** أيضا، والظروف السياقية **للحبكة**.

نعرف ابتعاد الكاتب الذي يصبح واضحا بهذه الطريقة عن سلسلة الواقعة بواسطة رمز — **تقويم**. ينبغي ألا يفهم من ذلك مثلا غياب أي تقويم لدى الكاتب (صيغ تقويم معينة مرتبطة أصلا مع كل واقعة اتصال !)، بل تراجع أو غياب عناصر التقويم الشخصي الواضح. بالطبع يقوم الكاتب أيضا في **رواية (١)** — كما يتضح أيضا من المثال المذكور أعلاه، لكن هذا التقويم يظهر بشكل خاص في اختيار الحقائق وتنظيمها.

تعاقب الوحدات المفردة في نص **الخبر** يتبع في العادة مراحل سلسلة الواقعة الموضحة: (١)

الإطار / أ **بعد ذلك** ب **بعده** ج **بعده** د / + نتائج

لكن حالات الشذوذ أيضا عن "معيار" التوقع هذا ليست نادرة، حيث تجعل **النتائج** على سبيل المثال منطلقا للعرض، أو حتى تدخل في مواضع مختلفة من مجرى الحدث "استرجاع". (مثل هذه الانقطاعات في التتابع التاريخي يجب أيضا أن يدلل عليها لغويا (فيتمرز ١٩٧٧م، ٢٢٣)).

يكون هذا النموذج الاستراتيجي المركب ذا أهمية كبيرة لعملية الكتابة الاتصالية: هنا يجب أن يقدم تقرير بوصفه أساسا لتقدير العمل وتحسينه، وتعد محاضر، كما يخبر بإيجاز عن مجرى الاجتماعات أو المشاورات أو نتائجها (محاضر الوقائع ومحاضر النتائج؛[2] وليس نادرا أن يطلب من تقارير المتفاعلين أو أيضا تقارير الدراسات (تقارير عن نشاط لجان التحري ...) أو الإدلاء بشهادات عن صحة مجريات الأحداث أمام المحكمة أو لدى الشرطة. فكثير من المواطنين يشتركون في عمل تاريخي

(١) رموز الحروف أ، ب، ج، د توجد هنا لتدل على سلاسل الواقعة المتماسكة.

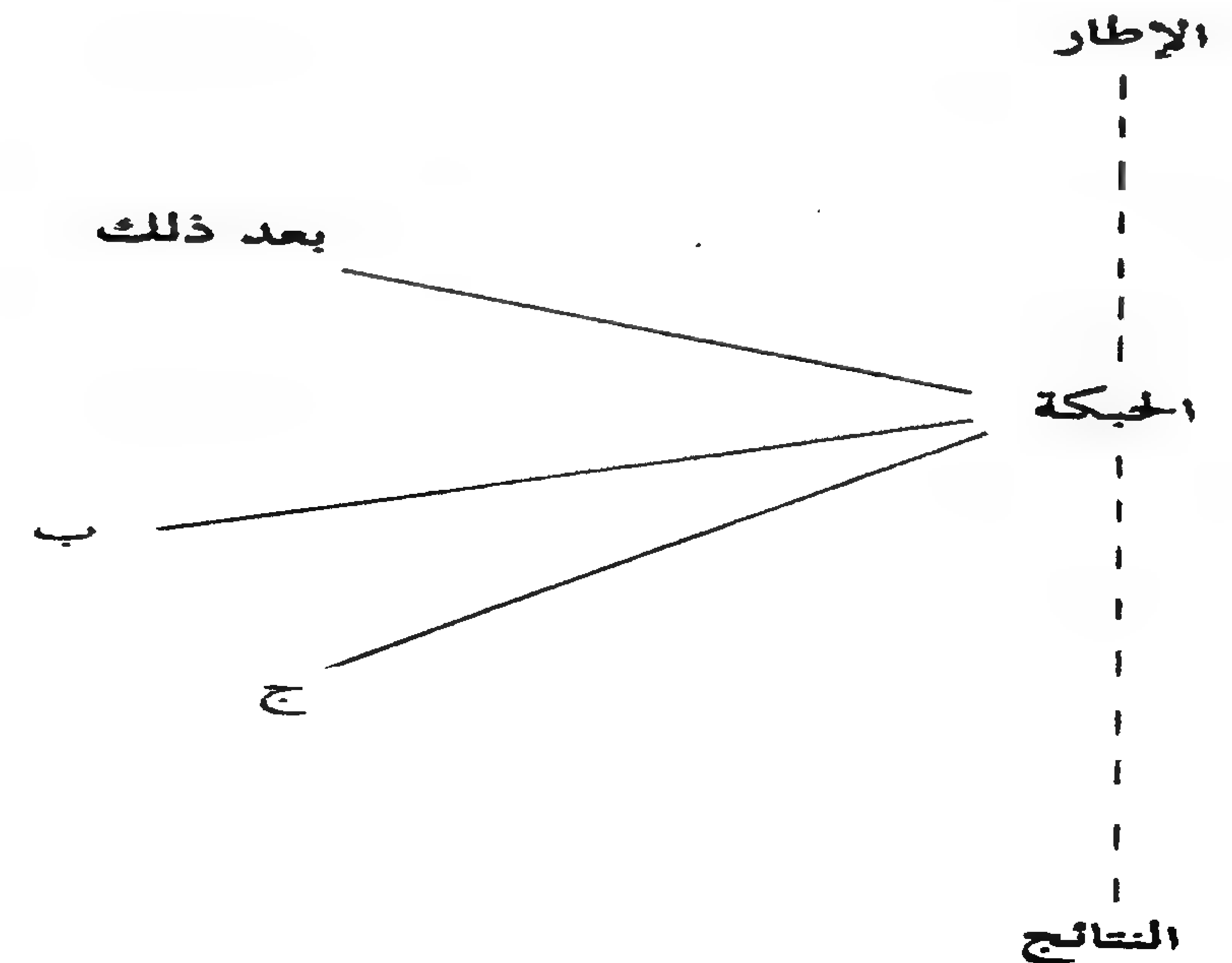
(٢) تظهر المحاضر في العادة الأبنية — الثابتة نسبيا — التالية: ١ — رأس المحضر (**الإطار**) بمعلومات مختصرة عن المكان والتاريخ، نوع النشاط، المشتركين، مدير الاجتماع، بداية النشاط، جدول الأعمال ٢ — عرض مجرى النشاط (في محاضر الوقائع) أو اختصار للقرارات أو النتائج (في محاضر النتائج)/ **الحبكة و النتائج** / ٣ — الجزء الختامي من المحضر يتضمن معلومات عن إنهاء النشاط وتوقيعات من يكتب باسمهم المحضر.

عن بلداتهم ؛ آخرون يكتبون تقارير بوصفهم مراسلين في جرائد محلية عن الندوات (أو المحاضرات أو الحفلات) والوقائع المحلية(مهرجان رياضي، زيارة معرض فني ...) ؛ وأيضا السيرة الذاتية (في الوقت نفسه أحد البدائل من رواية (١)) ؛ تتبع تلك الصيغ من الاتصال المكتوب، التي يجب أن تكون مألوفة لكل متواصل.

تنسب إلى كل أبنية الخبر المذكورة هنا سمة/ م -١ / (ماض). لكننا نلحق بنمط البناء نفسه أيضا مجموعة من النصوص، "تخبر" عن سلاسل أحداث في المستقبل/ م + ١/ : الخطط والبرامج (خطط العمل، خطط الدراسة، برامج التعليم، ...).

توضح هذه اللمحة الموجزة عن مجالات تطبيق رواية (١) أن هذا النموذج المركب يجوز أن ينظر إليه بوصفه أساسا مطلقا للنشاط الكتابي — المؤسساتي على وجه الخصوص — لقطاع عريض من الشعب. مثال عن النمط الفرعي "تقرير الدراسة" يمكن أن يوضح الفرضيات المناقشة أعلاه :

(٦٢)



تقرير

لجنة الحماية من حوادث العمل

موقع عمل العاملين "و." و"ك." فحص يوم الاثنين، الموافق ...، الساعة العاشرة صباحا، دون إشعار مسبق. كلاهما قد اشترك في عمل تجهيز المصعد. لوحات الإقفال المطلوبة كانت مناسبة تماما، حتى إنه لم يمكن أن يتعرض أحد من الخارج إلى الخطر. أيضا اتخذت الترتيبات اللازمة للتأمين ضد سقوط الأحمال. العاملان أنجزا مهماتهما بعناية وبتركيز كامل. لم ينقل الأشخاص مطلقا بمصعد الأحمال. هذه المعلومات تم تأكيدها من قبل "هـ." و"ب.". أشار "و." في ذلك إلى أن ممرات الانزلاق لدى رفع الكفاءة اليومية لاستخدام ورديتين يجب أن تغير أسرع مما عليه الحال إلى الآن. فريق العمل و./ك. عمل في ثلاث سنوات عملا مشتركا دون حادث ...

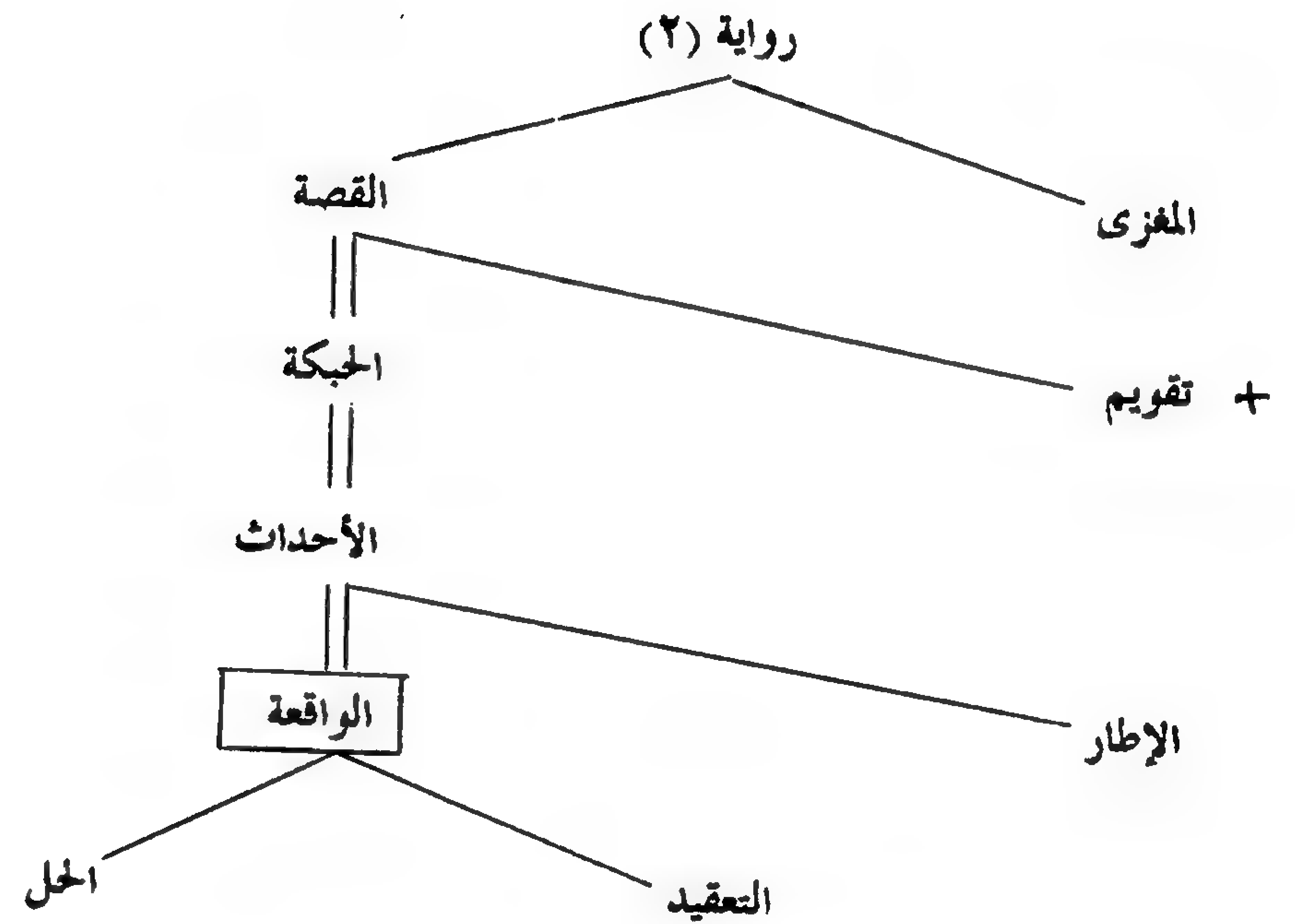
(٢-٣-٤-٢٣-٥) رواية (٢) (أبنية - القصص)

يمكن أن تعاد رواية (٢) إلى نموذج البناء الأساسي نفسه، لكنها تظهر خصوصيات إضافية، وصفت في البحث (ضمن غيرها أيضا في الأبحاث الأدبية) بتفصيل نسبيا[1]، كما صورت جزئيا أيضا في شكل بياني. عرضنا يستند إلى الرسم الشجري المطور لدى فانديك (١٩٨٠م، ١٤٢) في شكل رقم ٣٦ أدناه.

لإيضاح هذا القالب البنائي — الذي يجعل العوامل المشتركة والفروق بين رواية (١) و رواية (٢) تبرز بوضوح — نعود مرة أخرى إلى العرض التقابلي في (٦١)، وننطلق مرة أخرى من الموقف الأساسي لمنتج النص إزاء سلسلة الواقعة المعروضة : يهمه في الأمر التعريف **بمنظور تجربته**، بالطابع الشخصي للوقائع (هذا يتطلب بالطبع

(١) مع غيره جاستهوف ١٩٨٠م أ، جوليش/ جاستهوف ١٩٨٦م، إيهلش ١٩٨٠م.

أيضا تأثر الراوي بالمادة المروية). لذلك لا تكون الغلبة للموضوع في هذا النص (أي التعاقب المجرد للوقائع)، بل يضع منتج النص آراءه وأحاسيسه في مجرى المراحل الجزئية لهذه العمليات في الواجهة بهدف التأثير عاطفيا في المتلقي، وانشراحه نفسيا، وإثارته، ووضعه في حالة ترقب، أو دفعه إلى التأمل. لكنه على أي حال يمكنه من الاطلاع على رأيه في الأشياء (أي الوقائع).



شكل رقم ٣٦.

لذلك ليس بالضرورة أن تكون القصة في مجملها أو في أجزائها موضوعية، وبذلك قابلة للتمحيص؛ فمادة القصة تكون في كثير من الأحيان أقرب إلى الابتكار (قصص — الخيال) أو تنحرف في أجزاء جوهرية عن الأحداث الحقيقية، ليمكن أن تصل بشكل أفضل إلى خلق النشوة لدى المتلقي. أما **التقـــويم (التأكيد** بوضوح على

عناصر التقويم الشخصية) فيصبح لذلك **السـبب الفعلي** لبناء النص. فهو يسبب أولا أنه ليس كل واقعة (إخلاء غرفة أو طلاء سور ...) تكون أهلا للرواية من هذا المنظور، بل فقط تلك التي يكون "لها بريق" شخصي، والتي تنحرف عن معايير التوقع اليومية، وبذلك تقود إلى **تعقيدات**. لكن هذه التعقيدات تحتاج إلى **حـل** وإرخاء الشد.

لذلك يجوز أن يعد التعقيد والحل — يتبع ذلك بالطبع أيضا **الإطار** السياقي — نواة النصوص القصصية. لكن ليس بالضرورة أن تكون **الوقائع** الموصوفة بذلك حتما عائدة إلى أشخاص (العواصف يمكن أن تكون أيضا بوصفها تعاقب وقائع في بعض الظروف قابلة للحكاية)؛ لكنها تتبع إلى جوهر **رواية (٢)**، حيث (تماما حسب مبدأ — **التقـــويم**) يعني الأمر أشخاصا في أي موضع من العرض — في حدث أو عند الحبكة — وأنها تتفاعل بأي طريقة مع الوقائع.

سيكون القارئ المتابع قد لاحظ، أنه في **رواية (٢)** يغيب مكون النتائج (توجيه العرض إلى غرض يقع خارج سلسلة الواقعة)، لأن تعاقب الواقعة نفسه **(الحبكـة/ القصة)** يقع في مركز العرض.

ما يمكن مقارنته **بالنتائج** (حتى وإن لم يكن مساويا له) هو فقط "الغرض" في **رواية (٢)**، هنا يقدم بوصفه **المغــزى**، الذي يكون كما هو معروف وجوده إلزاميا لنصوص قصصية معينة (الخرافة)، لكنه يمكن أن يدخل ضمنيا بوصفه مكونا لكل النصوص **القصصية**، حتى وإن لم يكن بتفسير "المغزى" الضيق، بل بمعنى الإشارة إلى وظيفة أساسية إحساسية في **رواية (٢)**.

في بعض **الأعمال الأسلوبية** (منها سانديك ١٩٨٦م، ١٧٧) يعطى وصف مفصل **للتكوين الخطي في مكون — القصة** (أجزاء النموذج):

نموذج نص القصة

أ أ) إشارة سابقة إلى الأهمية، إشارة موضوعية ؛

ب ب) توجيه المتلقي بواسطة الأشخاص، خلفية القصة، المكان، الزمان ... في علاقة مع سياق الكلام / سياق الاستقبال ؛

ج ج) سلسلة الوقائع ؛

د د) خيوط الوقائع : "الحد الأعلى لتفصيل ذلك الحدث، الذي يتوقف على الراوي"...

هـ هـ) التقويم النهائي والتنظيم ...

حيث يقدم لمرحلة التوجيه، سلسلة الوقائع وخيوطها (في رموزنا **الإطـار**، **التعقيد**، **الحل**) غالبا بوساطة إشارات تقسيم/ "سمات الأحداث"/ (جوليش/ رايبله ١٩٧٥م)، فيمكن إعطاء التعاقب المتوقع **للقصة** مختصرا أيضا كما يأتي :

أ أ) ب ب) **الإطار** *أمس ...*

ج ج) **التعقيد** *... فجأة ...*

د د) **الحل** *... ... هنا ...*

تعاقب الوحدات الأساسية الموضوعة لدينا أ، ب، ج، د لا يمكن أن يعرف لهذا السبب بوصفه تتابعا تاريخيا بسيطا بالرابط **بعد ذلك**، بل يحتاج إلى تعليم إضافي تقويمي، يجعل **التعقيد** (= هـ) و**الحل** (= هـ هـ) ـ بمعنى وضع الشد النفسي المقصود وإرخائه لدى المتلقي — أكثر وضوحا.(١)

(**الإطار**/ + أ **بعد ذلك** ب (هـ) **بعد ذلك** ج (هـ هـ) **بعـد ذلك** د / + **المغزى**)

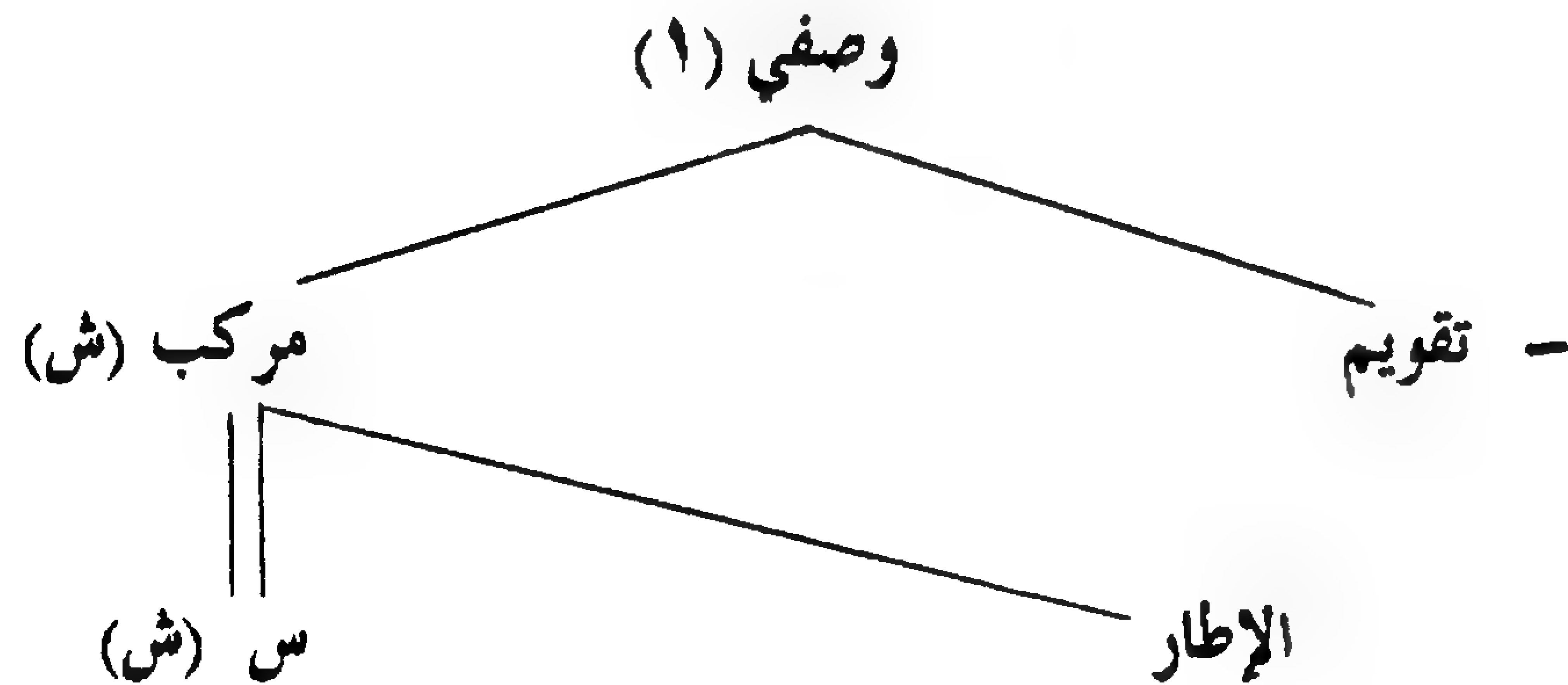
(١) نتائج **القصص** (خاصة **القصص** الأدبية) تتبع كثيرا "قانون التصاعد" ويمكن التعرف **في عرضها على نقطة الذروة** ؛ لكن هذا لا يصح بوصفه سمة إلزامية **للقصص**.

غير أنه **توجد — كما** تبين سلفا في **رواية (١)** — أيضا انحرافات عن هذا التسلسل الأساسي، خاصة في أنماط — **القصص** الأدبية.

يكون هذا النمط البنائي المشحون بالعاطفة مميزا في الدرجة الأولى للاتصال المنطوق وإعادة التجارب في اليوميات والرسائل، أي في كل مكان، يتعلق الأمر فيه بإيصال المعلومات "الخاصة" ذات الطابع الشخصي. بينما لا تلعب **رواية (٢)** في التعامل المؤسساتي بوصفها مهمة كتابية فعالة إلا دورا ثانويا : القصص اليومية والنكت والطرائف كلها معتمدة على الاتصال المنطوق بشكل كبير، أما كل الأشكال الأخرى — الكتابية — **للقصص** (الحكايات البوليسية والقصص القصيرة والروايات ...)، فإن "متوسط الكتاب" في العادة لا يشتغلون بها إلا متلقين.

(٤-٤-٢٣-٥) نماذج البناء الوصفية

يسمح النموذج الأساسي المطور في **الروايـة** الآن أيضا بالتعريف قياسا على ذلك بنماذج بناء مركبة أخرى. لذلك يتلاءم الشكل الاتي مع **الوصـف** في الإدراك اللغوي للحياة اليومية :



شكل رقم ٣٧.

في مركز العرض — المبين مرة أخرى بسمة/— **تقويم**/— **المعلوماتي لا تظهر هنا** سلاسل الأحداث، بل مركبات من الأشياء (= ش)، التي تفهم سماتها (= س) نسقيا وبالتفصيل وتشكل لغويا من منظور أعلى — مختار من الكاتب، متناسبا مع تلك المهمة — (س (ش)).(1) مما يمكن هنا إكماله، أن الكاتب يسعى إلى جعل الشيء متصورا للقارئ في شكله ووضعه ووظيفته؛ لذلك تكون أيضا المعلومات الدقيقة عن علاقات الحجم والشكل والوضع للأجزاء المفردة في الشيء وكذلك العلاقات الدقيقة للأجزاء المراد وصفها ذات أهمية كبيرة. كل **وصف** "يوضح" بهذا المعنى، ويمكن أن يوصف بشكل مجازي على أنه "رمز بالوسائل اللغوية".(2)

يمكن أن يتنوع موقف التقدير المنهجي **للوصف**: يمكن أن يحدد الدارس أولا سمات هامة للشيء بكامله (الشكل، اللون، الحجم، الوظيفة)، ليمكن التوجه من بعد للأجزاء الفرعية؛ لكنه يستطيع أيضا أن ينطلق من الأجزاء ويقوم بإضافتها بشكل — دائما بمراعاة قضايا الاستنتاج لدى المتلقي — تتكون به صورة واضحة للكل في الشيء المدروس؛ أو حتى — وهذا يصح أن يكون خدعة فنية خاصة — يقوم المؤلف بحل تجاور الأجزاء المفردة أو عناصر الأشياء والأحوال في تسلسل تتابعي، ويترك المتلقي عن طريق دراسة الصناعة أو الوظيفة يدرك الأجزاء المفردة للكل. لكنه على كل حال يبقى من المهم أن الكاتب يلتزم بمبدأ التنظيم الذي تم اختياره مرة وإدخاله في نسق — منطقي (هاينه من ١٩٧٩م، ٢٨٠).

بالنسبة إلى **تعاقب** وحدات القاعدة الموضوعة لدينا أ، ب، ج، د لا يمكن من أجل ذلك وضع "معيار" واحد، لذا نعرض البديلين الرئيسين بجانب بعضهما البعض:

---

(١) شميت وغيره يعرفون **الوصف** بأنه "عرض متفق مع الموضوعية لكائن حي، شيء جماد، لحدث أو حالة، تفهم بوصفها عنصرا في فئة من العمليات بسمات ثابتة موافقة". (١٩٨١م، ٩١).

(٢) هاينه من ١٩٧٩م، ٢٧٨.عند دراسة الأشياء التي يصعب الإلمام بها يستحسن أن تكمل "**الرموز اللغوية بواسطة وسائل غير** لغوية (رسومات، صور...)، للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الوضوح.

(س ش) أ و (س أ ش) ب و (س أ ش) ج و (س أ ش) د

حيث: **س ش** = سمات الشيء

س أ ش = سمات أجزاء الشيء

(س أ ش) ب و (س أ ش) ج و (س أ ش) د و (س ش) أ

في واقع الاتصال العملي لا يطلب من شركاء الاتصال القيام بمهمات كتابية وصفية إلا بين وقت وآخر: يُفكر مثلا في وصف الأدوات والأبنية وكذلك المواد، بل وأيضا في أجزاء الوصف في إطار إعلان عن مفقودات.

مما يجدر ذكره حقيقة أن الوصف يعمد إليه فقط في الحالات الاستثنائية بوصفه إجراء أوليا لإيصال المعلومات: يظهر عادة بشكل خاص مرتبطا **بالإخبار** (أيضا مع **القصص**)، لكن التقسيم أيضا إلى نصوص **توجيه** (مثلا بالارتباط مع **الرجاء**) معتاد تماما. ومن أمثلة النص **الوصفي** السائد توجد هنا معلومة تقنية:

(٦٣)

سفينة ـ رو ـ رو" بجوتر ماشرو"

سفن ـ رو ـ رو هذا الجيل من السفن الذي يبنى في بولندا منذ سنة ١٩٧٦م تعد من أكبر تجهيزات الأسطول السوفياتي. فهي صالحة لكل أنواع النقل للبضائع في حاويات، على ناقلات أو شاحنات. يوجد للحمولات الكبيرة والثقيلة متسع كما يوجد للسيارات والآليات المتحركة. تملك هذه ... السفينة نسق شحن أفقي. هذا يعني أن المرء يستطيع أن يسير بالسيارة على كل الأدوار الخمسة، لأنها مرتبطة بعضها ببعض برصيف ثابت. في مؤخرة سفينة ـ رو ـ رو يوجد رصيف ***خلفي بزاوية قابلة للطي****. فوق تلك الزاوية تسير الحمولة المتحركة إلى داخل السفينة.* ***لتتمكن من نقل ٢٣٠ سيارة*** *يوجد تحت الدور الرئيس كراج سيارات*

يدخل إليه بقوة الضغط المائي. في كامل أعمال الشحن والتفريغ لا تحتاج إلى وسائل مساعدة من الميناء. تستمر أعمال الشحن والتفريغ في السفن من هذا النوع يوما واحدا فقط. عند الإبحار بحاويات فقط يكون حمل ٧٧٢ من مثل هذه الحاويات، منها ٦٠ حاوية ثلاجة ممكنا. عند ذلك توضع هذه الحاويات في الدور العلوي في ثلاث طبقات بعضها فوق بعض. تولد القوة الدافعة لهذه السفن بواسطة محركي ديزل بجهد ١٥٣٠٠ كيلووات، وتصل السرعة الممكنة إلى ٢٠ عقدة.

بيانات تقنية:

سنة الصنع: ١٩٨٢

الطول بكل شيء: ٩٠، ١٨١ م

الميناء الموطن: لينينجراد

العرض: ٢، ٢٨ م

العمق: ٦٤، ٩ م

طاقة الشحن: ٩٤٠٠ طن

أحمال التسجيل الكلية: ١٢٧١٨ طنا

أحمال التسجيل الصافية: ٥٦١٧ طنا

يشكل نمط البناء الذي يجب أن يعرف من وجهة نظر التقدير الاستراتيجي على أنه وصفي مشكلة خاصة، وكان يجب أن يوضع من ناحية نتيجة البناء وحتى واقعة النصوص المعدة للتشكيل في الهامش (لأن تعاقب الأحداث يكون أساسا لذلك).

لتوضيح هذه الخصوصية ننطلق مرة أخرى من نصين مثالين:

(٦٤)

رواية (١)

بالأمس صنعت شبكة خيوط. وقد أحضرت بواسطة السلم من الرف الأعلى في الدولاب لفة خيوط الشبكة. على تقسيمات طاولة مكتبي قست ثلاثة أمتار وقطعت الخيط بالسكين الجانبي. ثم ربطت طرفيه بمسافة ٥ سم تقريبا من الخارج بخيط عازل. أخذت المقص وقطعت الغلاف والخيوط الباقية، حتى إنه لم يبق يرى إلا نهايتا الشريطين المعزولين ...

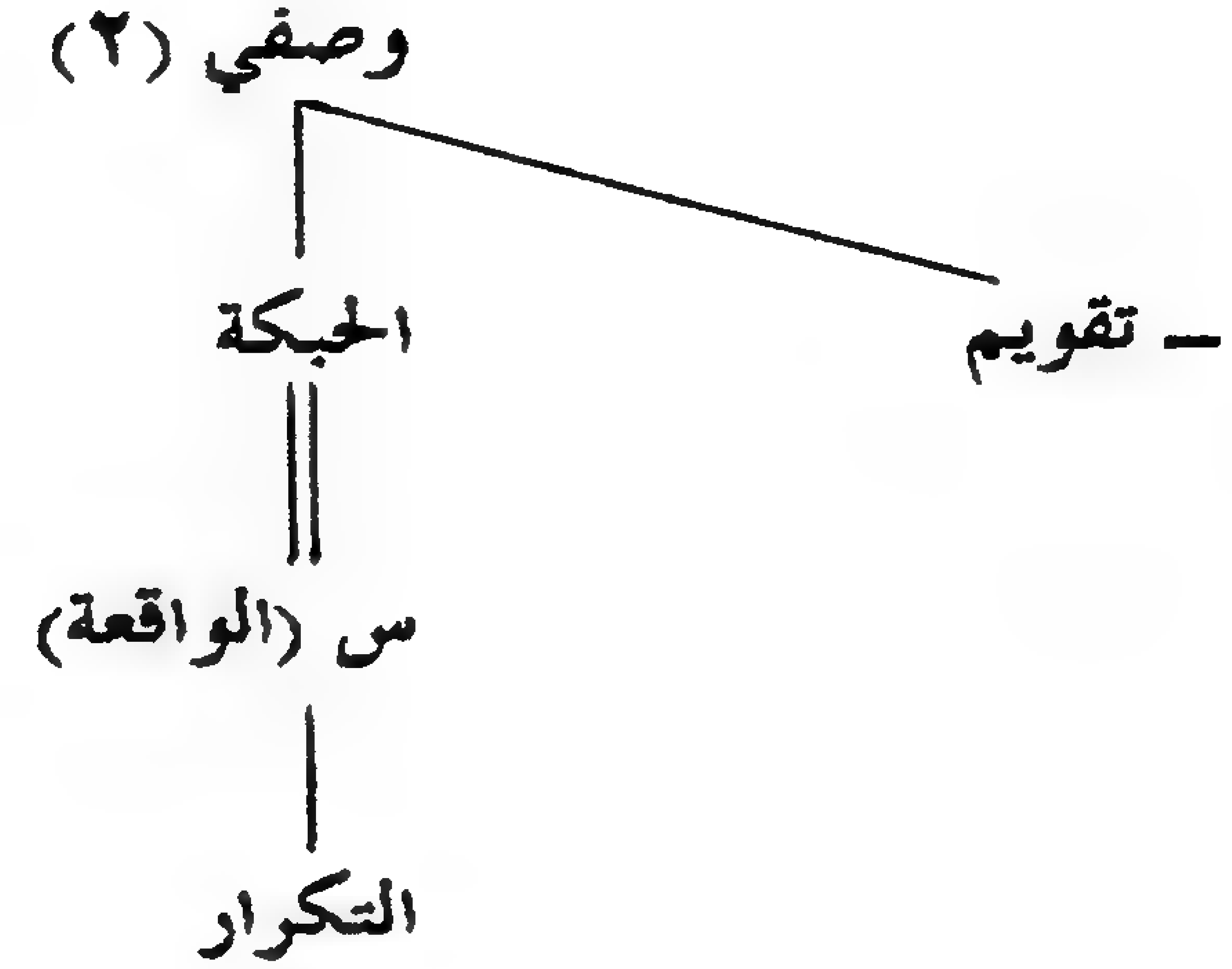
وصف (٢)

يجب إحضار بكرة خيوط الشبكة من المخزن. تقطع بالطول المطلوب، وتربط عند نهايتيها بخيط عازل، تقريبا ٥ سم عن موضعي القطع. أخيرا يقطع الغلاف والخيوط الزائدة بالمقص، حتى لا يبقى يرى إلا نهايتا الشريطين المعزولين...

يظهر هذا التقابل أن مجرى العملية في (١) **مخبر** يشكل بوصفه **تقريرا** (= **رواية (١)**) عن حادثة معينة (بهذه الطريقة لمرة واحدة)، تؤدي فيها العوامل السياقية أيضا (**الإطار**) دورا خاصا: عند الإعادة الممكنة لهذا التعاقب من الأحداث تنشأ بالضرورة ظروف أخرى.

خلافا لذلك يركز العرض في (٢) ـ مماثلا له في حالة تكوين/ ـــ **تقويم**/ ـــ على تلك المراحل في العملية، التي لا تتغير في حالة السيادة المتأخرة لتوزيع المهام نفسها، أي التي تظهر سمة قابلية الإعادة (= **التكرار**). ويهم الكاتب أن يدرك كل سمات الجوهر الهامة في العملية المعدة للتعريف (= **س (واقعة)**)، وتشكيلها بالتفصيل، **حتى إن كل** قارئ محتمل (بشرط وجود معارف معينة مسبقة) يستطيع أن

يتحقق دون جهد من تعاقب الأحداث (مثلا تعليمات **استخدام جهاز معين**). في هذه الصيغة من العرض يوصل من أجل ذلك الصورة النمطية **فقط**، **ويجب أن يحجب** كل ما هو مصادف أو خاص بشكل أو بآخر. لذا نسمي هذا النمط من البناء **وصف** (٢).



شكل رقم ٣٨ .

مبدأ التنظيم — كما في **الرواية**، لكن خلافا **للوصف** (١) — ليس نسقيا منطقيا، بل تاريخي.

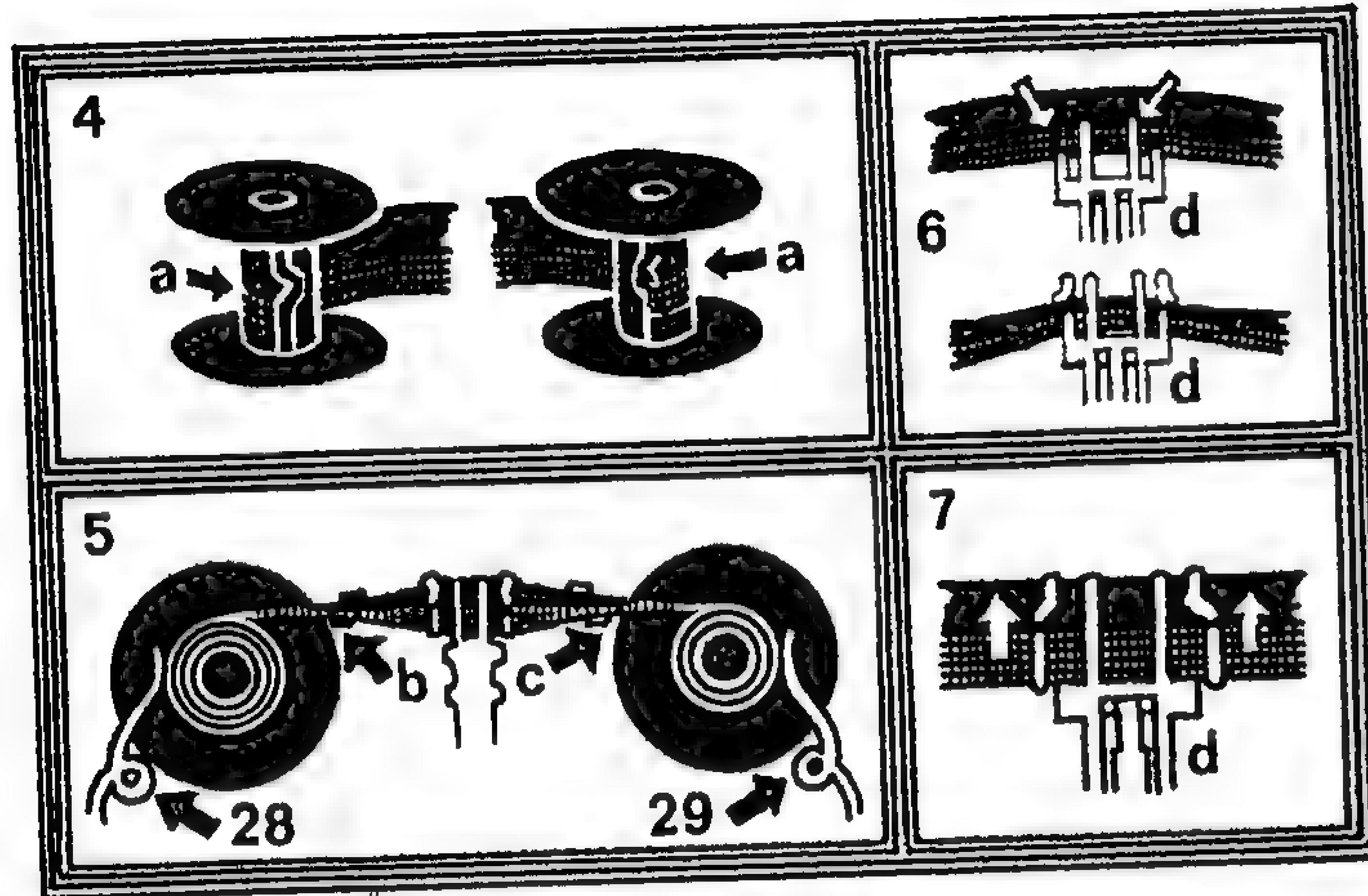
(س) أ **بعد ذلك** (س) ب **بعد ذلك** (س) ج **بعد ذلك** (س) د

التنوع في قالب التعاقب هذا ليس معتادا في هذا النمط من البناء مرة أخرى خلافا **لرواية** (١) و **رواية** (٢)).

في العملية الكتابية للمواطنين لا يؤدي **الوصف** (٢) بالمثل إلا دورا ثانويا: مجالات التطبيق تتحدد في تعليم طريقة التعامل مع أجهزة أو آلات معينة، التحضير للإنتاج، الدعاية لمنتوجات معينة...

مثال نص **للوصف** (٢):

(٦٥)



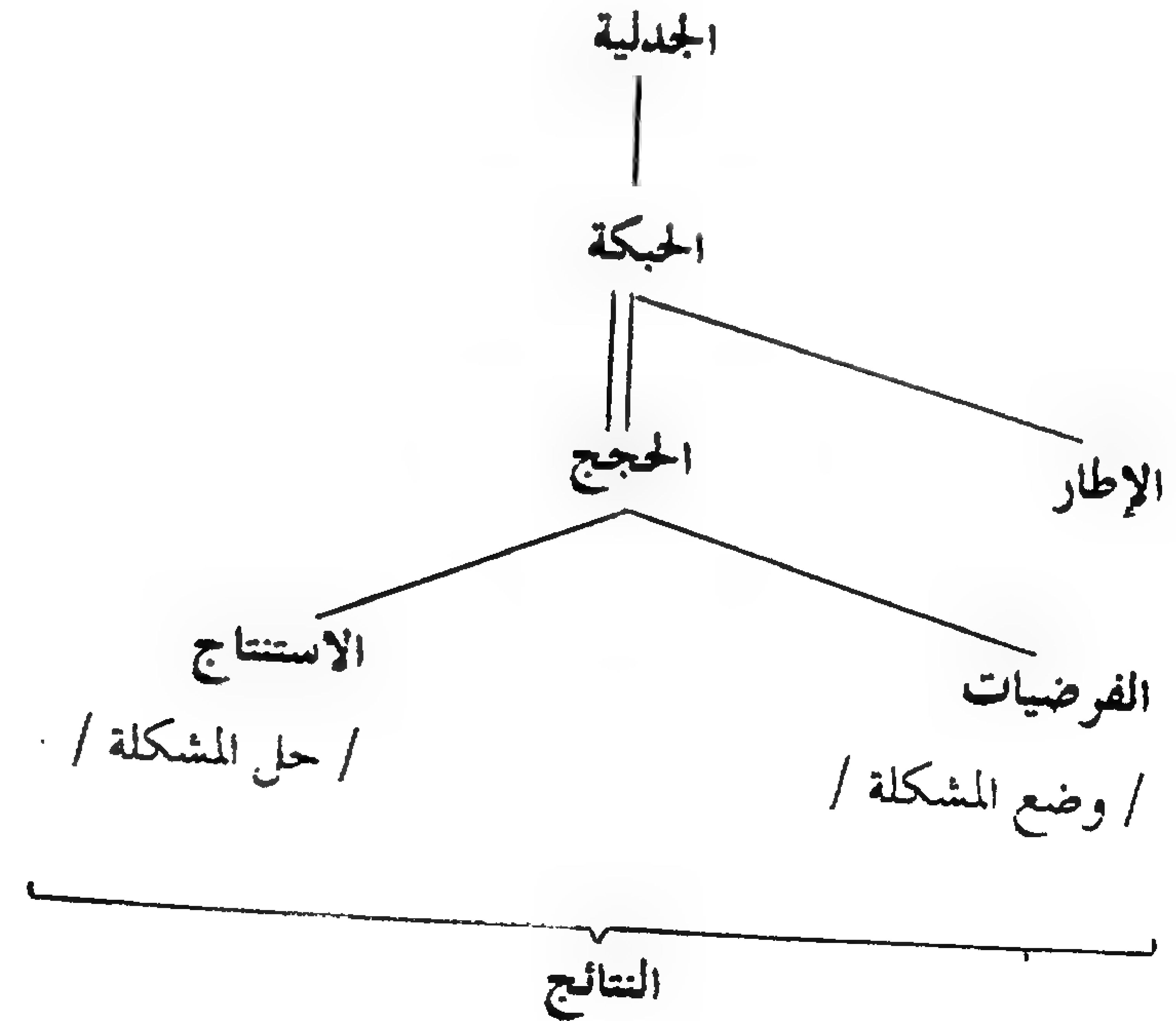
تغيير شريط الحبر

حرك قلب الآلة إلى اليسار، وارفع بكلتا اليدين الغطاء إلى الأعلى. أبعد رافعي المجس ٢٨ و ٢٩ (صورة ٥)، حتى يمكن أخذ بكرتي شريط الحبر بسهولة. يثبت شريط الحبر الجديد (الأحمر إلى الأسفل) على الخطاف أ (صورة ٤). بعد ذلك تعلق البكرتان مرة أخرى بإبعاد رافعي المجس على عتبتي البكرتين، ويوضع شريط الحبر في مقبضي رافعي التغيير ب، ج (صورة ٥). وطبقا للصورة ٦ و ٧ يدخل في رافع شريط الحبر د .

(٥-٤-٢٣-٥) نماذج البناء الجدلية

نقتصر هنا على التعريف بالأبنية الأساسية الجدلية في إيصال المعلومات، أي على نمط **الادعاء + التعليل**. ضمن **الجدلية** نفهم — استنادا إلى واقع الاتصال العملي وليس إلى القواعد المنطقية (حول ذلك كونداكوف Kondakow ١٩٧٨م، ٤٥) — كل نوع من إيراد الدليل، الذي يعامل بوصفه سببا لفرضيات، أو دوافع واهتمامات. تشكل البراهين بالمعنى المنطقي الدقيق عند التفكير في الحجج في عملية الاتصال أكثر من ذلك استثناء؛ فالمتواصلون لا يهمهم كثيرا عمليات اللزوم المنطقية، بل تهيئة الوضوح الذرعي للاحتمالات، و "إقناع" الشريك لدى البحث عن حلول المشاكل المناسبة، غالبا في صيغة مختصرة جدا.

البناء الأساسي للنصوص ذات البناء **الجدلي** السائد يمكن تعريفه كما يأتي:



شكل رقم ٣٩.

يكون **قالب القاعدة في الحجج** تعاقبا من **الفرضيات** (مقدمات) وعواقب (استنتاج)، **مما ترتبط بعضها** ببعض بواسطة الرابط الذرعي **إذن**. أساس مثل هذه العاقبة هو الرابط الشرطي الدلالي بين الأوضاع، التي تبنى عليها العاقبة. أما **الفرضيات** فتصلح في ذلك في دور تبرير **الادعاء** المصوغ بوصفه **استنتاجا**.

من المهم أيضا **للاحتجاج** مكون **النتائج** والتوجيه المؤكد على الغرض المتجاوز لسلسلة **الحجج**.(١)

لتعاقب الوحدات الأساسية الموضوعة ينتج إذن:

إذا أ، **عندئذ** ب و ج و د

↔ أ → ب و ج و د

↔ أ **إذن** ب و ج و د

يمكن أن يعدل هذا البناء الأساسي بعدة طرق، منها أيضا بواسطة توفير بعض الخطوات الجزئية في تتابع **الحجج**، إذا جاز أن يشترط صنع السياقات لدى القارئ بوصفه أمرا طبيعيا. فالنصوص التي تهدف إلى إقناع الشريك بصحة **الادعاء** عن سلسلة **حجج**، يجب أن تبنى بوضوح، وأن تقسم بطريقة سهلة؛ يأتي بالإضافة إلى ذلك ضرورة أن لا تنقل إلى القارئ "نتائج نهائية" فقط عن عمليات التفكير **والاستنتاجات**، بل يطلع المتلقي على عملية حل المشكلة، ويسهل عليه بالتالي التحقق من العواقب.

(١) لتفريق إضافي بين **الأبنية الجدلية** انظر: فانديك ١٩٨٠، ص ١٤٧.

(٦٦) مثال لنص مبني جدليا:

معنى صيغة الاقتران:

لا نزال إلى الآن ننطلق من تصور فلاميك، خاصة في حقيقة أن صيغة الاقتران ليست ذات معنى زمني، بل معنى كيفي، وأن على المرء أن يفرق أساسا بين الاقتران (١) والاقتران (٢) (لكل منهما معنى أساسي معين). للتأكد من إمكان الاستفادة من هذه القضية في وضع قواعد نحوية للطلاب الأجانب، نضع أولا أربع جمل للتقابل:

(٣) قال: إنه مريض.

(٤) قال، بأنه مريض.

(٥) قال: إنه كان مريضا.

(٦) قال، بأنه كان مريضا.

عند مقارنة مضمون المعلومات في هذه الجمل يبدو مؤكدا، أن (٣) و (٤) من جهة و (٥) و (٦) من جهة أخرى تتضمن تقريبا المعلومة نفسها (في (٣) و (٤) يجري الحدث في الجملة الأساسية والفرعية في الوقت نفسه، أما في (٥) و (٦) فلا. بين (٣) من جهة و (٥) و (٦) من جهة أخرى يوجد في الواقع فرق جوهري ذو طابع دلالي، ليس كيفيا، بل له طابع تغلب عليه الزمنية. بذلك يكون الاقتران الحاضر في (٣) قابلا للتبادل مع الاقتران الماضي في (٤) من جهة، والاقتران التام في (٥) مع الاقتران الماضي البعيد في (٦) من جهة أخرى. ما ليس قابلا للتبادل – دون تغيير جوهري في المضمون – هو الاقتران (١) في (٣) و (٥) أو الاقتران (٢) في (٤) و (٦). بتعبير آخر: توجد فروق دلالية كبيرة في الخطاب غير المباشر بين الاقتران الحاضر والاقتران التام بوصفه بين الاقتران (١) و (٢) (اللذين يمكن أن يستبدل بكل منهما الآخر دون تغيير جوهري في المعلومة)... على أساس الأمثلة (٣) إلى (٦) لا يمكن تجاهل الطابع الزمني؛ إذ لا يتعلق الأمر بالطبع بزمن مطلق، بل بطابع زمني نسبي، ليس بعلاقة بالزمن الحقيقي الموضوعي، بل بعلاقة زمنية بين الجمل الأجزاء: في الخطاب غير المباشر يظهر كل من الاقتران الحاضر والاقتران الماضي التزامن مع الحدث المعبر عنه في الجملة الأساسية، كما يدل الاقتران التام واقتران الماضي البعيد على القبلية مقارنة بالحدث المعبر عنه في الجملة الأساسية. تعد هذه القوانين أساسية فيما يبدو إزاء الفروق الكيفية، حيث يتعلق الأمر هنا فعلا باختلافات ***موضوعية****، تبين الفروق في أحداث الواقع، بينما تكون الفروق الكيفية (التحييد - الاختلاف) ذات طبيعة* ***شخصية****، أي متوقفة على المتكلم ونيته الاتصالية. والفروق النسبية الزمنية في الاقتران إلزامية، أما الفروق الكيفية في المقابل فتكون اختيارية. (عن ج. هيلبيك، مشاكل القواعد الألمانية للأجانب، لايبتزك ١٩٧٢م)*

(٥-٢٣-٥) استراتيجيات تكوين النصوص الكبرى

لا يوضع "الكاتب العادي" إلا بشكل نادر نسبيا أمام مهمة تأليف نص مكتوب كبير الحجم – مما نسميه نحن **نصا كبيرا**؛[1] فهذا يبقى في العادة مقصورا على المختصين، الذين يصلحون أن يكونوا مؤلفين لدراسات، رسائل علمية، تقارير بحثية، كتب متخصصة، كتب تعليمية، وبالطبع أيضا مؤلفين للقصص الأدبية المنتشرة أو

---

(١) لا يجوز أن يخلط بين رأينا في النص الكبير و "البنى الكبرى" لدى فانديك (١٩٨٠م، ٤١). هذا المصطلح ينسب – حسب فانديك – إلى **كل نص** – مستقلا عن حجمه – بوصفه "بناء من النوع الشمولي، مقارنة بشكل نسبي بأبنية محددة على مستوى أعم "أدنى" ".

الروايات. لكن حيث إن التقارير الحسابية الكبيرة والخطط والتصورات العلمية تظهر أيضا "بنى كبيرة" — للنص، فينبغي هنا أن نأتي على الأقل عرضا أيضا على بعض الخصوصيات للنصوص الكبرى.

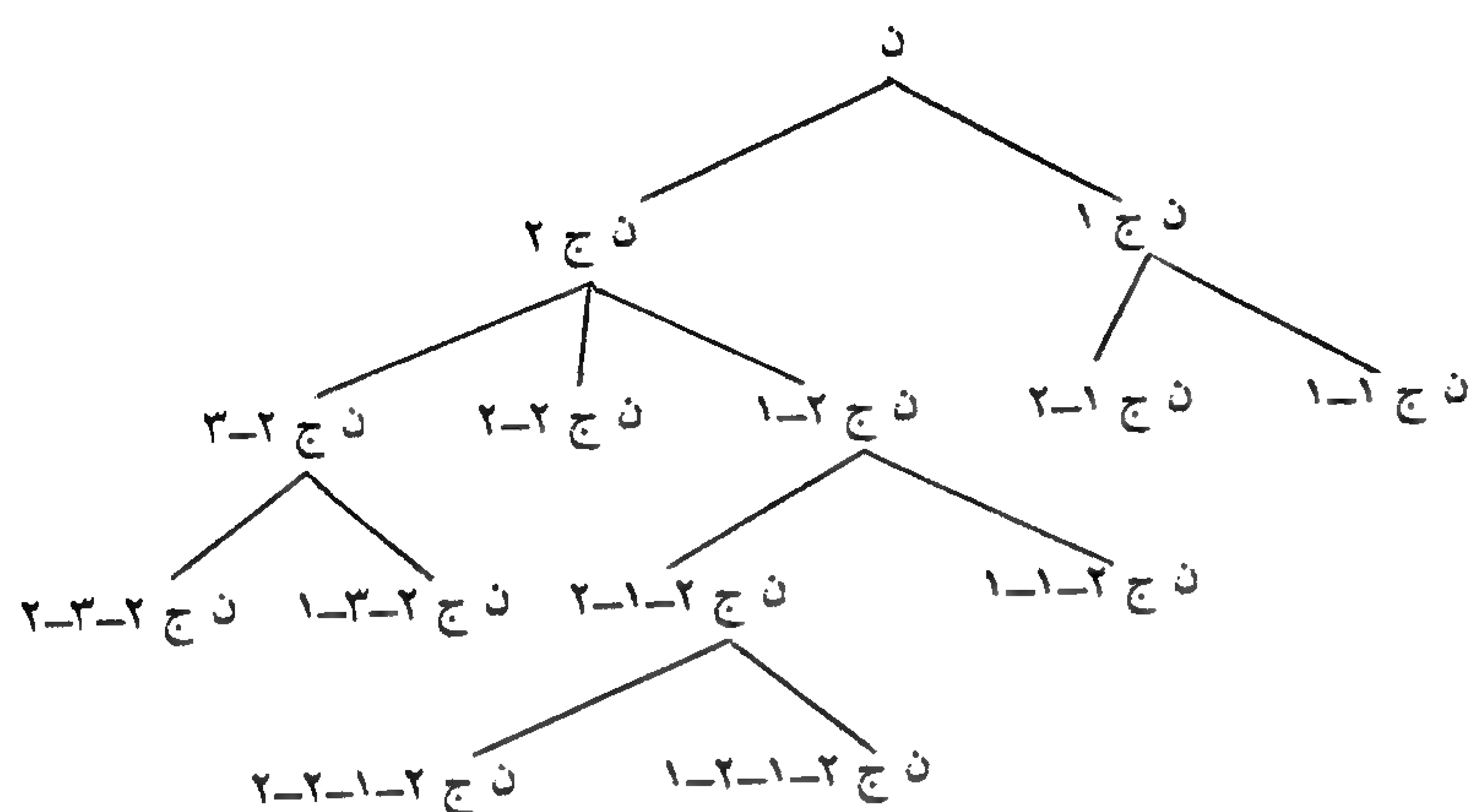
من يريد تأليف نص كبير، يحتاج إلى نفس طويل، إلى **استراتيجية طويلة الأمد**. بالطبع يعلم الكاتب، ماذا عليه أن يقول، وينبغي له على الأقل أن يعلم أيضا، ماذا يود الوصول إليه بالتخطيط لنص كبير موجه إلى مجموعات قراء معينة. فالكفاءة في الموضوع والكفاءة الاتصالية المحددة (ينتج عنها أيضا قرار نحو فئة نص معينة) تكونان نتيجة لذلك مطلبين ضروريين لكتابة النصوص الكبرى.

هذا وحده لا يكفي فيما يبدو لتواصل ناجح، كما تثبت نصوص كبرى كثيرة، لا "تصل" إلى مجموعة المتلقين المخاطبة. فأين تقع إذن الصعوبات في كتابة النصوص الكبيرة ؟

يجوز أن ننطلق أولا من أن القرارات الأساسية الاستراتيجية من ناحية المبدأ تناسب استراتيجيات الكتابة العامة المناقشة أعلاه ؛ الخصوصية — وأيضا الصعوبة الخاصة — تقع فيما يظهر في الجانب الآخر من بناء النص. نستنتج من ذلك ثلاثة أشياء :

١ - يجب أن ينظم الكم المرتفع من المعلومات المراد إيصالها بطريقة يسهل الإلمام بها تبعا للهدف الشمولي والأهداف الجزئية. إذ إن **تقسيم** النص المخطط له بكامله إلى **نصوص جزئية** يسهل الإلمام بها (ومعها أهداف جزئية تتواءم معها باستمرار)[1] يوجد من أجل ذلك في بداية مرحلة البناء عند تأليف النصوص الكبرى.

(١) نعد مفهوم النص الجزء مكونا للنص بكامله، يوجد مقصديا ودلاليا بوصفه وحدة جزئية للنص الكبير، وتكون له علاقة سواء عموديا (هرميا) أو أيضا أفقيا (تتابعيا) مع النصوص الأجزاء الأخرى. قارن حول إشكالية النص الجزء بشكل خاص جراوشتاين/ تيله ١٩٨٠م؛ ١٩٨٢م، ١٦٥، ١٩٨٣م ب، ٤٩). جوليش/ رايله استخدما سلفا ١٩٧٤م هذا المصطلح، دي بوجراند ١٩٨٠م يتحدث في هذا السياق عن "قطع"، فينتر Winter ١٩٨٠م عن "فقرات" و روزنجرين ١٩٨٠م عن "نصوص فرعية".



شكل رقم ٤٠ . النص والنص الجزء .

نسمي المستويات الهرمية المفردة للنصوص الأجزاء (= ن ج) مؤقتا باب (ن ج ١ ...)، فصول (ن ج ١-١ ...) قطع (ن ج ١-١-١ ...) فقرات (ن ج ١-١-١-١ ...)، حيث يجب أن يفهم كل نص جزء مرة أخرى بوصفه وحدة حدث مع بناء قضوي محدد.

تعريف هذه الوحدات في النص الجزء بواسطة نقاط تقسيم وفقرات جديدة (وأحيانا أيضا تساعد بواسطة إشارات تقسيم خاصة) ليست لهذا السبب من الأمور المساعدة للكاتب فقط بمعنى الاهتداء الذاتي إلى تنظيم النص، بل تشكل أيضا على وجه الخصوص — وهذا ذو أهمية خاصة للنصوص الكبرى — مساعدة هامة في القراءة لدى المتلقي.

بأي الطرق يمكن تحديد وحدات النص الجزء المذكورة والاستمرار في تقسيمها، كل ذلك يجب أن ينظر إليه اليوم بوصفه مشكلة قائمة. يقدم دي بوجراند (١٩٨٤م، ٣٠٧) بعض الإشارات التي توضع في تلك المواضع من النص حدودا لفصل وحدات النص الجزء: **فهو يذكر في هذا السياق تغيير الموضوع**، الانتقال من السبب إلى النتيجة والعكس، التغيير **من الكل إلى جزء أو من جزء إلى آخر**، التغيير من درجة دنيا في

الهرمية إلى درجة أعلى (والعكس)، **الانتقال إلى مرحلة جديدة في عملية**، الانتقال من وضع المشكلة إلى حلها، التغيير من قضية إلى وحدة مساعدة (والعكس).

نوضح تقسيم النصوص الكبرى إلى نصوص أجزاء من الدرجة الأولى على هدي مثال من عينة نص **دراسة دبلوم**. بوصفها كتابة أهلية لاتخدم فقط في إثبات كفاءة الطالب لحل مشكلة علمية مستقلا تحت إشراف (أو على الأقل لإظهار طرق حل هذه المشكلة)، بل أيضا بشكل خاص تقديم علم جديد. لذلك تكون هذه المشكلة الموضوع الفعلي للدراسة ؛ كل نص جزء من الدرجة الأولى يجب من أجل ذلك أن يوجد في علاقة مباشرة بحقل المشكلة المدروس.

انطلاقا من هذا "الدافع الأساسي" في النص بكامله يمكن تبين النصوص الأجزاء الأساسية التالية في دراسة الدبلوم:

(أ) توكل إلى النص الجزء الذي يشكل المدخل مهمة إرشاد القارئ إلى الموضوع الأساسي في العمل، وجعل الفجوة العلمية القائمة واضحة (صياغة المشكلة). من هنا تستنبط إذن الأهداف الخاصة للعمل.

(ب) ينبغي أن يعنى النص الجزء الثاني (الذي يمكن تحت بعض الظروف أن يدمج سلفا في الأول أيضا) بكل الاقتراحات الجوهرية إلى الآن لحل المشكلة الخاصة، ويشكل في ذلك أفضليات وتحديدات للإسهامات المختلفة (التعريف بالوضع البحثي).

(ج) نواة العمل (وبذلك أيضا النص الجزء الأكبر) يكونها عرض الدراسات الفعلية للمشكلة (معالجة المشكلة). هنا أيضا يتبع تحديد الإشكالية المعدة للدراسة، صياغة فرضيات العمل وبشكل خاص التعريف (والتعليل) بالإجراء المنهجي لحل المشكلة ؛ إلى ذلك يأتي أيضا توصيف المواد التي تعتمد عليها الدراسات.

(د) تنسب إلى النص الجزء الختامي مهمة إيجاز نتائج الدراسة، وتنسيقها، ومقارنتها باقتراحات أخرى لحل المشكلة. ومما يكون له أهمية خاصة أخيرا صياغة التزايد المعرفي ذي الطابع الفرضي وكذلك الإشارات إلى إمكانات التطبيق للنتائج التي تم التوصل إليها، وإلى مهمات الأبحاث القادمة.

٢ ـ لكنه بالنسبة إلى النصوص الكبرى لا يكون البناء الشمولي المحدد لفئات النص في كامل النص فقط ذا قيمة، بل أيضا **البناء الفرعي للنصوص الأجزاء المفردة**. ويجب أساسا أن يطور لكل نص جزء استراتيجية جزئية، حيث يتوقف على ذلك ليس فقط جعل عودة كل نص جزء إلى النص الكلي ووظيفته واضحة (هذا يمكن أن يتحقق غالبا بواسطة التقسيم نفسه)، بل أيضا جعل تكوين المعنى لوحدة ـــ النص الجزء نفسها بالنسبة إلى القارئ قابلا للتحقق.

يحدث هذا في مرحلة البناء والصياغة على وجه الخصوص بواسطة **استراتيجية تشابك المعنى**. (كادوف Kadow ١٩٨٧م، ١٠٧). يوجه الكاتب بمساعدتها انتباه القارئ إلى وحدات النص الحاملة للمعلومات الجوهرية ؛ وتوضع من أجل ذلك مايسمى التفسيرات الذرعية بشكل خاص بوصفها وسائل/ *بذلك يصبح "س" شرطا حاسما من أجل "ص" / / وفي ذلك يتوقف الأمر بشكل خاص على ... /* ؛ بل وأيضا الإشارات العرضية (وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمصطلحات متخصصة) تؤدي في ذلك دورا هاما/ *مفهوم "ز" نفهمه ـ خلافا لمفهوم "ف" (انظر: الباب الثالث) كما يأتي .../ كما ذكر سلفا في ١ـ٣، .../* .

يهيء الكاتب بهذه الطريقة متطلبات جوهرية لاستنتاج المعنى من قبل القارئ، تسمح للمتلقي بالتركيز على الشيء الهام في النص الكبير. ويتم تكوين وحدات ـ النص الجزء المستقلة نسبيا بمساعدة استراتيجية تشابك المعنى، لكنه في الوقت نفسه يؤمن أيضا **السياق الوظيفي** مع وحدات النص الجزء الأخرى ومع كامل النص. ومما يجدر

بالذكر أخيرا، أن استراتيجية تشابك المعنى تحتوي على جوانب استراتيجية تقليدية في إيصال المعلومات، مثل مبدأ الانتقال قدما من المعروف إلى غير المعروف، ومن السهل إلى الصعب...

٣ - من خلال حجم النص المتجاوز المعدل تنتج أخيرا أيضا سمة ثالثة جوهرية لتكوين النصوص الكبرى: الكاتب لاينوي في العادة إعادة الصياغة فقط، بل أيضا **إعادة التنظيم** للنص المخطط له: فهو ينحرف كثيرا عن قالب التقسيم الشمولي المتصور أصلا، يعدل بعض النصوص الأجزاء، يكمل الأخرى، يجري تغييرات في الوضع أو يحذف وحدات، يرى أنها غير هامة في النهاية لنجاح الحدث الكتابي.

تعد مثل هذه الإعادة في التنظيم بشكل خاص مميزة لتكوين النصوص العلمية؛ فخطط الرسائل يعاد تنظيمها في العادة كثيرا حسب درجة إدراك حقل المشكلة المعالجة. يتبنى التقسيم الشمولي الأول في هذه الحال فقط دور الفرضية، التي تفحص بواسطة دراسات و / أو تجارب؛ أما عمليات تدقيق فرضية المنطلق أو تغييرها تؤدي عندئذ إلى عمليات إعادة تنظيم أيضا من ناحية البناء الشامل للعمل.

أيضا يعاد تنظيم النصوص الكبرى للتعامل المؤسساتي أحيانا؛ لكن بسبب القيود الصارمة للنموذج الشمولي تقتصر المعالجة في العادة على إعادة صياغة النص. غير أن عمليات إعادة الصياغة ليست خاصية للنصوص الكبرى؛ إذ يجوز أن ينظر إليها بوصفها مرحلة ضرورية للمعالجة عند تأليف كل النصوص المكتوبة تقريبا.

(٦-٢٣-٥) لمحة: علاقة النص بالأسلوب

وضحنا في الفصول السابقة، أن أنماط ــ بناء النص تعود إلى قرارات أساسية استراتيجية، ولذلك يجب أن تدرس دائما في هذا السياق الواسع (الذي ــ انطلاقا من التفاعل ــ يحتوي بداخله على المكون الأساسي المقصدي والاستراتيجي). فمن جهة تشكل أبنية النص نتائج لعمليات استراتيجية (**أنماط الإجراءات انظر: ٣-١٤-٣**)، ومن جهة أخرى تكون بدورها منطلقا وإطارا للقرارات التالية على مستوى الصياغة (قارن: ٣-٣-٢٣-٥ و٥-١٤-٣).

تشكل أيضا قضايا صياغة النص لذلك قرارات استراتيجية للكاتب ــ الآن استنادا إلى صناعة النص بالمعنى الضيق؛ إذ إن صناعة النص ليست عملية ميكانيكية بسيطة باستدعاء الوحدات اللغوية من مخزن الوعي لملء أبنية النص، بل "حالة خاصة من التصرف الخلاق" (أنتوس ١٩٨٢م، ٤٢)، وعملية اختيار بهدف إعطاء إطار النص المتصور عند تحديثه تلك الصيغة اللغوية، التي تجعل التحقيق الناجح للمقصد الأساسي المستهدف لدى الكاتب هو الأكثر احتمالا. حتى وإن لم تجر عمليات القرار هذه ـ في إطار الحدود المكانية التي يحددها تكوين النص ونموذج النص المفضل ـ في كل حال عن وعي، فإنه يجوز الانطلاق من أن الكاتب (خلافا للمتكلم في **الاتصال** المنطوق) يسعى إلى الحل المتوالي لمهمات الصياغة وبذلك الاستبشار بعملية **المعلومة** المخطط لها مع درجة عالية من الوعي، حتى إنه يقارن عناصر من **علمه اللغوي** بعضها ببعض، فيعيد صياغة المسودات الأولى للنص أو يصححها.

يكون لديه في ذلك مهمتان رئيستان: الصياغة المباشرة (أو غير المباشرة) لهدف التفاعل المراد مع توجيه متزامن لسلوك المتلقي بمساعدة إشارات معجمية ــ **قواعدية**. يستطيع الكاتب و"بشكل شبه جانبي" (بوشيل Püschel ١٩٨٣م، ١٠٩) أن يعبر ضمن صياغة النص أيضا عن موقفه من الأوضاع المطروحة للنقاش.(١)

لذلك لا تؤدي قضايا صياغة النص دورا ثانويا فحسب في عملية الاتصال، بل يتعلق الأمر في كثير من الأحوال ليس فقط **بأن** لدى المنتج شيئا يقوله، بل أيضا بإدراكه **لكيفية** الصياغة. لذا يتوقف الأمر دائما على "النغمة الصحيحة" وعلى التنشيط المناسب

(١) أنتوس ١٩٨٢م، ١٦٢ يذكر متوسعا ومحددا في ذلك أيضا مشاكل الصياغة التالية: مشكلة "مطابقة الموضوع" (اختبار التناسب الموضوعي)، "**تكوين التفاهم**" (الوضوح، الشفافية، القصر...)، "العبء الاتصالي للمتلقي" (القدرة على الاستقبال ...)، صنع ـ السمعة أو تثبيتها، **التقويم الجمالي** ...

وصياغة الوحدات اللغوية والأبنية لملء قوالب النص المتصورة؛ ويمكن أن يتعرض نجاح فعل الاتصال للخطر (حتى في مطلب مقبول من ناحية الموضوع لدى المتلقي تماما)، إذا "أخطأ الكاتب في النغمة".

إذا تم تناول قضايا صياغة النص مع ذلك في هذا العرض بشكل عرضي أكبر، فإن السبب يكمن في أن هذه القضايا في القرارات على مستوى الصياغة تدرس بالتفصيل في حقل خاص هو علم الأسلوب (العروض الكاملة مثلا لدى ريزل ١٩٦٣م، ١٩٧٠م، ريزل / شينديايز Riesel / Schendeis ١٩٧٥م، فلايشر/ ميشل ١٩٧٩م، سانديك ١٩٨٦م ...). لهذا يركز هنا فقط على العلاقة بين علم اللغة النصي وعلم الأسلوب من زاوية إسهامنا الوصفي؛ وهذا يبدو لنا ضروريا، لأن المسائل المتعلقة بذلك كثيرا ما تناقش بشكل متعارض.

من أجل تدقيق تعريف مفهوم **الأسلوب** العام والغامض جدا في الستينات والسبعينات ("طريقة استخدام اللغة في الكلام وفي الفعل الكتابي" ريزل ١٩٦٣م، ١٠؛ "صيغة مميزة لاستخدام اللغة" فانديك ١٩٨٠م أ، ١٠٣) تنامت في السنوات الأخيرة قوة الرأي الذي يعرف الأسلوب بأنه "**صفة النصوص**"[(١)]، التي يجب أن تعرف بوصفها جانبا جزئيا في النصوص" (سانديك ١٩٨٦م، ١٨).

يمكن من هذه الفرضية استنباط استنتاجات هامة لغرضنا:

١ ـ يجب أن ينظر إلى الأسلوب دائما بوصفه ظاهرة في كليات النص، بوصفه مظهرا معقدا، لم يعد ـ كما كان معتادا ـ خاصية لغوية، تنتج عن وضع البدائل في الأقوال المفردة (على مستوى الجملة أو على مستوى التتابع) (قارن حول ذلك بوشيل ١٩٨٣م، ٢٣، ليرشنر ١٩٨٤م أ، ٩٩). تبعا لذلك لا يمكن دراسة الأسلوب بشكل مفيد دون العودة إلى النص.

---

(١) بويكرت Peukert ١٩٧٧م، ٤٢: الأسلوبي يتحدد في صفة ملازمة، تكوينية، لا يمكن استبعادها في القول اللغوي المنظم، في النص".

٢ ـ حيث تكون كليات النص دائما ـــ كما بين في الباب الثالث ـــ ممثلة لعينة نص معينة، **فإن الأسلوبية لا يمكن أن تفهم إلا اعتمادا على نماذج نص شمولية هامة**، تحدد الإطار لتكوين النص.[(١)]

تطبع أيضا عمليات صياغة النص لذلك بواسطة مثل هذه "المعلومات المسبقة": هذا يظهر مثلا في استخدام الكلمات المحددة لعينة النص، العبارات والتراكيب (بما في ذلك إشارات التقسيم المميزة)، لكن أيضا في عمليات تحديث ـــ الأسلوب النمطية ـــ مشروطة بواسطة كل عينة نصية. تكون هذه الخصوصيات لذلك ـــ حسب ميشل (١٩٨٦، ص ٧) ـــ قابلة للدراسة أكثر على أساس "الصور النمطية الأسلوبية"، من نماذج أمثلة مميزة في إطار "حقول الإمكان" المختلفة. لذلك تعرف عينات النص أيضا بواسطة سمات صياغة مختلفة.

٣ ـ تكون للأسلوبي وظيفة في النص بوصفه عامل معنى وتأثير إضافي، **بوصفه** "طاقة إيحائية" (ليرشنر ١٩٨١م). الأسلوب في هذا المعنى حامل لمعلومات ذرعية، توصل بطريقة الصياغة اللغوية. يعطي منتج النص عن طريق صياغة ـــ **هكذا** ـــ وليس ـــ بشكل آخر مواقف وتقويمات يتعرف عليها، ويقدم بذلك للمتلقي عرضا خاصا للفهم، يمكن أن يساعد أحيانا بشكل جوهري في تحديد رد فعله. إذ يمكن أن تفهم الوظيفة الاتصالية الأسلوبية لذلك بوصفها "إلغاء حالة عدم اليقين (وحدة قياس الشك) بخصوص الوسائل اللغوية المتوقعة في قول ملموس، وتنظيمها البنائي المحدد غير القواعدي" (ليرشنر ١٩٨٦م، ٣٦).

---

(١) حول ذلك: ميشل ١٩٨٦م أ، ٩: "البحث الأسلوبي قائم فقط على مجالات الاتصال ... دون محطة استراحة في خصوصية عينات النص يبقى ... غير ذي جدوى". لدى ميشل ١٩٨٧م، ٢ يشير المؤلف نفسه بوحي من مثال عينة نص غلاف إلى أنه يمكن أن يوجد داخل عينة نصية عدة نماذج نصية من أجل تكوينها: معلومة مضمون، تكريم مؤلف الكتاب، مقطع مقتبس من نقد، سيرة ذاتية لصورة عن المؤلف.

٤ ـ لكن بالرغم من هذه الآراء الهامة والأساسية دون شك تتولد من وجهة نظر الإسهام الوصفي المقدم هنا أيضا مسائل فيما يخص تعريف الأسلوب بوصفه "صفة باطنة في النصوص". فمن المؤكد، أن النصوص تعكس أيضا شيئا "أسلوبيا"، لكن كما وجب أن نستخلص لإيضاح ظاهرة التناسق في النص بمعناه الضيق، يبدو من المفيد، أن نفهم الأسلوب أيضا بشكل أوسع على أنه محصلة لعمليات التفاعل، لأن "الأسلوبية" لاتنشأ بوصفها "طاقة نص اتصالية" إلا على أساس العلم المشترك لدى الشركاء عن النماذج اللغوية والمعايير اللغوية.

لا يمكن أن تنشأ تأثيرات أسلوبية دون هذا العلم الأسلوبي لدى الشريكين — دون علم عن كيفية إمكان تحويل نماذج بناء معينة إلى ألفاظ تحت ظروف معينة بأقوى أثر: يقدم الكاتب إلى القارئ بصياغة النص عرضا للفهم، يحتوي أيضا طاقات إيحائية، والمتلقي لا يستطيع أن يفهم هذه الطاقات الأسلوبية في النص إلا إذا أصبح يملك مثل هذا "العلم الأسلوبي" في لغة معينة. فالعلم عن الشروط الاتصالية بكاملها يدخل بذلك في صياغة النص، لدرجة يمكن معها أن تساهم العمليات الأسلوبية "في التكوين التفاعلي لمعنى القول بشكل حاسم" (ليرشنر ١٩٨٦م، ٣٦)، حيث يتنبأ الكاتب بأحداث التفسير المتوقعة لدى المتلقي، ويحاول (أيضا) أن يوجهها بواسطة عمليات أسلوبية. صيغة النص المحملة بالمادة، صياغة النص نفسها، تقوم في هذا الإطار فقط بوظيفة الوسيط "للأسلوبية"، بوصفها "جسرا" لفهم الأسلوب المقصود والجاهز للتحقيق.

٥ ـ أشير ويشار إلى أن الأسلوب يقوم على مبدأ الاختيار في كثير من الأعمال، وأن تغير العبارة يمكن أن ينظر إليه بوصفه سمة أساسية للأسلوب. لكن على أي قضايا الاختيار ينبغي أن تعود "الأسلوبية" ؟ في أغلب الدراسات الحديثة (منها فانديك ١٩٨٠م، أنتوس ١٩٨٢م، سانديك ١٩٨٣م ب) **يمكن الانطلاق من** "مفهوم واسع للأسلوب"، حيث تصنف كل قرارات البدائل الهامة لتكوين النص بوصفها "أسلوبية" (عمليات الاختيار مستندة إلى قرارات التخطيط الاستراتيجية وقرارات البناء، إلى بنية النص، إلى اختيار الأوضاع، وإلى توسيع موضوعات النص ...).

نقصر الأسلوبية خلافا لهذا الفهم الواسع للأسلوب — اعتمادا على ميشل (١٩٨٧م، ٧٢٦) — فقط على مكون الصياغة، أي بدائل التحقيق اللغوية المختارة، "ما يظهر بشكل خطي في النص ممثلا تكامل المعجم والقواعد" (ميشل ١٩٨٦م، ص ٤١، قارن: ١٩٨٧م، ٤)، التي — كما وضح أعلاه — تتحدد بواسطة البنية الشاملة في حجم الأثر الموضح للتفاعل.

مثل هذا التحديد له — فيما نرى — أفضلية أنه يمكن تعريف الأسلوبية — عند التحديد القاطع عن أحداث القرار الأخرى لمنتج النص — بشكل أكثر وضوحا، لأن مرحلة الصياغة تميز في خصوصيتها النسبية عن كامل عمليات القرار الاستراتيجية عند إنتاج النص.

لدراسة الأسلوبية على مستوى الصياغة يمكن أن يظهر نفع التفريق المقترح لدى سانديك (١٩٨٦م، ١٤٧)، أنتوس (١٩٨٢م، ١١٩) بين طرق الصياغة (عندما تكون أحداث الصياغة المناسبة مطبوعة في أغلبها عن طريق العرف) وأنواع الصياغة (عندما يتعلق الأمر أكثر بأشكال ذات طابع فردي للصياغة).

يصح أن يكون التناسب (السياقي) — فيما نرى، معيارا أساسيا لتقويم قرارات الصياغة؛ لكن فضلا عن ذلك يؤدي أيضا جانب جمالي دورا ليس قليل الأهمية (ليس فقط في النصوص الفنية، قارن: ليرشنر ١٩٨١م، ١٠٠). لكننا نقارب وصف هذه الحقيقة التي تحتاج إلى تأسيس من ناحية النظرية اللغوية، مؤقتا بوصفها غاية الرجاحة وغاية الحسن.

باختصار يمكن تسجيل ذلك على شكل نقاط:

١ ـ توجد بين النص والأسلوب علاقة تداخل.

٢ ـ يعد الأسلوب محصلة عمليات تفاعل لشركاء الاتصال؛ فالآثار الأسلوبية لا تبرز إلى حيز الوجود إلا عن طريق تنشيط مكونات العلم المحددة وتبئيرها لدى المتواصلين.

٣ ـ تنجز العمليات الأسلوبية لدى الشركاء على أساس قرارات نماذج النص وبنائه المسبقة؛ فهي تشكل عمليات اختيار وعمليات تكامل استراتيجية لدى الشركاء ـ استنادا إلى مستوى الصياغة.

٤ ـ تكون للأسلوبية وظيفة في النص بوصفها عامل معنى وتأثير إضافي، وبوصفها طاقة إيحائية؛ صياغة النص المحملة بالمواد تكون مطبوعة بخواص فئات النص.

الفصل الرابع والعشرون

استراتيجيات القراء

• فهم النصوص المكتوبة • استراتيجيات الفهم

(١-٢٤-٥) فهم النصوص المكتوبة

إلحاقا بالملاحظات الأساسية حول مسائل استقبال النص في الفصل التاسع، نعرف فيما يأتي بعض خواص لعمليات الفهم في النصوص المكتوبة بالتفصيل. فبشكل عام يمكن إثبات أنه في هذه الصيغ من الفهم تغيب أيضا وسائل الفهم الثانوية في الاتصال المباشر (خاصة الحركات المصاحبة والتعبيرات)، وأيضا إمكان إعادة السؤال لدى الشريك مباشرة في حالة عدم الفهم.

من جهة أخرى يتوافر للقارئ إمكان أن يحدد بنفسه سرعة استقبال المعلومات وحجمه؛ وبواسطة ذلك يخفف عن ذاكرته، كما يستطيع في ظل بعض الظروف قراءة ما يشاء من مواضع النص عدة مرات عند الحاجة (فاشيك Vachek ١٩٧١م، ١٠٧). يأتي بالإضافة إلى ذلك، أنه يستطيع أن يستفتي الكتب الموضوعية المتخصصة عند صعوبات الفهم.

ما يسأل عنه الآن هو أي العمليات النفسية تكون مهمة لدى فهم النصوص المكتوبة، وأي العواقب تنتج عند التعامل مع النصوص المكتوبة للمتلقي؟

(١-١-٢٤-٥) توقع النص والفهم

تنطلق كل نماذج الفهم المعتادة تقريبا من أن القارئ يتلقى أولا عناصر مفردة من النص (كلمات، قضايا، أحداث إنجاز نظري)، ويعالجها، ومن هنا يصل عبر عمليات متعاقبة من دمج وحدات النص المفردة تدريجيا إلى فهم معاني النص الجزء وأخيرا إلى فهم معنى النص.

(أ) تبعا لتصورنا الشامل القائم على التفاعل نتبنى خلافا لذلك الرأي القائل، أن فهم النص لا يبدأ بقراءة النص، بل "بتوجيه ذرعي مسبق" (كنوبلوخ Knobloch ١٩٨٤م، ١٠٣)[1]. إذ ينشط المتلقي سلفا قبل بداية عملية التلقي الفعلية عناصر معينة من علمه التفاعلي (منها الإطارات، بناء المعلومات انظر: (٧-٢-١)، التي يسمح له بها "الإدراك المذكور أعلاه لسياق الحدث وللمشتركين في الحدث" (١-٩-٢)، وإطار المرجعية الاجتماعي. ويرتبط بذلك تكوين مواقف التوقع، التي تعود إلى النص المتوقع: القارئ، الذي يحصل على رسالة خاصة، يباشر استقبال هذا النص "بتوقع آخر للنص" يختلف عن توقع المدير المساعد، الذي ينبغي أن يقوم تقريرا حسابيا أو المدرس، الذي عليه أن يصحح مقالات التلاميذ.

بذلك يتضح أن **توقعات النص** تكون موجهة بالدرجة الأولى إلى الوظيفة الاتصالية أو الاجتماعية للنص المتوقع، لكن أيضا بشكل جزئي إلى مضامين نصية معينة أو حتى صياغات (مثلا في البرقيات). بذلك تحدد توقعات النص نشاط التلقي لدى القارئ، وتبئر فهم النص. وتظهر أخيرا تلك التوقعات بوصفها نماذج نص شمولية - غالبا عامة جدا أيضا - تتحدد بواسطة كل تفاعل (وبشكل

(١) مثل ذلك: رايزر / بلاك ١٩٨٢م، ٢٢٨: "**فهم اللغة قائم على توقعات دلالية وذرعية**".

إضافي بواسطة مواقف اهتمامات خاصة، أهداف، رغبات المتلقي وآرائه).[1] لذلك تشكل توقعات النص أبنية هيكلية "بخانات مفتوحة" ("open slots")، تكون قابلة للملء عندئذ بواسطة قطع من النص الفعلي.

(ب) يمكن أن تحدد هذه التوقعات للنص بشكل أكبر بواسطة **إشارات سياقية أو نصية مسبقة** إضافية. فالمستقبل لرسالة ذات إطار أسود يعلم، أنه بانتظار إعلان / خبر عن وفاة أحد من معارفه وقارئ جريدة يومية معينة يبحث في الصفحة الأولى عن معلومات تتعلق بالأحداث السياسية الحالية، وفي الصفحة الأخيرة يتوقع أخبارا رياضية. أخيرا يمكن للعناوين الكبيرة أيضا (مثلا في أخبار الصحافة) أن تضيق أكثر من حجم إمكانات تكوين النص القابل للتوقع. من أجل ذلك يجوز أن يفهم تنشيط نموذج النص الشمولي المناسب لتوقع النص (أحيانا يبدأ بواسطة الإشارات المسبقة المشار إليها هنا) بوصفه جهد الاستنتاج الأول والأساسي للمتلقي.

(٢-١-٢٤-٥) الفهم الدوري للنص

من السهل أن ندرك أن هذه التوقعات للنص تصلح بوصفها نوعا من وسائل التصحيح لدى فهم النص بالمعنى الضيق. فالقارئ يحل شفرة معلومات النص المفردة (أو كتل المعلومات الكاملة) دائما بالنظر إلى نموذج النص الشمولي المتوقع. يمكن من خلال هذه الخلفية أيضا إيضاح الظاهرة المعروفة، أن المتلقي يستطيع التوصل سلفا إلى الفهم (الكامل) للنص، قبل أن يكون قد تعرف على النص كاملا. يكفي في الحالات القصوى لذلك عنوان أساسي (مثلا في نصوص الصحافة - بشرط أن يدخل المتلقي ليس فقط نموذج النص الشمولي، بل أيضا عناصر علم أخرى كثيرة هامة لفهم النص إلى عملية الفهم). في حالات أخرى يكون إكمال توقع النص بواسطة معالجة مفصلة

(١) دون هذه القوالب **"لا يرى الإنسان شيئا". فهو يعلم، ماذا يتوقع في** حالة ما. (نايسر Neisser ١٩٧٩م، ٧).

لجمل النص الأولى ضروريا أو نافعا للغرض، وفي مجموعة ثالثة من عمليات التلقي يكون أخيرا التعامل الكامل أيضا مع النصوص المكتوبة الكبيرة شرطا لابد منه للفهم المناسب للنص (مثلا في مقالات التلاميذ، النصوص الأدبية أو العلمية ...). للإتيان بها في عبارة واحدة: يجوز أن تكون عملية الفهم منتهية، عندما يعتقد المتلقي، أنه قد أدرك الهام بالنسبة إليه في النص. لكن ذلك يتم تحديده أيضا بشكل كبير بواسطة استراتيجية الفهم لدى المتلقي (قارن: ٢-٢٤-٥).

لكن كيف تتم عمليات الفهم هذه كل على حدة؟ لا نستطيع هنا أن نشير إلا عرضا إلى فهم معاني العناصر.(١) مما له أهمية من الناحية اللغوية هي بالمقابل عمليات المعالجة الدورية لوحدات النص في الإنجاز النظري الأولي، التي يجوز أن تتصور بوصفها وضعا دائما للعلاقة وإعادة ربط لمعلومات النص المستقبلة وتوقعات النص المنشطة لدى التكوين التدريجي لوحدات الفهم التي تزداد تعقيدا باستمرار.

ويسبب سعة المخزن المحدودة في الذاكرة ذات الوقت القصير(٢) يجب أن يمسح بالضرورة جزء من وحدات المعنى المنشطة من قبل مرة أخرى، لكي يمكن خلق مكان لاستقبال معلومات سياقية أو نصية أخرى. وما يتعرض "للمسح" هي تلك الوحدات، التي تكون غير ذات أهمية ـ من وجهة نظر المتلقي ـ لفهم معنى النص أو لا يكون لها إلا أهمية ثانوية.

---

(١) نتج عن الدراسات النفسية، أن المتلقي عند فهم الجمل ينطلق في العادة من اسم (غالبا مما يظهر أولا في الجملة)، "يضعه" فرضيا بوصفه مسندا إليه، وبوصفه خانة اسمية أساسية. عن طريق عمليات البحث عن وحدات فعلية (قابلة للإثبات بواسطة حركات العينين عند القراءة) يستنتج عندئذ الأداة المنطقية للقول، ويصل عبر وضع هذه الوحدات في علاقة مع بعضها البعض وبواسطة معلومات أخرى إلى فهم مضمون الإنجاز النظري والقضوي في قول الجملة. (لوريا ١٩٨٢م، ٢٧٧؛ قارن: فانديك ١٩٨٠م، ١٧٠).

(٢) حسب الأبحاث النفسية يسمح باستعمال خمسين قضية أولية تقريبا حدا أعلى لسعة التخزين (فانديك ١٩٨٠ أ، ٧٤).

لذلك لا تدمج المعلومة المعدة للمعالجة من جديد في "معنى النص" / "معنى النص الجزء" المعالج بالكامل من قبل، بل فقط في القاعدة الموجودة إلى ذلك الوقت بعد في المخزن من معلومات النص المعالجة؛ ومعالجة المعلومة الجديدة (أي تهذيبها ودمجها في الأبنية المعممة الهامة لتكوين التناسق (حول ذلك: كينتش / فانديك ١٩٧٨م)) تحدث من أجل ذلك أيضا لوقت قصير فقط (خلال دورة) في ذاكرة العمل. بهذا المعنى يحدث فهم النص أساسا بشكل انتقائي، ويعتمد بشكل خاص على أهمية المعلومات للمتلقي.(١)

عدا قيمة الأهمية الذاتية للمعلومة / في مركب معلومات يكتسب أيضا العلم المسبق للقارئ وقدرته على "وجود" المعلومات المناسبة "مرة أخرى" وكذلك على استنتاج عمليات الاستنتاج المطابقة أهمية لفهم النص. لذلك لا تكون أيضا نتائج استقبال النص نفسه (مثلا خبر جريدة) بواسطة مشتركين في اللغة مختلفين متساوية؛ بل ينتج عن ذلك أيضا، أن فهم النص لدى المتلقي لا يمكن أن يساوى بمقصد الكاتب.

بالطبع تؤدي أيضا المعطيات النصية دورا في البحث السريع ووجود المعلومات مرة أخرى: الأبنية النحوية البسيطة تستقبل أسرع من الجمل المتداخلة بشكل مضاعف بعضها في بعض أو الجمل ذات التراكم من سلاسل الصفات؛ كذلك يمكن أن يؤدي التحميل المبالغ فيه للنصوص غير العلمية بمصطلحات علمية متخصصة إلى صعوبات في الفهم، لأنه يكون ضروريا لفهم هذه الوحدات كثيرا من عمليات الاستنتاج الإضافية. من جهة أخرى يمكن أن يساهم التقسيم الواضح للنص الواسع أيضا في تسهيل عملية الاستقبال، وكذلك استخدام إشارات التقسيم المناسبة أو العبارات المؤشرة، وكذلك توضيح الروابط العضوية (خاصة من السياقات السببية) بين وحدات النص (قارن: رايزر / بلاك ١٩٨٢م، ٢٣١).

---

(١) لدى مينسكي يجمل فهم النص كما يأتي: قفل الإطارات، جمع البرهان من جمل النص، الملء بالتفصيل، افتراض ثبات نقص التفصيلات، وضع تخمينات، استنتاج، اختبار ومراجعة الافتراضات" (حسب ميتسنج ١٩٨٠م، ١).

(٣-١-٢٤-٥) مشكلات الاحتفاظ بالنص

أخيرا يجدر أن تذكر أيضا بعض الشروط للاحتفاظ (والنسيان) بالمعلومات. يجوز لنا أولا أن ننطلق من أن كل المعلومات التي وصلت مرة إلى ذاكرة العمل ، وتمت معالجتها ، تنقل بعد ذلك إلى الذاكرة ذات الوقت الطويل. كم من الوقت يتم الاحتفاظ بها هناك ، وما هي السرعة التي يمكن أن تنشط بها في السياقات المناسبة ، يعتمد (عدا القدرات النفسانية الفردية) بشكل خاص على العوامل التالية ـ الهامة لعلم اللغة النصي :

(أ) **قيمة الأهمية الذاتية للمعلومات** لدى المتلقي (واستراتيجية القارئ المستنبطة من ذلك) ،

(ب) ذلك **الاستعداد النفساني** لدى المتلقي (عند التعب أو الجهد النفسي تتم عمليات الاستنتاج أبطأ كثيرا مما تكون تحت الشروط المعتادة) ،

(ج) **طريقة تشابك المعلومات** في الذاكرة. فكلما أظهرت وحدة البناء في الذاكرة ارتباطات مع الوحدات الأخرى ، كانت "مثبتة" أيضا بشكل أفضل ، وبذلك يتم الاحتفاظ بها ؛ وكلما كانت المعلومة تستخدم بشكل أكثر تكرارا وتستدعى إلى ذاكرة العمل لاستمرار المعالجة ، كانت احتمالات الاحتفاظ بها لفترة طويلة أكبر.(١)

(د) **التحاق المعلومات بنماذج النص الشمولية** ؛ في هذه الأحوال يحدث إكمال أو تعميق لنموذج النص الشمولي في محتوى العلم لدى الفرد. مما يوضع هنا أخيرا ما يسمى "مفاهيم الأساس الدلالية" ، طالما كانت تضاعف العلم المخزون لدى المتلقي (قارن : بوجراند / دريسلر ١٩٨١م، ٢١١).

---

(١) المعلومات قليلة التشابك تنسى في المقابل بسرعة مرة أخرى ، أو تحاصر من **معلومات أخرى أو** يراكم عليها. لكن هذا لايستبعد أن ترفع مع الأسباب السياقية المناسبة تداعيا مرة أخرى **لوق عتبة الوعي**.

أنتجت الامتحانات النفسية أن المتلقين يقومون بشكل ليس نادرا بتصحيح معنى النص في نص كانوا قد استقبلوه قبل وقت طويل بأثر رجعي ، للوصول إلى التوافق المذكور هنا مع العمل المخزون سلفا.

(٢-٢٤-٥) استراتيجيات الفهم

(١-٢-٢٤-٥) تبئير فاعليات القراءة

لا يجوز أن ينظر إلى عمليات الفهم معزولة ، فهي تعرف دائما بوصفها ظواهر مطبوعة تفاعليا ، تسبب بدورها ـ في العادة أيضا بقصد من الكاتب ـ عواقب تفاعلية : إنتاج الحوافز للتصرف الفعلي ، تثبيت أو تصحيح لمواقف المتلقي وآرائه ، توسيع أنساق معرفته (في عمليات التعليم)...

لكن أهداف منتجي النصوص لا تكون دائما متساوية مع أهداف من يوجه إليهم الاتصال ؛ لذا يعتمد نجاح العمليات الاتصالية بشكل حاسم أيضا على كل ما يدخله المتلقي من اهتمامات ورغبات ومواقف إلى حادثة الاتصال. لكن هذه الاستعدادات النفسانية والمواقف لا تحدد فقط رد الفعل على عرض النص من الكاتب ، وبذلك النتيجة (الأولية) لفعل الاتصال ، بل تشكل في الوقت نفسه عوامل محددة لاستقبال النص بواسطة القارئ ، ولفهم النص نفسه.

يمكن أن "يفهم" النص نفسه لدى قراء مختلفين بطرق مختلفة جدا : يمكن لخبر جريدة أن يؤخذ باهتمام كبير لدى أحد المتلقين (ويحتفظ به ، أي يخزن) ، بينما يتجاوزه قارئ آخر (لا يعيره أي اهتمام). فرواية تارخية مثلا يتلقاها مؤرخ بنظرة مختلفة وبذلك باستراتيجية أخرى مختلفة عن قارئ آخر ، يريد فقط أن يعلم شيئا إضافيا عن الحوادث التاريخية في فترة معينة ، أو عن ثالث ، يود أن يتمتع بخصوصيات التشكيل الجمالي لهذه الرواية. في نصوص أخرى يعلم الكاتب منذ البداية ، أن مجموعات معينة من المتلقين

مجبرة على القراءة بسبب دورها الاجتماعي: المعلم ملزم أن يقرأ مقالات التلاميذ ويقومها، التلميذ يقرأ أجزاء نصية من الكتب التعليمية بوصفها واجبا، المدير يجب أن يتعامل مع تقارير، محاضر، معلومات ...

تتسم المواقف المشار إليها هنا للمتلقين من فهم النص بأنها جوانب أساسية لاستراتيجيات القراء. فهي تعرف بشكل كبير - دائما بالارتباط مع توقع النص المؤكد عليه أعلاه - نوع استقبال المعلومة وتخزينها من جهة، ورد فعل المتلقي الناتج عنها في التفاعل من جهة أخرى.

لم يحاول إلى الآن التوسع في تنميط مثل هذه الاستراتيجيات للقراء. حيث تظهر كل عملية استقبال عدا عن السمات العامة المشار إليها أعلاه أيضا دائما خطوط فردية معينة، فإنه غير ممكن تقريبا أن تصنع علاقات تنظيم ثابتة بين فئات نص معينة واستراتيجيات القراء؛ لكنه يبدو مفيدا أن تبعد أنماط أساسية معينة في التناول المحتمل لمهمات الاستقبال بعضها عن بعض، لأنه يمكن أن يستنبط منها استنتاجات تعليمية - منهجية معينة عن عمليات الفهم في النصوص المكتوبة.

ننظر إلى عمليات التبئير المختلفة لفاعليات القراء بوصفها معيارا أساسيا لمثل هذا التقسيم في استراتيجيات القراء، أي سيطرة مواقف معينة لدى استقبال النص.

(٢-٢-٢٤-٥) فهم النص القائم على الوظيفة

يوجد تحفيز إيجابي للتلقي المستهدف (وغالبا يكون أيضا شاملا) في النصوص المكتوبة بالنسبة للقارئ بشكل خاص، عندما يكون معتمدا في حل المهمة الاتصالية أو غير الاتصالية بدرجة عالية على فهم نصوص مكتوبة معينة. ولأن المعلومات المخزنة لها وظيفة في حل المهمات، فإنها تلاحظ وتستقبل باهتمام (وقوة!) خاص.

لذا يفتش المتلقي في النص عن المعلومات الهامة لحل المهات، ويلحقها بإطار المهمات المنشط من قبله أو ينظر إليها بوصفها حوافز لطرق حل جديدة. هذه الصيغة من فهم النص القائم على المهمات تؤدي من أجل ذلك في العادة أيضا إلى جهود احتفاظ جيدة على وجه الخصوص، لأنه ينسب إلى المعلومات المستقبلة هنا **أهمية وظيفية**.

تنتج لذلك فروق داخل هذا النمط من الاستراتيجية بشكل خاص في الاعتماد على نوع المهمة التي يراد التعامل معها. ونوضح هذه الإشكالية بوحي من مثال **استقبال النصوص العلمية**، انطلاقا من مهمة التأهيل للطالب لكتابة بحث الدبلوم (قارن حول ذلك: ٥-٢٣-٥).

يجب على الطالب أن يبرهن في هذا العمل على قدرته على الفهم والحل المستقلين للمشاكل الجزئية العلمية؛ يتبع ذلك حتما الدراسة النسقية للنصوص العلمية في حقل بحث معين. ولن يتمكن الطالب دون مثل هذا الفعل الاستقبالي من وصف سياق البحث في هذا المجال؛ في الوقت نفسه سيحصل في العادة على دوافع نحو حل ذاتي للمشكلة العلمية المعنية.

يتحدد سلوك القراءة الاستراتيجي للمتلقي عن طريق المهمة - كتابة بحث الدبلوم.

(أ) يجب عليه أن يتناول المراجع المتخصصة بعمق وبشكل كامل، ويدرسها نسقيا - جزءا بعد آخر - ويفحص النقاط المعروضة هناك من ناحية قابلية الاستفادة منها في غرضه الخاص.

حيث لا يسمح أن يبقى شيء غير مفهوم في مثل هذا الفهم النسقي للنص، فإن هذه الاستراتيجية في القراءة تتضمن أحداث استقبال أخرى: إضافة موسوعات ومراجع متخصصة مكملة.

لتسهيل الاحتفاظ (ولعثور أفضل على معلومات هامة في أفعال القراءة المعادة المتوقعة للنص نفسه) فإنه من المفيد أن يبرز القارئ قطعا جزئية هامة من النص بواسطة وضع الخطوط تحتها، أو يضع ملاحظات جانبية أو يدون نقاطا

مركزة. بالإضافة إلى ذلك ينبغي له أن يتعلم **تقنية الاقتباس (الإعادة اللفظية لأجزاء معينة من النص)** وتلخيص المضمون (التعريف السريع بمضمون النص).

(ب) في النصوص العلمية التي تمس فقط المشكلة المعدة للمعالجة يكفي القارئ أن يستقبل هذه النصوص فقط بطريقة مختارات، وأن يأخذ المعلومات التي تبدو له هامة، ويضعها في علاقة مع توقع النص (مع إهمال متعمد للمعلومات الأخرى ذات الأهمية الوظيفية الدنيا). لكن هذا يتطلب أن يكون المرشح في وضع يمكنه من إدراك المهم بسرعة (حيث ينقاد في العادة إلى العناوين الرئيسة).

(ج) في المجموعة الثالثة من النصوص العلمية (مثلا في نصوص من الحقول المجاورة أو في الموسوعات) يمكن أن يعد فهم النص على شكل نقاط كافيا (البحث المراد عن المفاهيم المفردة أو أجزاء النص الحاملة للمشكلة عند طغيانها على كل أجزاء النص الأخرى).

لذلك يتناول طالب الدبلوم نصوصا علمية مختلفة بطرق مختلفة، لكن دائما اعتمادا على المهمة المراد السيطرة عليها. ولكتابة بحث الدبلوم يجوز أن تعد استراتيجية سلوك القراءة من النمط (أ) أساسية. أما الفروق الفردية (التي تنتج أيضا عن المواقف المختلفة من حل المهمة المطروحة) فستهمل هنا.

تجدر هنا الإشارة عرضا فقط إلى بعض **الصيغ الأخرى لفهم النص المرتبط بالمهام:**

- إلى تعامل الناقد مع النصوص العلمية، الذي تحتل فيه - تناسبا مع المهنة - أجزاء التقويم للمراجع المتخصصة وحلول مشكلات معينة بؤرة عمليات الاستقبال؛
- إلى عمليات التعليم من مختلف الأنواع، إلى استقبال المعلومات وتخزينها بوصفها مهمة خاصة. وتصلح لذلك بشكل خاص النصوص المعدة تربويا؛ فهي تحتوي - مدرجة كل حسب مجموعة هدفه - على وسائل جذب وإشارات (رسومات، جداول، شروح تربوية للمشاكل، وسائل إبراز طباعية ...)، مما ينبغي أن يسهل للمتلقي الدخول إلى مجالات العلم غير المعروفة إلى الآن بالنسبة

إليه أو المعروفة بدرجة غير كافية؛ ويكون سلوك القراءة لدى المتلقي في مثل هذا الوضع الوظيفي مركزا بالدرجة الأولى على ترسيخ مركبات المعلومات. ويمكن أن تنمى هذه العملية بواسطة إجراءات مختلفة للطبع التصويري في الذاكرة (اعتمادا على نوع الذاكرة لدى المتلقي).

- إلى تلقي نصوص استخدام معينة (وصفات التشغيل، تعليمات الاستخدام، انظر: ٤-٤-٢٣-٥) ضمن جانب مهمات البناء أو تركيب الأجهزة وأشياء الاستخدام أو ضمان التشغيل العملي (مثلا: بناء خزانة، تغيير شريط الحبر في آلة كاتبة ...). بالرغم من اعتماد هذه العمليات من الاستقبال على المهمات ينتج مع ذلك صعوبات فهم مستمرة، يمكن إعادتها بشكل خاص إلى صياغة النص: عبارات التخصص تشترط معرفتها المسبقة (في نص المثال (٦٥)) *رافع الجس، عتبة البكرة، رافع التغيير، رافع شريط الحبر*)؛ فضلا عن ذلك لا تتضح كثيرا كيفية تنفيذ عملية بمفردها(*شريط الحبر الجديد يثبت على الخطاف*). ويمعنى الاستبشار بهذه الأحداث في الاستقبال (والنشاطات العملية الناتجة عنها) يجب لذلك أن يطلب من منتج النص أن يؤلف نصوص الاستخدام هذه "بمراعاة أكبر للقارئ": وصف مفصل لكل العمليات الجزئية الهامة للتشغيل، تنازل واسع عن استخدام المعجم المتخصص، توسع أكبر لاستخدام الوسائل الشكلية - الصورية (رسومات، كما في (٦٥) مثلا).

(٣-٢-٤-٢٤-٥) فهم النص القائم على إثارة الاهتمام

وقفات الاهتمام إزاء الأشياء والأوضاع تلعب دورا لا يستهان به تقريبا في كل عمليات الاستقبال (مثلا في سلوك القراءة المعتمد على المهام أيضا). لكننا لن نتحدث في هذا السياق عن فهم النص القائم على إثارة الاهتمام، إلا عندما لا يكون اللزوم، بل الاهتمام [1] هو الحافز الأول لعمليات الاستقبال. عندئذ تطبع الاهتمامات قالب

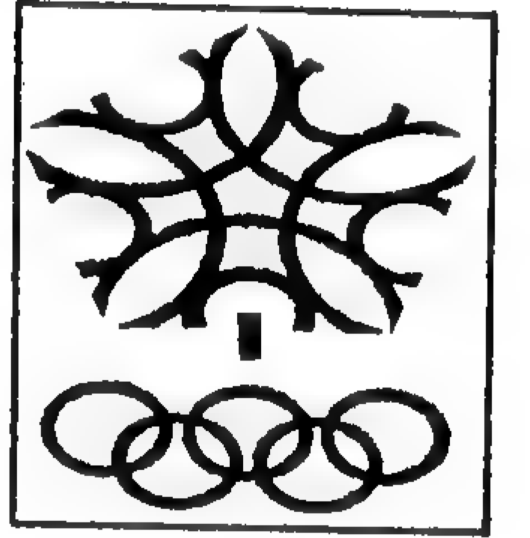
---

(١) **نفهم مصطلح الاهتمام** - بوصفه توجها إدراكيا لمواقف الأفراد إلى الأشياء وظواهر الواقع، التي تبدو للفرد **مفيدة أو ذات معنى.**

التوقع، الذي تنسب إليه وظيفة انتقائية في القراءة: **معلومات معينة تؤخذ بقوة خاصة بسبب قيمة الأهمية الذاتية فيها، معلومات أخرى تعزل منذ البداية أو في أحسن الأحوال تستقبل انتقائيا.**

هذه الصيغة في فهم النص مميزة لاستقبال نصوص الوسائل الإعلامية ومعالجتها (إذا لم يوجد توجيه وظيفي متوقف على المهنة)، للكتب الموضوعية، والدعاية، وبشكل خاص طبعا كل أنواع النصوص القصصية.

(٦٧)



ذهب ! لقد أتى ماي

* نصر أولمبي مع رقم عالمي في ٥٠٠ ـ م ـ التزحلق السريع في ٤٥، ٣٦ ث: أوفه ـ ينز ماي * كما كان متوقعا: نيكينن ـ الفوز في سباق القفز * شفارتز / كونيج خسرا المسابقة الصغرى * مفاجأة ـ آيس هوكي ثانية: سويسرا فازت على فنلندا ٢/١ * كندا فازت على بولندا ١ /صفر

على أثر السيدات ...

أوفه ـــ ينز ماي لمع بالذهبية الأولمبية الأولى

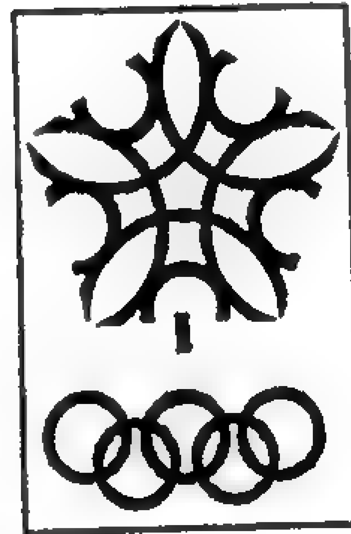
أوفه ـ ينز ماي كسب أول ميدالية ذهبية أولمبية لفريق جمهورية ألمانيا الديموقراطية [١] في كالجاري. يوم الأحد مساء استطاع طالب الرياضة البرليني ذو الأربع وعشرين ربيعا أن يتسلمها في القاعة الأولمبية البيضاوية بعد فوزه في سباق التزحلق لمسافة ٥٠٠ م من يد رئيس اللجنة الأولمبية الدولية خوان انطونيو سامارنش. مجلة عالم الشاب تحدثت بعد ذلك مباشرة مع رياضي فريق دينامو.

---

(١) وهي ألمانيا الشرقية سابقا قبل أن تتوحد الألمانيتان عام ١٩٩٠م (المترجم).

نوضح استراتيجيات الفهم القائمة على إثارة الاهتمام بوحي من مثال **استقبال نصوص الصحافة**: القارئ لا يختار فقط الجريدة المثيرة للاهتمام لديه بشكل خاص بوصفها مصدر المعلومة، بل "يبحث" أيضا ـــ بحس القارئ الواعي، متجها بواسطة إخراج الجريدة وكذلك بواسطة الأخبار والعناوين ـــ عن معلومات في تلك المجالات، التي تهمه على وجه الخصوص (رياضة، سياسة، ثقافة ...). في ذلك يدخل مجموعة من المعارف الخاصة إلى عملية الفهم؛ وبهذه الطريقة يُسَبِّب تشابك أقوى بين وحدات العلم المستقبلة حديثا وتلك المخزنة من قبل في الوعي، وبذلك إلى حفظ أفضل لهذه المعلومات ذات الاهتمام.

(٦٨)



ملاحقة رائعة أدت إلى الفوز بالفضية



بعد أن اعتلت بناتنا الفائزات في سباق الانزلاق يوم الخميس منصة التتويج، واستطعن حيازة كل أنواع ميداليات المعادن الثمينة، أسهم الفائز بأولمبية ٥٠٠ ـ م أوفه ـــ ينز ماي بميدالية ثانية. بفارق ضئيل مقداره ٠.٨، من الثانية تخلف عن الفائز جوليايف من الاتحاد السوفياتي، [١] حيث عدا الكيلومتر في دقيقة و١١، ١٣ ثانية وحصل بذلك على الفضية.

---

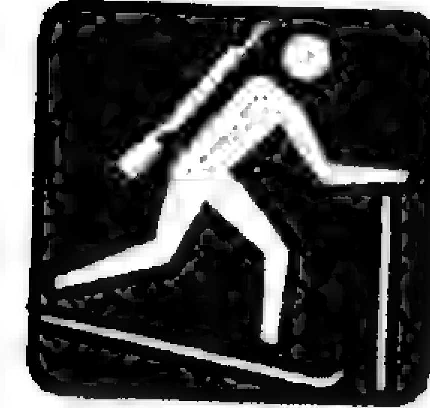
(١) خبر الجريدة كان سابقا لسقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م (المترجم).

ما لا يهم القراء في المقابل، "يتجاوز" عادة في القراءة (يمر به عابرا أو حتى لايعار أي اهتمام)، إلا إذا وجه اهتمام القارئ بواسطة أخبار أو عناوين كبيرة أصيلة أو مفاجئة أيضا عن معلومات أخرى (بالنسبة للمتلقي ليست مهمة فعليا)، يتلقاها عندئذ انتقائيا أو بشكل كامل، ويرتبها في القالب المنشط.

تحول كل المطبوعات إلى درجة معينة بمساعدة قدرات الإبراز الطباعي والعناوين الكبيرة اهتمام القارئ المحتمل وتوجهه. فجزء من منتجات الصحف يتجه إلى مجموعات قراء معينة (إلى الشباب مثلا)، ويريد بواسطة الرونق اللافت للنظر (الطباعة بعدة ألوان، عمليات التفريق الطباعي بين الأخبار، سطور الاقتراح، السطور السفلى، العناوين الكبيرة و"النص" الفعلي، الصور، الرسومات ...) إثارة الاهتمام، والحصول عليه عن طريق التناول الخفيف وسهولة الإلمام بتكوين النص.

مثال استعراضي لهذا النوع من لفت الانتباه المضمن في معلومة صحفية يقدمها التقرير الإخباري في جريدة شبابية عن الدورة الأولمبية الشتوية في كالجاري. انظر: (٦٧ و٦٨):

(٦٩)



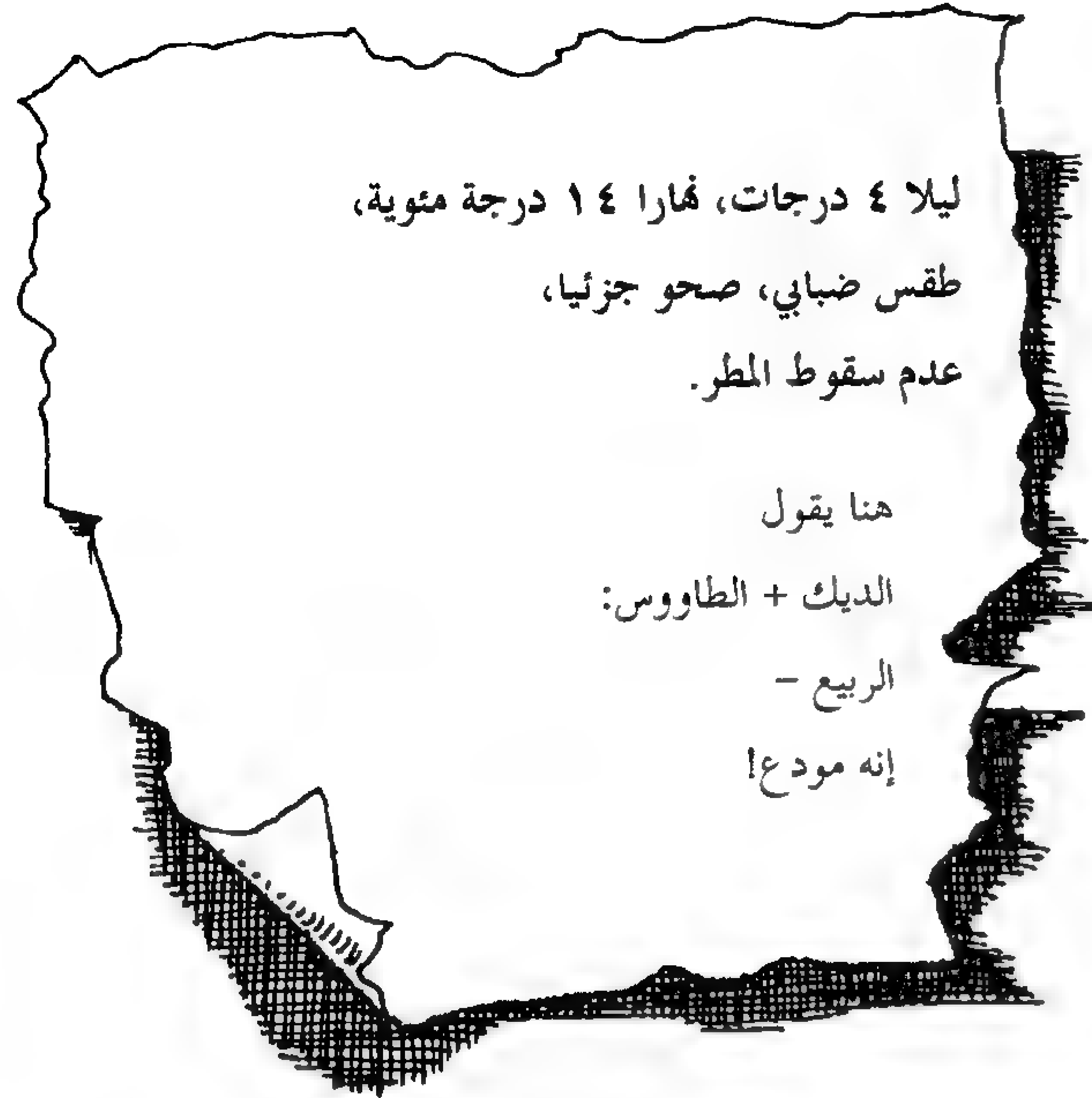
ريتش، راتش، (١)
رويتش ـ الضربة
الثانية

أصبح فرانك ـ بيتر رويتش بفوزه في ١٠ ـ كلم أول فائز للمرة الثانية بالباياثلون (الصراع الثنائي) في المسافات المفردة ضمن الألعاب الأولمبية.

---

(١) الكلمتان تعبير عن الصوت المرافق للدهشة والإعجاب، وقد اخترتا، فيما يبدو، للتناسب الصوتي بينهما وبين اسم اللاعب الفائز (المترجم).

(٧٠)



لا يحدد سلوك الاستقبال لدى قارئ الجريدة بواسطة اهتمامات معتادة فقط، بل أيضا توجه عن طريق إخراج الجرائد في مسارات معينة. فعن طريق الإشارة المسبقة "جريدة من نمط معين" وحدها ينشط القارئ توقعات نص معينة، توضع أولا في علاقة مع معلومات مميزة / أخبار، عناوين رئيسة / ثم "تملأ" تعاقبيا عن طريق استقبال انتقائي أو نسقي لمعلومات جديدة في نص جزء (وربما تصحح أيضا). فقط عندما تكون أبنية الإحساس وأبنية المعنى للنصوص الأجزاء المفردة متوافقة فيما بينها ومع الإشارات المسبقة، وتعطي مع الاستنتاجات وحدات إحساس ومعنى مركبة وشاملة، فإن المتلقي يكون قد فهم النص / النص الجزء المثير للاهتمام لديه (أي يدخل إلى الوعي الأجزاء الهامة بالنسبة إليه). وفي معلومات الصحافة يجوز الانطلاق من أنها تبقي على طابعها التسلسلي بالنسبة إلى المتلقي؛ إذ يلقى الانتباه في العادة إلى النص،

أما العواقب المباشرة للتصرف الحالي أو العلم الكوني للقارئ فلا تنتج عن ذلك إلا في حالة استثنائية (عبر التغييرات المتدرجة للاستعداد السلوكي المعتاد لدى المتلقي) .

(٤-٢-٢٤-٥) فهم النص القائم على السلوك

نجمل ضمن هذا المصطلح عمليات الاستقبال التي يصبح (أو يمكن أن يصبح) فعل القراءة فيها حافزا مسببا لما يتوقعه الكاتب من أحداث لدى المتلقي. ففي بؤرة التلقي المجزأ يتم من أجل ذلك إنجاز أحداث القارئ أو تركها. مثل هذا التوجه إلى الفعل يوجد ضمن غيره في استقبال اللوحات الإرشادية، ونصوص القانون، وفي النصوص التي ينبغي أن تسبب قرارات إدارية أو تؤثر فيها.

تتبع **اللوحات الإرشادية** إلى مجموعة كبيرة هي "نصوص الاستخدام" فهي تؤلف في العادة من ممثلي مؤسسة اجتماعية تبعا لنماذج مأثورة (ناقصة)، وتهدف إلى توجيه سلوك سياقي لدى المتلقي في أدوار اجتماعية معينة (زبائن، مشاة، قراء ...) .

(٧١) *ممنوع الدخول !*

فضلا تمسك !

انتبه ! منطقة بناء .

التجول فقط بعربة .

المتلقي يتوقعها (مثل سائق السيارة لإشارات المرور) بوصفها عنصرا لقالب سلوك معين أمام الأسواق والمواقف، في المطاعم أو مصالح الخدمات. لذا فهو لا يتعرف عليها كلمة بكلمة؛ بل يدرك المعنى الشامل الموجه للوحة الإرشادية في العادة بالتعرف على عنصر مفرد بناء على العمليات الروتينية، ويتفاعل عادة بالطريقة المطلوبة. فالخروج عن مثل هذا الفهم المجزأ للنص، أي الاستقبال الكامل للنص القصير الناقص يكون فيما يبدو ضروريا فقط، عندما لا تتوافق **اللوحة الإرشادية** مع التصورات

المتوقعة لدى المتلقي. إذ إن تحويل اللكسيمات ذات الاحتمالات الدلالية المتعددة إلى أحادية الدلالة (مثلا: *عربة، التجول* في *التجول فقط بعربة*) لا يشكل للمتلقي أي صعوبات، لأنه يفعّل نموذج السلوك المناسب مع سياق المحيط (لوحة عند مدخل تموينات، عربات التَسوق جاهزة للاستخدام).

صيغة أخرى من فهم النص الموجه إلى الفعل يوجد في تلقي **نصوص القانون** (قوانين، تعليمات، صلاحيات، اتفاقات، وصايا ...) و**النصوص الإدارية**. في الواقع يهم المتلقي هنا أيضا الفهم المجزأ فقط للمعلومة الهامة لتصرفه الذاتي (هل يحق له تبديل البضاعة ؟ هل يكفي التعليل المضمن في الطلب ليكفل له تخفيضا في الضريبة؟)، لكن الأشخاص غير المتخصصين يحتاجون إلى أشياء أكثر من تلك العمليات الروتينية. يقوم المتلقي بإجراءات اختيار مناسبة من زاوية عرضه (أو الطلب ـ هنا يصبح الاستناد إلى فهم النص القائم على الوظيفة واضحا !)، لكن يجب عليه عندئذ أن يستقبل أجزاء النص الحاسمة لسلوكه بتمعن (وفي العادة بالكامل)، ويربطها بعلمه المسبق، ويستنبط عمليات ختامية ملائمة.

ما يمكن أن يدخل هنا مشروطا فقط هي النصوص التي توجه إلى مدير مجال مؤسساتي معين: طلبات، التماسات، معلومات، أحكام، محاضر ... فالمدير بوصفه متلقيا يسلك مبدئيا استراتيجية القراءة نفسها: فهو يصفي المعلومات الهامة لعمليات قراره من كامل النص، ويدخل خبراته الذاتية (وخبرات الآخرين) إلى فهم النص، ويتصرف، أي يقرر عندها في ضوء الشروط المعطاة.

(٥-٢-٢٤-٥) فهم النص استنادا إلى مشارك

أيضا يؤدي توجيه الشريك في كل فهم للنص دورا جوهريا. ففي حين لا يشعر المخاطب بالضرورة في كثير من النصوص المكتوبة، التي توجه إلى شركاء محتملين (نصوص الصحافة، اللوحات الإرشادية...) أنه معني مباشرة (ولذلك يستطيع أيضا

"تجاهل" النص)، تستقبل الرسائل الخاصة، **البطاقات البريدية** والبرقيات الخاصة بشكل مؤكد على أنها موجهة إلى الشريك، أي أن معلومات النص (عن مكان الإجازة، تجربة أو رجاء من منتج النص ...) تربط في علاقة مباشرة بعلم المخاطب عن الشريك. هذا "القالب" لا يصبح مهما لقراءة النص ـ الكاملة في العادة ـ فقط، بل أيضا لرد فعل المتلقي. لذلك ننطلق من أنه في هذا النوع من الاتصال المكتوب يصبح الإطار الموضح هنا أساسا سائدا في فهم النص.

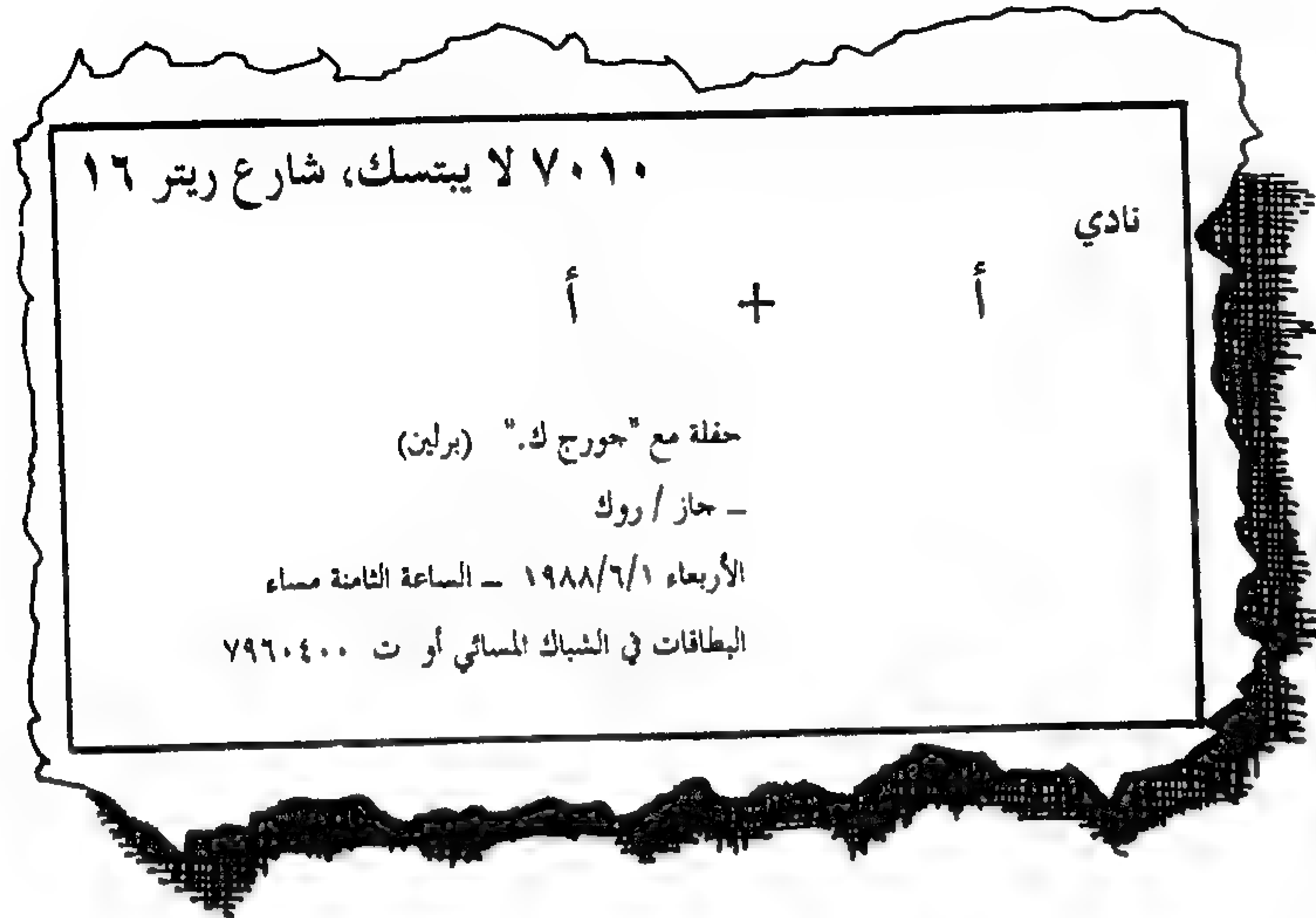
هذه اللمحة السريعة عن الأنماط الأساسية لاستراتيجيات القراء غير كاملة دون شك، وتحتاج إلى الإكمال وإلى التحديد أيضا. مع ذلك يمكن لهذا المخطط الأولي أن يسهم في تدقيق الفرضية الأساسية المصوغة في المدخل بشكل أكثر حدسية، حيث "يمكن أن يفهم النص" نفسه لدى أناس مختلفين بطرق متباينة.

يمكن أن يحدد إطار الفهم بالعودة إلى مثال من **نصوص الدعاية** كما يأتي:

(٧٢)



(٧٣)



نحن ننطلق أولا من أن أغلب نصوص الدعاية في الصحافة (دعاية بضاعة، إعلانات نشاطات، عروض وظائف) لا يعيرها قراء الجرائد اليومية في العادة ـ بسبب عدم الاهتمام ـ أي اهتمام مطلقا، أو "يمرون بها سريعا" في أحسن الأحوال. فجزء صغير من القراء "المهتمين" يفتش في المقابل في الجريدة عن عرض بيع خاص، ويعتمد استقبالا قائما على السلوك في مقاربته لهذه النصوص. هؤلاء القراء يستقبلون معلومات النص في العادة بشكل مجزوء فقط ويتفاعلون، عندما يظهر أن العرض مناسب جدا لهم، بأفعال، يمكن أن تقود في عواقبها إلى احتمال شراء البضاعة المعروضة. أيضا الاهتمامات الخاصة (استنادا إلى مثالنا، مثلا: السجاد بشكل عام أو تجميل المسكن الخاص في ذوق رفيع) يمكن أن تنشط بواسطة عملية القراءة. فهي تسبب بشكل عام الاستقبال المركب والمفصل لمعلومات النص، وتؤثر كثيرا في أفعال الشراء الناتجة عن ذلك.

أخيرا يمكن أيضا لوظيفة مهنية (على سبيل المثال إعداد بحث حلقة دراسية عن موضوع "الدعاية ـ أمس واليوم") أن تحدد نوع استقبال النص وطريقته. في هذه الحال تستقبل كل التفصيلات (لغوية وغير لغوية) نسقيا، وتقارن مع تكوين نصوص الدعاية الأخرى؛ بالإضافة إلى ذلك تتضمن الوظيفة تناول المراجع المتخصصة وتقويمها النسقي.

ليست فقط نتائج عمليات الاستقبال ـ المنطلقة من نقاط ارتكاز مختلفة والمنجزة باستنتاجات متباينة ـ هي التي تتمايز فيما يخص الحجم والمضمون في الحدود المشار إليها هنا، بل أيضا العواقب المستنبطة منها للمتلقي ليست بأي حال متماثلة.

الباب السادس

آفاق التطور ومجالات تطبيق علم اللغة النصي

- الوضع البحثي الحالي لآفاق التطور
- مجالات التطبيق

الفصل الخامس والعشرون

الوضع البحثي الحالي لآفاق التطور

اتضح في الأبواب السابقة الدور الجوهري الذي تؤديه النصوص في حياة كل مجتمع بشري. ويبدو نتيجة منطقية أن علم اللغة لم يعد بإمكانه إهمال هذا الواقع أو استبعاده من مجال دراسته. مما يبدو أيضا منطقيا، أن كثيرا من النشاطات، التي ظهرت في علم اللغة في كل المجالات النظرية والعملية أيضا في تحليل النصوص منذ بداية السبعينات، حاولت إثبات نفسها تحت مسميات مثل: نظرية النص، علم اللغة النصي، أو أيضا علم النص بوصفها حقولا جزئية لغوية مستقلة. لكن من وجهة النظر الحالية يظهر كل من هذه المفاهيم مشاكل، لأنه يحاول أن يرتفع على قاعدة موضوعية، لا توجد ـ كما أصبح واضحا بسرعة من استعراض الأبحاث إلى الآن في علم اللغة النصي (قارن: الباب الأول) ـ في الواقع، أو لم توجد بعد. هذه الحقيقة كانت ماثلة تماما أمام ناظري مؤلفي هذا الكتاب. إذا نقلا مع ذلك أحد هذه المفاهيم في "مدخل إلى علم اللغة النصي"، وفي الوقت نفسه أبعدا المفاهيم المرتبطة بمشاكل، فإنما يحدث هذا في الدرجة الأولى، لكي يوجد مفهوم متفق عليه، يمكن من دمج الإسهامات البحثية المختلفة التي طورت إلى الآن. إذ إن علم اللغة النصي يستخدم بشكل خاص بوصفه تصورا تكامليا، يجمع عددا كبيرا من الطروحات النظرية وكذلك أيضا الأبحاث القائمة على الدرس العملي. لكنه سيكون تبسيطا غير مسموح به أن يختصر الوضع البحثي الحالي في علم اللغة النصي إلى مشكلة مصطلح، إذ إن ما يطلق عليه اليوم علم اللغة النصي أو

أيضا علم النص، ليس حقلا علميا قائما بشكل موحد، بل عدد كبير من اقتراحات النماذج، جزء منها قديم والجزء الآخر حديث، تجمع مع بعضها البعض في الدرجة الأولى بواسطة اشتراكها في "الحافز الأساسي" النص، لكن ليس بواسطة برنامج نظري أو منهجي حازم. إذا قسم مصطلح "علم اللغة النصي" تحليليا، فإنه سيتضح في ذلك بسرعة فائقة، أن خلف هذا المفهوم تختفي طرق تناول مختلفة تماما في الوصف اللغوي للنصوص. لكنه في الوضع البحثي الحالي في علم اللغة النصي لا يكون فقط تعدد الطرق الموصوفة توا نمطية. بل إن علم اللغة النصي يظهر حاليا دون غيره من الحقول الجزئية اللغوية أيضا عجزا هائلا في النظرية. لذلك توجد دون شك عدة أسباب، أحدها يكمن بشكل كبير في أنه في تطور علم اللغة النصي تؤخذ دائما حقائق جديدة إلى مجال الدراسة، مما لا يوجد لها أدوات تحليل صالحة تحت التصرف، ولا يمكن أن يحدث لها شروحات نظرية كافية. بذلك يتناول علم اللغة النصي دائما مسائل جديدة، لا تجعل أساس هذا الحقل بأي حال أكثر أمانا. العكس من ذلك تماما، كما هي الحال من قبل مازالت تسود في علم اللغة النصي أزمة مفهوم، تمس التصورات المركزية نفسها لهذا الحقل. من ذلك يمكن التعرف على أنه في علم اللغة النصي لم تطور إلى الآن تصورات عن البناء المنطقي لنظرية وكذلك عن أصناف الدراسة الجوهرية أو لم تطور بشكل كاف. ما يعد مميزا في طريقة البحث إلى الآن هو أن يطبق أولا على أصناف مفردة ظواهر مختلفة تماما. وفي خطوة لاحقة يختبر، ما إذا كان يمكن أن يصنع نظام معين في صفات ألحقت في أغلبها اعتباطيا في صنف واحد، حتى إن تلك الصفات بعد ذلك تصفى مرة أخرى، مما لا يتبين أنها مكونة للصنف المعني. يعود عدم إمكان التوصل إلى خطوات معينة، وعدم إمكان تحقيق الأهداف الموضوعة نفسها في جزء كبير منه إلى ما يتم استخدامه إلى الآن من محتوى المفاهيم الذي لم يؤمن بعد في عدة نواح من الزاوية البحثية المنهجية. كان بيتوفي من الأوائل الذين أعطوا هذه المسألة اهتماما خاصا،

وحاول أن يحدد بدقة احتمالات الإيضاح في أصناف علم اللغة النصي المركزية مثل التناسق، والعلاقة الكمية المشروطة.

إذا كان علم اللغة النصي في السنوات الأخيرة قد شكك فيه بشكل متزايد دائما، وأن هذا الشك قد أصبح قويا، حتى إن هذا الحقل قد أنكر حقه في الوجود، فإن هذا ينتج في جانب كبير منه عن أنه في سرعة تطور كبيرة غالبا في علم اللغة النصي تبقى مشاكل كثيرة لم تناقش إلى الآن بعد، أو لم تناقش بعد بشكل كاف، ولا يمكن تمثيلها بالتالي بواسطة نماذج صارمة.

بحق كان قد طرح قبل وقت ليس طويلا السؤال عن كيفية الاستمرار في تطور ما يسمى علم اللغة القائم على الاتصال، إن لم يمكن بعد تحقيق الأهداف الموضوعة نفسها والتوقعات المعلقة من الخارج على علم اللغة النصي. هل ينبغي لعلم اللغة أن يعود إلى علم اللغة الفعلي المزعوم، أم ينبغي له أن يتبنى كل الجهود لكي يتمكن من التقدم في فهم أعمق للمعطيات اللغوية وغير اللغوية، التي تصبح واضحة في بناء النص (قارن: هارتونج ١٩٨٧م، فيهفيجر ١٩٨٧م أ)؟ الإجابة عن هذا السؤال واضحة: علم اللغة لا يستطيع العودة مرة أخرى إلى علم لغة ضيق، كان قائما قبل التحول الذرعي، بل يجب أن يكون أساسه النظري بأمان أكبر، وأن يدقق في أدواته المنهجية، أخيرا يجب أن تطرح من جديد أسئلة كثيرة، مما كان لديه عنها إلى الآن أجوبة جاهزة متسرعة جدا، وبشكل خاص يجب عليه أن يطرح ذلك السؤال من جديد، ما إذا كان يستنتج أصلا من حقيقة، أن النصوص موضوع بحث لحقول لغوية متعددة، بأنه يفترض أن ينشأ لذلك حقل جزئي لغوي مستقل. وبذلك لا تكون ضرورة التحليل اللغوي للنصوص قد جعلت موضع شك، لكن بالتأكيد نماذج البحث إلى الآن في دراسات علم اللغة النصي. ففي السنوات الأخيرة قدمت اقتراحات كثيرة حول كيفية إمكان تحرر علم اللغة النصي مرة أخرى من ورطته المنهجية، التي

أدخلته فيها قواعد النص وكذلك أيضا نماذج نص اتصالية معينة. أما المخرج الممكن فكان قد وضح في الباب الثاني من هذا الكتاب، على الأقل بينت هناك خطوط تطور، تبتعد عن التطور الحالي لهذا الفرع البحثي.

أي العواقب تنتج عن وضوح المعالم الإضافي في أبحاث علم اللغة النصي ؟ يبدو الوصول إلى تقدم حقيقي في علم اللغة النصي ممكنا على وجه الخصوص، إذا قربت الإشكاليات النظرية وأيضا المنهجية التالية إلى الحل.

١- أصبح في هذه الأثناء من المعارف المؤكدة، أن غنى جانب النصوص لا يمكن أن يدرس بواسطة نظرية واحدة بمفردها، بل لابد من عدة نظريات، يصور كل منها جوانب محددة تماما من النصوص، ثم يمكن بعد ذلك أن تدمج في نظرية نص شاملة تتحدد بشكل أوضح. بتعبير أكثر بساطة يعود التوصيف الشامل للنصوص إلى جوانب قواعدية (نسقية لغوية) وأيضا إلى جوانب ذرعية من أنواع مختلفة، وكذلك إنشائية. ويمكن أن يجمل المذكوران أخيرا تحت مصطلح جانب استخدام اللغة. في الآونة الأخيرة تم نقل العلاقة بين هذه المجالات من الجوانب إلى مركز النقاش اللغوي. وقد أظهر وضع النقاش الحالي بوضوح كبير، أن كل مجال من تلك الجوانب يمكن في الواقع أن يدرس منفصلا، لكن الدراسة المناسبة لمجال تتطلب إدراكا عميقا لكل من المجالات الأخرى.

مناقشة العلاقة بين القواعد وأنساق استخدام اللغة أجريت إلى الآن بشكل خاص من وجهة نظر القواعد، لأنه توجد عن هذه حاليا سلفا نظريات ذات بناء داخلي ومعالجة بشكل جيد نسبيا، كما تقابل كمية معرفة هائلة في حقل القواعد حاليا من جهة معرفة مازالت متخلفة بشكل كبير عن أنساق استخدام اللغة من جهة أخرى. وتوجد عدة أسباب أيضا لكون القواعد قد اختيرت منطلقا لذلك. فاقتراحات النماذج

إلى الآن أتت بالبرهان الواضح، أن القواعد قابلة للتداول بشكل مستقل نسبيا عن الأنساق الإدراكية الأخرى، وتبدو قابلة للتعديل، بينما يتطلب تعديل أنساق استخدام اللغة تصويرا نموذجيا كبيرا للقواعد.

٢- دراسة الاعتماد المتبادل بين هذين المجالين في الجوانب تكون فقط ممكنة، إذا قويت عملية تداخل الأنظمة بشكل إضافي، وطرحت بذلك مسألة، أي الظواهر تتبع مجال الإيضاح الأصيل في علم اللغة النصي، وأيها في المقابل يدخل مجال مسؤولية حقول جزئية لغوية أخرى أو علوم مجاورة. فمثلا لدى البحث التاريخي اللغوي اهتمام مبرر بنشأة عينات النص وطبقاته وتطورها. فهو أمر طبيعي أنها تعتمد في ذلك — طالما كان ذلك ممكنا — على تصنيفات من علم اللغة النصي، لكنه من جهة أخرى لا توجد بالطبع أسباب ملزمة أن تدمج التساؤلات التاريخية اللغوية تبعا لذلك في مجال إيضاح علم اللغة النصي. إذ يمكن أن توسع قائمة الأمثلة الممكنة حسب الرغبة. لكن عملية تداخل الأنظمة في حقل تحليل النص تعني أيضا، أنه بجانب العلاقات العلمية التي أفادت في هذه الأثناء كثيرا بين علم اللغة وعلم النفس تقام اتصالات بالحقول الأخرى أو تجدد. الإجراء الأخير يصح بشكل خاص عن التشابك المتخذ شكل التداخل بين الأنظمة في كل من علم اللغة وعلم الأدب، الذي يمكن أنْ يشكل من جديد عبر تساؤلات تخص علم اللغة النصي.

٣- بجانب التأسيس النظري يجب أن تجرى دراسات علم اللغة النصي مستقبليا أيضا بشكل جوهري على أساس تجريبي عريض، أكثر مما كانت عليه الحال إلى الآن، أي أن قاعدة البيانات في علم اللغة النصي تتغير بناء على طرق النظر المتغيرة في النظرية والمنهج سواء في الكيف أو الكم. وضمن التطور الحالي لاقتراحات نماذج علم اللغة النصي يصبح واضحا بطريقة جلية، أن تحليلات النص المباشرة تقوم دون استثناء تقريبا بعرض مواقع نظرية أو منهجية معينة. بالنسبة إلى المطالب المستقبلية، التي تربط

بتحليل النص، خاصة بنمذجة عمليات معالجة النص بواسطة الإنسان والآلة، لم تعد تكفي دراسات تجريبية، يكون لها طابع تمثيلي فقط. مجموع المادة النصية، كما وضعتها اتجاهات معينة في تحليل المحادثة وأيضا علم اللغة النصي من قبل، وتخدم في مهمات بحثية محددة، ستكون أدوات بحثية لا غنى عنها لدراسات علم اللغة النصي المستقبلية (قارن: كازاكيفيتش Kazakevič ١٩٨٨).

لا يدعي كتالوج المطالب، التي تربط بتحليل النص في الأبحاث المستقبلية، الكمال، لكنه يسعى إلى كمال التمثيل. من أجل هذا السبب حاولنا أن نوضح فقط من خلال بعض المشاكل ذات البعد النظري والمنهجي، مما يفتح من خلالها البحث التحليلي للنص اللاحق آفاقا جديدة. أن هذا ممكن، يتبين سلفا في الإسهامات لنمذجة معالجة النص، وفي المشاريع القائمة على تداخل الأنظمة لبحث التناسق وعلاقة الكمية المشروطة، وأيضا في المساعي للحزم المنهجي الذي يحل بشكل واسع مكان وضع السبعينات الساذج.

الفصل السادس والعشرون

مجالات التطبيق

على الرغم من الكثير من حالات القصور، التي يمكن التعرف عليها بوضوح إلى درجة تقل أو تكثر في وضع التطور الحالي لعلم اللغة النصي، أمكن في السنوات الأخيرة أن يصنع أساس لبرامج التحليل المستقبلية المعتمدة على تحليل النص التي فتحت سواء للأبحاث النظرية المعدة لمجال تداخل الأنظمة أو أيضا للأبحاث الموجهة نحو التجربة آفاقا جديدة. هذا التوجه الجديد الذي بدأ يشق طريقه في علم اللغة النصي منذ بعض الوقت لم يبادر إليه فقط عبر تطور لغوي داخلي، بل أيضا — أو من الأفضل القول بشكل خاص أيضا ـ بواسطة دوافع تطور عديدة، انطلقت من علوم مجاورة ومن مجالات عملية معينة. ويصح هذا على وجه الخصوص للكثير من مشاريع دراسة فهم النص، ودراسة قوة إفهام النصوص المعتمدة على كل من المتلقي والسياق والوسائل الإعلامية، كما يصح لدراسات معالجة النص في تعليم اللغة الأم واللغة الأجنبية، وكذلك لتطور الأنساق المستوعبة للغة في مجال المعالجة الآلية للغة. يصبح واضحا لدى ريكهايت/ شترونر (١٩٨٥م أ، ١٩٨٥م ب)، وغيرهما ما هي سرعة التطور في هذا الحقل.

قفزت النصوص مع هذا التوجه الجديد مجالات كثيرة مرة أخرى إلى واجهة الاهتمام اللغوي، وهي المجالات التي تلعب فيها النصوص دورا بارزا، لكن هذا الدور يبدو بديهيا جدا إلى درجة أنه لم يؤخذ حتى الآن بعين الاعتبار في علم اللغة أو

لم يهتم به بما فيه الكفاية. نقدم فيما يأتي وصفا لأهمية النص في عمليات تعليم اللغة وتعلمها بشكل موسع كمثال على هذه المجالات، وفي هذا السياق تفحص وتبين في الوقت نفسه إمكانية وكيفية جعل نتائج بحث علم اللغة النصي مفيدة في تطوير عمليات التعلم.

على الرغم من أننا نستمد علمنا من مصادر مختلفة تماما، فإنه يمكن الانطلاق من أن الجزء الأكبر بكثير من العلم المكتسب يتم تحصيله بواسطة النصوص، التي تستقبل في النشاط التعليمي وأيضا غير التعليمي. فعندما تنسب إلى النصوص في التعليم وظيفة بارزة في إيصال العلم، فإن النصوص لاتستطيع في الواقع تحقيق ذلك، إلا إذا كونت حسب مبادئ معينة ووضعت بمراعاة مبادئ تربوية كثيرة في التعليم. هذا لا يعد في حد ذاته شيئا جديدا ؛ الجديد فيها أنه بواسطة نماذج من علم النفس في معالجة النص طورت في الآونة الأخيرة أصبحت عمليات معالجة النص البشرية وعمليات الفهم وتحصيل العلم بواسطة النصوص "أكثر شفافية".

توضع النصوص في تعليم اللغة بشكل خاص بهدف تنمية اكتساب الكفاءة اللغوية، حيث يفهم ضمن الكفاءة اللغوية كل من الكفاءة القواعدية والكفاءة الاتصالية. لذلك توضع من جهة نصوص حقيقية (مصوغة فنيا، علمية، نصوص العلوم الشعبية وغيرها)، تصلح لشرح جوانب قواعدية، أسلوبية، ثقافية ـ لغوية معينة، وغيرها من الجوانب، ونصوص تعليمية أو نصوص أداتية، يمكن بواسطتها في الدرجة الأولى جعل الظواهر اللغوية واضحة، وتجعل الضوابط التي تكون أساس هذه الظواهر معروفة. إذ يمكن أن يفرق داخل النصوص التعليمية نفسها بين فئتين كبيرتين:

الأولى ما يسمى نصوص تدريبية مثل

(٧٤) معلومات العمر

ـ *كم عمرك؟ عمري عشرون عاما* .

ـ *كم عمر أختك؟ عمرها أربعة عشر عاما* .

ـ *كم عمر والديك؟ أبي عمره أربعون، وأمي تسعة وثلاثون* .

إلخ .

والثانية نصوص تعليمية، تقلد نصوصا طبيعية بشكل كبير، من ذلك مثلا الحوارات، التي تكون خاصة للتعليم، لكي تقدم عن طريقها عناصر معجمية جديدة، وأبنية قواعدية وكذلك ظواهر لغوية أخرى، وترتب في سياقات جديدة.

(٧٥)

التفتيش الجمركي

السيد فيبر: *آه، الآن وصلنا إلى الحدود !*

(موظفو الجمارك يصعدون إلى القطار، يستعرضون الجوازات، ويدققون في الأمتعة.)

موظف الجمارك: *صباح الخير، فضلا أوراق السفر!*

السيد فيبر: *فضلا، هذا جوازي* .

موظف الجمارك: *شكرا. هل لديك شيء يجمرك؟*

السيد فيبر: *لا* .

موظف الجمارك: *لمن تتبع الشنطة الكبيرة؟*

السيد فيبر: *الشنطة تتبع السيد المجاور.*

موظف الجمارك: *شكرا جزيلا. مع السلامة!*

(اعتمادا على ج. ناومن، Le français pratique, Leipzig 1976)

يحقق (٧٤) و (٧٥) في التعليم اللغوي وظيفة موصلة للعلم بالمعنى المحدد تماما. فهما يصوران الجوانب البنائية المفردة للغة المستهدفة للتعليم، والضوابط التي تكون أساسا لهذه الجوانب. بالرغم من أن النصوص من هذا النوع توضع منذ أمد بعيد في التعليم لهذه الأهداف، فإنه تعرض في هذه بشكل أولي ومتكرر أيضا ظواهر تكون طبيعتها قائمة فقط على القواعد دون نزاع، أي أن العلاقة النصية والإدخال النصي يخدمان بالدرجة الأولى إيضاح الظواهر القواعدية والمعجمية، التي تضاء في الواقع غالبا بواسطة جوانب مكونة للنص، بالنصوص من هذا النوع لا يقدم أي بعد واقعي "نص" في التعليم، حتى وإن صنف التعليم بوضوح على أنه تعليم قائم على الاتصال. فإذا تم التوصل إلى البعد "النص" أصلا بواسطة نصوص تدريبية من هذا النوع، فإنه بذلك يوصل مفهوم النص، الذي لا يشترك في أغلب الحالات مع تلك النصوص من الاتصال "الطبيعي" إلا قليلا، وهو الذي ـ بعبارة أكثر صراحة ـ يغلب عليه طابع مزيج الجمل، لكن ليس طابع النص، كما ينتج يوميا في الاتصال العادي للمتعلمين ويستقبل.

يمكن أن يقابل ذلك، بأنه في مراحل معينة من تعليم اللغة لم تتكون بعد لدى المتعلمين قدرات وبراعة كافية، حتى إنه لا يمكن إلا أن توضع نصوص بالمعنى الموصوف توا لأهداف تربوية مختلفة. وقد يبدو هذا المبدأ مبررا، عندما يشكل أحد البدائل في النص المقترحة للتعليم صيغة تحقيق ممكنة لنموذج نصي، أو لبديل في بناء دلالي أو إنجاز نظري. لكنه في كثير من الأحيان لا تراعي النصوص التعليمية مع الأسف هذه الجوانب، حتى إنه لا يوصل بواسطة التعليم علم نصي، كما نحتاجه في إنتاج النصوص وتفسيرها، ولا علم عن النصوص، يرتبط في سياقات الاتصال المباشرة بسياقات الاستخدام المعتادة. هذه المسألة تصبح ذات قيمة أكبر أيضا عندما يتعلق الأمر بإيصال علم نصي في لغة أجنبية، وفي الوقت نفسه جعل النماذج المختلفة

في ذلك واضحة لأنماط الحدث المركبة الهامة اجتماعيا التي طورت في مجتمعات بشرية. لكن يلاحظ: لا يتعلق الأمر في ذلك فقط بأبنية قواعدية مميزة وبملئها معجميا، بل بمجالات معرفة أصيلة، تكون ضرورية لإنتاج النصوص وتفسيرها، وبما يسمى نماذج الحدث النصي، التي طورت لأغراض التقعيد الهامة اجتماعيا، وتكون تحت التصرف في كل جماعة بشرية بوصفها نماذج ذاتية داخلية.

هذا البعد لا يمكن أن يكتسب في تعليم اللغة، بأن يتم الانتقال عند إيصال اللغة ببساطة من القواعد، أي من الجملة، إلى النص.

أظهر نموذج المستويات هذا الذي لا يزال كما كان من قبل منتشرا على نطاق واسع، أنه غير كافٍ مطلقا لدراسة النص ولا أيضا لإيصال علم النص. فهو لا يوهم فقط بمفهوم نصي إحصائي ملخص يتكون من أقوال مفردة مركبة مع بعضها البعض، بل ينفي تماما أيضا علاقات جوهرية، يوضع فيها النص. لذلك يشار في الواقع في تعليم اللغة منذ أمد بعيد إلى العلاقة النسقية بين النص وسياق (الحالة)، لكن لا يوضح في ذلك، أن النص لا يشكل دائما سوى تحقيق نموذج، ينشط نسبيا في شروط سياقية. مما لاشك فيه أن كثيرا من الظواهر المرتبطة موضوعيا بذلك لا تزال غير معروفة بشكل كاف، حتى إن تعليم اللغة لا يمكنه بعد في كل حال أن يعود إلىّ نظريات منتجة نسقيا بشكل مسبق. مع ذلك فقد أثبتت في هذه الأثناء دراسات لغوية وأيضا نفسية بشكل جلي أن معالجة النص تشكل نشاطا مركبا وبنائيا تتداخل فيه إجراءات تحليل موضعية وشمولية. هذه الحقيقة لا يعتد بها بقدر كاف في تعليم اللغة عند تشكيل النصوص، وبشكل أكبر عند الاشتغال بالنصوص.

إنه لمن فضل القول الإشارة إلى أن الاشتغال بالنصوص في التعليم يعتمد على القدرة اللغوية للمتعلمين. ففي المرحلة الأولى من التعليم يكون عمل النص موجها منهجيا إلى تناول الصيغ اللغوية. يستنتج من ذلك أن المتعلم يتعامل في هذه المرحلة مع

نصوص بالدرجة الأولى في ظل وجهات نظر لغوية، مما يفضل زيادة عن ذلك بواسطة سذاجة المضمون لكثير من النصوص التعليمية، وكذلك بواسطة وظيفتها غير المحددة بشكل حاسم. أما فيما إذا كانت النصوص من هذا النوع صالحة لإيصال القواعد النحوية وتوظيفها، فهي مسألة لا يجاب عنها في علم اللغة، بل تنحصر الإجابة عنها في نظرية التعليم وعلم نفس معالجة النص. لذلك لن تناقش أيضا بشكل أكثر تفصيلا فيما يأتي.

في مرحلة لاحقة من إيصال اللغة يجب على المتعلم أخيرا السيطرة على واجبات التعليم، التي يلزمه فيها، على ما يبدو، العودة مرة أخرى إلى الاستراتيجيات الفعلية لمعالجة النص، أي إلى الاستراتيجيات، التي تمكن من فهم النص وإدراك مضمونه. ومن أحداث التعلم الأكثر تكرارا، التي تكون في هذه المرحلة من التعليم، يتبع على سبيل المثال التالي: إدراك الأفكار الأساسية للنص، اختصار مضمون النص، استخراج الخيط الأحمر، الفكرة الرئيسة، ما بعد الحكاية، أي إعادة مضمون النص لفظيا وقضويا، بناء نصوص موازية حسب نموذج النص المعطى، إيجاد البدائل لمضمون النص، وأحداث أخرى أكثر. حتى وإن لم تكن العمليات الإدراكية التي تمكن أصلا من هذه الأحداث التعليمية، بعد في كل حال معروفة بشكل كاف، ولا يمكن بالتالي أن تدرس في نموذج صارم لتعلم اللغة، فإنه قد أتي عبر علم نفس التعلم وأيضا بواسطة علم النفس الإدراكي (قارن: ماندلر/ جودمان ١٩٨٢م؛ شتاين/ جلين ١٩٧٩م؛ لوريا ١٩٨٢م؛ ش. فاجنر ١٩٨٣م) في هذه الأثناء بالبرهان القاطع أن العلم اللغوي لا يكفي بأي حال لفهم النص، بل يؤدي أيضا علم الإنجاز النظري والعلم عن أبنية النص الشمولية دورا حاسما جدا. بالنسبة إلى أحداث التعلم المذكورة أعلاه تكون بشكل خاص المعرفة عن قوالب إنتاج النصوص وتفسيرها ضرورية، **وكذلك المعرفة عن نماذج التعاقب المميزة. بكلمات أخرى: يمكن لأحداث التعلم هذه أن تنفذ فقط، عندما يملك المتعلمون أيضا**

معرفة كافية عن جوانب استخدام اللغة، وعندما يكون لديهم علم محدد عن أبنية النص الشمولية، مما تصبح بواسطته العمليات الإدراكية المذكورة حسب رأي كثير من علما النفس أصلا ممكنة. فالآن يمكن أن يعترض بحق، بأن نظرية أبنية النص الشمولية لم يمكن تطويرها إلى الآن بعد، لدرجة أن المعارف الموجودة إلى الآن لا تزال أولية جدا. إلى ذلك تمت الإشارة من قبل في (٥-٧-٢) وفي الفصل التاسع. هناك وضح أيضا بشكل جلي أن علم اللغة النصي يملك سلفا معارف محددة عن الأبنية الكبرى في النص، حتى إ فئات النص المفردة فيما يخص أبنيتها الشمولية تم وصفها سلفا بشكل جيد نسبيا. يتب ذلك بشكل خاص الحكاية وكثير من الفئات في النصوص الوصفية، مثل النص العلمي وهاتان فئتان من نص تلعبان دورا بارزا في إيصال اللغة وتعليمها. وإذا كانت هذه المعارف حسب رأي علم النفس ذات قيمة مبدئية لفهم النص، فإنه يتوقع أن يحتل إيصالها التعليم مكانا مناسبا. يظهر تحليل نسقي لوسائل التعليم والتعلم في تعليم اللغة الألماني واللغات الأجنبية أن العلم عن أبنية النص الشمولية، فيما يبدو، متطلبا، لأنه في هذا توجد إشارة واضحة إلى هذا النسق في المعرفة. لا يتبنى هنا بأي حال الرأي القائل، إ المعارف من هذا النوع تشكل موضوعا تعليميا محددا، حتى إن تعليم اللغة يجب أن يرك على إيصال التحليل الشكلي لهذه الأبنية. العكس تماما: يشار هنا فقط إلى أن المعار من هذا النوع عند تشكيل النصوص التعليمية إلى الآن بقيت تقريبا مهملة، وتم بناء عل معارف علم النفس تبني الرأي القائل، إن العمل المنهجي بالنصوص يجب أن يشج على الحصول على هذه المعارف عن أبنية النص الشمولية، ليكون المتعلم في وضع يمك من إنجاز هذه الأحداث الإدراكية، التي تؤثر في هذه الأبنية العلمية.

لكي لا تبقى مناقشة هذه المشكلة على مستوى نظري بحت، نلقي نظرة قصير على النماذج النمطية أو الأبنية الشمولية في هاتين الفئتين النصيتين. وفي ذلك ترك الأعمال اللاحقة في جوهرها على المعارف، التي تكون الأبنية الشمولية في هاتي

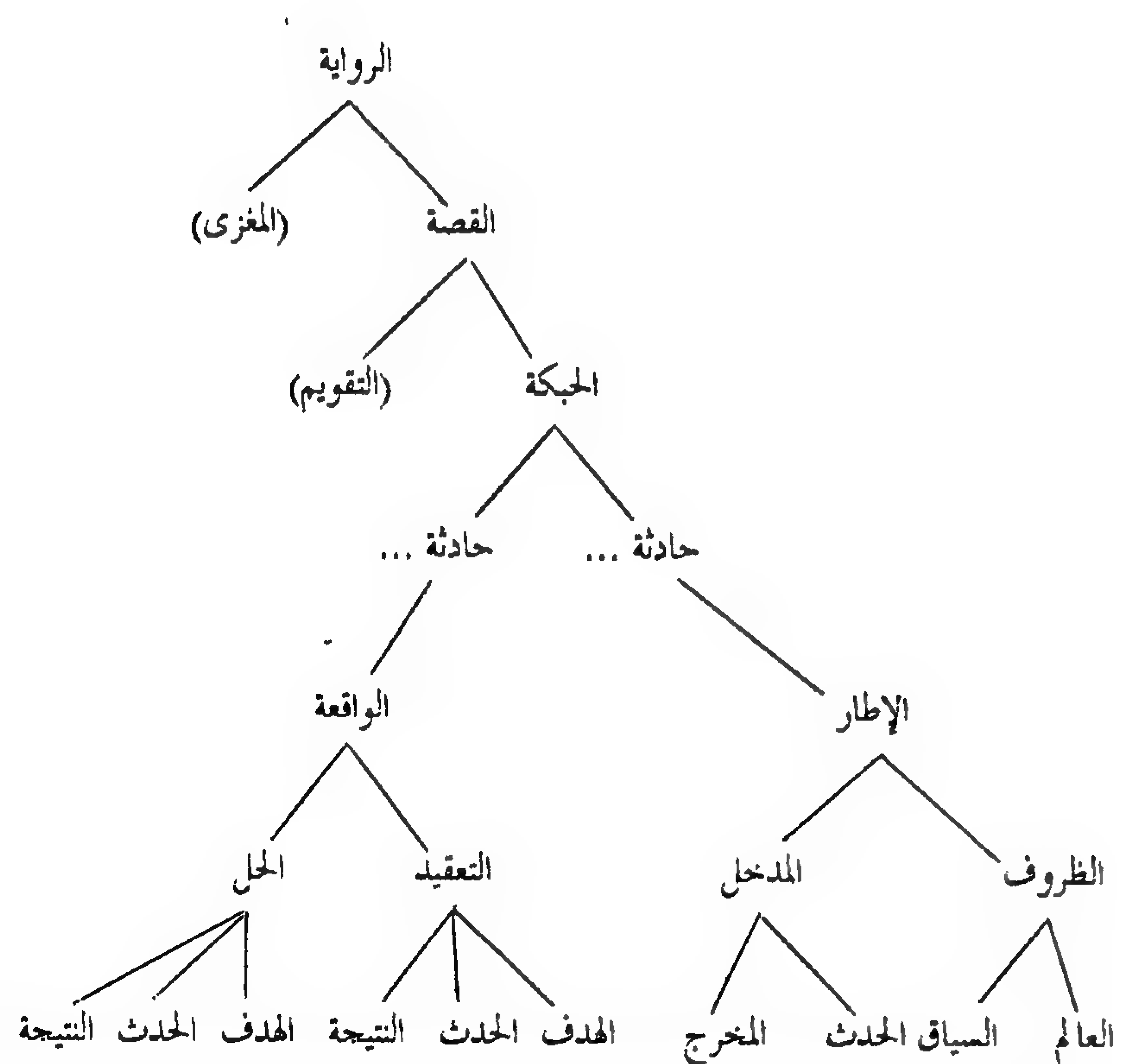
الفئتين النصيتين، خاصة على العلم الموضوعي والعلم اللغوي المميز، الذي يرتبط بطريقة نسقية مع هذه الأنماط البنائية الشمولية.

يملك القصص الحواري بناء شموليا تقليديا يمكن أن يبنى حسب وجهات نظر موضوعية، وكذلك حسب أهداف الحدث التي يمكن أن ترتبط مع النصوص الأجزاء القابلة للتحديد في المضمون. ولقد طورت الروائية في السنوات الأخيرة كثيرا من التصورات عن مبادئ البناء والوظيفة في نموذج القصة، وهي التصورات التي يمكن تعميمها كما يأتي (قارن أيضا: ٥-٧-٢). تمثل إحدى الصفات الأساسية لقصص الحوار في أن مضامين القصة تعود إلى أفعال أشخاص. وفي ذلك تحتل الأنظمة المؤسساتية، والسياقية والموضعية وكذلك الزمنية درجة ثانوية. إذ إن الأحداث التي تحكى يجب فضلا عن ذلك أن تكون ممتعة للمخاطب، حيث يتوصل إلى المتعة في أغلب الحالات بأن تدون حالات الشذوذ عن المعايير، ولا تتحقق التوقعات التي تحصل عادة في مجرى الحدث. أما البناء الشمولي في قصص الحوار فيمكن أن يعطى في صيغة معممة بواسطة القالب (شكل رقم ٤١).

لا يتعلق الأمر هنا — كما وضح أعلاه من قبل — بتناول قوالب بنائية من هذا النوع في عملية إيصال اللغة، بل فقط بتفصيل المعارف، التي يحتويها مثل هذا القالب ويظهرها في بناء النصوص التعليمية، حتى يمكن أن تدخل إلى عملية معالجة النص بواسطة المتعلم. فمع النصوص التعليمية توصل في الوقت نفسه أيضا البدائل التي يحتويها قالب البناء. لا يمكن أن يبقى مهملا في تعليم اللغة أن البدائل المفردة ليست متساوية، وأنه توجد كثيرا بدائل مفضلة يمكن أن ترتبط بدورها بشكل نسقي تماما مع سياقات الحدث.

تتميز الصورة النمطية لنص علمي بواسطة سمات بناء أخرى تماما، لكنه من جهة أخرى تظهر أيضا سمات تدل على خصائص مشتركة معينة مع قصص الحوار.

وفي أول مقاربة يمكن أن توصف النصوص العلمية على أنها فئة من النصوص، يشكل فيها ما كان مطابقا للقوانين، ليس ما كان صدفة أو شاذا بل ما كان هاما موضوعيا. إذ يكمل العرض الموضوعي مبدئيا بواسطة عدد من الجداول، مواضع الاستشهاد، الرسومات، الصور وغيرها. ومما يشترك فيه النص العلمي وقصص الحوار أن كل نموذج يحتوي على عدد من بدائل التعاقب، مما يمكن أن تبنى عليها قرارات استراتيجية، يتخذها منتج النص في التصرف اللغوي الهام.

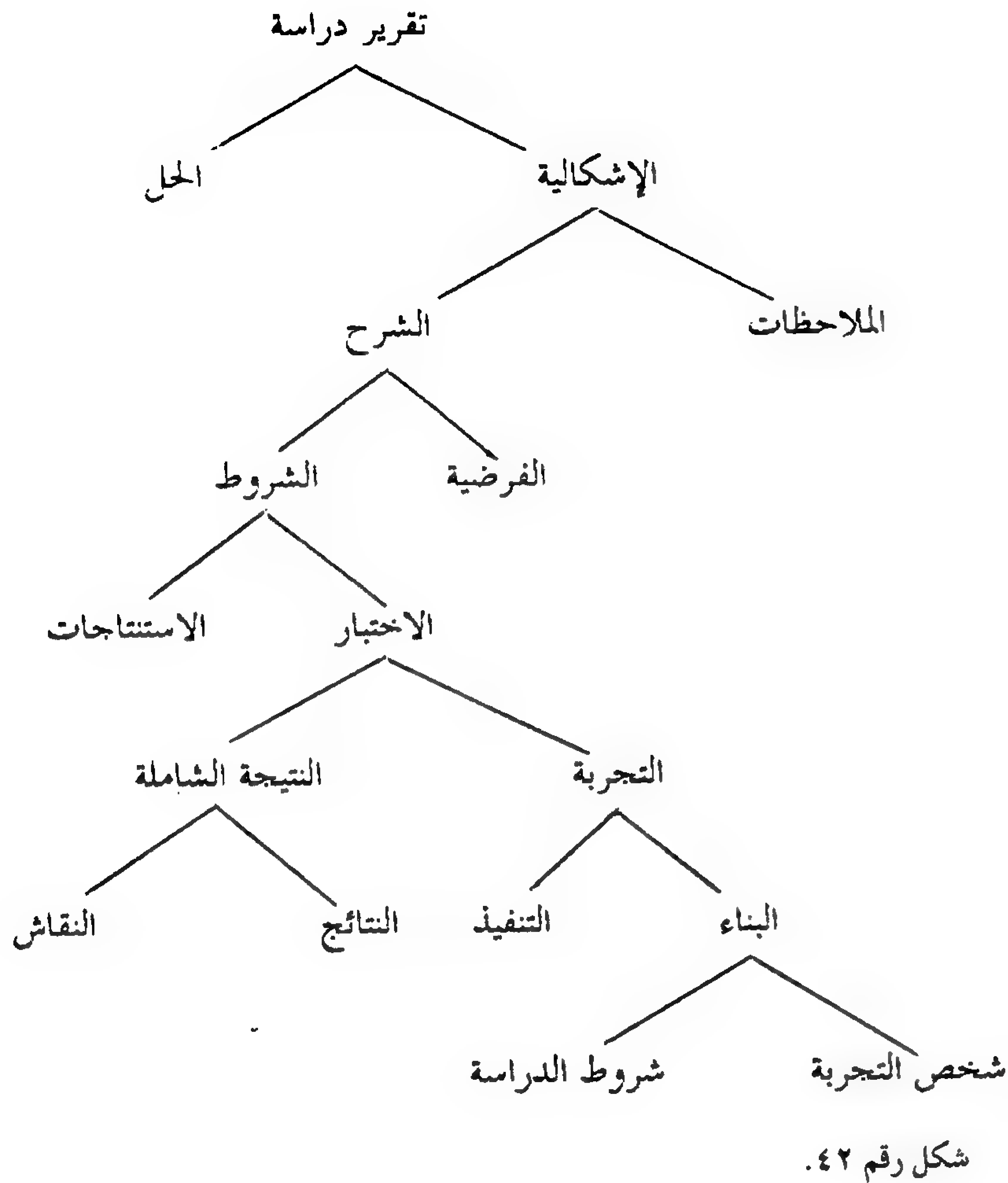


شكل رقم ٤١ .

فمثلا يمكن في نص علمي أن تطور المشكلة خطوة بخطوة، لكنه أيضا ممكن أن تمثل النتيجة أولا وأن يثبت هذا بعد ذلك خطوة بخطوة، حيث يمكن أن ترفض النتائج الخاصة بالمراجع السابقة بواسطة نتائج البحث الذاتية. هذا يعني أنه في نص علمي كما في قصص حوار يمكن أن يوجد بين نتيجة الواقعة ونتيجة الذكر نسبة ١ : ١، لكنه أيضا يمكن ألا ترسم نتيجة الواقعة بشكل متماثل مع نتيجة الذكر. ويستنتج من ذلك أن قوة الإثبات في نص علمي ومغزى قصص الحوار ليست غير ذات جدوى لمنتج النص، لكن على الأقل ليست متساوية في علاقتها بالمكونات الأخرى لهذه الأبنية النصية الشمولية.

لا يزال "النص العلمي" و"القصص" تصورين شموليين جدا، يمكن أن يقسما مرة أخرى بتصورات أكثر تحديدا من فئات النص. فيمكن أن يقسم القصص إلى قصص الحوار، كما وصفت أعلاه باختصار، وإلى فئة فرعية إضافية، تشمل الأساطير، النكت، النوادر وغيرها، وكذلك إلى الفئة الفرعية للقصص الأدبية. النصوص العلمية تنقسم إلى نصوص علمية ـ أكاديمية، تمثل غالبا بشكل كتابي، وتمكن من تبادل المعلومات المحددة بين المتخصصين، مثلا المعالجة العلمية، التشخيص بوصفه معلومة خاصة عن مريض، يكون المنتج والمخاطب أطباء فقط؛ وإلى نصوص علمية ـ عملية، مما يسهل الاتصال بين العلماء والمتخصصين العمليين، وإلى نصوص علمية شعبية. على الأقل يجوز للنص العلمي الشعبي أن يكون لديه مكان ثابت في العملية التعليمية.

لذلك يمكن الانطلاق من أن أفعال التعلم، كما يطلب فيما يخص القصص، تكون أيضا للنصوص العلمية الشعبية أو على أساسها. لقد طور فانديك (١٩٨٠م أ، ١٥١) اقتراحا للبناء الشمولي في المعالجة العلمية، ينبغي أن يجد عناية للأهداف اللغوية التربوية، على الأقل عند تشكيل النصوص التعليمية:



شكل رقم ٤٢.

لا يزال البناء الشمولي للمعالجة العلمية يعد دون شك أوليا جدا، مما اتضح سلفا في الأصناف التي تصف مكونات النص المفردة. لكنها من جهة أخرى تعكس تلك العوامل العلمية التي تظهر في بناء نص من هذه الفئة، والتي تكون شرطا حتميا لفهمه وللإنتاج. وإن دمج هذه النتائج البحثية لعلم اللغة النصي في النصوص التعليمية

وبذلك في عمليات إيصال اللغة يمكن أخيرا أن يساعد في إنهاء المرحلة الساذجة التي لا تزال تسيطر في تعليم اللغة استنادا إلى معارف من علم اللغة النصي.

حتى لا تنشأ حالات سوء فهم: يحاول هنا بوحي من مثال تمثيلي أن يبين كيف يمكن أن يستفاد من نتائج أبحاث علم اللغة النصي في الحقول اللغوية الأخرى، خاصة في الحقول التطبيقية. لا يعني هذا بأي حال أن يرفع مطلب لتأسيس علم اللغة النصي في تعليم اللغة.

حاولنا في هذه المقدمة أن نعطي لمحة عن اتجاهات التطور المختلفة في علم اللغة النصي، وأن ندرس الجوانب الجوهرية النظرية والمنهجية في هذا الحقل العلمي. ولأسباب تتعلق بالحيز كنا مجبرين أن نعرض إشكاليات معينة بمنتهى الاقتضاب أو بمجرد الذكر. بالرغم من عدم الكمال الناتج عن ذلك ومن اختيار حقل المشكلة وتبئيرها الحادثين عن رؤية المؤلفين يصبح واضحا أن التحليل اللغوي للنصوص ذو قيمة نظرية في غاية الأهمية، وأيضا ذو ضرورة عملية لا يستهان بها. فنحن هنا أمام حقل بحثي يتطور بسرعة كبيرة، ويعد التغلب على نواحي القصور التي لا تزال موجودة بعد سيحتل مكانا مهما في تركيبة تلك العلوم التي تشتغل بالتحليل اللغوي للنصوص بمعناه الواسع.

مسرد المصطلحات

(عربي – ألماني)*

(أ)

الابتكار	inventio
الأبنية السطحية للنص	Oberflächenstrukturen
الأبنية الشاملة	Superstrukturen
الأبنية الشمولية	Globalstrukturen
الأبنية العميقة للنص	Text - Tiefenstrukturen
الإحالة	Anaphora
أدوات التعريف	Artikel (bestimmt & unbestimmt)
الأساطير	Märchen
استراتيجية الصعود لفهم النص	bottom - up - Strategie
استراتيجية النزول لفهم النص	top - down - Strategie
الأسلوبية	Stilistische
الإشارة	Kataphora
الإشارة الحسية	Ostension
الإضمار	Pronominalisierung
إعلان وفاة	Todesanzeige
الاقتضاء	Präsupposition
الإلقاء	elocutio
أنماط تنصيصية	Vertextungstypen

* أحيانا يكون المصطلح المقابل ليس ألمانيا، بل لاتينيا أو انجليزيا يستخدم في الألمانية بصيغته الأجنبية.

(ب)

بؤرة	Topik
البرقية	Telegramm
البلاغة	Rhetorik
البناء القصص	Erzählstruktur
البنى الصغرى للنصوص	Text - Mikrostruktur
البنى الكبرى للنصوص	Text – Makrostruktur

(ت)

تبادل الأدوار	turn taking
تحول العبارات	Transphrastik
تداخل الأنظمة	Interdisziplinarität
التداعي	Assoziation
الترتيب	dispositio
التساوق	Kollokation
تعاقب الجمل	Abfolge von Sätzen
تعاقب الموضوعات	lineare thematische Progression
تعليمات التشغيل	Bedienungsanleitungen
تقدم الموضوع	Progression mit durchlaufendem Thema
التقرير	Bericht
التماسك	Kohäsion
التمثيليات الإذاعية	Hörspiele
تناسق النص	Kohärenz
التنغيم	Intonation
التوليدية التحويلية	generative Transformationsgrammatik

(ح)

الحبكة	Plot
الحدث اللغوي	Sprachhandlung
الحكاية	Erzählung
الحِكَم	Lehren

(خ)

الخرافة	Fabel

(د)

الدعاية	Werbung (Werbetext)
الدعوى والإظهار	actio et pronuntiatio

(ذ)

الذاكرة	memoria (Gedächtnis)
الذرعية	Pragmatik

(ر)

الراجع	Substituentia
ربط الجمل	Verknüpfung von Sätzen
الربط العضوي	Konnex
رموز مضادة	Antonyme
رموز معممة	Hyperonyme
الرواية	Roman

(س)

سلاسل الإضمار	Pronominalisierungsketten
سلسلة النظائر	Isotopiekette
السيناريو	Szenario

(ش)

شبكة النظائر	Isotopienetz

الشروط التنصيصية	Vertextungsbedingungen

(ص)

الصيغة	Tempus
صيغ الإنشاء المفصلة	explizit performative Formeln
صيغ المخاطبة	Anredeformen

(ع)

علاقة كمية مشروطة	Konnexität
علامات التقسيم	Gliederungssignale
علم الاتصال	Kommunikatoinswissenschaft
علم الاجتماع الإدراكي	kognitive Soziologie
علم الأدب	Literaturwissenschaft
علم الأسلوب	Stilistik
علم التقاربية	Proxemik
علم فلسفة اللغة	Sprachphilosophie
علم اللغة الاجتماعي	Soziolinguistik
علم اللغة الجملي	Satzlinguistik
علم اللغة العرقي	Ethnolinguistik
علم اللغة النفسي	Psycholinguistik
علم ما وراء الاتصال	metakommunikatives Wissen
علم النفس الاجتماعي	Sozialpsychologie
علم النفس الإدراكي	kognitive Psychologie
علم نفس الأعصاب	Neuropsychologie
علم النفس التاريخي الثقافي	kulturhistorische Psychologie
علم نفس التعلم	Lernpsychologie
علم النفس اللغوي	Sprachpsychologie

علم نفس معالجة النص	Psychologie der Textverarbeitung
علم نفس الممارسة	Tätigkeitspsychologie

(ف)

الفعل الكلامي	Sprechakt

(ق)

قابلية النصانية	Texthaftigkeit
القصة	Geschichte
القضية	Proposition
القواعد المتشعبة	Makroregeln
القوالب	frames

(ك)

كليات النص	Text – Ganzheiten
الكيفية	Modalität

(ل)

لغة الجسم	Körpersprache
اللغة المكتوبة	Skripts (Schriftsprache)
اللغة المنطوقة	mündliche Sprache
اللوحات الإرشادية	Hinweisschilder (Wegeauskünfte)

(م)

ما فوق الجملة	Übersatzlinguistik
مانشيتات الصحف	Zeitungen – Schlagzeilen
مثالية التعبير	Wohlgeformtheit
المثير	Stimuli
المحضر	Protokoll
مرادفات	Synonyme
المرجع	Substituenda

معاني النص	Textbedeutungen
المغزى	Moral
المقالة	Essay
المقصدية	Intentionalität
الممارسة اللغوية	sprachliche Tätigkeit
المنطق الصوري	formale Logik
المنظور الوظيفي للجملة	funktionale Satzperspektive
الموضوع – المحمول	Thema – Rhema
المونولوج	monologische Konstitution

(ن)

نبر الجملة	Satzakzent
نحو الجملة	Satzgrammatik
نحو النص	Textgrammatik
النصانية	Textualität
النصوص الإدارية	administrative Texte
النصوص الروائية	narrative Texte
نصوص القانون	Rechtstexte
النظائر	Isotopie
نظرية الأفعال الكلامية	Sprechakttheorie
نظرية الحدث	Handlungstheorie
نظرية النص	Texttheorie
النكتة	Witz

(و)

واقعة	Ereignis
وسائل التنصيص	Vertextungsmittel

وصفة طبخ	Kochrezept
وظائف النص	Textfunktionen
الوظيفة الإشارية	Deixis

Glossary (German - Arabic)

(A)

Abfolge von Sätzen	تعاقب الجمل
actio et pronuntiatio	الدعوى والإظهار
administrative Texte	النصوص الإدارية
Anaphora	الإحالة
Anredeformen	صيغ المخاطبة
Antonyme	رموز مضادة
Artikel (bestimmt & unbestimmt)	أدوات التعريف
Assoziation	التداعي

(B)

Bedienungsanleitungen	تعليمات التشغيل
Bericht	تقرير
bottom - up – Strategie	استراتيجية الصعود لفهم النص

(D)

Deixis	الوظيفة الإشارية
dispositio	الترتيب

(E)

elocutio	الإلقاء
Ereignis	واقعة
Erzählstruktur	البناء القصصي

الحكاية	Erzählung
المقالة	Essay
علم اللغة العرقي	Ethnolinguistik
صيغ الإنشاء المفصلة	Explizit performative Formeln

(F)

الخرافة	Fabel
المنطق الصوري	formale Logik
القوالب	frames
المنظور الوظيفي للجملة	funktionale Satzperspektive

(G)

التوليدية التحويلية	generative Transformationsgrammatik
القصة	Geschichte
علامات التقسيم	Gliederungssignale
الأبنية الشمولية	Globalstrukturen

(H)

نظرية الحدث	Handlungstheorie
اللوحات الإرشادية	Hinweisschilder
التمثيليات الإذاعية	Hörspiele
رموز معممة	Hyperonyme

(I)

المقصدية	Intentionalität
تداخل الأنظمة	Interdisziplinarität
التنغيم	Intonation
الابتكار	inventio
النظائر	Isotopie

سلسلة النظائر	Isotopiekette
شبكة النظائر	Isotopienetz

(K)

الإشارة	Kataphora
وصفة طبخ	Kochrezept
علم النفس الإدراكي	kognitive Psychologie
علم الأجتماع الإدراكي	kognitive Soziologie
تناسق النص	Kohärenz
التماسك	Kohäsion
التساوق	Kollokation
علم الاتصال	Kommunikationswissenschaft
الربط العضوي	Konnex
علاقة كمية مشروطة	Konnexität
لغة الجسم	Körpersprache
علم النفس التاريخي الثقافي	Kulturhistorische Psychologie

(L)

الحكم	Lehren
علم نفس التعلم	Lernpsychologie
تعاقب الموضوعات	Lineare thematische Progression
علم الأدب	Literaturwissenschaft

(M)

القواعد المتشعبة	Makroregeln
الأساطير	Märchen
الذاكرة	Memoria (Gedächtnis)
علم ما وراء الاتصال	Metakommunikatives Wissen
الكيفية	Modalität

المونولوج	Monologische Konstitution
المغزى	Moral
اللغة المنطوقة	Mündliche Sprache

(N)

النصوص الروائية	Narrative Texte
علم نفس الأعصاب	Neuropsychologie

(O)

الأبنية السطحية للنص	Oberflächenstrukturen
الإشارة الحسية	Ostension

(P)

الحبكة	Plot
الذرعية	Pragmatik
الاقتضاء	Präsupposition
تقدم الموضوع	Progression mit durchlaufendem Thema
الإضمار	Pronominalisierung
سلاسل الإضمار	Pronominalisierungsketten
القضية	Proposition
المحضر	Protokoll
علم التقاربية	Proxemik
علم اللغة النفسي	Psycholinguistik
علم نفس معالجة النص	Psychologie der Textverarbeitung

(R)

نصوص القانون	Rechtstexte
البلاغة	Rhetorik
الرواية	Roman

(S)

نبر الجملة	Satzakzent
نحو الجملة	Satzgrammatik
علم اللغة الجملي	Satzlinguistik
اللغة المكتوبة	Skript (Schriftsprache)
علم النفس الاجتماعي	Sozialpsychologie
علم اللغة الاجتماعي	Soziolinguistik
الحدث اللغوي	Sprachhandlung
الممارسة اللغوية	Sprachliche Tätigkeit
علم فلسفة اللغة	Sprachphilosophie
علم النفس اللغوي	Sprachpsychologie
الفعل الكلامي	Sprechakt
نظرية الأفعال الكلامية	Sprechakttheorie
علم الأسلوب	Stilistik
الأسلوبية	Stilistische
المثير	Stimuli
المرجع	Substituenda
الراجع	Substituentia
الأبنية الشاملة	Superstrukturen
مرادفات	Synonyme
السيناريو	Szenario

(T)

علم نفس الممارسة	Tätigkeitspsychologie
البرقية	Telegramm
الصيغة	Tempus

Textbedeutungen	معاني النص
Textfunktionen	وظائف النص
Textganzheiten	كليات النص
Textgrammatik	نحو النص
Texthaftigkeit	قابلية النصانية
Text - Makrostrukturen	البنى الكبرى للنصوص
Text - Mikrostrukturen	البنى الصغرى للنصوص
Texttheorie	نظرية النص
Text - Tiefenstrukturen	الأبنية العميقة للنص
Textualität	النصانية
Thema - Rhema	الموضوع – المحمول
Todesanzeige	إعلان وفاة
Top - down - Strategie	استراتيجية التزول لفهم النص
Topik	بؤرة
Transphrastik	تحول العبارات
turn taking	تبادل الأدوار

(U)

Übersatzlinguistik	ما فوق الجملة

(V)

Verknüpfung von Sätzen	ربط الجمل
Vertextungsbedingungen	الشروط التنصيصية
Vertextungsmittel	وسائل التنصيص
Vertextungstypen	أنماط تنصيصية

(W)

Werbung (Werbetext)	الدعاية
Witz	النكتة
Wohlgeformtheit	مثالية التعبير

(Z)

Zeitungen – Schlagzeilen	مانشيتات الصحف

المراجع

Von den nachstehend genannten Arbeiten sind die folgenden Einführungen in Probleme der Textlinguistik:
BAJZIKOVÁ, E., 1979; DE BEAUGRANDE, R. A./DRESSLER, W. U., 1981; BERNARDEZ, E., 1982; BROWN, G./YULE, G., 1983; COSERIU, E., ²1981; DRESSLER, W., 1972; DRESSLER, W. (Hrsg.), 1978; GAL'PERIN, I. R., 1981; GÜLICH, E./RAIBLE, W. 1977; HENNE, H./REHBOCK, H., 1979/²1982; KALLMEYER, W. u. a. ²1980; KALVERKÄMPER, H., 1981; MOSKALSKAJA, O. I., 1984; SCHMIDT, S. J., 1973; SOWINSKI, B., 1983; 1983; STEUBE, A., 1986; WAWRZYNIAK, Z., 1980.

AGRICOLA, E. ³1975. Semantische Relationen im Text und im System. Halle (Saale)
AGRICOLA, E. 1976. Vom Text zum Thema. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Probleme der Textgrammatik. Berlin, S. 13–28 (Studia grammatica XI)
AGRICOLA, E. 1977. Text – Textaktanten – Informationskern. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Probleme der Textgrammatik II. Berlin, S. 11–32 (Studia grammatica XVIII)
AGRICOLA, E. 1979. Textstruktur – Textanalyse – Informationskern. Leipzig
AGRICOLA, E. 1983. Textelemente und Textstrukturen. In: Deutsche Sprache. Hrsg. von W. FLEISCHER u. a. Kleine Enzyklopädie. Leipzig, S. 220–226
ALLWOOD, J.; ANDERSSON, L.-G.;DAHL, Ö. 1973. Logik für Linguisten. Tübingen
ANTOS, G. 1982. Grundlagen einer Theorie des Formulierens. Textherstellung in geschriebener und gesprochener Sprache. Tübingen
ANTOS, G. 1984. Textuelle Planbildung. – Ein Beitrag zu einer Textlinguistik zwischen Kognitionspsychologie und Handlungstheorie. In: Lunder Germanistische Forschungen 53, S. 169–205
ATKINSON, J., M.; HERITAGE, J. (eds.). 1984. Structures of Social Actions. Studies in Conversation Analysis. Cambridge/Paris
AUSTIN, J. L. 1962. How to do things with words. Oxford
AUSTIN, J. L. 1972. Zur Theorie der Sprechakte. Stuttgart

BACHTIN, M. M. 1979a. Problemy poetiki Dostoevskogo. Moskva
BACHTIN, M. M. 1979b. Estetika slovesnogo tvorčestva. Moskva
BAJZÍKOVÁ, E. 1979. Úvod do textovej syntaxe. Bratislava
BALLMER, TH. T. 1979. Probleme der Klassifikation von Sprechakten. In: G. GREWENDORF (Hrsg.). Sprechakttheorie und Semantik. Frankfurt (Main), S. 247–274
BALLSTAEDT, ST.-P. u. a. 1981. Texte verstehen. Texte gestalten. München/Wien/Baltimore
DE BEAUGRANDE, R. A. 1980. Text, discourse, and process. Toward a multidisciplinary science of texts. London
DE BEAUGRANDE, R. A. 1984. Text production. Toward a science of composition. Norwood
DE BEAUGRANDE, R. A.; DRESSLER, W. U. 1981. Einführung in die Textlinguistik. Tübingen
BEISBART, O. u. a. 1976. Textlinguistik und ihre Didaktik. Donauwörth
BERENS, F. J. 1981. Dialogeröffnung in Telefongesprächen. Handlungen und Handlungsschemata der Herstellung sozialer und kommunikativer Beziehungen. In: P. SCHRÖDER u.

H. Steger (Hrsg.). Dialogforschung. Jahrbuch 1980 des Instituts für deutsche Sprache. Düsseldorf, S. 402–417

Berens, F.-J. u. a. 1976. Projekt Dialogstrukturen. Ein Arbeitsbericht. München 1976

Bergmann, J. R. 1981. Ethnomethodologische Konversationsanalyse. In: P. Schröder u. H. Steger (Hrsg.). Dialogforschung. Jahrbuch 1980 des Instituts für deutsche Sprache. Düsseldorf, S. 9–51

Bernárdez, E. 1982. Introducción a la Lingüistica del Texto. Madrid

Betten, A. 1976. Zur Sequenzierung von Sprechakten. Das Problem der Einheitenbildung in längeren Texten. In: H. Weber u. H. Weydt (Hrsg.). Sprachtheorie und Pragmatik. Akten des 10. Linguistischen Kolloquiums. Tübingen, S. 279–289

Bever, T. G. 1970. The Cognitive Basis for Linguistic Structures. In: J. Hayes (ed.). Cognition and the Development of Language. New York

Bierwisch, M. 1965. Rezension zu Z. S. Harris „Discourse Analysis". The Hague 1963. In: Linguistics 13, S. 61–73

Bierwisch, M. 1966. Regeln für die Intonation deutscher Sätze. In: Untersuchungen über Akzent und Intonation im Deutschen. Berlin, S. 99–201 (Studia grammatica VII)

Black, J. B. 1978. Story Memory Structure. Diss. Stanford University

Bliesener, Th.; Nothdurft, W. 1978. Episodenschwellen und Zwischenfälle. Zur Dynamik der Gesprächsorganisation. Hamburg

Bloomfield, L. 1933, ²1955. Language. New York/London

Bock, M. 1981. Eine aufmerksamkeitstheoretische Interpretation sprachlicher Selektionsprozesse. In: H. Mandl (Hrsg.). Zur Psychologie der Textverarbeitung, S. 63–107

Boost, K. 1949. Der deutsche Satz. Die Satzverflechtung. In: Deutschunterricht H. 3, S. 7–15

Boost, K. 1964. Neue Untersuchungen zum Wesen und zur Struktur des deutschen Satzes. Berlin

Brandt, M. u. a. 1983. Der Einfluß der kommunikativen Strategie auf die Textstruktur – dargestellt am Beispiel des Geschäftsbriefes. In: I. Rosengren (Hrsg.) Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1982. Malmö, S. 105–136

Brinker, K. 1973. Zum Textbegriff in der heutigen Linguistik. In: H. Sitta u. K. Brinker (Hrsg.). Studien zur Texttheorie und zur deutschen Grammatik. Düsseldorf, S. 9–41

Brinker, K. 1979. Zur Gegenstandsbestimmung und Aufgabenstellung der Textlinguistik. In: Text vs. Sentence. Ed. J. S. Petöfi. Bd. 1. Hamburg, S. 3–12

Brinkmann, H. 1962, ²1971. Die deutsche Sprache. Gestalt und Leistung. Düsseldorf

Brinkmann, H. 1966. Der Satz und die Rede. In: Wirkendes Wort, S. 376–391

Brown, G.; Yule, G. 1983. Discourse Analysis, Cambridge/London/New York

Bühler, K. 1934, ²1965. Sprachtheorie. Die Darstellungsfunktion der Sprache. Jena/2. Auflage Stuttgart

Canisius, P. 1986. Untersuchungen zu strukturellen und genetischen Beziehungen zwischen sprachlichen Solitär- und Gemeinschaftshandlungen. Bochum

Charolles, M.; Petöfi, J. S.; Sözer, E. (Hrsg.). 1983. Research in Text Connexity and Text Coherence. A. Survey. Hamburg (Papiere zur Textlinguistik 53, 1)

Cicourel, A. V. 1975. Sprache in der sozialen Interaktion. München

Clark, H. H. 1977. Inferences in Comprehension. In: D. La Berge u. J. S. Samuels (eds.). Basic Processes in Reading. Perception and Comprehension. Hillsdale, p. 243–263

Clark, H. H.; Clark, E. V. 1977. Psychology of language. New York

Comrie, B. 1976. Language variation and pragmatics. London

Coseriu, E. ²1981. Textlinguistik. Eine Einführung. Tübingen

Coulter, J. 1973. Language and the conceptualization of meaning. Sociology 7, p. 173–189

Coulthard, M. 1977. An introducation to discourse analysis. London

Coulthard, M.; Montgomery, M. (eds.). 1984. Studies in discourse analysis. London/Boston/Melbourne

Daneš, F. 1976. Zur semantischen und thematischen Struktur des Kommunikats. In: F. Daneš u. D. Viehweger (Hrsg.). Probleme der Textgrammatik. Berlin, S. 29–40 (Studia grammatica XI)

Daneš, F. 1983. Welche Ebenen der Textstruktur soll man annehmen? In: F. Daneš u. D. Viehweger (Hrsg.). Ebenen der Textstruktur. Berlin, S. 1–11 (Ling. Studien 112)

Daneš, F. 1987. Cognition and emotion in discourse interaction: A preliminary survey of the field. In: Vorabdruck der Plenarvorträge. XIV. Internationaler Linguistenkongreß 1987. Berlin, S. 272–291

Daneš, F.; Viehweger, D. (Hrsg.). 1977. Probleme der Textgrammatik II. Berlin (Studia grammatica XVIII)

Davidson, J. 1984. Subsequent versions of invitations, offers, requests, and proposals dealing with potential or actual rejection. In: J. M. Atkinson u. J. Heritage (eds.). Structure of Social Action. Studies in Conversation Analysis. Cambridge/Paris, p. 102–128

Dedering, H.-M.; Naumann, B. 1986. Gesprächsinitiierende Steuerungsmittel in Prüfungsgesprächen. In: F. Hundsnurscher u. E. Weigand. Dialoganalyse. Referate der 1. Arbeitstagung Münster 1986. Tübingen, S. 129–141

Denhiere, G. 1980. Processing and memorization of semantic information in narratives: relative importance of meaningful units in childrens and adult's performances. XXII. International Congress of Psychology. Leipzig

van Dijk, T. A. 1972a. Diskussionsbeitrag zu W. Kummers „Theory of Argumentation". In: E. Gülich u. W. Raible (Hrsg.). Textsorten. Differenzierungskriterien aus linguistischer Sicht. Frankfurt (Main)

van Dijk, T. A. 1972b. Generative Semantik und Texttheorie. In: T. A. van Dijk u. a. (Hrsg.). Beiträge zur generativen Poetik. München, S. 21–49

van Dijk, T. A. 1972c. Some Aspects of Textgrammars. A Study in Theoretical Linguistics and Poetics. Haag

van Dijk, T. A. 1975. Narrative macrostructures: logical and cognitive foundations. Amsterdam

van Dijk, T. A. 1977a. Grammars and descriptions. Berlin/New York

van Dijk, T. A. 1977b. Text and context: Explorations in the semantics and pragmatics of discourse. London

van Dijk, T. A. 1977c. Connectives in Text Grammar and Text Logic. In: T. A. van Dijk u. J. S. Petöfi (Hrsg.). Grammars and Descriptions. New York/Berlin, S. 11–63

van Dijk, T. A. 1978a. Tekstwetenschap. Een interdisciplinaire inleiding. Utrecht/Antwerpen

van Dijk, T. A. 1978b. Facts: The Organization of Propositions in Discourse Comprehension. Amsterdam

van Dijk, T. A. 1980a. Textwissenschaft. Eine interdisziplinäre Einführung. München

van Dijk, T. A. 1980b. The Semantics and Pragmatics of Functional Coherence in Discourse. In: J. Boyd u. A. Ferrara (eds.). Speech act theory: ten years later. Special issue of Versus 26–27, Bompiani, p. 49–65

van Dijk, T. A. 1980c. Macrostructures. Hillsdale

van Dijk, T. A. 1982. Introduction. In: Text 2, S. 1–8

van Dijk, T. A. (ed.). 1985. Handbook of Discourse Analysis. 4 vols. London u. a.

van Dijk, T. A. u. a. (Hrsg.). 1972a. Beiträge zur generativen Poetik. München

van Dijk, T. A. u. a. 1972b. Zur Bestimmung narrativer Strukturen auf der Grundlage von Textgrammatiken. Hamburg

van Dijk, T. A.; Kintsch, W. 1983. Strategies of Discourse Comprehension. New York/London

Dimter, M. 1981. Textklassenkonzepte heutiger Alltagssprache. Kommunikationssituation, Textfunktion und Textinhalt als Kategorien alltagssprachlicher Textklassifikation. Tübingen

Dittmann, J. (Hrsg.). 1979. Arbeiten zur Konversationsanalyse. Tübingen

Dorfmüller-Karpusa, K.; Petöfi, J. S. (Hrsg.). 1981. Text, Kontext, Interpretation. Einige Aspekte der texttheoretischen Forschung. Hamburg. (Papiere zur Textlinguistik 35)
Dressler, W. 1972. Einführung in die Textlinguistik. Tübingen
Dressler, W. (Hrsg.). 1978. Textlinguistik. Wege der Forschung Bd. 427. Darmstadt
Drew, P. 1984. Speakers reportings in invitations sequences. In: J. M. Atkinson u. J. Heritage (eds.). Structures of Social Action. Studies in Conversation Analysis. Cambridge/Paris, p. 129–151

Ecker, H. P. u. a. 1977. Textform: Interview. Darstellung und Analyse eines Kommunikationsrituals. Düsseldorf
Edmondson, W. 1981. Spoken discourse. A model for analysis. London
Ehlich, K. 1980. Der Alltag des Erzählens. In: K. Ehlich (Hrsg.). Erzählen im Alltag. Frankfurt (Main), S. 11–27
Ehlich, K. 1984. Zum Textbegriff. In: A. Rothkegel u. B. Sandig (Hrsg.). Text – Textsorten – Semantik. Hamburg
Ehlich, K.; Rehbein, J. 1972. Zur Konstitution pragmatischer Einheiten in einer Institution: Das Speiserestaurant. In: D. Wunderlich (Hrsg.). Linguistische Pragmatik. Frankfurt (Main), S. 209–254
Ehlich, K.; Rehbein, J. 1979. Sprachliche Handlungsmuster. In: H.-G. Soeffner (Hrsg.). Interpretative Verfahren in den Sozial- und Textwissenschaften. Stuttgart, S. 243–274
Ehlich, K.; Rehbein, H. (Hrsg.). 1981. Kommunikation in Schule und Hochschule. Linguistische und ethnomethodologische Analysen. Tübingen
Eigenwald, R. 1974. Textanalytik. München
Enkvist, N. E. 1978. Coherence, pseudo-coherence, and non-coherence. In: J. O. Östman (ed.). Cohesion and Semantics. Turku, p. 109–128
Enkvist, N. E. 1987. A Note Towards the Definition of Text Strategy. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung Bd. 40, S. 19–27
Ermert, K. 1979. Briefsorten. Untersuchungen zu Theorie und Empirie der Textklassifikation. Tübingen

Ferrara, A. 1980a. An Extended Theory of Speech Acts: Appropriateness Conditions for Subordinate Acts in Sequences. Journal of Pragmatics 4, p. 233–252
Ferrara, A. 1980b. Appropriateness Conditions for Entire Sequences of Speech Acts. Journal of Pragmatics 4, p. 321–340
Fiehler, R. 1980. Kommunikation und Kooperation. Theoretische und empirische Untersuchungen zur kommunikativen Organisation kooperativer Prozesse. Berlin
Figge, U. L. 1979. Zur Konstitution einer eigentlichen Textlinguistik. In: Text vs. Sentence I. Hrsg. J. S. Petöfi. Hamburg, S. 13–23
Fillmore, Ch. J. 1975. An alternative fo checklist theories of meaning. In: Proceedings of the first annual meeting of the Berkeley Linguistic Society, S. 123–131
Flader, D.; Wodak-Leodolter, R. (Hrsg.). 1979. Therapeutische Kommunikation. Ansätze zur Erforschung der Sprache im psychoanalytischen Prozeß. Königstein/Ts.
Fleischer, W.; Michel, G. [3]1979. Stilistik der deutschen Gegenwartssprache. Leipzig
Fodor, J. A.; Bever, T. A.; Garrett, M. F. 1974. The Psychology of Language. New York
Franck, D. 1980. Grammatik und Konversation. Königstein/Ts.
Franke, W. 1984a. Taxonomie der Dialogtypen. In: Münstersches Logbuch zur Linguistik 8, S. 1–23
Franke, W. 1984b. Auswahlbibliographie zur Textklassifikation und Texttypenbeschreibung. In: Münstersches Logbuch zur Linguistik 8, S. 66–88
Frederiksen, C. H. 1975. Representing logical and semantic structure of knowledge acquired from discourse. In: Cognitive Psychology, S. 371–457
Fritsche, J. (Hrsg.). 1982. Konnektivausdrücke. Konnektiveinheiten. Grundelemente der semantischen Struktur von Texten. Hamburg (Papiere zur Textlinguistik 30)

Fritz, G. 1982. Kohärenz. Grundfragen der linguistischen Kommunikationsanalyse. Tübingen
Fritz, G. 1986. Bedeutungsbeschreibung und die Grundstrukturen von Kommunikationsformen. In: F. Hundsnurscher u. E. Weigand (Hrsg.). Dialoganalyse. Referate der 1. Arbeitstagung Münster 1986, S. 267–280
Fritz, G.; Hundsnurscher, F. 1975. Sprechaktsequenzen. Überlegungen zur Vorwurf/Rechtfertigungs-Interaktion. In: Der Deutschunterricht H. 2, S. 81–103
Fröhlich, W. D. [15]1987. Wörterbuch zur Psychologie. München
Fuchs, H.; Schank, G. 1975. Texte gesprochener deutscher Standardsprache III. Alltagsgespräche. München (Heutiges Deutsch II/3)

Gal'perin, I. R. 1967. Die Entwicklung der Untersuchungen über die Bildung geistiger Operationen. In: Ergebnisse der sowjetischen Psychologie. Berlin, S. 367–405
Gal'perin, I. R. 1981. Tekst kak ob"ekt lingvističeskogo issledovanija. Moskva
Garfinkel, H. 1967. Studies in Ethnomethodology. Englewood Cliffs
Garfinkel, H.; Sacks, H. 1976. Über formale Strukturen praktischer Handlungen. In: E. Weingarten et al. (Hrsg.). Ethnomethodologie. Beiträge zu einer Soziologie des Alltagshandelns. Frankfurt (Main)
Gazdar, G. 1979. Pragmatics. London
Giesecke, M. 1979. Instruktionssituationen in Sozialisationsinstitutionen – Ablaufschemata und Bedeutungsübertragung bei instrumentellen Instruktionen im Kindergarten. In: H.-G. Soeffner (Hrsg.). Interpretative Verfahren in den Sozial- und Textwissenschaften. Stuttgart, S. 38–66
Gindin, S. J. 1972. Opyt analiza struktury teksta s pomoščju semantičeskich slovarej. In: Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika. Moskva, S. 42–112
Gläser, R. [3]1979. Stilistik und Rhetorik. In: W. Fleischer u. G. Michel. Stilistik der deutschen Gegenwartssprache, Leipzig, S. 18–22
Glinz, H. 1973, 1978. Textanalyse und Verstehenstheorie. Bd. 1. 1973. Bd. 2. 1978. Wiesbaden
Gobyn, L. 1984. Textsorten. Ein Methodenvergleich, illustriert an einem Märchen. Brüssel
Goffman, E. 1974. Das Individuum im öffentlichen Austausch. Bielefeld
Goffman, E. 1980. Rahmen-Analyse. Ein Versuch über die Organisation von Alltagserfahrungen. Frankfurt (Main)
Goldman, N. 1975. Conceptual generation. In: R. Schank, N. Goldman u. Ch. Rieger (eds.). Conceptual information processing. Amsterdam, S. 289–371
Goretzki, B. u. a. 1971. Aspekte der linguistischen Behandlung von Texten. In: Textlinguistik. Dresden. 2, S. 132–176
Graustein, G.; Thiele, W. 1980. Gibt es eine Textgrammatik? In: K. Hansen u. A. Neubert (Hrsg.). Studien zur Lexik und Grammatik der englischen Sprache der Gegenwart. Berlin, S. 73–85 (Ling. Studien 67)
Graustein, G.; Thiele, W. 1982. Zu Merkmalen und zur Klassifikation von Teiltexten. In: R. Arnold u. A. Neubert (Hrsg.). Englisch heute. Berlin, S. 165–178 (Ling. Studien 100)
Graustein, G.; Thiele, W. 1983. English monologues as complex entities. In: Linguistische Arbeitsberichte. Leipzig, 41, S. 1–26
Greimas, A. J. 1966. Sémantique structurale. Paris.
Greimas, A. J. 1971. Strukturale Semantik. Braunschweig
Grice, P. 1968. The logic of conversation. Berkeley
Grice, P. 1975. Logic and conversation. In: P. Cole u. J. Morgan (eds.). Syntax and Semantics III. Speech Acts. New York, S. 41–58
Grosse, E. U. 1974. Texttypen. Linguistik gegenwärtiger Kommunikationsakte. Stuttgart
Grosse, E. U. 1976. Text und Kommunikation. Eine linguistische Einführung in die Funktionen der Texte. Stuttgart u. a.

Gülich, E. 1970. Makrosyntax. Die Gliederungssignale im gesprochenen Französisch. München
Gülich, E. 1980. Konventionelle Muster und kommunikative Funktionen von Alltagserzählungen. In: K. Ehlich (Hrsg.). Erzählen im Alltag, Frankfurt (Main), S. 335–384
Gülich, E. 1981. Dialogkonstitution in institutionell geregelter Kommunikation. In: P. Schröder u. H. Steger (Hrsg.). Dialogforschung. Jahrbuch 1980 des Instituts für deutsche Sprache. Düsseldorf, S. 418–456
Gülich, E. 1986. Textsorten in der Kommunikationspraxis. In: W. Kallmeyer (Hrsg.). Kommunikationstypologie. Jahrbuch des Instituts für deutsche Sprache. Düsseldorf, S. 15 bis 46
Gülich, E.; Kotschi, T. 1987. Reformulierungshandlungen als Mittel der Textkonstitution. Untersuchungen zu französischen Texten aus mündlicher Kommunikation. In: W. Motsch (Hrsg.). Satz, Text, sprachliche Handlung. Berlin, S. 199–261 (Studia grammatica XXV)
Gülich, E.; Quasthoff, U. 1986. Story-telling in conversation. Cognitive and interactive aspects. In: Poetics 15, p. 217–241
Gülich, E.; Raible, W. 1974. Überlegungen zu einer makrostrukturellen Textanalyse. In: E. Gülich, K. Heger u. W. Raible: Linguistische Textanalyse. Überlegungen zur Gliederung von Texten. Hamburg, S. 73–108
Gülich, E.; Raible, W. 1975. Textsorten – Probleme. In: Linguistische Probleme der Textanalyse. Düsseldorf, S. 144–197
Gülich, E.; Raible, W. 1977. Linguistische Textmodelle. München
Gutenberg, N. 1981. Formen des Sprechens. Gegenstandskonstitution und Methodologie von Gesprächs- und Redetypologie in Sprach- und Sprechwissenschaft. Göppingen

Halliday, M. K. A.; Hasan, R. 1976. Cohesion in English. London
Hannappel, H.; Melenk, H. 1979. Alltagssprache. Semantische Grundbegriffe und Analysebeispiele. München
Harnisch, H. 1979. Kommunikationsverfahren. Beschreibung und Gruppierung. Diss. B. Potsdam
Harnisch, H. 1982. Zu einigen Tendenzen in der Entwicklung der Sprechakttheorie. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung Bd. 35, S. 664–676
Harnisch, H.; Michel, G. 1986. Textanalyse aus funktional-kommunikativer Sicht. In: Zeitschrift für Germanistik, S. 389–401
Harris, Z. S. 1952. Discourse Analysis. In: Language. Vol. 28, S. 1–30
Hartmann, P. 1964. Text, Texte, Klassen von Texten. In: Bogawus 2, S. 15–25
Hartmann, P. 1971. Texte als linguistisches Objekt. In: Beiträge zur Textlinguistik. Hrsg. W.-D. Stempel. München, S. 9–29
Hartmann, P. 1975. Textlinguistische Tendenzen in der Sprachwissenschaft. In: Folia Linguistica VIII, S. 1–49
Hartung, W. 1976. Sprache, Gesellschaft und Kommunikation. In: W. Neumann u. a. Theoretische Probleme der Sprachwissenschaft. Berlin, S. 126–261
Hartung, W. 1981. Beobachtungen zur Organisation kommunikativer Ziele. In: Lunder Germanistische Forschungen 50, S. 221–232
Hartung, W. 1982. Tätigkeitsorientierte Konzepte in der Linguistik. Ergebnisse, Grenzen, Perspektiven. In: Zeitschrift für Germanistik, S. 389–401
Hartung, W. 1983a. Sprache und Kommunikation. Deutsche Sprache. Hrsg. von W. Fleischer u. a. Kleine Enzyklopädie. Leipzig, S. 345–381
Hartung, W. 1983b. Strukturebenen und ihre Einheiten in Diskussionstexten. In: F. Daneš u. D. Viehweger (Hrsg.). Ebenen der Textstruktur. Berlin, S. 193–228 (Ling. Studien 112)
Hartung, W. 1985. Kontroverses Diskutieren. In: J. Hoffmanová u. D. Viehweger (Hrsg.). Linguistische und sozialpsychologische Analyse der mündlichen Kommunikation. Prag, S. 81–99
Hartung, W. 1987. Diskussionstexte: Argumente für eine Systembetrachtung der Textorganisation. In: I. Rosengren (Hrsg.). Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1986. Stockholm, S. 7–31

Hartung, W. u. a. 1974. Sprachliche Kommunikation und Gesellschaft. Berlin
Harweg, R. 1968. Pronomina und Textkonstitution. München
Harweg, R. 1977. James Thurbers „The Lover and his Loss" – textgrammatische Bemerkungen zur Konstitution eines literarischen Textes. In: T. A. van Dijk u. J. S. Petöfi (eds.). Grammars and descriptions. Berlin/New York, S. 226–259. (Research in Text Theory 1)
Hausenblas, K. 1977. Zu einigen Grundfragen der Texttheorie. In: F. Daneš u. D. Viehweger (Hrsg.). Probleme der Textgrammatik II. Berlin, S. 175–182 (Studia grammatica XVIII)
Hauser-Suida, U.; Hoppe-Bengel, G. 1972. Die Vergangenheitstempora in der deutschen geschriebenen Sprache der Gegenwart. München
Heger, K. ²1976. Monem, Wort, Satz und Text. Tübingen
Heger, K.; Mudersbach, K. 1984. Aktantenmodelle. Heidelberg
Heidolph, K. E. 1966. Kontextbeziehungen zwischen Sätzen in einer generativen Grammatik. In: Kybernetica, S. 274–281
Heinemann, W. 1974. Zur Klassifikation der Stilzüge. In: Linguistische Arbeitsberichte. Leipzig 10, S. 57–61
Heinemann, W. ³1979. Das Problem der Darstellungsarten. In: W. Fleischer u. G. Michel. Stilistik der deutschen Gegenwartssprache. Leipzig, S. 268–300
Heinemann, W. 1981. Sprecher – Intention und Textstruktur. Lunder Symposium 1980. In: Lunder Germanistische Forschungen 50, S. 259–268
Heinemann, W. 1982. Textlinguistik heute. Entwicklung, Probleme, Aufgaben. In: Wiss. Zeitschr. d. Karl-Marx-Univ. Leipzig. Gesellschafts- u. sprachwiss. Reihe, S. 210–221
Heinemann, W. 1983. Negation und Negierung. Handlungstheoretische Aspekte einer linguistischen Kategorie. Leipzig
Heinemann, W. 1984. Stereotype Textkonstitutive, Textkommentare, pragmatische Formeln. In: Linguistische Arbeitsberichte. Leipzig, S. 35–48
Heinemann, W. 1987. Illokutionshierarchien und Textverstehen. In: Proceedings. Materialien des XIV. Internationalen Linguistenkongresses. Berlin, S. 1–6
Helbig, G. ²1988. Entwicklung der Sprachwissenschaft seit 1970. Leipzig
Henne, H. 1975. Sprachpragmatik. Nachschrift einer Vorlesung. Tübingen
Henne, H.; Rehbock, H. 1979, ²1982. Einführung in die Gesprächsanalyse. Berlin/New York. 2., verb. u. erw. Aufl. 1982
Hensel, C. 1987. Produktbegleitende Texte. Der Versuch einer Analyse unter illokutionärem Aspekt. Diss. A. Leipzig
Heydrich, W.; Petöfi, J. S. 1986. Aspekte der Konnexität und Kohärenz von Texten. Hamburg (Papiere zur Textlinguistik 51)
Hindelang, G. 1978. Auffordern. Die Untertypen des Aufforderns und ihre sprachlichen Realisierungsformen. Göppingen
Hindelang, G. 1986. Informieren – Reagieren im ärztlichen Aufklärungsgespräch. In: F. Hundsnurscher u. E. Weigand (Hrsg.). Dialoganalyse. Referate der 1. Arbeitstagung Münster 1986. Tübingen, S. 143–155
Hörmann, H. 1976. Meinen und Verstehen. Grundzüge einer psychologischen Semantik. Frankfurt (Main)
Hoffmann, L. 1980. Zur Pragmatik von Erzählformen vor Gericht. In: K. Ehlich (Hrsg.). Erzählen im Alltag. Frankfurt (Main), S. 28–63
Hoffmann, M. 1987. Die Kategorie Stilzug und ihre Integration in ein kommunikativ orientiertes linguistisches Stilkonzept. Diss. B. Leipzig
Hundsnurscher, F.; Weigand, E. (Hrsg.). 1986. Dialoganalyse. Tübingen

IHWE, J. (Hrsg.). 1971, 1972. Literaturwissenschaft und Linguistik. Ergebnisse und Perspektiven, 3 Bde. Frankfurt (Main)

ISENBERG, H. 1968. Der Begriff „Text" in der Sprachtheorie. ASG-Bericht Nr. 8. Berlin

ISENBERG, H. 1971. Überlegungen zur Texttheorie. In: IHWE, J. (Hrsg.). Literaturwissenschaft und Linguistik, Bd. 1. Frankfurt (Main), S. 155–172

ISENBERG, H. 1974. Texttheorie und Gegenstand der Grammatik. Berlin (Ling. Studien 11)

ISENBERG, H. 1976. Einige Grundbegriffe für eine linguistische Texttheorie. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Probleme der Textgrammatik. Berlin, S. 47–146 (Studia grammatica XI)

ISENBERG, H. 1977. „Text" versus „Satz". In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Probleme der Textgrammatik II. Berlin, S. 119–146 (Studia grammatica XVIII)

ISENBERG, H. 1978. Probleme der Texttypologie. Variation und Determination von Texttypen. In: Wiss. Zeitschr. d. Karl-Marx-Univ. Leipzig. Gesellschafts- u. sprachwiss. Reihe, S. 565–579

ISENBERG, H. 1983. Grundfragen der Texttypologie. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Ebenen der Textstruktur. Berlin, S. 303–342 (Ling. Studien 112)

ISENBERG, H. 1984. Texttypen als Interaktionstypen. In: Zeitschrift für Germanistik, S. 261–270

JAKUBINSKIJ, L. P. 1923. O dialogičeskoj reči. In: Russkaja reč' 1, c. 96–194

JOHNSON-LAIRD, P. N. 1977. Procedural semantics. In: Cognition 5, S. 189–214

JOHNSON-LAIRD, P. N. 1980. Mental Models in Cognitive Science. In: Cognitive Science 4, p. 72–115

JOHNSON-LAIRD, P. N. 1983. Mental Models. Toward a Cognitive Science of Language, Inference and Consciousness. Cambridge/London/New York

JUDIN, E. G. 1984. Das Problem der Tätigkeit in Philosophie und Wissenschaft. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. von D. VIEHWEGER. Berlin. S. 216–270

JUNKER, H. 1976. Rhetorik und Textgrammatik. In: Romanische Forschungen. S. 378–382

KADOW, S. 1987. Sinnkonstituierung und kommunikative Strategien. Die Sinnklammerungsstrategie. Ein aufgabengeleiteter Beschreibungsversuch. In: Strategien und Prinzipien sprachlicher Kommunikation. Berlin, S. 96–125 (Ling. Studien 158)

KALLMEYER, W. 1977. Verständigungsprobleme in Alltagsgesprächen. Zur Identifizierung von Sachverhalten und Handlungszusammenhängen. Der Deutschunterricht H. 6, S. 52–69

KALLMEYER, W. 1978. Fokuswechsel und Fokussierungen als Aktivitäten der Gesprächskonstitution. In: R. MEYER-HERMANN (Hrsg.). Sprechen, Handeln, Interaktion. Tübingen, S. 191–241

KALLMEYER, W. 1981. Aushandlung und Bedeutungskonstitution. In: P. SCHRÖDER u. H. STEGER (Hrsg.). Dialogforschung. Jahrbuch 1980 des Instituts für deutsche Sprache. Düsseldorf, S. 89–127

KALLMEYER, W. (Hrsg.). 1986. Kommunikationstypologie. Jahrbuch des Instituts für deutsche Sprache. Düsseldorf

KALLMEYER, W. u. a. [2]1980. Lektürekolleg zur Textlinguistik. Bd. 1. Einführung. Königstein/Ts

KALLMEYER, W.; MEYER-HERMANN, R. 1980. Textlinguistik. In: H. P. ALTHAUS, H. HENNE, H. E. WIEGAND (Hrsg.). Lexikon der Germanistischen Linguistik. Tübingen, S. 242–258

KALLMEYER, W.; SCHÜTZE, F. 1976. Konversationsanalyse. In: Studium Linguistik 1, S. 1–28

KALVERKÄMPER, H. 1981. Orientierung zur Textlinguistik. Tübingen

KAYSER, H. (Hrsg.). 1983. Propositionen und Propositionskomplexe. Grundelemente der semantischen Struktur von Texten. Hamburg. (Papiere zur Textlinguistik 40)

KAZAKEVIČ, O. A. 1988. Ispol'zovanie tekstovych baz dannych v lingvističeskich issledovanijach; obzor zarubežnych rabot. In: Naučno-techničeskaja informacija. Serie 2, S. 9–17

KEENAN, E. O.; SCHIEFFELIN, B. 1976. Topic as a discourse notion: A study of topics in the conversation of children and adults. In: C. LI (ed.). Subject and Topic. New York, S. 335 bis 384

KEMPSON, R. 1975. Presupposition and the delimitation of semantics. Cambridge/Mass.

KESELING, G. 1979. Sprache als Abbild und Werkzeug. Köln

KINTSCH, W. 1974. The Representation of Meaning in Memory. Hillsdale

KINTSCH, W. 1982. Psychological processes in discourse production. In: H. W. DECHERT u. M. RAUPACH (eds.). Psychological models of production. Hillsdale

KINTSCH, W.; VAN DIJK, T. A. 1978. Toward a model of text comprehension and text production. Psychological Review, S. 363–394

KLIX, F. 1971. Information und Verhalten. Berlin

KLIX, F. 1984. Über Wissensrepräsentation im menschlichen Gedächtnis. In: F. KLIX (Hrsg.). Gedächtnis – Wissen – Wissensnutzung. Berlin, S. 9–73

KLIX, F.; KULKA, F.; KÜHN, R. 1979. Zur Frage der Unterscheidbarkeit von Klassen semantischer Relationen im menschlichen Gedächtnis. In: M. BIERWISCH (Hrsg.): Psychologische Effekte sprachlicher Strukturkomponenten. Berlin, S. 131–144

KNOBLOCH, C. 1984. Sprachpsychologie. Ein Beitrag zur Problemgeschichte und Theoriebildung. Tübingen

KOCH, W.; ROSENGREN, I.; SCHONEBOHM, M. 1981. Ein pragmatisch orientiertes Textanalyseprogramm. In: Lunder Germanistische Forschungen 50, S. 155–203

KONDAKOW, N. I. 1978. Wörterbuch der Logik. Leipzig

KRÄMER, U. 1987. Prinzipien der Themaentwicklung in mündlicher Kommunikation. Diss. A. Berlin

KUČINSKIJ, G. M. 1983. Dialog i myšlenie. Minsk

KUHN, TH. S. 1967. Die Struktur wissenschaftlicher Revolutionen. Frankfurt (Main). Engl. Original: 1962. The Structure of Scientific Revolutions. Chicago

KUMMER, W. 1972. Aspects of a theory of argumentation. In: E. GÜLICH u. W. RAIBLE (Hrsg.). Textsorten, Differenzierungskriterien aus linguistischer Sicht. Frankfurt (Main), S. 25–49

LABOV, W.; FANSHEL, D. 1977. Therapeutic Discourse. Psychotherapy as Conversation, New York/San Francisco/London

LABOV, W.; WALETZKY, J. 1967. Narrative Analysis: Oral Versions of Personal Experience. In: J. HELM (ed.). Essays on the verbal and visual arts. Seattle/London. Dt. Übersetzung: Erzählanalyse: mündliche Versionen persönlicher Erfahrungen. In: J. IHWE (Hrsg.). Literaturwissenschaft und Linguistik, Bd. 1. Frankfurt (Main) 1973

LANG, E. 1977. Semantik der koordinativen Verknüpfung. Berlin (Studia grammatica XIV)

LANG, E. 1983. Setting up a common integrator. A general schema for vertical semantic integrations. Vortragsmanuskr. Szeged Konferenz „Structure of Narrative".

LAUSBERG, H. [3]1967. Elemente der literarischen Rhetorik. München

LEONT'EV, A. A. 1969. Inner Speech and the Process of grammatical generation of utterances. In: Soviet Psychology, S. 11–16

LEONT'EV, A. A. 1975. Psycholinguistische Einheiten und die Erzeugung sprachlicher Äußerungen. In dt. Sprache hrsg. von F. JÜTTNER. Berlin

LEONT'EV, A. A. 1984a. Psychologie der Kommunikation. In: Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Hrsg. von D. VIEHWEGER. Berlin, S. 45–198

LEONT'EV, A. A. 1984b. Tätigkeit und Kommunikation. In: D. VIEHWEGER (Hrsg.). Grundfragen einer Theorie der sprachlichen Tätigkeit. Berlin, S. 199–215

LEONT'EV, A. N. 1973. Das Problem der Tätigkeit in der Psychologie. In: Sowjetwissenschaft. Gesellschaftliche Beiträge, S. 415–435

LEONT'EV, A. N. 1979. Tätigkeit – Bewußtsein – Persönlichkeit. Berlin

LEONT'EV, A. N. [6]1985. Probleme der Entwicklung des Psychischen. Berlin

LERCHNER, G. 1976. Stilzüge unter semasiologischem Aspekt. In: Deutsch als Fremdsprache, S. 257–262

LERCHNER, G. 1981. Stilistisches und Stil. Ansätze für eine kommunikative Stiltheorie. In: Beiträge zur Erforschung der deutschen Sprache. Bd. 1, S. 85–109
LERCHNER, G. 1983. Textstrukturebenen und ihre Funktionen im künstlerischen Text. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Ebenen der Textstruktur, S. 259–277 (Ling. Studien 112)
LERCHNER, G. 1984a. Sprachform von Dichtung. Linguistische Untersuchungen zu Funktion und Wirkung literarischer Texte. Berlin/Weimar
LERCHNER, G. 1984b. Germanistik und „Renaissance" der Rhetorik. In: Zeitschrift für Germanistik, S. 324–332
LERCHNER, G. 1986. Stilistische Variation in einer handlungsbezogenen Textkonzeption. In: Akten des VII. Internationalen Germanisten-Kongresses. Göttingen 1985. Hrsg. von A. SCHÖNE. Tübingen, Bd. 3., S. 32–39
LEVINSON, S. C. 1983. Pragmatics. Cambridge
LOMOV, B. F. (Hrsg.). 1981. Problema obščenija v psichologii. Moskva
LOMPSCHER, J. 1971. Psychologie des Lernens in der Unterstufe. Berlin
LOMPSCHER, J. 1982. Analyse und Gestaltung von Lernanforderungen. In: Ausbildung der Lerntätigkeit bei Schülern. Hrsg. W. W. DAWYDOW, J. LOMPSCHER, A. K. MARKOWA. Berlin, S. 36–50
LONGACRE, R. E. 1970. Sentence structure as a statement calculus. In: Language 46, S. 738–815
LONGACRE, R. E. 1978. Discourse genre. Proceedings of the twelfth international congress of linguists. Innsbruck, S. 551–554
LONGACRE, R.; LEVINSOHN, S. 1978. Field Analysis of Discourse. In: W. DRESSLER (ed.). Current Trends in Textlinguistics. Berlin/New York, S. 103–122
LUNDQUIST, L. 1980. La Cohérence Textuelle. Syntaxe, sémantique, pragmatique. Kopenhagen
LURIJA, A. R. 1982. Sprache und Bewußtsein. Berlin

MANDL, H. (Hrsg.). 1981. Zur Psychologie der Textverarbeitung. Ansätze, Befunde, Probleme. München
MANDLER, J. M.; GOODMAN, M. S. 1982. On the psychological validity of story structure. In: Journal of Verbal learning and Verbal Behavior 21, S.
MANDLER, J. M.; JOHNSON, N. S. 1977. Remembrance of things parsed. Story structure and recall. In: Cognitive Psychology 9, p. 11–151
MARFURT, B. 1977. Textsorte Witz. Möglichkeiten einer sprachwissenschaftlichen Textsortenbestimmung. Tübingen
MARTENS, K. 1974. Sprachliche Kommunikation in der Familie. Kronberg/Ts.
MENG, K. 1984. L. P. JAKUBINSKIJ und der Beginn der sowjetischen Dialogforschung. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung. Bd. 37, S. 26–36
MENG, K. 1985. Zur ethnomethodologischen Gesprächsanalyse. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung. Bd. 38, S. 121–140
METZELTIN, M.; JAKSCHE, H. 1983. Textsemantik. Ein Modell zur Analyse von Texten. Tübingen
METZING, D. (Hrsg.). 1980. Frame Conceptions and Text Understanding. Berlin/New York
MEYER, P. G. 1975. Satzverknüpfungsrelationen. Ein Interpretationsmodell für situationsunabhängige Texte. Tübingen
MEYER, P. G. 1983. Sprachliches Handeln ohne Sprechsituation. Studien zur theoretischen und empirischen Konstitution von illokutiven Funktionen in „situationslosen" Texten. Tübingen
MEYER-HERMANN, R. 1978. Aspekte der Analyse metakommunikativer Interaktion. In: R. MEYER-HERMANN (Hrsg.). Sprechen – Handeln – Interaktion. Tübingen, S. 103–142
MICHEL, G. 1986. Text und Stilnormen als Regeln oder als Modelle? In: Akten des VII. Internationalen Germanisten-Kongresses. Göttingen 1985: Hrsg. von A. SCHÖNE. Tübingen. Bd. 3, S. 3–9

MICHEL, G. 1987. Textmuster und Stilmuster. In: Proceedings. XIV. Internationaler Linguistenkongreß. Berlin, S. 1–5
MICHEL, G. u. a. 1985. Grundfragen der Kommunikationsbefähigung. Leipzig
MICHEL, G. u. a. ²1988. Sprachliche Kommunikation. Einführung und Übungen. Leipzig
MICHEL, G.; HARNISCH, H. 1983. Zum Verhältnis von funktionalkommunikativer Sprachbeschreibung und Sprechakttheorie. Zugänge zur linguistischen Charakterisierung von Handlungseinheiten. In: B. TECHTMEIER u. W. U. WURZEL (Hrsg.). Sprachwissenschaft und Dialektik. Berlin, S. 82–93 (Ling. Studien 113/I)
MINSKY, M. 1975. A framework for representing knowledge. In: P. H. WINSTON (ed.). The psychology of computer vision. New York/Toronto, p. 211–280
MINSKY, M. 1979. The society theory of thinking. In: P. WINSTON u. R. BROWN (eds.). Artificial Intelligence. Cambridge/Mass.
MISTRIK, J. 1973. Exakte Typologie von Texten. München
MÖLLER, G. 1987. Sprachkultur der Allgemeinheit. In: Zeitschrift für Germanistik, S. 573–576
MOESCHLER, J. 1985. Argumentation et conversation. Paris
MORRIS, C. 1972. Grundlagen der Zeichentheorie. München
MOSKALSKAJA, O. I. 1984. Textgrammatik. (Grammatika teksta). Übers. u. hrsg. von H. ZIKMUND. Leipzig
MOTSCH, W. 1975. Sprache als Handlungsinstrument. In: Neue Aspekte der Grammatikforschung. T. 2. Berlin, S. 1–64 (Ling. Studien 19)
MOTSCH, W. 1983. Sprachlich-kommunikative Handlungen. In: Deutsche Sprache. Hrsg. von W. FLEISCHER u. a. Kleine Enzyklopädie. Leipzig, S. 489–512
MOTSCH, W. 1986. Anforderungen an eine handlungsorientierte Textanalyse. In: Zeitschrift für Germanistik. S. 261–282
MOTSCH, W. 1987. Zur Illokutionsstruktur von Feststellungstexten. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung. Bd. 40, S. 45–67
MOTSCH, W.; PASCH, R. 1984. Bedeutung und illokutive Funktion sprachlicher Äußerungen. In: Zeitschrift für Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung. Bd. 37, S. 471–489
MOTSCH, W.; PASCH, R. 1987. Illokutive Handlungen. In: W. MOTSCH (Hrsg.). Satz, Text, sprachliche Handlung. Berlin, S. 11–79
MOTSCH, W.; VIEHWEGER, D. 1981. Sprachhandlung, Satz und Text. In: I. ROSENGREN (Hrsg.). Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1980. Malmö, S. 125–154

NEISSER, U. 1979. Kognition und Wirklichkeit. Prinzipien und Implikationen der kognitiven Psychologie. Stuttgart
NERIUS, D. u. a. 1987. Deutsche Orthographie. Leipzig
NEUBAUER, F. (Hrsg.). 1983. Coherence in Natural-Language Texts. Hamburg (Papiere zur Textlinguistik 38)
NEUBERT, A. 1982. Text als linguistischer Gegenstand. In: Linguistische Arbeitsberichte. Leipzig, 36, S. 25–42
NEUMANN, W. u. a. 1976. Theoretische Probleme der Sprachwissenschaft. Bd. 1., 2. Berlin

OOMEN, U. 1979. Texts and Sentences. In: PETÖFI, J. S. (Hrsg.). Text vs. Sentence. Hamburg, S. 272–280

PEŠKOVSKIJ, A. M. ⁷1956. Russkij sintaksis v naučnom osveščenii. Moskau
PETÖFI, J. S. 1971a. Probleme der ko-textuellen Analyse von Texten. In: IHWE, J. (Hrsg.). Literaturwissenschaft und Linguistik. Bd. 1. Frankfurt (Main), S. 173–212
PETÖFI, J. S. 1971b. Transformationsgrammatiken und eine ko-textuelle Texttheorie. Frankfurt (Main)
PETÖFI, J. S. 1971c. „Generativity" and „Textgrammar". In: Folia Linguistica. Vol. V, S. 277–309

PETÖFI, J. S. 1973. Towards and Empirically Motivated Grammatical Theory of Verbal Texts. In: PETÖFI, J. S. u. H. RIESER (eds.). 1973. Studies in Text Grammar. Dordrecht/Boston, S. 205–276
PETÖFI, J. S. 1978. Structure and Function of the Grammatical Component of the Text-Structure World Structure Theory. In: F. GUENTHER u. S. J. SCHMIDT (eds.). Formal Semantics and Pragmatics for Natural Languages. Dordrecht
PETÖFI, J. S. (Hrsg.). 1979. Text vs. sentence. Basic questions of text linguistics. Two parts. Hamburg (Papiere zur Textlinguistik 20)
PETÖFI, J. S. (Hrsg.). 1982. Text vs. sentence. Continued. Hamburg (Papiere zur Textlinguistik 29)
PETÖFI, J. S. (Hrsg.). 1986. Text Connectedness from Psychological Point of View. Hamburg (Papiere zur Textlinguistik 55)
PETÖFI, J. S.; SÖZER, E. (Hrsg.). 1983. Micro and Macroconnexity of Texts. Hamburg. (Papiere zur Textlinguistik 45)
PEUKERT, H. 1977. Positionen einer Linguostilistik. Berlin
PFÜTZE, M. 1965. Satz und Kontext in der deutschen Sprache der Gegenwart. Versuch einer Grundlegung der Darstellung satz- und kontextverflechtender Funktionen sprachlicher Mittel. Habilitationsschrift. Potsdam
PFÜTZE, M. 1967. Bestimmung der Begriffsinhalte. „Satz-" und „Kontextverflechtung". In: Wiss. Zeitschrift der Päd. Hochschule Potsdam. Gesellschafts- u. sprachwiss. Reihe, S. 155–164
POMERANTZ, A. 1978. Compliment responses: Notes on the cooperation of multiple constraints. In: J. SCHENKEIN (ed.). Studies in the organization of conversational interaction. New York, p. 79–112
POMERANTZ, A. 1984. Agreeing and disagreeing with assessments: some features of preferred/dispreferred turn shapes. In: J. ATKINSON u. J. HERITAGE (eds.). Structures of Social Action. Studies in Conversation Analysis. Cambrigde/Paris, p. 57–101
PSATHAS, G. (ed.). 1979. Everyday Language. Studies in Ethnomethodology. New York
PÜSCHEL, U. 1983. Stilanalyse als Stilverstehen. In: B. SANDIG (Hrsg.). Stilistik. Hildesheim/Zürich/New York. Bd. 1, S. 97–126

QUASTHOFF, U. 1980a. Erzählen in Gesprächen. Tübingen
QUASTHOFF, U. 1980b. Gemeinsames Erzählen als Form und Mittel im sozialen Konflikt oder: Ein Ehepaar erzählt eine Geschichte. In: K. EHLICH (Hrsg.). Erzählen im Alltag. Frankfurt (Main), S. 109–141

RAMGE, H. (Hrsg.). 1980. Studien zum sprachlichen Handeln im Unterricht. Gießen
RATH, R. 1975. Kommunikative Paraphrase. In: Linguistik und Didaktik 22, S. 103–118
REHBEIN, J. 1972. Entschuldigungen und Rechtfertigungen. In: D. WUNDERLICH (Hrsg.). Linguistische Pragmatik. Frankfurt (Main), S. 288–317
REHBEIN, J. 1977. Komplexes Handeln. Elemente zur Handlungstheorie der Sprache. Stuttgart
REHBEIN, J. 1983. Zur pragmatischen Rolle des „Stils". In: B. SANDIG (Hrsg.). Stilistik. Hildesheim/Zürich/New York. Bd. 1, S. 21–48
REINECKE, W. 1985. Zum Verhältnis von grammatischer Paradigmatik und Syntagmatik bei der Aneignung von Fremdsprachen. In: Deutsch als Fremdsprache, S. 256–260
REISER, B. J.; BLACK, J. B. 1982. Processing and structural models of comprehension. In: Text. Vol. 2–1/3, S. 225–252
RICKHEIT, G.; STROHNER, H. 1985a. Psycholinguistik der Textverarbeitung. In: Studium Linguistik 17/18, S. 1–78
RICKHEIT, G.; STROHNER, H. (eds.). 1985b. Inferences in Text Processing. Amsterdam/New York/Oxford
RIESEL, E. 1963. Stilistik der deutschen Sprache. Moskau

RIESEL, E. [2]1970. Der Stil der deutschen Alltagsrede. Leipzig
RIESEL, E.; SCHENDELS, E. I. 1975. Deutsche Stilistik. Moskau
RIESER, H. 1973. Probleme der Textgrammatik. In: Folia Linguistica. Vol. VI, S. 28–46
RIESER, H. 1978. On the development of text grammar. In: DRESSLER, W. U. (Hrsg.). Textlinguistik. Darmstadt, S. 6–20
ROLF, E. 1983. Sprachliche Informationshandlungen. Göppingen
ROSENGREN, I. 1979. Die Sprachhandlung als Mittel zum Zweck. Typen und Funktionen. In: Lunder Germanistische Forschungen 48, S. 188–221
ROSENGREN, I. 1980a. Der Text im Kommunikationsprozeß. In: Internationales Kolloquium „Gesellschaftliche Funktionen und Strukturen sprachlicher Kommunikation". Berlin, S. 105–117 (Ling. Studien 72/II)
ROSENGREN, I. 1980b. Texttheorie. In: P. ALTHAUS, H. HENNE, H.-E. WIEGAND (Hrsg.). Lexikon der germanistischen Linguistik. Tübingen, S. 275–286
ROSENGREN, I. 1983. Die Realisierung der Illokutionsstruktur auf der Vertextungsebene. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Ebenen der Textstruktur. Berlin, S. 133–151 (Ling. Studien 112)

ROSENGREN, I. 1984. Die Einstellungsbekundung im Sprachsystem und in der Grammatik. In: G. STICKEL (Hrsg.). Pragmatik in der Grammatik. Düsseldorf, S. 152–174
ROSENGREN, I. 1985. Die Beziehung zwischen Sprachhandlungssystem und Sprachsystem am Beispiel der Einstellungsbekundung. In: Zeitschrift für Germanistik, S. 322–337
ROSENGREN, I. 1987. Begründungen und Folgerungen als kommunikative Handlungen. In: W. MOTSCH (Hrsg.). Satz, Text, sprachliche Handlung. Berlin, S. 179–197 (Studia grammatica XXV)
ROSSIPAL, H. 1978. Textstrukturen in Fachtexten. Manuskript. Vortrag, gehalten 15. 3. 1978 in Mannheim.
ROTHKEGEL, A. 1984. Sprachhandlungstypen in interaktionsregelnden Texten – Texthandlungen in Abkommen. In: Lunder Germanistische Forschungen 53, S. 255–278
ROULET, E. 1980. Stratégies d'interaction, modes d'implication et marqueurs illocutoires. In: Cahiers de linguistique française 1, p. 80–103
ROULET, E. 1986. Complétude interactive et mouvements discursifs. In: Cahiers de linguistique française 7, p. 193–210
ROULET, E. 1987a. Complétude interactive et connecteurs reformulatifs. In: Cahiers de linguistique française 8, p. 111–140
ROULET, E. 1987b. L'intégration des mouvements discursifs et le rôle des connecteurs interactifs dans une approche dynamique de la construction du discours monologique. In: Modèles linguistiques XI/1, p. 19–31
ROULET, E. 1988. De la structure de la conversation à la structure d'autres types de discours. Manuskript. Genf
RUBINSTEIN, S. L. 1963. Prinzipien und Wege der Entwicklung der Psychologie. Berlin
RUBINSTEIN, S. L. [8]1971. Grundlagen der allgemeinen Psychologie. Berlin
RUBINSTEIN, S. L. 1972. Sein und Bewußtsein. Die Stellung des Psychischen im allgem. Zusammenhang der Erscheinungen in der materiellen Welt. Dt. von H. HIEBSCH (Hrsg.). Berlin
RUMELHART, D. E. 1977. Understanding and Summarizing Brief Stories. In: D. LA BERGE u. S. J. SAMUELS (eds.). Basic processes in reading, perception and Comprehension. Hillsdale
RYŽOV, V. V. 1980. Postroenie teoretičeskoj schemy analiza dejatel'nosti obščenija. In: Voprosy psichologii 1, c. 39–46

SACKS, H. 1971. Das Erzählen von Geschichten innerhalb von Unterhaltungen. In: R. KJOLSETH u. F. SACK (Hrsg.). Zur Soziologie der Sprache. Sonderh. 15 der Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie, S. 307–314
SACKS, H. 1974. An analysis of the course of a joke's telling in conversation. In: R. BAUMAN u.

J. Sherzer (eds.). Explorations in the ethnography of speaking. New York/London, p. 337–353
Sacks, H. 1984. Notes on methodology. In: J. M. Atkinson u. J. Heritage (eds.). Structures of Social Action. Studies in Conversation Analysis. Cambridge/Paris, p. 21–27
Sacks, H.; Schegloff, E.; Jefferson, G. (eds.). 1978. A simplest systematics for the organization of turn-taking of conversation. In: J. Schenkein (ed.). Studies in the organization of conversational interaction. New York, p. 7–56
Sandig, B. 1972. Zur Differenzierung gebrauchssprachlicher Textsorten im Deutschen. In: E. Gülich u. W. Raible (Hrgs.). Textsorten. Differenzierungskriterien aus linguistischer Sicht. Frankfurt (Main), S. 113–124
Sandig, B. 1973. Beispiele pragmalinguistischer Textanalyse (Wahlaufruf, familiäres Gespräch, Zeitungsnachricht). In: Der Deutschunterricht H. 1, S. 5–23
Sandig, B. (Hrsg.). 1983a. Stilistik. Bd. 1, 2. als: Germanistische Linguistik. Bd. 1. 3–4/1981. Bd. 2. 5–6/1981. Hildesheim/Zürich/New York
Sandig, B. 1983b. Zwei Gruppen von Gesprächsstilen. Ichzentrierter versus duzentrierter Partnerbezug. In: B. Sandig (Hrsg.). 1983a. Stilistik. Hildesheim/Zürich/New York. Bd. 2, S. 149–198

Sandig, B. 1986. Stilistik der deutschen Sprache. Berlin/New York
Sanford, A. J.; Garrod, S. C. 1981. Understanding. Written Language. Chichester/New York
Schank, G. 1976. Zur Binnensegmentierung natürlicher Gespräche. In: F. J. Berens u. a. Projekt Dialogstrukturen. Ein Arbeitsbericht. München
Schank, G. 1979a. Zum Problem der Natürlichkeit von Gesprächen in der Konversationsanalyse. In: J. Dittmann (Hrsg.). Arbeiten zur Konversationsanalyse. Tübingen, S. 73–93
Schank, G. 1979b. Zum Ablaufmuster von Kurzberatungen. In: J. Dittmann (Hrsg.). Arbeiten zur Konversationsanalyse. Tübingen, S. 176–197
Schank, G. 1981. Untersuchungen zum Ablauf natürlicher Dialoge. München
Schank, R. C.; Abelson, R. P. 1977. Scripts, Plans, Goals and Understanding. Hillsdale
Schank, G.; Schwitalla, J. 1980. Gesprochene Sprache und Gesprächsanalyse. In: H. P. Althaus, H. Henne u. H.-E. Wiegand (Hrsg.). Lexikon der germanistischen Linguistik. 2. Aufl. Tübingen, S. 313–322
Schegloff, E. 1979. The relevance of repair to syntax-for-conversation. In: T. Givón (ed.). Discourse and syntax. Syntax and Semantics vol. 12. New York, S.261–286
Schegloff, E.; Jefferson, G.; Sacks, H. 1977. The preference for self-correction in the organization of repair in conversation. Language 53, p. 361–382
Schegloff, E.; Sacks, H. 1973. Opening up closings. In: Semiotica 8, p. 289–327
Schelsky, H. 1970. Zur Theorie der Institution: Düsseldorf
Schenkein, J. N. 1971. Some methodological and substantive issues in the analysis of conversational interaction. Dissertation. University of California. Irvine
Scherner, M. 1974. Theorie und Technik des Textverstehens. Düsseldorf
Scherner, M. 1984. Sprache als Text. Ansätze zu einer sprachwissenschaftlich begründeten Theorie des Textverstehens. Tübingen
Schippan, T. 1979. Zum Status der funktionalkommunikativen Merkmale (FKM) von Kommunikationsverfahren (KV). In: Theoretische und methodologische Fragen der Sprachwissenschaft. Hrsg. von W. Neumann. Berlin, S. 42–49 (Ling. Studien 62 III)
Schlieben-Lange, B. 1987. Entstehung und Ausbreitung sprachlicher Normen. In: Vorabdruck der Plenarvorträge. XIV. Internationaler Linguistenkongreß. Berlin, S. 172–191
Schmidt, S. J. 1973. Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation. München
Schmidt, S. J. 1975. Literaturwissenschaft als argumentierende Wissenschaft. Zur Grundlegung einer nationalen Literaturwissenschaft. München
Schmidt, W. 1977. Thesen zur Beschreibung und Einteilung von Texten. In: Potsdamer Forschungen. Reihe A. 27, S. 153–171

Schmidt, W. u. a. 1981. Funktional-kommunikative Sprachbeschreibung. Leipzig
Schnotz, W.; Ballstedt, St.-P.; Mandl, H. 1981. Kognitive Prozesse beim Zusammenfassen von Lehrtexten. Forschungsbericht. Deutsches Institut für Fernstudien. Tübingen
Schoenthal, G. 1979. Sprechakttheorie und Konversationsanalyse. In: J. Dittmann (Hrsg.). Arbeiten zur Konversationsanalyse. Tübingen, S. 44–72
Schwarz, Ch. 1985. Bedingungen der sprachlichen Kommunikation. Berlin (Ling. Studien 131)
Schwitalla, J. 1978. Dialogsteuerung in Interviews. München
Schwitalla, J. 1979a. Dialogsteuerung im Interview. Ansätze zu einer Theorie der Dialogsteuerung mit empirischen Untersuchungen von Politiker-, Experten- und Starinterviews in Rundfunk und Fernsehen. München
Schwitalla, J. 1979b. Metakommunikationen als Mittel der Dialogorganisation und der Beziehungsdefinition. In: J. Dittmann (Hrsg.). Arbeiten zur Dialoganalyse. Tübingen, S. 111–143

Searle, J. R. 1969. Speech Acts. Cambridge
Searle, J. R. 1976. A classification of illocutionary acts. In: Language in Society 5, p. 1–23
Searle, J. R. 1977. Sprechakte. Ein sprachphilosophischer Essay. Frankfurt (Main)
Searle, J. R. 1980. An interview. In: J. Boyd u. A. Ferrara (eds.). Speech act theory: ten years later. Special issue of Versus 26/27. Bompiani, p. 17–27
Searle, J. R.; Vanderveken, D. 1985. Foundations of Illocutionary Logic. Cambridge
Sökeland, W. 1980. Indirektheit von Sprechhandlungen. Tübingen
Sözer, E. (Hrsg.). 1985. Text Connexity. Text Coherence. Aspects, Methods, Results. Hamburg (Papiere zur Textlinguistik 49)
Solganik, G. J. 1973. Sintaksičeskaja stilistika. Moskva
Sowinski, B. 1983. Textlinguistik. Eine Einführung. Stuttgart
Steger, H. 1976. Sprechintentionen und Kommunikationsintentionen. Unver. Manuskr. Freiburg
Steger, H. u. a. 1974. Redekonstellation, Redekonstellationstyp, Textexemplar, Textsorte im Rahmen eines Sprachverhaltensmodells. In: Gesprochene Sprache. Jahrbuch 1972. Düsseldorf, S. 39–97
Stein, N. L.; Glenn, C. 1979. An analysis of story comprehension in elementary school children. In: R. Freedle (ed.). New directions in discourse processing. Norwood, N. J., S. 53–120
Steinitz, R. 1968. Nominale Proformen. In: ASG-Bericht. Berlin. 2
Stempel, W.-D. 1972. Gibt es Textsorten? In: E. Gülich u. W. Raible (Hrsg.). Textsorten. Differenzierungskriterien aus linguistischer Sicht. Frankfurt (Main), S. 175–179
Stempel, W.-D. 1984. Bemerkungen zur Kommunikation im Alltagsgespräch. In: K. Stierle u. R. Warning (Hrsg.). Das Gespräch. Poetik und Hermeneutik XI, S. 151–169
Steube, A. 1986. Einführung in die Textanalyse. Lehrmaterial. Leipzig
Streeck, J. 1979. Sandwich. Good for you. Zur pragmatischen und konversationellen Analyse von Bewertungen im institutionellen Diskurs. In: J. Dittmann (Hrsg.). Arbeiten zur Konversationsanalyse. Tübingen, S. 235–257
Streeck, J. 1983. Konversationsanalyse. Ein Reparaturversuch. In: Zeitschrift für Sprachwissenschaft, S. 72–104

Techtmeier, B. 1984. Das Gespräch. Berlin
Thorndyke, P. W. 1977. Cognitive structures in comprehension and memory of narrative discourse. In: Cognitive Psychology 9, p. 77–110
Thorndyke, P. W./Yekovich, F. R. 1980. A Critique of Schema-Based Theories of Human Story Memory. In: Poetics 9, S. 23–49

Ungeheuer, G. 1977. Gesprächsanalyse und ihre kommunikationstheoretischen Voraussetzungen. In: D. Wegner (Hrsg.). Gesprächsanalysen. Vorträge, gehalten anläßlich des 5.

Kolloquiums des Inst. für Phonetik und Komm. Bonn 1976. Forschungsberichte des IKP 65. Hamburg, S. 27–65

DEN UYL, M.; VAN DOSTENDORP, H. 1980. The Use of Scripts in Text Comprehension. In: Poetics 9, S. 275–294

VACHEK, J. 1971. Zu allgemeinen Fragen der Rechtschreibung und der geschriebenen Norm der Sprache. In: Stilistik und Soziolinguistik. Hrsg. von E. BENEŠ u. J. VACHEK. Berlin, S. 102–122

VAN DE VELDE, R. G. 1986. On the Foundations of Interpretation. Explorations in the Descriptive perspectives of inferential and coherential linguistics. Leuven

VENTOLA, E. 1987. The Structure of Social Interaction. London

VIEHWEGER, D. 1976. Semantische Merkmale und Textstruktur. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Probleme der Textgrammatik. Berlin, S. 195–206 (Studia grammatica XI)

VIEHWEGER, D. 1977. Zur semantischen Struktur des Textes. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Probleme der Textgrammatik II. Berlin, S. 103–117 (Studia grammatica XVIII)

VIEHWEGER, D. 1983a. Sprachhandlungsziele von Aufforderungstexten. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER (Hrsg.). Ebenen der Textstruktur. Berlin, S. 152–192 (Ling. Studien 112)

VIEHWEGER, D. 1983b. Sequenzierung von Sprachhandlungen und Prinzipien der Einheitenbildung im Text. In: RŮŽIČKA u. W. MOTSCH (Hrsg.). Untersuchungen zur Semantik. Berlin, S. 369–394 (Studia grammatica XXII)

VIEHWEGER, D. 1987a. Illokutionswissen und Illokutionsstrukturen. In: I. ROSENGREN (Hrsg.). Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1986. Stockholm, S. 47–56

VIEHWEGER, D. 1987b. Illokutionswissen und Textinterpretation. In: Vorabdruck der Plenarvorträge. XIV. Internationaler Linguistenkongreß. Berlin, S. 331–349

VIEHWEGER, D.; SPIES, G. 1987. Struktur illokutiver Handlungen in Anordnungstexten. In: W. MOTSCH (Hrsg.). Satz, Text, sprachliche Handlung. Berlin, S. 81–118 (Studia grammatica XXV)

WAGNER, CH. 1983. Theoretische Positionen, Fragestellungen und erste Ergebnisse zum Lernen mit Texten aus pädagogisch-psychologischer Sicht. In: Pädagogische Forschungen. Berlin, 6, S. 89–98

WAGNER, K. R. 1978. Sprechplanung. Empirie, Theorie und Didaktik der Sprecherstrategien. Frankfurt (Main)

WATZLAWICK, P.; BEAVIN, J. H.; JACKSON, D. D. 1969. Menschliche Kommunikation. Formen, Störungen, Paradoxien. Bern

WAWRZYNIAK, Z. 1980. Einführung in die Textwissenschaft. Probleme der Textbildung im Deutschen. Warschau

WEIGAND, E. 1987. Sprachliche Kategorisierung. In: Deutsche Sprache, S. 237–255

WEINGARTEN, R. 1986. Dialoganalyse und empirische Semantik. In: F. HUNDSNURSCHER u. E. WEIGAND (Hrsg.). Dialoganalyse. Referate der 1. Arbeitstagung Münster 1986. Tübingen, S. 281–295

WEINRICH, H. 1969. Textlinguistik: Zur Syntax des Artikels in der deutschen Sprache. In: Jahrbuch für Internationale Germanistik H. 1, S. 61–74

WEINRICH, H. 1972a. Die Textpartitur als heuristische Methode. In: Der Deutschunterricht H. 4, S. 43–60

WEINRICH, H. 1972b. Thesen zur Textsorten-Linguistik. In: E. GÜLICH u. W. RAIBLE (Hrsg.). Textsorten. Differenzierungskriterien aus linguistischer Sicht. Frankfurt (Main), S. 161–169

WEINRICH, H. [3]1973. Tempus – Besprochene und erzählte Welt. Stuttgart u. a.

WEISS, A. 1975. Syntax spontaner Gespräche. Einfluß von Situation und Thema auf das Sprachverhalten. Düsseldorf

WERLEN, I. 1979. Konversationsrituale. In: J. DITTMANN (Hrsg.). Arbeiten zur Konversationsanalyse. Tübingen, S. 144–175

WERLICH, E. [2]1979. Typologie der Texte. Entwurf eines textlinguistischen Modells zur Grundlegung einer Textgrammatik. Heidelberg

WIEGAND, H. E. 1979. Bemerkungen zur Bestimmung metakommunikativer Sprechakte. In: I. ROSENGREN (Hrsg.). Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1978. Lund, S. 214–244

WINOGRAD, T. 1972. Understanding Natural Language. New York

WITTMERS, E. 1977. Zu einigen Aspekten der Textkonstitution/Textkomposition als Beitrag zur Methodologie der Erfassung des Zusammenhangs sprachlicher Darstellungen. In: F. DANEŠ u. D. VIEHWEGER. Probleme der Textgrammatik II. Berlin, 5, S. 213–235 (Studia grammatica XVIII)

WODAK-LEODOLTER, R. 1980. Problemdarstellungen in gruppentherapeutischen Situationen. In: K. EHLICH (Hrsg.). Erzählen im Alltag. Frankfurt (Main), S. 179–208

WOLF, S. 1975. Streitgespräche. Theorien, Analyseverfahren, Typologisierungsmöglichkeiten. Diss. Freiburg

WUNDERLICH, D. 1970. Tempus und Zeitreferenz im Deutschen. München

WUNDERLICH, D. 1973. Referenzsemantik, Sprechakte, Redeerwähnung. In: Funkkolleg Sprache. Eine Einführung in die moderne Linguistik. Bd. 2. Frankfurt (Main), S. 102–123

WUNDERLICH, D. 1976a. Studien zur Sprechakttheorie. Frankfurt (Main)

WUNDERLICH, D. 1976b. Sprechakttheorie und Diskursanalyse. In: K. O. APEL (Hrsg.). Sprachpragmatik und Philosophie. Frankfurt (Main), S. 463–488

WUNDERLICH, D. 1981. Ein Sequenzmuster für Ratschläge – Analyse eines Beispiels. In: D. METZING (Hrsg.). Dialogmuster und Dialogprozesse. Hamburg, S. 1–30

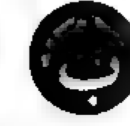
WYGOTSKIJ, L. S. 1964. Denken und Sprechen. Berlin

ZIMMERMANN, K. 1984. Die Antizipation möglicher Rezipientenreaktionen als Prinzip der Kommunikation. In: I. ROSENGREN (Hrsg.). Sprache und Pragmatik. Lunder Symposium 1984. Lund, S. 131–158

ŽOLKOVSKIJ, A. K.; ŠČEGLOV, K. 1970. K opisaniju smysla svjaznogo teksta. Moskva

كشاف الموضوعات





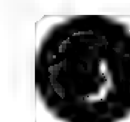








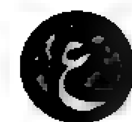

ذ


ر


س


ش


ص


ع

ن

و

Chafe, W. L. (1977a) 'The recall and verbalization of past experience' in (ed.) R. W. Cole *Current Issues in Linguistic Theory* Bloomington: Indiana University Press
Chafe, W. L. (1977b) 'Creativity in verbalization and its implication for the nature of stored knowledge' in (ed.) R. O. Freedle (1977)
Chafe, W. L. (1979) 'The flow of thought and the flow of language' in (ed.) T. Givón
Chafe, W. L. (ed.) (1980) *The Pear Stories: Cognitive, Cultural and Linguistic Aspects of Narrative Production* Norwood, N. J.: Ablex
Charniak, E. (1975) 'Organization and inference in a frame-like system of common-sense knowledge' in (eds.) R. C. Schank & B. L. Nash-Webber
Charniak, E. (1979) 'Ms. Malaprop, a language comprehension program' in (ed.) D. Metzing
Chastain, C. (1975) 'Reference and context' in (ed.) K. Gunderson *Language, Mind and Knowledge* Minnesota Studies in the Philosophy of Science Vol VII
Chiesi, H. L., Spilich, G. J. & Voss, J. F. (1979) 'Acquisition of domain-related information in relation to high and low domain knowledge' *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 18: 257–73
Chomsky, N. (1957) *Syntactic Structures* The Hague: Mouton
Chomsky N. (1965) *Aspects of the Theory of Syntax* Cambridge, Mass.: M.I.T. Press
Chomsky, N. (1968) *Language and Mind* New York: Harcourt, Brace & World
Chomsky, N. (1972) *Studies on Semantics in Generative Grammar* The Hague: Mouton
Christopherson, P. (1939) *The Articles: A Study of their Theory and Use in English* Oxford University Press
Cicourel, A. (1973) *Cognitive Sociology* Harmondsworth, Middx: Penguin Books
Cicourel, A. (1981) 'Language and the structure of belief in medical communication' in (eds.) B. Sigurd and J. Svartvik *Proceedings of AILA 81 Studia Linguistica* 5: 71–85
Clark, H. H. (1977) 'Inferences in comprehension' in (eds.) D. Laberge & S. J. Samuels
Clark, H. H. (1978) 'Inferring what is meant' in (eds.) W. J. M. Levelt & G. B. Flores d'Arcais
Clark, H. H. & Clark, E. V. (1977) *Psychology and Language* New York: Harcourt, Brace, Jovanovich
Clark, H. H. & Lucy, P. (1975) 'Understanding what is meant from what is said: a study in conversationally conveyed requests' *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 14: 56–72
Clark, H. H. & Marshall, C. R. (1981) 'Definite reference and mutual knowledge' in (eds.) A. K. Joshi, B. L. Webber & I. A. Sag
Clements, P. (1979) 'The effects of staging on recall from prose' in (ed.) R. O. Freedle (1979)
Cole, P. (ed.) (1978) *Syntax & Semantics 9: Pragmatics* New York: Academic Press
Cole, P. (ed.) (1981) *Radical Pragmatics* New York: Academic Press
Coulthard M. (1977) *An Introduction to Discourse Analysis* London: Longman
Creider C. A. (1979) 'On the explanation of transformations' in (ed.) T. Givón
Crystal D. (1975) *The English Tone of Voice* London: Edward Arnold
Crystal D. (1980) 'Neglected grammatical factors in conversational English' in (eds.) S. Greenbaum, G. Leech and J. Svartvik, *Studies in English Linguistics* London: Longman
Dahl Ö. (1969) *Topic and Comment: A Study in Russian and Transformational Grammar* Slavica Gothoburgensia 4: Göteborg

Dahl, Ö. (1976) 'What is new information?' in (eds.) N. E. Enkvist & V. Kohonen *Reports on Text Linguistics: Approaches to Word Order* Åbo, Finland: Åbo Akademi Foundation
Daneš, F. (1974) 'Functional sentence perspective and the organization of the text' in (ed.) F. Daneš
Daneš, F. (ed.) (1974) *Papers on Functional Sentence Perspective* Prague: Academia
Davidson, A. (1980) 'Peculiar Passives' *Language* 56: 42–67
de Beaugrande, R. (1980) *Text, Discourse and Process* London: Longman
de Beaugrande, R. & Dressler, W. U. (1981) *Introduction to Text Linguistics* London: Longman
Dechert, H. W. & Raupach, M. (eds.) (1980) *Temporal Variables in Speech* The Hague: Mouton
Deese, J. (1980) 'Pauses, prosody and the demands of production in language' in (eds.) H. W. Dechert & M. Raupach
de Long, A. J. (1974) 'Kinesic signals at utterance boundaries in preschool children' *Semiotica* 11: 43–73
de Villiers, J. G. & de Villiers, P. A. (1978) *Language Acquisition* Cambridge, Mass.: Harvard University Press
Donnellan, K. S. (1966) 'Reference and definite descriptions' *Philosophical Review* 75
Donnellan, K. S. (1978) 'Speaker references, descriptions and anaphora' in (ed.) P. Cole (1978)
Dover Wilson, J. (ed.) (1934) *The Manuscripts of Shakespeare's Hamlet and the Problems of its Transmission* Cambridge University Press
Downing, P. (1980) 'Factors influencing lexical choice in narrative' in (ed.) W. L. Chafe
Dresher, B. E. & Hornstein, N. H. (1976) 'On some supposed contributions of artificial intelligence to the scientific study of language' *Cognition* 4: 321–98
Dressler, W. U. (ed.) (1978) *Current Trends in Textlinguistics* Berlin: Walter de Gruyter
Duncan, S. (1973) 'Towards a grammar for dyadic conversation' *Semiotica* 9: 29–46
Duncan, S. (1974) 'On the structure of speaker–auditor interaction during speaking turns' *Language in Society* 3: 161–80
Ekman, P. and Friesen, W. V. (1969) 'Non-verbal leakage and cues to deception' in (ed.) M. Argyle
Enkvist, N. E. (1978) 'Coherence, pseudo-coherence, and non-coherence' in (ed.) J-O. Östman
Enkvist, N. E. (1980) 'Categories of situational context from the perspective of stylistics' *Language Teaching and Linguistics Abstracts* 13: 75–74
Fillmore, C. J. (1968) 'The case for case' in (eds.) E. Bach & R. Harms *Universals in Linguistic Theory* New York: Holt, Rinehart & Winston
Fillmore, C. J. (1975) 'An alternative to checklist theories of meaning' *Proceedings of the First Annual Meeting of the Berkeley Linguistics Society* University of California
Fillmore, C. J. (1977) 'Topics in lexical semantics' in (ed.) R. W. Cole *Current Issues in Linguistic Theory* Bloomington: Indiana University Press
Fillmore, C. J. (1981) 'Pragmatics and the description of discourse' in (ed.) P. Cole
Findler, N. (ed.) (1979) *Associative Networks: The Representation and Use of Knowledge in Computers* New York: Academic Press
Firbas, J. (1974) 'Some aspects of the Czechoslovak approach to the problems of functional sentence perspective' in (ed.) F. Daneš